نعوم تشومسكي

ثقافة الإرهاب

نقله إلى العربية
منذر محمود صالح محمد



نعوم تشومسكي

ثقافة الإرهاب

تعريب
منذر محمود صالح محمد



ثقافة الإرهاب

تقديم

كما سبقت لي الإشارة في المقدمة الأصلية، فقد كنت أنوي أن يكون هذا الكتاب ملحقًا لكتابي الموسوم قلب المعادلة (Turning the Tide)؛ لكن المشيئة اقتضت أن يكون كتابًا مستقلًا بذاته.

ليس من السهل إعادة قراءة هذا الكتاب مرة أخرى؛ فأنا أميل إلى الاعتقاد بأنه كان بوسعي أن أتابع حياتي من دون أن يغلفها الكثير من الأوهام حول طبيعة السياسة والطرائق التي تتبعها فئات مختلفة من المفكرين، من أجل الانضواء تحت مظلة نظام الدولة، بصرف النظر عن تفاهة مثل ذلك النظام، ولكن التذكير بسجل هذا النظام يشكل صدمة لا ينتهي أمدها.

كانت الحقائق الأساسية في غاية الوضوح بالنسبة إليَّ في أثناء مدة الكتابة؛ أما الآن، فقد تأكَّدت من صدقيتها بصورة لا أثر فيها لأي شك أو جدال، باختصار استلمَت إدارة ريغان السلطة، وأعلنت في أول تصريح لها أن الأولوية المطلقة لسياستها تتمثل في مواجهة الإرهاب الذي تدعمه الدول، والذي أطلقت عليه وصف (الوباء الذي يعانيه العصر الحديث)، والذي يمثل (نكوصًا باتجاه البربرية في زمننا الحاضر)؛ كما ورد في الشعارات المحمومة التي أطلقها شولتز وريغان وآخرون.

باشرت الإدارة فورًا بشن حروب لا هوادة فيها على الإرهاب في أمريكا الوسطى، في الوقت الذي كانت هي نفسها تدعم الإرهاب في العديد من المناطق في العالم، وربما كان أسوأ مثال على ذلك دولة جنوب إفريقيا حيث كان ريغان آخر رجل دولةٍ ذي شأن، قدَّمَ الدعم لنظام الفصل العنصري هناك؛ ونفى أن يكون ذلك النظام قد ارتكب جرائم وحشية ضد الغالبية السوداء، واستمرَّ في تقديم الدعم للقوى الإرهابية المتوحشة في أنغولا حتى بعد أن أوقف نظام جنوب إفريقيا المؤيد لتلك القوى الإرهابية دعمه لها. اتَّبعت تلك الإدارة أيضًا السياسة نفسها في كل من الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا؛ لكن أيًّا من ذلك لم يرقَ إلى درجة الفظائع

الوحشية نفسها التي ارتكبتها تلك الإدارة في أمريكا الوسطى، وهو ما يركز عليه هذا الكتاب بصورة رئيسة.

أسوأ الجرائم التي ارتكبت، كانت في السلفادور وغواتيمالا؛ بالرغم من أن الهندوراس أيضًا تعرضت لإرهاب الإدارة الريغانية، لكن الهدف الرئيس كان -بالطبع- نيكاراغوا؛ حيث وصل الأمر بالمحكمة الدولية إلى إدانة الحرب الإرهابية التي شَنَّتها واشنطن ضدها، ومطالبة الولايات المتحدة أيضًا بدفع تعويضات كبيرة جرَّاء الأضرار التي تسببت بها. وصفت الصحافة المحكمة بأنها (منتدى معادٍ)، ومن ثم فإن الأحكام الصادرة عنها هي غير ذات معنى، وقد شهدت الحرب الإرهابية تصعيدًا كبيرًا بلغ ذروته عندما مارست الولايات المتحدة حق النقض في مجلس الأمن لمشروع قرار دعا الدول كافة إلى احترام القانون الدولي.

لقد كان التزام إدارة ريغان بدعم الإرهاب مُصمَّمًا بطريقة بالغة الدقة؛ فبعد سنة على صدور قرار المحكمة الدولية القاضي بضرورة إنهاء واشنطن (الاستخدام غير الشرعي للقوة)، أصدرت القيادة العسكرية الجنوبية الأمريكية (SOUTHCOM) أوامر للجيش الإرهابي العميل التابع لها لمهاجمة (الأهداف الناعمة)، وألَّا تصطدم مباشرة مع الجيش؛ لقد كان بإمكان رجال العصابات غير العاديين هؤلاء، تنفيذ أوامر قادتهم الأمريكيين بفضل أجهزة الاتصالات المتطورة التي بحوزتهم، والتي أبقتهم على اتصال برؤسائهم في وكالة المخابرات المركزية الأمريكية الذين كانوا يسيطرون على الجو بصورة كاملة، وكان باستطاعتهم تقديم معلومات حول طبيعة الجيش النيكاراغوي.

أبدت منظمة العفو الأمريكية (التي أضحت الآن تحت مظلة منظمة العفو الدولية) اعتراضات على هذا النموذج المتطرف من إرهاب الدولة، لكن احتجاجاتهم جوبهت بالتجاهل إلى حد معين؛ فقد أسدى المحرر في مجلة (New Republic) مايكل كينسلي المحسوب على التيار الليبرالي المتطرف في مقال له، نصيحة لهم مفادها أن مهاجمة التعاونيات الزراعية والأهداف المدنية التي لا تتمتع بأي حماية من أي نوع، هي حقيقةً (سياسة منطقية)، إذا قُيِّضَ لها الإيفاء بمتطلبات (تحليل معادلة الربح والخسارة)؛ وهو تحليل ذو صلة بكمية الدماء التي ستُسفَكُ، مقابل الديموقراطية التي يمكن لها أن تظهر في الطرف الآخر. يحق -بالطبع- للنخب الأمريكية ذات السجل الممتاز في الدعوة إلى الديموقراطية أن تُجري مثل هذا التقييم؛ فقد أبدى أحد زملاء كينسلي يدعى مورتون كوندراك؛ وهو أحد المحررين في المجلة نفسها

موافقته على مثل هذا الإجراء بعد مدة قصيرة، داعيًا إلى إعادة تمويل جماعة الكونترا؛ لأن رجال تلك الجماعة نجحوا في اجتياح تلك التعاونيات ذات (الطبيعة العسكرية)، ما يعني أن الفلسطينيين لديهم الحق نفسه في القيام بهجمات إرهابية ضد الكيبوتزات الإسرائيلية المدججة جميعها بالأسلحة.

على المرء أن يكُدَّ في البحث من أجل إيجاد مبررات مشابهة للإرهاب الدولي الذي تمارسه بعض الدول، لكن ربما كان من المثير للدهشة أن يمنح محررون في مجلة معروفة بليبراليتها ريغان وشركاه (علامات مميزة) لقاء إنجازاتهم الإرهابية في أمريكا الوسطى؛ ذلك أنهم أصدروا بيانات أعلنوا فيها أن علينا دعم «الفاشيين في أمريكا اللاتينية ... بصرف النظر عن أعداد القتلى؛ لأن هناك أولويات أمريكية أهم وأسمى من حقوق الإنسان في السلفادور» ناهيك عن نيكاراغوا.

لم تخْلُ تلك المجلة من انتقادات وجَّهتْها لسياسات ريغان؛ فقد انتقد ليون ويسيلتيير؛ رئيس تحرير المجلة المعروف بنزعته الليبرالية الإنسانية (النفحة الإنسانية المبالَغ فيها) في واشنطن في عهد ريغان، حيث يبدو من الصعب المبالغة في إظهار طهارة القلب التي تشعر بها إدارة ريغان؛ لأن المثالية المتعجرفة لتلك الإدارة تجعلها تقوم بتهدئة الإرهابيين ومموليهم، ومن ثم، يمكن القول إن تلك الإدارة تعاني بعضًا من نقاط الضعف.

لا يبدو من الإنصاف التلميح إلى أن تلك المجلة الموقرة الناطقة باسم ثقافة الفكر الليبرالي كانت هي الوحيدة في هذا المضمار؛ فهناك العديد من مثيلاتها في طول البلاد وعرضها، كما سنبين تاليًا بإسهاب، ربما لن يكون من المثير للدهشة أن نكتشف مثل هذا التوجه لدى اليمين الشوفيني المتطرف؛ لكن من المدهش أن يكون هذا التوجُّهُ موجودًا لدى التيار اليساري الليبرالي أيضًا؛ فقد اعترف- على سبيل المثال- أنتوني لويس؛ المحلل القانوني المعروف، والليبرالي المنادي بالحقوق المدنية، أنه لا ضيْرَ في أن يُقتَلَ مدنيون أبرياء؛ وإلا فإن الدول التي تفتك بشعوبها لن تخشى أي صورة من صور العقاب. وهكذا فإن مثاليتنا المتعجرفة لن تسمح- بالتأكيد- لتلك الدول أن تفلت بسهولة من مثل هذا العقاب.

كان لويس كذلك مفتونًا جدًّا بالالتزام الريغاني بالقانون الدولي، وهكذا فقد أثنى كثيرًا على تلك الإدارة؛ لأنها استندت إلى الجدل القانوني الذي يقول: «إن العنف مُبَرَّرٌ من أجل

الدفاع عن النفس»، عندما قصفت تلك الإدارة ليبيا سنة 1986م، مستندة إلى ذلك التبرير الرسمي الذي أشار إلى أن الولايات المتحدة كانت «تدافع عن نفسها ضد هجوم سوف يحدث ضدها في المستقبل»؛ وعليه فقد كانت تعمل وفق المادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة.

لقد كان لمثل هذا الزعم أن يتسبب لطالبٍ في المرحلة الثانوية بالإحراج، بالرغم من أن هذا الزعم قد فاقه زعم آخر تمثل في التبرير الرسمي لغزو بنما، بحجة أن المادة (51) تسمح لنا «بالدفاع عن مصالحنا». وقد طأطأت النخب الفكرية رأسها موافِقةً بحِكْمةٍ على ذلك.

ليس من الإنصاف في شيء أن نقول إن الصحافة الوطنية أخفقت في أن ترعى نقاشًا حول سياسات واشنطن إزاء نيكاراغوا؛ إن مثل هذا الزعم هو أبعد ما يكون عن الحقيقة؛ ففي المدة التي بلغت تغطيةُ هذا الموضوع والقلقُ بشأنه الذروةَ في أوائل سنة 1986م، عندما كان الكونغرس يتهيأ للتصويت على زيادة حجم المساعدات لجماعة الكونترا، خارقًا بذلك قرارات محكمة العدل الدولية، نشرت صحيفتا نيويورك تايمز والواشنطن بوست لا أقل من خمسة وثمانين مقالِ رأي بأقلام كتَّابِ أعمدةٍ يعملون فيهما، إضافة إلى دعوتهما لمعلقين سياسيين إلى الاشتراك في ذلك الحوار النَّشِط. أجمع هؤلاء جميعًا على انتقاد حركة الساندنيستا؛ وأغلبهم كان انتقاده لتلك الحركة مريرًا، أما ما حُذف من تلك الانتقادات، وهو ما سأناقشه في الفصل الحادي عشر من هذا الكتاب، فلا يقل عن ذلك شأنًا.

بالتزامن مع الإشراف على مثل تلك الحوارات، روَّجت الصحافة الوطنية للكتب التي كانت تنتقد الإرهاب الريغاني؛ فقد راجع جيمس لو موين؛ مراسل صحيفة نيويورك تايمز في أمريكا الوسطى كتابًا بالغ الأهمية بعنوان (ابتسامة النمر The Jaguar Smile) للكاتب سلمان رشدي، وذكر أن تلك لم تكن مهمة صعبة؛ لأن الكتاب كان مجرد «إبداء كمٍّ كبير من الإعجاب بالهراء الصادر عن عدد من قادة حركة الساندنيستا»، وعليه فمن السهولة بمكان رمي كتابه المختصر ذاك في المَشْعلة إلى حيث تنتمي الحقائق المسلم بها، وأعني بالحقائق المسلم بها تلك التي لم تجد طريقها إلى تلك الصفحات المهيبة.

أما التحدي الجريء الذي أبداه لو موين للحقائق المسلم بها فهو خاضع للتمحيص كما سنبين لاحقًا، وذلك بالتزامن مع العديد من الأمثلة التي تظهر على امتداد الطيف. يتحدث إلينا بعضهم مطولًا عن السياسة وكذلك عن استقلالية وسائل الإعلام، وأحد الأمثلة اللافتة

في هذا السياق يتبدّى في خطبة ألقاها القائد الساندنيستي توماس بورج، عبَّرَ فيها عن اعتقاده بأن الثورة النيكاراغوية «تتجاوز الحدود الوطنية؛ لأن باستطاعتنا تصدير نموذجنا، بالرغم من أننا ـ بالطبع ـ لا نستطيع تصدير ثورتنا، البديل من ذلك هو قيام الشعوب نفسها [أي شعوب البلدان الأخرى] بصناعة ثوراتها». وهكذا فقد اتفق بورج مع رؤية منظمة التنمية أوكسفام التي كان لها باعٌ طويلٌ في المنطقة؛ وخلص إلى نتيجة مفادها أن نيكاراغوا تشكل تهديدًا لأنها تقدم نموذجًا جيدًا عن الثورات؛ وهي بذلك أضيفت إلى لائحة طويلة من الأهداف الأخرى للعنف الأمريكي استنادًا إلى هذه المبررات.

كانت خطبة بورج تلك الذريعة التي استخدمها ريغان بصورة فورية في حملته التي أطلق عليها عملية الحقيقة، والتي زعم فيها أن نيكاراغوا تسعى إلى غزو جيرانها على وقع شعارِ ثورةٍ لا حدود لها، هذه القوة العظمى المشؤومة شكلت تهديدًا حتى للولايات المتحدة نفسها؛ فلقد كانت قوات نيكاراغوا تبعد مسير يومين فقط عن تكساس، كما أعلن ذلك ريغان نفسه محذرًا؛ وعليه، فقد أعلن حالة الطوارئ على المستوى القومي بسبب التهديد الذي تمثله القوة النيكاراغوية لأمننا القومي؛ وهي قوة ربما تجاوزت مستوى قوة غرانادا. أما الصحافة على امتداد الطيف الأمريكي، فقد ارتقت إلى مستوى الحدث، حتى بعد أن فُضحت تلك الممارسات الإعلامية الطفولية على امتداد ساحة الوطن.

هذا الحدث له دلالاته الخاصة ضمن معاييرَ واعتبارات أخرى؛ فهو يكشف ـ إلى حد ما ـ عن واحد من الموضوعات الرئيسة المتعلقة بتاريخ الحرب الباردة؛ أي الحاجة إلى سحق (النماذج الجيدة) المحتملة قبل أن يمتد العَفَنُ إلى مناطقَ أو دولٍ أخرى، ويتسبب في إفسادها جميعًا، كما ورد في الشعارات التي أطلقها مخططو هذه الحملات.

كان القلق من احتمالاتٍ كهذه يساور لاعبين أقل شأنًا على المسرح الدولي؛ أحد الأمثلة على ذلك كان القلقَ الذي انتاب ليونيد بريجنيف بشأن الشيوعية الأوروبية؛ وهو القلق نفسه الذي شعر به كيسنجر؛ وهو أن تجربة سلفادور ألليندي في تشيلي يمكن أن تكون مُلهِمةً لنشوء الاشتراكية الديموقراطية في جنوب أوروبا.

من المثير للانتباه أيضًا ملاحظة أن الموضوعات نفسها تتكرر مرة إثر مرة؛ إحدى الحالات اللافتة تتمثل في المبدأ المفيد الذي يدعى تغيير المسار: هذا صحيح؛ لأننا ربما فعلنا في الماضي

أشياءَ غيرِ مُرْضِية بسبب سذاجتنا وإنسانيتنا المبالَغ بها؛ لكن ذلك انتهى إلى غير رجع؛ ليس علينا بعد اليوم استرجاع الماضي بل التطلع نحو مستقبلٍ نبيل، كما صرح بذلك الرئيس أوباما مرارًا وتكرارًا. يُستحضَر هذا المبدأ بصورة مستمرة؛ فقد أكد لنا تشارلز كروثامار سنة 1987م- على سبيل المثال- أن التجاوزات الريغانية (التي كان من الداعمين لها) مضت وانتهت؛ وأما الآن، «فالديموقراطية في العالم الثالث أصبحت ... الهدف الرئيس في سياسة الولايات المتحدة الخارجية».هذه النغمة ترددها الجوقة نفسها في الصحافة الحرة؛ وأحد الأمثلة الساطعة حول ذلك ما حدث في شهر تشرين الثاني نوفمبر سنة 2003م، بعد أن أدى الإخفاق في العثور على أسلحة نووية في العراق إلى إعطاء الجواب الخطأ عن السؤال الوحيد الذي كان الدافع إلى القيام بذلك الغزو، كما أعلن حينها الثنائي بلير وبوش؛ كان لا بد حينئذٍ من اختلاق حجة جديدة خرج بوش إلينا بها في خطابه حول الحرية في العراق والشرق الأوسط بمناسبة الذكرى العشرين لإنشاء حركة الدعم الوطني للديموقراطية. نقل كُتَّابُ أعمدة الرأي الليبراليين من ذوي المصداقية، بكثير من المهابة، أن بوش ذكر أن مهمته الإلهية التي تقضي باستحضار الديموقراطية إلى الشرق الأوسط، هي التي ألهمته بغزو العراق؛ وعليه «فلربما كانت أكثر الحروب مثالية في العصور الحديثة»[1].

لم تمر هذه المهزلة مرور الكرام؛ فقد ذكر أوغستوس ريتشارد نورتون؛ الباحث في شؤون الشرق الأوسط أنه «بعد إماطة اللثام عن الأوهام حول أسلحة الدمار الشامل في العراق، أكدت إدارة بوش بإصرار ضرورة إحداث تحول ديموقراطي في العراق، وبدأ الباحثون بالانضمام إلى جوقة المطالبين بالديموقراطية في حكم العراق»؛ وكانت وسائل الإعلام أكثر حماسة في الدعوة إلى مثل هذا التحول، صحيح أنه كانت هناك بعض الأصوات الاحتجاجية؛ فقد حذَّر المعلق المحافظ ديفيد بروكس أن «الناس في منطقة الشرق الأوسط لا يتصرفون دائمًا بصورة عقلانية»؛ ومن ثم، فالديموقراطية هناك لها أخطارها، وقد أكد العراقيون مقولته هذه من خلال ردة الفعل التي أبدوها حيال تلك المهمة الإلهية الجديدة.

أظهر استطلاع للرأي قام به معهد غالوب أن تسعًا وتسعين في المئة من العراقيين رفضوا المشاركة في الاحتفالات التي تلت الغزو، فقط واحد في المئة من العراقيين شعروا بأن هدف الحرب كان من أجل تحقيق الديموقراطية، بينما اعتقد خمسة في المئة من العراقيين أن الهدف كان من أجل مساعدة الشعب العراقي.تُظهِر شعوب العالم المتخلفة باستمرارٍ لاعقلانيتها؛

فلقد حدث ذلك مرة أخرى في العالم العربي بعد سنين قليلة وذلك في شهر كانون الثاني، يناير سنة 2006م، عندما أجريت أول انتخابات حرة في فلسطين؛ وقد خضعت تلك الانتخابات لرقابة صارمة وتمت المصادقة عليها، لكن عملية الانتخابات تلك عانت خللًا فظيعًا؛ فقد فاز الحزب الخطأ، وكان ردُّ الولايات المتحدة وإسرائيل على تلك النتائج فوريًّا بفرض عقوبات صارمة، بينما أوروبا ـ يا لَعارها ـ حذت حذوهما، كل هذا حصل من دون تعليق من أي أحد، وكذلك من دون أن تُمَسَّ المهمة الإلهية بسوء.

هناك بعض الأسئلة الواضحة التي تَرِدُ إلى الذهن حول المهمة الإلهية، ولكن من المثير للاستغراب أن أحدًا لم يطرحها؛ أهم تلك الأسئلة هو السبب الذي يجعل قوة المهمة الإلهية ترتبط عكسيًّا بإمكانية وضعها موضع التنفيذ، وهو ترابط غير منطقي ينطبق على الجرائم وارتكاب المجازر على حد سواء؛ وعليه، توجد حماسة مفرطة تجاه نقاط الضعف لدى الأعداء لا نستطيع فعل أي شيء حيالها؛ اللهم إلا التزام الصمت حول ما يقوم به عملاؤنا أو ما نقوم به نحن، في الوقت الذي نستطيع فِعْلَ الكثير. لو وضعنا جانبًا اللائحة الطويلة الواضحة لحلفائنا المقرَّبين وعملائنا، فإن علينا أن نطرح السؤال الآتي: ماذا عن الترويج للديموقراطية في الولايات المتحدة؟ إن طرح مثل هذا السؤال على بساط النقاش في الأوساط الفكرية الحصيفة، سوف ينظر إليه بوصفه مسألة في غاية الإسفاف؛ لكنَّ نظرة سريعة إلى الاتجاه السائد في أوساط المثقفين في الولايات المتحدة تكشف لنا أن هذا السؤال هو في محله تمامًا.

أحد أهم الموضوعات في العلوم السياسية الأكاديمية المقارنة بين السياسة والرأي العام. ما تكشف عنه هذه المقارنة بصورة دراماتيكية هو أن الغالبية العظمى من الشعب من ذوي الدخل المحدود تبدو وكأنها في واقع الأمر محرومة من حق الاقتراع؛ إذ إن آراء هذه الفئة ليس لها أي تأثير فعليٍّ في القرارات السياسية على الأقل، ذلك التأثير الذي يهمُّ الحكام الفعليين، وكلما ارتقينا أكثر على ذلك السلم الطبقي، يبدأ التأثير يظهر بصورة أوضح ـ وإنْ ببطء ـ إلى أن نصل إلى أعلى قمة الهرم حيث تصنع السياسات هناك بصورة فعليّة[2].

فوق هذا كله، يوجد سبب يدعونا إلى الاعتقاد أن الشعب يعي تمامًا أن الديموقراطية قد تلاشت إلى درجة كبيرة في أوساط طبقة الأثرياء في الولايات المتحدة؛ تلك الطبقة التي نشأت وترسَّخت نتيجة انقضاض الليبراليين الجدد على عامة الشعب في الجيل الماضي، وقد كشفت استطلاعات الرأي منذ مدة طويلة أن الغالبية العظمى من الشعب الأمريكي تعتقد أن

الحكومة يقودها عدد من أصحاب المصالح الكبرى الذين لا تهمهم سوى مصالحهم الخاصة، وقد انحدرت شعبية الكونغرس إلى مستويات متدنّية جدًّا حيث كانت تصل أحيانًا إلى أرقام أحادية.

يوجد مؤشر مثير للذعر عن الاحتقار الشعبي لما بقيَ من شذرات من الديموقراطية الأمريكية، تجلّى في دراسة مهمة للغاية حول عملية الاقتراع قام بها باحثان في العلوم السياسية هما والتر دين بيرنهام وتوماس فيرغسون[3]. وقد أظهرا في دراستهما تلك أن معدلات الاقتراع في انتخابات سنة 2014م قد تدنّت إلى مستويات «تذكّرنا بالأيام الأولى من القرن التاسع عشر، وذلك قبل أن تكتسح الثورة الجاكسونية حق الاقتراع ومكتسبات أخرى أدت إلى تدني نسبة المقترعين في الانتخابات؛ ففي أوهايو تدنت نسبة المقترعين إلى مستوى سنة 1814م؛ وفي نيويورك تدنت تقريبًا إلى مستوى الاقتراع سنة 1798م؛ وفي كاليفورنيا كانت نسبة المقترعين هي الأدنى منذ أن انضمت الولاية إلى الاتحاد سنة 1850م. كان الاستنتاج المنطقي الذي طلعا به هو أن الانهيار السياسي سوف يستمر طالما أنه «لا شيء على المقياس المطلوب يمكن أن يُقَدَّم [للشعب] من قِبَلِ أيٍّ من الأحزاب الأمريكية الكبرى التي لا تبالي إلا بمصالحها المالية».

إضافة إلى ما تقدَّم، لا يجوز أن تعد هذه التطورات مدعاةً لكثير من الدهشة؛ كان من المُسَلَّم به منذ مدة طويلة أنَّ تقليص دور الحكومة في السيطرة على الأسواق الذي يعد أحد صور هيمنة الليبرالية الجديدة، سوف يتسبب بما يطلق عليه علماء الاقتصاد العالميين وصف مجلس شيوخ افتراضي يتكون من مستثمرين؛ وهذا المجلس مدججٌ بأسلحةٍ فتاكة تؤهله لكي يقرر أي نوع من السياسة يجب أن تتم ممارسته، وذلك من خلال الضغوط التي يمارسها على العُملة، وتهريب رؤوس الأموال إلى الخارج، إلى ما هنالك من وسائل الضغط. هذه العملية التي مورست لمدة طويلة شرحها باري إيتشينغرين في دراسته المرجعية حول تاريخ نظام النقد الدولي؛ يناقش في هذه الدراسة الكِلَفَ الباهظة التي فرضتها النزاهة المالية التي يتطلبها مجلس الشيوخ الافتراضي. كان من الممكن في المراحل الأولى تجيير الكِلَف إلى عامّة الشعب، ولكن عندما بدأت الحكومات تتجه إلى التسييس من خلال مبدأ حق الاقتراع الذكوري العام ونشوء نقابات العمال وأحزاب العمال البرلمانية، لم يعد ذلك سهلًا كما كان في السابق، وأضحى يمثل مشكلة خطيرة بالتزامن مع روح التطرف التي سادت في أوساط الشعب في أثناء مدة الكساد الكبير والحرب ضد الفاشية، وعليه فقد قضى نظام (بريتون وودس) الذي طُرِحَ

بعد انتهاء الحرب من قِبَلِ الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، بأن تُبَدَلَ القيود على حركة رأس المال بقيود على الديموقراطية بوصفها مصدرًا من مصادر الحماية من الضغوطات التي تمارسها السوق.

إن جوهر مبدأ الليبرالية الجديدة يكمن في إلغاء هذه القيود بالكامل وأي قيود أخرى على حقوق المستثمرين التي تفوق أي حقوق أخرى، من الطبيعي إذًا القول إن تسييس الحكومة من خلال الديموقراطية يجب أن يوضَعَ له حد نهائي أيضًا[4].

لدينا هنا ـ بالتأكيد ـ مرشحٌ رئيسٌ تقع على كاهله مهمة إلهية للترويج للديموقراطية.

ولكن دعونا نبقَ ضمن نطاق مواضِعَ تقع خارج دائرة الحماية؛ حيث تعد مهمة الترويج للديموقراطية أمرًا ملحًّا، من السهولة بمكانٍ معالجتُه. نُشِرت دراسة علمية مهمة حول التزام واشنطن بالترويج للديموقراطية في الخارج مباشرة بعد حلول مبدأ المهمة الإلهية مكان مبدأ السؤال الوحيد؛ وقد قام بهذه الدراسة توماس كاروثارز الذي عَدَّ نفسه من الريغانيين الجدد، وكانت دراسته تلك واحدة من أكثر الأعمال العلمية رصانة حول هذه الموضوعات؛ أشار إلى أن هذه الدراسة قد جاءت في الوقت المناسب بسبب التغطية الإعلامية الشاملة «للجهود المُضْنية التي تبذلها الولايات المتحدة وشركاؤها في التحالف من أجل إحداث تغيير ديموقراطي في العراق»[5].

وجد كاروثارز أن هناك خطًّا قويًّا من الاستمرارية يربط بين الإدارات الأمريكية كافة المتعاقبة في مدة ما بعد انتهاء الحرب الباردة: «حيث تظهر الديموقراطية على أنها تتناسب تمامًا مع مصالح الولايات المتحدة الأمنية والاقتصادية، فعلى الولايات المتحدة أن تروِّجَ للديموقراطية، أما عندما تتعارض الديموقراطية مع مصالح أخرى مهمة، فيجب التقليل من أهميتها أو تجاهلها بالكامل». يخلص كاروثارز إلى القول إن الإدارات الأمريكية جميعها تتصرف بطريقة انفصامية في هذا الصدد.

سبق لكاروثارز أن نشر دراسات علمية معيارية حول الترويج للديموقراطية في أمريكا الوسطى في أثناء الحقبة الريغانية، عندما كان يعمل في وزارة الخارجية في عهد ريغان ضمن برامجَ أُطلِق عليها برامج تعزيز الديموقراطية. كان يعد أن هذه البرامج صادقة بالرغم من أنها كانت فاشلة، وكانت أسباب فشل هذه البرامج واضحة للعيان: فحيث كان

تأثير الولايات المتحدة في حده الأدنى، في المخروط الجنوبي (أمريكا الجنوبية)، كان التقدم باتجاه الديموقراطية أعظم بالرغم من محاولات ريغان إعاقة مثل هذا التقدم، أما حيث كان نفوذ الولايات المتحدة متعاظمًا إلى حده الأقصى في المناطق المجاورة، فقد كان التقدم نحو الديموقراطية في حده الأدنى؛ لأن واشنطن سعت إلى المحافظة على النظام الأساسي، من الناحية التاريخية على الأقل، للمجتمعات غير الديموقراطية بالمطلق، وتجنب أي عمل من شأنه زعزعة الأنظمة السياسية والاقتصادية المعمول بها في تلك المجتمعات. وعليه، كانت الولايات المتحدة تغض الطرف عن «صيغ محدودة من التغيير الديموقراطي بصورة تنازلية، لكنه لا يؤدي إلى خطر زعزعة البنية التقليدية للسلطة التي تعدها الولايات المتحدة حليفة لها منذ أمد بعيد».على أي حال، لا شيء أكثر ابتذالاً من الحقيقة العارية يمكن أن يفرض نفسه على المبدأ القائل «إن الولايات المتحدة تغير مسارها في أي وقت تشاء، وإنها الآن تعد الديموقراطية في العالم الثالث [على أنها] ... الهدف الرئيس لسياسة أمريكا الخارجية».أسوأ المجازر الإرهابية التي ارتكبت في أمريكا الوسطى في عهد ريغان كانت في غواتيمالا؛ عندما رفض الكونغرس الانخراط المباشر هناك، وجد ريغان نفسه مجبرًا على تجييش شبكة دولية من الدول الإرهابية؛ وكانت إسرائيل في المقدمة من تلك الدول، من أجل المساعدة على تنفيذ الجرائم التي يزمع القيام بها واحد من أهم عملائه، وأعني به الجنرال ريوس مونت؛ الرجل «الملتزم تمامًا بالديموقراطية» كما وصفه ريغان، والذي تعرض لتوبيخ شديد من منظمات حقوق الإنسان نفسها التي كانت عاجزة عن استيعاب فضائل الأشكال المختلفة للإرهاب الذي مارسناه في نيكاراغوا.

أما الغواتيماليون، فقد نظروا إلى الأمر من منظور مختلف تمامًا؛ فبعد توقف الإرهاب الريغاني، والنكوص عن المسلك المُشين الذي ساد منذ أن أطاحت الولايات المتحدة بالديموقراطية في غواتيمالا سنة 1954م، فقد اعتُقل ريوس مونت وقُدِّم للمحاكمة بعد أن أدين بارتكاب مجازر جماعية في منطقة جبال المايا؛ وقد ترافق إصدار ذلك الحكم مع صيحات الاستحسان التي ملأت قاعة المحكمة[6].

في ثمانينيات القرن العشرين، عندما كانت الأعمال الإرهابية التي ترتكب من قبل الولايات المتحدة أو من تدعمهم من عملائها في ذروتها، نصحت الصحف القومية بأن تُعاد نيكاراغوا إلى حظيرة أمريكا الوسطى، وأن تُجبر على الالتزام بالمعايير الإقليمية التي كانت تُطَبَّقُ في

كل من غواتيمالا والهندوراس والسلفادور (صحيفة واشنطن بوست). هذا التوجه لم يكتب له النجاح تمامًا، وبإمكاننا رؤية عواقب هذا الفشل على الصفحات الأولى للصحف اليومية في هذه الأيام؛ فهناك طوفان من اللاجئين مصدره أمريكا الوسطى. أغلب هؤلاء اللاجئين تدفقوا من الهندوراس؛ لأن الانقلاب العسكري الذي حدث هناك سنة 2009م (وهو الانقلاب الذي دعمته ورعته فعليًا الولايات المتحدة بمفردها تقريبًا) أحال تلك الدولة المأساوية إلى كيانٍ متوحش بلغ من التطرف حدًّا دفع بالشعب إلى الفرار بهلع؛ بعضٌ من هؤلاء اللاجئين أتى من السلفادور وغواتيمالا؛ وفي حال هذه الأخيرة، كان جلُّ المهاجرين من قبائل المايا الذين مازالوا يفرُّون من ذلك الحطام الذي تسبب به الرجل «الملتزم تمامًا بتحقيق الديموقراطية» وأعوانه. لكن أيًّا من هؤلاء لم يفرَّ من نيكاراغوا؛ كانت الأسباب وراء ذلك واضحة سنة 1987م. وكما سأبين تاليًا، كان لدى شعب نيكاراغوا جيشٌ دافع عن البلاد ضد حرب واشنطن الإرهابية؛ أما في الدول الأخرى التي تقع ضمن منظومة حظيرة أمريكا الوسطى، فقد كانت القوى الأمنية المدعومة من الولايات المتحدة تضم في غالبيتها الساحقة أخطر الإرهابيين.

تقتصر المناقشة التالية على موضوع ثقافة الإرهاب السائدة في الولايات المتحدة؛ المُصدِّر الأول للإرهاب، لكن من الخطأ تجاهل تأثير ذلك في ضحايا ذلك الإرهاب الذين عليهم تحمُّل وزر ثقافة الإرهاب [التي لا نهاية لها] والتي تقوم بتدجين أو ترويض آمال وطموحات الأغلبية، والتي تتجاهل الطموحات بإيجاد بدائل تختلف عن طموحات الأقوياء، كما وصف ذلك الرهبان السلفادوريون الذين نجوا من مشروع الترويج للديموقراطية، وذلك في مؤتمر موَّلوه سنة 1994م.

يركز هذا الكتاب على العواقب المباشرة لحرب ريغان على الإرهاب؛ وهي الحرب التي أعلنها مباشرة بعد استلامه مقاليد الحكم (أُعيدَ إعلان الحرب على الإرهاب مرة أخرى من قِبَل جورج بوش الابن)، وكانت النتائج المباشرة لهذا الإعلان من الوضوح بحيث إنها لم تكن بحاجة إلى مراجعة أو تمحيص، ولم يكن لها أن تثير دهشة أولئك الذين كانوا على دراية باستمرارية مثل هذه السياسة والطريقة التي تُفَسَّرُ فيها ضمن الاتجاه السائد للرأي العام، فإذا أجَلْنا بصرنا في الزمن الحاضر، نجد أن الولايات المتحدة منخرطة في حملة شعواء على مستوى العالم ضد الإرهاب لم يسبق لها مثيل، وتستهدف أشخاصًا ربما يُشَكُّ في أن لديهم نية في إيذائنا يومًا ما، وهكذا نجد أنفسنا من جديد، وربما على نطاق أوسع، في وضع الدفاع

عن النفس ضد هجوم سيُشَنُّ علينا في المستقبل؛ وعليه، فنحن نتصرف وفق ميثاق الأمم المتحدة الذي يمنع بجلاءٍ مثل هذه الأعمال الإرهابية، وذلك وفق تفسيرنا الخاص للقانون الدولي، ونحن بذلك نوجد ـ من دون قصد ـ بؤرًا من الإرهابيين، بسرعة أكبر من استطاعة هذه الحملة تخليص العالم من أشخاص غير مرغوب فيهم؛ وهكذا فإن الحرب على الإرهاب سوف تمتد إلى ما لا نهاية.

غالبًا ما توجه انتقادات إلى الحملة على الإرهاب بأنها غير مجدية؛ وهذه حقيقة يصعب تجاهلها بما أن الإرهاب الذي تستهدفه قد امتدَّ من زاوية صغيرة في (أفباك) ـ أي أفغانستان وباكستان ـ إلى أغلب مناطق العالم، لكن ثقافة الإرهاب داخل الولايات المتحدة هي من التجذُّرِ لدرجة أن أي انتقاد لهذه الثقافة يتم على نطاق محدود، فضلًا عن أنه لم يدُرْ سوى قَدْرٍ قليل من النقاش حول الجذور العميقة للإرهاب في تاريخ الولايات المتحدة، حيث يتركز النقاش حول فتح واستيطان ما يعرف بالمنطقة الوطنية ومعسكرات العبيد التي ساهمت مساهمة فاعلة في دعم الاقتصاد الحديث، وهو ما استمر حتى اليوم؛ وإنْ بصور وصيغٍ مختلفة.

بوجه عام، لا يوجد سوى قَدْرٍ يسير جدًّا من التأمل الجاد لكل ما يبعث على الأسى في تاريخنا، والموثَّق ضمن وثائق خاصة تؤكد أننا أقوياء عسكريًّا، لكننا ضعفاء سياسيًّا، في الوقت الذي يقلب عدونا هذه المعادلة. لمَ الأمر على هذه الحال؟ هل علينا أن نقلق حيال هذا الأمر؟ هل علينا أن نهتم بفكرة أن نسبةً كبيرة من الرأي العام العالمي تنظر إلى الولايات المتحدة بوصفها أخطر تهديد للسلام بصورة لا يجاريها فيه أحد[7]؟

مقدمة

هذا المقال حول ثقافة الإرهاب يستند إلى ملحق دوَّنتُه في ديسمبر سنة 1986م، لعدد من الطبعات الأجنبية لكتابي الموسوم قلب المعادلة[1]. كنت أنوي في الأساس تحديث المادة نفسها لطبعة أمريكية جديدة، وصولاً إلى جلسات التحقيق الأولية حول فضيحة إيران ـ كونترا، إلا أن هذا المقال اتخذ لنفسه صورة مختلفة في أثناء المدة التي كنت فيها قد بدأت بإعادة كتابته؛ ولذا فقد قررت تهيئته لطبعة منفصلة، لكنني سوف افترض بوجه عام أن مادة النقاش في كتاب قلب المعادلة، والتفصيلات الإضافية في كتابي الموسوم حول السلطة والإيديولوجيا ستكون هي الخلفية التي أعتمد عليها في هذا الكتاب من دون عدِّها مرجعًا محددًا.

تناولت هذه المادة التي أعددتها سابقًا العديد من الموضوعات؛ مثل: عملية المخاض في أمريكا الوسطى، والمبادئ التي تشكل القاعدة لتخطيط السياسة الأمريكية كما كشف عنها سجل الوثائق، وتطبيق هذه المبادئ على التدخل في شؤون العالم الثالث، وتحديدًا فيما يتعلق بأمريكا الوسطى ودول البحر الكاريبي، وتطبيق المبادئ نفسها على قضايا الأمن القومي والتفاعلات بين أقطاب القوى الصناعية، وبعض الملامح ذات الصلة في المجتمع المحلي الأمريكي. النتيجة النهائية التي لا تشكل أي مفاجأة تذكر، والتي تتمخض عن السجل الوثائقي والتاريخي، تتمثل في أن السياسة الدولية والأمنية للولايات المتحدة والمتجذرة في بنية السلطة في المجتمع المحلي لها هدفٌ رئيسٌ يتمثل في المحافظة على ما يمكن أن نطلق عليه عبارة (الحرية الخامسة) وهو ما يُفهَمُ بصورة فجّة، ولكن بكثير من الدقة على أنه الحرية في ممارسة السرقة والاستغلال والسيطرة، والقيام بأي فعل من شأنه حماية الامتيازات الموجودة وتطويرها. لقد تم تجاهل هذا المبدأ الموجّه عندما أعلن فرانكلين روزفلت عن الحريات الأربع التي يجب على الولايات المتحدة وحلفائها المحافظة عليها في صراعها ضد الفاشية؛ وهي: حرية التعبير، وحرية العبادة، والحرية من العَوَز، والحرية من الخوف.

يكشف السجل الوثائقي الداخلي للتخطيط في الولايات المتحدة، والأهم من ذلك، تشكل إماطة اللثام عن الأحداث التاريخية نفسها، الدليل الدامغ من أجل تقييم المغزى المرتبط بالحريات الأربع من حيث المبدأ ومن حيث الممارسة، وكذلك لتبيان ارتباط تلك الحريات بالحرية الخامسة التي تعد المبدأ الفاعل الذي يبرر إلى درجة كبيرة ما تفعله الحكومة الأمريكية في أنحاء العالم كافة. عندما يتبين أن الحريات الأربع لا تتساوق مع الحرية الخامسة، وهو أمر متوقع، فإن الحريات الأربع تُنحَّى جانبًا من دون اكتراث ومن دون أن يشكل ذلك مصدرًا للقلق.

إن العمل على تنفيذ برامج تُفهَم وتُطبَّق على هذا النحو يتطلب من الدولة أن تلجأ إلى استخدام عامليّ الوهم والخداع بالتعاون مع المؤسسات الإيديولوجية التي تخدم مصالحها بصورة عامة ـ ولا يعد ذلك مدعاة للدهشة إذا أخذنا في الحسبان طريقة توزيع الثروات المحلية والسلطات، والطريقة الطبيعية للكيفية التي تعمل فيها سوق الأفكار الحرة في ظل هذه المعوقات؛ على هذه البرامج أن تطرح حقائق التاريخ المعاصر، وأن تلقي عليها الضوء المناسب من خلال إجراء تجارب حول الهندسة التاريخية؛ وهذه عبارة أتى بها مؤرخون أمريكيون عرضوا خدماتهم على الرئيس ويلسون في أثناء الحرب العالمية الأولى؛ هذه العبارة تعني شرح القضايا المتعلقة بالحرب بطريقة تقودنا إلى الانتصار فيها، بصرف النظر عن طبيعة الحقائق المتعلقة بها، أصبح من المُسَلَّم به بوجه عام أن مسؤولية المؤرخين الأكاديميين والمختصين في العلوم السياسية، كما القادة السياسيون، تتمثل في أن عليهم خداع الشعب لمصلحة الشعب نفسه، وهكذا فقد أوضح المؤرخ المعروف توماس بيلي سنة 1948م هذا الأمر بقوله: «لأن الجماهير تتصف بقِصر النظر، ولا تستطيع بوجه عام رؤية الأخطار المحدقة بها إلا إذا وصلت إلى رقابها، فإن حكامنا يجدون أنفسهم مرغمين على خداعها، ووضعها ضمن إطارٍ من الوهم يخدم مصلحتها على المدى الطويل»؛ وقد تم تبنّي هذا الرأي مؤخرًا من قبل مدير مركز جامعة هارفارد للشؤون الدولية؛ صاموئيل هتنغتون الذي كتب سنة 1981م يقول: «ربما كان من الضروري أن تُسَوِّقَ [التدخل أو أي عمل عسكري آخر] بطريقة تعطي فيها الانطباع غير الصحيح بأن من تخوض الحرب ضده هو الاتحاد السوفييتي؛ هذا ما دأبت الولايات المتحدة على القيام به منذ أن ظهر مبدأ ترومان إلى العلن». يعد هذا تقييمًا دقيقًا ينطبق بصورة مناسبة على أمريكا الوسطى اليوم. يجب أن يُحشد العالَم الأكاديمي أيضًا

لخدمة هذا الهدف. في خطابه الرئاسي أمام رابطة المؤرخين الأمريكيين سنة 1949م، شرح كونيرز ريد هذه النقطة بالقول:

«يجب علينا بصورة واضحة اتخاذ موقف متشدد إذا أردنا الحفاظ على بقائنا... الانضباط هو شرط جوهري لأي جيش مؤثر سواء كان تحت مظلة العلم الأمريكي أو السوفييتي... الحرب الشاملة، حارة كانت أم باردة، تشمل الجميع، وتطلب إلى الجميع أن يمارس دوره فيها. المؤرخ ليس أقل التزامًا بهذا الواجب من عالم الفيزياء... هذا أشبه ما يكون بالدفاع عن صورة من صور السيطرة الاجتماعية ضد صورة أخرى، باختصار هو كذلك»[2].

من الضروري بوجه عام التأكد من بقاء الشعب المحلي خاملًا إلى درجة كبيرة، وأن تكون قدرته محدودةً على تطوير صيغ فكرية مستقلةٍ وفهم لما يجري من حوله، أو الضغط بصورة مؤثرة من أجل فرض سياسات بديلة - حتى لو كانت ترتيبات مؤسساتية بديلة - حتى لو كانت تبدو أفضل، إذا كان كل ذلك يشكل تحديًا للإطار الإيديولوجي الناظم.

تمثل الأحداث التي جرت لاحقًا بصورة لافتة الأطروحات جميعها التي طوَّرتها في مادة العمل الأولى التي أشرت إليها آنفًا، سوف أراجع عددًا من الأمثلة التي أوردتها، بما في ذلك الفضائح التي طفت على السطح في أواخر سنة 1986م وتداعياتها، إضافة إلى المتطلبات الجديدة التي فرضتها هذه التطورات على النظام الإيديولوجي السائد؛ أثارت تلك الفضائح كثيرًا من التعليقات والتأملات حول مؤسساتنا السياسية والطريقة التي تعمل بها، أنا شخصيًّا أظن أن أغلبها مجانبٌ للصواب لأسبابَ سوف أحاول شرحها في معرض النقاش، سوف يكون هدفي الرئيس إجراء تقييم لما يمكن لنا أن نتعلمه عن أنفسنا، خصوصًا فيما يتعلق بالثقافة الفكرية السائدة والقيم التي تتحكم في بوصلتها[3]، وذلك من خلال استقصاء للأحداث الأخيرة وردة الفعل عليها في لحظة مفصلية من الحياة الأمريكية.

إن الالتزام بالحرية الخامسة لا يعد شكلًا جديدًا من أعراض علم الأمراض الاجتماعي، وليس -بالطبع- اختراعًا استنبطته قبائل من البيض الذين تحصنوا، وبروح يشوبها كم كبير من العدوانية، بمسيحية إلهية متعجرفة، وكان دافعهم إلى القيام بذلك النَّهم إلى السرقة التي تقود إلى الغنى والثروة، وقد استلهموا ذلك كله من أوطانهم الأصلية في أوروبا الغربية التي كانت ثقافتها تحثُّ مواطنيها على استكشاف العالم، وغزوه ونهبه، واحتلاله وحكمه،

واستغلاله على امتداد ما يقرب من ستة قرون، عندما كانت أوروبا الغربية ومواطنوها في الشتات يزعزعون الأمن والسلام العالميين؛ هذا ما كان يعنيه زحف الحضارة الأوروبية بالنسبة إلى أحد المعلقين الأفارقة[4]، وهذا له أسبابه المنطقية.

لكن مَهمَّة الأقوياء دائمًا ما تتخذ لنفسها صورًا جديدة وأقنعة جديدة بينما تمر الثقافة الداعمة لها بمراحل مختلفة من الجبن الأخلاقي والفساد الفكري.

وبصفتنا آخر ورثةٍ لهذه التقاليد المقيتة، علينا أن نمتلك على الأقل، فضيلة النظر في المرآة من دون مراوغة، وعندما لا يعجبنا ما نراه، وهذا بالتأكيد ما سوف يحصل إذا كنا نمتلك ما يكفي من الصدق لمواجهة الحقيقة، فإن علينا أن نعي أننا أمام مسؤولية أخلاقية أخطر بكثير مما نظن، ويجب أن تكون هذه المسؤولية واضحة بما يكفي.

كامبردج، ولاية ماساشوستس

نوفمبر 1987م

مدخل: الشعب وعنف الدولة

تعد فضائح سنة 1986م وتداعياتها مؤشرًا لأولئك المهتمين بفهم المجتمع الأمريكي، خصوصًا أولئك الذي يأملون بتغيير سمة هذا المجتمع ومساره؛ فقد تسببت الفضائح، وإن بصورة مؤقتة على الأقل، ببعض الفوضى والانزواء من قبل المخططين لسياسة الدولة ومفكّريها، وتسببت أيضًا في نزع المصداقية عن بعض السياسات العُنْفيَّة بعد رفع الغطاء عنها جزئيًّا؛ شجعت هذه التطورات حركات داخل أمريكا الوسطى باتجاه نوع من التسوية السياسية التي كان من الممكن جدًّا إبرامُها لو لم تكن الولايات المتحدة مصممة على فرض شروطها بالقوة؛ وحتى لو نالت هذه الخطوات نصيبًا من النجاح، ما كان لها أن تمهد من تلقاء نفسها الأرضية لمواجهة المشكلات العصية والعميقة التي تواجه مجتمعات أمريكا الوسطى؛ وهي مشكلات نجمت إلى حد كبير عن تدخل الولايات المتحدة سابقًا في المنطقة؛ حيث كانت الولايات المتحدة صاحبة النفوذ الأكثر تأثيرًا على امتداد القرن، ولكن إذا كانت العوائق المحلية فاعلة بما يكفي لإجبار دُعاة استخدام القوة في واشنطن، فمن المحتمل أن يؤدي ذلك إلى تأخير ظهور أسوأ صور الإرهاب، ويمكن أيضًا أن يفتح نافذة صغيرة تشكل فرصة لفتح المجال للجهود البنَّاءة من أجل تخطّي إرث الماضي المرير.

تعد فضائح سنة 1986م بدورها هديةً للحركات الشعبية التي نشأت ونمت في ستينيات القرن العشرين، والتي لم يكتب النجاح للمحاولات التي بذلت من أجل ترويضها، بالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلها رجال الأعمال والحكومة والنخب الفكرية في عصر ما بعد حرب فيتنام، هذه الحقيقة المهمة لن تكون موضوعًا تتناوله الكتب والمقالات، ولن يكون لها حتى موطئ قدم في التاريخ الرسمي، تمامًا كما أن الدرس المقارن المُستقى من سنيّ حرب فيتنام لا يكاد يُذكَر داخل نطاق النظام الإيديولوجي المكرس لخدمة السلطة، ومع ذلك فمن الأهمية بمكان بالنسبة إلى المواطنين المهتمين بهذا الشأن أن يتأملوا بهذا الأمر بصورة مستقلة؛ لكي يعوا كيف يمكن للشعب أن يفرض تأثيره في سياسة الدولة.

خلال سنيّ حرب فيتنام، أثَّر الشعب بصورة كبيرة في التأثير في سياسة الدولة بالرغم من أنه كان تأثيرًا غير مباشر؛ من الواضح أن ذلك التأثير لم يُعبَّر عنه عن طريق النظام

الانتخابي؛ ذلك أن التصويت بنسبة اثنين إلى واحد (لمرشح السلام) لم يردع ليندون جونسون وأعوانه من تنفيذ الخطط التي أدت إلى تصعيدٍ كانوا بصدد تطويره في الوقت الذي كانوا يفوزون في الانتخابات، بعد أن قطعوا وعدًا بعدم توسيع رقعة الحرب، لكن ومع ازدياد حدَّة الحرب وتفاقم حجم الدمار المرافق لها، وإرهاب الدولة والعدوان الأمريكي الصارخ[1]، ازدادت النقمة والاحتجاجات في أوساط الشعب، وأصبح الشعب من خلالها قوة لا يستهان بها؛ إذ استطاع منع الحكومة من إعلان النفير العام الذي كان لا بد منه من أجل ما تحوَّلَ إلى حرب كبرى؛ فالجهود التي بُذلت من أجل شن (حرب البنادق والزبدة)؛ وذلك لتهدئة الشعب الذي بدأ بالتململ بصورة متزايدة، أدى إلى نشوء مشكلات اقتصادية خطيرة.

كل ما تقدم، شكَّلَ عاملًا أدى بالعناصر النخبوية إلى الحث على تخفيض حجم التورط في فيتنام، أو إنهائه تمامًا بحلول سنة 1968م؛ تلقت أوساط النخب الفكرية العصيان العام، خصوصًا في أوساط الشباب بكثير من القلق بوصفه يمثل مشكلة خطيرة بحد ذاته مع حلول سنة 1968م؛ أما في أوساط البنتاغون، فقد ساد القلق حول حاجة الآلة العسكرية إلى تأمين عددٍ كافٍ من جنود الاحتياط؛ من أجل قمع الاضطرابات داخل الولايات المتحدة فيما لو ازداد حجم العدوان الأمريكي بصورة واضحة. الكلمة الفصل في هذا الصدد هي كلمة (واضح)؛ كان الخوف من الشعب هو ما أدى إلى التوسع في العمليات السرية في تلك السنين، وذلك استنادًا إلى المبدأ القائل بأن صيغة الديموقراطية المعتمدة لدينا تقضي بأنه إذا كان الشعب قد جانبَ السلبية، فإن على المؤسسة الحاكمة خداعه ـ من أجل مصلحته.

لقد كان انهيار المعنويات في صفوف القوات المسلحة في ساحات المعارك بتأثير العصيان المتصاعد داخل الولايات المتحدة مصدر قلق شديد في أوساط النخبة؛ وكان الدرس القاسي الذي تم تعلُّمُهُ أن من الخطأ استخدام جيش من المدنيين لخوض حرب استعمارية وحشية، بدلًا من استخدام قوًى من المرتزقة تُجنَّد محليًّا أو خارجيًّا، وهي الطريقة التقليدية التي كان يُعمَلُ بها في الماضي. هذه المشكلات أقنعت النخب الاقتصادية والسياسية بتغيير مسارها، خصوصًا بعد معركة (تيت) التي وقعت سنة 1968م، والتي ثبت بنتيجتها بصورة لا تدع مجالًا للشك أن النصر العسكري هو احتمال جَدٌّ بعيد إذا لم يتم تصعيدٌ من النوع الذي لا يمكن للشعب أن يتقبله أو يغض الطرف عنه بسهولة.

توجد عوامل مشابهة ساعدت على كبح جماح تدخل الولايات المتحدة في أمريكا الوسطى في ثمانينيات القرن العشرين؛ فقد كان مستوى الرفض الداخلي أعظم، وكانت قاعدته أوسع وأشمل من أي مرحلة من مراحل الحروب التي شُنَّتْ في الهند الصينية؛ لذا لم يكن بمقدور إدارة ريغان تنفيذ عملية التحول من إرهاب الدولة إلى العدوان المباشر، كما فعل الثنائي كينيدي وجونسون. لو كان الشعب الأمريكي في حالة همود، لكان بمقدور ريغان إرسال رجال المارينز بالطريقة نفسها التي اتبعها جونسون عندما تبين أنه من الضروري تجنب التهديد لمصالح الولايات المتحدة، المتمثل في الديموقراطية الوليدة في جمهورية الدومينيكان سنة 1965م، ولكان مشى على خطى كينيدي الذي أعطى أوامر للقوات الجوية الأمريكية لقصف فيتنام الجنوبية وتدميرها؛ لمواجهة ما أطلقت عليه إدارته وصف (العدوان الداخلي) هناك. أشدُّ ما يثير حنق النخب الأمريكية أن العدوان المباشر يعيقُه عدو الدولة من الداخل، وأعني به الشعب في الداخل الأمريكي؛ أما اللجوء إلى وسائل غير مباشرة لشن عدوان فيجلب معه أخطار ومشكلات لا مفر منها؛ فالأساليب الملتوية هي أقل فاعلية من ممارسة العنف بصورة مباشرة. فوق هذا كله، وبالرغم من الولاء العام للمؤسسات الإيديولوجية، يوجد دائمًا خطر الفضيحة؛ فعندما لا يعود القمع ممكنًا، فستخرج إلى العلن بعض المعارضة من بين مجموعات حريصة على حماية سلطتها وامتيازاتها (أعني في مثل هذه الحال: الكونغرس)، ولا يقل خطورةً عما تقدم أن الفضائح تميل إلى التقليل من شأن الشعارات التي تستخدم من أجل تهدئة عامة الشعب، أعني على وجه الخصوص الشعار المشبع بالنفاق الذي رُفِعَ حول محاربة الإرهاب، والذي تسبب في طرحه بعض كبار قادة العالم الإرهابيين؛ لكن من الصعب قبول مثل هذا الشعار بعد أن ضُبِطوا متلبِّسين بالتعامل مع إيران.

كان العصيان الداخلي العامل الأساس الذي أجبر إرهاب الدولة على النزوع باتجاه العمل السري في ثمانينيات القرن العشرين، وقد أدى إلى حدوث مشكلات عندما كان أحد مظاهره يطفو على السطح، ويصبح باديًا للعيان كما حدث في فضائح سنة 1986م. سوف أعود لاحقًا إلى هذه التطورات الأخيرة وخلفياتها المباشِرة، لكن من المهم ألّا نسمح للنتيجة المركزية أن تُطْمَسَ في لُجَّةٍ من التفصيلات.

النتيجة الأكثر أهمية التي يمكن أن نستقيها من هذه الأحداث هي أنها تُظهِرُ مرة أخرى أنه حتى في أكثر المجتمعات غير المُسيَّسة؛ مثل المجتمع الأمريكي الذي لا وجود فيه لأحزاب سياسية

أو صحف معارضة خارج نطاق الطيف الضيق للإجماع الذي يتحكم فيه رجال الأعمال، هناك إمكانية للفعل الشعبي لأن يكون ذا تأثير لافت على مجرى السياسة، وإن تمَّ ذلك بطريقة غير مباشرة. كان هذا درسًا بالغ الأهمية مُستقًى من الحروب التي شُنَّت في الهند الصينية، وقد أُكِّد مرة أخرى من خلال تجربة حقبة ثمانينيات القرن العشرين فيما يتعلق بأمريكا الوسطى. وهذا الدرس يجب أن يبقى في الذاكرة كي يُفادَ منه في المستقبل.

الجزء الأول

فضائح سنة ١٩٨٦م

الفصل الأول: التحدِّي

تلقي الفضائح التي طفت على السطح في خريف سنة 1986م وردود الفعل حيالها، الضوء على النظام السياسي والثقافة الفكرية التي تفسرها وتحتضنها، وكما سنرى بالتفصيل لاحقًا، أظهرت هذه الأحداث أن الولايات المتحدة بقيت ملتزمة بمبدأ اللجوء إلى استخدام القوة، وأن النخب السياسية متفقةٌ فيما بينها ومصرَّةٌ في واقع الأمر على أن تبقى أمريكا كذلك، وأن الالتزام باستخدام العنف والضرب بالقانون عرض الحائط يشكل إطار صورتها عن ذاتها أيضًا؛ كل ذلك يتلطَّى تحت شعارات خادعة؛ يمكن استخلاص هذه النتائج فورًا من سجلها الحقيقي فيما لو واجهنا الحقيقة بصدق وأمانة ومن دون أي أوهام. هذه النتائج تحتوي على مضمونات مستقبلية خطيرة، تمامًا كمثيلاتها التي كان لها عواقب خطيرة في الماضي، والتي كانت قد ترسخت، وكُبتت بانتظام وبالشدة نفسها حينها.

أما بالنسبة إلى أمريكا الوسطى فقد زعزعت الفضائح الإجماع الضمني بين النخب، ذلك الإجماع الذي ساده الاضطراب بسبب بعض الخلافات التكتيكية حول أهداف عامة مشتركة؛ فقد فرض هؤلاء شروطًا جديدة للنظام الإيديولوجي الذي يجب أن يتحكم في الضرر الداخلي، ويضمن أن يبقى محصورًا ضمن أطرٍ ضيقة وعديمة المعنى سياسيًا في الوقت الذي يلتزم مجددًا بالمهمة الرئيسة والمستمرة، والمتمثلة في صياغة نسخة مناسبة من الفضائح الحقيقية التي حدثت في ثمانينيات القرن العشرين، بحيث يضع ممارسات الولايات المتحدة تحت أضواء إيجابية، ومن ثم يضمن أنَّ سياسات مشابهة يمكن أن تنطلق من دون أي عوائق متى كان من الضروري وضعها موضع التنفيذ.

اكتسبت هذه المهمة صفة الدرجة القصوى سنة 1986م؛ حيث أصدرت محكمة العدل الدولية حكمها الذي طال انتظاره، تدين فيه الولايات المتحدة بسبب هجومها على نيكاراغوا؛ فقد صوَّتَ الكونغرس لصالح تقديم مساعدات لجماعة الكونترا، مؤيدًا بذلك الاستخدام غير القانوني للقوة في الوقت الذي «أكد أن تلك كانت الطريق الوحيدة لإرغام حكومة الساندنيستا على الدخول في المفاوضات بصورة جدية»، وذلك بعد خمسة أيام على قبول نيكاراغوا بالمسودة

النهائية لمعاهدة الكونتادورا التي رفضتها الولايات المتحدة وعملاؤها[1]. علق أحد المسؤولين الأمريكيين على ذلك بالقول: «هذا أمر حقيقي، هذه حرب حقيقية»، وقد أكَّد بذلك الموقفَ الذي أعلنه الرئيس النيكاراغوي دانيال أورتيغا، وهو أن تصويت الكونغرس «ارتقى إلى مستوى إعلان الحرب»[2].

تقبَّلت وسائل الإعلام والأوساط الفكرية الإطار الرئيس لمبدأ الحكومة هذا بصورة عامة، وسعت إلى توطينه؛ ولكن وفي هذه الظروف التي تزامنت مع إعلان الحرب الافتراضية، أصبح من الضروري القيام بمهمة فرض هيكلية عَقَديَّة بنشاط متجدد: «منذ أن أعلنَّا الحرب على نيكاراغوا بالتحديد، وأنشأنا دولة إرهابية فاعلة في السلفادور، فمن الضروري أن يكون صحيحًا ـ ومن ثم فهو صحيح ـ أن نيكاراغوا هي دولة ديكتاتورية يحكمها حزب واحد، وتمارس التعذيب والقمع، وبينما قاتلت المقاومة بشجاعة الدكتاتور السابق سوموزا[3]، فإنها تقاتل الآن من أجل الحرية والديموقراطية ضد الدكتاتور أورتيغا الذي فرضته الإمبريالية السوفيتية؛ وعليه، فإن من المؤكد بالضرورة أن السلفادور مثلُها في ذلك مثل غواتيمالا والهندوراس، هي ديموقراطية واعدة، تنطلق إلى الأمام لتحقيق الحريات الأربع بفضل شَغَفنا الذي لا يتزعزع بالحرية. إذا كانت الحقائق تُظهِرُ عكس ما نقوله، فيا لَسوءِ طالع هذه الحقائق».

واجه كلٌّ من المشهد الحالي ومهمة بناء نسخةٍ من التاريخ يمكن استعمالها، عقبات إضافية في صيف سنة 1987م؛ فبالرغم من الجهد العسكري الكبير الذي بذلته الولايات المتحدة، فإن الهجوم الربيعي المترافق مع ضجة إعلانية كبرى، الذي قام به أبناء ريغان كما وصف سفَّاحو الجيش العميل أنفسهم وهم يجتاحون المزارع والقرى المسالمة من أجل التقتيل والتدمير، لم يؤدِّ إلى أي انتصار عسكري يمكن المباهاة به من أجل إقناع المُشَرِّعين المترددين أن ممارسة العنف يمكن أن يكتب لها النجاح؛ أما الإنجازات المنظمة التي حققتها جماهير الشعب النيكاراغوي فلم تكن جديرة حتى بأن تكون مادة يجب أخذها في الحسبان. أسوأ من ذلك كله، أنَّ الفوضى التي أعقبت ظهور الفضائح إلى العلن، شجعت حلفاء الولايات المتحدة في كوستاريكا على وجه التحديد، على المجازفة بإثارة غضب واشنطن، بسلوكها سبيل الدبلوماسية.

نجحت إدارة ريغان في تقويض المبادرات التي طرحتها حكومات دول أمريكا اللاتينية الرئيسة، والتي عُبِّر عنها من خلال الجهود التي بذلتها دول الكونتادورا من أجل التوصل إلى حل سياسي؛ وقد استمرت الولايات المتحدة في إعاقة هذه الجهود طيلة سنة 1987م، ومع ذلك

استمر الرئيس الكوستاريكي أوسكار أرياس بدعم من غواتيمالا، بطرح خطة سلام لم تحظَ بالقبول من واشنطن التي ردَّت على تلك المبادرة ببذل جهود حثيثة لتقويضها، وهو ما سنعود إليه لاحقًا، إضافة إلى العقوبات المباشرة التي فرضتها على كوستاريكا لانتهاكها الحدود المسموحة به؛ فقد عُلِّقت المساعدات الأمريكية للاقتصاد الكوستاريكي المريض في شهر مارس سنة 1987م، في الوقت الذي كان الرئيس أرياس يدفع بخطته متجاهلًا اعتراضات واشنطن، وكذلك القروض الأمريكية المصرفية التجارية لكوستاريكا؛ حيث رفضت الولايات المتحدة للمرة الأولى التدخل لصالح كوستاريكا؛ إضافة إلى إعاقتها لجهود هذه الأخيرة في الحصول على قروض دولية؛ وانخفضت صادرات كوستاريكا إلى الولايات المتحدة بفعل القيود والعقوبات الحكومية عليها؛ وقد أجبرت الضغوطات الدبلوماسية التي مارستها واشنطن أحد مستشاري الرئيس أرياس الذين كان لهم دور كبير في صياغة خطة السلام على تقديم استقالته بحسب مسؤولين كوستاريكيين، وفي الوقت الذي كانت كوستاريكا تعد ضمن الدول التي تعتمد عليها واشنطن في حملتها المقدسة الرامية إلى الإطاحة برجال الساندنيستا، فقد ذكر اثنان من الصحفيين في سان جوزيه، عاصمة كوستاريكا، أن «المساعدات الأمريكية ارتفعت إلى أكثر من مئتيّ مليون دولار سنويًّا». كوستاريكا لم تستلم سنتًا واحدًا [من المساعدة الأمريكية] منذ بداية طرح مبادرتها السلمية، وهذه بطبيعة الحال مجرد مصادفة، كما علَّق أحد المقربين من الرئيس أرياس ساخرًا.

يشير تقرير صدر عن مجلس قضايا نصف الكرة الأرضية الجنوبي أنه «وبحسب المسؤولين الكوستاريكيين، فإن تأجيل إدارة ريغان تعيين سفير جديد لها في سان جوزيه لمدة تزيد على سبعة أشهر يعد مؤشرًا على عدم رضاها عن التحركات الدبلوماسية التي يقوم بها أرياس في المنطقة». وقد ذكر أحد مساعدي الرئيس أرياس أنه بالنسبة إلى واشنطن، «السفارة ليست هنا من أجل الحوار أو التطوير السياسي في كوستكاريكا. إنها موجودة هنا بهدف تشكيل جبهة جنوبية [لصالح جماعة الكونترا]»[4].

هذه الموضوعات يتم تجاهلها بوجه عام بالرغم من أهميتها الواضحة؛ وذلك تجاوبًا مع المبدأ القائل إن الدولة هي من يضع الأجندة التي تهم أصحاب الرأي المحترمين. لا يكون الحوار التكتيكي مشروعًا إلا ضمن هذا الإطار، ولكن من غير المسموح به تخطي حدود هذا الإطار. يعد هذا المبدأ لازمةً من لوازم المتطلبات التي تقضي بوجوب خداع الشعب إذا لم يكن

هذا الأخير غافلا عما يجري من حوله. سوف نمر بكثيرٍ من الأمثلة على ذلك ونحن نتابع مسيرتنا في هذا الكتاب.

بالرغم من العدائية الشديدة التي أبدتها الولايات المتحدة، فقد استمرت الجهود من أجل إيجاد تسوية سياسية طيلة سنة 1987م؛ فقد استطاع رؤساء دول أمريكا الوسطى بمساعدة من مجموعة دول الكونتادورا التي كانت تتحرك بصفتها وسيطًا مهمًّا للغاية، التوصل إلى صيغة سلام بالأحرف الأولى في شهر أغسطس سنة 1987م؛ ما أصاب أدارة ريغان بالصدمة، وهدد بتهميش جهودها طيلة السنوات الأخيرة لمنع الوصول إلى تسوية سياسية. عند الأخذ في الحسبان أن الولايات المتحدة تفضل نسبيًّا استخدام وسائل عنفية لا نظير لها، في الوقت الذي تعرف أنها لا تتمتع بأي جاذبية على المستوى السياسي في المنطقة إلا عند النخب العسكرية والمالية التي تكرس جهودها كلها لصالحها، فمن الطبيعي أن تفضل حكومة الولايات المتحدة دومًا اللجوء إلى منطق القوة على حساب الدبلوماسية، وهذا ما تقوم به، بالمقابل سعت نيكاراغوا طيلة الأزمة إلى السير في درب الدبلوماسية؛ حيث دعت إلى وضع قوة مراقبة دولية للحدود، وإلى إقفال القواعد العسكرية الأجنبية وإجلاء المستشارين العسكريين الأجانب؛ وذلك من أجل تخفيف الاحتقان الأمني هناك، في الوقت الذي وافقت على مقترحات (طرحتها مجموعة دول الكونتادورا) من أجل توقيع معاهدة شاملة، وتجيير الصراع إلى محكمة العدل الدولية ومجلس الأمن الدولي والجمعية العامة التابعيْن للأمم المتحدة انسجامًا مع المبادئ والمواثيق الدولية، وهكذا.

سوف نعود إلى التفصيلات الدقيقة، ولكن ما مِنْ شكٍّ في أن ما تقدم يشكل حقائق دامغة، وهي غير مقبولة على الإطلاق.

كان من الضروري في معرض مواجهة مهمة تطهير التاريخ الذي فرضته الاتفاقات بين دول أمريكا الوسطى سنة 1987م، تبنِّي موقف جديد حدد معالمه بدقة روبرت هنتر الذي شغل منصب كبير المستشارين في مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، والمستشار في لجنةِ الثنائية الحزبية لشؤون أمريكا الوسطى (لجنة كيسنجر)، والمحلل الرصين للقضايا الدولية: «من المؤسف أن علينا الاعتراف بأن جماعة الكونترا أثبتت أنها كانت أداة غير ذات شأن في محاولة فرض مبدأ التعددية على حركة الساندنيستا، وأن ثمن الديموقراطية في نيكاراغوا

يمكن أن يُدفَعَ مقابل إزهاق أرواح أمريكيين؛ كانت تلك ستكون تضحية عظيمة حتى بالنسبة إلى دولة عطوفة وخيِّرة كدولتنا».

> بالمقابل، بدت جماعة الكونترا وكأنها مجرد أداة لتحقيق هدف آخر للولايات المتحدة أقل وضوحًا؛ أي قبول نيكاراغوا بعملية سلمية يمكن أن تستخدَمَ في التخفيف من وطأة التهديدات الأمنية في المنطقة. هذا الهدف الأقل طموحًا من هدف الإطاحة بحكومة الساندنيستا، يتمتع بفضيلة الدعم الواسع على امتداد الطيف السياسي الأمريكي[5].

لكن هذا التفسير للفضائل الأقل وضوحًا يتجاهل نقطة ضعف صغيرة في هذا النقاش؛ فهذا الهدف كان يمكن تحقيقه بصورة فورية وفي أي وقت من السنين التي خلت، من خلال القبول بالخيارات السياسية التي ألح عليها وناضل في سبيل تحقيقها العدو النيكاراغوي؛ وهو ما دأبت إدارة ريغان على رفضه بصورة قاطعة؛ إن كون هذه الفكرة غير مقبولة ألبتة، يعني أن من الضروري طرحها جانبًا؛ وعليه، فإن تاريخًا أكثر مصداقية يجب تبنِّيه على الأسس التي رسمها هنتر. وكما شرح جيمس روهوير في صحيفة نيويورك تايمز، فقد كانت «روح المشاكسة لدى الولايات المتحدة خلال السنين القليلة الماضية هي ما أجبر نيكاراغوا على قبول شروط التسوية السلمية (وهي المطالب نفسها التي كانت تنادي بها لمدة ست سنين، والتي كانت الولايات المتحدة دائمًا ما ترفضها)؛ وهي شروط سوف تؤدي إلى تأمين الحدود وإلغاء صور التهديد الأمني كلها، وعليه، فإنها سوف تمنع نيكاراغوا من اجتياح جيرانها، ناهيك عن تهديد الولايات المتحدة نفسها، وسوف تجبر هؤلاء المعتدين الهتلريين على إبقاء البؤس النيكاراغوي داخل حدود نيكاراغوا نفسها ـ هذا البؤس بالطبع، هو مسؤولية تقع على عاتقهم بصورة كلي، ولا علاقة له من قريب أو بعيد بالروح الأمريكية المشاكسة»[6]. هذه الروح المشاكسة وتأثيراتها تستحق الإعجاب والقبول ضمن ثقافة الإرهاب.

وفي الوقت الذي تعد الأفكار التي طرحها روبرت هنتر للنقاش عبثية إلى حد كبير، والبديل الذي طرحه جيمس روهوير يستحق أن تُطلَقَ عليه أوصاف أكثر قسوة، فإن بإمكان المرء أن يتصور نسخة عن تلك الأفكار وتلك البدائل أكثر تطورًا؛ لقد أرغمت المشاكسة الأمريكية الساندنيستيين الشموليّي التوجه على قبول الشروط التي تدعو إلى الديموقراطية في نظامهم في الداخل، بالتزامن مع تقليصٍ للتهديد الذي يمثلونه بالنسبة إلى جيرانهم، وتحديدًا

الشـروط التي طرحت في شـهر أغسطس سنة 1987م التي سبق لهم رفضَ قبولها في الماضي. مـن الجديـر بالذكـر أن الجدال لم يُطرَحْ، لكن هذا له أسـبابه الأخـرى؛ إذ لا توجد حاجة إلى أي جـدالات في أثناء ممارسـة تعويـذات الحملات الدعائية التي تقوم بهـا الدولة، ولكن دعونا مع ذلك ننظر في هذه الجدلية؛ لقد وضعت قيد الاختبار والتمحيص بصورة سريعة: فما نقوم به ببسـاطة هو التدقيق في السـجل الدبلوماسـي من أجل تبيان ما إذا كانت الولايات المتحدة أو أي دولـة أو جهـة أخرى قدَّمت لنيكاراغوا خيـار قبول المعاهدة التي تنهي دعم الولايات المتحدة لجيش العمـلاء التابـع لها مقابـل خطوات داخليـة وردت في اتفاقـات أغسطس، وطالبت دول المنطقـة جميعهـا اتخاذها، ونحن بدورنا نسـأل: متى رفضت نيكاراغـوا هذا الخيار بحيث إنها أجبرت الولايات المتحدة إلى اللجوء إلى سياسـة المشاكسـة من أجل تحقيق هذه الآمال المنشودة منذ أمد بعيد؟ من جديد سـوف نكتشـف بسـرعة أن الولايات المتحدة لم تفكر مطلقًا بمثل هذا الاقتراح؛ بل إنها همَّشـت العملية الدبلوماسـية منذ البداية، وما تزال تقوم بذلك: أبدت إدارة ريغـان عدائيـة واضحة تجاه اتفاقيات شـهر أغسطس 1987م؛ وهذا أمـر تقليدي عندما تقف الدبلوماسـية أو القانـون الـدولي عائقًا في طريق ممارسـة العنف؛ إن الأسـباب الحقيقية وراء الـروح المشاكسـة الأمريكيـة تقبع في مـكان آخر، وهـي واضحة تمامًا؛ ولكـن وبحكم كونها غير مقبولة، فليس بالإمكان عدُّها جزءًا من الثقافة السائدة.

يوجد قليل من الشـك في أنَّ هذا المشـروع حول الهندسـة التاريخية سـوف يناله نصيب من النجـاح، تمامًـا كمـا حـلَّ بمشـروعات أخرى في الماضي؛ إذ ليـس مـن المحتمل أن تكـون العبثية الواضحة التي يتصف بها هذا المشروع عائقًا بالنسبة إلى الثقافة الفكرية السائدة، سوف نلقي نظرة أكثر تعمُّقًا على مقولة كيف نشـأت المشـكلات، وكيف تم التعامل معها، وكيف أن الأسـاس قـد وُضِـعَ لضمان وضع حلول ناجعة لها، كما حصل في السـابق، باتسـاقٍ مؤثـر وعرضٍ منتظمٍ للتقوى والاستقامة الشخصية.

يجـب تحييـد الحقائـق العَقَديَّة بصورة حاسـمة ومتواصلة؛ لأن ما علـى المحك هو أكثر من مجرد تقديم مبررات لما قد فُعِل. يجب وضع أساسٍ للجوء الدائم إلى استخدام العنف في حال عدم توافق التسوية السياسية مع مصالح الولايات المتحدة، وعليه فإنها سوف تتعرض للتهميش - عـن طريـق خـداع العدو، والوصول إلـى النتيجة المتوخـاة بصرف النظر عـن الحقائق: وبذا فإنها سـوف تؤسـس لتحولها إلى مبدأ. ليـس هنـاك نقاش أكثر مُلاءمَةً من الحقيقة التاريخية

التي تؤكد أنه فقط، ومن خلال استخدام القوة، يمكن أن ترغم العدو على الجلوس إلى طاولة المفاوضات في المقام الأول. فوق هذا وذاك، لا بد لحالات مشابهة من الظهور في المستقبل، وعلى الهندسة التاريخية أن تضمن من دون أي تأخير، أن خزينة الدروس المناسبة سوف تكون جاهزة لوضعها قيد الاستخدام عندما تقتضي الحاجة.

في معرض تحقيق هذه الأهداف، يمكن أن تُحجب الحال الراهنة إما باتباع الآلية المعهودة، المتمثلة في تسليط الضوء على أمور وتفسيرات مختارة بعناية، على أن تكون متماشية مع المبادئ المتفق عليها، أو القيام بكل بساطة بتزوير الحقائق غير المقبولة أو إخفائها، أما بالنسبة إلى الماضي، فهو خارج السياق تمامًا بما أننا خُضنا غمار نقلة إعجازية غيَّرنا على إثرها مسارنا ـ بالرغم من حقيقة أن البِنى المؤسساتية ونظام التخطيط المسؤولة عن ارتكاب المجازر مازالت متماسكة وفي مأمنٍ من أي تحديات لها، ولا توجد في أوساط الثقافة الشعبية أو الفكرية سوى اعترافات بسيطة لا تكاد تُذكَرُ حول حقيقة ما جرى ويجري في الواقع، باستثناء آراء تلك القطاعات غير النخبوية (التي لا قيمة تُذكرُ لها) التي ما تزال تعاني أعراض فيتنام.

إن مبدأ تغيير المسار الذي يسمح بالتغاضي عن أي صورة من صور الفظائع التي ارتكبت في الماضي، معمول به بقوة في أوساط الثقافة الإرهابية، وهو يتجلّى بأكثر المظاهر بربريّةً فيما ذكره تشارلز كروثامار الحائز على جائزة بوليتسر سنة 1987م، حيث يؤكد «أن أمريكا اليوم ليست هي أمريكا نفسها في عهد تيدي روزفلت أو آيزنهاور؛ وليس حتى على الصورة التي تخيَّلها رونالد ريغان عندما كان مرشحًا للرئاسة، فالآن أصبحت الديموقراطية في العالم الثالث بالنسبة إلى اليمين أو إلى اليسار، الهدف الرئيس في سياسة أمريكا الخارجية. صحيحٌ أن الحرية لم تكن دائمًا من أولويات أهداف الولايات المتحدة، إلا أن كل شيء قد تغيَّر الآن: نحن نؤمن بالحرية، ويمكن للماضي أن يطوى في غياهب النسيان مع كل ما يمكن له أن يطلعنا عن المؤسسات الأمريكية والطريقة التي تعمل فيها»[7]. أما بالنسبة إلى الحاضر، فإنه سيتَّسِمُ بالنزوع نحو الحرص الشديد على ممارسة النقد الذاتي الصادق الذي ساد في العصور الماضية حينما كانت بعض التجاوزات العَرَضية تحدث بين الحين والآخر، كما نعترف بذلك الآن.

طرح محررو مجلة (المُشاهد) اللندنية المحافظة (The Spectator) نسخة أكثر تشذُّبًا لهذا المبدأ القيِّم؛ فقد ارتأى هؤلاء أن «الربط المفاجئ بين الولايات المتحدة والتعددية الديموقراطية في أمريكا الوسطى بصورة عامة، وفي نيكاراغوا بصورة خاصة، يبدو غريبًا

بعض الشيء في ضوء السجل التاريخي، وأن هذا النفاق، كما يراه بعضهم، قد جرَّد الأمريكيين من المصداقية». ويتابع هؤلاء القول إن ردة الفعل هذه غير لائقة لأنها «تفترض أنه لا يحق لأي دولة التصرف إلا إذا كان سلوكها متوازنًا بصورة كاملة على مرِّ العصور؛ فكل حالة من تلك الحالات يجب أن تُقيَّم على حدة، أما بالنسبة إلى موضوع الحرب على نيكاراغوا فهو واضح للجميع إلا للزوار الماركسيين الغربيين المفتونين أيما افتتان، كما هي حالهم دائمًا، بالهالة المحيطة بظواهر مثل مشروعات الإسكان، والاتحادات النسائية وحملات اللقاح العالمية ضد الحصبة». بالمقابل، تنظر الأوساط الثرية وأصحاب الامتيازات في الغرب إلى مثل هذه التفاهات بعين الاحتقار، مُفَضِّلةً أفكار ونستون تشرشل الحكيمة والمُلهَمَة، التي أدلى بها لزميله جوزيف ستالين سنة 1943م، حيث قال:

«يجب أن تكون حكومة العالم موضع ثقة الدول القَنوعة التي لا تطلب لنفسها سوى ما هو موجود بين يديها، لو كانت حكومة العالَم تحت إمرة الدول الجائعة، لأصبح العالم في خطر دائم. ولكن لا أحد من بيننا لديه سبب في أن يطلب المزيد. يمكن المحافظة على السلام بوساطة شعوب عاشت على طريقتها الخاصة وليست لديها أي طموحات؛ فقوَّتُنا هي ما وضعتنا فوق الآخرين، فقد كنا مثل الأغنياء الذين كانوا يعيشون بسلام في أماكن سكناهم.

إن التمتع بهذه الحال السعيدة التي هي من نتاج الفضائل التي نتميز بها وحُسْنِ أفعالنا، يؤهلنا كي ننظر بازدراء إلى المحاولات السخيفة لإنقاذ الأطفال الذين يموتون جرَّاء الأوبئة، أو بناء مساكن للفقراء والمعوزين، أو أن نوفر للنساء فرصة التحرر من العبودية والإذلال، إلى ما هنالك من العبث الطفولي في الدول الجائعة التي لا تستسلم لقدرها أو تقبل به»[8].

وبالرغم من الفطنة كلها التي يتمتع بها أولئك المحررون، فقد فاتتهم بعض النقاط التفصيلية الصغيرة؛ أولًا: الولايات المتحدة بعكس ما يزعمون (ومعها الدول القنوعة كلها بوجه عام) منسجمة مع نفسها فيما يتعلق باختيارها للأهداف التي ستمارس عليها العنف وتحديدها لما يسبب لها القلق، كما يبين السجل التاريخي، أما الأسباب فقد شُرحت بوضوح كافٍ في الوثائق الداخلية. ثانيًا: المنظِّرون الإيديولوجيون لا يقلُّون انسجامًا مع أنفسهم في مسألة إخفاء هذه الترتيبات الصادمة التي يمكن فهمها فقط عندما نتخطى الحدود التي تفرضها

العقائد المناسبة. ثالثًا: ليس لدى الولايات المتحدة أي التزامات بالتعددية الديموقراطية في أمريكا الوسطى، بل ألزمت نفسها، خصوصًا في ثمانينيات القرن العشرين بوضع حد لأي احتمال لمثل هذه التعددية[9]. من المفهوم تمامًا بالنسبة إلى الولايات المتحدة تطوير نوع من الربط الفجائي مع مفهومها الخاص للديموقراطية في نيكاراغوا من اللحظة التي تمّت فيها الإطاحة بنظام سوموزا في شهر يوليو سنة 1979م، وليس قبل ذلك؛ في الوقت الذي تنفذ برامجَ بمنتهى القسوة والشدة من أجل تدمير منظمات شعبية كان يمكن أن تكون حجر الأساس لبناء ديموقراطية ذات معنى في السلفادور في تلك السنين نفسها. لا يوجد أي تناقض هنا؛ اللهم إلا في بُنْيَة المفوَّضين الذين كانوا يصارعون من أجل التكيف مع تغيُّر الأحداث.

إحدى النتائج المفيدة لمبدأ تغيير المسار تتمثل في أن مجمل العمل التحليلي المكرس من أجل دراسة المجتمع والتاريخ الأمريكيين هو خارج السياق تمامًا، بصرف النظر عما يمكن أن يكشفه. وبما أننا غيَّرنا الآن مسارنا، فإن بإمكاننا تجاهل الدروس التي يمكن أن نتعلمها من التاريخ ونبدأ من جديد، من دون أن نحمل على كواهلنا أعباء أي فهم لطبيعة المجتمع الأمريكي أو سجله الوثائقي أو الاجتماعي. الدراسات جميعها المتعلقة بهذه الموضوعات يجب أن توضع على الرف بوصفها غير ذات صلة، اللهم إلا بصفتها مواد أثرية. فوق هذا وذاك، يمكن أيضًا تجاهل التحليلات المتعلقة بالتطورات الحالية عندما تكون النتائج غير مقبولة، بما أن باستطاعتنا بعد هذا كله، تغيير مسارنا من جديد والبدء بمسارٍ آخرَ مختلفٍ على درب النقاء الأخلاقي، عندما تكون الحقيقة بشأن العالم هي من الوضوح بحيث لا يمكن إخفاؤها أو طمسها. أعلى قيمة أُعلن عنها في عالم الثقافة الفكرية، فيما لو كانت ترمي إلى خدمة دورها، يجب أن تتمثل في الجهل التام بهويتنا ويمن نكون، وبما نمارسه على امتداد العالم؛ لأن الجهل يعني القوة، ولو أنعمنا النظر في الحقائق وفيما يمكن أن تكشفه هذه الحقائق، لوجدنا أن هذا المبدأ له مغزى كبير، وأن مجالات الإفادة منه ليست بالقليلة.

الفاعلية الاستثنائية لمبدأ جهلنا المتعمَّد بذواتنا الذي يسمح لنا بتغيير المسار بصورة تناسبنا، كلما اقتضت الحاجة إلى أن نتخلص من حقائقَ غيرِ مناسِبة، تكشف عن ذاتها بصورة متكررة؛ ففي أثناء جلسة الاستماع لمناقشة مسألة إيران ـ كونترا ـ على سبيل المثال ـ تعرضت البلاد ووسائل الإعلام إلى رقم قياسي من الازدواجية التي أظهرت بصورة حاسمة أن إدارة ريغان لا يمكن الوثوق بالتزامها بتوجيهات الكونغرس، وهي ـ بالتأكيد ـ لن تلتزم

بالاتفاقات الدولية. بدأت هذه الفكرة بالتحول يومًا بعد يوم إلى أمرٍ واقع فيما يتعلق بالعمليات التي كانت تجري في أمريكا الوسطى؛ هذا القَدْر من الازدواجية - على الأقل - لم يكن موضع خلاف. اختتمت جلسات الاستماع العلنية في الثالث من أغسطس؛ وبعد يومين من ذلك، طرحت إدارة ريغان خطة سلام لأمريكا الوسطى. سأعود إلى توقيت هذه الخطة وخلفيتها لاحقًا؛ ولكن دعونا ننظر فقط في محتوياتها الأساسية؛ لقد طالبت خطة ريغان بتفكيك النظام السياسي في نيكاراغوا بالتزامن مع إلغاء الانتخابات المقررة وتعليق حالة الطوارئ، وإلغاء الأنظمة كافة التي وضِعتْ ردًّا على الهجمات التي نظّمتها وأشرفت عليها الولايات المتحدة، ووقف التحركات العسكرية كافة لقوات الساندنيستا وقوات المتمردين على حد سواء، وكذلك وقف شحنات الأسلحة إلى نيكاراغوا من البلدان الشيوعية، ما يعني الوقف الكامل لشحنات الأسلحة كافة بما أن الولايات المتحدة نجحت في السنوات السابقة في ضمان إرغام نيكاراغوا على الاعتماد بصورة مطلقة على دول الكتلة السوفيتية في مسائل الدفاع والتسليح، وستتعهد الولايات المتحدة بالمقابل بوقف شحنات الأسلحة إلى جيش جماعة الكونترا التي أسَّسَتْه في الهندوراس لمهاجمة نيكاراغوا[10].

لنضعْ جانبًا السؤال حول السبب الذي يفرض على نيكاراغوا وحدها من بين كل دول أمريكا الوسطى وقف تسلُّحها من جانب واحد، وكذلك إجراء تغييرات داخلية تصر الولايات المتحدة على فرضها عليها بالقوة؛ ولننظرْ كذلك في مسألة إلغاء شحنات الأسلحة لجانبيِّ الصراع؛ حكومة نيكاراغوا والجيش العميل للولايات المتحدة الذي يهاجم نيكاراغوا من قواعد أجنبية في الخارج، فلو اختارت نيكاراغوا الموافقة على هذه الإملاءات، فسيكون من السهولة بمكان مراقبة مدى التزامها بالتقيد بهذه الإملاءات، وفوق هذا كله سيكون بإمكان واشنطن أن تلفق لنيكاراغوا تهمة عدم الالتزام بالاتفاقية، وستكون واثقة من أن هذا التلفيق سوف يعلن عنه بالعناوين العريضة على صدر صفحات الجرائد ووسائل الإعلام الأخرى كافة، كما كان يحدث غالبًا في الماضي. توجد مزاعم أخرى مألوفة حول دعم حركة الساندنيستا لرجال العصابات السلفادوريين؛ وهذه حقيقة عقائدية مُسَلَّمٌ سلفًا بصحتها في التعليقات التي ترد في وسائل الإعلام، بالرغم من فشل هذه الأخيرة بالكامل في تقديم أي إثباتات حول صحة هذه المزاعم؛ وكذلك المزاعم بشأن طائرات الميغ السوفييتية، والتي تم توقيت الإعلان عنها بعناية من أجل التغطية الأمينة على (الحد الأدنى من الخطر الذي تمثله) الانتخابات النيكاراغوية غير المرغوب بها التي كانت مقررة سنة 1984م - وكانت تلك إحدى حماقات أوليفر نورث كما

يبدو[11] ـ نظرًا إلى كون هذه الانتخابات حدثًا لا قيمة له أو معنى بحسب العقيدة الرسمية والتعليقات الإعلامية[12]. أما التزام إدارة ريغان بهذه الاتفاقية بالمقابل، فسيكون أمرًا لا يمكن التثبت منه ألبتة، كما أظهرت ذلك من دون أدنى شك، جلسات الاستماع التي كانت عيون الأمة مُسمَّرةً عليها، أن الإدارة تستطيع، لو اختارت القيام بذلك، الاستمرار كما في السابق، تزويد قوات جيشها العميل بمزيد من الأسلحة الجديدة لدفعها نحو شن المزيد من الهجمات ضد نيكاراغوا، بصرف النظر عن أي اتفاقيات تم التوصل إليها على الورق. أما التلميح القائل بأن وسائل الإعلام الأمريكية بالتعاون مع الكونغرس سوف تفضح مثل هذه العمليات، فهو أتفه من أن يستحق مجرد التعليق عليه، على ضوء السجل الذي كُشف عنه. من ثَمَّ، كان من المتوقع من نيكاراغوا نزعَ سلاحِها، والخضوع لعقوبات شديدة الوطأة، بينما تستمر الولايات المتحدة بتصعيد الهجمات ضد نيكاراغوا متى شاءت، بصرف النظر عما يكون قد ورد في الاتفاقية التي يُتَطَلَّبُ واقعيًا من نيكاراغوا فقط، الالتزام بها.

ذلك كله يبدو في غاية الشفافية والوضوح؛ إنه النتيجة التي يستخلصها فورًا أي شخص يولي هذه المسألة دقيقةً من تفكيره، وذلك من القصة التي عُرضت على شاشة التلفاز، ونُشِرَت على صدر الصفحات الأولى للصحف خلال الأشهر السابقة، لكن وسائل الإعلام تجاهلت تمامًا هذه الحقائق، فالحمائم والصقور على حد سواء، تأملوا مليًّا بالاحتمالات التي سأعود إليها لاحقًا، ولكن من دون أن يعترفوا بتفاهة خطة السلام التي لا معنى لها، والتي تقضي بأن تنزع نيكاراغوا سلاحها مقابل تعهد من رونالد ريغان وجماعته[13]. فلقد افترضت الأطراف جميعها أن إدارة ريغان سوف تجتاز بنجاح عملية الهداية الإعجازية المعتادة، وأنها سوف تغير مسارها فجأة، وستصبح ملتزمة بالقانون، وكذلك بالاتفاقيات من دون الحاجة إلى أي صورة من صور الرقابة أو أي إشراف ذي معنى، كان هناك شيء من القلق الذي ساور بعضهم من أن نيكاراغوا سوف تلجأ إلى ممارسة الكذب والخداع، كما هي عادة الشيوعيين كلهم، ولكن لم يكن هناك تساؤل واحد حول ما إذا كانت الولايات المتحدة سوف ترتقي إلى مستوى التزاماتها المشكوك فيها. عندما توصلت دول أمريكا الوسطى إلى اتفاق مبدئي فيما بينها بعد بضعة أيام، وهو الاتفاق الذي رفضت فيه خطة ريغان، أصدر مدير برنامج أمريكا اللاتينية للعلاقات الخارجية تحذيرًا شديد اللهجة، محذرًا من وجود خلل فظيع في الاتفاقية: ألا وهو غياب أي صورة من صور العقوبات في حال عدم الالتزام بها. كانت تلك من دون شك مشكلة؛ ولكن،

لماذا؟ السبب الوحيد الذي قُدِّمَ حينها هو أن النظام الماركسي اللينيني في نيكاراغوا يمكن أن يخرق الاتفاقية[14].ولم ترد إلى الذهن أي مشكلة أخرى عداها.

يستطيع منتقدو العدوانية الريغانية استيعاب الأسباب التي تدفع بنيكاراغوا أيضًا إلى القلق؛ ففي معرض مناقشته للبديل الديموقراطي الذي كان يحبِّذه، حثَّ واين سميث؛ وهو أحد أشد منتقدي تبني خيار جماعة الكونترا، على وجوب دخولنا في معاهدة أمنية ثنائية مع نيكاراغوا؛ لأنها تعد النتيجة المباشرة للمعاهدة مع أمريكا الوسطى نفسها:

> «نرغب بطبيعة الحال اعتماد وسائل تحقق كافية. وهذا ما يرغب به أيضًا الساندنيستيون الذين ليس لديهم أي سبب يدفعهم إلى الثقة بنا، تمامًا كافتقارنا لأي سبب يدعونا إلى الثقة بهم؛ فالالتزام لا يأتي من جانب جماعة الكونترا، بل من خلال قوة الولايات المتحدة وشرفها»[15].

باختصار، إن قوتنا هي الضامن لالتزامهم، أما شرفنا فهو الضامن لالتزامنا، وعليه، فإنه هو ما سوف يهدئ من مخاوف نيكاراغوا. تذكّروا أننا ندقق في الأطر الخارجية للتمرد الذي يمكن تفسيره أو تعليله.

إننا نبالغ كثيرًا لو توقعنا أن تنظر وسائل الإعلام أو الثقافة الفكرية بوجه عام في سجل أمريكا الماضي بشأن التزامها بالاتفاقيات؛ فاتفاقيات جنيف لسنة 1954م، أو اتفاقيات باريس للسلام سنة 1973م على سبيل المثال، ضربت بها الولايات المتحدة عرض الحائط[16]. ربما كان من المبالغ فيه إلى درجة كبيرة أن يتوقع من امرئ ما، طرح سؤال حول موضوعات غريبة؛ مثل ما إذا كانت بنود اتفاقية أمريكا الوسطى حول الحريات الداخلية يمكن أن تحترم من قبل السلفادور؛ وهي الدولة التي تسير في فلك الولايات المتحدة، والتي ما تزال تحكمها فعليًّا القوى العسكرية نفسها التي شنت حملة شعواء قضت فيها فعليًّا على وسائل الإعلام المستقلة والمعارضة السياسية، لكن ما يلفت الانتباه بصورة خاصة أن مبدأ التجاهل المتعمد هو من التجذر بحيث إنه يطمس بصورة فورية معالم الخبر الذي كان الشغل الشاغل على امتداد عشرة أشهر، إلى اليوم الذي أُعلِن فيه الوعد عن الهداية الإعجازية. إن قبضة هذا المبدأ هي من القوة لدرجة أن السؤال لم يعد حتى مطروحًا للنقاش، وحتى الملاحظات الأكثر بساطة،

كانت تقبع خارج دائرة الوعي؛ الولايات المتحدة هي دولة أخلاقية، وقادتها أشخاص أخلاقيون؛ أما الحقائق فهي غير ذات صلة، بصرف النظر عن مقدار وضوحها.

إن توطين لغة الخطاب ضمن إطار النظام الإيديولوجي هو مسألة في غاية الأهمية. أحد مظاهر العبقرية في الديموقراطية الأمريكية يتجلى في ضمان أن يكون باستطاعة أفراد مهمشين مواجهة الدولة بكامل أجهزتها، أو أي قوة خاصة بمفردهم، من دون تلقي الدعم من أي جهة منظّمة يمكن لها تقديم العون لهم بما يتعلق بشؤونهم الخاصة، أو مساعدتهم في الانخراط في أي عمل سياسي ذي معنى، وكذلك في إيجاد السبل لهم للتعبير عن آرائهم بصورة علنية من حيث المعلومة أو التحليل، ما يمكن أن يشكل تحديًا للمبدأ المعمول به. تنبع أهمية هذه الإنجازات المتعلقة بالتحكم في الأفكار من خلال تجارب المجموعات البشرية التي لا رابط يجمع بينها، والتي نجحت في تجنبها ـ على سبيل المثال ـ من خلال الإذاعات التي تقدم دعمًا لمستمعيها؛ وهي إذاعات ساعدت على خلق ثقافات فرعية والمحافظة عليها من خلال الدفاع عن حق مستمعيها في الحصول على المعلومات، إضافة إلى طيف واسع من الآراء والتحليلات التي لم يكن من الممكن تصورها ضمن دوائر النخب المؤدلَجة والمعلومات والنظام العَقَدي الذي يسيطر عليها.

يؤدي انضواء المرء تحت مظلة الحقيقة العَقَدية إلى منحه مكافأة مجزية لا تتمثل فقط بقبوله ضمن دائرة نظام السلطة، ووضعه فورًا على سكة الامتيازات، ولكن بمنحه ميزة لا تقدر بثمن؛ وهي التحرر من قيود المتطلبات الشاقة التي يتطلبها التفكير والتساؤل والدخول في النقاش؛ الامتثال يحرر المرء من عبء البحث عن الدليل، كما يعد النقاش العقلاني غير ذي معنى حينما يكون المرء سائرًا ضمن موكب موافَقٌ عليه من قبل السلطة. بالمقابل يُتَطلَّبُ من أولئك الذين يجرؤون على إثارة تساؤلات، أن يحققوا معايير عالية من القدرة على النقاش المُطَعَّم بالدليل القاطع، وهي معايير غالبًا ما يكون من غير الممكن الحصول عليها من خلال قواعد السلوك الناعمة: تتجمع هذه الصعوبات بسبب الانعزال ونقص المصادر التي تشكل اللازمة الطبيعية لأي صورة من صور التمرد، ولكن لو نحَّينا ذلك كله جانبًا، فسيبدو أصحاب العقول المستقلة غريبي الأطوار، وسيكونون عرضة للتجاهل أو سوء الفهم بصورة فورية، طالما أن النتائج التي يطلعون بها مجافية لما هو تقليدي، ونادرًا ما يستمع إليها أحد؛ فنحن لا نتعامل هنا مع العلوم التي تعد مثالية على الأقل، وغالبًا ما يُنظَر إليها باحترام، وأن الحقائق لا يُحكَمُ

عليها من خلال قيمتها الموضوعية، بل من خلال مدى صلاحية استعمالها تحت مظلة نظام السلطة، وإذا كانت الإجراءات الأخرى غير كافية، فإن المتمردين يمكن أن يوصَموا بأنهم من مؤيدي الستالينية؛ ذلك أن منطق الدليل والنقاش غير معمول به ألبتة طالما أنه لا يخدم السلطة[17]. إن الفشل في السير على هُدى الطهارة العَقَديَّة فيما يتعلق بنيكاراغوا يثبت أن المرء هو من مؤيدي حركة الساندنيستا؛ ومن ثم فهو غير موضوعي وغير موثوق به؛ فالمناهضون الحقيقيون لحركة الساندنيستا، الملتزمون بما تتطلبه منهم السلطة الأمريكية هم فقط من يرتقي إلى مرتبة الموضوعية؛ وعليه، يحق لهم أن يلجوا إلى دائرة لغة الخطاب المقبولة. أما بالنسبة إلى السلفادور، فإن الفشل نفسه، يَصِمُ صاحبه بأنه من مناصري رجال العصابات هناك؛ وعليه، يصبح غير موثوق به وغير موضوعي؛ فقط أولئك الذين يدعمون المشروع الأمريكي، ينجحون في عدم وصْمِهم بهذه التهم المعيبة. يوجد الكثير من العبارات والتهم التي رُكِّبت وصيغت من أجل وأدِ أي فكرة مستقلة في مهدها؛ ماركسي، ومتطرف وعميل أحمق يمكن استخدامه (إضافة إلى العديد من الفبركات المنسوبة إلى لينين)، إضافة إلى عبارات أخرى مثل تلك التي أوردناها، والتي فقدت أي معنى يمكن أن يكون قد ارتبط بها في الماضي، وتستخدم الآن بصفتها مجرد عبارات ذات مدلولات سوقية مُعَمَّمة؛ وذلك من أجل ضمان عدم تجاوز حدود اللياقة، لكن هذه الحيَل لا تستخدم إلا نادرًا، بما أن احتمال تجنب القواعد الصارمة للنظام الإيديولوجي بأفقه الضيق كله هو من الصعوبة بحيث يمكن بسهولة ويسر تهميش أيٍّ تحَدٍّ جِدِّيٍّ للأفكار السائدة.

دعونا نشاهد كيف يتم التعامل حاليًّا مع هذه المهمات المتنوعة، وما الذي يمكن لنا أن نتعلمه حول مجتمعنا وثقافته الفكرية من خلال مراقبة الطريقة التي يؤدي فيها هذه المهمات.

الفصل الثاني: السياق الثقافي التاريخي

من المتعارف عليه بوجه عام أن الفوز الكاسح الذي حققه ريغان مرتين متتاليتين في ثمانينيات القرن العشرين كان يعكس الاستدارة الصحيحة في السياسة والمجتمع الأمريكيين، ورفضًا للمزاج التخريبي و الفوضوي الذي ساد في ستينيات ذلك القرن. وفي صورة تبدو مناقضة لصورة المحتجين على الحرب، يوضح اثنان من المعلقين أن الأمريكيين الوطنيين والشرفاء طالبوا ـ وتم لهم ذلك في شخص رونالد ريغان ـ بالعودة إلى روح الكبرياء والوطنية، وإلى التأكيد من جديد على القيم والفضائل التي تمرغت بالتراب من قِبَل الثقافة المناهضة للحرب آنذاك[1]، وقد تمثلت هذه القيم والفضائل كما أُريدَ لنا أن نعرف، بمبدأ ريغان في الخارج والبرامج الريغانية على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي في الداخل.

الاستدارة الصحيحة في أثناء مدة حكم ريغان كانت حقيقية، لكنها لم تكن كما كان يظن بعضهم بالنسبة إلى حقيقتها؛ دعونا ننظر بصورة مقتضبة في سؤالَيْن اثنين: أولهما، ما معنى الاستدارة الصحيحة؟ وثانيهما، كيف لمثل هذه الاستدارة أن تناسب السمات الأعمق والأكثر ثباتًا في المجتمع الأمريكي وسياسة الدولة؟ لن أتناول موضوع السياسة الخارجية إلا فيما ندر، بالرغم من أنه ليس سوى جزء يسير من قصة أشمل وأوسع.

بدايةً، ما معنى عبارة الاستدارة الصحيحة؟ ولكي نكون أكثر دقة، ما هي سياسات إدارة ريغان التي يُعتَقَدُ أنها تمثلها؟ هذان السؤالان يقعان ضمن ثلاثة محاور رئيسة:

1. تجيير مصادر الثروة من الفقراء إلى الأثرياء.
2. زيادة في القطاع الاقتصادي الحكومي، ونمو في سلطة الدولة بصورة عامة.
3. سياسة خارجية نَشِطة.

الأول من بين هذه الأهداف، تحقق من خلال ما قامت به هذه الإدارة من إجراءات مالية، وهجوم شنَّته على الطبقة العاملة ونظام الرعاية الاجتماعية اللذين كانا بالأساس ضعيفين مقارنةً بالمعايير الدولية. البرنامج الثاني على جدول أعمال هذه الإدارة نُفِّذ بالطريقة التقليدية؛ أي من خلال التوسع في نظام الحماية لسوق الدولة لإنتاج النفايات ذات التقنية

العالية؛ وعليه، فرض تمويل شعبي لقطاعات صناعية متطورة تقنيًّا؛ أي ما يُطلقُ عليه بطريقة إيحائية وصف (الإنفاق على الشؤون الدفاعية)[2].

كان هذا البناء للترسانة العسكرية الأسرع من نوعه في تاريخ الولايات المتحدة في زمن السلم، وارتفع بالتزامن مع ذلك، الإنفاقُ الحكومي بسرعة أكبر من أي وقت مضى منذ الحرب العالمية الثانية، وتحركت الإدارة باتجاه حماية الإنفاق الحكومي الأكثر زخمًا من المراقبة الشعبية، من خلال إجراءات؛ مثل فرض الرقابة، وتقليص فرص الاطلاع على الوثائق، وزيادة هائلة في الأنشطة السرية التي صُمِّمت لكي تلغي أكثر فأكثر أي تأثيرات للرأي العام المثير للإزعاج حول قضايا تتعلق بالدولة، وكان من متطلبات الوفاء بهذا الالتزام بسلطة الدولة ضرورة ترشيح الرئيس شخصًا للمحكمة العليا يوصَفُ بأنه «مهم جدًّا لأي قضية تعالجها المحكمة العليا من أجل حماية الحريات الفردية»، وتكون «قراراته الدستورية موضَّحةً استنادًا إلى مبدأ وحيد: حيث يتحتم أن تكون هناك مواجهة بين الحكومة والفرد، فإن الحكومة هي من يجب أن يربح تلك المواجهة»[3].

البند الرئيس الثالث في البرنامج؛ أي السياسة الخارجية النشطة تتصف هي أيضًا بالتنوع التقليدي بالرغم من أنها تقبع في الطرف الأقصى من الطيف؛ التدخل، والقيام بأعمال التخريب، والعدوان، والإرهاب الدولي، وتكوين مجموعات من العصابات، وتغييب للقانون من خلال إثارة الفوضى؛ كل ما تقدَّم يمثل المحتوى الأساس لمبدأ ريغان الذي أُغْدِقَ عليه الكثير من المديح. كان الإنجاز الأكبر الذي حققه هذا المبدأ هو تنظيم حملة شعواء قام بها إرهاب الدولة في السلفادور؛ وقد حققت هذه الحملة هدفها الأكبر: ألا وهو إجهاض التهديد الذي تمثله الديموقراطية والإصلاح الاجتماعي من خلال تدمير المنظمات الشعبية التي تناضل من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان الأساسية، كما ورد في كلام الأسقف روميرو (الذي اغتيل بعد ذلك بمدة وجيزة من قبل عناصر من القوات الأمنية التي تحظى بدعم الولايات المتحدة) عندما ناشد الرئيس كارتر ألّا يزود الطغمة الحاكمة بمساعدات عسكرية؛ لأنها سوف تستخدمها بطبيعة الحال من أجل هذه الغايات بالضبط.

تحوَّلت حرب كارتر المحدودة إلى حرب شاملة في ظل حكم ريغان، ما أدى إلى ارتفاع ملحوظ في مستوى ارتكاب المجازر والإرهاب بوجه عام. هذه العمليات نفَّذتها قوات من جيش من المرتزقة، المدعوم والمدرَّب والمزود بالأسلحة والتجهيزات والموجَّه من الولايات المتحدة، وقد

شاركت قوات من الولايات المتحدة بصورة مباشرة في العمليات القتالية، فقد نسَّقت القوى الجوية الأمريكية التي انطلقت من قواعد جوية أجنبية الضربات الجوية؛ وهي خطوة نتج منها تحسنٌ ملحوظ وفوري في معدَّل القتل في أوساط القرويين المسالمين والمزارعين الذين كانوا يفرون من ساحات القتال، وكانت طلعات طائرات الاستطلاع البعيدة المدى تُدارُ بإشراف عملاء شبه عسكريين لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية؛ وكان هؤلاء يقودون الوحدات السلفادورية ويرافقونها، ما سمح للإدارة الريغانية ـ بصورة سرية، بتجاوز أعداد المستشارين المعلن عنهم الذين لا يجوز أن تفوق أعدادهم خمسة وخمسين مستشارًا في السلفادور، والقفز فوق قرار الحظر على مشاركة طواقم من الولايات المتحدة في العمليات الميدانية؛ هذه العمليات «حققت ضربًا من النجاح يفوق التصور» استنادًا إلى ما ذكره أحد المسؤولين الأمريكيين الذي دعا إلى وجوب قيام الطائرات بضرب الأهداف[4].

عندما حقق الإرهاب البربري أهدافه، وأصبح يشكل عائقًا أمام أي تمويل إضافي لجيش المرتزقة المدعوم من الولايات المتحدة، أمرت واشنطن بوضع قيود على مستوى الدعم، وإخفاء الموضوع برمَّته عن أعين الرأي العام؛ وهذا بالضبط ما حصل، ما يشير بوضوح وجلاء إلى الجهة التي تقوم بالإشراف الفعلي على العملية منذ بدايتها، وقد تلقى القادة في واشنطن سيلًا من الإشادة على ما أظهروه من اعتدال.

شنَّ ريغان أيضًا حربًا على نيكاراغوا بجيش آخر من المرتزقة في عملية لا يمكن وصفها في الحد الأدنى سوى أنها «كانت تتسم بالإرهاب، أو أنها مثَّلت إرهاب الدولة» (هذا ما قاله المدير السابق لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية ستانفيلد تيرنر في شهادته أمام الكونغرس في شهر نيسان، أبريل، سنة 1985م)[5]، ومن الممكن وصفها بالجريمة الكبرى التي ترقى إلى مستوى العدوان، كما أشار إلى ذلك، الحكمُ الصادرُ عن محكمة العدل الدولية.

كان الهدف العام من تلك العملية إعادة نيكاراغوا إلى حظيرة دول أمريكا الوسطى وإجبارها على احترام المعايير الإقليمية التي تبنَّاها الحمائم الذين انتقدوا تعصُّب ريغان المفرط[6]. كان الهدف الأكبر في نيكاراغوا يتمثل في إبدال حكومة الساندنيستا بأخرى أكثر امتثالًا للمعايير الأمريكية التقليدية بالنسبة إلى المنطقة؛ وهو امتثالٌ سوف يدعم بقوة مبدأ الحرية الخامسة، وهو مبدأ حاسم وذو دلالة كبرى في السجل التاريخي والوثائقي[7]. الهدف الأدنى الذي تحقق إلى درجة كبيرة له بُعْدانِ اثنان؛ الأول يهدف من جهة إلى إعاقة مشروع الإصلاح الاجتماعي

وإيقافه، وتوجيه مصادر الثروة لتلبية احتياجات الفقراء الذين يشكلون الغالبية؛ مثل تحسين الخدمات الصحية، وإنتاج ما يسد حاجة السوق المحلية، وإشراك الفقراء في عملية التنمية وبرامج محو الأمية، إلى ما هنالك. أما الثاني فيهدف إلى إجبار نيكاراغوا على الاعتماد على السوفييت فيما يسد رمقهم؛ ومن ثم، إيجاد مبرر للهجوم الذي شُنَّ عليها عقابًا لها على جريمة شروعها في تنفيذ برامج الإصلاحات الاجتماعية. كان جليًّا منذ الأيام الأولى لإدارة ريغان أن سياساتها التي كانت مُصَمَّمَةً على أساس «أن نيكاراغوا عاجلًا أم آجلًا سوف تصبح محمية سوفيتية في الوقت الذي تفرض الولايات المتحدة حصارًا خانقًا على محاولات إعمارها وتنميتها، ما سيؤدي إلى إعاقة الجهود الرامية إلى إقامة علاقات بنَّاءة، ودفع الأمور باتجاه التحرش بنيكاراغوا تمهيدًا للتدخل العسكري فيها»، هي السياسة التي سوف تعتمدها الولايات المتحدة في حال قررت خلقَ اضطرابات في الدولة المعادية، أو تدميرَها[8].

ولكي يُحقَّق الثاني من هذين الهدفين، فقد رفضت الولايات المتحدة طلبًا تقدمت به حكومة الساندنيستا لتدريب جيشها وتزويده بالسلاح، وضغطت على حلفائها للقيام بالشيء نفسه؛ وبذلك فقد ضمنت الولايات المتحدة أن نيكاراغوا التي كانت تعوزها أي مصادر أخرى للدعم، لا بد لها من أن تعتمد اعتمادًا كليًّا على السلاح السوفيتي؛ ولقد منعت الولايات المتحدة مؤسسات الإقراض الدولية جميعها منح نيكاراغوا أي قروض من أجل الغاية نفسها. عندما أُعلن عن الحظر الذي فرضته الولايات المتحدة في شهر أيار، مايو، سنة 1985م، كانت نسبة التبادل التجاري بين نيكاراغوا ودول الكتلة السوفيتية لا تتجاوز عشرين بالمئة، وهي نسبة التبادل التجاري نفسها تقريبًا بينها وبين الولايات المتحدة؛ وهي نسبة أقل بكثير من نسبة التبادل التجاري مع أوروبا والعالم الثالث؛ وهي حالة لا يمكن تحملها، ولا بد من التغلب عليها بحيث تمهد الطريق للمدافعين عن الإرهاب الدولي الذي تمارسه الولايات المتحدة لتبريرها بصفتها خطوة دفاعية ضد الإمبريالية السوفيتية[9]. تساعد السياسات نفسها التي تتبعها الولايات المتحدة، بنتائجها المتوقعة، الصحافة الحرة للإشارة إلى حكومة نيكاراغوا المدعومة من موسكو؛ وهي العبارةُ التي تحمل في طياتها نُذُرَ شؤم، وهي أيضًا حرْفيًّا صحيحة إذا أخذنا في الحسبان نجاح إدارة ريغان في ضمان إرغام نيكاراغوا على اللجوء إلى الاتحاد السوفييتي من أجل الدفاع عنها ضد الإرهاب الدولي المدعوم من الولايات المتحدة، يمكن أيضًا أن تقوم الصحافة الحرة بتوصيف الحرب التي تشنها الولايات المتحدة ضد نيكاراغوا على أنها صراع بين النظام الحاكم في نيكاراغوا الذي يدعمه السوفييت، وبين المتمردين الذين يحظون بدعم

الولايات المتحدة؛ وعليه، تؤسس لإطار صراعٍ بين الشرق والغرب تحتاج الدعاية الحكومية إليه[10].

يمكن لها أيضًا أن تستحضر شحنات أسلحة سوفيتية نوعية فتّاكة في الوقت الذي تندب مصير رجال جماعة الكونترا المساكين الذين يحاولون مواجهة طائرات الهليكوبتر السوفيتية فقط بأحذيتهم وضمادات جراحهم (نعود إلى الحقائق). تساعد هذه الصور على ترسيخ مزاج القلق والخوف المطلوبيّن في الداخل الأمريكي، حتى بين أوساط النقاد الليبراليين للوسائل التي تلجأ إليها إدارة ريغان للدفاع عن أنفسنا ضد عقلية التوسع السوفيتية، في غضون ذلك يتأمَّل المعلقون بكثير من الحكمة، بالتهديد الذي تمثله نيكاراغوا، والذي يهدِّد بالإطباق على أمريكا الوسطى بصفتها عميلة للإمبريالية السوفيتية؛ هذا إذا لم تقم بغزو ولاية تكساس نفسها (كما عبَّر عن ذلك ريغان نفسه)، أو تقدم قواعد للقاذفات السوفيتية التي يمكن أن تهاجم الولايات المتحدة (بحسب ما قاله الجنرال جون سينغلوب)[11].

تضمنت هذه السياسة الناشطة في أماكن أخرى من المنطقة دعمًا غير محدود للمجازر التي ارتُكِبت في غواتيمالا بمستويات غير مسبوقة حتى بمقياس المعايير التي ساعدت الولايات المتحدة في المحافظة عليها منذ الإطاحة بالديموقراطية الغواتيمالية سنة 1954م، وتحول الهندوراس إلى قاعدة عسكرية للإرهاب الدولي الذي تديره الولايات المتحدة، وتخريب الديموقراطية في كوستاريكا بفعل الضغوط التي مورست على كوستاريكا التي كانت على شفير الانهيار الاقتصادي، ما أجبرها على الاصطفاف إلى جانب حملات الولايات المتحدة المقدسة ضد الديموقراطية والإصلاح الاجتماعي في المنطقة.

يتحمل المبدأ الريغاني المطبّق في أمريكا الوسطى الحصة الأكبر من المسؤولية عن المجازر الأكثر ترويعًا في المنطقة؛ فلقد تجاوز عدد القتلى بسبب إدارة ريغان الخمسين ألفًا في السلفادور، واقترب العدد في غواتيمالا إلى نحو مئة ألف، أما في نيكاراغوا فكان الإرهاب أقل نجاحًا حيث بلغ قرابة أحد عشر ألفًا من المدنيين الذين قتلوا في ظل إدارة ريغان حتى سنة 1986م[12]؛ وكانت المشكلة أن في نيكاراغوا جيشًا شعبيًّا يدافع عنها ضد القوات الإرهابية المدعومة من الولايات المتحدة، بينما في السلفادور وغواتيمالا، كانت قوات الإرهابيين التي تشن الهجمات على المدنيين العزل هي الجيش نفسه في كلا البلدين؛ ارتفعت حصيلة القتلى في هذه المنطقة وحدها، في ظل إدارة ريغان إلى نحو مئة وخمسين ألفًا أو يزيد، وما زاد الطين بِلّة، أن

تلك لم تكن أعمال قتل عادية، بل كانت تشبه إلى حد بعيد، نموذج القتل الذي اعتمدته قوات بول بوت في المجازر التي ارتكبتها ضد الشعب الكمبودي، بما في ذلك ممارسة التعذيب على نطاق واسع، والاغتصاب والتمثيل بالجثث واختفاء المخطوفين، إضافة إلى إجراءات مشابهة لترويع السكان، بالإضافة إلى أنه يمكننا أن نضيف ما مجموعه عشرون ألفًا، كان أغلبهم من المدنيين الذين قتلوا إبان الغزو الإسرائيلي المدعوم أمريكيًّا لجنوب لبنان سنة 1982م، إضافة إلى أعداد لا تحصى من الضحايا الذين قتلوا على يد الإرهاب الدولي، وبسبب المجاعات والأوبئة والعمالة المتوحشة.

تتضمن الممارسات الأخرى للسياسة الناشطة قصف ليبيا في شهر نيسان، أبريل، سنة 1986م، الذي أدى إلى مقتل قرابة مئة شخص، وكان ذلك أسوأ حدث إرهابي دولي حدث في تلك السنة في العالم، إضافة إلى الخطوات التي اتخذت لضمان تمكن دولة جنوب إفريقيا من الاستمرار في بسط سيطرتها غير الشرعية على ناميبيا (هذه النقطة لم تُثَرْ مطلقًا في وسائل الإعلام)، في الوقت الذي أجهضت الولايات المتحدة محاولات جيران جنوب إفريقيا ومنعتهم من إنهاء اعتمادهم عليها، وهو ما ينظر إليه بوصفه إرثًا للنظام الاستعماري.

هذه هي الاستدارة الصحيحة أساسًا، وسأطرح في هذا الصدد ثلاثًا من الملاحظات:

أولًا: هذه السياسات هي أبعد مما يمكن للمرء أن يتخيله عن مبادئ الفكر المحافظ؛ يمكن لنا أن نشير إليها بوصفها (شوفينية رجعية)، وربما كان من الأفضل وصفها بعبارات أشد قسوة. لا يوجد سوى عدد محدود جدًّا من المحافظين الحقيقيين داخل النظام السياسي الأمريكي؛ ويكمن أحد مظاهر الفساد الفكري في العصر الذي نعيشه في أن عبارة محترمة مثل الفكر المحافظ استخدمت من أجل التغطية على ممارسات دولةٍ قويةٍ محتقرةٍ للقوانين، وعدوانية وعنفيّة؛ دولةٍ ترعى مصالح الأغنياء، وتكرس طاقاتها كلها من أجل شكلٍ لاعقلاني من أشكال التدخل الاقتصادي المبني على مبدأ كينز الذي يدعو إلى دعم مؤسسة الدولة وسلطة القطاع الخاص، بينما يرتهن مستقبل البلاد للمجهول.

ثانيًا: هذه الاستدارة الصحيحة تتلقى الدعم من أصحاب الآراء النخبوية على امتداد الطيف السياسي، بصرف النظر عن بعض الخلافات التكتيكية، وقد أتت هذه السياسات نتيجة لمبادرات قامت بها إدارة كارتر الليبرالية، بما في ذلك مسألة زيادة التسليح العسكري

التي تسير على هديها وتفكيك نظام الرعاية الاجتماعية، وارتكاب المجازر الإرهابية في السلفادور، إلى ما هنالك. صحيح أن هناك خلافات، لكنها تبقى ضمن إطار المنحى العام الذي حظي بتأييد واسع؛ دعمت المعارضة الديموقراطية هذه السياسات على نطاق واسع؛ حتى إنها دعمت الهجوم على نيكاراغوا، وكان هذا أكثر عناصر برنامج ريغان إثارة للجدل، وذلك بسبب القلق من احتمال كونه مكلفًا جدًّا للولايات المتحدة، وقد أثار الإرهاب الدولي الذي رعته الولايات المتحدة في السلفادور الكثير من الشكوك بسبب المخاوف من احتمال فشل ذلك الهجوم، وكذلك بسبب أنه قد يكون عالي الكلفة أيضًا بالنسبة إلينا؛ لكن تلك الانتقادات كلها ذهبت أدراج الرياح، وطغى على المشهد بدلًا منها حماس شديد؛ وعندما بدأت أعمال العنف تحقق أهدافها، أصبح من الممكن إخفاؤها تحت مظلة تمثيلية انتخابية تستحق أن تُقارَن بالتدريبات على الديموقراطي» في العالم السوفييتي، والتي حظيت بثناء صحيفة البرافدا السوفيتية، بالرغم من أن مثل هذه المقارنة قد تبدو كيِّسَةً جدًّا في ضوء الظروف المحيطة[13].

علينا أيضًا أن نضع في أذهاننا أن البندين الثاني والثالث في برنامج ريغان يتبعان خطوطًا عريضة وضعها جون كينيدي الذي لم تكن إدارته مرغَمَةً على تبنِّي بند ريغان الأول؛ لأن قوة الولايات المتحدة قادتهم إلى الاعتقاد أن الولايات المتحدة «تستطيع بناء مجتمعات عظيمة في الداخل وخططًا عظيمة في الخارج»، (هذا ما قاله المستشار الرئاسي والتر هيلر). وفي ظل التراجع النسبي في قوة الولايات المتحدة، كان لا بد للمجتمعات العظيمة في داخل الولايات المتحدة أن تتعرض الآن للإهمال؛ وهذه حقيقة أقرَّ بها الليبراليون الجدد المنحدرون من السلالة العقائدية لكينيدي، وكان من بين هؤلاء، بعض أهم المؤيدين للأعمال الوحشية الريغانية: فعلى سبيل المثال، محررو مجلة (the New Republic) الذين مازالوا يعدون من أعمدة الليبرالية الجديدة في أمريكا، والذين حثُّوا ريغان على متابعة المذابح التي كان يرتكبها في السلفادور، بصرف النظر عن عدد الموتى التي تتسبب بها تلك المذابح، وهم الآن، يهنِّئونه ويهنئون أنفسهم بالنجاحات التي تحققت في هذا المسعى[14]، وقد مرت هذه المذابح وكأنها لم تحدث في ظل ثقافة الإرهاب السائدة.

ثالثًا: واجهت الاستدارة الصحيحة معارضة من الرأي العام؛ إذ لم تتعَدَّ نسبة التصويت لريغان في انتصاراته الكاسحة الثلاثين بالمئة من مجموع الناخبين، ويعد ذلك على نطاقٍ واسع، تعبيرًا عن عدم رضا الناخبين عما آلت إليه الأمور؛ ومع وجود البدائل الديموقراطية

الغَثَّة، أَمِلَ معظم الناخبين في أن يرفض الكونغرس المصادقة على برنامج ريغان التشريعي، وكانت هناك نسبة ضئيلة جدًّا من الناخبين صوتت له (لم تتجاوز الواحد بالمئة من الناخبين سنة 1984، وقد كانت هذه النسبة أربعة بالمئة سنة 1980)؛ لأنهم اعتقدوا أنه شخصية محافظة فعلًا، وكما أظهرت استطلاعات الرأي بصورة مستمرة، فإن الناخبين استمروا في تحولهم البطيء باتجاه دعم سياسات على صورة صفقات جديدة، مفضّلين بصورة متزايدة الإنفاق على الشؤون الاجتماعية بدلًا من الإنفاق العسكري، ومؤيدين لحقوق المرأة والعمال والأقليات والفقراء، إلى ما هنالك[15]. كان الجمهور يدعم بأغلبية ساحقة تجميد السباق النووي، وإذا كانت هناك أقلية من بين هؤلاء على دراية بمبادرات روسية بهذا الشأن مثل تجميد سباق التسلح النووي من طرف واحد، فإن عامة الشعب لا بد وأنها كانت ستؤيد من دون شك وبقوة، مشاركة الولايات المتحدة بهذا التجميد، زد على ذلك تصاعد الرفض الشعبي للهجمات التي كانت تُشَنُّ على نيكاراغوا[16]. بالرغم من وجود إجماع بين النخب على ضرورة احتواء نيكاراغوا؛ لكن التعليقات الإيجابية حول الساندنيستا قد منعت من التداول بصورة مؤثرة في لغة الخطاب العام، وهذه مسألة في غاية الأهمية سوف أعود إليها لاحقًا. بحلول سنة 1987م، بدأت استطلاعات الرأي تشير إلى أن الشعب يريد من رئيسه المقبل أن ينأى بنفسه عن سياسات ريغان؛ وبمعدل أكثر من اثنين إلى واحد، رأت أغلبية لا بأس بها أن ارتباط اسم جورج بوش نائب ريغان باسم ريغان لن يساعده؛ بل إنه سيضر بفُرَصِه للفوز برئاسة الجمهورية، فضلًا عن أن ثقة الكونغرس بريغان حول مسائل تتعلق بحل مشكلات الأمة الكبرى اهتزت بما يقرب من اثنين إلى واحد؛ ويقول الجمهور المستطلعة آراؤه بالنسبة نفسها تقريبًا، إن الأمور في هذه البلاد قد انحرفت بدرجة خطيرة عن مسارها الصحيح، كل ذلك بالتزامن مع عودة متجددة لروح الإحباط والسلبية التي طبعت سنينَ تعجُّ بالندوب والقروح التي سادت العقد الماضي مثل ووترغيت والحظر النفطي والتضخم[17].

باختصار، الاستدارة الصحيحة موجودة فعلًا، لكنها تمثل فقط إجماعًا نخبويًّا، هذا إذا نحَّيْنا الاعتبارات التكتيكية جانبًا مع استثناءات قليلة ومبعثرة، في غضون ذلك كله كانت هذه الإدارة غير متساوقة إلى حد كبير مع المزاج الشعبي؛ وفوق هذا وذاك، كان من الممكن أن تصفها بأي شيء إلا بكونها إدارة مُحافِظة. بدأت الاستدارة الصحيحة في أوساط النخب في أوائل سبعينيات القرن العشرين في ردة فعل على المشكلات التي سببتها إلى حد كبير الحرب الفيتنامية، هذه المشكلات كانت تحت عنوانين رئيسيّن: اقتصادي ومسلكي.

تجلت المشكلة الاقتصادية في حقيقة أن كلفة الحرب كانت باهظة جدًّا بالنسبة إلى الولايات المتحدة، ومفيدة بالنسبة إلى منافسيها الصناعيين؛ فقد أصبحت كندا- على سبيل المثل- أكبر مُصَدِّرٍ حربي بالنسبة إلى الفرد الواحد، وقد اغتنت بسبب الدمار الذي حلَّ بالهند الصينية في الوقت الذي كانت تعلن إدانتها للوحشية الأمريكية[18]. أما المثال الأكثر أهمية في هذا الصدد فهو اليابان؛ بدأ الاقتصاد الياباني بالتعافي الذي حفَّزَتْهُ الحرب بين الكوريتين؛ ولكن الحرب الفيتنامية هي -حقيقةً- ما أطلقه بسرعة فائقة إلى الأمام بسبب كونه وسيطًا في صفقات عسكرية أمريكية.؛ كانت إدارة كيندي تلهث وراء إيجاد سُبُلٍ لضمان حيوية الاقتصاد الياباني؛ لكن هذه لم تكن هي المشكلة الأساس في سنين ما بعد الحرب الفيتنامية؛ تحول الميزان التجاري سنة 1965م لصالح اليابان، ووصل الخلل إلى مستويات خطيرة بحلول ثمانينيات القرن العشرين، أما بالنسبة إلى أوروبا، فقد بدأ الميزان التجاري يميل لصالح أوروبا في نهاية الخمسينيات من القرن العشرين[19]، وأصبح التراجع النسبي في قوة الولايات المتحدة واضحًا للعيان، ومقلقًا بالنسبة إلى الرأي الذي تمثله النخب كنتيجة للحرب الفيتنامية، يعود الإقلاع الكوري الجنوبي اقتصاديًّا خلال تلك الحقبة ذاتها، حيث كانت حرب فيتنام هي السبب وراء ما نسبته عشرون بالمئة من الأرباح التي جنتها كوريا الجنوبية في مبادلاتها المالية الخارجية خلال تلك الحرب، بما في ذلك تغطية رواتب ثلاث مئة ألف من الجنود الكوريين المرتزقة بدءًا من سنة 1965م، من أجل الدفاع عن فيتنام الجنوبية من خلال ممارسة الإرهاب ضد سكانها[20].

وعليه، أصبح من الضروري بالنسبة إلى الحكومة تبنِّي إجراءاتٍ لاستعادة الرِّبحية والقوة للاقتصاد الأمريكي، بدأ نيكسون هذه العملية بتعليق قابلية الدولار للتحويل، وفرض نسبة عشرة بالمئة من الضرائب الإضافية على المستوردات، مخالفًا بذلك الالتزامات الدولية للولايات المتحدة، وعلى الرغم من أن هذه الخطوات لم تحظَ برضا أوساط رجال الأعمال والدوائر المالية؛ إلا أن الإجراءات الداخلية التي طبقت في السنوات التالية لاقت دعمًا كبيرًا من أوساط النخب المالية والاقتصادية؛ الهجوم على الطبقة العمالية وتخفيض الدعم للبرامج الاجتماعية، وفرض التمويل للصناعة المتقدمة من خلال نظام البنتاغون، إضافة إلى برامج أخرى تأسست لاحقًا في الوقت الذي أخذت إدارة ريغان على عاتقها القيام بالاستدارة الصحيحة[21].

كانت المشكلات المسلكية على نوعين: دولية وداخلية. كانت بعض دول العالم الثالث خارج نطاق السيطرة خصوصًا مع انهيار الإمبراطورية البرتغالية، وما رافق ذلك من ثورات في أمريكا اللاتينية، هذه المشكلات تتطلب بالمقابل سياسة خارجية نشطة، تتطلب بدورها هي الأخرى إجماعًا ذا بعدٍ شوفيني، أقلُّه في أوساط النخب والشرائح الناشطة سياسيًا بين الناس.

كانت هناك مشكلات مسلكية داخل البلاد أيضًا، حيث إن أغلبية الناس كانوا يغردون خارج السرب؛ أسهمت حرب فيتنام في تسييس المجتمع الأمريكي، وفي الوقت الذي يطلق فيه السُّذّجُ على هذه الظاهرة اسم الديموقراطية، لكنَّ المفكرين الغربيين البعيدي الرؤية يفهمونها على أنها كما يصفونها أزمة ديموقراطية، لا بد من التغلب عليها من خلال إعادة الشرائح المُهَمَّشة من الشعب إلى حيث تنتمي؛ أي إلى السلبية واللامبالاة، هذه مسألة ضرورية إذا كان للديموقراطية بمنظور جورج أورويل حول لغة الخطاب الصحيحة، حيث تشير العبارة إلى سيطرة مطلقة لقطاعات التجارة والأعمال، ألّا يعكر صفوَها شيء؛ وهي نظامٌ مبنيٌّ على قرار نخبوي لا بد من الحصول على مصادقة الشعب عليه بين الحين والآخر؛ ولكن من المهم جدًّا الإشارة إلى أنه لا وجود لدور شعبي في صياغة أو تقرير سياسة الدولة. وعليه، أضحى من الضروري إعادة عموم الشعب إلى حالٍ من الخمول واللامبالاة والانصياع؛ من أجل إعادة تفعيل الانضباط المسلكي في الحالات التي قد تؤدي إلى تفشي ظاهرة التحزُّب في أوساط الشباب، بغية استبعاد أي شكل محدود من أشكال التمرد الذي بدأت بوادره بالظهور في وسائل الإعلام.

أما من الناحية العامة، فإن من شأن ذلك منع ظهور أيِّ تَحَدٍّ لحكم النخبة، وهذه المشكلات بدأت بالظهور حقيقةً في أنحاء العالم كلها، وقد تم تناول هذه المشكلات في المنشور الرئيس الأول الصادر عن لجنة ثلاثية تشكلت بمبادرة من ديفيد روكفلر من أجل جمع نُخب ليبرالية من الولايات المتحدة وأوروبا واليابان؛ وكانت الدراسة التي نشروها سنة 1975م حول أزمة الديموقراطية هي المصدر الذي اقتبستُ منه وأعدتُ صياغة بعض أفكاره[22].

الحروب الكبرى جميع التي خيضت في هذا القرن استثارت ردود فعل متشابهة من جانب المجموعات الاجتماعية الرئيسة؛ رجال الأعمال والنخب السياسية ذات الجذور التجارية بصورة رئيسة، ووسائل الإعلام المشتركة والطبقة المتعلمة صاحبة الامتيازات، والتي تعد بوجه عام المديرَ الإيديولوجي للمجموعات الآنفة الذكر. شنَّتْ إدارة ويلسون في أثناء الحرب العالمية

الأولى وبعدها، تحت ذريعة التهديد البلشفي، حملةً أطلقت عليها الهلع الأحمر؛ وقد نجحت هذه الحملة في ردع التهديد الذي تمثله الديموقراطية (بالمعنى الحقيقي للكلمة)؛ في الوقت الذي كرَّستْ مفهوم الديموقراطية بالمعنى الأورويللي التقني للكلمة|؛ نجحت حملة الهلع الأحمر، من خلال الدعم الواسع الذي تلقَّتْه من الليبراليين حينها، في تهميش الحركة العمالية والحركات السياسية المتمردة، وتعزيز دور السلطة المشتركة، وكان لافتًا حصول تطورين دستوريين كان لهما تأثير كبير في تلك الحقبة، وهما: بروز ظاهرة صناعة العلاقات العامة المكرَّسة بصورة لا إبهام فيها للسيطرة على العقل الجمعي، والشرطة الوطنية السياسية (مكتب التحقيقات الفيدرالي أو FBI). في المدة ذاتها، كان المنظرون الليبراليون الديموقراطيون من أمثال والتر ليبمان، قد بدأوا مناقشة أهمية صناعة الإذعان بصفتها إحدى وسائل السيطرة على الشعب، في مجتمعات لا تستخدم فيها الدولة القوة الضرورية لقمع التمرد الداخلي، وكان أن أصبحت هذه الأفكار الموضوع الرئيس في العلوم الأكاديمية والاجتماعية وصناعة العلاقات العامة.

الحرب العالمية الثانية كانت لها هي الأخرى تداعياتها، وكان أكثرها شيوعًا وتداولًا ظاهرة أطلق عليه خطأً وصف المكارثية (في الحقيقة كانت هناك جهود حثيثة قادها رجال الأعمال وصناعة العلاقات العامة التابعة لهم إضافة إلى الديموقراطيين الليبراليين؛ من أجل وضع حدٍّ لأزمة الديموقراطية التي كانت تختمر حينها، في سنة 1938م، لاحظ مجلس مديري الرابطة الوطنية للصناعيين (NAMBD) أن الخطر الذي يهدد الصناعيين يكمن في السلطة السياسية التي أصبحت مؤخرًا بين أيدي الجماهير؛ وحذَّرَ هؤلاء أنه «في حال العجز عن إعادة توجيه طريقة تفكيرهم، فإننا نتجه حتمًا نحو مواجهة عدائية». بُذِلت الكثير من الجهود من أجل التغلب على هذا التهديد؛ وقد لاقت تلك الجهود قَدْرًا كبيرًا من النجاح؛ في سنة 1947م، علَّقَ ميلتون ديفيس؛ المسؤول عن العلاقات العامة في وزارة الخارجية بالقول: «إن العلاقات العامة الذكية قد أتتْ أُكُلَها كما فعلتْ في الماضي وكما ستفعله من جديد مستقبَلًا، وذلك من خلال إحداث انعطافةٍ نوعية حادة في مناخ الرأي العام باتجاه اليمين ـ الذي يتصف بأنه معادٍ للتغيير الاجتماعي، ومعادٍ للتغيير الاقتصادي ومعادٍ للطبقة العاملة. في الوقت الذي اتجهت فيه معظم دول العالم، بما في ذلك أوروبا باتجاه اليسار، وضمَّت العمال إلى الحكومة [و] أقرَّتْ تشريعات ليبرالية». وتابع يقول إن المناخ في الولايات المتحدة «لم يتجه صوب اليمين؛ لقد تمَّ توجيهه ـ بذكاء ـ إلى اليمين» بعكس ما حصل في أوروبا. هذه التطورات التي حصلت في بقية

أنحاء العالم، سببت الكثير من القلق في الولايات المتحدة التي استخدمت القوة من أجل إعادة الأمور إلى ما كانت عليه[23].

النقطة التي أود التركيز عليها هنا هي أن الحروب والأزمنة التي تطغى فيها الاضطرابات تحرض الناس على التفكير، وتدفعهم باتجاه الانخراط في العمل السياسي، ما يسبب أزمةً ديموقراطية؛ أي تهديدًا باحتمال حدوث نَقلات باتجاه الديموقراطية، وهكذا تصبح الاستدارة الصحيحة الحالية نموذجًا طبيعيًّا ونظاميًّا. لقد كانت هذه الاستدارة ناجحة جدًّا في أوساط النخب المتعلمة، لكنها لم تكن كذلك في أوساط العامة من الشعب، بعكس ما حدث في ممارسات سابقة. ونخلص هنا إلى القول إن بعض الملامح الرئيسة في مبدأ ريغان تمثل ردة فعل على هذه المشكلة التي نعود إلى مناقشتها الآن.

الفصل الثالث: مشكلات الإرهاب السري

السمات المهمة الأربع التي يتصف بها المجتمع الأمريكي الداخلي، والتي لها صلة بالقضايا التي نتناولها هي:

أولًا: التغييب الفعلي لغالبية المكونات السكانية عن أي مشاركة نشطة في النظام السياسي.

ثانيًا: انضواء المؤسسة الفكرية تحت لواء سلطة القطاع الخاص المتحكم في مقدرات الدولة.

ثالثًا: القيود المفروضة على قدرة الدولة للسيطرة على مواطنيها بالقوة؛ رابعًا، التحسن الملموس في المستويين الأخلاقي والفكري لعموم السكان، والناتج من الحركات الجماهيرية الشعبية في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين[1]. وكان للتأثر والتأثير المتبادلَيْن بين هذه العوامل نتائج معقدة.

لنتأمَّلْ في موضوع الهجوم على نيكاراغوا الذي قامت به قوات الكونترا التي شكَّلتها الولايات المتحدة: كان الشعب في غالبيته يعارض تقديم المساعدات لعصابات الكونترا، تمامًا كما عارض فعليًّا كل برنامج رئيسٍ طرحته إدارة ريغان، لكن المسائل المتعلقة بالسياسة المركزية غالبًا ما يتم تجاهلها بصورة كاملة من قِبَل وسائل الإعلام المشتركة؛ ولا تُثارُ داخل أروقة النظام السياسي إلا فيما ندر؛ ويشكل ذلك أحد الأسباب التي أدت إلى انخفاض مستوى نسبة التصويت بصورة مستمرة حتى إنه لم يلامس إلا بالكاد، نسبة سبعة وثلاثين بالمئة، في انتخابات شهر تشرين الثاني، نوفمبر، سنة 1986م.

مع ذلك، يبقى للرفض الشعبي أهميته، ولا يمكن السيطرة عليه أو قمعه بالقوة؛ وضع الكونغرس الذي يأخذ بالحسبان -إلى حد ما- المزاج الشعبي، بعض الحواجز أمام العدوان الأمريكي المباشر على نيكاراغوا، ما أجبرَ إدارة ريغان على استنباط مجموعة معقدة من الوسائل السرية لمواصلة جيشها من عصابات المرتزقة هجومه على نيكاراغوا؛ أُرسلت شحنات من الأسلحة لجماعة الكونترا عن طريق شبكة سرية ممولة من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، وكذلك من منظمات خاصة يشرف عليها جنرالات أمريكيون متقاعدون بالتنسيق

الكامل مع البيت الأبيض[2]. وكان ضمن قائمة من انخرطوا في هذه الهجمات إرهابيون دوليون سيئو السمعة؛ على سبيل المثال، هرب لوي بوسادا كاريليس؛ وهو أحد المبعدين الكوبيِّين الذين دربتهم وكالة المخابرات المركزية الأمريكية من أحد السجون الفنزويلية، حيث كان يقضي عقوبته بتهمة التخطيط لهجوم بالقنابل على شركة طيران كوبانا سنة 1976م، وقضى في ذلك الحادث ثلاثة وسبعون شخصًا من الركاب المدنيين؛ رُحِّل بعدها إلى السلفادور للمساعدة على تنظيم شبكة تموين لعصابات الكونترا من القاعدة الجوية التي تقع تحت السيطرة الأمريكية في إيلوبانجو[3]. وضعت إدارة ريغان يدها على عصبة معاداة الشيوعية في العالم، وهي منظمة أعضاؤها من النازيين الذين جُنِّدوا في مدة ما بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، وكذلك من المُعادين للسامية المتعصبين، ومن القتلة الذين ينتمون إلى فِرَق الموت، إضافة إلى متخصصين في عمليات الاغتيال والقتلة والجلادين من مختلف أنحاء العالم؛ وقد تلقَّت هذه العصبة الدعم من دول تدور في فلك الولايات المتحدة مثل كوريا الجنوبية وتايوان؛ تحولت هذه المنظمة إلى أداة لتنفيذ أعمال إرهابية على المستوى الدولي من زيمبابوي إلى نيكاراغوا[4]. أما الأرباح التي تم الحصول عليها جرَّاء بيع أسلحة أمريكية إلى إيران من خلال إسرائيل، لأجل غايات مختلفة تمامًا سنعود إليها لاحقًا، فقد تم تجييرها إلى جماعة الكونترا من خلال بنوك سويسرية، إضافة إلى عشرات ملايين الدولارات من حلفاء بعيدين جغرافيًّا مثل تايوان، ومن مقتنصي الفرص من أمثال سلطان بروناي.

نجحت الولايات المتحدة فيما أطلقت عليه مجلة Far Eastern Economic Review وصف قضية لافتة في دبلوماسية السلاح، في ترتيب جهد تعاون مشترك بين الصين وتايوان من أجل مساعدة المقاومة النيكاراغوية المناهضة للشيوعية، وذلك ضمن صفقة أُبرِمت في شهر نيسان، أبريل، سنة 1984م، وكان عرَّابَها أوليفر نورث؛ وقد شحنت الصين بموجب هذه الصفقة أسلحة إلى جماعة الكونترا عن طريق تجار أسلحة كنديين، وبرتغاليين، وقامت تايوان بتمويلها[5]. كان مستوى الدعم من خلال هذه الشبكات المشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص من الضخامة بحيث إنه عندما اكتُشِفَ أن عشرة ملايين دولار حصلت عليها وزارة الخارجية من سلطان بروناي قد فُقِدت، فقد مرت هذه الواقعة من دون حتى أن يلاحظها أحد. أسهمت مثل هذه المؤامرات بتزويد جماعة الكونترا بقوات جوية وتجهيزات عسكرية في خرق فاضح للتشريع الذي سنَّهُ الكونغرس، وللقوانين الأمريكية التي تعود إلى القرن الثامن عشر؛ وتحديدًا قانون الحياد، ما ساعد تلك الجماعة على إبقاء بعض القوات داخل نيكاراغوا، والاستمرار

في القيام بأنشطة إرهابية تجاهلتها بصورة عامة وسائل الإعلام الأمريكية، وقد أنكرها المدافعون عن جماعة الكونترا في واشنطن بصفتها مزاعم عن وقوع أعمال وحشية أطلقتها حكومة الساندنيستا[6].

بمثل هذه الطرق، بَنَتْ إدارة ريغان شبكة إرهابية دولية متطورة للغاية لا مثيل لها في التاريخ بحسب ما أعلم، واستَخدَمَتْها في تحقيق عدد من الأهداف انسجامًا مع مبدأ ريغان الذي سبقت لي مناقشته.

عَلَتْ وجوه بعضهم الدهشة بعد اختتام جلسات الاستماع العلنية حول فضيحة إيران-كونترا أن «مسؤولين كبارًا في إدارة ريغان أعطوا موافقتهم على خطة في سنة 1984م، بموافقة من وزير الخارجية جورج شولتز» (كما أوضحت برقية صادرة عن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية)، على ضم دولة جنوب إفريقيا أيضًا إلى عمليات الدعم لجماعة الكونترا، وأن تتلقى قوات إيدن باستورا تجهيزات بقيمة مئتي ألف جنيه من دولة جنوب إفريقيا، هذا ما ذكرتْهُ وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في شهر شباط، فبراير، سنة 1985م. ولكن بعدما وصف دوين كلاريدج المسؤول المكلَّف بالإشراف على الدعم السري الذي تقدمه الوكالة لجماعة الكونترا تلغيمَ الموانئ بالجَلَبة، حَدَثَ «نوع من إعادة النظر في العاصمة وجدل حول الحكمة من إشراك جنوب إفريقيا في العمليات» (هذا ما وردَ في برقية أرسلها جون ماكماهون: نائب مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في شهر نيسان، أبريل، سنة 1984م)، وعليه، فقد وضِعَت هذه الخطة على الرف، وبحسب صحيفة التايمز، «استبعدت الإدارة بصورة واضحة الدول التي لديها مشكلات حول حقوق الإنسان، وكذلك الدول التي تعتمد على معونات الولايات المتحدة؛ لكنها سعت بالمقابل، إلى طلب المساعدة من دول ذات سجلات جيدة في احترام حقوق الإنسان مثل كوريا الجنوبية وسنغافورة، وكذلك من إسرائيل وتايوان والصين التي لها جميعًا سجلات جيدة في مجال احترام حقوق الإنسان» بمعايير صحيفة التايمز، وليست معتمدةً على المساعدة الأمريكية[7].

من المهم أن نضع في أذهاننا أن قرار الاعتماد على الإرهاب السري والقوات التي تحارب بالوكالة قد اتُّخِذَ لخداع الرأي العام ذي التأثير الضعيف في التشريع النيابي في الكونغرس؛ فالعمليات السرية لا تمثل سرًّا بالنسبة إلى ضحاياها، أو إلى القوى الخارجية بوجه عام، أو لأي مجموعات أخرى، بما في ذلك المصالح التجارية في الخارج من أجل كسب مزيد من

الدولارات، أو للدول الأجنبية، أو لشخصيات غامضة ضمن تشكيلة منوشهر غوربانيفار الذي كان أوليفر نورث يعده عميلًا إسرائيليًّا، إضافة لوصفه له بالكذّاب و المخاتل، بينما اعتمد نورث على نصيحته في كيفية خداع التشريع النيابي، إلى ما هنالك. الشعب في الداخل هو من تجب حمايته من الاطلاع على هذه العمليات؛ لأنه لن يوافق عليها، وإلا فإنها لن تكون في خانة الأسرار. وكما سنرى لاحقًا، ساعد كلٌّ من الكونغرس ووسائل الإعلام على حجب المعلومات حول هذه العمليات إلى أن أصبح مثل هذا الحجب مستحيلًا؛ وعليه فقد بدأ السعي لوضع قيود على أي فهم ذي قيمة لها. مثل هذه التكتيكات هي السمة الطبيعية التي تطبعُ الاستدارة الصحيحة، إذا أخذنا بالحسبان طبيعتها المحدودة بوصفها ظاهرة نخبوية.

من الطبيعي أن تنظر الدولة إلى عامة الشعب بوصفه عدوًا رئيسًا، وعليه لا بد من عزله أو قمعه أو السيطرة عليه بما يخدم مصالح النخب، هذا الاحتقار لمبدأ المواطنة والعمليات الديموقراطية التي تعكس إلى حد ما قلقها، كان السمة التي لا تخفى على أحد، والتي طبعت إدارة ريغان، وكُشفت بشيء من الوضوح في جلسات الاستماع في الكونغرس بالرغم من إلقاء الضوء عليها بصورة محدودة وتجنبها الخوض في هذه المسائل؛ تجلّت إحدى هذه المسائل اللافتة عندما تناول استجوابُ الكولونيل نورث من قبل النائب جاك بروكس خطته التي كانت تقضي بتعليق العمل بالدستور، وفرض قانون الأحكام العرفية في زمن الأزمات الوطنية؛ مثل حدوث معارضة شاملة وعنيفة، معارضة على المستوى الوطني لقيام الولايات المتحدة بغزو أي دولة أجنبية. في مثل هذه الحال، يجب أن تستلم إدارة الأزمات الوطنية (FEMA) مقاليدَ الحكم في الولايات المتحدة بإدارة لوي غويفريدا. هذا الشخص هو أحد مساعدي ريغان المقرَّبين؛ وهو مقَرَّبٌ كذلك من إدوين ميز الذي كتب عندما كان يعمل في معهد الجيش الحربي سنة 1970م مذكرة يوصي فيها باحتجاز الزنوج الأمريكيين جميعهم في مراكز تجمع، أو إعادة توطينهم في حال وقوع قلاقل أو عصيان مدني. تدخَّلَ رئيس الجلسة دانيال إينوي بسرعة لإنهاء هذا النوع من الاستجواب، وقد تم التغاضي عن هذه التسريبات أيضًا من قبل وسائل الإعلام الوطنية؛ إذ إن صحيفة نيويورك تايمز -على سبيل المثال- لم تُشِرْ إليها اللهم إلا من خلال جمَلٍ قليلة حول الاستجواب النيابي الذي تم إجهاضه[8].

التوجس نفسُه من ردود الفعل الشعبية، هو ما دفع إلى اللجوء إلى إنشاء شبكة إرهاب دولية سرية ضمن إطار مبدأ ريغان؛ فالمبدأ المركزي في ثقافة الإرهاب يتمثل في الإبقاء على هذه الحقائق الخطيرة طي الكتمان، وهذا بالضبط ما حصل.

أما بالنسبة إلى جيوش جماعة الكونترا، فإن حجم الدعم الهائل الذي تتلقاه، ونظام التجهيز والتدريب والتواصل المباشر مع أجهزة الاستخبارات الأمريكية والاختراق الإذاعي والتلفازي لفضاء نيكاراغوا وتأمين الملاذ لها في الخارج، أكبر بكثير من حجم أي دعم يمكن أن تتلقاه أي مقاومة حقيقية [9]؛ ولو تلقت حركة مقاومةٍ حقيقية كتلك الموجودة في السلفادور، جزءًا يسيرًا من الدعم الذي أُغْدِقَ على جماعة الكونترا، لكانت تحولت تلك المقاومة بسرعة إلى قوة عسكرية كبرى، ولكان نظام الحكم المدعوم أمريكيًّا فيها منذ مدة طويلة، قد سقط وانهار. مع ذلك، فقد أثبت جيش الجماعة المدعوم أمريكيًّا عجزه عن التحرك خارج إطار الإرهاب العشوائي، ما أجبر وكالة المخابرات المركزية الأمريكية مرة أخرى ـ كما حدث عندما نفذت عملية زرع الموانئ بالألغام والقيام بهجمات على المنشآت النفطية ـ على استخدام قوات المغاوير التابعة لها، والذين هبطوا بالمظلات على أراضي نيكاراغوا من أجل تنفيذ مهمات تخريبية بوساطة طائرات قادها طيارون مرتزقة (بمن فيهم البلجيكيون ومواطنون من روديسيا السابقة إضافة إلى أمريكيين أيضًا)، يعملون بموجب عقود وقَّعوها مع وكالة المخابرات المركزية الأمريكية. كانت هذه العمليات تنفذ من مراكز قيادة في السلفادور والهندوراس والسفن الأمريكية الراسية مقابل شواطئ نيكاراغوا في المحيطين الأطلسي والهادي[10]. وكالة المخابرات المركزية الأمريكية «تُحدِّد أهدافًا عسكرية محددة للمتمردين»، كما ذكرت صحيفة نيويورك تايمز، وبذا، فهي «تزودهم بمعلومات دقيقة عن السدود والجسور ومحطات توليد الكهرباء وتسهيلات المرافئ»، إلى ما هنالك؛ هذه الأهداف العسكرية الدقيقة بُنيت من قبل مجموعة من المهندسين والوكالات الأمريكية الأخرى التي زودت المتمردين بالخرائط والمسودات والخطط الأرضية؛ لتسهيل مهمات رجال الوحدات الخاصة التابعة لدول أجنبية في هجومها على نيكاراغوا[11].

ومع بدء الهجوم الربيعي الذي قام به الجيش العميل الذي تم ترميمه، فقد كانت قوات ذلك الجيش تدار من قبل الأسياد الأمريكيين من أجل «مهاجمة الأهداف الناعمة ... وعدم [محاولة] مواجهة الساندنيستا وجهًا لوجه»، هذا ما أوضحه الجنرال جون غالفين آمر قيادة

الجبهة الجنوبية في الولايات المتحدة، في شهادته أمام الكونغرس ولقائه مع وسائل الإعلام، مضيفًا أن استهداف المدنيين الذين لا يملكون أي وسيلة من وسائل الدفاع عن النفس ضد عصابات الإرهابيين المسلحة، عن طريق استخدام هذه التكتيكات الأكثر منطقية، سوف يحسن فرص انتصار جماعة الكونترا باطّراد. بعد مضي أشهر عدة على ذلك، لاحظ المراقبون العسكريون الأمريكان والغربيون أن جماعة الكونترا «مازالت بانتظار تحقيق انتصار في معركة كبرى لافتة في أي مكان من نيكاراغوا ... لم يستطع أي هجوم قاموا به من إحداث اختراق في دفاعات الساندنيستا كي ينزلوا من المناطق الجبلية إلى المدن والبلدات المكتظة بالسكان، أو القيام بضرب أهدافٍ ذات قيمة إستراتيجية. فما زالوا يستهدفون أهدافًا صغيرة ناعمة مثل التعاونيات الزراعية»، على حد وصف المحلل العسكري الأمريكي[12].

ابتكرت الولايات المتحدة في ظل مبدأ ريغان شيئًا جديدًا يضاف إلى سجلات الإرهاب الدولي: وهو جيش مدجج بكثير من السخاء بالسلاح، شُكِّل ليس من أجل خوض المعارك بل من أجل ممارسة الإرهاب، وانتشر في الميدان من خلال نظام تجهيز شامل من تقديم دولة عظمى وفي ظل حمايتها، وتم توجيهه من أجل القيام بهجمات ضد أهداف صغيرة وناعمة، والتسبب في استنزاف الضحية التي هي في واقع الأمر أضعف بكثير من أن تقوم بإدارة مجتمع قابل للحياة، ناهيك عن القيام بإصلاحات اجتماعية في الوقت الذي تواجه العدوان الذي تقوم به تلك الدولة العظمى. هذا الإنجاز يقف بالتوازي مع إنشاء جيش إرهابي يهدف إلى قمع الشعب عن طريق استخدام مفرط للعنف في السلفادور؛ وتتلقى قوات مشابهة لهذا الجيش الدعم من دول مرتزقة مثل غواتيمالا، وقد حقق هذا البرنامج نجاحًا لافتًا في تحقيق أهدافه الأساسية، ولم يكن ذلك النجاح مثيرًا للدهشة إذا أخذنا في الحسبان توازن القوى. وهناك من الأسباب ما يكفي لكي يُتَوَقَّعُ له الاستمرار بصورة أو بأخرى، بصرف النظر عن الاتفاقات المدونة على الورق؛ علاوة على أن هناك شكوكًا قليلة من أنه سوف يواجَهُ بكثير من الانتقاد من قبل أصحاب الآراء من المسؤولين؛ بسبب الإخفاقات التي تحدث بين الحين والآخر في السعي لتحقيق هدف نبيل يكشف عن حسن نوايانا.

علينا أيضًا عدم التغاضي عن حقيقة أن أسلحة الولايات المتحدة الإستراتيجية وقوات التدخل التابعة لها كانت دائمًا تستخدم في الحرب ضد نيكاراغوا؛ كان ذلك النوع من الأسلحة يخدم وظيفته التقليدية بصفته سلاح ردع؛ أي توفير مظلة نووية لردع أي تدخل بسياسات

الولايات المتحدة المتّسمة بالتخريب والاعتداء والإرهاب الدولي ـ هذا هو المعنى الرئيس لكلمة الردع، مستبعدةً هنا الأوروبلليات المعروفة[13]. إن خطر احتمال إلحاق الهزيمة بقوات من الجيش الأمريكي كان عاملاً حاسمًا في تشكيل جيش عميل يتولى مهمة الهجوم على نيكاراغوا. هذه القوة العسكرية باتفاق الأطراف جميعها، لا تشبه مطلقًا رجال العصابات بأي معنى من المعاني؛ فهي لم تحاول أن يكون لها برنامج سياسي، أو أن تبني لها قاعدة شعبية ذات قيمة، حتى في المناطق التي لا تتمتع فيها الحكومة بقاعدة شعبية تذكر. أما الجبهة المدنية التي بنتْها الولايات المتحدة لتلميع صورة الإرهابيين لأسباب محلية فقد كان يعوزها الإحساس بوجود دافع، أو الكفاءة المطلوبة حتى من أجل القيام بحركات سطحية في هذا الاتجاه. القوات التي تعمل تحت سيطرة الولايات المتحدة يمكن لها الصمود في الميدان فقط من خلال نظام تموين وإمداد، بما في ذلك المساعدات التي تلقوها من الجو بحلول منتصف سنة 1987م، وأجهزة مخابراتية دقيقة ومتطورة قدَّمها لها سيدها الأجنبي، إضافة إلى أنواع من الأسلحة لا يمكن لرجال المقاومة الحقيقيين أن يحلموا بامتلاكها.

نعود الآن، إلى التفصيلات، ولكن أود الإشارة مرة أخرى إلى أن الحقائق الأساسية ليست موضع شكٍ ألبتة، وعليه فإن من الضروري جدًّا ضمان عدم السماح لنيكاراغوا الحصول على الوسائل التي تدافع فيها عن أراضيها من الاختراق المعادي من قبل الولايات المتحدة في عمليات التموين والإمداد الجوي التي تقوم بها، ومنعها كذلك من أن تكون لها قوتها الجوية الخاصة بها أو أنظمة دفاع جوي فاعلة، إلى ما هنالك. هناك اتفاق بين ألوان الطيف السياسي كلها في الولايات المتحدة على أنه لا يجوز السماح لنيكاراغوا بامتلاك وسائل الدفاع عن نفسها. يتفق بعض الحمائم الليبراليون من أمثال السيناتور بول تسونغاس وكريستوفر دودس أنه لا يجوز السماح لنيكاراغوا بالدفاع عن حرمة أراضيها؛ وذهب تسونغاس إلى حد التأكيد أن على الولايات المتحدة قصف نيكاراغوا في حال امتلاك هذه الأخيرة طائرات حربية نفاثة؛ لأنهم قادرون على مواجهة الولايات المتحدة أيضًا، وهذه ملاحظة هي من الغرابة بمكان، لدرجة أنها لا تستحق التعليق عليها، اللهم إلا ضمن سياق أنها تلقي الضوء على المناخ الفكري الهيستيري في دولة عظمى إرهابية [14]. إن خطر إلحاق الهزيمة بالعنف الأمريكي يشكل ضمانة في أن التوجهات الأمريكية في هذا السياق لن تُخرَق؛ وهذه تعدُّ مساهمة كبرى لضمان استمرار بقاء قوات المرتزقة التي تحارب في نيكاراغوا.

القوات العسكرية الأمريكية التقليدية متورطة في أمريكا الوسطى بصورة مباشرة، ليس فقط من خلال عمليات مثل تنسيق الضربات الجوية التي تشنها في السلفادور، ولكن من خلال هجماتها التي تشنها على نيكاراغوا أيضًا. أما المناورات الدورية في الهندوراس فلها هدفٌ مزدوج؛ فهي من جهة تنشئ قاعدة عسكرية أمريكية متحدية بذلك توجيهات الكونغرس، وهي من جهة أخرى، ترغم نيكاراغوا على أن تبقى في حال التأهب لتحريك قواتها ضد هجمات غازية قد تقع في أي لحظة، إن نشر (50) ألف جندي من القوات الأمريكية في المناورات التي أجريت في أيار، مايو، سنة 1987م، كان لها هدف أكثر تحديدًا؛ فقد كانت تلك المناورات جزءًا مهمًّا من الهجوم الربيعي الذي سوف تشنُّه جيوش جماعة الكونترا؛ لذا فقد كانت المناورات الأمريكية تهدف إلى إلهاء الجيش النيكاراغوي عن الدفاع عن المناطق المكتظة بالسكان، بحيث يتاح لجيش الإرهابيين أن يثبت للكونغرس أن بإمكانه تحقيق نجاحات ملحوظة في هجماته ضد الأهداف الناعمة، ما يجعله يستحق الدعم المستمر.

عندما يُرغم أحد حلفاء الولايات المتحدة على التحرك لمواجهة أعمال تهديدية، فإننا نعدُّ هذا التهديد بمثابة تمهيد لشن العدوان علينا؛ ما يعطينا المبرر للقيام بضربة وقائية بصفتها إحدى وسائل الدفاع عن النفس؛ عندما أجبرت إسرائيل على التحرك في شهر أيار، مايو، سنة 1967، بينما كانت الجيوش العربية تتخذ لنفسها مواقع قتالية تهديدية، عدَّت الولايات المتحدة وكذلك الرأي العام الغربي ذلك عملًا لا يمكن القبول به - كيف يمكن لإسرائيل أن تستوعب حشد قواتها لأكثر من أيام محدودة؟ - وعليه، فقد بُرِّر هجوم إسرائيل على أنه يندرج ضمن حالات الدفاع عن النفس، لم تكن إسرائيل تلك الدولة الفقيرة المُعْدَمَة التي تواجه عدوانًا تقوم به دولة إرهابية عظمى، ولكن عندما يجبر التهديدُ الأمريكيُّ نيكاراغوا على حشد قواتها بصورة دائمة، والقيام بسحب قواتها المولَجة بحماية المناطق الآهلة بالسكان المدنيين ما أدَّى إلى إخلاء الطريق أمام إرهابيي الولايات المتحدة المنظمين تنظيمًا جيدًا، لم تكن هناك كلمة انتقاد واحدة في وسائل الإعلام (في العالم الغربي بوجه عام) - ما عدا كلمات الاستنكار والإدانة لنيكاراغوا بالطبع؛ لاستمرارها في حشد قواتها العسكرية الدفاعية، وعلى الأخص لحصولها على أسلحة سوفيتية بعد رفض الحلفاء الغربيين بضغط من الولايات المتحدة تزويدها بوسائل تعينها على مواجهة العدوان الأمريكي الإرهابي على أراضيها؛ ومن الواضح أن ذلك كان الدليل القاطع على أنهم مجرد عملاء للسوفييت، ولا يستحقون أن يطلق عليهم اسم النيكاراغويين، وأنهم يشكلون تهديدًا كبيرًا لأمننا. لو نحَّينا مسألة الجُبْن

الأخلاقي جانبًا، فإن ردود الفعل على ذلك تبقى مفهومة ضمن إطار ثقافة الإرهاب، حيث يأخذ أصحابها على أنفسهم عهدًا بتجاهل هذه الحقائق الجلية تجاهلًا تامًا، ويمنعون بصورة مُمَنهجة تداولَها في وسائل الإعلام وأعمدة الرأي.

وبالرغم من أن معدل القتلى في نيكاراغوا كان أقل مما كان عليه الأمر في السلفادور وغواتيمالا، إلا أنه مثَّلَ انتصارًا كبيرًا لمبدأ ريغان، وقد احتُفي به من دون شك على هذا الأساس، عندما لقي آلاف من الأطفال حتفهم بسبب أوبئة كانت قد استؤصلت من نيكاراغوا إبَّان المراحل الأولى للإصلاحات التي قام بها رجال الساندنيستا. لقد دُمِّرت هذه الإنجازات برمَّتها، ما أثار الكثير من الارتياح في واشنطن؛ إضافةً إلى تدمير منجزات في مجالات محو الأمية والتنمية الاقتصادية، نتيجةً للإرهاب الأمريكي الممنهج الذي كان يصوَّب باتجاه الأهداف الناعمة بالتزامن مع فرض حصار على نيكاراغوا، وممارسة الضغط على الحلفاء ومؤسسات الإقراض الدولية والتهديد المستمر بغزوها. وَقَعْنا بالمصادفة على تقرير مفاده أن برامج الرعاية الصحية في المناطق الريفية النائية في نيكاراغوا التي أسهمت «بصورة دراماتيكية في تدنٍّي نسبة الوفيات والأمراض الناعية بين الأطفال الرُّضَّع، قد انهارت الآن بفعل قلة الدعم الحكومي؛ لأن الحكومة قد أُجبِرت على إعادة توجيه مصادرها الفقيرة أصلًا لدعم المجهود الحربي، ولأن القوات الموالية للولايات المتحدة قد هاجمت تلك الأهداف الناعمة مثل المدارس والبرامج الصحية؛ متسببةً في تدمير أكثر من ستين مركز صحي، إضافة إلى قتل أو خطف أعداد كبيرة من العاملين في القطاع الصحي.

ففي إحدى القرى توفي مئة وخمسون طفلًا متأثرين بداء الحصبة؛ لأن جماعة الكونترا منعت عمال الصحة الحكوميين الذين كانوا دائمًا أهدافًا لعمليات اغتيال ممنهجة، من الوصول إلى تلك القرية، فضلًا عن أن هناك العديد من الأمراض ومنها مرض السل وصلت إلى مستويات وبائية، في الوقت الذي كانت المستشفيات والمراكز الصحية تعاني نقصًا في الأدوية والمعدات الطبية، زد على ذلك أن ظاهرة سوء التغذية بدأت ترتفع بصورة ملحوظة؛ حتى إنها كانت ستنكفئ إلى معدلاتها الأولى لو نجحت جهود الولايات في تحقيق ما ترمي إليه؛ لقد عاد معدل الوفيات بين الأطفال إلى الارتفاع بعد أن خفَّضتْه حكومة الساندنيستا إلى النصف، علاوة على أن المستشفيات التي كانت سابقًا تقدم الخدمات للأغنياء الذين يشكلون اثنين بالمئة من مجموع السكان، والتي فتحت أبوابها لجميع المرضى من دون مقابل تحت حكم

الساندنيستا، أصبحت عاجزة الآن عن تقديم أي خدمات صحية بسبب تزايد الطلب على الرعاية الصحية، ونقص التجهيزات بسبب الهجوم الذي شنته الولايات المتحدة والحصار الذي تفرضه على نيكاراغوا. وعلى المنوال نفسه، فبينما ازداد عدد المدرسين بنسبة ثلاثة أضعاف تقريبًا، لم يعد للتجهيزات المدرسية أو التعليمية أي وجود تقريبًا.

لقد وضعت صحيفة الواشنطن بوست في صدر صفحتها الأولى عنوانًا يقول: «لقد تعلم رجال الكونترا أن يضربوا في أكثر المواضِع إيلامًا»، وقد أُرفِق هذا العنوان بتقرير حول كيف أن جيش جماعة الكونترا الذي ذُكِرَ أن معنوياته كانت مرتفعة للغاية بعد أن جُهِّز من قبل وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، نجح في إحراق مستوصف صحي ممول من قبل الكنيسة، وكان يعد مصدر فخر للرعية في قرية تابالس النائية؛ وهو ما نقلته بكثير من المباهاة، مجموعة من رجال الكونترا بوصفه واحدًا من أهم عملياتها العسكرية[15].

هذه كانت من بين العواقب الناجمة عن التزام الولايات المتحدة بإعادة نيكاراغوا إلى نقطة الصفر في الحياة. في معرض تقييمنا للجرائم التي ارتكبها بول بوت، فإننا لا نحتسب فقط عدد الذين قتلوا بصورة مباشرة، بل أيضًا الذين قضوا بسبب الأوبئة وسوء التغذية وأوضاع العمل القاسية؛ أولئك القادرون على الإفلات من النظام الحزبي يمكن لهم أن يتذكروا جوقة المحتجين على الإبادة الجماعية التي ارتكبتها جماعة الخمير الحمر، أو ما كان يطلق عليها أيضًا (الإبادة الجماعية الذاتية) التي وصلت الاحتجاجات عليها إلى ذروتها في أوائل سنة 1977م، في وقتٍ قدرت استخبارات وزارة الخارجية الأمريكية ـ وكانت المصدر الوحيد للمعلومات الموثوقة ـ عدد الضحايا بعشرات بل مئات الآلاف الذين قضوا لأسباب مختلفة، وبصورة رئيسة بسبب الأوبئة أو سوء التغذية أو عوامل أخرى، وليس عن طريق القتل المباشر وحسب ـ وهي تقديرات ذات مصداقية عالية على ضوء البحوث التي جرت حول هذا الموضوع[16]. لكن الآراء ذات المصداقية لن تجري أبدًا تقييمًا لمبدأ ريغان، أو للممارسات السابقة فيما يتعلق بالكلف الإنسانية الحقيقية، وما كان لها أن تستوعب أن مثل هذا التقييم ـ الذي سوف يقودنا إلى كمٍّ مرعبٍ هذا إذا أُجري بدقة على الصعيد العالمي ـ هو الفرض الواجب اتخاذه في الولايات المتحدة نفسها. وعلى الدرجة نفسها من الأمانة، فقد شعر المفكرون الملتزمون السوفييت بالرعب جرَّاء الجرائم الأمريكية المزعومة منها والحقيقية؛ لكنهم يرون أن جرائمهم هي مجرد جرائم نيَّةٍ خيِّرةٍ بالأساس إلا انها انحرفت عن مسارها، أو أنها هفوات

مـن الزمن الماضي، وقد تمت السيطرة عليها الآن. مثل هذه المقارنة تعوزها الدقة والعدل بما أن المفكرين السوفييت يمكن أن يتذرعوا بالخوف بوصفه تبريرًا للخدمات التي قدَّموها لعنف الدولة.

في عالم الواقع، يجب أن يُعاقَب شعب نيكاراغوا على الجهود الإجرامية التي ارتكبتها حكومة الساندنيستا لتحويل موارد البلاد لصالح فقراء البلاد؛ هذه الجريمة تشرح اليقين الثابت لدى إدارة ريغان أن «حكومة الساندنيستا يجب أن يطاحَ بها، أو على الأقل يجب أن تتحول ثورتهم إلى ثورة بؤس وشقاء، وهو درس مخيف لشعوب المنطقة»[17]، «الذين يجب أن يرتدعوا عن تصديق إشاعات مشابهة، يمكن لنا بعد ذلك مراقبة بؤسهم بسعادة غامرة، مهنئين أنفسنا؛ لأن ـ الروح القتالية الأمريكية ـ أرغمتهم على ـ حصر بؤسهم داخل جدرانهم»[18]. كما ورد في صحيفة نيويورك تايمز.

يوجد كمٌّ كبيرٌ من التشابه في نمط التفكير نفسه وراء لجوء الولايات المتحدة إلى ممارسة الإرهاب على نطاق واسع ضد السكان القرويين في جنوب فيتنام، وقد أوضح هذه النقطةَ الجنرال ماكسويل تايلور مستشار الرئيسين كيندي وجونسون للكونغرس بالقول: «إن حرب التحرير ... مكلفة وخَطِرَة ومحكومة بالفشل»[19]، كما أي محاولةٍ يقوم بها أشخاص يعانون الأمرَّيْن لتعديل قواعد النظام الدولي التي تشرف عليها القوى الخيِّرة مثل رجال ونستون تشرشل من الأثرياء الذين يعيشون بسلام ووئام داخل بيئتهم المحيطة، والذين تقع على كاهلهم مهمة إدارة العالم تِبعًا للمواقع التي يشغلونها. هذه الأسباب نفسها تبيِّنُ لماذا يمثل هذا الالتزام من قبل إدارة ريغان إجماعًا نخبويًا، ولماذا لا يعبَّر عن مثل هذه الحقيقة الواضحة ضمن الوسط الثقافي إلا بالكاد.

من الممكن أيضًا أن نعيد إلى الأذهان أن حال البؤس والمعاناة والموت التي كابدها شعب نيكاراغوا، والتي لا تستثير سوى كم ضئيل جدًا من الاهتمام بين الأوساط المثقفة في الولايات المتحدة، تشبه إلى حد بعيد استمرارية هذه الظروف في الهندوراس وأماكن أخرى من دون أن تسترعي انتباه أحد في الوقت الحاضر. على العكس من ذلك، كانت الجهود الموجهة نحو طمس تلك العواقب الوخيمة الناجمة عن قرن كامل من السيطرة الأمريكية هي ما أثارت الهلع والغضب، (والتي كانت تُغَطَّى تحت القناع المعتاد، وأعني به مناهضة الشيوعية)، بالإضافة

إلى التزام لا لبْسَ فيه، بإعادة نيكاراغوا إلى حظيرة دول أمريكا الوسطى، وهي العبارة التي استخدمها محررو صحيفة الواشنطن بوست والتي سنعود إليها لاحقًا.

تخدم الهجمات الإرهابية التي تُشَنُّ على أهدافَ ناعمة أهدافًا واضحة؛ فالتهديد الذي يمثله الساندنيستيون كان يتجلى في حقيقة أنه بالرغم من شُحٍّ مصادرهم وأوضاعهم المزرية التي خلَّفتها الحقبة الأخيرة من الإرهاب الذي مارسه سوموزا المدعوم أمريكيًّا، فقد يكون بإمكانهم طرحُ بعض أنواع من الإصلاحات التي قد تجد لها قَبولًا في البلدان المجاورة، وفي مناطقَ من نيكاراغوا استحوذ فيها سوموزا في السابق على كمٍّ كبير من الدعم الشعبي في أوساط الفلاحين الذين كانوا يُظهِرون نوعًا من الرفض للإجراءات التي تقوم بها حكومة الساندنيستا، والتي كانت تُنفَّذُ أحيانًا بطريقة همجية وبكثير من الرعونة، خصوصًا في المراحل الأولى من استلامهم الحكم. لكن الخوف من نجاح تلك الإصلاحات كان يُتغلَّب عليه بوساطة تدمير مرافق الخدمات الصحية والمدارس والمزارع التعاونية. وعليه، فقد كان من المنطقي توجيه الجيش العميل لمهاجمة تلك الأهداف الناعمة، وتحديدًا في المناطق النائية حيث كان بإمكان القوات المهاجمة التغلغل فيها بسهولة؛ ولقد حققت هذه السياسات بعض النجاح في الأهداف التي سعت إليها؛ وهذا ما أكَّدَتْه بعض التقارير الصحفية.

وهكذا، ففي تقرير أعدَّهُ بيتر فورد، نجحت جماعة الكونترا في إقليم جينوتيغا قرب الحدود الهندوراسية في ترويع المدنيين من خلال نصب كمائن للشاحنات، ما أدى إلى وقوع إصابات عديدة بين صفوف المدنيين حيث قتل العديد من الأطباء والعمال في القطاع الصحي والمدرسين، مُرغِمين بذلك الحكومة على إغلاق العديد من المدارس والمستوصفات التي افتتحت مؤخرًا، وأيضًا أحرقوا المنازل والمنشآت التعليمية والمؤسسات التعاونية الاستهلاكية ومواقع إعداد الطعام الجماعية إلى ما هنالك، متسببين بدمارٍ عشوائي هائل لدرجة أن الأشخاص المشاركين في التعاونيات لم يعودوا قادرين على الحصول على ما يسد الرمق إلا بشق الأنفس، ناهيك عن جني أرباح من مواسم القِطاف. أصبح باستطاعة قادة جماعة الكونترا الآن أيضًا، إلقاء ما يمكن عدُّه «خطابًا سياسيًّا بالمعايير الأمريكية؛ أيْ توجيهُ تحذير لأعضاء التعاونيات بحسب ما ذكرته إحدى النساء الريفيات من أنهم «لو أعادوا بناء تلك التعاونيات مئة مرة فسيتم تدميرها مئة مرة»[20]. وكان المأمول أن تؤدي هذه التكتيكات إلى إجهاض إجراءات الإصلاح والانصهار الوطني، وتأجيج روح التمرد لدى المواطنين، وفي نهاية المطاف إفهام

الشعب أن العودة إلى حظيرة دول أمريكا الوسطى التي أنشأتها الولايات المتحدة هي السبيل الوحيد لوضع حد للإرهاب في نيكاراغوا.

كان داعمو الإرهاب الذي تديره الولايات المتحدة قد كوّنوا لأنفسهم مفردات خاصة من أجل إخفاء سعادتهم بالإنجازات التي حققها مبدأ ريغان، بالرغم من وجود بعض نقاط الضعف فيها؛ فها هو مورتون كوندراك رئيس تحرير مجلة the Republic يحذرنا من أن الفشل في متابعة هذا المسار يمكن أن «يهدد كل ما تم إنجازه من خطواتٍ ديموقراطية في السنين الأخيرة في أمريكا الوسطى»[21]. في غضون ذلك، يشرح لنا تشارلز لين الذي يقبع في أقصى اليسار الليبرالي من الطيف السياسي في المجلة نفسها من دون أي تهكم، أن مبدأ ريغان سعى إلى «إيجاد طريقة ذات كلَفٍ متدنية يوازي فيها بين أماني أمريكا النبيلة لإحداث تنمية ديموقراطية في العالم الثالث، وبين رغبتها القوية في تجاوز عقدة أعراض فيتنام». ولكن حيث نجح هذا المبدأ في السلفادور، كما قال، فإنه مهدد بنفاد صبر الولايات المتحدة في نيكاراغوا حيث «تجد الولايات المتحدة نفسها في مواجهة مجتمع وثقافة لا يمكن لهما تَقَبُّلُ الديموقراطية بالسرعة التي ترغبها الولايات المتحدة من خلال العصيان المسلح، المدعوم- بالمناسبة- من ديموقراطيات من الطراز الأول مثل الأرجنتين تحت حكم الجنرالات من النازيين الجدد، وتايوان وكوريا الجنوبية، ويشرف عليها وينظِّمها داخل الولايات المتحدة ناشطون في مجال العمليات الديموقراطية؛ أمثال ويليام كايسي وإدوين ميز وجون بويندكستر وبقية العصابة.

أما منتقدو مبدأ ريغان فقد كان يساورهم القلق من أن «الترويج النشط للديموقراطية الذي ينادي به مبدأ ريغان قد يكون عدوانيًّا» إلى حد كبير (بحسب جون ريللي) بحيث تبدو جهودنا الرامية إلى إرغام الثورة في نيكاراغوا على السير باتجاه النموذج الأمريكي، وكأنها لا تستحق المخاطرة (بحسب جون أوكس)، وأن نيكاراغوا يمكن أن تكون بعيدة عن متناول نيّاتنا الطيبة (بحسب جيفرسون مورلي)[22]. يقبع كل من لين وأوكس ومورلي في أقصى الطرف الآخر المناهض لمبدأ ريغان داخل إطار الاتجاه السائد في عالم الصحافة، ولكن لو أمعنَّا النظر خارج حدود الطيف الذي يمثِّله الرأي المتَّسِم بالاحترام، فسنجد أمامنا مَنْ وصَفَهُم ماك جورج بندي يومًا بأنهم «أشخاص متهورون يغردون خارج السرب»؛ وهو يشير بذلك إلى أشخاصَ تجرَّؤوا على مساءلة الفريق الذي كان مسؤولاً عن حملتنا المقدسة الماضية لإرساء قواعد الديموقراطية في فيتنام[23].

تبقى الثقة بنوايانا الحسنة لا تشوبها شائبة، وذلك بحسب السجل التاريخي للولايات المتحدة في أمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي، ناهيك عن جنوب شرق آسيا وإفريقيا والشرق الأوسط وأماكن أخرى عديدة؛ وهذا يعد منطقيًّا إذا أخذنا في الحسبان أن السجل التاريخي والوثائقي بالنسبة إلى ثقافة الإرهاب هو غير ذي صلة؛ لأن هذه الثقافة لا تتقبل ألبتة أي صورة من صور النقد المؤسساتي، ويمكن لها أن تلجأ دومًا إلى مبدأ تغيير المسار؛ إذا لم يكن هناك ملجأ آخر. إن ما قامت به الولايات المتحدة من دعم وتمويل لأسوأ صور الإبادة الجماعية في أمريكا الوسطى في السنين الأخيرة يوحي فقط بفكرة أن بعض المشكلات قد تحدث خارج حدود إرادتنا ونوايانا الحسنة. وقد كانت ردود الفعل مشابهة عندما وصلت المعارضة الشعبية للديكتاتورية المتوحشة وإرهاب الدولة في كوريا الجنوبية، والتي كانت الولايات المتحدة تدعمها منذ أمد بعيد، إلى حدٍّ كان من الصعب على الولايات المتحدة تجاهله سنة 1987م؛ وكان تفجُّرُ الاحتجاجات المناوئة المناهضة لأمريكا هناك قد استحضر ذكريات تشير إلى أن فرض الأخلاقيات الأمريكية على الأنظمة السياسية للبلدان الأخرى هو موضوع في منتهى الحساسية، لا أكثر ولا أقل[24].

إن مبدأ النوايا الحسنة هو خارج المساءلة، ويمكن عدُّه حتى خارج إطار الوعي ـ على الأقل داخل الولايات المتحدة، بعضُهم ينجح في رؤيته من زاوية أكثر وضوحًا، وفي الوقت الذي كانت الولايات المتحدة تستغل الجهود البريطانية للاستيلاء على المواقع التقليدية لهذه الأخيرة في أثناء الحرب العالمية الثانية، استطاعت المساعدات البريطانية اختراق القناع الإيديولوجي؛ ففي السجلات البريطانية التي تؤرخ لتلك الحرب، نقرأ بوضوح أن الإمبريالية الأمريكية هي في المقدمة فيما يتعلق بإدارة المسائل في الشرق الأقصى، كما في أماكن أخرى؛ وهي تحاول أن تزيحنا من طريقها. وقد حذَّر المندوبون الساميون في المناطق الخاضعة للتاج البريطاني أن الإمبريالية الاقتصادية لمصالح الولايات المتحدة التجارية تعمل بكثير من الفاعلية، تحت مظلة أممية خيِّرة يشرف عليها ذوو القربى الأمريكيون. أما فيما يتعلق بحكاية النزعة الأمريكية نحو الخير، وهي السلعة الأكثر رواجًا في أنظمة الإيديولوجيات الغربية، فقد علَّق عليها وزير الدولة للشؤون الخارجية البريطانية ريتشارد لو بالقول إن الأمريكيين «يعتقدون أن الولايات المتحدة تناضل من أجل شيء ما، في العالم ـ شيء يحتاج إليه العالم بشدة؛ وهو شيء سيحبه العالم؛ هو في نهاية المطاف شيء سوف يقبل به العالم سواء رضيَ بذلك أم لم يرضَ ـ هذا ملخص بليغ لسياسة أمريكا الخارجية وقناعها التقليدي.

من المعروف أن الضحايا يتوصلون عادة إلى هذه الرؤى: البريطانيون الذين اقتلعتهم الإمبريالية الأمريكية؛ والفلاحون الذين كانوا عرضة لإجراءات مسلكية أشد قسوة في أمريكا الوسطى وجنوب شرق آسيا وفي أماكن أخرى؛ والطبقات العاملة الأوروبية التي طُلِبَ إليها تَحَمُّل نفقات إعادة بناء الرأسمالية لصالح المستثمرين الأمريكان وأعوانهم المحليين في المراحل الأولى التي تلت انتهاء الحرب العالمية الثانية. كان على الطبقات المثقفة مهمة إخفاء هذه الحقائق عندما كان أفرادها يتحدثون عن نبل الهدف الأمريكي، والمبادئ الأخرى المعروفة؛ وقد قاموا بتلك المهمة على أكمل وجه داخل الولايات المتحدة نفسها باتّساقٍ وإخلاصٍ لافتيْن.

أثبتت الوقائع أن المحافظة على هذا المبدأ لم يكن سهلًا أبدًا في الخارج؛ فمنذ المراحل الأولى، رصدت الإدارة الأمريكية بعضًا من الامتعاض الذي يدعو إلى القلق حتى ضمن الدوائر المحافِظة: بسبب زيادة حدة التوتر في العالم وانحدار لغة التواصل الدولي جرّاء الشعارات المحمومة، ما أدى إلى شرخٍ بين فهم أمريكا الحالي للعالم ونظرة العالم إلى أمريكا» (ديفيد وات، مدير المعهد الملكي للشؤون الدولية في لندن). وبينما كان الإرهاب الأمريكي في نيكاراغوا مايزال سريًّا - ما يعني أنه كان معروفًا جيدًا لكنه بقي تحت الطاولة - فقد أدانت واحدة من كبريات الصحف الكندية، المعروفة بتحفظها عادةً وموالاتها للولايات المتحدة، إدارة ريغان بسبب جنونها المتجلّي في الإشراف على عصابة من قاطعي الأعناق؛ من أجل مهاجمة نيكاراغوا بإدارة قائدٍ غريب الأطوار من رعاة البقر في واشنطن التي سعت إلى التقليل من شأن الاتفاقيات التي أُبرمت حول أمريكا الوسطى سنة 1987م؛ وحثّت الصحف البريطانية المنتمية إلى تيار الوسط الرئيس ريغان على الاعتراف بالواقع في أمريكا الوسطى، والسماح لخطة السلام أن تتقدم باتجاه الأمام بدلًا من تمويل عصابات من المرتزقة القتلة والفاسدين؛ بغية تحقيق هَوَسِه في الإطاحة بحكومة منتخبة في نيكاراغوا، في حملةٍ مقدسةٍ لم تجلب سوى العار له ولإدارته؛ إنها تشكل إهانةً أيضًا لمحكمة العدل الدولية، وتماثل بالفعل ما يسمى مبدأ بريجنيف السوفييتي المطبق في أفغانستان وأوروبا الشرقية؛ لقد تسببت في الحد الأدنى بموت عشرات الآلاف من الرجال والنساء والأطفال، وبدمار لا تقل كلفته عن ملايين من الجنيهات في منطقة هي من أكثر مناطق العالم بؤسًا وفقرًا.

وبالرغم من الجهود كلها التي بذلتها واشنطن، فإن الولايات المتحدة يُنظَرُ إليها دوليًّا بوصفها الطرف الخاسر، وينظر إلى حكومة الساندنيستا بوصفها

واحدة من أكثر الأنظمة شعبية في أمريكا الوسطى. إن علاقة نيكاراغوا بالاتحاد السوفييتي هي من الضعف بحيث إن غورباتشوف قطع إمدادات النفط عن نيكاراغوا، وفي الوقت الذي تدعي فيه إحدى الدول أنها أعظم ديموقراطية في العالم، فإنها تتحالف مع أنظمة كتلك الموجودة في غواتيمالا والهندوراس والسلفادور التي ليست سوى واجهة للحكم العسكري ... إن شعار الحزب الجمهوري كان دائمًا وما يزال، الفيل. إلا أنه من المثير للحنق أن نراه يتصرف مثل بعوضة[26].

من الصعوبة بمكان، قراءة مثل هذه الآراء في الصحافة الأمريكية الوطنية، بالرغم من وجود تجاوب شعبيٍّ متعاطفٍ في عدد قليل من الدول التي تدور في الفلك الأمريكي مع الجنون الريغاني[27].

وفي حين يتسبب الإرهاب الدولي بإثارة مشكلات بين الحلفاء، فإن هناك ما يعوِّض عن ذلك أيضًا، من الطبيعي أن القائمين على إدارة شؤون البلاد ليسوا على دراية بالصورة التي يقدمونها في الخارج عن بلادهم، وسعوا دائمًا إلى استغلالها للدفع بعملياتهم الإرهابية قُدُمًا؛ فبعد مرور أسابيع عدة على قصف ليبيا في شهر نيسان، أبريل، سنة 1986م، سعت الولايات المتحدة إلى حشد القوى الغربية في حملتها ضد ليبيا، ولقد وزَّعت لهذه الغاية ورقة على المجتمعين في قمة طوكيو في شهر أيار، مايو، لاستبيان مواقف حلفائها، محذرةً من الحاجة إلى القيام بما يلزم لكيلا يُضطرَّ الأمريكيون المجانين إلى أخذ المبادرة بأيديهم من جديد. كانت تلك إستراتيجية ناجحة، وكان مساعدو ريغان واضحين حول أسباب ذلك النجاح:

«لقد استخدمنا عامل الجنون لصالحنا»، هذا ما صرح به أحد المسؤولين الأمريكيين في معرض إشارته ليس إلى القذافي بل إلى ريغان. «أتعلمون؟ عليكم أن تثنوني عن ارتكاب القتل مرة أخرى»[28].

بالعودة إلى العمليات الإرهابية التي تجري في أماكن أقرب جغرافيًّا بكثير إلى الولايات المتحدة، فإن وسائل الإعلام وبعض المعلقين يؤكدون لنا أن رجال الساندنيستا يستغلون فقط الادعاء بأنهم يتعرضون للهجوم، وأنهم مهددون بالغزو لتبرير عمليات القمع التي يقومون بها، وكذلك لتبرير الكارثة الاقتصادية التي تسبَّبَ بها عجزهم وطبيعتهم الشريرة. ليس

من الضروري تقديم أساس يستند إلى الحقائق، أو مناقشة منطقية لإثبات هذه المزاعم، طالما أن هذه المزاعم تُطلَقُ استجابة لنظام الدعاية، وعليه فهي تعد صحيحة من دون جدال؛ يمكننا نحن أيضًا وبكثير من الحبور، تجاهلُ سجلات القمع الذي تمارسه بلدان أخرى في حال الصراع ـ من الواضح أنه يجب إغفال اسم السلفادور؛ لأن الاستنتاجات غير الصحيحة يمكن أن تكون في غاية الوضوح؛ لكن علينا أيضًا إغفال سجلات دول مثل إسرائيل أو الولايات المتحدة نفسها في أوضاع أقل حدَّة بكثير[29].

على المعلق الحصيف أن يتجاهل الحقائق حول الأداء الاقتصادي؛ فعلى سبيل المثال، كانت النتائج التي خلص إليها بنك التنمية الأمريكي الدولي سنة 1983م، وهو البنك الذي توقف عن منح أي قروض لنيكاراغوا بضغط من الحكومة الأمريكية، تشير إلى أن «نيكاراغوا حققت تقدمًا جديرًا بالملاحظة والاهتمام في القطاع الاجتماعي الذي يضع أساسًا متينًا لتنمية اجتماعية واقتصادية بعيدة المدى»، وهذه النتيجة أثنت عليها وكالة التنمية الخيرية؛ أوكسفام، والعديد من الوكالات والمؤسسات الأخرى التي لا تعد منظَّمَةً كما يجب؛ وتجدر الإشارة إلى حقيقة أن نيكاراغوا حققت زيادة صافية على مجمل دخلها المحلي بين سنتيّ 1980م و1985م بمعدل 4،4 بالمئة؛ وهو تقريبًا ضعف الزيادة على الدخل المحلي في أمريكا اللاتينية بصورة عامة، وأعلى بكثير من أي دولة من دول أمريكا اللاتينية على مجمل دخلها المحلي. يجب علينا تجاهل برامج الرعاية الاجتماعية أو الاستخفاف بها، والزيادة الملحوظة في الاستثمار في مجال الزراعة، والتي هددت بجعل نيكاراغوا مكتفية ذاتيًّا من الناحية الغذائية، بينما في السنين نفسها (أي السنين الأولى من ثمانينيات القرن العشرين) كان الاستثمار في مجال الزراعة قد هبط في أماكن أخرى من أمريكا اللاتينية بمعدل 57 بالمئة و73 بالمئة في كوستاريكا.

وقد يبدو من غير المناسب ذكر الأرقام المتعلقة بالإنتاج المعد للتصدير التي ازدادت بنسبة وصلت إلى 11 بالمئة بين سنتيّ 1979م و1985م (في الوقت الذي انخفضت قيمة هذه الصادرات بمقدار 25 بالمئة تقريبًا بسبب تراجع العمليات التجارية)، مقابل انخفاض وصل إلى 19 بالمئة في بقية دول أمريكا الوسطى. علينا تجاهلُ الأزمة الاقتصادية التي عصفت بأمريكا اللاتينية، وقد عانت دول أمريكا الوسطى تحديدًا أسوأ مظاهر هذه الأزمة، أو النتيجة التي خلص إليها إنريك بولانوس؛ رئيس مجلس الاستثمارات الخاصة في نيكاراغوا، والمعارض الرئيس لحكومة الساندنيستا (من هنا عُدَّ هذا الشخص واحدًا من القياديين الديموقراطيين بنظر واشنطن)،

الذي عزا أسباب الأزمة الاقتصادية التي تعانيها نيكاراغوا بنسبة 60 بالمئة إلى الحرب التي شُنَّت عليها، والانكماش في السوق المشتركة في أمريكا الوسطى بنسبة 10 بالمئة، وتأمين قطاع التجارة والأعمال وأخطاء الحكومة بنسبة 20 بالمئة[30].

من المهم أيضًا نسيان أن الإنجازات غير المقبولة بعد الإطاحة بنظام سوموزا الذي كانت تدعمه الولايات المتحدة، حدثت على خلفية الدمار الذي خلفته تلك الإطاحة بمقدرات البلاد، وسرقة ما تبقى من موارد، تاركةً البلاد في حالٍ قدَّرتْ لجنة من البنك الدولي في تقرير لها في شهر تشرين الأول، أكتوبر، سنة 1980م أنّ «مستويات الدخل الفردي التي كانت سنة 1977م، لن تعود إلى ما كانت عليه إلا في نهاية الثمانينيات في أفضل الأحوال»[31]. الأحوال الحقيقية كانت تتمثل في تصعيد الحرب التي شنتها الولايات المتحدة ضد نيكاراغوا، ما تَطلَّبَ تجييش الشعب وموارد الدولة إلى مستوى لم يكن من الممكن تحمُّله حتى من قبل اقتصاد غنيٍّ وفاعل.

وبالرغم من العوامل الأخرى كافة، فإن المشكلات في نيكاراغوا لا بد أن يتحمل مسؤوليتها العدو الرسمي، ولا حاجة إلى إضافة أي قول على ذلك كي نثبت هذه النقطة؛ فالمشكلات التي تعانيها البلدان المجاورة لنيكاراغوا التي تنعم بالمساعدة الأمريكية، نادرًا ما تصل إلى عتبة الاهتمام، علاوة على أنها لا تستثير أي نوع من أنواع الإدانة المثيرة للعواطف.

ليس من السهل ألبتة، الإبقاء على ضوابط صارمة لهذه المسائل، وهذه تمثل إحدى المشكلات الإيديولوجية الرديفة للإرهاب السري، ولكن لا بد من ممارسته، وعليه فإن المرء سوف يجد بعض الطرق الملتوية التي تحرفه عن المتطلبات العَقَديّة لإرهاب الدولة.

التمحيص الدقيق في الاتهامات الموجهة إلى حكومة الساندنيستا بأن لها ممارسات تعسفية نابعة من فكرها الماركسي اللينيني وعواقبه الكارثية يساعد على إلقاء الضوء على ثقافة الإرهاب من زاوية مختلفة؛ تُعَنوِنُ صحيفة وول ستريت جورنال إحدى مقالاتها بقلم كليفورد كروس بالعنوان الآتي: «نيكاراغوا تتلقى القليل من المساعدات الأجنبية في محاولتها تصحيح الفوضى الاقتصادية التي تسببت بها»[32]. يعترف كروس بأن الحرب ربما تسببت في انكماشٍ في ميزانية الحكومة؛ لكنه يرفض الاعتراف بتأثير الحصار التجاري والإجراءات الأخرى المتخذة من قبل الولايات المتحدة، وما أدت إليه بالرغم من أن تلك الإجراءات كانت شديدة إلى درجة أنها أغلقت في وجه نيكاراغوا أبواب أسواقها الطبيعية ومصادر تمويلها، حتى إنها

منعت عنها قطع الغيار، مُرغِمَةً بذلك نيكاراغوا على الاعتماد على الاتحاد السوفييتي بسبب الحصار الذي فرضته إدارة ريغان عليها[33]. ويصرُّ كروس على أن المشكلة الحقيقية تكمن في «سياسات الحكومة حول الأسعار التي كانت لها مفعولات عكسية أدت إلى مثل تلك الفوضى في السوق»، مثل الأسعار المتدنية للموز بطريقة مفتعلة، ما عُدَّ على أنه جزء من الجهود التي تُبذَلُ لضمان حصول الفقراء على ما يلزم من مواد غذائية؛ لنفترضْ أن مثل هذه الانتقادات صحيحة، سوف يبحث المرء من دون جدوى عن مقالات تبعث على السخرية حول سياسات الأسعار المستندة إلى وقائع السوق في البلدان الواقعة تحت سيطرة الولايات المتحدة؛ مثل الهندوراس التي تصدِّر المحصولات إلى الخارج في الوقت الذي تتضور غالبية سكانها من الجوع، لدرجة أن بعضهم يقضي جوعًا. هذه هي بالفعل، الطريقة التي تعمل بها الأسواق، والتي تلاقي استحسانًا بصفتها سياسات عقلانية لأنها تنعكس إيجابًا على الشركات الأمريكية والجهات التابعة لها، والتي تستفيد من مثل هذه السياسات، وليس المزارع الهندوراسي.

إن إدانة حكومة الساندنيستا بسبب فشلها الاقتصادي الناجم عن ممارستها الماركسية اللينينية التعسفية، لا بد لها أن تترافق مع إحجام عن إجراء أي مقارنة معَ الدولة الأغنى والأقوى في العالم، حيث أُجريت مراجعة لتقرير للإدارة الاقتصادية الحكيمة للريغانيين في شهر تشرين الأول، أكتوبر، سنة 1986م، صادرٍ عن وزارة التجارة الأمريكية، وعكست إلى حد كبير الإجماع النخبوي؛ يصف التقرير «كيف أنه خلال سنين قليلة، تحولت أمة غنية مانحة إلى الدولة المقترضة الأولى في العالم، في الوقت الذي فقدت الولايات المتحدة إلى حد كبير قدرتها على المنافسة بنجاح في مجال التجارة العالمية[34]. فقد تحتاج الولايات المتحدة إلى سبعين سنة لتستعيد موقع الدولة المانحة بمستوى رقم (170) مليار دولار الذي كانت عليه سنة 1982م ... أما الآن، فهي مَدينةٌ بنحو (250) مليار دولار. يتوقع بعض المحللين أن وضعها بوصفها دولة مَدينةٍ قد يلامس أو يتجاوز مبلغ (800) مليار دولار بحلول سنة 1990م». وقد يؤدي هذا إلى نقلة قد تجعل حجم الديْن يقترب من تريليون دولار خلال عقد واحد من علاقات الدولة الأكثر قوة في العالم مع منافسيها؛ وهذه تعد ظاهرة لافتة وغير مسبوقة في العلاقات الدولية. يحذِّر صندوق النقد الدولي أن الخطر الرئيس على الاقتصاد العالمي يكمن في العجز الهائل في ميزان المدفوعات والتجارة الأمريكي، والذي يرى بأنه لا يمكن تحمله من قِبَلِ الاقتصاد العالمي[35]. من الواضح أن مثل هذه الإنجازات التي هي بعضٌ من الإرث الريغاني الباهت،

تقدم لنا الأرضية المناسبة للإعراب عن إدانتنا واحتقارنا لإخفاقات حكومة الساندنيستا التي كانت تتمتع بظروف أفضل بكثير من تلك التي كانت الولايات المتحدة تتمتع بها.

في معرض التبرير للمستشارين الريغانيين، يمكن للمرء أن يجادل بأنهم كانوا ملتزمين بتضييق الهوة أو الصدع في مستويات المعيشة بين شعب الولايات المتحدة وبين الشعوب التي تعاني شظف العيش في العالم الثالث. وعليه، فنحن نقع على قراءات تشير إلى أن الأوضاع في العالم الثالث قد وصلت إلى تخوم الغرب الأوسط الأمريكي، فقد بدأنا نلاحظ ظاهرة التضخم في الغدة الدرقية والأسنان المنخورة عند الأطفال الذي يعيشون في المزارع، ما يشير إلى أنهم لا ينالون نصيبًا وافيًا من التغذية، علاوة على أن المجاعة وسوء التغذية تشكلان ظاهرة غير مسبوقة بين أوساط العائلات الريفية في كنساس، كما يقول الخبراء؛ وهي ظاهرة بدأت تظهر في ثمانينيات القرن العشرين؛ وبالرغم من أنها لم تكن تشكل ظاهرةً جديدة داخل المدن أو في أماكن أخرى، إلا أن الأوضاع ازدادت سوءًا بصورة كبيرة خلال سنيّ إدارة ريغان. من المفارقة ـ كما يشرح الخبراء ـ أن المزارعين اليوم يعانون أكثر مما كان أقرانهم يعانون إبّان مدة الكساد الكبير؛ لأن الممارسات الحديثة هدفت إلى رفع نسبة الكفاءة، بحيث إنه بدأ يتعيَّن على المزارعين شراء طعامهم من المخازن الكبرى في الوقت الذي كانوا ينتجون الذُّرَة والسَّرغوم والقمح ويعرضونها للبيع[36].

يمكن لنا أيضًا أن نبدي ملاحظة أخرى حول أزمة ديون أكثر خطورة، وخصوصًا في العالم الثالث؛ فمنذ سنة 1981م أصبحت دول العالم الثالث دولًا مصدِّرة من دون رأسمال؛ لأن خدمة الديّن فيها تجاوزت نسبة قدرتها على الاقتراض من جديد، ويمكن لنا أن نضيف إلى ذلك، إعادة توطين الأرباح من قبل المؤسسات العابرة للجنسيات، وهروب الأموال بصورة كبيرة، والذي اقترب في أمريكا اللاتينية من حجم الدَّيْن نفسه، ومع تدنّي أسعار المنتجات غير النفطية والنزوح السريع والمتزايد لرأس المال، انتشرت ظاهرة غير مسبوقة تاريخيًّا لنزوح رؤوس الأموال والموارد من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية، كما لاحظ ذلك أحد التقارير التي نشرت مؤخرًا[37]. هذا النزوح للموارد مع العواقب الوخيمة كلها المحتملة والناجمة عنه على الصعيد الإنساني، لم يُنظَرْ إليه من قبل النخبة بوصفه يشكل مشكلة، بالرغم من أن العجز عن تسديد الديون للمصارف هو مسألة أخرى.

الأنشطة السرية لإدارة ريغان، والتي تمثل خرقًا فاضحًا للرأي العام الأمريكي وقرارات الكونغرس معروفةٌ للجميع طيلة الوقت. «لقد كان الصحفيون العاملون في أمريكا الوسطى يعرفون منذ مدة طويلة أن جهة ما، ترسل جوًّا شحنات من التجهيزات لجماعة الكونترا داخل نيكاراغوا»، هذا ما ذكره مراسل المجلة البريطانية اليمينية الاتجاه (the Spectator) التي تصدر في لندن بعد أن أزكمت الفضائح الأنوف[38]. كان بمقدور الكابتن ريكاردو ويلوك، رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية في حكومة الساندنيستا إعطاءنا تفصيلات دقيقة إلى حدٍ كبير حول تلك الشحنات الجوية، ولكن لم يتجشَّم أيٌّ كان عناء متابعة هذه القصة إلى أن أُسقِطتْ طائرة يوجين هاسينفوس، وألقيَ القبض عليه في شهر تشرين الأول، أكتوبر، سنة 1986م. وعلى النهج نفسه، أخفق الصحفيون في تتبع العديد من الدلائل التي توضح أن أوليفر نورث كان يدير عمليات جماعة الكونترا من مكتبه في مجلس الأمن القومي. كان دور نورث معروفًا بطبيعة الحال[39]، لكن أحدًا لم يكن ليتحدث في ذلك. في السنة التي سبقت الفضيحة، ذكرت صحيفة نيويورك تايمز أن جماعة الكونترا كانت «تتلقى توجيهات عسكرية مباشرة من مسؤولين في البيت الأبيض، في عملية كان يشرف عليها ضابط في جهاز مجلس الأمن القومي؛ وهذا الضابط يرفع تقاريره إلى الرئيس ريغان مباشرة، واسمه أوليفر نورث، وبقي اسمه طيَّ الكتمان مخافة أن يشكل ذلك تهديدًا لحياته»، بحسب محرري الصحيفة. بعد ذلك بمدة قصيرة، عقد ريغان مؤتمرًا صحفيًّا أجاب فيه عن ستة وعشرين سؤالًا حول خمسة عشر موضوعًا طرحها عليه الجسم الصحفي في واشنطن، والذي رسم لنفسه صورة احتفالية مشبَعَة بالعدوانية إلى درجة مضحكة؛ لكن أيًّا من تلك الأسئلة لم يتعرض ألبتة لهذه التقارير[40]، التي لم تشكل أي أهمية تذكر؛ لأن العمليات قد تعرض للخطر حياة أشخاص يستحقون أن يعاقَبوا على تلك الخطايا.

كان من الواضح أيضًا أن جماعة الكونترا كانت تتلقى أسلحة من الدول العميلة للولايات المتحدة مثل السلفادور والهندوراس وإسرائيل؛ ما يعني في واقع الحال، أنهم كانوا يتلقون تلك الأسلحة من الولايات المتحدة، وذلك في خرق واضح لقرارات الكونغرس وتوجيهاته بهذا الشأن[41]. قبل انتشار الفضائح بمدة طويلة، كُشف عن تورط وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في تقديم المساعدات لجماعة الكونترا، ما شكَّلَ انتهاكًا للقيود التي وضعها الكونغرس، وكان هذا التورط قد بلغ مستوًى «يثير الذهول لدى أكثر المراقبين إرهاقًا»، كما علَّق عضو الكونغرس سام جيجدينسون، بما في ذلك العمليات العسكرية والرشوات التي كان تدفع للمسؤولين في

كل من الهندوراس وكوستاريكا[42]. لكن الكشف عن تلك الفضائح لم يلقَ سوى قدْرٍ ضئيلٍ من الاهتمام.

بوجه عام، بدأت الحقائق بالتكشف، لكنها كانت مكبوتة، وينطبق الأمر ذاته عما كُشِفَ عنه بشأن إيران التي سنعود إليها لاحقًا. في الواقع كانت الرؤية الجديدة الوحيدة حقًا هي تلك التي تجلت في الكشف سنتيّ 1986م ـ 1987م عن أن هاتين العمليتين السريتين مترابطتان، بالرغم من أن درجة التطور التي وصلت إليها هذه الشبكة الإرهابية الدولية التي أنشئت في عهد ريغان لم تكن معروفة بالتفصيل، ولم يكن أحد يولي هذا الأمر إلا القليل من الاهتمام. الشيء نفسه ينطبق على الحروب السرية في لاوس وكمبوديا، والتي كانت معروفة لوسائل الإعلام كافة إلا أنها كانت من النوع المسكوت عنه[43].

وفوق هذا وذاك، كان من الواضح تمامًا حتى من دون وجود معلومات مباشرة، أن الإدارة التي لا تقيم وزنًا للقوانين، لا تعدم الوسيلة كي تجد لنفسها طرقًا أخرى لتحقيق أهدافها إذا كان الكونغرس قد منعها من إعلان الحرب بصورة مباشرة، كان هذا أمر تعرفه وسائل الإعلام جيدًا، إضافة إلى الكونغرس، كما كانت تعرفه أيضًا قيادات الإرهابيين التي كانت تحظى بالدعم تحت مظلة مبدأ ريغان؛ فعلى سبيل المثال، علينا أن نستذكر ما قاله جوناس سافمبي الذي صرح أمام الصحفيين سنة 1982م أن «دولة عظمى مثل الولايات المتحدة لديها أقنية أخرى... فتعديل كلارك الدستوري [الذي يمنع تقديم المساعدة لحركة يونيتا بزعامة سافمبي] لا يعني شيئًا»[44]. أما بالنسبة إلى أولئك الذين لا يستطيعون أن يخلصوا إلى هذه النتائج من تلقاء أنفسهم، فبإمكانهم العودة إلى إدارة ريغان نفسها كي تتضح أمامهم الحقائق، وهكذا فقد أفردت صحيفة ميامي هيرالد على صدر صفحتها الأولى في التاسع من شهر آذار، مارس، سنة 1986م الطلب الذي تقدم به ريغان إلى الكونغرس يطلب فيه الموافقة على مساعدة لجيوش جماعة الكونترا؛ وقد اقتبست الصحيفة تلك الفقرة البالغة الأهمية التي تُفَوِّض وكالة المخابرات المركزية الأمريكية وأي وزارة أو وكالة في الجهاز التنفيذي من أجل تقديم الدعم للمجهود الحربي.

قال المسؤولون: «إنه إذا رفض الكونغرس هذه الحزمة، فمن الممكن أن تكون لريغان مطلق الحرية في استخدام إجراءات أخرى لاحتواء نيكاراغوا»[45]. هذه العبارة الأخيرة تمثل واحدة

من الإيحاءات التي تلمح إلى الإرهاب الدولي. عندما أصبح من المتعذر إبقاء تلك الفضائح طي الكتمان، فقد نقلت وسائل الإعلام ما صرح به المسؤولون الذين أشرفوا على إدارة تلك الحرب السرية: «ينظر إلى القانون بوصفه عقبة لا بد من الالتفاف حولها؛ تلك كانت روح البرنامج»، ثم تابعوا معلِّقين بالقول: «الأمر الذي يثير التعجب حقًّا، كان الوقتَ الذي استغرقه الكونغرس وإدارة ريغان وعموم الشعب كي ينتابهم القلق جرَّاء الأنشطة المشبوهة، والمخالفات القانونية المتمثلة في تمويل عصابات الكونترا وهو ما كان جليًّا على امتداد سنينَ كثيرة»[46]. السؤال الأكثر إلحاحًا الذي لم يطرحه أحد بعد، هو: ما الذي أخَّرَ وسائل الإعلام هذا الوقت كله لكشف ما تعرفه منذ زمن طويل؟ كانت هناك مؤشرات أخرى كثيرة على ما هو واضح كل الوضوح، ولكن كان من المناسب أكثر أن يتم تجاهله؛ كل ذلك كان مؤشرًا على الأسلوب المتبع من قبل وسائل الإعلام، والمتمثل في إذعانها وخضوعها للسلطة.

كانت الرحلات الجوية التي تنقل المؤن والتجهيزات إلى جماعة الكونترا إضافة إلى الدلائل الأخرى التي تجاهلتها وسائل الإعلام، معروفةً طبعًا للاستخبارات الأمريكية، ومن ثم لوزارة الخارجية الأمريكية؛ وحتى لو لم تكن تلك الرحلات الجوية تتم بترتيب مباشر من الوكالات التابعة للولايات المتحدة، فمن الصعب تخيُّلُ أن الاستخبارات الأمريكية لا تتمتع بالكفاءة اللازمة، أو أنها عاجزة عن رصد مثل تلك الرحلات المنطلقة من قواعد جوية تشرف عليها الولايات المتحدة في كل من السلفادور والهندوراس باتجاه نيكاراغوا؛ لأن هذه القواعد ربما تكون تحت مراقبة جوية أشد صرامةً من أي مكان آخر في العالم، أو أن تعلمَ ما كان معروفًا لأي صحفيٍّ يعمل في ماناغوا عاصمة نيكاراغوا، كل ما تقدَّمَ كان بالتأكيد معروفًا بالنسبة إلى إليوت أبرامز وجورج شولتز[47]. إن ادِّعاءهما بالجهل بما يجري، والتحقيق الروتيني حول هذه المسائل في قضية إيران-كونترا ليس بحاجة إلى تعليق، ولسنا بحاجة لكي ننتظر الصراحة المتناهية لوزير الخارجية جورج شولتز الذي يناضل من أجل الحفاظ على شرفه في جلسات الاستماع التي أثارت إعجاب الكونغرس ووسائل الإعلام[48].

ولكنْ أصبح بحكم المؤكد أن من المستحيل المحافظة على السرية بعد إسقاط طائرة المؤن والتجهيزات المرسَلة إلى جماعة الكونترا فوق أراضي نيكاراغوا، وقيام مجلة لبنانية تصدر في بيروت وكذلك الإيرانيين بكشف النقاب عن زيارةٍ قام بها روبرت ماكفارلين؛ مستشار مجلس

الأمن القومي السابق إلى طهران. إن الكشف الجزئي عن الشبكة المعقدة من الخداع منذ شهر تشرين الأول، أكتوبر، سنة 1986م أصبح مصدر إحراج كبير لقادة الإرهابيين في واشنطن الذين أُرغِموا على الادعاء بأنهم لا يعرفون شيئًا عن البرامج التي نُفِّذَت بموجب أوامرَ صدرت عنهم، ربما تسببت هذه الفضائح بالحد من قدرتهم على إدارة برامج الإرهاب الدولي الذي يلتزمون بمتابعته والإشراف عليه وتنفيذه، ولو بصورة مؤقتة على الأقل، وقد أتاح الكشف عن هذه الفضائح المجال لتوسيع فرص الصحفيين الشرفاء لنشر ما كانوا يعرفونه، ليس فقط حول أمريكا الوسطى، والكثير مما كانوا يعرفونه حول ما حدث في مرحلة فضيحة ووترغيت قبل أن تغلق الأبواب في وجوههم مرة أخرى.

الفصل الرابع: حدود الفضيحة

من المهم لنا أن نفهم ما مكونات الفضيحة التي انفجرت أواخر سنة 1986م، وما الذي ينزع عنها صفحة الفضيحة: الفضيحة الكبرى من وجهة نظر رأي النخبة هي أن إدارة ريغان ضُبِطت متلبسة بالتعامل مع إيران الدولة الإرهابية؛ «وذلك في خرق واضح لالتزاماتها النبيلة التي تقضي بحماية الحضارة من السوط الشرير للإرهاب» (بحسب رونالد ريغان)، وهو الوباء الذي انتشر بوساطة المناوئين الفاسدين للحضارة نفسها «في عودة إلى البربرية في العصر الحديث» (بحسب جورج شولتز). في أقصى الطرف الآخر المعارض، يصف جورج ماكغفرن الفشل الذريع والمهين الذي يمثل الفضيحة الحقيقية لسنة 1986م بالقول: «إن الإدارة التي جاءت إلى السلطة معلنة أن محاربة الإرهاب هي حجر الرحى في سياسة أمريكا الخارجية، تبيّن أنها كانت تبيع أسلحة بصورة سرية لأعتى حكومة إرهابية في العالم»؛ إي إيران[1]، وهي من دون شك حكومة إرهابية، لكنها حكومة لا ترقى إلى مستوى ما فَعلتْه الولايات المتحدة والحكومات العميلة في الدول التي تدور في فلكها؛ وهذه حقيقة لا يمكن فهمها أو استيعابها. الفضيحة الأقل صِدامية، تمثلت في حقيقة أن تعليمات الكونغرس قد تم التملص منها، وأن حكومة سرية قد تشكلت، واستطاعت أن تتهرب من العين المُراقِبة للكونغرس، وربما إذا كان باستطاعة المرء أن يصدِّقَ شهادات الشهود الذين لا يتمتعون إلا بالقليل من المصداقية، أو حتى العين المُراقِبة لأعضاء الحكومة والرئيس، لكن حدود الفضيحة لم تكن أبدًا ضيقة.

ضمن تلك الحدود كان هناك ما يكفي من الفضائح؛ كان الاحتقار للعمليات الديموقراطية الذي بدأ يتكشف يومًا بعد يوم، بمثابة شهادة واضحة على الطبيعة الحقيقية لصيغة الفكر المحافظ الذي يدعو إلى سلطة تنفيذية تتمتع بحصانة ضد أي نوع من أنواع المساءلة أمام الشعب، أو ممثليه المنتَخَبين، كان أداء أوليفر نورث ـ خصوصًا ـ يعد مثالًا مخيفًا على الالتزام المتعصب لآخر نموذج من الفكر المحافظ بسلطة الدولة والعنف، وخوفه من الديموقراطية وكرهه لها، وهو ما تجلَّى بأوضح صوَرِه ـ لكل من اختار أن يرى ـ في سياسات ريغان، حتى صحيفة نيويورك تايمز وكذلك وول ستريت جورنال استطاعتا أن تشتمَّا رائحة الفاشية في شهادته غير المنطقية[2]. ويمكن للمرء أن يتفهم مدى الاشمئزاز الذي تسببت به العصابة

السيئة السمعة التي أسستها إحدى السلطات التنفيذية في الحكومة من أجل تفادي المراقبة الشعبية ـ كما يُنظَرُ إليها في الخارج ـ أو مسائل مثل الدفعة التي دفعها نورث، وبلغت مليونًا ونصف المليون من الدولارات لتاجر السلاح منذر القصار الذي كان قد مُنِعَ من الدخول إلى بريطانيا بصفته أجنبيًّا غير مرغوب فيه، والذي كان أيضًا يخضع للمساءلة من قبل مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) ووكالة مكافحة المخدرات[3]. ومع ذلك، نرى أن من المفيد أن ننعم النظر بحدود الفضيحة.

في معرض تبنِّيه للمنظور الأضيَق بدايةً، فقد أخذ التحقيق الذي قاده الكونغرس الكثير من الحيطة كي لا يُرفَعَ الغطاء عن الكثير من الحقائق التي ستكون حتمًا مزعجة فيما لو كُشفت، وقد قادت الكثير من نتائج هذا التحقيق إلى دور وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، فضلًا عن أن العمليات التي كشف النقاب عن بعضها لم تكن غير مألوفة بالنسبة إلى أولئك الذين لفتت انتباههم العمليات السرية التي قام بها رجال من السلطة التنفيذية، وما خلَّفته هذه العمليات من كلَفٍ بشرية مريعة، وبحسب قادة جماعة الكونترا كان آلان فيرز؛ رئيس القوة الضاربة التي تشرف عليها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية الشخص «الأكثر انخراطًا في إدارة شؤون جماعة الكونترا اليومية»، كما ذكر دينيس فولمان، مُستشهدًا بمحللي شؤون الإدارة والكونغرس الذين أكدوا إدارةَ وكالة المخابرات المركزية الأمريكية للبرنامج خلال المدة التي مَنَعَ فيها بصورة لا تقبل الجدل، التعديلُ الذي طرحه بولاند مثلَ هذه العمليات؛ لقد كان فيرز هو ذلك «الشخص الذي أدار العمليات الميدانية، وهو الشخص الذي غرق في خضم المناكفات والصراعات داخل فصائل جماعة الكونترا المختلفة، وهو الشخص الذي لم يكن مجرد منفذ للسياسات بل صانعًا لها»، وكان يتمتع بصلات قوية مع أدلفو كاليرو، رجل الأعمال اليميني المتطرف، وقائد أكبر فصائل جماعة الكونترا المسلحة، الذي كانت له صلة لصيقة وعريقة مع وكالة المخابرات المركزية الأمريكية تعود إلى مرحلة ما قبل استلام جبهة الساندنيستا الحكم في نيكاراغوا.

وتشير مصادر جماعة الكونترا إلى أن فيرز أراد الإبقاء على أرتورو كروز ـ الديموقراطي الرسمي بالنسبة إلى المشاهدين الأمريكان ـ ضمن فريقه؛ من أجل ضمان الحصول على دعم الكونغرس، وحاول التأثير عليه من خلال مستشارَيْه الأمريكيَّيْن الأكثر صدقية وموثوقية، من جماعة الضغط المؤيدة لجماعة الكونترا وهما بروس كاميرون وروبرت ليكين، لكن هدفه كان

يتمثل في حماية كاليرو وعصابة سوموزا والأوليغاركيين الذين يتحكمون في حركة رجال جماعة الكونترا، ويعملون بالتعاون مع اليمين المتطرف في الولايات المتحدة ونيكاراغوا من أجل إعاقة الإصلاح الذي يقوم به رجال الكونترا بحسب مصادر الكونترا والولايات المتحدة.

تلاحظ المصادر الأمريكية القريبة مما يجري أن تجربة فيرز مع وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في إحدى دول الشرق الأوسط لسنين عديدة (ربما كان يعمل هناك بصفة رئيس فرع الوكالة هناك) كانت لها قيمتها أيضًا في الوقت الذي أصبحت تلك الدولة واحدة من أهم الداعمين لرجال الكونترا من خلال شبكة سرية، وتعتقد مصادر مطلعة في الولايات المتحدة وأوساط الكونترا أن فيرز ووكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية بوجه عام «لهما تأثير في مسألتيّ تنظيم عمليات الكونترا وإدارتها، أكبر بكثير مما كان لدى نورث الذي كان فعليًّا تحت إمرة فيرز الذي كان مسيطرًا عليه؛ بمعنى أن نورث كان ينفذ كل ما كان فيرز يطلبه منه». علّق رالف ماغيهي العميل السابق لدى وكالة المخابرات المركزية الأمريكية قائلًا: «إن اللجان تتحرك بسرعة إلى الخلف بأقصى ما تستطيع من قوة، بعيدًا عن أعين وكالة المخابرات المركزية، بالرغم من أنه عند كل مفترق طرق، كانت تأتي بدليل جديد يقول: إنها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية». ويلاحظ أيضًا أن الشبكة العنكبوتية المعقدة من العمليات السرية لا تحمل فقط خاتم وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، ولكنها أيضًا تتطلب ذلك النوع من التنسيق الذي لا يمكن لجهة أخرى غير الوكالة تقديمه؛ وهو بذلك يتفق مع التقرير الذي أعدَّه وقدَّمه فولمان[4]. أدلى فيرز ومجموعة من كبار المسؤولين في وكالة المخابرات المركزية الأمريكية بشهاداتهم بصورة سرية بعد الانتهاء من جلسات الاستماع العلنية بطريقة روتينية، بحسب ما ورد على لسان بعض العاملين في اللجنة، وقد استغرق الاستجواب ما يكفي من الوقت لإقناع السيناتور ويليام كوهين نائب رئيس لجنة الاستخبارات في الكونغرس، أن رئيس وحدة مكافحة الإرهاب في وكالة المخابرات المركزية الأمريكية دوان كلاريدج كان مساعدًا في صفقات إيران-كونترا[5]. - أي إنه كان يُسَعِّرُ نار الإرهاب.

فوق هذا وذاك، يبدو أن من غير المحتمل أن تكون وكالة المخابرات المركزية الأمريكية أو المشرفون عليها في الفرع التنفيذي قد أطلقوا أيدي متبجحين وعديمي الكفاءة من طراز أوليفر نورث ليفعلوا ما يشاؤون؛ وهو استنتاج يبدو أنه لا غنًى عنه بعد أن أدلى بشهادته، من الناحية الفعلية كانت كل عملية ادَّعى نورث أن له يدًا فيها تحولت إلى كارثة بما في ذلك تلك

العمليـة التـي تباهـى بها إلـى أقصى حـد[6]. إن عجزه عـن الإدلاء بالحقيقة يقـارب الظاهـرة المَرَضيـة؛ فحكايته التي تسـتدرُّ الدموع حـول تهديدات تلقاها من أبي نضـال، والتي دفعته إلى قَبـول هديـة مـن الجنـرال سـيكورد، تبـدو وكأنها عمليـة احتيال؛ إذ ليـس هنـاك دليـل حول أي تهديـد ذي معنـى، ويذكـر البنتـاغون في تقرير له أن نورث لم يتقـدم بأي طلب للحماية في أثناء تلك المدة[7]. أما قصته بشـأن ما ذُكِرَ حول تسـريبات من الكونغرس أجبرته على الكذب على أعضائـه، فقـد كشـفت مجلة نيوزويـك أن نورث نفسـه كان المصدر الرئيـس لتلك التسـريبات التي أشـار إليها بالتحديد (حول حادثة سـفينة أكيلي لاورو)، في حين أن الآخرين، فيما يتعلق بالهجوم على ليبيا، تبين أنهم اسـتقوا معلوماتهم من الفرع التنفيذي، كما وثَّقَ ذلك السـيناتور إينوي في رده. وفي قصيدة مُهداةٍ لنورث نشرتها صحيفة يو إس نيوز أند وورلد ريبورت بعنوان (Olliemania)، خـلال موجـة الحماس التي اجتاحـت الولايات المتحدة دعمًا لنورث، نُسِـبَ إلـى فيكتـور كرولاك؛ الجنـرال والمؤرخ في القوات البحرية الأمريكية رفضُه لاسـتغلال ما جرى في فيتنام بوصفه ينزع إلى الرومنتية، وأنه ليـس سـوى قصة منشورة في ملحق يوم الأحد، وهي قصـة مختلقـة ولم تحدث أبـدًا[8]. من المؤكد أن كل ذلك كان واضحًا بالنسـبة إلى مدير وكالة المخابـرات المركزيـة الأمريكية كايسـي، وهو رجل مخابـرات بارع، زعم نورث أنه كان مُرشِـدَهُ ومُلهِمَه.

لكـن اللجنة حرفتِ اتجاهها بعناية، بعيدًا عـن قنوات وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، وهذا كان متوقعًا من تلك اللجنة منذ البداية عندما اختارت محققًا رئيسًـا للقيام بهذه المهمة هو توماس بولفار وليس غيره، وهو عضو في رابطة ضباط المخابرات المتقاعدين؛ هذه الرابطة التي تعمل على حشد التأييد في الكونغرس لصالح وكالة المخابرات المركزية، وكان قد عمل لمدة خـلال سـنيّ خدمته الطويلة في الوكالة في الهند الصينيـة، حيث عمل جنبًا إلى جنب مع رجال مخابرات يعملون لدى الوكالة مثل ثيودور شـاكلي الذي كان متورطًا في عملية بيع الأسـلحة إلى إيـران. إن مثـل هـذا التضارب في المصالح لم تكن له أهمية تذكر بالنسـبة إلى وسـائل الإعلام التي تجاهلت عن عمد- أيضًا- الثناء الذي كاله بولفار ليوجين هاسينفوس ولوكالة المخابرات المركزيـة الأمريكيـة، ونُشِـرَ في صحيفـة ميامي هيرالد[9]. وقد أشـاحت اللجنـة ببصرها أيضًا عـن الدلائل الدامغة حـول تورط وكالة المخابرات المركزية الأمريكيـة وجماعة الكونترا بتجارة المخدرات؛ وكُشِف عن بعض هذه الدلائل في أثناء مدة الاستجواب[10]. لم تكن هنـاك أي محاولة للكشـف عـن الروابـط المديدة لأشـخاص تورطـوا في عمليات إيـران- كونترا مع أشـخاص مثل

مهرب للأسلحة صدرت بحقه أحكام بالسجن، وهو العميل السابق في وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، إدوين ويلسون الذي كان غارقًا حتى أذنيه في إنشاء شبكة جماعة الكونترا، وكان متورطًا كذلك في قضية إيران- كونترا؛ علاوة على أنه كان مقربًا جدًّا من الجنرال ريتشارد سيكورد ومعاونه توماس كلاينز؛ المسؤول السابق في وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، لكنه لم يخضع للاستجواب من قبل محققي اللجنة أو مكتب المدعي الخاص في أثناء جلسات الاستماع. إضافة إلى كل ما تقدَّم، فإن اللجنة لم تحقق في العمليات السرية الأخرى التي قام بها أولئك الذين أدلوا بشهاداتهم، أو مع مصادر معلوماتهم الذين لم يدلوا بشهاداتهم منذ أيام كوبا وفيتنام؛ وذلك لأن الضوء الذي سيلقى على هذه العمليات يمكن أن يضيء أيضًا على مثل هذه القضايا المتداولة الآن[11].

ما تمَّ تجنُّبه أيضًا كان العامل الإسرائيلي؛ ففي معرض تعليقه على فشل التحقيق الذي قام به الكونغرس حول الدور الإسرائيلي، لاحظ السيناتور جون تاور رئيس مجلس مراجعة قضية إيران- كونترا التابعة لإدارة ريغان أنك «لو ظننتَ أن الكونغرس سوف يمسك بحبة البطاطا الحارَّة تلك، فإنك ستنتظر إلى ما لانهاية»[12]. في الحقيقة، كان الدليل الدامغ حول القضية «قد مرَّ مرور الكرام، ولم يحظَ إلا بأقل القدْرِ من الاهتمام من قبل اللجنة، أو من قبل السيناتور إينوي الذي كان قد تلقى دعمًا ماليًّا كبيرًا من لجنة العمل السياسي المرتبطة باللوبي الإسرائيلي»، كما ذكر الصحفيان إيفانز ونوفاك. وفي أثناء زيارة إينوي لإسرائيل في المدة التي كُشف فيها عن تلك الفضائح، وقيام رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق شامير بوصفه على أنه واحد من أعظم أصدقاء إسرائيل في الولايات المتحدة، أعلن عن إدانته لوسائل الإعلام؛ لأنها حوَّلت قضية إيران-كونترا إلى فضيحة من العيار الثقيل، ونتيجة ذلك فقد لحقت إساءةٌ بالغةٌ بمصداقيةِ بلادي وكرامتها. وبالرغم من أن العامل الإسرائيلي كان واضحًا منذ البداية، إلا أنه عبَّر عن رأيه بالقول إن أيًّا من ذلك لا يجوز أن يتسبب في «إلحاق الضرر بالعلاقات الأمريكية الإسرائيلية أو إضعافها»[13]، أو إعادة النظر فيها على أي مستوى كان.

باختصار، سعت لجان التحقيق لجعل ذلك التحقيق في أضيق حيِّزٍ ممكن، متجنبة الخوض في مناطق حساسة، ولكنها غير مأمونة العواقب، وملتزمة بإثارة تساؤلات ذات طابع إجرائي أو أسلوب إداري أو مغزى محدود.؛ أهم هذه المناطق كانت تلك التي تعد أنها القضية المركزية؛ أي فيما إذا كان الرئيس ريغان يعرف أو يتذكر ما الذي كانت العصابة المحيطة به تفعله، أو

فيمـا إذا كان هـو من أعطى الأوامر للقيام بهذه العمليـات. حول هذه النقطة، كان إنكار ريغان أمرًا مثيرًا للريبة بالنسـبة إلى غالبية الشـعب والعديد من المعلقين السياسـيين، لكنها تبدو لي ذات مصداقيـة، وبمـا أن هـذه القضية هي من نتـاج صناعة العلاقات العامـة، فإن من الممكن جدًّا أنّ أحدًا لم يُطلِع ريغان على قضايا لم يكن عليه أن يناقشها أو يتعرض لها خلال مؤتمراته الصحفية؛ المسـألة ليسـت لها سوى عواقب بسـيطة في عالم الواقع بالرغم من أهميتها البالغة في عـالم الخيـال والأوهام، حيث يتعيَّن على الإيديولوجيين أن يجهـدوا؛ من أجل المحافظة على الادعـاء أن الشـعب هـو الذي يرسـم الخطوط العريضة للسياسـات من خـلال التصويت الذي يقوم به لانتخاب رجل السلطة التنفيذية الأول.

لكن المنظور الضيق حول حدود الفضيحة قد يقود بصورة حادة، إلى الاتجاه غير الصحيح، طالما أنه يستثني موضوعات ذات مغزى أكبر بكثير؛ موضوعات ليست على أجندة الاهتمامات الشـرعية التـي وضعتهـا الدولـة وتبنَّتها وسـائل الإعـلام، لكنها تقدم رؤية شـاملة حـول ثقافة الإرهـاب. دعونا ننحِّ التقاليد المعترف بها جانبًا، ونعود إلى بعضٍ من تلك الموضوعات.

ما قامت به الولايات المتحدة في الديموقراطيات النـاشـئة في أمريكا الوسـطى في ثمانينيات القـرن العشـرين لا يرقـى إلى مسـتوى الفضيحـة، ولم يكن يـدور في خَلَدِ أحد أن ذلك سـيكون موضوع أي مسـاءلة مسـتقبلًا، سـواء في الكونغرس أو من خلال وسـائل الإعلام، وعلى العكس من ذلك كانت هذه الإنجازات تعد مثالًا على طبيعتنا التقليدية الخيِّرة، وأن اسـتخدامنا للقوة هـو فقـط لخدمـة قِيَم محددة؛ مثـل الحرية والديموقراطية التي نتمسـك بهما، ليـس فقط كي نظهر بوصفنا أناسًا خيِّرين، بل لأننا فعلًا خيِّرون[14].»

في حال نيكاراغوا، فإن اللاشرعية الواضحة المتمثلة في الهجوم الذي شنته الولايات المتحدة لا ترقى إلى مسـتوى الفضيحة، وليسـت عاملًا في تأجيج الإرهـاب الدولي الذي ترعاه الولايات المتحـدة؛ في شـهر حزيـران، يونيو، سـنة 1986م، قررت محكمـة العدل الدوليـة أن ما تقوم به الولايـات المتحـدة هو اسـتخدامٌ غير قانـوني للقوة وخـرقٌ للمعاهدات، وأصـدرت حكمًا يقضي بأن «هذه الخروقات لا يمكن تبريرها سواء من خلال منطق الدفاع الجماعي عن النفس [وهو مـا تزعـم الولايـات المتحدة أنها تقـوم به] ... ولا من خـلال أي حق للولايـات المتحدة في اتخاذ إجـراءات مضـادة، بمـا في ذلـك اسـتخدام القـوة كما هي الحـال في تدخلهـا في نيكاراغوا وفي السـلفادور، بمـا أنـه لا يوجد مثل هذا الحق في القانون الـدولي المعمول به». لم تجد المحكمة أي

دليل يثبت المزاعم التي تقول إن نيكاراغوا تقدم الدعم للمقاومة في السلفادور منذ أوائل سنة 1981م، «وإذ تلاحظ أن نيكاراغوا، وفي معرض مطالبتها بوقف إرسال الأسلحة، لا يمكن الطلب إليها تحمُّل مسؤولية أكبر من مسؤولية السلفادور والهندوراس والولايات المتحدة التي ادعت أنها عاجزة عن فعل ذلك، بالرغم من الموارد الهائلة التي تنشرها الولايات المتحدة». ولاحظت المحكمة أيضًا أن السلفادور لم توقفْ هجومها المسلح إلا بحلول شهر آب، أغسطس، سنة 1984، وذلك بعد أربعة أشهر على شكوى نيكاراغوا التي تقدمت بها إلى المحكمة[15].

جُوبِهَ قرار محكمة العدل الدولية بالرفض التام؛ عبَّر مجلس الشيوخ الأمريكي عن التزامه بالقانون الدولي من خلال تصويته لصالح تقديم ما قيمته مئة مليون دولار من المساعدات العسكرية للكونترا، بعد أسبوعين على دعوة المحكمة للولايات المتحدة لإنهاء استخدامها غير المشروع للقوة، ولم يُثِرْ هذا التصويت أي رد فعلٍ ذي صلة، وعبَّر مجلس الشيوخ الذي كان يسيطر عليه الديموقراطيون عن قلقه بشأن النظام الدولي بالتصويت بالطريقة نفسها عشية قرار المحكمة المتوقع صدوره. رُفِضَ قرار المحكمة؛ لأنها منتدىً معادٍ ولها تاريخ طويل من التحامل على الغرب»[16]. وهذا المنتدى المعادي هو ذاتُهُ الذي أصدر قرارًا لصالح الولايات المتحدة ضد إيران سنة 1980م، لكن ذلك القرار أصبح طيَّ النسيان. وضع روبرت ليكين، المؤيد لعصابات الكونترا اللوم على المحكمة التي قال إنها «تعاني أعراضًا تتضح يومًا بعد يوم، تشير إلى أن لها علاقات وطيدة مع الاتحاد السوفييتي»[17]؛ انسحب القاضي السوفييتي من القضية، وكان الانطباع العام مثيرًا للضحك، لكنه كان طبيعيًّا ضمن ذلك الخليط العجيب من الماويَّة والليبرالية الجديدة والفكر المحافظ الجديد.

حتى التعليقات العقلانية نادت بضرورة تجاهل الولايات المتحدة قرار المحكمة؛ لأنها بحسب توماس فرانك المتخصص في القانون الدولي، يجب أن تحافظ على «الحرية من أجل حماية الحرية»، كما هي عليه الحال في نيكاراغوا. حينها استخدمت الولايات المتحدة حق النقض في مجلس الأمن الدولي لإسقاط مشروع القرار (بنسبة 11 إلى 1، وامتناع ثلاث دول عن التصويت) الذي يدعو الدول جميعها إلى احترام القانون الدولي؛ وصوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة لصالح قرار يدعو إلى الالتزام بتطبيق قرار محكمة العدل الدولية، بموافقة أربع وتسعين دولة ومعارضة ثلاث دول من بينها دولتان حليفتان للولايات المتحدة، وهما السلفادور وإسرائيل إضافة إلى الولايات المتحدة بطبيعة الحال[18]. لم تتطرق صحيفة نيويورك تايمز

ألبتة إلى التصويت الذي تم في الجمعية العامة؛ أما مراسلها في الأمم المتحدة فقد اختار أن يتحدث في اليوم ذاته عن الرواتب العالية التي يتقاضاها موظفو الأمم المتحدة. لم يستحق قرار مجلس الأمن حول الموضوع سوى حيّزٍ صغير في الصحيفة ذاتها، لكن قرار الجمعية العامة الذي اتُّخِذَ بنسبة 124 دولة مقابل دولة واحدة قبل يوم واحد ولم تعارضه كما العادة، سوى الولايات المتحدة، والذي يدعو إلى إقامة منطقة سلام[19] في جنوب المحيط الأطلسي، لم يَحُزْ على أي تغطية إعلامية ألبتة.

لم يكن قرار محكمة العدل الدولية، أو الرفض المخجل له جزءًا من الفضيحة. فهو لم يحرِّضْ على الدعوة لإجراء تحقيق في الكونغرس، وكان نصيبه الانزلاق السريع من خلال ثقب الذاكرة ليطوى في غياهب النسيان، متزامنًا مع الإدانة للإجراءات الأمريكية في مجلس دول «الغات» الذي يراقب مجرى سير التجارة الدولية وقضايا أخرى غير ذات صلة؛ لا شيء مما تقدم، شكَّلَ طعنًا في سمعة جورج شولتز الذي كان يطلق تصريحات رنَّانة يقول فيها: «أستطيع أن أؤكد لكم أن كل ما تقوم به هذه الإدارة يخضع لسلطة القانون»[20]. وهذا صحيح، إذا أخذنا في الحسبان المبدأ القائل إن القانون هو ما تقول حكومة الولايات المتحدة إنه قانون؛ هذا هو المبدأ الطبيعي الناظم لثقافة الإرهاب.

نستنتج من هذه الأحداث وبكثير من الوضوح الصورة التي رسمتها النخب الأمريكية عن نفسها؛ فالولايات المتحدة هي دولة عنيفة وخارجة عن القانون، وعليها أن تبقى كذلك، بمعزل عن مثل ذلك الهراء الذي يدعى القانون الدولي، أو محكمة العدل الدولية أو الأمم المتحدة أو أي مؤسسات دولية أخرى؛ الرأي العام العالمي يمكن أن يكون مصدر قلق بالنسبة إلى قادة الإرهاب في واشنطن فقط إذا أصبح محددًا ودقيقًا ومسببًا لما يكفي من الإرباك، بحيث يستدعي دفع أثمان وكلَف لا رغبة لديهم في مواجهة استحقاقاتها، تمامًا كالرأي العام المحلي الذي لا يقيمون له وزنًا، اللهم إلا إذا وصل إلى حد التمرد الذي قد يهدد مصالحهم داخل الولايات المتحدة نفسها. في غضون ذلك، يكيل الإيديولوجيون والمنظِّرون الحالمون المديح بلهجة مُخَضَّبةٍ بالخشوع والاحترام، لالتزامنا الفريد بحكم القانون: «لا توجد دولة أخرى في العالم تتحدث عن القوانين الأساس، وعن حدودها ومرونتها كالولايات المتحدة»[21]. هذا صحيح إلى حد ما، طالما أننا نعترف بكلمة فاعلة هي التحدث.

الإرهاب الدولي الذي تمارسه الولايات المتحدة يعد فضائحيًّا فقط إذا شكل خرقًا لامتيازات الأقوياء، أو حمل في طياته كلفًا يجب أن تُدفع من رصيد مصالح النخب. يمثل الكونغرس كُتَلَ قوىً مختلفة؛ ومن ثم فإن أي خرق لتوجهات الكونغرس الواضحة هو فعل فضائحي ـ على الأقل بعد أن يصبح من الصعب بمكان إخفاؤه ـ بعكس ما هو معمول به ضمن الإطار المعهود للقانون الدولي ومتطلبات المعاهدة الجادة التي ينظر إليها بوصفها معدومة القيمة. بصورة مشابهة، في أثناء مدة فضيحة ووترغيت التي كانت إلى حد كبير عمليةَ تحكُّم في الضرر من قبل الكونغرس ووسائل الإعلام[22]، كان هناك الكثير من مشاعر الغضب بسبب اقتحام مقر الحزب الديموقراطي، وليس بسبب الجرائم التي ارتكبتها إدارة نيكسون والإدارات السابقة التي كُشف عنها في الوقت نفسه تقريبًا، بما في ذلك استخدام البوليس السياسي الوطني للحد من نشاط حزب العمال الاشتراكي، والقيام بأعمال نهب بصورة متكررة، إضافة إلى أعمال أخرى غير قانونية تعود إلى ستينيات القرن العشرين ـ ناهيك عن عمليات مكتب التحقيقات الفيدرالي FBI التي صُمِّمت على إشعال الفتن وأعمال العنف في المناطق والأحياء التي تقطنها الأقليات، وتهميش حركة الحقوق المدنية وأي شكل آخر من الحركات الشعبية، إلى ما هنالك. يمثل الحزب الديموقراطي القوى المحلية، لكن حزب العمال الاشتراكي ـ وهو حزب قانوني ـ لا يمثلها؛ من هنا ينبع الاختلاف المتوقع في مسألة ردة الفعل على فضيحة كبرى تتعلق بحزب العمال الاشتراكي، وردة الفعل على عملية لصوصية قليلة الأهمية يكون الحزب الديموقراطي طرفًا فيها. كانت قائمة أعداء نيكسون فضيحة بحد ذاتها، إلا أن تورط مكتب التحقيقات الفيدرالي في عملية اغتيال فريد هامبتون من قبل شرطة شيكاغو التي أعلن عنها في الوقت نفسه، لم تكن تعد كذلك. أن تسب أشخاصًا في موقع السلطة في المجالس الخاصة، هو فعل فضائحي، أما أن تغتال مؤسس حركة الفهود السود فليس كذلك.

قَصْفُ كمبوديا بالقنابل لم يكن على لائحة الاتهام في فضيحة ووترغيت، وقد أثيرت هذه القضية في تحقيق في الكونغرس، لكن الجريمة المزعومة تمثلت في عدم إطلاع الكونغرس على عملية القصف، وليس قصف كمبوديا بحد ذاته والتسبب في مقتل عشرات الآلاف من القرويين المسالمين؛ تشكل الفضائح التي ظهرت إبَّان مدة فضيحة ووترغيت تجربة حاسمة، رتَّبها لنا التاريخُ بعناية، أما الدرس المستقى من قضية ووترغيت فصارخٌ وبسيط؛ الأشخاص في مواقع السلطة سوف يدافعون عن أنفسهم، وهذا ليس بالأمر الذي يدعو إلى الدهشة؛ فالقمع المحلي والاعتداء المتسبب بإراقة الدماء والقتل أمران مشروعان؛ أما انتهاك امتيازات أصحاب

السلطة المحلية فليس كذلك. كثير مما ذُكِرَ آنفًا ينطبق على القضية التي نحن بصددها الآن؛ نحن نتعلم الكثير عن أنفسنا من حقيقة أن هاتيْن الحادثتين اللتين تمثلان الاستسلام للسلطة تعدان مثالًا على شجاعة وسائل الإعلام واستقامتها، وعلى متانة الأسس التي تقوم عليها مؤسساتنا وأدائها الاستثنائي الذي تقوم به تحت شتى صور الضغط.

من المفهوم إذًا أن الاستخدام الناجح للإرهاب لا يعد عملًا فضائحيًّا، وعلى العكس من ذلك إنه عمل محمودٌ ومرحبٌ به، بما في ذلك الإرهاب الذي يجري على نطاق واسع في الشرق الأوسط وحوض البحر الأبيض المتوسط، والذي تموله أو تقوم به مباشرة الولايات المتحدة الأمريكية[23]، والعمليات الإرهابية الناجحة في السلفادور وغواتيمالا، على نطاق أكبر وأكثر شمولًا، والبؤس والقمع المتزايدان في الهندوراس حيث يزداد التورط الأمريكي هناك حدةً، أما الهجوم الذي شنته الولايات المتحدة على نيكاراغوا، والذي أُعْطِيَ تفويضًا جديدًا له من قبل الكونغرس في الوقت نفسه الذي أعلن فيه عن قرار محكمة العدل الدولية، فينظر إليه بوصفه خطأً ربما، ولكن ليس فضيحةً تهز أركان الجمهورية برمَّتها؛ يصبح كل ذلك مفهومًا تمامًا عندما يبدأ المرء باستيعاب مبادئ ثقافة الإرهاب.

الفصل الخامس: ثقافة الإرهاب

إننا نبدأ بالتعرف أكثر ثقافتنا الأخلاقية والفكرية من خلال إمعاننا في الحوار الدائر حول أمريكا الوسطى، أو غياب مثل هذا الحوار؛ لقد سبق أن لاحظنا العوامل المُحَدِّدَة لهذا الحوار؛ فقد توقف القلق الذي انتاب الدوائر في واشنطن بشأن السلفادور عندما قَلَّصَ الإرهابُ الناجحُ الخطرَ من أن تُستدرَجَ الولايات المتحدة إلى خوض حرب قد تكون مكلفة لها، لم تكن غواتيمالا مصدرًا لمثل هذا القلق؛ لأن دور الولايات المتحدة كان متواريًا خلف دولٍ تابعة استخدمتها في الحرب التي شنت عليها، وبدا الأمر وكأن القوات العسكرية المحلية كانت كافيةً لتولي القيام بعمليات القمع العنيف هناك، وعلاوة على أن هناك مئات الآلاف من القرويين يتعرضون للمجاعة في الهندوراس من دون أن يعبر أيٌّ كان عن أدنى درجات الاهتمام بمصيرهم، أما بالنسبة إلى نيكاراغوا، فقد استمر القلق في أَوْجِهِ بسبب الخوف من فشل إرهاب الدولة هناك، ما قد تترتب عليه كِلَفًا عالية بالنسبة إلى الولايات المتحدة.

يعكس الجدل الذي أثير حول الدعم المقدم إلى الجيش العميل للولايات المتحدة هذه الأولويات، وتشرح وسائل الإعلام ذلك قائلةً: «إن قادة جماعة الكونترا وداعميهم في واشنطن، يعون تمامًا أن مستقبل المشروع برمَّته يمكن أن يتقرر في ضوء كمِّ النجاح الذي سوف تحرزه جماعة الكونترا»، وذلك قبل التصويت القادم في الكونغرس حول المساعدات، «وهؤلاء يفهمون جيدًا أن هدف المساعدة الأمريكية هو السماح للمقاتلين إلى جانبنا باستخدام مزيد من العنف»، كما قال مساعد وزير الخارجية الأمريكي إليوت أبرامز[1]. وعليه، فإن قادة جماعة الكونترا لن تقارب الكونغرس من خلال التعهد أن بإمكانهم أن يحوزوا على الدعم الشعبي من خلال اقتناع الشعب ببرنامجهم السياسي والإنجازات التنظيمية التي سوف يحققونها في نيكاراغوا؛ لكنهم يُصِرُّون بدلًا من ذلك، على أنه -ومن خلال مساعدةٍ عسكرية من الولايات المتحدة، وإشرافٍ من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية- سيكون بإمكانهم قتل ما يكفي من الناس، والتسبب بما يكفي من التدمير للأهداف الناعمة؛ كي يُحدِثوا اختراقًا حقيقيًّا، إنهم ومن خلال تبنِّيهم لهذا الموقف العلني، يُثَبِّتون مفهومهم بأن الحوار ضمن دوائر النخب

هو بصورة رئيسة حوارٌ تكتيكي، وأنه لا شيء يُحسَبُ له حسابٌ إلا نجاح العنف في هذا المناخ الثقافي الإرهابي.

تلقَّى هذا الإدراك دعمًا لافتًا في أعمدة الرأي والتعليقات الأخرى التي تبقى بانتظام ضمن إطار الفرضيات مُحَذِّرةً من أن جماعة الكونترا ـ لو أخذنا مثالًا نمطيًّا ـ «يتعين عليها أن تذهب بعيدًا قبل أن تقنع الشعب الأمريكي أنها قادرة إما على إرغام حكومة الساندنيستا على الجلوس إلى طاولة التفاوض، أو تحقيق انتصار عسكري، علمًا أنها ربما تخسر دعمًا ماليًّا إضافيًّا إلا إذا أصبح الكونغرس مقتنعًا أنها مؤهلة للقيام بمثل هذه المهمة. في ضوء السجل الدبلوماسي غير المناسب ـ ومن ثم غير ذي الصلة ـ الذي سنعود إليه، فإن بإمكاننا استبعاد احتمال الإشارة إلى إرغام حكومة الساندنيستا على الجلوس إلى طاولة التفاوض بصفتها عبارة ببغائية ليست سوى صدى للدعاية الحكومية المصَمَّمَةِ لكي تُعَمِّي على القضية الحقيقية: تحقيق انتصار عسكري. يتخوف محرر عمود الرأي؛ النقابي سميث هيمبستون من أنه سيكون «من الصعب على ريغان أن يتلاعب بالالتزام المالي ومدته سنتان تجاه جماعة الكونترا، بالرغم من أن انتصارًا عسكريًّا كبيرًا لجماعة الكونترا قبل حلول موعد طلب المساعدة المالية، سوف يسهل كثيرًا توفير هذا الدعم»[2]. يرتقي هذا التعليق الذي يبدو أنه لا يستثني أحدًا، إلى الإقرار بأن قيادة جماعة الكونترا تفهم تمامًا عقلية النخب في الولايات المتحدة: فالمعيار الأكثر تداولًا في تلك الدوائر هو نجاح العنف: إذا نجح هذا العنف وتجاوز معدل العنف الذي مارسه نظام بول بوت في عمليات الإبادة التي ارتكبها بحق شعبه، كما في السلفادور وغواتيمالا، فهو يعد برهانًا على التزامنا العاطفي من أعماق قلوبنا بالديموقراطية وحقوق الإنسان؛ ولو بدا وكأن العنف قد يفشل في تحقيق أهدافه، كما في نيكاراغوا، فإن ذلك يعد مؤشرًا على أن نيكاراغوا قد أصبحت خارج نطاق نوايانا الحسنة.

استنادًا إلى المبدأ الإرشادي بشأن تغيير المسار، فإن من المسموح أن يُقِرَّ المرء بأن أحداث الماضي عكست الملامح المنفِّرة لهدفنا الوطني؛ أما الآن فيبدو أن كل شيء تغيَّرَ بالرغم من أن شيئًا لم يتغير في واقع الأمر، علاوة على أن ضحايانا التقليديين سوف يعيشون رعبَ الماضي مرة أخرى؛ وسيعانون كذلك عبء شعاراتنا التي يفترض أن ترفع من معنوياتهم، وكذلك من وضعية تهنئتنا لذواتنا، في الوقت الذي نضعهم في مكانهم الطبيعي. من المشكوك فيه أن يكون

مـن المتعـذر احتـواء أي جريمـة مهما كانـت مروِّعة، بطريقـة متزنة، وذلك ضمن هـذا النظام اللافت المتسم فكريًّا بالدفاع عن النفس.

ارتفعت أصوات أخرى في الداخل تعبر عن القلق بشأن تأثير العنف خلال مدة حرب فيتنام؛ ففي هذا السياق حثَّ ويليام بندي في شهر حزيران، يونيو، سنة 1965م على أن «تتم الضربات الجوية التي تقوم بها قواتنا بأعلى تأثير ممكن، بما في ذلك استعمال قاذفات B_52 العملاقة، بالرغـم من وجود مشـكلة واحدة فقط: سـوف نكون مثيرين للسـخرية وعرضـة للانتقاد لو أن هـذه [الغـارات التـي تقوم بها تلك القـاذفـات] لم تظهر نتائج ملموسـة». في غضون ذلك، كانت الغارات التي تشن على المناطق المكتظة سكانيًّا في منطقة دلتا نهر الميكونغ تظهر نتائج ملموسة وفاعلة تجلت في تدمير المجتمع المدني، ما أثار شكوكًا حول فاعلية هذه الغارات[3].

علينـا إذًا، ألّا نبدي أي دهشـة عندما نعلم أن قيـادة الولايات المتحدة فخورة بنجاحاتها في توجيه القوات الإرهابية العميلة لها لكي تُهاجم الأهداف الناعمة مثل تلك الأهداف العسكرية المحدد»، كما وصفتها صحيفة نيويورك تايمز. تتضمن قائمة الأهداف الناعمة الأخرى مواقع: مثـل المراكـز الصحية وعمال الصحة والمدارس التي اسـتهدفتها قـوات الكونترا محققة بعض النجاحات، كما ذكرنا سابقًا، إضافة إلى مزارع المدنيين التي كما وصفها أدولفو كاليرو، زعيم الكونترا بالقول إنها أهداف مشروعة[4]. وأكد النـاطق باسم وزارة الخارجية الأمريكية تشـارلز ريدمان في الأول من شـهر تموز، يوليو، سـنة 1986م، في مؤتمر صحفي دعم الولايات المتحدة لهذه الإستراتيجية موضحًا أن المزارع التعاونية «غالبًا ما تكون لها أهداف اقتصادية وعسكرية مزدوجة»، وأن قاطنيها «مسـلحون ويتلقون تدريبات عسـكرية بصورة منتظمة». وبالإشارة إلى البيان الذي تلاه ريدمان حول هذه الموضوع، لاحظت منظمة العفو الأمريكية أنه

> «يعطـي مصداقية لوزارة الحقيقة في جمهورية جورج أورويل؛ إذ إن من اللافت معرفة ما إذا كانت [وزارة الخارجية] تعد أن من الممكن لنظريتها التي تقول إن تعاونيـةً مـا، لها هدف اقتصـادي وعسـكري مزدوج، وإنها من ثم هدفٌ مشـروعٌ للهجوم عليه، أن تُطَبَّقَ ـ على سبيل المثال ـ على كيبوتز إسرائيلي غير محصن، حيـث يمكـن أن يقتـل المهاجمـون ويجرحوا الأطفـال ويحرقوا المنـازل ويخطفوا المدنيـين. هـل يعد مثل هذا الهجوم ـ إن حصل ـ بالنسـبة إلى سياسـة الولايات المتحدة هدفًا مشروعًا؟»[5].

الأكثر أهمية في مسألة تقييم طبيعة ثقافة الإرهاب يتمثل في أن المبادئ التي عبَّرت عنها وزارة الخارجية الأمريكية هي مبادئ مقبولة حتى من قبل منتقدي سياسة الحكومة: فوسائل الإعلام ـ على سبيل المثال ـ تستبعد بسخرية اتهامات بالإشراف على عمليات الإبادة الجماعية من قبل المدافعين عن حكومة الساندنيستا الذين يتجاهلون احتمال أن يكون المُقتالون من المدنيين من قبل جماعة الكونترا مسلحين، أو إن ميليشيات مسلحة قد تكون في حراستهم؛ لكنَّ قتل عمال المزارع في التعاونيات الإسرائيلية المسلحين بهدف الدفاع عن النفس، أو شن الهجمات الصاروخية على نقاط الحراسة خارج تلك التعاونيات، يُعامَلان بأسلوب مختلف نوعًا ما. كتب مايكل كينسلي، رئيس تحرير مجلة (The New Republic) الذي يعد من حمائم الليبراليين بالمعايير الأمريكية يقول إن دفاع وزارة الخارجية الأمريكية عن «الهجمات الدموية التي شنتها جماعة الكونترا على المزارع التعاونية المولة من قبل الحكومة لها ما يبررها؛ لأنه في المجتمع الماركسي المهيأ دائمًا لخوض الحرب، لا توجد خطوط واضحة تفصل بين المسؤولين والجنود من جهة والمدنيين من جهة أخرى، وهو تبرير يمكن أن يستعمله بسهولة تامة أبو نضال»[6] الهجمات التي شُنَّتْ على أهدافٍ ناعمةٍ أخرى تبدو مناسِبة بصفتها وسائل «لخفض الروح المعنوية والثقة بالنفس لدى الحكومة المعادية»،»= كما يقول كينسلي؛ ويتابع قائلًا: «إن هذا يعد هدفًا مشروعًا تمامًا إذا كنت تؤمن بالقضية» ـ كما يؤمن بها هو نفسه في الجوهر ـ «إلا أن من المستحيل تحقيق ذلك من دون أن يتسبب ذلك في كثير من المعاناة في أوساط المدنيين». لا بدَّ إذًا من اتباع «سياسة عقلانية تحقق شروط التوازن بين الكلَفِ والأرباح، وهذا يتضمن تحليلًا لكمية الدم الذي سيسفحُ مع كل ما يرافقه من بؤس ومعاناة بالمقارنة مع نسبة الديموقراطية التي سوف تنجم عن ذلك»[7]. ويكشف تحليل نسبة الكلَف مقابل الأرباح في كل من السلفادور وغواتيمالا بصورة واضحة أن السياسات التي اتبعَت هناك كانت عقلانية: مئة وخمسون ألف جثة، وأكثر من مليون لاجئ، وأعداد غير معروفة من الناس الذين خضعوا لعمليات تعذيب أو اغتصاب أو تجويع، كانت هي الثمن الذي دُفع في الطرف الآخر من المعادلة؛ أي ذلك النوع من الديموقراطية التي فُرضت بموجب معايير الرأي الليبرالي الأمريكي.

أما زميل كينسلي، في الصحيفة نفسها وهو مورتون كوندراك، فيطرح الأساس الذي يُبنى عليه مبدأ تحليل نسبة الكلف مقابل الأرباح بوضوح مثير للاهتمام، حين يقول: «يبدو أن حركة الكونترا قد فعلت ما يجب عليها فعلُه كي تستحق رفدها بتمويل جديد؛ لأنه وبحسب مسؤولين في إدارة ريغان، قامت جماعة الكونترا باجتياح العديد من الثكنات العسكرية والتعاونيات

التي يزعم زعماء الكونترا أنها لم تكن مدنية وزراعية، بل ذات صبغة عسكرية ـ تمامًا مثل الكيبوتزات الإسرائيلية». إن نجاح العنف هو العامل الحاسم، وبما أنه عنف مناسب ضمن معاييره هو، فإن جماعة الكونترا تستحق تلقّي مساعدات أكبر، خصوصًا لأن القائد العسكري لجماعة الكونترا إنريك بيرموديز يؤكد له وجود دعم شعبي لقواته داخل نيكاراغوا ـ خصوصًا في التعاونيات التي سوِّيت بالأرض بعد حرقها من قبل محاربيه البواسل، على سبيل المثال[8].

لو وضعنا هذه المصادر المؤثرة جانبًا، يمكن لنا أن نستفسر عن نوع الانتصارات العسكرية التي أثارت إعجاب الصحفي كوندراك: «أهم عمل عسكري قمنا به في الجزء الشمالي من البلاد» بحسب الناطق باسم جماعة الكونترا، باسكو ماتوموروس، وهو تصريح أفرد له حيِّزٌ في صحيفة نيويورك تايمز، تبيّنَ أنه مختلف قليلًا عما اكتشفه مراسل الصحيفة في الميدان: «فقد كان مجرد هجوم آخر على واحدة من القرى النائية في أقاصي الجبال الشمالية في نيكاراغوا التي لم يقترب فيها المهاجمون مطلقًا لا مِنَ المدرج الترابي للبلدة، ولا من مجموعة الأكواخ التي تستخدم بصفة مقر رئيسٍ للجيش النيكاراغوي، لكن ذلك الهجوم نجح في حرق معظم المنازل في التعاونيات التي تزرع القمح، وسرقة المواشي من القرويين البؤساء الذين ذكروا في شهاداتهم أننا نزلنا إلى هنا من الجبال هربًا من عصابات الكونترا ،ولن يكون باستطاعتنا العودة؛ لأنهم سوف يقتلوننا، وقد قاموا بقتل ثلاثة أطفال وامرأة حامل إضافة إلى ثماني عشرة ضحية أخرى من المدنيين بإطلاق النار على المنازل من بنادقهم الرشاشة وهم في طريقهم إلى إحراز هذا النصر العسكري الكبير»[9]. يعترف كوندراك أن هذا النصر العسكري الذي أدى إلى مقتل أطفال بعد أن رمى رجال الكونترا قنابل يدوية على منازلهم ـ وهو الانتصار الوحيد الذي أتى على ذكره ـ لن يساعد من يحظون بتأييده على حشد الدعم الشعبي لهم؛ «وهكذا فلم يبقَ بين أيدينا سوى اجتياح التعاونيات بوصفها أساسٍ وافٍ لتجديد الدعم لجيش العملاء».

أثبتت التحريات أن انتصارات عسكرية أخرى مشابهة قد حُقِّقت؛ فقد ذكرت صحيفة التايمز اللندنية أن «لتقرير الذي صدر في شهر نيسان، أبريل، عن المتمردين حول العمليات العسكرية يؤكد أن المتمردين النيكاراغويين دمَّروا حامية عسكرية تابعة لجيش الساندنيستا الحكومي في قرية لا فيكتوريا»[10]. ولكن عندما زار الصحفيون هذه القرية في جنوب وسط نيكاراغوا لم يكن بإمكانهم إيجاد دليل دامغ يؤكد مزاعم الكونترا، وبدلًا من ذلك اكتشف

هؤلاء أنه في قرية لا فيكتوريا التي تم بناؤها منذ سنتين من قبل القرويين، وذلك بعد أن هربوا من الغارات التي كانت تشنها قوات الكونترا في الشمال، «لم تكن هناك أي حامية عسكرية، بل مستوطنة تقطنها خمس وأربعون عائلة تم الهجوم عليها من قبل رجال من جماعة الكونترا المدججين بالأسلحة الذين اقتحموا القرية صارخين: ها قد جئناكم، نحن أبناء ريغان». نجح أبناء ريغان في اقتحام التعاونية التي كان يدافع عنها أفراد ميليشيا غير مدربين على الأعمال القتالية؛ وكانوا مسلحين بأسلحة فردية، ومن بينهم فتىً في الثالثة عشرة من عمره قضى في تلك الهجمة؛ وقد قام المهاجمون بتدمير المنازل وأعمال القتل وحرق المحاصيل.

كانت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية تشعر بالإحباط في محاولاتها وقف المساعدات للمتمردين المناهضين لحكومة الساندنيستا الذين كانوا يقومون بمهاجمة مزارع وتعاونيات حكومية لم تكن تتمتع إلا بحماية بسيطة، وقتل المدنيين الأبرياء، استنادًا إلى مصادر دبلوماسية غربية ذات صلة بالاستخبارات الأمريكية، ويتابع التقرير سرده لما حدث (متقبِّلًا صحة هذا الزعم الملتبس الصادر عن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية) وهو حتى الآن، عاجز عن تغيير صورة جماعة الكونترا من جماعة عديمة الرحمة إلى قوة عسكرية مؤثرة لها طموحات شرعية وذات مَدٍّ شعبي وجماهيري، وكانت هذه الأخيرة هي الصورة التي ترغب وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في تسويقها.

لكن صورة جماعة الكونترا كانت واضحة بما فيه الكفاية بالنسبة إلى رئيس تحرير مجلةٍ متنورٍ يكاد يتميز من الغيظ بسبب إرهاب منظمة التحرير الفلسطينية؛ لأنه وتحت تأثير الولايات المتحدة، فإن جماعة الكونترا تَعِدُ بالديموقراطية، تمامًا كما أسست لها السلفادور بتأثير الحكومة الأمريكية؛ لأن إحداها، كما الأخرى، تتمتع بالدرجة نفسها من قوة الإقناع[11].

من المعترف به على امتداد الطيف أن النجاح في ممارسة العنف هو أحد الشروط التي يجب أن يحققها الجيش العميل لكي يستحق استمرار الدعم له من قبل مموليه، بالرغم من أنه قد يكون من المفيد لو استطعنا تعديل صورته. هناك بعض التوجس وغيابٌ للوعي حول ما يمكن أن تتضمنه تلك الالتزامات المفتوحة على الاحتمالات كلها، كما يجب على المرء أن يتوقع في ظل ثقافة الإرهاب.

هناك فرضيات أخرى كانت سائدة في أماكن أخرى: الإرهاب الدولي الذي تتبناه أمريكا وتمارسه لم يكن مقتصرًا بأي صورة من الصور على أمريكا الوسطى، وكما لاحظنا آنفًا كانت أسوأ حادثة منفردة مورِسَ فيها الإرهاب الدولي هي قصف ليبيا؛ حيث قتل ما يربو على مئة شخص بحسب التقارير الغربية. كانت الذريعة التي استخدمتها الولايات المتحدة لتبرير هذا القصف خادعة كما هو معروف، لكن حقيقتها أُخفيَت عن عيون الشعب من قبل وسائل الإعلام في ذلك الوقت ـ ولكن من دون أن تكون لديها القدرة على أن تخلص إلى النتائج الواضحة. في ذلك الوقت، كان أشد منتقدي ريغان متحمسين لقصف ليبيا، وقد جادلوا بأنه من «الجائز تمامًا قتل المدنيين الأبرياء، وإلا فإن أنظمة القَتَلَة لن تخشى أن ينزل فيها العقاب» (أنتوني لويس)[12] .

وبالرغم من الاعتراف الآن بأن الذريعة كانت جوفاء، يستمر المعلقون السياسيون المتمتعون بالاحترام مثل تشارلز كروثامار الحائز على جائزة بوليتزر للصحافة سنة 1987م بكيْل المديح لفعل تأكيد الذات الذي تقوم به الولايات المتحدة التي يجب أن تمارس دورها بصفتها الفاعلة» على الصعيد العالمي؛ يدين كروثامار الأمم المتحدة للوقاحة التي أبدتها في إدانة الهجوم بوصفه انتهاكًا للقانون الدولي، وكانت الأمم المتحدة قد تراجعت إلى حد التعميم الذي قضى «بإدانة ردود أفعال الدول الغربية مثل الغارة التي شنت على ليبيا»، من دون استعمال عبارة استفزاز التي اعترف الغرب بأنها كانت مُختَلَقة، ولا أساس لها من الصحة. كانت تلك ببساطة مؤشرات إضافية على التزام الأمم المتحدة بتهميش شرعية الأفكار والمؤسسات والمصالح الغربية، وتنفيذ صور أخرى من الأذى، والتي يجب أن تفرضَ علينا إلغاء هذه المؤسسة لأنها تبدو الآن عديمة القيمة بما أنها لم تعد تلتزم بأوامر الولايات المتحدة[13].

قلة قليلة من الناس ضمن الدوائر الفكرية الغربية المنظمة، تستطيع استيعاب ذلك استنادًا إلى مبدأ أنتوني لويس الذي أعلن فيه أن أعدادًا لا تحصى من الناس لهم الحق في قصف واشنطن، وهو قصف سيتسبب في سقوط عشرات آلاف الضحايا؛ عقابًا لها على الأعمال التي قام بها قادة العصابات الإرهابية الذين يمارسون هذه العمليات من دون أي رادع[14]. إنها السمة المميزة لثقافة الإرهاب التي لا تسمح مطلقًا لمثل هذه الملاحظات أن يُعَبَّرَ عنها، ويجب أن تكون غير مفهومة ألبتة عندما يُعبَّر عنها خارج الاتجاه السائد؛ حيث تكون العقلانية البسيطة

والحد الأدنى من الصدق غير مُستثنييْن بصفتهما إهانة لآداب السلوك، لا يمكن التسامح معها.

نتعلم أكثرَ حول طبيعة ثقافة الإرهاب من خلال إلقاء نظرة أكثر تفحُّصًا على التفسيرات الحالية للعواقب التي نجمت عن مبدأ ريغان في أمريكا الوسطى ـ منتبهين إلى ضرورة ألّا ننسى أن هذه السياسات تتمدد حتى تصل إلى أعلى ذرى الوحشية، كما في حال برامج إدارة كارتر التي لها سابقة كبيرة في تاريخ الولايات المتحدة؛ فمنذ أن لم تعدِ المذابح الناجحة في كل من السلفادور وغواتيمالا مصدر قلقٍ بالنسبة إلى النخب وكذلك بالنسبة إلى غالبية الشعب الأمريكي، دعونا نعد إلى الحديث عن الهجوم على نيكاراغوا الذي ما زال يشغل الرأي العام بسبب كلَفِه المحتملة التي يتعيَّن علينا تحمُّلَها؛ تُقرُّ الوثائق التي توزع داخل أروقة البيت الأبيض بصراحة، أن جيوش جماعة الكونترا التي شكلتها حكومة الولايات المتحدة هي قوة عميلة، يجب أن تبني لها الولايات المتحدة قاعدة سياسية بصورة أو بأخرى في نيكاراغوا؛ وهذه النقلة هي خارج نطاق قدرة المقاومة الديموقراطية.

في اللقاء الذي تم في أحد النوادي الريفية الفخمة في كوستاريكا وقدمت فيه أشهى أنواع الأطعمة، شرحت مجموعةٌ من كبار التجار وأصحاب المصارف والمحامين الذين يعدون بمثابة القيادة المدنية لجماعة الكونترا التي شكَّلتها الولايات المتحدة على منوال النمط الشيوعي الكلاسيكي نفسه بوصفها منظمة أمامية، المشكلات الكبرى التي يواجهها أعضاء هذه المجموعة: «يجب إيقاف الانطباع بأن رجال الكونترا ما هم سوى قوة عسكرية ذات برنامج سياسي مبهم يغلب عليه الطابع المحافظ»، ويجب أيضًا إسباغ صورة تقدمية علَّها تساعد على أن تجعلها مقبولة داخل نيكاراغوا. هذه المشكلات تفسر سبب تجاهل الصحافة لهذه الجمعية في المنفى؛ إذ لم تأتِ الصحافة على ذكر مفهوم هذه الجماعة للديموقراطية على سبيل المثال، وهو ما سنعود إليه لاحقًا. السبب الآخر يعود إلى أنَّ العناصر المعتدلة التي فُرضت لأهداف دعائية داخلية من قبل حكومة الولايات المتحدة (مثل أرتورو كروز وألفونسو روبيلو) تلقت استقبالًا باردًا نسبيًّا وتجاوبًا فاترًا، في حين أن مجرد ذكر اسم القائد المدني صاحب السلطة الحقيقية وهو أدولفو كاليرو، استُقْبِلَ بعاصفة من التصفيق[15].

لم يُسمح لكاليرو هذا بدخول أراضي دولة كوستاريكا؛ هذا الشخص الذي يعد من أشد الداعين إلى الإرهاب، هو القائد اليميني الأشد تطرفًا للوحدة العسكرية الأكبر في جماعة

الكونترا (FDN) التي أسست على نموذج الحرس الوطني التابع لسوموزا بقيادة العقيد إنريك بيرموديز من ضباط الحرس الوطن؛ وصف تقرير سري صادر عن استخبارات وزارة الدفاع الأمريكية العناصر الأساسية لهذه الوحدة بأنهم نواةٌ لمنظمة إرهابية يقودها ضباط سابقون في الحرس الوطني، وقبل أن يتبوَّأ موقع الرئيس الشكلي المدني لهذه المجموعة، اعترف أرتورو كروز الذي كان أحد أكثر قادة جماعة الكونترا احترامًا، بأن الجيش العميل ارتكب عمليات إبادة جماعية شيطانية ضد المدنيين، وأن انتصاره يمكن أن يؤدي إلى إعدامات جماعية لزهرات شبابنا. بعد انضمامه إلى هذا الجيش بصفة الناطق الرسمي له، وبدعم مالي كبير من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، أوضح بأنه من غير الممكن ثني هذا الجيش عن فكرة ارتكاب المجازر؛ لأن ذلك من شأنه التأثير سلبًا في معنويات المقاتلين[16]. لم يتغير أي شيء منذ ذلك التاريخ بما في ذلك اللامبالاة التي أظهرتها النخب بشأن عمليات الإبادة التي كانت الولايات المتحدة تقف وراءها.

إن السجل المرعب لأعمال الإبادة الجماعية الذي ارتكبته (ومازالت ترتكبه) جماعة الكونترا مازال يُوثَّقُ من قبل مجموعات حقوق الإنسان ورجال الدين في نيكاراغوا وجهات أخرى حتى ساعة إعداد هذا الكتاب. يستشهد اثنان من المحققين بما ذكره أحد مسؤولي وزارة الخارجية الذي وصف موقف الولايات المتحدة بشأن عمليات الإبادة الجماعية التي ارتكبها الجيش العميل بالجهل المتعمّد، والشيء نفسه ينطبق على وسائل الإعلام، وكذلك على الكونغرس؛ فلو أخذنا أمثلة عشوائية على ما ذكرناه لوجدنا أنه باستثناء الصحفيين الأمريكيين الذين نقلوا في تقاريرهم خبر مقتل أربعة من المدنيين وخطف تسعة آخرين من إحدى التعاونيات الزراعية في (سان جوزيه ديل بويبلو)، فإنني لم ألحظ أي إشارة إلى هذا التقرير في الصحافة الأمريكية. فضلًا عن أن ما ذكره بصورة مفصلة كلٌّ من ديفيد بونيور، عضو الكونغرس عن ولاية ميشيغان، وتوماس غمبلتون، أسقف مدينة ديترويت، حول أعمال القتل والاغتصاب والخطف وعمليات إبادة جماعية أخرى في أواخر سنة 1986م، قد مرَّ مرور الكرام على مسامع وسائل الإعلام، ويوجد أيضًا كتاب آخر دوَّنهُ قسيس أسباني معتمدًا على شهادات أدلى بها ناجون من عمليات الإبادة الجماعية التي ارتكبتها جماعة الكونترا، لقيَ أيضًا المصير نفسه؛ وهكذا دواليك[17]. ولو حدث وخرجت مثل هذه التفاهات إلى العلن، فسيكون مصيرها الإهمال بموجب مبدأ تغيير المسار.

استخدام المتعاونين والمرتزقة من أجل شن الهجمات والقمع والسيطرة على السكان المحليين هو تقليد معمول به، هناك العديد من الأمثلة على ذلك: كانت الفرق العسكرية الهندية تقوم بأغلب العمليات التي مهدت للغزو البريطاني للهند لصالح الإنجليز[18] الذين اعتمدوا بعدها على المرتزقة المحليين لإبقاء مواطنيهم المحليين تحت السيطرة، وفي دولة الكونغو الحرة تحت إمرة الملك ليوبولد الذي نجح في تقليص عدد السكان من عشرين مليونًا إلى عشرة ملايين في غضون عقدين من الزمن مرتكبًا عمليات إبادة جماعية شبيهة بالنموذج النازي، كان الجيش الوطني وقوامه عشرون ألفًا من الجنود الذين أطلقت أيديهم لممارسة أعمال النهب والاغتصاب الأداة الفاعلة التي حوَّلت البلاد إلى معسكر عبيد لصالح البلجيكيين. في جنوب إفريقيا، استطاعت أنظمة الأقلية البيضاء العثور على رؤساء قبائل من الأفارقة الذين عملوا بصفة حلفاء، وضغطوا من أجل تجنيد الأفارقة في الخدمة العسكرية، حيث ارتكب أولئك الجنود الأفارقة في جيش جنوب إفريقيا العنصرية أبشع المجازر ضد مواطنيهم السود[19]. وزيادة عن ذلك اعتمد النازيون في أوروبا المحتلة على قوات محلية لتنفيذ مخططاتهم الدموية، والشيء نفسه ينطبق على فرنسا والولايات المتحدة فيما بعد، إبَّان احتلالهما للهند الصينية، وتستخدم إسرائيل في جنوب لبنان مجندين محليين لتنفيذ أعمال التعذيب والاغتيالات والمذابح وترويع المواطنين المحليين، ومنذ الأيام الأولى لإنشاء المستعمرات الأمريكية، تم تجنيد بعض العناصر من السكان الأصليين وتنظيم صفوفهم؛ من أجل القيام بأعمال إرهابية في أثناء فتح القارَّة، وكذلك في الفلبين والهند الصينية بمن فيهم رجال قبيلة همونغ الذين جنَّدتهم وكالة المخابرات المركزية الأمريكية؛ لشن حرب سرية مدمِّرة قام بها العديد من الأشخاص نفسهم الذين ينخرطون الآن في الحرب السرية التي تخوضها الولايات المتحدة ضد نيكاراغوا[20]، والتي تم التخلي عنها الآن بعد أن ثَبُتَ أن جدواها لم يعدْ ذا شأن.

كانت هذه الممارسات نفسها تتم بصورة روتينية في منطقة البحر الكاريبي، وكذلك في أمريكا الوسطى، وكانت سياسة أمريكا الرسمية تقضي بالاعتماد على القوات العسكرية المكونة من السكان الأصليين، وهي مسألة سوف نعود إليها لاحقًا. كان القرويون هم الذين يتم تجنيدهم بانتظام لهذه الغاية، كما هي الحال في المنظمة الإرهابية أوردين (ORDEN) في السلفادور، أو الحرس الوطني التابع لسوموزا في نيكاراغوا الذي جنَّد أفرادَه سوموزا من بين القرويين الفقراء في المنطقة؛ وذلك للقيام بأولى عملياته سنة 1962م، وضم إليهم فيما بعد مجموعة من زملائهم الأميين الذي عضتهم أنياب الفقر المدقع[21]. الأمر نفسه

حدث في هاييتي؛ حيث إنشأت سلالة دوفالييه وحدات عسكرية أثارت الهلع، أطلقت عليها اسم فونتونز ماكوتيس مكوَّنة من عناصر مشابهة ـ وهي قوة ماتزال تقوم بعملياتها القذرة، وماتزال تتمتع بصلاحيات تخولها القيام بأعمال الترهيب والابتزاز والقتل مقابل راتب لا يتعدى الخمسة عشر دولارًا؛ ففي مجزرة ارتكبتها هذه الوحدات سنة 1987م، قُطِّعت أوصال المئات من المدنيين بوساطة المناجل من قبل المُرابعين الذين تسبب لهم مُلَّاك الأراضي التي يعملون فيها بلوثة أودت بهم إلى قتل رجال الدين الشيوعيين، وهي تهمةٌ اتُّخِذت أداةً فاعلة من أجل تجييش القرويين الفقراء والخائفين وراءهم، والقضاء على الجهود التي تبذلها الكنيسة من أجل تنظيم الفقراء في منطقة يسود فيها الظلم وانعدام العدالة؛ وبعد ذلك بمدة وجيزة، تعرَّضَ أحد القادة السياسيين المناهضين للشيوعية واثنان من مساعديه للخطف والقتل على أيدي عصابة من القرويين المهووسين، بعد اتهامهم من قبل خاطفيهم بانتمائهم إلى الحزب الشيوعي[22].

ما سهَّلَ نجاحَ مثل هذه الجهود، كانت الموارد الاقتصادية والدعائية الهائلة للفئة الحاكمة (وهي غالبًا أجنبية) مقترنةً باقتصاد يعاني الكساد، والصراعات العرقية، والتسلط الديني، واستغلال مشاعر الخوف، والجهل، والوتيرة المتصاعدة للعنف؛ إضافة إلى عوامل أخرى.

أما مؤيدو الإرهاب والقمع اللذين تمارسهما الولايات المتحدة، فتروق لهم حقيقة أن عملاءها تحركهم دوافع محلية؛ وذلك من أجل تبرير الأفعال التي يقومون بها على أساس أنها أعمال دفاع عن النفس، وحتى إن لها تغطية شعبية. النازيون، وملك بلجيكا، وعنصريو جنوب إفريقيا، وديكتاتوريو دول أمريكا الوسطى المدعومون من قبل الولايات المتحدة، والجلَّادون، والقَتَلة قد يلجؤون إلى مثل هذا النوع من الجدال لتبرير ما يقومون به. الحماس المفاجئ الذي ساد أوساط النخب في الولايات المتحدة دعمًا للقرويين الأشداء، خصوصًا أولئك الذين تم تجنيدهم للقيام بعمليات إرهابية لصالح الولايات المتحدة ـ يرقى إلى مستوى الظاهرة الثقافية التي تستحق الملاحظة والمتابعة.

نقرأ دائمًا في وسائل الإعلام الأمريكية أن جنود المشاة في وحدات جماعات الكونترا هم من القرويين، كما هي حال جنود المشاة بوجه عام في دول العالم الثالث، بمن فيهم أولئك الذين جُنِّدوا للخدمة في الجيش السلفادوري، وكذلك الذين جُنِّدوا في صفوف الحرس الوطني التابع لسوموزا، والذين يُجنَّدون في الغالب من مناطق العمليات التي ينشط فيها مقاتلو الكونترا

والتـي تُسـقِطُ الولايات المتحدة مسـاعداتها لهم مـن الجو. كانت المناطـق القروية ذات الطابع الزراعي في أمريكا الوسـطى المرتع الطبيعي الذي يتم منه تجنيد المقاتلين وإلحاقهم بالحرس الوطنـي الـذي لا يعـرف الرأفة، والذي مثَّلَ القـوة الضاربة لحماية نظام سـوموزا الدكتاتوري، وهـذه المناطـق التـي ينعـم فيها أصحـاب المزارع بحيـاة وثيرة إلى حـد ما، هي المركز الرئيس للدعم الذي مايزال مقاتلو الكونترا يتلقونه حتى اليوم[23].

كتـب جـورج كاسـتانيدا إن إهمـال حكومـة السـاندنيسـتا للفقـراء والقرويـين المتخلفـين في المناطق الشـمالية، في السـنين الأولى التي أعقبت سقوط سوموزا، عندما كانت المناطق النائية التي تعاني فقرًا مدقعًا، ترتبط بِصِلاتٍ بالحرس الوطني التابع لسوموزا ـ وهي مناطق تجنيد طبيعيـة لمعظـم جيوش دول أمريـكا اللاتينية ـ جعـل من هذا القطاع والشـعب مرتعًـا لتجنيد سـكانه لصالح جماعة الكونترا، وذلك قبل أن يتم تحييده من خلال قوانين الإصلاح الزراعي وإعادة التوطين من مناطق الصراع؛ وعليه، فقد انحسر معدل الدعم الضئيل لجماعة الكونترا، حيـث لم يعـد يظهـر عمومًـا إلا في مناطق مبعثرة ونائيـة[24]؛ لذا لم يكن من المثير للدهشـة أن جماعـة الكونـترا، لم تكـن تقيـم وزنًـا لعناصـرَ فيها كانـوا ضمن صفـوف الحرس الوطني، أو لحقيقـة أن العديـد مـن هؤلاء انضموا إلـى صفوف الكونترا؛ لأنهم إما كانـوا جنودًا في صفوف الحرس الوطنـي، أو لأن أقـارب لهـم كانـوا متطوعـين فيه، بينمـا تحدث آخرون عـن خدمتهم في وحـدات النخبـة المُدرَّبة من قبل الولايات المتحدة، والتي نشـرت الدمـار والخراب في الريف السـلفادوري[25]. كانت مناطق الميسـكيتو الخَزَّان البشـري الرئيس لتجنيـد عناصر للالتحاق بقوات الكونترا وذلك في المدة الأولى؛ إلا أن الأمر لم يعد يبدو كذلك، نتيجة للإصلاحات التي قامت بها حكومة السـاندنيسـتا، والتحرك باتجاه منحها حكمًا ذاتيًّا، وهو إجراء اسـتثنائي، إن لم نقـل إنـه فريـد من نوعه في تلـك المنطقة من العالم: من هنا نفهم السـبب الذي جعلها هدفًا للتخريب من قبل جماعة الكونترا عن طريق عمليات الخطف والترهيب[26]. في الواقع، تراجع عـدد المتطوعـين في السـنة الفائتـة (في أنحاء نيكاراغوا كافـة) إلى معدل الصفـر تقريبًا، كما اعترف بذلك قادة جماعة الكونترا أنفسـهم[27]، بالرغم من المسـتوى الاسـتثنائي للدعم الذي يقدمـه السـيد الأجنبـي، وازدياد حدة شـظف العيش ضمـن ظروف الحرب في بلـد لم تكن قد بدأت بعدُ بالتعافي من الأوضاع المدمرة التي طبعت إرث سوموزا.

تنقل منظمة العفو الأمريكية تقريرًا يفيد بأن إرهاب رجال الكونترا مستمر في كونه المصدر الرئيس لانتهاكات حقوق الإنسان في نيكاراغوا، علمًا بأن المنظمة تدين أيضًا ممارسات الحكومة. المنظمة لا تملك «معلومات حول انتهاكات ممنهجة للقوانين الناظمة للحروب في العمليات العسكرية التي تقوم بها الحكومة»، وتخلص إلى الاستنتاج «إن هناك اثنين من السجناء السياسيين بالمعنى المتعارف عليه في الولايات المتحدة: أحدهما أطلق سراحه من دون توجيه أي اتهام له بعد توقيفه بتهمة التهرب من التجنيد، وليس لدى منظمة العفو الدولية أي لوائح بوجود سجناء رأي في نيكاراغوا»[28].

وكما هي الحال في مناطق الميسكيتو، كان القرويون ينضمون إلى جماعة الكونترا بسبب تعرضهم لمظالم حقيقية بالرغم من أن مثل تلك المظالم لا يمكن مقارنتها بالإساءات التي وقعت على كثيرين إبَّان حكم الأنظمة التي تدور في فلك الولايات المتحدة، أو الممارسات التي قام بها الجيش العميل الذي شن هجمات على نيكاراغوا، أما بالنسبة إلى مسألة ما إذا كانت هذه المظالم قد عولجت بصورة صحيحة، فإنه ليس أمامنا سوى التخمين، طالما أن الولايات المتحدة تدخلت فورًا لاستغلالها وتأجيجها خوفًا من أن تثبت إصلاحات حكومات الساندنيستا نجاعتها. القول بأن مواجهة هذه المظالم بهدف الوصول إلى حل لها، كان موضوعًا تم التطرق إليه في وسائل الإعلام الأمريكية بطريقة يرثى لها، ولكن مع الاستدارة المعتادة نفسها. تنقل صحيفة وول ستريت جورنال في تقرير لها بعنوان: ماناغوا تضيق الخناق على معاقل الكونترا السابقة كيف أن حكومة الساندنيستا استمرت في بناء الدعم لها عن طريق تسليم المزارع العائدة لملكية الحكومة إلى القرويين الذين لا يملكون أراضٍ، وتقديم حوافز تبادل أجنبية لمربِّي قطعان الماشية من أجل زيادة إنتاج كميات اللحوم، وافتتاح مشروعات لإنتاج الألبان، في الوقت الذي تقوم الحكومة في مناطق الميسكيتو بترميم المدارس والعيادات الطبية وطلائها، وافتتاح دور للسينما للمرة الأولى في القرى الهندية[29]. ـ وبذا فهي تقطع الطريق على مزاعم الولايات المتحدة بأن هدفها هو إنقاذ الشعب من الاضطهاد والقمع.

إيدن باستورا، وهو معبود داعمي جماعة الكونترا حينما كان يقود الجبهة الجنوبية في الهجمات التي شنها على نيكاراغوا من أراضي دولة كوستاريكا بدعم من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ودولة جنوب إفريقيا العنصرية، فَقَدَ مكانته بصفته «الزعيم الوطني الكبير في منطقة أمريكا الوسطى»[30] ، واختفى من المشهد بعد أن أزيح من موقعه من قبل

وكالة المخابرات المركزية الأمريكية بسبب فشله في تنفيذ التعليمات، لكنه لم يلتزم الصمت؛ فقد علق قائلًا:

«في نيكاراغوا، يشار إلى جماعات الكونترا بوصفها رجال حراسة، وهو وصف لا يجانب الحقيقة بصورة كاملة؛ لأن رجال الحراسة السامozيين السابقين كانوا يرغمون الشباب القرويين على الانضمام إلى صفوفهم وسوقهم إلى معسكرات في الهندوراس ... بدلًا من رفع معنوياتهم كي يصبحوا رجال عصابات مثاليين؛ فرجال الحراسة يحوِّلون هؤلاء المجندين إلى مجرد نكرات، ويعملون على إحباط معنوياتهم؛ يُحوَّل أولئك الشبان إلى رجال حراسة، وإلى آلات قتل وقمع؛ فهؤلاء يقتلون أسرى الحرب، ويستمرون في ترداد عبارة: حاضر، سيدي! لن يكون بمقدور جماعة الكونترا أبدًا الدخول إلى ماناغوا».

يوصف زعيم جماعة الكونترا بأنه جندي مخلص من جنود وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، وبأنه بيدق ميزته الوحيدة هي أنه كان بائع كوكاكولا. وأبلغ وكالة الصحافة الفرنسية أن أفراد جماعة الكونترا الفاشية هذه لن تُظهِرَ احترامًا حتى لأمهاتهم لو حدث واستلموا السلطة، وقال: «إن جماعة الكونترا تتصرف بصفتها أداة لتنفيذ سياسة واشنطن ضد نيكاراغوا، إن هذه الجماعة تعقد اجتماعاتها في الولايات المتحدة، ويتلقى أفرادها آلاف الدولارات لأنهم وضعوا أنفسهم في خدمة الإمبريالية»[31].

أجرت وسائل الإعلام الأمريكية مقابلة مع باستورا؛ إلا أن مثل تلك التعليقات المذكورة آنفًا قد حُذفت[32].

استنادًا إلى ما ذكره مرتزقة أمريكيون يعملون مع جماعة الكونترا، بمن فيهم جوزيف آدامز رئيس القوى الأمنية المولَجة بحماية أدولفو كاليرو، فقد كان باستورا الهدف الرئيس للعديد من المؤامرات الهادفة إلى اغتياله؛ وكان من مخططي الاغتيال عدد من كبار قادة الكونترا الذين كانت لديهم لائحة بأسماء عدد من المدنيين في ماناغوا ـ بمن فيهم أعضاء في الكنيسة إضافة لأسماء من قادة الساندنيستا السياسيين ـ الذين سوف يكونون على لائحة الاغتيال بمجرد أن تدخل قوات الكونترا (FDN) إلى العاصمة النيكاراغوية، من أجل تأسيس الديموقراطية في نيكاراغوا[33].

وجدت آراء باستورا حول جماعة الكونترا صدًى لها عند أشخاص آخرين في المنطقة، وهذه الأصداء نادرًا ما تُسمَع هنا في أمريكا، ومن دون أن تؤثر سلبًا في صورتها بصفتها مقاومة ديموقراطية. يصف أحد أصحاب مزارع البن في الهندوراس جماعة الكونترا بأنها مجموعة من «القادة الذين لا هم لهم سوى جمع المال، أما المُقادون الفقراء فليسوا سوى كلاب الحرب، وهذه الحرب حولتهم إلى عصابة من دون أي إيديولوجية حقيقية، ولكنها عمَّقَت كثيرًا إحساسهم بعدم المساواة، وهذه العصابة تجند الناس بالقوة؛ حيث يقترن ذلك بوعود لدفع مستحقاتهم يوم الانتصار، في حين تذهب الأموال إلى الجيوب الأكبر»[34]. دعا حاييم روزنتال، مالك مجلة الأزمنة (El Tempo) اليمينية في افتتاحيته الموسومة: الولايات المتحدة تتجه إلى غزو نيكاراغوا للإطاحة بحكومة الساندنيستا، وقال: «إننا نعرف السبب وراء التعاظم المتسارع للإرهاب بصورة أكبر بكثير مما كنا نتوقع [داخل الهندوراس]: يعود ذلك إلى وجود جماعة الكونترا بموافقة ضمنية من السلطات المدنية والعسكرية»، واصفًا التذمر الشعبي من جماعة الكونترا بأنه يشبه (برميل بارود) على وشك الانفجار[35]. ويصف ضابط كبير متقاعد في الجيش الإسرائيلي، وهو الآن تاجر أسلحة في أمريكا الوسطى منذ أربع سنين، جماعة الكونترا بأنها «اختراعٌ من قبل وسائل الإعلام وبعض الأشخاص المتخصصين في قسم الحرب النفسية في البنتاغون الذين سوف يستمرون في القتال طالما أن الأمريكيين يمدوننا بكثير من الأموال ... كي نمارس دور الجنود لصالحهم، ونتحدث عن الهراء الذي يدعى الديموقراطية». أما قادتهم، فإنهم «يجلسون في الغابات واضعين أصابعهم في داخل سوْءاتهم وهم يفكرون بالطريقة التي يمكنهم من خلالها الحصول على قدْرٍ أكبر من الأموال من أولئك الأغبياء الحمقى في واشنطن، تمامًا كما كان الجنرالات في جنوب فيتنام يفعلون في الماضي»، في الوقت الذي كان الصحفيون الأمريكيون يُقتادون داخل الغابات الهندوراسية، ويقال لهم إنهم موجودون في نيكاراغوا ـ إضافة إلى بعض الملاحظات البذيئة الأخرى المبنيَّة على ملاحظاته حول أداء وسائل الإعلام في الهندوراس[36].

لكن أهم المعلومات المتداولة حاليًّا والصادرة عن مصدرٍ يملك معلوماتٍ مباشِرة حول جماعة الكونترا الجديدة، فقد تسربت من مساعد أحد المسؤولين الأمريكيين، وهذا المصدر هو رود نوردلاند؛ المراسل الخبير ذو السجل المتميز في الأحداث المهمة الذي أمضى شهرًا بين شهري نيسان، وأبريل، وأيار، مايو، سنة 1987م برفقة وحدة من وحدات الكونترا في شمال

نيكاراغوا، وبعدها تجول في المنطقة نفسها برفقة وحدات من جيش الساندنيستا[37]. وقد وجد المقارنة مُذهلة.

في الوقت الذي غادروا قواعدهم في الهندوراس، بدت معنويات رجال الكونترا عالية، وكانت الحقائب التي يضعونها وراء ظهورهم تكاد تنفجر من كثرة المواد الحديثة التي حشوّها بها؛ كانت تلقى إليهم ذخائر من الجو بوساطة طائرات شحن من طراز C 47 على صورة هبات من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، إضافة إلى قيام طائرات تموين عمودية بشحن تجهيزات عسكرية على أساس أنها مساعدات مقدمة من الصليب الأحمر (وكما ظهر في إحدى الصور المرافقة، كان ذلك يعد خرقًا لقوانين الحرب بالطريقة المخاتلة نفسها التي دائمًا ما كانت إدارة ريغان تلجأ إليها في خرق لمبادئ القانون الدولي؛ وهو أسلوب استخدم أيضًا في عملية الإنقاذ التي قام بها كارتر لقادة الحرس الوطني التابع لسوموزا، وهو ما أدانه الصليب الأحمر في جنيف في رد على صورة نشرتها مجلة نيوزويك الأمريكية، والتي لم تحظَ إلا بنذر يسير من الاهتمام هنا في الولايات المتحدة[38].) فقد كانوا مزودين بخرائط مراقبة جوية قدمتها لهم الولايات المتحدة، وكانت تكشف القاعدة التابعة لحكومة الساندنيستا التي كانت الهدف الذي يخططون لمهاجمته بذلك التفصيل الدقيق، لدرجة أن موضع كل واحدة من دورات المياه في تلك القاعدة كان واضحًا، وكانوا يستطيعون فك الشيفرات على أجهزة الحاسوب المحمولة الخاصة بهم.

باختصار، لقد كانوا رجال عصابات نموذجيين.

لكن رجال الكونترا سرعان ما انزلقوا إلى مستوى عصابات عديمة الرحمة كما وصفهم مراسل صحيفة التايمز اللندنية الذي أشرنا إليه آنفًا؛ فقد كانوا يسطون على الأطعمة والماشية من القرويين المذعورين؛ وكان بعضهم مدججًا بالسلاح، ويعملون بصفة مرشدين؛ والأسوأ من هذا كله، أنهم كانوا يمشون بخط مستقيم (الرجل الأول في الصف) للتأكد من أننا لا نتجه نحو الوقوع في مصيدة. ذهب رجال عصابات الكونترا إلى أبعد الحدود في سرقة القرويين المحليين الذين أشعرَهم وصولُنا بالإحساس بالشلل، باستثناء امرأة مذعورة طحنت وجبة من الذرة لنا بكثير من الكدّ، لدرجة أنها تجاهلت طفلها الذي كان يبكي طلبًا لاهتمام أمه به، والذي أشاعوا في قلبه الرعب بسلوكهم الشبيه بسلوك اللصوص الغزاة بأذرعهم الموشّاة بوشم على صورة جمجمة وعظمتين متصالبتين، متباهين بألقاب وُشِمَت عليها؛ مثل: المُدمِّر، أو التنين.

كانوا يجيدون إلى درجة كبيرة فن الانسحاب، أما الهجوم، فلم يستطيعوا القيام به على الوجه الأمثل، ولم ينجحوا ألبتة في إيصال أي رسالة سياسية، ولم يكن يبدو عليهم الإحساس بأن ذلك جزءًا من واجبهم، بالرغم من أن رفاق الجبال هؤلاء، من ذوي العقول المستقلة والحرة هم أعداءٌ طبيعيون لرجال الساندنيستا، ومن الذين أضناهم سوء الأحوال الاقتصادية، ولأنهم لم يستفيدوا ألبتة من مكتسبات الثورة. يصف نوردلاند كيف عمل رجال عصابات الكونترا على ترسيخ ولاء أحد القرويين، وكان من أشد المناهضين لحكومة الساندنيستا، من خلال قيامهم بالآتي:

«لقد التهمنا دجاجاته كلها، إضافة إلى مخزونه من الفاصولياء وخبزه المصنوع من الذرة، وما لديه من موز وموز الهند والبطيخ الأصفر وثمر الكريفون، ووافقناه الرأي أن من المحزن قيام بعض رجال الكونترا بذبح الخنازير التي كانت في حظيرته والتهامها. لقد نمنا في الساحة أمام منزله بالرغم من الأوامر الصارمة التي أعطيت لنا بضرورة الابتعاد عن المنازل؛ خشية تعرض المدنيين للقتل في أثناء الهجوم، لقد أرسلناه ليلًا في مهمة استكشافية إلى التلال المحيطة للتأكد من عدم وجود رجال الساندنيستا في الجوار؛ وقبل انبلاج الفجر، طلبنا إليه السير في المقدمة ... ومن المثير للدهشة أنه عندما تنتحي بأحدهما جانبًا، لا يتفوه الرجل أو زوجته بكلمة نابية بحق رجال الساندنيستا الذين يمرون من المنطقة. قالا إن رجال الساندنيستا كانوا يتحدثون إليهما بلطف، وكانوا يلقون أمامهما خُطَبًا سياسية، لكنهم عادة لا يطلبون سوى تناول كوب من القهوة... في معركة كسب العقول والقلوب، كان رجال الكونترا هم الطرف الخاسر،

حتى في المناطق النائية التي كان الناس فيها متضامنين معهم ضمنيًّا.؛ لقد كانوا الطرف الخاسر على طول الخط؛ حتى في أوساط العائلات التي اختُطف أبنائها وأُجبروا على الالتحاق بصفوف جيش الكونترا، بما في ذلك عائلة فتى في الرابعة عشرة من العمر التقاه نوردلاند مع جماعة الكونترا، وأجرى معه مقابلة فيما بعد: لقد مُنِحَتْ عائلته قطعة من الأرض من قبل حكومة الساندنيستا بعد انتصارها. تساءلت أم ذلك الفتى: كيف لنا أن نرغب في تدمير تلك الثورة، بعد أن ساعدتنا كما ساعدت الكثير من الناس؟».

أجرى نوردلاند أيضًا مقابلة مع واحدٍ من كبار ملّاكي الأراضي نسبيًّا، الذي توقع منه أن يكون مناهضًا لحكومة الساندنيستا؛ وقد قال له ذلك الشخص: «يا سيد، لو استمرت الحرب على هذا المنوال، فإنها ستنزلق بسرعة إلى حرب لصوصية». كان الاستنتاج الأخير الذي طلع به نوردلاند هو قوله ردًّا على ذلك الشخص: «يا سيد، لقد انزلقت الحرب إلى هذا الدرك بالفعل». بالعودة إلى المنطقة نفسها، ولكن هذه المرة برفقة رجال الساندنيستا الذين اكتسحوا بسرعة مواقع الكونترا وطردوهم من المنطقة من خلال هجوم معاكس شنُّوه على مواقعهم، وكان ذلك الهجوم هو الأكبر من نوعه، والأقصر من حيث المدة التي استغرقها تنفيذه، اكتشف نوردلاند صورة مغايرة تمامًا؛ فبعكس أفراد عصابات الكونترا الذين كانوا يتجنبون الاصطدام بأهداف عسكرية، مركزين بدلًا من ذلك على الميليشيات المدنية المسلحة تسليحًا خفيفًا، وعلى أهداف غير مسلحة (عندما لا يقومون بأعمال النهب والسلب)، فإن رجال الساندنيستا الذين كان سلوكهم يمثل نقيضًا صارخًا لسلوك رجال الكونترا، كانوا يرصدون أفراد الكونترا ويقاتلونهم بعد يومين فقط، واستمروا في قتالهم؛ كان سلوكهم المنضبط ثابتًا لا يتزعزع بعد انقضاء أشهر عدة على وجودهم في تلك الجبال النائية. بالرغم من أنهم كانوا مجندين إجباريين للخدمة العسكرية لمدة سنتين، وبينما تحوَّل أفراد الكونترا الذين كنا برفقتهم في تلك الجبال نفسها بعد ثلاثة أسابيع إلى جلَّادين خارجين على السيطرة، فإن رجال وحدات الساندنيستا لم يتوقفوا في أثناء سيرهم ليقتحموا أي منزل من منازل القرويين إلا بعد استئذان قائدهم ـ وحينها كانوا ينتظرون خارج المنزل كي يتناولوا جرعة من الماء ... وعندما كانوا يصادرون المؤن أو الأطعمة، كما أخبرنا مرافقونا في المعسكر، كانوا دائمًا يدفعون ثمنها، وقد أجمع القرويون على أن رجال الكونترا فقط كانوا يرغمون المرافقين الذين يعملون بصفة مرشدين، على السير أمامهم.

تشير قصة موازية إلى مذكرة نشرت في شهر آذار، مارس، سنة 1986م، وكتبها روبرت أوين الذي وصف نفسه بأنه «عينا أوليفر نورث وأذناه». خصَّ مجموعات الكونترا في نيكاراغوا ببضع كلمات إطراء، لكنه خلص إلى نتيجة مفادها أن الحرب «بالنسبة إلى العديد من قادتها أصبحت تجارة»؛ بعض من يمكن وصفهم بقادة هذه الحركة يهمهم حقًّا مصير الأولاد في ميدان القتال. فرناندو كامورو، قائد الجبهة الجنوبية المرابطة في كوستاريكا يحوط نفسه بأناس انخرطوا في هذه الحرب ليس فقط من أجل القتال، بل من أجل المال. قائد آخر من قادة

الكونترا تورَّطَ بصورة مستترة مع بعض عصابات المخدرات، وفي بيع مواد غذائية وتموينية مقدمة من حكومة الولايات المتحدة.

إن تزويد جماعة الكونترا بمزيد من المال، هو مثل صَبِّه في مجرى ثقب الحوض. مع ذلك، كانت كلفة هذه الحرب بالنسبة إلى الولايات المتحدة محدودة، أما العصابة العديمة الرحمة التي جُنِّد أفرادها مقابل خدمات يؤدونها للولايات المتحدة، كانت قادرة إلى حد ما- على الأقل- على أداء ما أوكِلَ إليها من مهام تجلت في منع الساندنيستا من القيام بإصلاحات، وضمان أن ثورتهم ستتحول إلى ثورة بؤس، ودرس مخيف لشعوب المنطقة. (بحسب بييرو غليجيسيس).

كان أرتور كروز الرمز الذي لا يمكن الاستغناء عنه في ديموقراطية الكونترا، إلى أن استقال من القيادة سنة 1987م ترافقه إدانة من وزير الخارجية الأمريكية جورج شولتز؛ لأن استقالته أتت نتيجة لفشله في تحقيق الخطوات التي رسمها لنفسه بدلًا من اهتمامه بالإصلاحات الديموقراطية في الحركة. اكتشفت جين كيرباتريك أيضًا أن ذلك البطل كانت له قدمان من طين بعد تقصيره الناجم عن انعدام الضمير عنده؛ لقد كان رجلًا ذا مزاج زئبقي، وقد عاش خارج نيكاراغوا لمدة عشرين سنة قبل أن يعود ويعمل لصالح حركة الساندنيستا سنة 1979م، ويبدو بالنسبة إلى الكثيرين من أبناء نيكاراغوا أنه لم يكن مرتاحًا قط في العمل داخل إطار السياسة النيكاراغوية؛ فهو ينتمي إلى فصيلة (التكنوقراط)؛ ولم يكن يومًا رجل سياسة؛ لقد بدا وكأنه «يثير الإعجاب في أوساط مواطني أمريكا الشمالية أكثر مما يثير إعجاب النيكاراغويين»، بحسب جين كيرباتريك. في الوقت نفسه، سرَّبت لجنة التحقيق في قضية إيران-كونترا المنبثقة عن الكونغرس، وثيقة تظهر أن المبالغ التي دفعها أوليفر نورث لكروز لم تُثِرْ اهتمامًا يستدعي من الكونغرس الإعلان عن أن هذا الأخير كان على لائحة الذين يتلقون رواتب من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية؛ خصوصًا في المدة التي كان مرشحًا لانتخابات الرئاسة سنة 1984م في نيكاراغوا[39].

عُدَّت التقارير التي تشير إلى أن كروز كان على تلك اللائحة من قبل مؤيدي جماعة الكونترا على أنها مختلقة؛ ولم تُذَكِّرْ أيٌّ من هذه التعليقات حول نقاط الضعف المكتشفة حديثًا لدى كروز، أو أي نقاط ضعف أخرى القارئ أنه خلال انتخابات سنة 1984م، قدَّمت حكومةُ الولايات المتحدة ووسائلُ الإعلام ومجلاتُ الرأي كروزَ على أنه الأمل الوحيد للديموقراطية

في نيكاراغوا، مرفقةً بمزاعم مضبركة تفيد بأن حركة الساندنيستا أعاقت حملته الانتخابية باستخدام العنف ووسائل أخرى بسبب شعبيته في نيكاراغوا؛ هذه الشعبية التي تلاشت الآن بعد أن فشل في أداء واجبه في تنفيذ أوامر الولايات المتحدة.

يصف كروز حركة الكونترا بأنها «عليلة جدًا»[40]. وأن مشكلتها الرئيسة تكمن في أنها «تشكلت بطريقة مفتعلة وبصورة متسرعة من قبل الولايات المتحدة التي استخدمت ما عَدَّته نواتها الحقيقية مجموعة ممن رفضهم الشعب النيكاراغوي ـ والتي جل أعضائها هم من الحرس الوطني التابع للرئيس المخلوع سوموزا». أما القادة المدنيون لهذه الحركة فهم مجرد عصبة من رجال الأعمال وسياسيي الخط القديم الذين أثبتوا عجزهم عن طرح رسالة سياسية متوازنة. وبعد تشكيل إدارة جديدة لحركة الكونترا بمبادرة من الولايات المتحدة في شهر أيار، مايو، سنة 1987م، يقول أحد كبار المسؤولين الأمريكان ممن عملوا مع حركة الكونترا لسنينَ عديدة: «الوحدة سوف تكون مجرد واجهة ستبقى متماسكة ـ على الأقل، إلى حين إجراء الانتخابات الأمريكية ـ بفعل حامل الجرس؛ وأعني به وكالة المخابرات المركزية الأمريكية»؛ فقادة الحركة هم «ثلة من الانتهازيين الذين تنقصهم المبادئ الأخلاقية والسياسية، أو أي تعاطف مع فقراء نيكاراغوا»، يضيف أحد المسؤولين الليبراليين في حركة الكونترا مشيرًا إلى الواعد الديموقراطي الجديد، ألفريدو سيزار[41].

ويقول فيليب بينيت في تقرير له «إن حركة الكونترا تعاني فقر دم سياسي، وهي مستمرة في إهمال تحقيق أهدافها العسكرية في الوقت الذي تُغيرُ على رموزٍ غير محمية جيدًا من رموز حركة الساندنيستا مثل التعاونيات الزراعية حيث تقوم غالبًا بقتل المدنيين الأبرياء». تكشف الزيارات إلى مناطق الحرب أن وحدات الكونترا التي تصول وتجول في تلك المناطق نادرًا ما يكون في جعبتها أي رسالة سياسية، ويشير بعض قادة مجموعات الكونترا إلى الصعوبات التي تعترض سبيل انبثاق صيغة سياسة تضاهي الوعود الحقيقية حول الخدمات الاجتماعية ومنح الأراضي التي تبنَّاها التغلغل الماركسي في السلفادور[42]. يشكو أحد المفكرين الأمريكيين البارزين الذين يدعمون جماعات الكونترا ـ ويفترض أنه بحكم ذلك أصبح مؤهلًا لنيل لقب المفكر البارز ـ من كون تلك الجماعات عاجزة عن الخروج إلى الناس ببرنامج اجتماعي يكون مقبولًا لديهم، ومن ثم تستطيع وضعه ضمن سياقٍ من نوع ما، ويشتكي أيضًا من أنها لا تبدي اهتمامًا بأي برنامج سياسي أو بنية تحتية، ويتابع هذا المفكر البارز قوله إن هناك

مشكلة أخرى تتمثل في أنه من الصعوبة بمكان، تجييش شعب نيكاراغوا ضد حكومته؛ بسبب الخدمات الاجتماعية التي تقدمها تلك الحكومة، وهكذا فإن رجال الساندنيستا استطاعوا إبقاء المعارضة في وضع لا تستطيع فيه سوى إبداء التذمر؛ كيف يمكن لأحدٍ أن يعارض نظام حكمٍ كهذا؟ لا أظن أن جماعات الكونترا لديها أي فكرة حول هذا الموضوع[43].

لكنهم هم وداعموهم بمن فيهم ذلك المفكر البارز، يعرفون حق المعرفة أن لديهم فكرة واضحة حول هذا الموضوع: فأنت تعارض نظام حكم كهذا من خلال ممارسة الإرهاب العشوائي؛ خصوصًا وأن هناك وسائل يمكن تحريكها من قبل قوة عظمى دِيْدنها العنف، بما يتفق ورؤية ويليام كايسي بأن ذلك «يستدعي استخدام عدد محدود من الأشخاص إضافة إلى قليل من الدعم؛ من أجل زعزعة السلم الأهلي والاستقرار الاقتصادي في دولة صغيرة مثل نيكاراغوا»[44].

ومع رحيله عن الإدارة التي شكلتها حكومة الولايات المتحدة من أجل تضليل الكونغرس ووسائل الإعلام، فإن من المفترض أن يخسر مبلغ سبعة آلاف وخمس مئة دولار شهريًا معفيَّة من الضرائب، وربما بضعة ملايين أخرى من الدولارات من شبكة المساعدات الخاصة على امتداد السنين الثلاث المنصرمة، وهي أموال لم يتم مطلقًا التحقق منها، بالرغم من أن ألفونسو روبيلو، رجل الأعمال الثري الذي بقي في تلك الإدارة للمحافظة على واجهة الديموقراطية، ربما سوف يستمر في تلقي مبلغ عشرة آلاف دولار شهريًا لقاء خدماته[45].

أبلغ كروز في اجتماع للجمعية في المنفى أعضاء الوفود ـ وكان حينها ما يزال المدافع البطولي عن الديموقراطية ـ «أن الشروط كلها [الممهدة للنصر] موجودة، باستثناء أننا أخفقنا حتى الآن في أن نطلع بتحديدٍ واضح ومتوازن لمواقفنا السياسية،»[46]، ما يشكل خللًا بسيطًا في وضعنا الحالي». في غضون ذلك، كان المسؤولون الأمريكيون يشتكون من حقيقة أن «جماعة الكونترا لا يمكن لهم أن يُظهِروا أي كسبٍ سياسي، وأنه ليس لديهم أي نظام دعم داخل نيكاراغوا. فهم لا يفهمون ـ مثلًا ـ لماذا يكون جيشهم العميل الذي يهاجم نيكاراغوا من قواعد أجنبية غير فاعلٍ داخل نيكاراغوا مثل المتمردين اليساريين في السلفادور، الذين كانوا يقاتلون دائمًا من داخل حدود بلادهم، ولا يتلقون أي مساعدة تذكر من الخارج، ويواجهون قوة عسكرية مجهزة بأسلحة وعتاد أفضل بكثير من الجيش الذي يدافع عن نيكاراغوا ضد الهجمات الإرهابية: ذلك الجيش الذي يملك قرابة ثمانين طائرة هليكوبتر، وإحدى عشرة

قاذفة قنابل من طراز A 37، واثنتي عشرة طائرة من طراز C 47، ومشاركة مباشرة من القوات الجوية الأمريكية ووحدات عسكرية أمريكية أخرى تعمل في مجال الاستطلاع والمراقبة والتنسيق في عمليات القصف والعمليات الأرضية[47].

يشكو قادة جماعة الكونترا من نقص في أعداد الطائرات الحربية والطيارين، ومن قواتها الجوية البدائية، ومن نقص في أعداد الزوارق الصغيرة للقيام بأعمال الدوريات في الأنهار. المشكلة التي يواجهونها تتمثل في حاجتهم إلى عشرات الرحلات الجوية شهريًّا كي يُبقوا على فاعلية قواتهم داخل أراضي نيكاراغوا، نظرًا إلى أن هذه الشبكة من إعادة التموين عن طريق الجو هي مسألة حاسمة بالنسبة إلى قدرة جماعة الكونترا على الاحتفاظ بأعداد كبيرة من مقاتليها في ميدان المعركة[48]. وبحسب أحد الدبلوماسيين الغربيين المقيمين في ماناغوا، والذي يرصد تحركات المتمردين (وهو على الأرجح مسؤول في السفارة الأمريكية هناك، وربما كان من عناصر وكالة المخابرات المركزية الأمريكية)، «فإن العمليات الجوية حاسمة في تقرير مسار الحرب؛ ومن دونها، لن تتمكن جماعة الكونترا من تحقيق أي شيء يذكر»[49]. لقد بلغت رحلات التموين الجوية الأمريكية مستوى ثلاثين إلى أربعين رحلة شهريًّا، بحسب التقديرات الأمريكية والنيكاراغوية؛ وقد أوصلت هذه الرحلات مئات الأطنان من التجهيزات منذ نيسان، أبريل، سنة 1987م؛ لضمان أن يكون الهجوم الربيعي الموعود عنيفًا وفاعلًا بما يكفي للتأثير في توجُّه الكونغرس[50]. زوَّدت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية المتمردين بمركز حاسوب بإمكانه اعتراض مئات الرسائل التي يتبادلها رجال الساندنيستا يوميًّا، وفك شيفراتها، وهي معلومات ترسلها الحواسيب المحمولة برموز خاصة إلى وحدات المتمردين في الميدان[51]. إضافة إلى ذلك، تقدم عمليات الاستطلاع الشاملة التي تقوم بها الولايات المتحدة للجيش العميل معلومات استخباراتية على مدار الساعة حول حركة الجيش النيكاراغوي[52]، في الوقت الذي يتعيَّن على الحكومة أن تتعامل مع عمليات القوات الخاصة التابعة لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية، والتي تعد الخطر الدائم المرافق للغزو، إضافةً إلى حالات أخرى لا يمكن تخيلها في حال وجود قوة متمردين حقيقية.

ينقل الصحفيون البريطانيون الذي واكبوا جماعة الكونترا، أن بحوزة تلك الجماعة تجهيزات أفضل مما لدى الساندنيستيين، وهم يشيرون بذلك إلى الأسلحة الحديثة وذات النوعية المتطورة جدًّا، إضافة إلى أنظمة الاتصالات، ويشرحون أيضًا الأسس التي تقوم عليها

عمليات تجنيد أفراد جدد في الجماعة: إن قيام حكومة الساندنيستا بتجميد أسعار المنتجات الزراعية يعني أن العديد من المزارعين سوف يكون دخلهم المادي الآن أقل مما كان عليه إبان حكم الديكتاتور السابق أناستاسيو سوموزا[53]؛ نتيجة للجهد الذي تبذله الحكومة للحفاظ على مستوى المعيشة في الظروف التي تعيشها البلاد في زمن الحرب، بالنسبة إلى الفقراء الذين باتوا يواجهون المجاعة في المناطق التي تسيطر عليها الولايات المتحدة، بما يتناسب مع ما هو متفق عليه في حظيرة منطقة أمريكا الوسطى.

في غضون ذلك، يؤكد لنا مناصرو جماعة الكونترا أن «الخروقات وعمليات الترويع التي مارسها قادة نيكاراغوا، هي التي أدت إلى نشوب ما يشبه الحرب الأهلية، وليس كما يزعم رجال الساندنيستا بسبب العدوان الأمريكي على نيكاراغوا»[54].

بالرغم من موارد الدعم كلها التي تُضخّ بكثير من السخاء، وبمشاركة مباشرة من الولايات المتحدة، إلا أنها لم تفلح في تحقيق نتائج ملموسة على الأرض، حتى الصحفيون المعجبون بالإنجازات التي حققتها جماعة الكونترا، يتفقون في الرأي على أنه لولا المساعدات الجوية الأمريكية والدعم الأمريكي المتجدد، لكان من المستحيل على جماعة الكونترا الاستمرار بوصفها قوة متمردين فاعلةٍ على الأرض، وعليه فإن هؤلاء الصحفيين يعترفون ضمنيًّا أن هذه الجماعة ليست قوة متمردين بالمعنى الحقيقي للعبارة، ونقل المراسل نفسه عن أحد المسؤولين الأمريكيين خشيته من أن هذه الإخفاقات غير المفهومة سوف تؤدي إلى كلَفٍ على المستوى البعيد بالنسبة إلينا»[55].

تعد إخفاقات الجيش العميل صادمة بالمقارنة مع ما يحدث في السلفادور المجاورة؛ ففي مناطق قريبة جدًّا من أماكن الجيش الحكومي هناك، والذي يقوم بعمليات تمشيط برية واسعة، عقد المتمردون بكثير من اللامبالاة اجتماعًا موسعًا في إحدى القرى التي لا تبعد أكثر من أربعة أميال عن قاعدة عسكرية تابعة للحكومة كانوا قد اجتاحوها ودمروها، وقد أجروا نقاشًا سياسيًّا راقيًا وصريحًا حول الاحتياجات الأساسية والقضايا الاجتماعية التي تهم الغالبية العظمى من الشعب السلفادوري؛ وقد كان جمهورهم مهتمًّا بصورة واضحة بما يجري ومؤيدًا له، في غضون ذلك استمرت دوريات من جيش الحكومة بالدخول إلى مناطق الصراع بصفتها قوات مغيرة، بدلًا من أن تمثل الوجود الحكومي ذا الرؤية السياسية التي تستقطب دعم القرويين لها، وبحسب المحللين العسكريين، «فإن كلًّا من المسؤولين الأمريكيين

وأعضاء في حزب السيد دوارتي نفسه يقولون إن هذا الأخير أخفق في إدارة برامج اجتماعية فاعلة، بالرغم من المساعدات الأمريكية السخية، وإن الحزب الديموقراطي المسيحي بزعامته قد أصبح كما يقال، آلة ينخر فيها الفساد في أرض لا يجد فيها أغلب القرويين السلفادوريين فرصًا للعمل، ولا يحظون بماء نظيف أو رعاية صحية: فالمساعدات الاقتصادية الأمريكية تذهب لدعم تجارة الأغنياء الذين تعد ثرواتهم ... بأمان: لأن الضرائب تُجمع بصورة غير منتظمة، ولأن الدولارات يمكن أن تُحَوَّلَ بصمتٍ إلى حساباتٍ في أحد المصارف في ميامي، ولأن أبناءهم بأمان: بسبب عدم وجود نظام تجنيد إجباري، ولأن العصابات التابعة للجيش لا تلتقط شبانًا من الأحياء التي يقطنها الأغنياء، وهذه الصورة هي إحدى السمات الطبقية التي تطبع هذه الحرب. قليلةٌ هي المساعدات الأمريكية التي يبدو أنها تصل إلى الغالبية من السلفادوريين الذين يعانون الفقر المدقع، والذين يقطنون في أحياء عشوائية تحيط بالمدن، وفي الأرياف التي لا يزورها المسؤولون الأمريكيون إلا نادرًا. يُرغَم الفقراء من قبل العصابات المتعاملة مع الجيش للانخراط في الجندية، علاوة على أن السلطة السياسية تبقى في أيدي النخبة التي تستوطن المدن، في حين يشعر معظم السلفادوريين بالخوف من رجال الشرطة والجنود، والقلة القليلة من الفقراء يحلمون بالتقدم بشكوى ضد الأغنياء؛ لأنه ما مِنْ قاضٍ يجرؤ على إصدار حكم قضائي لصالح شخص فقير»[56].

«القوات المسلحة التي اتبعت في إحدى المرات سياسة الأرض المحروقة وأشرفت على فرق الموت على الأرض، وقامت بعمليات قصف من الجو، بإمكانها الآن أن تكون أكثر ليونة في المناطق الواقعة تحت سيطرتها حاليًا»، كما ذكرت صحيفة وول ستريت جورنال، «ولكن طالما بقي اليسار مصدر تهديد سياسي، فلن يجرؤ الجيش على شن هجوم شامل». يصف أحد الرهبان الكاثوليك قرية إل باريللو التي أعيد بناؤها بعد أن دمرها الإرهاب الحكومي، بأنها أشبه ما تكون الآن بمعسكر اعتقال. يقول القرويون إنهم «يخافون من التحدث إلى الصحفيين الأمريكيين». ويعلق أحد العاملين في مجال حقوق الإنسان الدوليين بالقول: «إنهم يشعرون أنهم تحت الحذاء»، ويتخوف الجيش من أن تنظيم قرية إل باريللو المتكامل نسبيًا، قد يكون مؤشرًا على استمرا النفوذ اليساري، طالما أن شيئًا مثل هذا لا يمكن أن يُتَوَقَّعَ تحت سلطة هذه الحكومة»[57]. هذا هو النموذج الأمريكي للديموقراطية.

تكشف هذه المقارنات مرة أخرى التساوق الحقيقي بين السلفادور ونيكاراغوا، هذا التساوق ليس كما يدعي النظام الإيديولوجي أنّه في كلٍّ بلد يوجد رجال عصابات يخوضون قتالًا ضد الحكومة المركزية بوصفه انعكاسًا للصراع بين الشرق والغرب، لكن الحقيقةَ هي أنَّ الولايات المتحدة تقوم بالتنظيم والإشراف على قوة إرهابية يجب عليها أن تستخدم العنف لتحقيق أهداف السيد الأجنبي والنخب المحلية التي تعتمد على القوى الخارجية، والعاجزة عن الدخول في صراع سياسي بما أنه ليس لديها ما تقدمه للشعب إلا تأكيد إغراقه في عالم البؤس والارتهان للأجنبي.

يمكننا البدء في الحديث عن تساوق في الصراع بين الشرق والغرب، وعن المخاوف الأمنية للولايات المتحدة، عندما يُشكِّل الاتحاد السوفييتي قوة مرتزقة لمهاجمة السلفادور من قواعد في نيكاراغوا لترويع السكان، ويُزوِّدها بتجهيزات حديثة ومتطورة من خلال إسقاطها عن طريق الجو، في الوقت الذي تدير أجهزة المخابرات السوفيتية (KGB) برامج تخريبية في السلفادور مستخدمة مواردها الخاصة، وتفرض حالة من الاستنفار هناك من خلال تهديدها بغزو السلفادور فورًا، وتبني قاعدة عسكرية سوفيتية في نيكاراغوا، وتجري مناورات عسكرية هناك يشترك فيها عشرات الآلاف من الجنود السوفييت، وتواصل التهديد باستخدام قواتها البحرية المرابطة في البحر أمام شواطئ السلفادور، وتغرق سماء السلفادور بالموجات الإذاعية التي تطلق الدعايات المضادة، وتقوم بطلعات جوية منتظمة؛ من أجل جمع معلومات استخباراتية عن عمليات الجيش السلفادوري، وترسلها إلى أبناء غورباتشوف الذين ينتشرون في الأرياف، وتنسق الهجمات العسكرية مع جيشها العميل في السلفادور، وهكذا دواليك. وهناك أيضًا الصورة التقليدية التي ستكون أكثر من مجرد هدف للسخرية، أما بالنسبة إلى الوقت الحاضر، فليس لديها المصداقية التي تسمح لها بالشكوى في صحيفة البرافدا من العدوان الأمريكي على بولندا التي تعد ضحية مثيرة للشفقة للصراع بين الشرق والغرب.

فوق هذا وذاك، يعد النمط العالمي الواقعي نمطًا تقليديًّا، وقد شُرِحَ ذلك النمط بصورة وافية في السجل الوثائقي للتخطيط السري، وحتى في التعليقات العلنية؛ وهو الناتج المتوقع لجذور التدخل في داخل المجتمع المحلي الأمريكي. هذه الحقائق لا يمكن استيعابها ضمن دوائر الفئات المثقفة، إذا كانت تأمل الحفاظ على احترامها، وعند تلك التخوم، فإن أقصى ما يمكننا الذهاب إليه هو التأمل في السر وراء دعم الولايات المتحدة للدكتاتوريات في أغلب

الأحيان، وسنترك للمتخصصين في العلوم السياسية والفلاسفة والحكماء الإجابة عن هذا السؤال الذي هو من العمق بحيث يعجز البشر العاديون عن استيعابه وإدراك معناه[58]. ويمكن لنا أن نطرح السؤال التأملي الآتي: لماذا تبقى نيكاراغوا خارج نطاق نوايانا الحسنة؟

يمكن لنا ملاحظة أن دوائر رجال الأعمال في الخارج تبدو وكأنها تعاني مشكلة في الولوج إلى ذلك السر الذي يثير حيرة الأمريكيين؛ ففي أثناء مناقشة دعم الولايات المتحدة للرئيس الفليبيني فرديناند ماركوس، والتي استثارت مثل تلك الأفكار التي سبق لنا اقتباسها، لاحظت مجلة الإيكونومست اللندنية أنه «وعلى امتداد سنينَ عديدة، كان السيد ماركوس مفيدًا للتجارة الأمريكية والقواعد الأمريكية» [59]. لا يحتاج الأمر إلى درجة كبيرة من الرؤية العميقة، بل إلى رؤية تكفي لكي تحل اللغز المحيط بهذه القضية، والعديد من القضايا الأخرى.

يجد مؤيدو جماعة الكونترا الذين يصفون أنفسهم أحيانًا بأنهم ليبراليون أو اشتراكيون ديموقراطيون، أنَّ من الطبيعي أنْ تشكِّل الولايات المتحدة جيشًا عميلًا، وأن تحاول بناء قاعدة سياسة له؛ لأن هذا يعكس مفهومهم لكيفية التعامل مع الأوامر الأدنى. وعليه، فهم يُبدون حماسًا حول القادة السياسيين المدنيين لجماعة الكونترا، المتمتعين بالجاذبية[60]، والذين يتقاسمون أساسًا هذا المفهوم. يلاحظ أحد الصحفيين المستقلين الأمريكيين القلائل بدقة، أن القيادة الرسمية لجماعة الكونترا

تمثل قطاع التجارة والأعمال التقليدي في نيكاراغوا، وطبقة ملَّاك الأراضي، وهي فئات من العالم الثالث يرغب المسؤولون ورجال الأعمال الأمريكيون في التعامل معها؛ ولهذا السبب فقد اختيروا في واشنطن لقيادة جماعة الكونترا؛ فما يمثله كل من كروز وروبيلو وكاليرو هو عقلية المزرعة التي أفسدت الحياة السياسية في نيكاراغوا طيلة العقود التي مارست فيها الولايات المتحدة سياسة الهيمنة والتدخل؛ إنهم يتقاسمون فرضية أن نيكاراغوا تَمُتُّ حقيقةً إلى الولايات المتحدة، وأن من المناسب بالنسبة إلى القادة المحتَمَلين أن يرجعوا إلى واشنطن من أجل اختصار الطريق للوصول إلى الشرعية السياسية[61].

الشيء نفسه ينطبق على أولئك الذين يمتدحونهم هنا بوصفهم ديموقراطيين فُضَلاء، في الوقت الذي يهللون للنظام الاقتصادي والسياسي الذي فرضته الولايات المتحدة ودافعت عنه

في السلفادور، أو يشيحون بأبصارهم عنه؛ وهو نظامٌ يشبه في سماته ما تأمل الولايات المتحدة إعادة تطبيقه في نيكاراغوا.

يلاحظ أحد المتخصصين الأكاديميين الأمريكيين في شؤون أمريكا اللاتينية أن القيادة المدنية لجماعة الكونترا تميل إلى أن تكون ـ أو إلى ما كانت عليه قبل سنة 1979م ـ رافدًا أو ممثلًا لنخبة صغيرة أو لطبقة وسطى صغيرة الحجم، وهؤلاء هم جماعة تم إقصاؤهم من قبل الثورة؛ لأنها كانت تمثل تحديًا لامتيازاتهم، مُحْدِثةً حالة من الفوضى والاضطراب تتساوى فيها أوضاعهم الاجتماعية مع أوضاع المعوزين في العهد السابق. قادة جماعة الكونترا جميعهم تقريبًا يتقاضون رواتب من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية؛ وكل واحد من القادة السبعة في إدارة جماعة الكونترا يتقاضى راتبًا مقداره أربعة وثمانين ألف دولار سنويًّا، معفًى من الضرائب، مقرونًا بتحياتٍ من العم سام. كان ألفونسو روبيلو أحد مزارعي القطن الأثرياء ومالكًا لمعمل زيوت الطبخ، وكان يشغل سابقًا منصب رئيس المجلس الأعلى للمبادرة الخاصة، وهي المنظمة التي تنضوي تحتها المبادرات الخاصة المنظمة كافة. وأما أرتورو كروز الذي أمضى سنة واحدة في نيكاراغوا طيلة المدة الواقعة بين 1960م و1985م، فقد كان يعمل بصفة موظف حكومي دولي لصالح بنك التنمية لدول أمريكا اللاتينية.

وكان أدولفو كاليرو مديرًا لشركة كوكاكولا في نيكاراغوا، وكانت تربطه بوكالة المخابرات المركزية الأمريكية صلات قديمة ووثيقة، وقد كان أريستيديس سانشيز الإقطاعي الثري أحد المساعدين المقرَّبين من سوموزا؛ أغلب أولئك الذي عارضوا سوموزا أخيرًا، قاموا بذلك للسبب نفسه الذي حَدَا بعناصر مشابهة لاتخاذ موقف معارض من تروجيللو وماركوس ودكتاتوريين آخرين، وإرهابيّي دولٍ كانوا يتلقون الدعم من الولايات المتحدة: لم يكن يكتفي بسرقة الفقراء، بل كان يسرقهم هم أيضًا. لم يكن من المدهش أبدًا «أنَّ أيًّا من هؤلاء لم يصدر مطلقًا أي برنامج مفصل حول أهدافه الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية. يقول إدغار تشامورو الذي غادر منصبه بقرف بوصفه ناطقًا باسم جماعة الكونترا بعد سنتين على بقائه فيه؛ وكان قد عيِّنَ في هذا المنصب بتوجيه من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، إن تلك الجماعة «لم تقدم لنيكاراغوا أي شيء إلا العودة إلى الماضي؛ فجماعة الكونترا تُستَخدَمُ بصفتها أداة لتنفيذ سياسة الولايات المتحدة الخارجية ووكالة المخابرات المركزية الأمريكية وإدارة ريغان

... فضلًا عن أنها مجرد أداة تستخدمها عصابة سوموزا القديمة لاستعادة المال والسلطة اللذين فقدتهما سنة 1979م»[62].

قبل انضمامه إلى الجبهة المدنية لجماعة الكونترا التي شكلتها الولايات المتحدة، كان أرتورو كروز قد وصف العناصر القيادية فيها بأنهم جِيَفٌ مدنية، مُلاحِظًا أن «معظم أولئك الأشخاص الذين يتبوؤون مناصب عسكرية في جماعة الكونترا هم أعضاء سابقون في الحرس الوطني، والذين كانوا يدعمون سوموزا من دون تحفظ إلى النهاية ضد إرادة الشعب النيكاراغوي» ـ في الحقيقة، كان عدد هؤلاء (46) من أصل (48) من قادة جماعة الكونترا بدءًا من منتصف سنة 1984م. عبَّر كروز في شهر تشرين الأول، أكتوبر، سنة 1985م عن استيائه المستمر من حقيقة أن جماعة الكونترا «مُسَيْطَرٌ عليها بصورة كاملة تقريبًا من قبل العناصر اليمينية الذين كان أغلبهم من الموالين لسوموزا»؛ وهي آراءٌ أَكَّدَها بعد استقالته من الجبهة المدنية التي تدعمها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية[63].

إن ظاهرتيِّ فقدان الذاكرة التاريخية والرؤية الضيقة التي نمت وترعرعت في أوساط المثقفين تحميان الصحافة والعديد من الصحفيين من استيعاب فكرة أن المشكلة التقنية الغربية المتمثلة في إلهام أصدقائنا، وبناء قاعدة سياسية لهم دائمًا ما كانت تُشيِّطن المخططين الأمريكيين الذين ينفِّذون مخططاتهم في مجال الإرهاب الدولي، والتي كان يطلق عليها بصورة مواربة وصف العمل السري، أو الحرب المحدودة الشدة، أو مواجهة التمرد، أو التهدئة، أو احتواء نيكاراغوا. كان الخبراء طيلة مدة الحروب في الهند الصينية، يتخبطون في المشكلة نفسها: الولايات المتحدة قوية عسكرية إلا أنها ضعيفة سياسيًّا، كما ظهر في الوثائق الفيتنامية التي تم الاستيلاء عليها، إضافة إلى التحليلات السياسية الأمريكية.

تأمَّل وزير الدفاع الأمريكي ماكنمارا في الحقيقة المحبِطة التي تشير إلى «أننا لم نعثر بعدُ على الصيغة أو الحافز لتدريب وإلهام [حلفائنا من الفيتناميين] للقيام بأفعال ذات تأثير»؛ وأضاف يقول إن كل ما نفعله هو القتل. عزا الرئيس آيزنهاور المعنويات العالية لدى القوات الشيوعية مقارنة مع القوى الديموقراطية إلى حس الالتزام الذي ينبثق بصورة غامضة من الفلسفة الشيوعية. كما تباكى الجنرال ماكسويل تايلور على الرمز الوطني الذي يحدُّ من تطوير الروح الوطنية الحقة في أوساط الفيتناميين الجنوبيين، في الوقت الذي كان يتأمل في قدرة رجال الفيتكونغ على إعادة بناء وحداتهم بصورة مستمرة، وحصر خسائرهم بوصفها

أحد أسرار حرب العصابات هذه التي لم نجد حتى الآن تفسيرًا منطقيًّا لها؛ التناقضات الواضحة فيما يتعلق بالرموز الوطنية للفيتناميين الجنوبيين يمكن حلها فورًا عندما يتبين لنا أن الفيتكونغ ليسوا فيتناميين جنوبيين، طالما أننا نرتكب مجازر بحق عائلاتهم وندمر منازلهم (في جنوب فيتنام).

في أوائل الستينيات من القرن العشرين، وفي برنامجه المكون من عشر نقاط من أجل النجاح الذي أعلنه سنة 1965م، اقترح السفير الأمريكي لودج في النقطة الأولى ما يأتي: «اشحنوا عقول الشعب بإيديولوجيةٍ ذات جاذبية اجتماعية واعية، يمكن أن توضع موضع التطبيق»[64]. وهي النصيحة نفسها التي يطرحها أرتورو كروز والمفكر الأمريكي البارز الذي تمت الإشارة إليه آنفًا. لكن هذه النصيحة يبدو أنها غير قابلة للتطبيق بصورة أو بأخرى؛ لذا فقد كان من الضروري إمطارُ الأرياف بالقنابل والإرهاب بدلًا من الأفكار.

كانت الخدمات الدعائية التي تقدمها الولايات المتحدة أقل تشوشًا واضطرابًا؛ فقد وصف جون ماكلين الذي كان مسؤولًا عن عملياتها في جنوب فيتنام، القروي الفيتنامي بأنه شخص «لا يستخدم سوى مفردات محدودة لا تتجاوز بضع مئات من الكلمات، أما «قدراته العقلية ... فهي لا تتجاوز إلا قليلًا، تلك التي يمتلكها طفل أمريكي بلغ السادسة من العمر، علاوة على أن عقله غير مدرب؛ وعليه، فهو مصاب بالضمور، كيف لهؤلاء إذًا أن يستوعبوا حسن نوايانا عندما نزجهم في معسكرات الاعتقال، ونذبح عائلتهم؟ وكيف لهم أن يستوعبوا إجراءاتنا الحضارية التي تهدف إلى بناء الدولة؟ لكن الغريب أن التكتيكات السياسية والعسكرية لقوات الفيتكونغ التي تستعمل تقنيات تتماهى بمهارةٍ مع حياة وشخصية القروي الفيتنامي، استطاعت أن تربك ليس فقط مهمة الولايات المتحدة، بل أيضًا القادة الأرستقراطيين لنظام دييم [الذي فرضته الولايات المتحدة على الشعب الفيتنامي]؛ فقوات الفيتكونغ «تطورت بصورة تثير الدهشة إلى مستوى راقٍ ... إذ أنشؤوا مصانع أسلحة في الغابات، ومحطات إذاعية، ومستشفيات سرية، وطابعة دعايات صحفية، ... إضافة إلى مصوري فيديو يصوِّرون المعارك والكمائن، إضافة إلى استخدامات أخرى مشابهة. بدت جماعة الفيتكونغ ـ من الفيتناميين الجنوبيين ذوي العقول الضامرة ـ وكأن طول الفرد فيها تجاوز ثمانية أقدام»[65]. بالنسبة إلى القوات العسكرية النظامية الأمريكية، ما هو تفسير مثل هذا التناقض الغريب؟

كثير مما حدث في فيتنام ينطبق على ما حدث في لاوس، حيث خرَّبت الولايات المتحدة حكومة الائتلاف المنتخبة سنة 1958م؛ لأن أغلبية أعضائها كانوا من اليساريين، وقد مارست فيما بعد واحدة من أشد عمليات القصف في التاريخ، محدثة دمارًا هائلًا في بنية المجتمع المدني في شمال لاوس، بوصفها وسيلة وحيدة لمنع تنفيذ الإصلاحات الاجتماعية والمنظمات الشعبية في هذا المجتمع القروي البدائي؛ وفي كمبوديا بعد ذلك بمدة وجيزة، وبنسبة أعلى بكثير من أعمال القتل، كان المراسلون الأمريكيون أكثر تشوشًا واستغرابًا للنمط المألوف من القيادة الأمريكية؛ في آخر تقرير مقتضب له من فنوم بنه؛ عاصمة كمبوديا، أثار سيدني سكانبيرغ السؤال المهم الذي لم يجب أحد عنه: كيف أمكنَ للمتمردين الذين لا يملكون أي طائرات حربية، وليس لديهم أي نوع من أنواع الدعم المدفعي التي تمتلكها القوات الحكومية ... ليس فقط أن تكافئ القوات الحكومية، التي يبلغ عددها ضعف عدد المتمردين، بل أن تستطيع إرغام القوات الحكومية على التراجع، وأن تحتوي الهجوم لمدة ستة أشهر من دون أي وقف للقتال؟ هذا السؤال بعينه يطرحه زملاؤه في صحيفة التايمز فيما يتعلق بما يجري في السلفادور ونيكاراغوا. طالما أن المتمردين ليسوا من فصيلة البشر الخارقين، يتساءل سكانبيرغ بشيء من الذهول، «فلا بد أن هناك تفسيرات أخرى لنجاحهم»؛ «ربما لأنهم يتصفون بالتصميم والقدرة؛ لأنهم أقل قَدَرِيَّةً من الخمير الحمر من هذه الناحية، ولأنهم يؤمنون بأنهم قادرون على تغيير بيئتهم». (هذا ما ذكره أحد المسؤولين في السفارة الأمريكية).

«بهذا المعنى، العدو ـ المنتمي إلى المجتمع القروي في الداخل الكمبودي ـ مختلف تمامًا عن أولئك الذين يطلق عليهم سكانبيرغ وصف القرويين الكمبوديين، الذين لا يهتمون عادة بالسياسة، ولا يبدون أي اهتمام بالانحياز إلى إحدى الجهتين المتصارعتين؛ فما يهمهم هو أن يُترَكوا وشأنهم كي يتفرغوا لزراعة أراضيهم واصطياد الأسماك لإطعام عائلاتهم، وأن يحتفلوا من حين لآخر بمناسبة يوم عطلة بوذية»[66]. وكما كان الوضع في فيتنام ولاوس، فإن الأمر نفسه يحدث في أمريكا الوسطى.

نكتشف مرة إثر أخرى، أن جانبنا عاجز عن كسب أي دعم شعبي، أو النجاح في أي منافسة سياسية، إلا إذا دُمِّرت ـ بالطبع ـ المنظمات الشعبية، وتحوَّل النظام الإيديولوجي والجيش وقاعدة الإنتاج والتجارة والشؤون المالية ـ باختصار ـ جهاز صناعة القرار برمَّته، وسبل العيش ووسائل العنف كافة ـ إلى يد عناصر مقبولة من الطرف الأمريكي. كان هذا العجز غير

مفهوم ألبتة في بيئة ثقافة فكرية لا تعترف إلا بحكم القوة، وبإصلاح يفرضُ من عَلٍ بما يخدم مصالح السيد الأجنبي. أما الإرباك الحالي الناجم عن إخفاقات الجيش العميل بالرغم من الميزات الهائلة كلها التي يتمتع بها، والصبر والتحمل اللذين تبدياهما جماعات المتمردين في السلفادور التي يعوزها الكثير والكثير مما لدى الطرف الآخر، فهو العائق المألوف.

ليس من الصعب إيجاد حل للارتباك المستمر الناجم عن هذه المتناقضات، لكن الحل غير مقبول، ومن ثم فإن من المستحيل استيعابه، حتى عندما يُطرح من قبل أشخاص محترمين من مؤيدي الاتجاه السائد. لقد شرح برنارد فول المؤرخ الفرنسي المتخصص بالشؤون العسكرية وشؤون فيتنام، والمناهض المرير للشيوعية، هذه النقطة بوضوح في أثناء المراحل الأولى للعدوان الأمريكي على فيتنام؛ أثار سؤالاً حول السبب الذي حدا بالأمريكيين، مثل الفرنسيين والبريطانيين قبلهم، «لاستعمال خيرة قوات النخبة: أي خيرة رجال المغاوير البريطانيين والأمريكيين والفرنسيين والأستراليين، إضافة إلى تقنيات المدارس الحربية الخاصة، والمسلحين بأفضل الأسلحة التي يمكن أن تقدمها التقنيات المتقدمة؛ من أجل إلحاق الهزيمة بالمتمردين المحليين في كل من فيتنام والجزائر والمالاوي، والذين لا يدَّعي أيٌّ منهم أنه تلقى أي تدريبات مشابهة، أو أن لديه، إلا في أكثر الحالات ندرةً، قوة نارية تعادل القوة النارية لدى الخصم». كتب يقول: «الجواب بسيط جدًّا: نحن بحاجة إلى كل ما تقدمه التقنية التي يوفرها نظامنا؛ كي نسد النقص المرعب في مجال الدعم الشعبي والذكاء السياسي للكثير من الأنظمة التي سعى الغرب حتى الآن ومن دون جدوى، أن يساندها»[67]، أو استمالة الجبهات المدنية لصالح الجيوش العميلة التي حرَّكها. ربما كان بإمكانه إضافة حقيقة أنه كان علينا استخدام كل ما لدى مؤيدي إرهاب الدولة من فصاحة وقوة بيان؛ من أجل حجب الحقائق تمامًا كما أن الالتزام الصارم الذي تبديه ثقافة الإرهاب بضرورة التجهيل وعزل الشعب عن الواقع غير السار، إذا كان لنا أن نبتعد عن المعنى الحقيقي للدرس الذي ينبغي لنا أن نتعلمه. ولقد حذَّرَ فول من أن المشكلة ذاتها سوف تواجهها الولايات المتحدة في جنوب فيتنام، وهذا ما حدث بالفعل؛ وفي عموم الهند الصينية، وفي أمريكا الوسطى كما يحدث اليوم، وفي أي مناطق مضطربة أخرى غدًا.

في الهند الصينية، كان بإمكان دينس ورنر؛ الصحفي الأسترالي المناهض المرير للشيوعية، إدراك أصل المشكلة: «في المئات من القرى على امتداد جغرافية جنوب شرق آسيا، الأشخاص

الوحيدون الذين يعملون على رفع مستوى معيشة الغالبية العظمى من السكان هم الشيوعيون»[68]، بينما تصر الولايات المتحدة على إعادة النظام القديم المتسبب بالمعاناة لعموم الشعب والمتسم بالفساد، ونظرًا إلى أن مثل هذا الإدراك كان غير مقبول، فقد كان الإيديولوجيون الأمريكيون مرغمين على تقديم جواب مختلف: الحرب في جنوب فيتنام هي بكل بساطة انعكاس للصراع بين الشرق والغرب، حيث تحول الفيتناميون الجنوبيون إلى ضحايا لا حول لها ولا قوة: في الوقت الذي كان القادة الشيوعيون الماكرون في موسكو وبكين أكثر براعة في المناورة من أقرانهم الأمريكيين السُّذَّج، بينما كان أحباؤنا الفيتناميون (واللاوسيون والكمبوديون) قتلةً وفاسدين. اليوم، وعلى المنوال نفسه، لا يمكن أن نفهم أن الوضع في أمريكا الوسطى له السمات الأساسية نفسها للهجوم الأمريكي ضد جنوب فيتنام، وعلى العكس من ذلك، فحقيقة الوضع هي أنَّ الشعبين السلفادوري والنيكاراغوي هما مجرد متفرجيْن سلبييْن على ما يجري من حولهما، وهما كذلك ضحيتان من ضحايا الصراع بين الشرق والغرب، في حين يبدو الأمريكيون السُّذَّج عاجزين عن منافسة حِيَلِ الشيوعيين المخاتلين في الكتلة السوفيتية.

هذا ما يقوله لنا الصحفيون الموضوعيون الذين يصفون الأحداث بتجرد: يوضح جيمس لوموين أن «إنشاء قاعدة للدعم الشعبي يبدو أمرًا مهمًّا بالنسبة إلى المتمردين -ويعد هذا اكتشافًا لافتًا من اكتشافات ثمانينيات القرن العشرين - وهو أحد الأساسات التي أكدها المدربون الكوبيون لقادة المتمردين السلفادوريين وقادة الساندنيستا الذين لا يمكن لهم أن يتوصلوا إلى هذه الرؤية العميقة من تلقاء أنفسهم»[69]. ويتابع قائلًا: «أما المستشارون الأمريكيون لجماعة الكونترا، فيبدو أنهم أقل خبرة بكثير في فن حرب العصابات، ولم يقدموا الأفكار الكافية لصناعة الديموقراطية التي تؤكد خيارات الفرد، وتحويلها إلى عقيدة الحرب الثورية». وهكذا، فإن جماعة الكونترا النيكاراغوية بحاجة إلى دراسة النجاحات التي حققها المتمردون السلفادوريون في الحصول على الدعم الشعبي، تمامًا كما حاول الأمريكيون في فيتنام تقليد أسلوب أعدائهم من الفيتناميين الجنوبيين.

لكن لوموين ذهب إلى أبعدَ مما ذهب إليه أسلافه في نظام الدعاية في الهند الصينية؛ فقد أوضح أن جماعة الكونترا تواجه مشكلات أبعد من تلك التي يواجهها المتمردون في السلفادور، وتتجلى هذه المشكلات في جهاز القمع الذي تستخدمه حكومة الساندنيستا، والذي أعاق تحركات جماعة الكونترا، وعرقل جهودها لبناء قاعدة سياسية في نيكاراغوا، ويلاحظ

أن المتمردين في السلفادور يواجهون المعوقات نفسها، إلا أن تلك المعوقات لا تُفرَضُ بصورة دائمة هناك. إن الإقصاء الفعلي لوسائل الإعلام باستخدام العنف، والهجمات الدموية التي أتت على الجامعة الوطنية، والقتل المتعمد للمعارضة السياسية من قبل قوات الأمن، واغتيال الأُسقُف الذي حاول أن يدافع عن المنظمات الشعبية التي دُمِّرت فعليًّا بوساطة الإرهاب المنظم والمدعوم أمريكيًّا، وذبح نشطاء في النقابات العمالية، وكذلك صحفيين، وعاملين في مجال حقوق الإنسان، ورهبان وراهبات وطلاب ومدرسين وعشرات الآلاف من القرويين، وسياسة الأرض المحروقة التي شردت مئات الآلاف من اللاجئين، وممارسة التعذيب وتقطيع الأوصال، والإرهاب الوحشي الذي أحدث هزة عنيفة في المجتمع ـ كل ذلك يبدو تافهًا بالمقارنة مع القمع الساندنيستي، في نظر مراسل صحيفة نيويورك تايمز في أمريكا الوسطى.

يشجب لو موين سلمان رشدي بسبب ما أبداه من تزلُّفٍ رخيص إعجابًا بالهراء الصادر عن عدد من قادة الساندنيستا؛ ما يجعل من السهولة بمكان، رمي كتابه في الموقد حيث تنتمي الحقائق المسلم بها، نظرًا إلى أنه مرتهنٌ لثورة غريبة لا يمكن له أن يتبين جوانبها المظلمة ـ بعكس ذلك الصحفي المتشدد الذي لا يمكن خداعه من قبل الشيوعيين، والذي يستعرض الصراع الأمريكي السوفييتي في أمريكا الوسطى بعيون ثاقبة وموضوعية، من دون أن يخفق «في النظر إلى الجانب المظلم لعمليات الولايات المتحدة الهادفة إلى الدفاع عن الديموقراطية[70].

هذه موضوعات ملحة تتناولها التقارير الواردة من أمريكا الوسطى أرسلها أحد كبار المراسلين لصحيفة التايمز اللندنية في المنطقة ـ ولا بد من الإشارة هنا إلى أنها تقارير ذات مستوى عالٍ بالمعايير الإعلامية العامة. سوف نعود هنا إلى إيراد بعض الأمثلة.

كما سبقت لنا الملاحظة آنفًا، فبصرف النظر عن الوقائع، كائنًا ما كانت، تبقى حقيقة أن نيكاراغوا هي معسكر ستاليني الأشبه بالسجن، في حين أن السلفادور تناضل من أجل الديموقراطية بمساعدةٍ من الولايات المتحدة. وتُظهِرُ مراجعة للنظام الإيديولوجي في الولايات المتحدة أن هذه الصورة المطلوبة عُرضت بكثير من الالتزام والمهارة[71].

وبحسب النظرة الرسمية، تعد نيكاراغوا دولة هتلرية من خلال ممارساتها والتهديد بقيامها بمغامرات خارجية؛ «لا يوجد مجال للمقارنة بين جنوب إفريقيا ونيكاراغوا»، هذا ما صرَّح به الرئيس ريغان في مؤتمر صحفي؛ «ففي جنوب إفريقيا، أنت تتحدث عن دولة، أجل نحن

مختلفون، ونرى أن بعض ممارسات الحكومة هناك غير مقبولة، لكنهم لا يحاولون أن يفرضوا طريقة حكمهم على البلدان المجاورة بالطريقة التي يمارسها المُعتدون النيكاراغويون[72]؛ فالمرء لا يجد قوات جنوب إفريقية في ناميبيا في خرق للقوانين الدولية- على سبيل المثال- كما لا توجد أي تحركات من قبل جنوب إفريقيا لإثارة الاضطرابات والقلاقل في بوتسوانا وليسوتو وأنغولا وموزامبيق، أو في أي دولة أخرى من دول الجوار».

عُبِّر عن موقف الحكومة الأمريكية هذا، من خلال وثيقة مشتركة صادرة عن وزارتيْ الدفاع والخارجية الأمريكيتين بعنوان التحدي الذي تواجهه الديموقراطية في أمريكا الوسطى، وقد وزعت هذه الوثيقة بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان في العاشر من شهر كانون الأول، ديسمبر، 1986م:

«ليس هناك على امتداد القارة الأمريكية كلها، نظام أكثر بربرية ودموية، نظامٌ يخرق حقوق الإنسان بطريقة ممنهجة ودائمة، من نظام الساندنيستا».

تلاحظ منظمة العفو الأمريكية تعليقًا على هذه الوثيقة أن أعداد القتلى من المدنيين غير المحاربين، والتي تعزى إلى قوات الحكومة في نيكاراغوا على امتداد سبع سنوات، وخلال مدة الهجوم المتصاعد في حدته من قبل الولايات المتحدة وجيشها العميل، ربما وصلت إلى ثلاث مئة قتيل؛ وكان أغلب هؤلاء القتلى بين سنتيْ 1981م و1982م ينتمون إلى قبائل هنود الميسكيتو، مقارَنةً بأربعين إلى خمسين ألفًا من القتلى المدنيين السلفادوريين، اغتالتهم القوات الحكومية وفرق الموت المتحالفة معها في أثناء المدة نفسها، بالتزامن مع أعداد مشابهة من القتلى الذي قضوا في السنة الأخيرة من حكم سوموزا، وقد قُتِلَ معظم هؤلاء في أثناء الهجمات العشوائية على السكان المدنيين التي قامت بها عناصر من الحرس الوطني؛ إضافة إلى أعداد أكبر من القتلى في غواتيمالا المجاورة[73] -هذه المجازر كلها كانت تتم بدعم أو بتنظيم مباشر من قبل الولايات المتحدة، بعكس الكثير من الأوهام التي يُراد لها أن تُسَوَّقَ في وسائل الإعلام.

فوق هذا وذاك، ما يزال المسؤولون عن ذلك كله في واشنطن وأمريكا الوسطى موجودين في السلطة اليوم، باستثناء الحرس الوطني السوموزي النزعة، والنخب من رجال الأعمال الأثرياء الذين تعمل الولايات المتحدة جاهدة على إعادتهم إلى مواقع السلطة بحسب مفهومها للديموقراطية. عندما يزور مورتون كوندراك السلفادور للاحتفاء بمسيرتها نحو

الديموقراطية، فإنه يُستقبَلُ من قبل الرئيس دوارتي الذي كان العقل المدبر لمعظم عمليات القتل، ومن قبل وزير دفاعه الجنرال فيديس كازانوفا الذي أشرف عليها من خلال مبدأه القائل «إن القوات المسلحة جاهزةٌ لقتل ما بين مئتين إلى ثلاث مئة ألف شخص إذا كان ذلك سيساعد على وقف سيطرة الشيوعيين». ويخلص كوندراك إلى القول «إن إدارة ريغان تستحق التقدير للإنجازات العظيمة التي تحققت في ثمانينيات القرن العشرين، والتي تجلت في معالجتها للمسألة السلفادورية بطريقة أفضل مما فعله الديموقراطيون في نيكاراغوا». ويؤكد زملاؤه الصحفيون لنا أن «عمليات النهب والسلب التي يقوم بها ... القادة في نيكاراغوا هي أعظم وأكثر منهجية من عمليات النهب والسلب التي قام رجال سوموزا، بما في ذلك قتل ما بين أربعين إلى خمسين ألفًا من السكان المدنيين من قبل نظام سوموزا، بعد سنين من التعذيب والقتل والسرقة وإثراء الديموقراطيين، في الوقت الذي كان السكان يتضورون جوعًا»[74].

يخلُصُ صحفيو الواشنطن بوست إلى أن دوارتي «بذل الكثير من الجهد، كي يحكم البلاد بصورة ديموقراطية بدءًا بترويض اليمين الإجرامي، وصولًا إلى إخضاع القوات المسلحة، وانتهاءً بشن الحرب والقيام بثورة اجتماعية؛ إضافة إلى بذل أقصى ما يمكنه من جهد للحد من النتائج السلبية للحرب والتخلف والتغيير الاجتماعي على الوضع الاقتصادي». أما في العالم الواقعي، فإن اليمين المجرم يتكون من عناصر من القوات الأمنية التي امتدحها دوارتي لخدماتها الجليلة والشجاعة التي تجلت في اعتداءاتها الدموية ضد السكان، في الوقت الذي كان يعمل بجدٍ من أجل ضمان أن يزوِّدها الكونغرس بالوسائل الضرورية[75]، وتبقى قبضة القوات المسلحة محكمةً على الوضع كما تبيَّنَ من خلال الحصانة المطلقة التي تتمتع بها ضد الملاحقة القانونية لارتكابها أعمال إبادة سواء في الماضي أو في الحاضر؛ أما سياسات دوارتي البنَّاءة فهي من نسج خيال الصحفيين الذين بإمكانهم الاطلاع عليها من خلال التقارير الصحفية التي ينشرونها من حينٍ لآخر. لكن دوراتي يُنفِّذ المهمة التي أوكلت إليه، وعليه، فإن «الولايات المتحدة ملتزمة التزامًا كاملًا بدعم ديموقراطيةٍ في السلفادور، لا تزعم أنها تتصف بالكمال، لكنها تناضل من أجل البقاء، حيث لا يمكن للمتمردين أن يبقى لهم حضور قوي لولا وجود حكومة الساندنيستا في نيكاراغوا المجاورة»، كما يؤكد لنا هؤلاء الصحفيون: لكن الدليل على مثل هذه الاتهامات يعد إزعاجًا غيرَ ذي صلة، خصوصًا إذا كانت الدولة هي التي تتكلم.

الشعبية التي يحظى بها دوارتي في واشنطن لا تماثلها شعبيته في السلفادور؛ حيث أظهرت استطلاعات للرأي سنة 1986م أشرف عليها حزبه الحاكم؛ أي الحزب المسيحي الديموقراطي، أن أقل من ربع الناخبين في البلاد سوف يدعمونه في الانتخابات المقبلة؛ وهنا يحق لنا أن نتساءل حول ما يمكن ان تؤول إليه هذه الأرقام لو لم يتم إقصاء اليسار عن المشاركة في الانتخابات، ولو لم يتم ترويع المواطنين بالإرهاب؛ لا أحد بإمكانه إعطاء جواب محدد، بالرغم من أننا نستحضر اعتراف دوارتي أن «الجماهير كانت إلى جانب المتمردين» بعد انضمامه إلى صفوف الحكومة والبدء في شن الهجمات الإرهابية بكل زخمها[76].

وفي الوقت الذي كان يُكال المديح المفعم بالحماسة في الصحافة الحرة لإنجازات دوارتي الديموقراطية الرائعة في ظل حكومته، كان سكان السلفادور يشعرون بشيء مختلف نوعًا ما؛ فاستطلاعات الرأي العام التي قام بها معهد الرأي العام في جامعة أمريكا الوسطى في السلفادور في كانون الثاني، يناير، وشباط، فبراير، سنة 1987م أظهرت أن عشرة بالمئة فقط من السكان يؤمنون بوجود عملية ديموقراطية وحرية في البلاد في الوقت الحاضر، بينما يعتقد ثمانية عشر بالمئة من السكان أن الحال في البلاد تدهورت؛ ويعتقد ثمانية وعشرون بالمئة من السكان أن هناك تحسنًا في بعض المجالات لكن عمليات القمع مازالت مستمرة؛ وتعتقد الغالبية أن سياسات دوارتي الاقتصادية الجديدة سوف تلحق الضرر بالطبقة الفقيرة، مقابل قلة قليلة من المُستطلعة آراؤهم يعتقدون أن الأغنياء سوف يتضررون من هذه السياسات (ثلاثة وستون بالمئة وتسعة بالمئة على التوالي)؛ لكن نسبة عالية من المُستطلعة آراؤهم تقول إن الإصلاح الزراعي قد يكون مفيدًا، لكن الوعود التي قطعتها حكومة دوارتي على نفسها ليست سوى أكاذيب (واحد وأربعون بالمئة مقابل اثنين وعشرين بالمئة يرون أن هذا الإصلاح يحقق فوائد للناس)[77].

يعد دوارتي أقلَّ من بطل في أمريكا الجنوبية؛ فخلال رحلته الأخيرة إلى الديموقراطيات الناشئة في أمريكا الجنوبية، نأت القوى المعتدلة بنفسها عنه، وكان عليه مواجهة الجماهير الغاضبة، وبينما كان يحاول إلقاء كلمة في الكونغرس الأرجنتيني، انسحب أكثر من نصف أعضائه من الجلسة، أما في الأوروغواي فلم يسمح له بإلقاء خطاب في الجمعية العمومية، وتعرض لإدانة من الحزب الديموقراطي المسيحي بسبب تحالفه الفاضح مع إدارة ريغان. وقد ووجِهَ بمعارضة مماثلة في محطاته التي توقف فيها من البرازيل إلى البيرو[78].

«لم يحظَ دوارتي عند وصوله إلى الأورغواي والأرجنتين والبرازيل إلا باستقبال فاتر»، كما ذكرت مجلة ميسوأمريكا (Mesoamerica) التي تصدر في كوستاريكا، وأعلن مسؤول في اتحاد العمال أن «الطبقة العاملة في الأوروغواي تستنكر وصوله إلى البلاد؛ لأنه لا يمثل الديموقراطية، بل يرأس نظامًا يتصف بخروقات فاضحة لحقوق الإنسان، علاوة على أنه يسهِّل على إدارة ريغان التغلغل في نيكاراغوا». وقد أجهشت ابنة دوارتي بالبكاء في البرازيل عندما علت أصوات الاحتجاج من قبل الحشود الغاضبة وهي تلوح بلافتات كتب عليها «دوارتي قاتل ومرتكب لأعمال إبادة جماعية»، فضلًا عن أن الاحتجاج القوي على وجود دوارتي في البرازيل أجبره على إلغاء بعض مراسم الاستقبال التي كانت مُعَدَّةً له. إلا أن أكبر إحراج كان على دوارتي مواجهته خلال وجوده في البرازيل، حدث عندما دُعيَ الكونغرس البرازيليّ للاجتماع لتكريم الضيف الزائر، إلا أن عدد من حضر كان مثيرًا للسخرية؛ إذ لم يحضر ذلك اللقاء إلا ثلاثون من أصل أربع مئة وتسعة وسبعين نائب في مجلس النواب، وسبعة من أصل تسعة وستين عضو في مجلس الشيوخ[79]!

في الأوروغواي والأرجنتين والبرازيل، حيث توجد خبرة جيدة في مثل هذه المسائل، فإن من السهولة بمكانٍ، بالنسبة إليهم أن يتعرفوا إلى قاتلٍ إذا رأوه.

تذكرنا شعبية دوارتي في الولايات المتحدة بأنور السادات الذي كان يعد بطلًا عظيمًا بنظر الولايات المتحدة، لكن شعبيته كانت أخف بكثير في مصر كما اكتشف المراسلون الأمريكيون، وكان ذلك مبعثًا لدهشة عظيمة بالنسبة إليهم عندما سافروا إلى القاهرة لتغطية حفل التأبين الذي أقيم له بعد اغتياله، ويبقى دوارتي شخصًا لا يمكن الاستغناء عنه بالنسبة إلى العسكر؛ بسبب قدرته على ضمان تدفق المساعدات المالية من الكونغرس، إضافة إلى أن دوائر رجال الأعمال قدمت له مساعدات غير معلنة لأسباب مشابهة. ليس أمام عامة الشعب إلا القليل من الخيارات؛ فطالما أنه بقي رمزًا للزعيم الديموقراطي داخل المنظومة الإيديولوجية في الولايات المتحدة، ويقوم بدوره المرسوم، فإن احتمالات بقائه في منصبه تبقى مضمونة.

يتهم بروس كاميرون المؤيد لجماعة الكونترا اليسار الليبرالي باستخدام المعايير المزدوجة؛ لأنه ينظر إلى مسألة انتهاك حقوق الإنسان من قبل حكومة الساندنيستا على أنها أقل حدة من مثيلتها في السلفادور، في حين أن رونالد رادوش، الديموقراطي الاشتراكي يوضح أن الحاجة إلى ممارسة الضغط على [نظام الساندنيستا] وقيام حكومة الولايات المتحدة بحماية المقاومة الديموقراطية، هو «أكثر ضرورة الآن من أي وقت مضى»؛ وأضاف يقول: «يجب ممارسة

الضغط على حكومة الساندنيستا للقيام بأقل مما قامت به حكومة دوارتي في السلفادور»[80].

مرة أخرى، نكتشف كم أن من السهل التسامح؛ وفي واقع الأمر، يمكن غض الطرف حتى عن أعتى صور الإبادة الجماعية طالما أنها تُرتَكَبُ من قبل الجانب الذي ندعمه. لو بدت هذه التصريحات صادمة في بداية الأمر، فسيكون علينا أن نضع في حسباننا أن رؤية رادوش تتسم ببعد النظر؛ لنفترض أن رجال الساندنيستا اختاروا تبنِّي أساليب حكومة دوارتي، كما يدعو إلى ذلك رادوش؛ أي اللجوء إلى التدمير المادي لوسائل الإعلام المستقلة، واغتيال أفراد المعارضة السياسية، وممارسة الإرهاب البربري، وارتكاب مذابح جماعية بين عموم السكان من أجل تدمير الحركات ذات القواعد الشعبية، وإعادة فرض النظام القديم تحت سيطرة العسكر والقطاعات المدنية صاحبة الامتيازات التي تكرس جهودها كلها من أجل زيادة ثرواتها وخدمة سيدها الأجنبي، بينما تتعرض قطعان المواشي للموت بسبب الأوبئة وسوء التغذية، ويجبر العمال على العمل بطريقة تشبه عمل العبيد، والتعرض للتسمم بمبيدات الحشرات. سيكون من دواعي سرور الولايات المتحدة في ظل هذه الظروف تقديم الدعم لديموقراطيتهم الناشئة وغير الكاملة، وسيقابل هذا الدعم بالتصفيق المؤدب أو اللامبالاة من قبل المثقفين الأمريكيين الذين يؤكدون لنا التزامهم العميق بقضية معاناة الفقراء في أمريكا الوسطى، أما ردة الفعل العامة هنا على ما يحدث في الديموقراطيات الفتية، فتُظهِرُ أن هذا الرأي صائب لدرجة تبعث على الألم.

بمثل هذه الطرائق، تقدم الطبقات المثقفة خدمات عظيمة للدور الذي تقوم به ثقافة الإرهاب.

الفصل السادس: التحكم في الأضرار

الكشف الجزئي عن شبكة الإرهاب الدولي في واشنطن في نهاية سنة 1986م، فرض ضرورة طرح مشروعٍ للتحكم في الأضرار؛ لضمان عدم تسرب أي معلومة ذات مغزى يمكن أن تخرج إلى العلن، مهما كانت بسيطة في ضوء ما فعلناه في أمريكا الوسطى خلال العقد الماضي، ويعتمد هذا المشروع على الزعم بأن السياسة الخارجية لإدارة ريغان هي سياسة حمقاء وغير كفؤة، وأنها خارجة عن السيطرة، لكن المراقبين النُّبهاء يهزون رؤوسهم بِحيرةٍ ويأسٍ؛ بسبب أقزام ريغان جميعهم[1]. الشيء نفسه كان صحيحًا في أثناء فضيحة ووترغيت؛ فردة الفعل تستثير الشكوك، هذا هو الرد المُمَيِّز عندما تبدأ الخطوط العريضة للسياسة الأمريكية الفاعلة بالظهور من خلال قناع المبدأ، أما الرد التلقائي فيكون من خلال حصر المساءلة بغية إخفاء الطبيعة المنهجية للجريمة التي يُكشف عنها اليوم بصورة جزئية؛ فالمشكلات يجب أن تلقى على كاهل أفرادٍ من السهل اتهامهم بعدم الكفاءة والتقصير، ولكن لا يجوز أن تُستقصى أصولها في الجذور المؤسساتية (في المحصلة، حتى أفضل الأنظمة على الإطلاق يمكن أن يحتوي على تفاحة فاسدة، أو شخص موغل في وطنيته إلى درجة الشوفينية). وهكذا، فمن المهم جدًّا حماية النوايا النبيلة للولايات المتحدة من أي تحدٍّ قد تواجهه.

تناغُمًا مع هذه المبادئ الجوهرية، كما سبق لنا أن رأينا، تَجِبُ إزالة العديد من المسائل الملحة من الأجندة: السجل التاريخي والوثائقي الذي يكشف عن الدلائل الإرشادية الثابتة لسياسات الولايات المتحدة؛ والأرضية المؤسساتية التي تتطور فيها هذه السياسات، وآخر مظاهر تطبيقٍ لهذه السياسات في غواتيمالا والسلفادور، وشروط الحياة الطبيعية في منطقتيِّ الكاريبي وأمريكا الوسطى الخاضعتين لنفوذ الولايات المتحدة وسيطرتها، وما يمكن أن يعلِّمنا كل ما تقدم، عن أهداف حكومة الولايات المتحدة وطبيعة سياستها على امتداد سنين طويلة؛ إضافة إلى قضايا أخرى مشابهة لا غنًى لنا من تناولها الآن. ليس من المناسب أن تكون مثل هذه الموضوعات مادة للتقارير الصحفية أو التعليقات أو الحوارات، وعلى العكس من ذلك، يجب أن تُصاغ هذه الأجندة وفقًا لمتطلبات النخبة التي ترسم خطوطها بوجه عام، الآلة الدعائية التابعة للدولة، بالرغم من أن النقاش حولها قد يكون مسموحًا به فقط في حال اختلف أفراد

النخبة حول بعض الأمور التكتيكية أو الإجرائية. تعد المبادئ الأساسية ضمن هذه المحددات خارج إطار التساؤلات والجدل؛ مثل التزام صانعي السياسة الأمريكية الصارم بالديموقراطية والتنمية الاقتصادية وحقوق الإنسان، ويجب أن يُعلن عن الأحداث المعاصرة ويُطرح نقاش حولها في ضوء هذه الشروط، ويجب أيضًا أن تتشكل الذاكرة التاريخية بطريقة لا تجعل هذه المبادئ عرضةً للتساؤلات، أو حتى مثيرة للجدل.

يمكن تسهيل أداء مشروع التحكم في الأضرار من خلال اللجوء إلى فقدان الذاكرة التاريخية وضيق الأفق؛ حيث تسمح لنا هذه بتجنب ما يمكن أن يكون مصدرًا لأسئلة مثيرة للإحراج (هي بالتأكيد ذات صلة وثيقة بالموضوع). من بين تلك الأسئلة التي تَرِدُ مباشرة إلى الذهن، ما يأتي:

ما الذي يفسر التحول المفاجئ في الرأي النخبوي الأمريكي إلى إبداء الكثير من الاهتمام بحقوق الإنسان والديموقراطية في نيكاراغوا، وتحديدًا في شهر تموز، يوليو، سنة 1979م، عندما أطيح بعشيرة سوموزا وهي حليفتنا لعقود مديدة وتم طردها من ماناغوا، وفشلت إدارة كارتر في جهودها في الإبقاء على حرسه الوطني المقوت من شعب نيكاراغوا، بحيث تستطيع من خلال الإبقاء عليه، إعادة إنتاج النظام القديم من خلال وجوه جديدة؟

ما الذي كانت الولايات المتحدة وإيران تفعلانه قبل أن تبدأ بعقد تلك الصفقات التسليحية الفضائحية مع إيران سنة 1985م، بحسب التسلسل الزمني الذي قدَّمته لجنة تاور ولجان الاستماع النيابية في الكونغرس؛ أي عندما لا يكون هناك رهائن يتعيَّن إنقاذهم؟

ما سبب ذلك الغضب العارم الذي تفجَّر بعد أن مُنعت مجلة لا برنسا من الصدور، وذلك بعد يوم واحد على إصدار الكونغرس ما وصفه مسؤولون في حكومة الولايات المتحدة على أنه إعلان حقيقي للحرب على نيكاراغوا، مقابل الصمت المطبق حيال إسرائيل التي قامت في تلك المدة نفسها بإغلاق نهائي لصحيفتين تصدران في القدس، على أساس أنه «وبالرغم من أننا نمنحهم حرية حق التعبير ... فإن من غير المسموح لهم استغلال هذه الحرية لكي تكون

عاملًا في إيذاء دولة إسرائيل»، وكما قررت المحكمة العليا، «فإن من غير المفهوم أن تسمح دولة إسرائيل لمنظمات إرهابية تعمل على تدميرها بفتح مكاتب لها في أراضيها، بصرف النظر عن مدى شرعية تلك المكاتب» (كانت مجلة لا برنسا تتلقى مساعدات من منظمات تابعة لمؤيدي جماعة الكونترا التي تمولها تلك الدولة العظمى التي تشن حربًا على نيكاراغوا)[2]؟

أحد أهم شروط لغة الخطاب الراقية أن تكون مثل هذه الأسئلة غير مطروحة للنقاش على بساط البحث.

دعونا نستعرض بتفحُّص بعض ملامح فن التحكم في الأضرار.

يعبِّر النائب مايكل بارنز، وهو أحد كبار منتقدي سياسة ريغان في الكونغرس، عن دعمه للهدف النبيل لإدارة ريغان: «الرامي إلى إرساء الديموقراطية في نيكاراغوا بطريقة أو بأخرى»، ويضيف قائلًا: «لكن جماعة الكونترا ليست الأداة التي ستحقق هذا الهدف»[3]. وهو يرى أن العملية الديموقراطية التي يقوم بها أصدقاؤنا في المنطقة؛ أي في الهندوراس وغواتيمالا والسلفادور حيث لا وجود لأيٍّ شخص متعقل في أيٍّ منها يستطيع أن يتلفظ بعبارة الديموقراطية، من دون أن تسري في جسده قشعريرة، ومع ذلك علينا أن ندفع بالتزاماتنا بتحقيق الديموقراطية في نيكاراغوا، ولن يردعنا التأمل بما كشف النقاب عنه بشأن سجل تدخل الولايات المتحدة في المنطقة الذي امتد على مدى مئة وثلاثين سنة.

بالعودة إلى وسائل الإعلام، وتحديدًا في الصحافة الليبرالية الأكثر تطرفًا، نجد أن أحد منتقدي إدارة ريغان يكتب في تحليل إخباري له «أن العقيد أوليفر نورث الذي كان في قلب دوامة الفضيحة، تحول إلى أحد أكبر داعمي الديموقراطية في أمريكا الوسطى، خصوصًا فيما يتعلق بقضية الكونترا»[4]. حتى قبل إدلاء العقيد أوليفر نورث بشهادته التي كشفت عن احتقاره الشديد للديموقراطية بوضوح صادم، ما هو الدليل على أنه كان يهتم بالديموقراطية ـ سواء في نيكاراغوا أو حتى في الولايات المتحدة ـ أو أنه يعرف حتى ما تعنيه هذه الكلمة، أو أن قادة جماعة الكونترا أو الولايات المتحدة نفسها يلقون بالًا للديموقراطية، أو أنهم اهتموا يومًا لأمرها؟ من الواضح أن أيًّا من هذه الأسئلة لا يعد ضروريًّا بما أننا مهتمون هنا بمسألة الحقائق العَقَدية.

إحدى السمات المهمة في الثقافة الأمريكية تتجلى في مسألة أن هذه المبادئ هي المسلمات الأولى في لغة الخطاب؛ وهي خارج نطاق دائرة النقاش بالمطلق؛ إنها الحقيقة العَقَدية بصرف النظر عن الوقائع؛ وعلى هذا الأساس، ينظر إلى مبدأ ريغان على أنه «مصمَّمٌ بوصفه أداة في السياسة الخارجية لنشر الديموقراطية في مناطق تقع أنظمة الحكم فيها ضمن النفوذ السوفييتي التي أتت إلى الحكم في سبعينيات القرن العشرين»، بالرغم من أن هناك أسئلة تُطرَحُ حول ما إذا كان يتعيَّن علينا «تقديم مساعدة للمقاومة في نيكاراغوا» (كما تساءل ستيفن رمسفيلد) أي للجيش العميل الذي يشن هجمات على نيكاراغوا من قواعده الأجنبية، والذي حافظ على بقائه في ميدان المعركة بفضل المساعدات التي تنقل له جوًّا بصورة يومية بفضل كرم الدولة العظمى المولة له، يطالب محررو صحيفة نيويورك تايمز بضرورة «مساندة الحكومات المنتخبة في المنطقة، وبتقوية الأنظمة الديموقراطية في السلفادور والهندوراس وغواتيمالا، ورؤسائها المنتخبين، وحمايتهم من السطو على المكاسب الديموقراطية التي تحققت في بلادهم من قبل رجال الساندنيستا الذين ليسوا حكومة منتخبة ذات رئيس منتخب، ولا يمثلون بكل تأكيد ديموقراطيةً كتلك التي تتمتع بها الدول التابعة لنا». يتفق صحفيو الواشنطن بوست مع هذا الرأي.

يضع الصراع في منطقة أمريكا الوسطى نظام الحكم الماركسي في نيكاراغوا في مواجهة مع الحكومة المنتخبة في السلفادور، و كذلك مع المقاومة النيكاراغوية؛ وعلينا نحن مساعدة الحكومات الصديقة في المنطقة في مواجهة التعاظم المتزايد لسلطة رجال الساندنيستا- وليس التعاظم المتزايد للقوة الأمريكية المنتهكة للقانون الدولي، كما جاء في الحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية، والمرفق بتأييد ساحق من الأمم المتحدة - في الوقت الذي أُوكِلت إلى جارات نيكاراغوا من دول أمريكا اللاتينية مهمة وضعها على طريق الديموقراطية، كما اقترحتها خطة أرياس التي تتعامل مع الحكومات في منطقة أمريكا الوسطى، خارج إطار الصحافة الحرة، بصورة متساوية، ومن دون أن تأتي على ذكر نيكاراغوا. يخبرنا جيمس ريستون بعد الاستماع إلى الشهادة اللافتة التي أدلى بها بويندكستر إلى لجنة الاستماع في الكونغرس «أن الأدميرال بويندكستر كان يعتقد أن سياسة الرئيس العامة تهدف إلى مساعدة جماعة الكونترا في إرساء الديموقراطية في نيكاراغوا»، ويضيف قائلًا: «ربما بدأت المأساة أولًا بفساد اللغة»، بالرغم من أنه بالتأكيد لم يكن يستوعب لماذا تستحق هذه الكلمات شيئًا من الخصاصة[5].

عندما تلتفت النخبة المثقفة إلى العمل على استرجاع الثقة، فإننا نشعر حينها أننا ننحدر إلى درك الكوميديا الهابطة، يؤكد لنا ليون ويسليتيير: المحرر الأدبي في صحيفة نيويورك تايمز ومجلة (New Republic) ـ ربما بشيء من اليأس ـ «أن من الصعب المبالغة في طهارة القلب التي تشعر بها إدارة ريغان التي تعد نفسها ممثلة لقوة عظمى خيّر»؛ «فالقلوب الطاهرة تحلم بتحقيق الديموقراطية في نيكاراغوا، وتعمل على تحقيق هذا الحلم بنفحة إنسانية مبالغ فيها، لكنها ترتكب جملة من الأخطاء في جو الصلاح الفكري الذي يغلف واشنطن في عهد ريغان، والتي سوف تظهر قريبًا جدًّا وبصورة أوضح بكثير من ذي قبل في جلسات الاستماع في الكونفرس، ولكي نشفى من سَكْرَتِنا الأخلاقية والفكرية لسنوات ريغان في الحكم، علينا أن نضيف لمسةً من الواقعية على المثالية المتعجرفة التي ألهمت الريغانيين وهم يغتبطون لذبح أكثر من مئة وخمسين ألف شخص في أمريكا الوسطى، ويدعمون بكثير من الحماسة المجازر التي ارتكبتها إسرائيل؛ حيث أصبحوا بوجه عام من أكبر المؤيدين لبعض أسوأ الفظائع في عصرنا» بحسب ما ذكره مراقبو لجنة حقوق الإنسان الدولية، وبعض القائمين على هذه الفظائع[6]. لكن الصفقات التي عقدها الريغانيون مع إيران، كما يقول ويسليتيير، جعلت من مفهوم الثقة التي هي أهم ما تزعم هذه الإدارة أنها تمثله، أضحوكةً؛ ويعني بذلك أنه لا يجوز استرضاء الإرهابيين وأسيادهم[7]. هذه ليست سوى لازمة شائعة، لا تترافق مطلقًا مع ملاحظة أنه إذا كان يجب تحاشي الإرهابيين الدوليين، فإن واشنطن سوف ينتهي دورها.

أما فيما يتعلق بنيكاراغوا، فإن ويسليتيير يحثنا على ضرورة إبدال المثالية المتعجرفة للريغانيين بمعاداةٍ واقعية للشيوعية. تفرض الواقعية الواعية علينا التصرف بطريقة نستطيع من خلالها منع حدوث اندماج بين دولة الساندنيستا وبنية النفوذ السوفييتي، ومنع الساندنيستيين من التدخل في شؤون جيرانهم، وهي أهداف لا يمكن تحقيقها من دون تضييق الخناق على جماعة الكونترا. بالعودة إلى العالم الحقيقي، فإننا نستطيع أن نكتشف أن إحدى عواقب السياسات الريغانية التي تبدو من الخارج متوقعة وذات مصداقية تكمن في إرغام الساندنستيين على الاعتماد على الاتحاد السوفييتي، متخلّين بذلك عن جهودهم كي يُبقوا على حيادهم، ومن ثم، تبرير الهجوم الذي سوف يشن عليهم لأسباب أخرى مختلفة تمامًا؛ يعد هذا النموذج النمطي للتدخل الأمريكي، وما حدث في غواتيمالا سنة 1954م خير شاهد على ذلك. أما فيما يتعلق بفكرة أن على الولايات المتحدة منع نيكاراغوا من التدخل في شؤون جيرانها ـ وهو شيء لن نقوم به أبدًا ـ فمن المفيد ملاحظة أن الحقيقة العَقَدية تبقى بعيدة عن أي تأثر

سلبي قد يتسبب به غياب أي دليل ذي مصداقية، على مثل هذا التدخل، بما في ذلك الجهود المثيرة للغثيان التي أعلنت عنها الآلة الدعائية التابعة لوزارة الخارجية الأمريكية[8]. ما تبقّى، يسير على المنوال نفسه بالتناغم مع معايير لغة الخطاب التي يستخدمها المثقفون.

هذه المعايير ليست ذات طبيعة غير استثنائية بالمطلق، كما سبق لبعض المراجع أن أشارت إليها[9]، وهي مختلفة تمامًا عن تلك التي عُثر عليها في الأدب الأمريكي اللاتيني المحترف، ومع ذلك فالاتساق لافتٌ جدًّا وذو طبيعة توجيهية، ويكشف عن سماتٍ للثقافة الفكرية السائدة التي لا تلقى سوى القليل من الاهتمام؛ وهو أقل بكثير مما تستحقه.

من الممكن أنْ نلاحظ أنّ تأثير البرامج الريغانية في ضمان اعتماد نيكاراغوا على الاتحاد السوفييتي، وهو ما لا يستوعبه رأي النخبة، واضحٌ تمامًا بالنسبة إلى المعارضة النيكاراغوية التي يؤكدون دعمهم لها، وفي الوقت الذي يعبر البرلماني المعارض موراشيو دفاز عن اعتراضه على الدستور الجديد، فإنه يلاحظ

أن هذه البلاد ليس لها سوى القليل من البدائل لربط نفسها بالعجلة الاقتصادية لمجموعة دول أوروبا الشرقية، أما ثمرة إستراتيجية الولايات المتحدة فإنها سوف تنضج إذا أصبحت نيكاراغوا بحق جزءًا من منظومة الصراع بين الشرق والغرب في مرحلة ما في المستقبل؛ لستُ معارضًا للدعم الذي تتلقاه نيكاراغوا من البلدان الاشتراكية، فمن المؤكد أنه إذا لم تتلقَّ حركة الساندنيستا السلاح من حلف وارسو، فإن بلادنا سوف تقع بين أيدي جماعة الكونترا، هذا واضح تمامًا، لكن جماعة الكونترا ليست خيارًا ديموقراطيًّا، لقد مات إدواردو فري وهو يأمل أن يُعيد بينوشيه السلطة إلى المدنيين، ونحن نعلم أن أمرًا مشابهًا أو أسوأ، سوف يحدث هنا في نيكاراغوا. نحن ضد جماعة الكونترا، وضد خيار الثورة المضادة[10].

التزام الولايات المتحدة المزعوم بتوفير الديموقراطية في نيكاراغوا، وهو واحد من أهم مبادئ التحكم في الأضرار، هو افتراضٌ أجمع عليه المعلقون والمحللون السياسيون كافة الذين لم يكلِّفوا خاطرهم عناء السؤال عن توقيته المريب والجهود الواضحة التي تقوم بها الولايات المتحدة لتدمير الديموقراطية بمعناها الحقيقي في أمريكا اللاتينية وأماكن أخرى في العالم؛ وهذه حقيقة لا يمكن أيضًا استيعابها؛ وهي في الواقع فكرة لا يمكن تدبُّرها؛ تؤكد لنا المقالات الصحفية أن الهدف الثابت للإدارة هو تحقيق الديموقراطية وإجراء انتخابات

حرة في ماناغوا، بالرغم من أن على إدارة ريغان الانتباه إلى أن جهودها لتوفير الديموقراطية في نيكاراغوا لن تكون على حساب الديموقراطية المطبقة الآن في الهندوراس المجاورة [11]. ونقرأ في الأخبار الصحفية أن الولايات المتحدة كانت «تبحث في إيجاد صيغة إقليمية شاملة من شأنها ... أن تفرض الديموقراطية في البلدان المجاورة وخصوصًا نيكاراغوا، والطلب إلى الكونغرس بأن ينظر إلى الدبلوماسية بوصفها «مقارَبَة جديدة في سياسة الولايات المتحدة، من خلال استخدامها لجماعة الكونترا للضغط على حكومة الساندنيستا اليسارية كي تصبح أكثر ديموقراطيةً» [12]. أما بالنسبة إلى الأعداء الرسميين، أو حتى الدول الأجنبية التي لا تعد من الدول التي تدور في فلك الولايات المتحدة، فإن الإعلان عن بعض أوجه هذه النوايا المزعومة لا يعني بالضرورة أنه الهدف الحقيقي لسياسة أمريكا الخارجية؛ ولكن عندما تفصح الولايات المتحدة عن أهدافها، فلا يعود هذا الزعم إلى حقيقة لا يُسمَحُ معها أن تكون موضع تساؤل؛ علاوة على أنه لن يكون من المسموح حينها بأي شكلٍ من أشكال التحليل المنطقي، أو حتى مجرد التفكير فيه.

يمكن إيراد العشرات من الأمثلة المشابهة، وسيكون من الصعب جدًّا على أيٍّ كان، العثور على خروج وسائل الإعلام عن الخط اللاعقلاني لحملات الدعاية التي تبثها الدولة، حتى بعد الكشف الصارخ عن الشعور بالازدراء الذي عبَّرت عنه أوساطٌ في إدارة ريغان تجاه الديموقراطية في أثناء جلسات الاستماع في الكونغرس بشأن فضيحة إيران-كونترا - كما لو أن سجل الأحداث في ثمانينيات القرن العشرين، أو السجل التاريخي ليْسا كافييْن للسماح بإجراء تقييم منطقي لهذه النزعة الجياشة تجاه الديموقراطية.

في مثل هذه الحالات، كما في دعوة الولايات المتحدة إلى الالتزام بتعهدها بحماية الديموقراطية، إلى ما هنالك، فإننا نرى بأم العين الميزات الإيجابية والعظيمة للالتزام بالخط الحزبي: لا ضرورة لإيراد أي حقائق، فالتاريخ غير ذي صلة؛ شأنه في ذلك شأن العقلانية الجوهرية؛ لأن مبادئ النظام العَقَدي أسمى وأرفع درجة من الحقائق، وعليه فهي لا تتطلب جدالًا من أي نوع كان، ولا تقبل التحدي.

هذا الالتزام المتشدد بالحقائق العَقَدية والمتكرر يومًا بعد يوم، نجح من دون شك في تحقيق هدفه المتمثل بالتأسيس لمبدأ الدولة المقدَّسة. أما المجرمون فلا بد أنهم سوف يستبطنون ما يقولون، وسيفقدون القدرة على جعله محل تساؤل. إن مجرد غياب الجدال سوف يؤدي إلى

ترسيخ العقائد المطلوبة، وجعلها في موقع المسلمات التي سوف يكون من العبث إخضاعها للبحث أو التمحيص. ولو أخذنا في الحسبان الإجماع الضمني للنخب حول الأساسيات، وخضوع الأنظمة السياسية والإعلامية لمركزية الدولة والسلطة الخفية المرتبطة بها ارتباطًا وثيقًا، فلن يكون هناك خطر يذكر من أنَّ مفاهيم بديلة قد تصل إلى قطاعات واسعة من الشعب، وإذا حدث مثل هذا الأمر عن طريق المصادفة، فإن إثبات مصداقيته سيكون صعبًا؛ وهي مصداقيةٌ ليس من المطلوب إثباتها في ظل الشعارات الرنانة التي تُطلَقُ بموافقة الدولة؛ فالنظام قادر بصورة ممتازة على احتواء أي أفكار مستقلة وإبقائها ضمن الحدود المسموح بها؛ على الأقل، ضمن الشرائح المهمة والناشطة سياسيًّا من الشعب.

ضمن هذا الإطار، يمكن تسمية جماعة الكونترا بالمتمردين، أو المقاومة، أو حتى المقاومة الديموقراطية (بحسب رونالد رادوش)، أو مقاتلي الحرية النيكاراغويين (بحسب مارك بيلنيك، المستشار في لجنة التحقيق التابعة لمجلس الشيوخ، عند استجوابه لإليوت أبرامز)[13]. أما في دول أخرى في منطقة أمريكا الوسطى، فيعد المتمردون اليساريون مجرد مجموعات تخريبية كما يرد في مصطلحات مراسلي الأخبار[14]. ويصف مؤيدو الكونترا هذه الجماعة فقط في وثائقهم الداخلية بحق، بالقوة العميلة التي يجب أن نعمل من أجل بناء قاعدة شعبية لها.

كما أسلفنا، يشعر منتقدو ريغان بالقلق فقط إزاء احتمال أن يكون ترويج ريغان للديموقراطية يمكن أن يكون عدوانيًّا أكثر مما ينبغي. وفي الطرف الآخر لوسائل الإعلام المناهضة لسياسة ريغان، ينتقد توم ويكر الريغانيين على أساس أن الولايات المتحدة ليست ملزمة بفرض الديموقراطية بالقوة في نيكاراغوا، فضلًا عن أن منتقدًا آخر لإدارة ريغان، سول لينوويتز يطالب بضرورة ألّا تتخلى الولايات المتحدة وحلفاؤها في أمريكا الوسطى عن أهدافها في تحقيق الإصلاح السياسي في نيكاراغوا، بحيث تُمَكِّنها من أن تتحول إلى دولة ديموقراطية؛ مثل الهندوراس والسلفادور وغواتيمالا التي تُحكَمُ بأمانٍ من قبل العسكر والأقلية المرتبطة بالولايات المتحدة. يتابع شرحه لوجهة النظر هذه من خلال القول إن علينا أن ندعم خطة أرياس التي من المؤكد أنها لا تعني إهمال الهدف المتمثل في الدفع بمسألة حقوق الإنسان والسياسة الديموقراطية في نيكاراغوا بما يتلاءم والعواطف الإنسانية عند الريغانيين: «إن نقطة الارتكاز في خطة أرياس تتمثل [حقيقةً] في التغيير الديموقراطي في نيكاراغوا؛ أي في التحريف المعياري

لصياغة العبارات الواردة في الخطة، وكذلك في المبدأ العَقَدي للولايات المتحدة، والجدير بالملاحظة بسبب الافتراض المبطَّن أن التغيير الديموقراطي يشكل مشكلة أقل شأنًا في الدول الإرهابية المدعومة من الولايات المتحدة»[15]، وهو ما سنعود إليه لاحقًا. يؤكد لنا المعلقون وكذلك المقالات الافتتاحية المنشورة في وسائل الإعلام أن «أهداف واشنطن الجوهرية تكمن في توفير الأمن لجيران نيكاراغوا في أمريكا الوسطى، وأن الكونغرس دَعَمَ الضغط العسكري المتزايد على نيكاراغوا أملًا في أن يسهم ذلك في التأثير في حكومة الساندنيستا في أن تترك جيرانها وشأنهم، وتعيد بناء الحريات الديموقراطية الداخلية فيها» [16].

الأمثلة على ذلك عديدة؛ فهؤلاء الكُتَّاب يعرفون ـ أو يستطيعون بسهولة معرفة ـ حقيقة أن حكومة الساندنيستا هي التي طالبت بالإشراف الدولي على الحدود منذ سنة 1981م، بحيث تُـتْرَكُ دول أمريكا الوسطى وشأنها، وهو اقتراح رفضته الولايات المتحدة التي كانت ملتزمة بالتدخل العسكري في المنطقة كما كانت الحال طيلة قرن من الزمن أو أكثر، وبإمكان هؤلاء أن يعرفوا أيضًا ـ ربما إذا بذلوا جهدًا أكبر بقليل ـ أنه ومنذ منتصف سنة 1986م، كانت نيكاراغوا الدولة الوحيدة في أمريكا الوسطى التي قبلت بمعاهدة الكونتادورا (سبق ورفضتها الدول التابعة للولايات المتحدة) التي تضمنت فرض حظر استيراد الأسلحة، وسحب المستشارين العسكريين الأجانب من المنطقة، وهذه حقيقة تعامت عنها وسائل الإعلام الأمريكية[17]؛ وأنه في شهر كانون الأول، ديسمبر، سنة 1986م، طالبت نيكاراغوا مرة أخرى أن تُرسل الأمم المتحدة لجنة مستقلة لكشف الحقائق إلى منطقة الحدود بعد وقوع بعض النزاع هناك؛ «لكي تقع على أسباب التوتر، وتوصي باتخاذ الإجراءات المناسبة لمنع أي تدهور أكبر، ما قد يؤدي إلى تدهور الأوضاع هناك» (بحسب ما ذكرته نورا أستورغا، مندوبة نيكاراغوا في الأمم المتحدة حينها)، وهو اقتراح رفضته الهندوراس بدعم من الولايات المتحدة، وهو ما لم تذكره بالطبع ـ كما دائمًا ـ وسائل الإعلام الأمريكية[18].

كان بإمكان كُتَّاب تلك التعليقات أن يطَّلِعوا بسهولة أيضًا، هذا إذا لم يكونوا مطَّلعين بالأساس، على الحقائق التي سبقت لنا الإشارة إليها فيما يخص التبادل التجاري بين نيكاراغوا ودول الكتلة السوفيتية عندما أعلن ريغان عن فرض حظر على نيكاراغوا في وجه التهديد الذي تمثله نيكاراغوا على وجودنا، وهو الحظر الذي يجدد سنويًا من ذلك الحين[19]؛ لكن الإمعان في هذه الحقائق، والحقائق المشابهة الأخرى، لن يكون مناسبًا، وسيكون غير

متَّسِقٍ مع الصورة المطلوبة عن دولة تعد أداة بيد الكرملين؛ فالقيام بذلك كان سيؤدي إلى إلقاء الكثير من الضوء على الهدف الحقيقي من الحظر؛ ألا وهو احتواء هذا الموقف المحايد من أجل تبرير العدوان الأمريكي الذي شُنَّ لأسبابَ مغايرةٍ تمامًا.

كان بإمكان أولئك الكُتَّاب استيعاب حقيقة أن النتائج المتوقعة لفرض مثل ذلك الحظر وتلك العزلة، وشن الهجمات الإرهابية من شأنها تقليص فرص إحلال الديموقراطية في نيكاراغوا وزيادة حجم أعمال القمع هناك. إنهم يعرفون- أو كان من السهولة بمكان- لهم أن يكتشفوا، أن حلفاء الولايات المتحدة مثل إسرائيل يفرضون إجراءات لا تقل قسوة، بسبب ظروف أقل حدة بكثير، وأن الولايات المتحدة نفسها تبنَّت مثل هذه الإجراءات خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، بالرغم من أنها لم تكن عرضة للهجوم من قبل أي دولة عظمى؛ وفي حقيقة الأمر، لم تكن أراضيها يومًا مهددةً منذ حرب سنة 1812م[20].

للمرء أن يتخيل كيف ستكون عليه الحال فيما لو قام جيش من الإرهابيين مموَّلٌ ومدعومٌ من الاتحاد السوفيتي باستباحة أريزونا ومونتانا انطلاقًا من قاعدة له في أيداهو، ويتلقى معونات ضخمة تُسْقَطُ عليه من الجو، وتكون كندا قاعدة سوفيتية كبرى تجري فيها مناورات عسكرية سوفيتية ضخمة استعدادًا لشن عدوان على الولايات المتحدة، وأن الأسطول السوفيتي بقدراته التي تفوق الخيال، يجول أمام الشواطئ الأمريكية، وأن طلعات جوية منتظمة تُنسِّق الهجمات الإرهابية التي يشنها جيشه العميل، وأن الهواء الأمريكي مغطّىً بالبث الإذاعي والتلفازي المعادي من الخارج. هل كانت الولايات المتحدة ستسمح للروس الذين ينشرون أكاذيب فجة عن الولايات المتحدة في معرض تسويقهم وتبريرهم لما تقوم بها تلك القوى الإرهابية الغازية التي تسعى للحصول على معلومات استخباراتية - أو اختراعها إذا اضطرت لذلك - يمكن أن تستخدمها من أجل الاستعداد لهجوم على الولايات الحدودية، بِحُرِّية الحركة؟ أو هل كانت ستسمح بنشر أي مادة صحفية في أي مجلة يملكها شيوعيون أثرياء، استطاعوا أن يعيثوا فسادًا في العاصمة الأمريكية، بتمويل ودعم من الاتحاد السوفيتي ومتحفِّزون من أجل البدء في هجوم إرهابي مقدس؟ لو ألقينا نظرة على السجل الحقيقي الذي يؤرخ لظروف أقل استفزازًا بكثير، لوجدنا أن مثل هذه الأسئلة لا تستحق أن تطرح على بساط البحث، بالرغم من أنه من الجدير بالملاحظة أن مثل هذه المحاكاة يستحيل تصورها.

كان بإمكان الكُتّاب أنفسهم أنْ يكتشفوا بسهولة أنَّ السياسات القمعية لم تكن نتائجها المتوقعة الوحيدة تقتصر على الحربين اللتين شنتهما الولايات المتحدة على نيكاراغوا، والتي جمعت فيهما بين الهجمات الإرهابية والقيود على التجارة والمساعدات، بل تعدَّتهما إلى النتائج المنبثقة عن نية خوض هاتين الحربين منذ أيامهما الأولى؛ ففي جلسات الاستماع التي عقدتها محكمة العدل الدولية، أدلى ديفيد ماكميتشيل؛ المحلل السابق في وكالة المخابرات المركزية الأمريكية بشهادته التي أعلن فيها أن برنامج وكالة المخابرات المركزية الأمريكية الذي صادقت عليه الإدارة الأمريكية، كان يهدف إلى استخدام الجيش العميل؛ من أجل استدراج القوات النيكاراغوية لشن هجمات على الحدود، ومن ثم كشف الطبيعة العدوانية لنيكاراغوا، ما يرغم حكومة نيكاراغوا على قمع الحريات المدنية داخل نيكاراغوا نفسها، واعتقال المعارضة، والكشف عن طبيعتها الدكتاتورية الراسخة، ومن ثم التسبب في زيادة حدة الانشقاق الداخلي في البلاد، وإضعاف اقتصادها المنهار أكثر فأكثر. لسنا بحاجة إلى مثل هذه الشهادة، بما أن النتائج المتوقعة هي بالتأكيد، النتائج المأمولة، ولكن لكي نفهم هذه المسائل، فإن من الضروري لنا أن نخطو خارج نطاق النظام الإيديولوجي، وأن نضع تحت المجهر، قداسة ونبل نوايا الولايات المتحدة، لكن هذا يجب استبعاده بوصفه نزوعًا عن المعايير المتحضرة، لا يمكن القبول به.

لو ألقينا نظرة فاحصة على المحتوى الأساس للحريات المدنية الرسمية، لوجدنا أن هذه استُبعدت أيضًا، بالرغم من أنها ليست مسألة هامشية، حتى في دول مثل كوستاريكا التي تملك سجلًا ديموقراطيًّا مثيرًا للإعجاب (أو حتى في الولايات المتحدة نفسها)، هذا الموضوع هو على طاولة النقاش في مجلس شؤون نصف الكرة الجنوبي ونقابة الصحافة (AFL_CIO) في اجتماعاتهما الدورية حول وسائل الإعلام في أمريكا اللاتينية[21]. وقد أوضح أعضاء هاتين المؤسستين أن الشعب في كوستاريكا التي تحترم فيها الحريات المدنية بصورة لا تجاريها فيه أي دولة من دول أمريكا اللاتينية، لا يطّلع عمليًّا إلا على جانب واحد من الصورة؛ لأن الأثرياء الموغلين في الفكر المحافظ يسيطرون على الصحف اليومية الرئيسة ومحطات البث الإذاعي والتلفازي؛ هنا، يعد التحكم الفاعل في المعلومات مضمونًا في سوق الأفكار الحرة، وهو يعمل في مجتمع تتركز فيه الموارد بأيدي قلة قليلة، وعليه، لا يمكن للمرء أن يشعر بوجود أي قيودٍ على حرية الصحافة بالمنطق الأورويللي إذا أُسقِطتْ على إيديولوجية الولايات المتحدة المتعلقة بهذه المسألة.

في السلفادور التي يصنفها المجلس أسوأ منتهك لحرية الصحافة بعد تشيلي والباراغوي، يستمر الصحفيون في العمل تحت التهديد المستمر بالمضايقة والقتل؛ حيث قتل عشرون صحفيًّا على الأقل منذ الانقلاب الذي وقع سنة 1979م، واختفى عدد أكبر منهم أو فُرِضَ عليهم المنفى. لقد كان الهاجس الأمني الطاغي ... عاملًا مؤثرًا جدًّا في عمل الصحفيين المعتدلين واليمينيين، في حين أن منشورات أخرى اضطرت إلى إغلاق أبوابها بسبب العنف الذي كانت تمارسه فرق الموت اليمينية المتطرفة؛ أما تلك التي أبقت أبوابَها مفتوحة فكان المحافظون المتطرفون الأثرياء يتحكمون فيها في الغالب؛ وبطبيعة الحال بقيت حرية التعبير معلقة [بين سنتيّ 1985م و 1986م] في ظل حال الطوارئ المفروضة التي كانت سارية المفعول منذ شهر آذار، مارس، سنة 1980م؛ لكن كما هي العادة دائمًا، لم يأتِ فعليًّا أحدٌ على ذكرها في الولايات المتحدة[22]. على المنوال نفسه، بقيت القيود على حرية الصحافة مفروضةً في الهندوراس غير رسمية، لكنها كانت نافذة، وأنتجت هذه القيود ما يعرف بنظام الرقابة الذاتية، خوفًا من قوائم الحكومة السوداء والإحساس العام بالخوف.

أثار آخرون نقاطًا مشابهة؛ فقد كتب ألان نيرن في المجلة التي تصدرها لجنة حماية الصحفيين أن «الأسلوب الرئيس للرقابة الذي يفرضه جيش غواتيمالا [الذي يحكم البلاد فعليًّا من خلف الواجهة الديموقراطية] هو القتل الموجه بالدرجة الأولى باتجاه الصحفيين المحليين». ويلاحظ أيضًا أنه ومنذ سنة 1978م، اغتيل أربعة وسبعون صحفيًّا غواتيماليًّا، والعديد من هؤلاء اغتيل بطريقة دراماتيكية ومشهدية؛ فالعديد من هؤلاء الصحفيين كان يتم اقتيادهم إلى خارج محطة البث وهم على الهواء مباشرة، وبعضهم كان يُغتال وهو يقود سيارته في وسط المدينة، أما المذابح الجماعية الكبرى التي كانت ترتكب بحق المدنيين من قبل الجنرالات الحكام، فلم تُطرح أو تُناقش في وسائل الإعلام الغواتيمالية ـ من إذاعة وتلفاز وصحف. كان كل ذلك يحدث من دون أي وجود لقانون يفرض الرقابة على وسائل الإعلام؛ إذ لم تكن هناك وزارة للرقابة في غواتيمالا؛ إنه ببساطة نظام أمر واقع يتعرض فيه الصحفيون للاغتيال إذا ما تجرؤوا على مناقشة مثل هذه المسائل.

يخلص روبن مارتينيز في مقال كتبه حول السلفادور إلى الاستنتاج أن الوضع في تحسن مطرد بمعنى أن الإرهاب تقلص منذ سنين الذروة عندما كان الأمريكيون يمولون عمليات الإبادة الجماعية، لكن «حرية الصحافة ما تزال محدودة بالنسبة إلى أولئك الذين يرفضون

أن يكونوا مجرد صدىً للخط الرسمي». أكبر صحفيتين يوميتين وأوسعهما انتشارًا هما ناطقتان باسم اليمين المتطرف، فضلًا عن أن محرريهما يمجِّدون حرية الصحافة، ويقولون إن لهم مطلق الحرية في انتقاد الحكومة بالقسوة التي يشاءون ـ «طالما أن الأوضاع الحالية لا تشكل مانعًا أمام اليمين السياسي من التحدث بصوت عالٍ»، بحسب مارتينيز؛ هذا يعني أن هؤلاء الصحفيين لن يتعرضوا للاغتيال أو الخطف من قبل القوات الأمنية أو الفرق الإرهابية المرتبطة بها. هاتان الصحيفتان لا تقبلان حتى الإعلانات المدفوعة الأجر إذا كانت تلك الإعلانات لصالح مجموعات تنتمي إلى تيار يسار الوسط؛ والأمر نفسه ينطبق على صحيفة أقل انتشارًا لكنها تنطق باسم الحزب المؤيد للرئيس دوارتي؛ وهناك صحيفة أخرى هي الأقل انتشارًا: صحيفة إل موندو، وهي الأكثر انفتاحًا بين الصحف السلفادورية، وهذه الصحيفة تقبل نشر إعلانات من اتحادات المعارضة ومجموعات حقوق الإنسان التي تدعو إلى إطلاق سراح السجناء السياسيين، ووضع حد للحرب واتخاذ إجراءات لمواجهة الصعوبات المعيشية التي تعانيها الطبقة العاملة. لكن أكثر مصادر المعلومات جرأة هي نشرة إخبارية أسبوعية صغيرة تصدرها الجامعة الكاثوليكية في أمريكا الوسطى؛ وهي محدودة في توزيعها، لكنها مستعدة لنشر إعلانات ترد من الاتحادات العمالية المعارضة والمجموعات السياسية المعارِضة. المؤشر الأهم على الانفتاح في الصحافة يتجلى في افتتاحية في صحيفة إل موندو مقتطفة من مقال نشر في نشرة الجامعة المشار إليها آنفًا، والتي تقول أكثر فقراتها تطرفًا إن الجيش «نجح فقط في عدم خسارة الحرب»، وهذه الفقرة كان من المستحيل التحدث بها في العلن في ذلك الجو المشحون بالإرهاب، والذي ساد في ثمانينيات القرن العشرين. تلاحظ منظمة العفو الأمريكية كذلك أن إرهاب الدولة كان كافيًا لتأكيد أنه ومنذ سنة 1981م، كان موقف الصحافة السلفادورية إما داعمًا للحكومة أو منتقدًا لها من منظور الجناح اليميني[23].

مثل هذه المسائل ليست محل نقاش أبدًا، خصوصًا ونحن نحتفي بإنجازاتنا التي توجت بمجيئنا بالديموقراطية إلى السلفادور، بينما حذفنا من الأجندة التي تتناول إسرائيل، موضوعات مثل الرقابة الصارمة على المطبوعات، وطرد الصحفيين ورفض منح أذونات بالنشر، يمكن للمرء أن يبحث في وسائل الإعلام الأمريكية من دون جدوى عن مطالب مثيرة للعواطف للسماح لصحف مثل لا كورنيكا (La Cornica) والإل إندبيندنتي (El Independiente) أن تعاودا الصدور في السلفادور بحمايةٍ يوفرها لهما حضور عسكري دولي من بطش القوات الأمنية التابعة للرئيس دوارتي، والتي تتحكم في مصير البلاد من دون حسيب أو رقيب. مَنْ

سمعَ حتى باسميّ هاتين الصحيفتين اللتين دمَّرهما إرهاب الدولة، وتسبب في مقتل محرريهما والعاملين فيهما وتقطيع أوصالهم من قبل القوى الأمنية، أو نُفوا من البلاد أو تم إسكاتهم عن طريق ترهيبهم، بعد تسوية مَقَرَّيْ الصحيفتين بالأرض؟ بالمقابل، نجد أن انتهاكات الحريات الصحفية في نيكاراغوا التي لم تصل قط إلى حد القتل أو ممارسة الإرهاب على الصحفيين، أثارت موجات من الغضب العارم.

هناك متطلبات حاسمة للقيام بعملية التحكم في الأضرار.

افترضت إدارة ريغان منذ البداية أن بإمكانها الاعتماد على المنافقين المحليين للتظاهر بالغضب بسبب العواقب المحتملة لسلوكها الإرهابي، مُطَبِّقَةً معايير مدنية ليبرالية متعالية تقول إنها لا تقبل ولا للحظة واحدة (كما تبيَّن في التحليل المقارن[24]) عصابيةَ حكومة الساندنيستا، أو طبيعتَها الشمولية، في الوقت الذي تنحو باللائمة لما يجري في نيكاراغوا على سوء الإدارة الشيوعية. لقد جرى كل شيء بالضبط كما توقع أي شخص ملمٍّ بالتاريخ والثقافة الأمريكيين. القلق الذي ساور الصحفيين العاملين في صحيفة كريستيان ساينس مونيتور، والمتمثل برغبتنا في العمل على إعادة بناء الحريات الديموقراطية الداخلية في نيكاراغوا، وجد له أصداء واسعة، وهكذا نجد أن صحيفة نيويورك تايمز تتبنى خطة أرياس؛ لأنها تدعو إلى إعادة الحريات وإجراء انتخابات في نيكاراغوا[25] ـ ذلك أنه لم تحصل انتخابات هناك بحسب مبدأ صحيفة التايمز.

إن مثل تلك الآمال المتعلقة باستعادة الحريات الديموقراطية في نيكاراغوا يجب أن يكون عصر سوموزا مرجعًا لها، إذا كان لنا أن نعطي للكلمات معنى؛ من هنا تبرز الرغبة في العودة إلى تلك الأيام السعيدة، عندما لم يُبْدِ أحدٌ حينها أي شكل من أشكال القلق حول ما كانت الأحول قد آلت إليه في نيكاراغوا؛ فمن سنة 1969م ولغاية سنة 1979م لم تحظَ نيكاراغوا سوى بساعة واحدة فقط من التغطية الإعلامية ـ وهذه الساعة تمحورت حول الزلزال الذي أصاب نيكاراغوا سنة 1972م، بينما تم تجاهل السلفادور أيضًا[26]. هذه الصيغ المثيرة للاهتمام تعد معيارية ليس فقط في افتتاحيات الصحف، ولكن أيضًا فيما يسمى أعمدة الرأي؛ حيث نقرأ على سبيل المثال «أن خطة أرياس تدعو إلى إنشاء نظام ديموقراطي في نيكاراغوا، وأن غواتيمالا تفضل إعادة النظام الديموقراطي إلى نيكاراغوا»[27]. صحيفة الواشنطن بوست تطالب أيضًا بضرورة قيامنا بإعادة الديموقراطية إلى نيكاراغوا، وتؤكد لنا أن «الولايات المتحدة تعمل من

خلال جماعة الكونترا على إعادة الديموقراطية إلى نيكاراغوا ـ كما كانت أيام سوموزا، على ما يبدو؛ وأن ريغان يبذل قصارى جهده من أجل فك الارتباط بين حركة الساندنيستا وبين السوفييت والكوبيّن ـ والذي هلل له الريغانيون بالطبع وبذلوا أقصى جهودهم لتقويته من خلال النمط التقليدي الذي ناقشناه آنفًا»[28].

هناك في الواقع، طريقة يمكن من خلالها إضفاء بعض المنطق على الزعم بأن الولايات المتحدة مهتمة بالمجيء بالديموقراطية إلى منطقة أمريكا الوسطى، وأن رأي النخبة يشعر بالقلق الجدي من غياب الديموقراطية في نيكاراغوا (التي تتعرض للهجوم من قبل دولة عظمى). من المهم أن نستوعب أنه مثل معظم العبارات في علم اللاهوت السياسي، فإن عبارة الديموقراطية لها معنيان اثنان: معنى قاموسي ومعنى تقني صيغ من أجل ممارسات حزبية عادية. الديموقراطية بالمعنى التقني للعبارة ـ كما أشرنا آنفًا ـ توجد فقط عندما تقدم ضمانات بتوفير الفرصة للأشخاص الذين يخدمون مصالح المستثمرين في الولايات المتحدة لتولي قيادة النظام السياسي، هذا يعني داخليًّا أن الأنظمة السياسية والإيديولوجية يجب أن تكون تحت هيمنة رجال الأعمال؛ وهو هدف تحقق قبل مدة طويلة.

في العالم الثالث، تتطلب الديموقراطية أن تكون وسائل الإعلام والنظام السياسي في أيدي الأوليغاريين المحافظين المحليين، أو عناصر أخرى مشابهة ملتزمة بصيغة التنمية؛ وهذه العناصر هي المفضَّلة بالنسبة إلى المستثمرين الأمريكيين؛ لأنها تقضي بتهميش الشعب بغالبيته المطلقة (عن طريق استخدام العنف إذا اقتضت الضرورة ذلك)، وإطلاق يد العسكر الذي تربطه بنظام العنف في الولايات المتحدة روابط متينة.

وعليه، يمكننا استيعاب كيف يمكن لرونالد رادوش وآخرين وصف جماعة الكونترا بأنها مقاومة ديموقراطية، من جهة، بينما يصف ـ من جهة أخرى ـ إدغار كامورو جماعة الكونترا الناطق باسمها المعيَّن من قبل وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، والذي يعْرِف هذه الجماعة كما لا يعرفها أي شخص آخر في واشنطن؛ بأنها «القوة الأكثر بعدًا عن الديموقراطية في أمريكا الوسطى؛ وتمثل خليطًا من فكر وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ونظام سوموزا السابق والعسكر الأرجنتيني»[29]. إنَّ هذين الاستخدامَيْن لعبارة الديموقراطية مناسبان: فالأول يخدم لغة الخطاب الأورويللي المتفق عليه، والثاني يتسق مع المعنى القاموسي للعبارة؛

فالمعنى الأورويللي مطلوب من أجل التحكم في الأضرار، والمتزامن مع عبارة الديموقراطية الشعبية التي يتباهى بها المُفَوَّضون الآخرون.

تعد الديموقراطية الناشئة في أمريكا الوسطى، بالمعنى الأورويللي التقني للعبارة، والتي يحتفى بها من قبل النخب، ديموقراطيات بحقٍّ، وتعد أيضًا المجموعة المكونة من رجال أعمال ومصرفيين ومحامين التي التأمت في أحد النوادي الريفية في كوستاريكا من أجل عرض برنامج سياسي تقدّمي تحت أسماع وأبصار أسيادهم مجموعة ديموقراطية بكل تأكيد؛ يعزى هذا السبب إلى كونهم ممن يعتمد عليهم للوقوف في وجه إجراءات الإصلاح التي ستعيد توجيه موارد نيكاراغوا لصالح الطبقات الفقيرة، ويصرون على الإبقاء على الامتيازات المحلية التي تضمن بقاء نظام الحكم التقليدي، ولكن بشرط أن يكونوا هم في موقع القيادة، بدلًا من أن تتحكم فيه عشيرة سوموزا، وبإشراف كاملٍ بطبيعة الحال، من قبل حاكم النصف الجنوبي للكرة الأرضية، والقادر على فرض قراره بالقوة إذا اقتبسنا العبارة اللافتة والمناسبة التي أطلقها تشارلز كروثامار، والجاهز دومًا لتكسير عظام أي شخص يجرؤ على الخروج عن الخط.

بالمقابل لا تعد نيكارغوا دولة ديموقراطية لسبب وجيه، وهو أن مجموعات رجال الأعمال والإقطاعيين ليست ممثلة في النظام بنسبة أعلى بكثير مما تسمح به بُنيتها العددية، وهو ما كانت تتمتع به في ظل نظام الحكم السابق، كما يشير إلى ذلك توماس ووكر؛ علاوة على أن النخب من أصحاب الامتيازات المرتبطة بمصالح أمريكا ورجال الأعمال لم تحظَ بالامتيازات المطلوبة في انتخابات سنة 1984م: ونعني بذلك السيطرة على وسائل الإعلام، وكذلك على النظام السياسي للحكم، إضافة إلى السلطة المنبثقة من التحكم في الحياة الاقتصادية ـ كان كل ذلك يشكل إهانة شديدة لمبدأ الديموقراطية. ربما كان ذلك هو السبب الذي حدا بالمعتدلين إلى التخلي عن الطغمة الحاكمة في المدة التي سبقت الانتخابات[30]، وجعلتهم يرفضون الضغط الأمريكي الشديد للمشاركة في انتخابات سنة 1984م، في حين أن أرتورو كروز القائد»، هو مَنِ اختارته الولايات المتحدة وموّلته وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ليخوض الانتخابات التي لم تحصل بحسب النظام العَقَدي الأمريكي؛ لأن النتيجة الصحيحة لم تكن مضمونة؛ نظرًا إلى أنها لم تسمح بتوزيع عادل لمواقع السلطة، وعلى نحوٍ مشابه ما يزال المعتدلون يعدون ديموقراطيين مثيرين للإعجاب، بالرغم من عدم وجود برنامج انتخابي لديهم، وإصرارهم في اجتماع للجمعية في المنفى على أنهم ـ وبعكس ما فعله رجال الساندنيستا

الذين منحوا عناصرَ من رجال الأعمال مكانًا ضمن الائتلاف الحاكم بعد أن تحقق لهم النصر سنة 1979م- سوف يستثنون حركة الساندنيستا كليًّا من أي تمثيل في مجلس الحكم بعد أن يحققوا هم النصر (بحسب بيدرو جوكين كامورو، رئيس التحرير السابق لصحيفة لا برنسا الذي أعلن بصورة لا تقبل التأويل عن دعمه للهجمات التي تشنها جماعة الكونترا، وذلك عند مغادرته إلى كوستاريكا، بعد أن كان يدعمها بصورة مبطنة قبل ذلك)[31]. هذا الموقف يتسق تمامًا مع الاستخدام الأمريكي لمفهوم الديموقراطية بالمعنى الأورويللي للعبارة: إضافة إلى أن الإجراءات الأخرى التي قضت باستثناء الشيوعيين من المشاركة في الحكم (وهي العبارة الأخرى لمفهوم اللغة المخادعة [ذكرت في رواية جورج أورويل الموسومة 1984م] التي تشير إلى أي شخص لا يقبل بعبارة الديموقراطية) تعد شرعية، بما في ذلك ممارسة أقصى صور العنف في الدول التي تدور في فلكنا، وعليه لن يكون من الضروري إبراز الوثائق التي تثبت السمات الديموقراطية للديموقراطيين الرسميين، أو النظر في أي حقائق أخرى حول نيكاراغوا.

نستطيع أن نستوعب من خلال أسس مشابهة، فهمَ المسؤولين الحكوميين الأمريكيين الين يناضلون من أجل المجيء بالديموقراطية إلى العالم الثالث، ومنهم على سبيل المثال، الجنرال المتميز إدوارد لانسديل الذي كرَّس حياته لإنجاز تلك المهمات على امتداد سنين عديدة في جنوب شرق آسيا؛ ففي معرض شرحه للتقدم الذي أحرزه في وضع الأسس التي ترسو عليها قواعد الديموقراطية في لاوس بعد أن نجحت الولايات المتحدة في إسقاط الحكومة الائتلافية التي تشكلت بعد انتخابات برلمانية ديموقراطية، يقول بكثير من التباهي وبصورة سرية: «في لاوس، هناك منظمة تضم محاربين قدماء ومنظمة أخرى سياسية ذات قاعدة شعبية، وكلاهما تخضعان لإشراف مباشر من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية التي تتحكم فيهما بالكامل، وباستطاعة هاتين المنظمتين القيام بحملات دعائية، وشن عمليات تخريبية والقيام بمناوشات ضد الحكومة»[32]. الحال في نيكاراغوا تشبه الحال التي كانت عليها لاوس: ديموقراطية تتحكم فيها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية.

تشرح المبادئ نفسها لماذا لا تجد الصحافة الليبرالية حرجًا من نشر مقالٍ حول افتتاح المجلس النيابي في الفلبين يحتفي بالعودة الكاملة للديموقراطية، ويقتبس من النائب ستيفن سولارز الذي قال إن هذا «يدل على انتقال الفلبين من الديكتاتورية إلى الديموقراطية»، وكان هذا المقال تحت عنوان يقول: مرسوم من الرئيسة أكينو يحظر الشيوعية: وذكرت إحدى الفقرات الرئيسة في هذا

المقال أن «الرئيسة أكينو فرضت ضمن هذا المرسوم عقوبات بالسجن على كل من تثبت عضويته في الحزب الشيوعي، وهي بذلك تقلب رأسًا على عقب السياسة الديكتاتورية التي كان يمارسها سلفها ماركوس، والتي أصبغت صفة الشرعية على هذا الحزب في منتصف السبعينيات من القرن العشرين»[33]. يمكن للمرء أن يتخيل ردة الفعل على مثل هذه التحركات في نيكاراغوا لو نزعت حكومتها صفة الشرعية عن الأحزاب السياسية المحلية المعارِضة.

يمكننا على المنوال نفسه تفهُّم مخاوف وزارة الخارجية من كون حكومة غواتيمالا في أوائل الخمسينيات من القرن العشرين ديموقراطية أكثر من اللزوم (بالمعنى القاموسي للكلمة)؛ لأنها تعاملت مع الحزب الشيوعي بصفته حزبًا سياسيًّا محليًّا ذا مصداقية، وليس بصفته جزءًا من المؤامرة الشيوعية السوفيتية الموجودة في أصقاع شتى من العالم[34]. وكما علَّقَ تقرير سري مخابراتي تابع لوزارة الخارجية الأمريكية سنة 1955م، أي بعد مرور سنة على تحطيم الديموقراطية الغواتيمالية،

> أصرَّ أليفارو- الملتزم ببرنامج حكومته- على الإبقاء على نظام سياسي منفتح؛ وأنه لا العسكر الذي أوهنته الخلافات الداخلية بين قادته، ولا السياسيون الذين لا تهمهم سوى مصالحهم الخاصة، قادرين على رسم خطوط سياساته، في مثل هذا الجو من مبدأ عدم التدخل، استطاع الشيوعيون أن يوسعوا من عملياتهم وينجحوا عمليًّا في الحصول على تأييد قطاعات شعبية مختلفة لبرنامجهم[35]...

وعليه، كان لا بد من إنهاء وجود الديموقراطية في غواتيمالا؛ نستطيع أن نفهم من خلال المبادئ الأساسية والثابتة نفسها، لماذا لا يمكن للديموقراطية أن تتلطخ؛ ومن هنا لا نستطيع سماع أي تعليق انتقادي، خصوصًا إذا كان العسكر يقبض على مفاصل الحياة في المجتمعات التي يحكمها في السلفادور؛ حيث يبقى الخوفُ من التلوث السياسي اليساري قائمًا (انظر الفصل الخامس). لو أمعنَّا النظر في بعض الحالات الأقل وضوحًا، حيث تبرز إلى الواجهة أعدادٌ أكبر من الأسئلة الحاذقة، فسوف يكون بمقدورنا أن نفهم كيف يمكن- في الطريق إلى تحقيق الديموقراطية- لقوات الاحتلال الأمريكية أن تعمل، وبصورة أصابت فيها قدرًا كبيرًا من النجاح، على رسم خطوط للديموقراطية تناسب مصالحها، وتقتصر على أوروبا واليابان في أوائل المدة التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية، وتوجهها بما يخدم القيادة المدنية في واشنطن.

يصبح كل شيء واضحًا، فقط عندما نكون قد استوعبنا معايير لغة الخطاب المثقف.

الفصل السابع: أخطار الدبلوماسية

تواجه الولايات المتحدة في تعاملها مع دول العالم الثالث المشكلات المتكررة التي سبقت لنا مناقشتها: فبقدر ما هي قوية عسكريًّا، فإنها ضعيفة سياسيًّا؛ إحدى النتائج المترتبة على هذه الصيغة تتمثل في الحاجة المنظمة إلى اللجوء إلى استخدام العنف من أجل تدمير المنظمات الشعبية. هناك مشكلة أخرى تتمثل في الجهود المستمرة لتجنب الالتزام بالحلول الدبلوماسية، وبوصف أن هذه الحقائق غير مقبولة، فإن على المؤسسات الإيديولوجية تصويرها على عكس ما هي عليه؛ يجب أن تعاد على وجه الخصوص صياغة السجل الدبلوماسي بطريقة يبرر فيها اللجوء أكثر فأكثر إلى استخدام العنف، بدلًا من البحث عن حلول دبلوماسية استنادًا إلى المبدأ القائل إن العدو لا يمكن أن يكون موضع ثقة، كائنًا من كان هذا العدو (المنطق النمطي يعد كلمة شيوعي تقنيًّا عدوًّا للدولة).

من المنطقي أن نخلص إلى الاستنتاج بأن الشيوعيين لا يمكن أن يكونوا موضع ثقة، بشرط أن نضيف بقية العبارة: ولا أي جهة أخرى، وخصوصًا الولايات المتحدة. النموذج التقليدي للظلم الشيوعي يتمثل في السلوك السوفييتي الذي خَرَقَ اتفاقات يالطا وبوتسدام؛ ولكن حتى هذه الحال التي يختارها النظام الإيديولوجي بوصفها أقوى أرضية يمكن أن ينطلق منها، تمثل فقط الحقيقة التي سبق لنا التعبير عنها. يخلص ميلفن ليفلر بعد تحليلٍ متأنٍّ يستند إلى هذا السجل الوثائقي الغني بمحتواه، إلى نتيجة مفادها أن «النموذج السوفييتي المتبع في إخضاع الآخرين [من اتفاقية يالطا إلى بوتسدام، واتفاقات أخرى في زمن الحروب] لا يختلف نوعيًّا في الواقع، عن النموذج الأمريكي»[1]. لو قررنا أن نتوجه إلى مناطق أخرى، لوجدنا دليلًا دامغًا على سبب الضعف السياسي الذي يفرض على المخططين الأمريكيين تجنب إيجاد حلول سياسية للصراعات، وخرق للاتفاقيات والمعاهدات.

يعد السجل الأمريكي في الهند الصينية مؤشرًا في هذا السياق؛ فقد كانت الولايات المتحدة تعي منذ نهاية الأربعينيات من القرن العشرين أن دعمها للجهود الفرنسية لغزو الهند الصينية من جديد، واستلام الدفة بيدها بعد أن تخلت فرنسا عن القيام بهذه المهمة،

قد وضعها في مواجهة مع القوى الوطنية الرئيسة في المنطقة؛ لقد أثبتت الجهود التي بذلتها الولايات المتحدة لبناء قاعدة سياسية لعملائها الذين فرضتهم هناك، فشلها التام. نتيجة لهذا الضعف السياسي، أجبرت الولايات المتحدة على إسقاط اتفاقيات جنيف الموقعة سنة 1954م فورًا، وإسقاط الحكومة المنتخبة ديموقراطيًّا في لاوس سنة 1958م، وتصعيد الحرب ضد جنوب فيتنام في أوائل الستينيات، في الوقت الذي كانت تبذل محاولات يائسة للتملص من اتفاقيات السلام التي كانت الأطراف جميعها تنشدها، وتوسُّعُ دائرة الحرب لتشمل أنحاء الهند الصينية كافة. أخيرًا، وعندما استيقنت عجزها عن التهرب من التوقيع على اتفاقية في باريس تنهي بموجبها نظريًّا الأعمال العدائية سنة 1973م، سعت الولايات المتحدة فورًا وللأسباب ذاتها، إلى تهميش تلك الاتفاقية، في محاولة يائسة منها للحصول عن طريق القوة على ما تخلت عنه ورقيًّا[2].

سجلُّ الحقائق هذا، يعوزه التطبيق العملي بصورة واضحة؛ ولذلك فقد تم إبدالُه بعملية ترميم أسطورية صُنِّعَتْ من أجل الوفاء بشروط المبادئ العَقَدية. وبصرف النظر عن ماهيَّةِ الحقائق، فلا بد للسجل أن يُظهِرَ أن العدو الشيوعي هو الطرف الذي لا يمكن أن يكون موضع ثقة؛ ازدادت أهمية هذه المهمة التي ترمي إلى تنظيف التاريخ بالتوازي مع إدراك حقيقة أنه لا غنًى للولايات المتحدة عن مواجهة المشكلة الرئيسة نفسها في مناطق أخرى، وأن عليها أن تتهيأ لمواجهتها بالطرق والوسائل نفسه؛ في أمريكا الوسطى في العصر الحاضر -على سبيل المثال- حيث يفرض عليها ضعفها الدبلوماسي اللجوء إلى ممارسة العنف والتهرب من الدبلوماسية، تزامنًا مع التزامٍ دائم بالتحكم في الأضرار من أجل إقامة سدٍّ يمنع الناس من معرفة الحقائق.

إن المبدأ القائل بأن العدو الشيوعي لا يمكن أن يكون موضع ثقة بشأن التزامه بالاتفاقيات، يتزامن بصعوبة مع المبدأ الثاني: نحن نسعى إلى المفاوضات وإبرام اتفاقيات سياسية، بينما يرفضون هم ذلك؛ ومن ثم علينا جرُّهم إلى طاولة المفاوضات بالقوة. السؤال الذي قد يتبادر إلى الذهن هو: لماذا علينا استخدام القوة لجرهم إلى طاولة المفاوضات إذا كانوا سينتهكون ما قد يُتَّفق عليه في الأحوال كلها؟ ولكن لا حاجة إلى حل هذا التناقض طالما أن الأسئلة نظريةً بحتة؛ ففي الظروف التي تكون الولايات المتحدة تعاني الضعف السياسي، كما كان الأمر في الهند الصينية وأمريكا الوسطى، لا تسعى الولايات المتحدة إلى توقيع اتفاقيات دبلوماسية، بل تستعمل القوة من أجل إزالة الخطر الذي يمثله هذا التهديد؛ وللسبب ذاته، يكون التزام

الولايات المتحدة بالاتفاقيات احتمالاً غير واقعي. هذه الملاحظات هي في غاية الوضوح، وهي مثبتة في السجل التاريخي والوثائقي؛ ونظرًا إلى كونه غير مقبول بالنسبة إلى عامة الشعب، فهو يقبع خارج حدود لغة الخطاب الجادة والوقورة.

دعونا نسأل الآن، كيف تم التعامل مع هذه المشكلات من خلال الهندسة التاريخية؟ لنستحضر الحوار الذي جرى بين الصقور والحمائم حول مساعدة جماعة الكونترا بناءً على الافتراض أن هدفها الرئيس هو غاية نبيلة تتمثل في إرساء الديموقراطية في نيكاراغوا، كما جادلوا بأن الهدف الثانوي كان إجبار حكومة الساندنيستا على الجلوس إلى طاولة المفاوضات. يوضح رونالد رادوش أن «معارضة الجناح اليساري في الحزب الديموقراطي فكرة تقديم المساعدة لجماعة الكونترا غير كافية؛ لأنها لا تقدم أي حوافز يمكن أن ترغم حكومة الساندنيستا على الجلوس إلى طاولة المفاوضات»[3]. غالبًا ما كان المنتقدون الليبراليون لسياسة تقديم مساعدات لجماعة الكونترا يتبنّون المواقف نفسها في الوقت الذي كانوا يتساءلون عن فاعلية هذه الوسيلة للوصول إلى الغاية المرجوة؛ أي إجبار النظام الماركسي- اللينيني على القبول بتسوية سياسية.

سبقت لنا مناقشة واحدة من الصعوبات التي تعترض طريق هذا المبدأ؛ كانت نيكاراغوا تسعى إلى الوصول إلى حل عن طريق الدبلوماسية منذ أن انفجر الصراع فيها، بينما سعت الولايات المتحدة بالمقابل ومنذ البداية، إلى التغلب على الخطر الذي يمثله الاتفاق السلمي، سواء كان الموضوع يتعلق بمراقبة الحدود، أو سحب المستشارين الأجانب، أو ضمانات بشأن القواعد الأجنبية، أو المفاوضات المباشرة، أو الاحتكام إلى محكمة العدل الدولية والأمم المتحدة، أو الالتزام بمقترحات الكونتادورا. وفوق هذا وذاك، كان الإرهاب الذي نظّمته ورعته الولايات المتحدة يأتي أُكُلَه، وكذلك -بالتأكيد- الهدف الصريح المتمثل بوضع قيود على الحريات في الداخل النيكاراغوي. لو كان للفاشيين اليابانيين السوية نفسها من النفاق الذي نتصف به، لبرَّروا ما فعلوه في بيرل هاربر على أساس أنه كان عملًا ضروريًّا لإجبار الولايات المتحدة على تجاوز عنصريتها القذرة التي تمارسها في الداخل، وتبدأ باتخاذ خطوات جِدِّيَّة باتجاه الديموقراطية الحقة، وكانوا جادلوا بأنهم سوف يستمرون في هجومهم بسبب الإجراءات التعسفية التي اتخذتها الولايات المتحدة وكشفت من خلالها عن طبيعتها الشمولية، بما في ذلك فرض قانون الطوارئ وتعليق الحريات الأساسية في مستعمرتها هاواي، وبسبب سوْقِها لسكانها الأمريكيين من أصول يابانية إلى معسكرات اعتقال، وإجراءات أخرى قامت بها من

أجل التحكم في الداخل الأمريكي بوساطة ممارسة القمع[4]؛ يمكن لنا أن نتخيل كيف ستكون ردة الفعل على مثل هذا المنطق. من هنا، يتضح وجود بعض المشكلات في النسخة المعيارية.

بالرغم من أن أغلب المحازبين في إرهاب الدولة الذي ترعاه الولايات المتحدة لا يذهبون إلى مدى أبعد مما ذهب إليه رونالد رادوش في الملاحظات التي اقتبسناها آنفًا، إلا أن بعضًا من الهندسة التاريخية مايزال فاعلًا وبصورة جليَّة، بما في ذلك النسخة المُطهَّرة من السجل الدبلوماسي. سبق لنا أن رأينا كيف تم الوصول إلى هذه النتيجة في معظم الحالات: من خلال تجاهل الحقائق أو إخفائها، ورفض الأحكام الصادرة عن محكمة العدل الدولية بوصفها غير ذات صلة؛ كونها منتدًى معاديًا للولايات المتحدة، إلى ما هنالك. دعونا نلقِ نظرة أكثر تفحُّصًا على الكيفية التي تتم فيها مثل هذه المسائل في حالة جهود مجموعة دول الكونتادورا على امتداد ما يربو على أربع سنوات.

هذا ما طلعت به علينا صحيفة نيويورك تايمز بعد قيامها بمراجعةٍ للسجل:

> «أخيرًا، قبلت نيكاراغوا واحدة من المعاهدات، ثم أعلنت رفضها للتعديلات التي طالبت بها الولايات المتحدة ودول منطقة أمريكا الوسطى، وفي سنة 1986م توقفت المحادثات حول تبنِّي خطة جديدة»[5].

دعونا نلقِ نظرة فاحصة على سجل الوقائع الذي يقبع خلف هذه النسخة من التاريخ التي تلقي باللائمة على نيكاراغوا لتسببها في إفشال الخطة؛ بسبب ترددها ورفضها للمقترحات الأمريكية، وبسبب وجود مشكلات أخرى غير محددة وقعت سنة 1986م[6].

كانت مسودة معاهدة دول الكونتادورا تلقى دعمًا مرفقًا بكثير من الحماسة من قبل حكومة الولايات المتحدة حتى شهر أيلول، سبتمبر، سنة1984م، وقد وصف جورج شولتز وزير الخارجية هذه المسودة بأنها «خطوة مهمة إلى الأمام» في الوقت الذي أدان بشدة الماركسيين الساندنيستيين لرفضهم مواد رئيسة في هذه المعاهدة؛ نعود الآن إلى مفهوم جورج شولتز المثير للانتباه عن الدبلوماسية، كما يعبِّر هو عنه؛ ففي شهر حزيران، يونيو، سنة 1984م، أبلغ ريغان الكونغرس أن «المساعدات لجماعة الكونترا يجب أن تستمر من أجل الضغط على حكومة الساندنيستا؛ وإلا فإن اتفاقيةً إقليميةً تستند إلى مبادئ مجموعة الكونتادورا سوف تستمر في التملص منا». وقد أدان الدبلوماسيون الأمريكيون نيكاراغوا بسبب عرقلة الاتفاقية

التي تدعمها الولايات المتحدة؛ ففي منتصف شهر أيلول، سبتمبر، [سنة 1984م] وفي لقاء مع دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية في سان جوزيه؛ عاصمة كوستاريكا، أرسل جورج شولتز برقيات إلى وزراء الخارجية جميعهم الموجودين في ذلك اللقاء يحثهم فيها على «عدم تقديم أي شكل من أشكال المساعدة الاقتصادية إلى نيكاراغوا بسبب رفضها التوقيع على معاهدة السلام لدول مجموعة الكونتادورا»[7].

في شهر أيلول، سبتمبر، سنة 1984م، وافقت نيكاراغوا على مسودة معاهدة دول الكونتادورا من دون تحفظ، وكانت بذلك أول دولة في أمريكا الوسطى توافق على تلك المسودة؛ وهذه هي «المعاهدة الوحيدة ... التي قبلت بها نيكاراغوا أخيرًا». هذه الخطوة غير المتوقعة التي تسببت بإحراج بسيط لجورج شولتز كونها قد أُعلِنت مباشرة قبل أن تصل برقياته إلى سان جوزيه، أثارت نوعًا من الهستيريا في واشنطن؛ طالب كبار المسؤولين في الحكومة الأمريكية باتخاذ خطوات من شأنها «معاقبة السيد أورتيغا وحكومة نيكاراغوا لموافقتهم على مقترحات مجموعة دول الكونتادورا»، بحسب ما نقلته صحيفة نيويورك تايمز من دون أن تكون هناك أي مسحة من السخرية في نقلها لهذا الخبر، ضغطت الولايات المتحدة بعدها على حلفائها لرفض المعاهدة التي اكتشفت فجأة أنها غير مُقنِعة وأنه لا يمكن تنفيذها، وقد تباهت وثيقة سرية مسربة من وثائق مجلس الأمن القومي بنجاح هذه الضغوط التي بَزَّتْ آخر الجهود النياكاراغوية-الماركسية للتوصل إلى اتفاق دبلوماسي.

سبقت لنا مناقشة المماطلة الغامضة لاتفاقية سنة 1986م؛ أي رفض المعاهدة من قبل الولايات المتحدة وعملائها (لم تتم الإشارة إليها في وسائل الإعلام)، ورغبة نيكاراغوا في قبولها (والتي لم يأتِ أحد على ذكرها إلا بالكاد). تَذَكَّروا أن هذه الأحداث كلها تبعها فورًا تصويت في الكونغرس تمت فيه الموافقة على تقديم مساعدات لجماعة الكونترا، وذلك لإجبار حكومة الساندنيستا على قبول حل دبلوماسي؛ وهذا يشير إلى أنه لا حدود للعبثية طالما أنها تخدم هدفًا نبيلًا.

تنحو أعمدة الأخبار باللائمة على نيكاراغوا بسبب عرقلتها للخطة التي سبق لها أن قبلتها سنة 1986م، ما أثار سخط الولايات المتحدة، هذا ما نقله برنارد غويرتسمان، وذكر فيه أيضًا أن هدف لجنة دول الكونتادورا الموفدة إلى أمريكا الوسطى هو «لإقناع نيكاراغوا والبلدان الأخرى بالتوقيع على وثيقتها»[8]، وهي تشير بذلك إلى الجهد الجديد لإقناع حلفاء الولايات

المتحدة للانضمام إلى نيكاراغوا من أجل قبول معاهدة الكونتادورا. تجدر الملاحظة أن الصحافة كانت ملزمة بالتصويب على نيكاراغوا واتهامها بأنها مصدر التوترات والصراعات كلها: كونها العدو الرسمي.

من الممكن لنا مقارنة رواية صحيفة نيويورك تايمز لهذه الأحداث مع الرواية التي صدرت من كوستاريكا على صورة تقرير ورد من العاصمة سان جوزيه، ونشر في إحدى الصحف المكسيكية الأوسع انتشارًا:

«حاولت الولايات المتحدة بشتى الوسائل منع توقيع صك مجموعة الكونتادورا للسلام في أمريكا الوسطى في سنتيْ 1985م و1986م. ضغطت الولايات المتحدة أيضًا وبشدة على كوستاريكا بالتحالف مع الهندوراس والسلفادور من أجل عرقلة عملية المفاوضات، بحسب بيانات صدرت هنا اليوم من قبل أحد كبار المسؤولين [في حكومة مونجي] الحكومة الكوستاريكية السابقة.

وقال جيراردو تريجوس سالاس، نائب وزير الخارجية الكوستاريكي من منتصف سنة 1985م إلى شهر أيار، مايو، سنة 1986م: «بصفتي شاهدًا رئيسًا في القضية، أستطيع التأكيد أن الولايات المتحدة ـ على الأقل خلال المدة الزمنية التي قضيتها بصفتي نائبًا لوزير الخارجية في حكومة مونجي ـ حاولت بشتى السبل عرقلة توقيع المعاهدة التي طرحتها لجنة الكونتادورا من أجل السلام». أعطى تريجوس تفصيلات إضافية عن الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة على حلفائها لعرقلة «عملية السلام التي بدأت في شهر كانون الثاني، يناير، سنة 1983م»[9].

من الواضح أن هذه ليست الرواية المنيدة لما حدث حقيقةً خلال تلك السنين؛ وعليه، فليس هناك أي رواية للقراء حول هذا الموضوع في الصحافة الأمريكية.

في سنة 1987م، طرح أوسكار أرياس الرئيس الكوستاريكي خطة سلام جديدة، لكن ردة الفعل عليها تثبت أكثر فأكثر، ضرورات التحكم في الأضرار.

هذه الخطة التي حظيت بدعم الكونغرس وعارضتها إدارة ريغان[10]، توفر الفرصة الأفضل «لإقناع نيكاراغوا بالتساهل في مسألة جعل المجتمع ديموقراطيًّا، والتخفيف من سيطرتها على الجيش الثوري»، كما صرَّح بذلك السيناتور الديموقراطي تيري سانفورد[11] ـ وكان يشير بذلك ضمنًا إلى أن الجيش الثوري النيكاراغوي متهم بأنه يعيث فسادًا في طول البلاد وعرضها، بحجة سعيه إلى الدفاع عن البلاد ضد الهجوم الأمريكي. يعلق ستيفن روسينفيلد قائلًا: «إن الجرأة السياسية لخطة أرياس تتمثل في أن أشقاءها اللاتينيين المناهضين لها سوف يشرفون على قبول نيكاراغوا بتقديم الضمانات السياسية المُعطاة لهم بموجب المعاهدة، وإن نيكاراغوا تتحمل قسطها من اللوم لفشل هذه الخطة (التي كانت قد أعلنت موافقتها عليها، في حين رفضتها إدارة ريغان)؛ لأن الماركسيين في ماناغوا ... رفضوا تشجيع أي نقاش حول ديموقراطيتهم التي يمارسونها في الداخل النيكاراغوي، وذرَّوا الرمال في عيون الجميع». إن نقطة الارتكاز في الخطة كما وصفتها، مُؤَيِّدَةً، صحيفة نيويورك تايمز تكمن في أن نيكاراغوا سوف تتحول إلى الديموقراطية، وأن الولايات المتحدة سوف توقف دعمها لجماعة الكونترا، لكن جماعة الساندنيستا رفضت منذ مدة طويلة قبول العملية الانتخابية التي قد تعرِّض نظام الحكم القائم للخطر[12] ـ بعكس ما حدث في السلفادور حيث سُمح للجماهير التي تساند المتمردين عندما بدأت الأعمال الإرهابية بحسب دوارتي، كما أوردنا سابقًا، باختيار ناخبيهم ضمن نطاق ضيِّق يغلب عليه طابع يمين الوسط، ويسيطر عليه العسكر والأوليغاريون بعد سحق المعارضة السياسية وممارسة التهديد أو التدمير لقاعدتها الشعبية من خلال ممارسة الأعمال الإرهابية.

كانت ردود الأفعال مشابهة لدى الجميع بمن فيهم الحمائم.

لم تأتِ خطة أرياس على ذكر نيكاراغوا؛ فقد دعت إلى القيام بخطوات من أجل تطبيق الديموقراطية في دول المنطقة كافة، في الوقت الذي أصرَّت على حق كل دولة في اختيار نظامها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي بحرية تامة[13].

لم يُكَرَّس سوى قليلٍ من الاهتمام لحقيقةِ أنَّ أحدَ أوجه الجهود التي بذلتها إدارة ريغان لتخريب خطة أرياس تمثلت في أنها أوضحت أنه «إذا شعرت تلك الإدارة أن آراءها ومصالحها لم تُراعَ في الترتيبات الإقليمية، فسوف تستمر في تمويل جماعة الكونترا في نيكاراغوا بالرغم من الاتفاقيات التي توصل إليها القادة [في أمريكا الوسطى]»، هذا ما أبلغه فيليب حبيب، مبعوث

السلام الموفد من ريغان، لكبار أعضاء مجلس الشيوخ ومساعديهم[14]. لم يكن من الصعب أن يدرك الجميع في أمريكا الوسطى أن الولايات المتحدة وحلفاءها كانوا منزعجين من خطة أرياس؛ ولماذا كانوا يشعرون بمثل هذا الإزعاج؟ لأنه لا الرئيس السلفادوري جوزيه نابليون دوارتي ولا الإدارة الأمريكية كانا يشعران بالارتياح من احتمال حدوث عفو عام، وترتيبات لوقف إطلاق النار مع متمردي حزب جبهة التحرير الوطنية في السلفادور (FMLN) كما كانت تطالب بها خطة أرياس[15]. يكشف البحث المتأني في الوثائق الصغيرة المركونة جانبًا أن وسائل الإعلام الوطنية في الولايات المتحدة أيضًا كانت على دراية تامة بهذه المشكلة الأساس التي تعانيها خطة أرياس، وبالسبب الذي يمنع أي خطة تدعو إلى الحرية والديموقراطية من أن توضع موضع التطبيق إلا بإطارها الشكلي كما هي الحال داخل الولايات المتحدة، الدولة التي أسست على الإرهاب:

> نُقِلَ عن المسؤولين السلفادوريين والغواتيماليين قلقهم بسبب مطالبة الخطة لحكومتيْهم إعلان عفوٍ عام عن المتمردين، ووقف شامل لإطلاق النار في حربهم ضد مجموعات المتمردين والسماح للمتمردين بتشكيل أحزاب سياسية، وفتح أبواب الصحافة أمامهم[16].

لا يمكن تصور اتخاذ خطواتٍ منطقية في هذا الاتجاه طالما أن إرهابيي الدولة مستمرون في وضع أيديهم على مقدَّرات الحكم في كل من السلفادور وغواتيمالا. وفي حين عانت المعارضة في نيكاراغوا قمعًا شديدًا في أثناء الحرب التي شنَّتها الولايات المتحدة على نيكاراغوا، إلا أنها كانت تمارس معارضتها - على الأقل - من دون أن تخشى أن تتم تصفيتها جسديًّا من قبل الدولة. ولكن كما يُظهِرُ سجلُّ ثمانينيات القرن العشرين بوضوح، لم تكن هذه هي الحال في السلفادور وغواتيمالا طالما بقيت الولايات المتحدة تتحكم في القرار في كلا البلدين، وطالما أن القوى الأمنية التي شكَّلتها أو قدمت لها صور الدعم كلها، ماتزال في موقع السلطة التي لا ينازعها فيها أحد. أما بالنسبة إلى الهندوراس، فإن شروط تحقيق الديموقراطية سوف تبقى عديمة المعنى إلا إذا أُسِّسَ لقاعدةٍ مبنيَّة على شراكة شعبية في النظام السياسي، وكما يبيِّن لنا التاريخ، فإن أي توجُّهٍ نحو مثل هذه الغايات، سوف يستدعي عقابًا شديدًا تنزله الولايات المتحدة بأصحاب مثل هذا التوجه، دفاعًا عن الديموقراطية. هناك بالتأكيد، مواضِعُ مهمة جدًّا تلمِّحُ فيها خطة أرياس إلى نيكاراغوا، وليس إلى الديموقراطيات الناشئة التي تحظى

برعاية الولايات المتحدة، وهي مواضِعُ يجب أن نَعيها بوضوح. في البلدان التي تلتزم بمعايير الولايات المتحدة، يتم تبنّي المبادئ الديموقراطية على المستوى الشكلي المحض الذي لا ينتج منه سوى القليل من النتائج المعقولة؛ فالتحكم في موارد البلاد من قبل العسكر والإقطاعيين ورجال الأعمال والنخب الاحترافية، يضمن السيطرة الفعلية للنظام السياسي ووسائل الإعلام، طالما أن المنظمات الشعبية قد قُمعت؛ ولهذا فإن اللجوء إلى الإرهاب سوف يؤدي الغاية المطلوبة.

أما الرغبة في اللجوء إلى سياسة استخدام العصا فتعد شرطًا مؤهِّلًا لتلقي المساعدة من الولايات المتحدة[17]، وكما يوضح لنا التاريخ الحديث، فإن الاستخدام الناجح للإرهاب كما في السلفادور في عهد الرئيس دوارتي، سوف يجيِّشُ دعمًا من الرأي العام المتنور في الولايات المتحدة، وإذا تحوَّل الإرهاب إلى ظاهرة بشعة لدرجةٍ لا يمكن إخفاؤها، فيمكن حينها أن يُعزى إلى مصادرَ مجهولة، أو إلى فِرَق الموت التي يمكن التحكم فيها من قبل المركز المعتدل الذي نقدم له الدعم، أو إلى المتمردين الماركسيين. وعندما تتحقق أهداف هذا الإرهاب، يكون بإمكاننا حينها أن نشير إلى انخفاض معدل الإرهاب بوصفه برهانًا على أن دعمنا للمركز المعتدل هو المسار الصحيح، ويمكن إجراء انتخابات حرة حالما تتحقق الشروط المطلوبة بوساطة إرهاب الدولة الذي يلاقي قبولًا واسعًا من الرأي النخبوي الأمريكي بمن فيه من صقورٍ وحمائم؛ ليست هناك حاجة إلى إبداء أي صورة من صور القلق حول حرية الصحافة أو حرية الانخراط في النظام السياسي، إذا أخذنا في الحسبان التهديد بالإرهاب أو بممارسته على أرض الواقع لضمان عدم خروج وسائل الإعلام عن الحدود المرسومة، وإقصاء البدائل السياسية غير المرغوب بها، والتي توصمُ عادةً بأنها شيوعية. ذلك كله يعد مقبولًا تمامًا في ثقافة الإرهاب، ليس فقط فيما يخص أمريكا الوسطى التي تعد فيها مثل هذه الممارسات مسألة طبيعية في ظل النفوذ الأمريكي لسنوات عديدة.

بالمقابل، تعد موافقة نيكاراغوا على الشروط الواردة في خطة أرياس أو أي خطة أخرى مشابهة، مجازفة خطيرة؛ فإذا التزمت بتلك الشروط، ستبقى هذه الحقيقة إما مكبوتة أو ستتحول في نظام وسائل الإعلام الأمريكية إلى برهان على الطبيعة الشمولية للنظام في نيكاراغوا، تمامًا كما تحقق في انتخابات سنة 1984م بوساطة نظام المعلومات المضللة الحكومي، الذي تقوم فيه وسائل الإعلام بدور التابع الخنوع الذي يفعل ما يُؤْمَرُ به[18]. فوق هذا كله، هناك سبب بسيط جدًّا يدعونا إلى الافتراض أن الولايات المتحدة سوف تلتزم بأي

اتفاقية رسمية يتم التوصل إليها، بحيث يكون من الأرجح استمرار التخريب والضغوطات الاقتصادية والإجراءات الأخرى المتوافرة لدولة عظمى إرهابية؛ ربما من أجل استثارة ردة فعل من نيكاراغوا قد تشكل خرقًا للاتفاقيات الرسمية، ومن ثم تستدعي تدخلًا أكبر للإرهاب الأمريكي عقابًا لها على خرقها للاتفاقيات المبرمة، إن الخيارات محدودة جدًّا أمام بلد ضعيف وصغير استُدرِجَ إلى مواجهة ضد قوة عظمى ديْدنها العنف، وبمقدورها التصرف من دون حواجز أو ضوابط.

ما يتهدد نيكاراغوا ويستهدفها هو اختلال التوازن الهائل في القوى، وإذعان الثقافة الفكرية ومطالب رهانات القوة بأشكال أخرى أيضًا بحيث تستهدف خطة أرياس أو أي خطة أخرى تشبهها، نيكاراغوا بصورة رئيسة. لقد كان من المهم جدًّا بالنسبة إلى الولايات المتحدة أن (تلعب بالورقة الرابحة) التي تمثلها الجهود التي تبذلها مجموعة دول الكونتادورا؛ لأن هذه الدول، وبرغم تبعيتها للولايات المتحدة، تشكل عنصرًا مؤثرًا في القضايا الدولية بما يكفي من الاستقلالية التي تمكنها من مقاومة مطالب الولايات المتحدة، إلى حد ما، ولا تخرج عن النطاق المسموح به من قبل الولايات المتحدة. إذا كان من الممكن أن تقتصر اتفاقية السلام على دول منطقة أمريكا الوسطى، فستتعزز إلى حد كبير، قدرة الولايات المتحدة على التحكم في العملية بسبب تأثيرها العارم في المشاركين بالعملية. لقد تتسبب هذه العملية بانهيار الحكومة في السلفادور، إضافةً إلى نظام الامتيازات الذي يتمتع به العسكر والطبقات، الذي تأسس بُغيةَ حماية تلك الامتيازات في حال انحرفت بشدة عن مسار مصالح الولايات المتحدة ولم تلتزم بأوامرها؛ غواتيمالا التي تُعَدُّ واحدة من الدول الإرهابية، والتي ليست مجرد صنيعة لحكومة الولايات المتحدة، مازالت تعتمد بصورة رئيسة على الولايات المتحدة؛ بغية المحافظة على نظامها العسكري وامتيازاتها الطبقية.

أما الهندوراس، فلا تتعدى كونها مجرد إقطاعيةٍ يستطيع فيها العسكر والأثرياء المحافظة على سطوتهم التي يمارسون من خلالها سرقة الفقراء طالما أنهم يحظون بمساعدة الولايات المتحدة ودعمها. أما كوستاريكا التي تتمتع بتقاليد ديموقراطية يربو عمرها على أربعين سنة، فهي مجتمع يسود فيه رجال الأعمال؛ مجتمعٌ يعاني انهيارًا اقتصاديًّا، وعاجزٌ عن المحافظة على برامج الرعاية الاجتماعية التي تعد الضامن لاستقرارها الداخلي، أو نظامها الداخلي المنفتح نسبيًّا من دون الحاجة إلى مساعدة كبيرة من الولايات المتحدة.

باختصـار، تعتمد هذه الحكومات أيما اعتمـاد على الولايات المتحدة، وهي محكومة داخليًّا بطُغَـم معاديـة بصورة طبيعيـة وتلقائية لأي قوًى في المنطقة يمكـن أن تأخذ على عاتقها القيام ببرامجٍ إصلاح اجتماعي، بما يخدم الطبقة الفقيرة التي تشـكل الغالبية العظمى من السـكان؛ عندما تعرضت إدارة ريغان للضعف بعد الكشف الجزئي عن شبكة الإرهاب السري التي كانت تديرها، اسـتطاعت دول منطقة أمريكا الوسـطى كسـبَ هامشٍ للمناورة، مَنَحها القدرة على التحـرك بحريـة أكبر، وأضحت قادرة على التوجه نحو اتفاق يمكن أن يضع حدًّا لخطر توسـع الصـراع الإقليمـي. لكـن الولايات المتحـدة بإمكانهـا الاعتماد بأمـانٍ على هذه الـدول؛ لتركيز انتباههـا علـى نيكاراغوا اسـتنادًا إلى الإجماع النخبوي داخل الولايات المتحدة نفسـها، عندما يحـين الوقـت لتقييـم عملية الديموقراطية الداخلية، أو أي مظاهـر أخرى من الالتزام بأي حل سياسي. لن يكون هنـاك احتمال بفرض أي عقوبات على السلفادور أو الهندوراس أو غواتيمالا بسبب عدم التزامها بتنفيذ مثل هذه الاتفاقية.

لا يمكن أن يسـاورنا الشـك في أنَّ الرأي السـائد داخل الولايات المتحدة سـوف يتبنَّى مبدأ الدولـة حـول هذه المسـائل؛ فالفشـل في تطبيق الإصلاحـات الديموقراطية في الـدول الإرهابية التـي تـدور في فلك الولايات المتحدة سـوف يمر مرور الكرام مـن دون أن يلحظ ذلك أحد، ولن يسـيء إلـى نجـاح الديموقراطية ـ ذلك أن تطبيـق هذه الإصلاحات مـن دون تفكيك الأجهزة الأمنية التي تحول دون أي مشـاركة شـعبية ذات معنى في النظام السياسـي هو أمر مسـتحيل، وكما سنرى مباشرة فإن الرفض الواضح من قبل غواتيمالا لقبول شروط الاتفاقية التي وقَّعتها مع دول منطقة أمريكا الوسطى، والتي طرحت في شهر آب، أغسطس، لم تكن تستحق حتى أن تُذكَرَ لمامًا في وسـائل الإعلام؛ فضـلًا عن أن الإشـارات العديمة المعنى التي أطلقتها السـلفادور في هـذا الاتجـاه لم يتعرض لذكرهـا أحد، تمامًا كالقمع المتعاظم الذي بدأ يُمارَسُ هنـاك، بعد أن وُقِّعَـت تلـك الاتفاقيـات وأُهملت فيما بعد. هذا النموذج ذاته سـوف يسـتمر بكل تأكيد؛ فقد قـررت الولايـات المتحدة أن السـلفادور هي دولة ديموقراطية ناشـئة، في الحـال التي هي عليه، اسـتنادًا إلى المعايير الأورويللية المعمول بها في لغة الخطاب السـائدة في الولايات المتحدة، تعد هذه الحقيقة كافيةً بالنسبة إلى الرأي المثقف في حالتيّ كل من الهندوراس وغواتيمالا أيضًا.

لنتأمَّلْ المسألة الحاسمة المتعلقة بمبدأ حرية التعبير؛ كما رأينا، لم يكن لمسألة حرية التعبيرـ على أهميتهاـ سـوى تأثير محدود في الهندوراس، أو حتى في كوسـتاريكا، بينما في السـلفادور

وغواتيمالا، يمكن بكل سهولة ممارسة الحريات الصورية مقرونة بإدراكِ أنَّ المحاولات التي جرت لاستخدام هذه الحرية سوف تؤدي كما في الماضي إلى ممارسة شتى صور العنف من تعذيب وإخفاء وإعدام. أما في نيكاراغوا، فالحال مختلفة تمام الاختلاف، لأسبابٍ سبق لنا ذكرها: فالإذاعة والتلفاز في مناطق واسعة من البلاد تسيطر عليها حتى في زمن الحرب، محطات البث الخارجي، وفي أوائل ثمانينيات القرن العشرين، كانت مجلة (لا برنسا) التي لم تكن لها علاقة إلا بالاسم، مع المجلة المعارضة لنظام سوموزا، هي المجلة المعارِضة الوحيدة التي تتمتع بثقلٍ في المنطقة؛ بل في نصف الكرة الجنوبي برمَّته، حتى لو كنا نعني عند استخدامنا عبارة (مجلة معارِضة) أنها مجلة تتخذ موقفًا معارِضًا من البنية الرئيسة للنظام الاقتصادي والاجتماعي، وهي منفتحة على آراء المنتقدين له؛ وحتى لو كنا نعني باستخدامنا عبارة (ذات ثِقَل)، الموارد المتوافرة التي تؤمن الوصول إلى ما بعد الشرائح الصغيرة من السكان. لو سُمح بممارسة الحريات الحقيقية في الداخل النيكاراغوي، كما كان يجب أن تكون عليه الحال بالتأكيد، لكانت موارد القوة العظمى الإرهابية ومجموعة رجال الأعمال العالمية، وأصحاب الامتيازات الاقتصادية المحليين ضمنت أن وسائل الإعلام ستبقى تحت سيطرة عناصر من القوى اليمينية المرتبطين بمصالح الولايات المتحدة، حتى وإن كان ذلك فقط في مجال السوق الحرة للأفكار في ظل الأوضاع الحالية، مرة أخرى يبدو أن نيكاراغوا مطالَبةٌ بتَحَمُّلِ أعباءَ تعفى منها بصورة كاملة دولٌ أخرى تدور في فلك الولايات المتحدة. لا شيء مما ذكرناه يلمح إلى أنه لا ينبغي لأحد تحمل هذا العبء؛ ما نعنيه أنه لا يجوز أن نستسلم لنظام المراوغة المنتصب في ديموقراطيتنا المبتورة التي يديرها عالَم رجال الأعمال.

لهذه الأسباب، نرى أن من الصحيح أن أي اتفاقية سلام بين دول أمريكا الوسطى سوف يتمحور حول نيكاراغوا؛ وأن التزامها بأي اتفاقية كتلك التي تفرضها قوة معادية، سوف تكون مثارًا للقلق.

بالعودة إلى المناورات الدبلوماسية سنة 1987م، وفي إطار جهودها المستمرة لإجهاض خطة أرياس، قامت الولايات المتحدة بالضغط على الرئيس السلفادوري دوارتي لإلغاء لقاءٍ كان مقررًا عقده في شهر حزيران، يونيو، لرؤساء دول منطقة أمريكا الوسطى في غواتيمالا، ونقل أحد المسؤولين الغواتيماليين أن مبعوث ريغان، فيليب حبيب الذي يمارس دوره المعتاد، كان وراء الطلب الذي تقدَّم به دوارتي لتأجيل اللقاء، وأن دوارتي أبلغ الرئيس الغواتيمالي شخصيًّا «أن

السبب الذي حداه إلى طلب تأجيل ذلك اللقاء كان الضغط الأمريكي»[19]. وقد رُتِّب لعقد لقاء آخر في السادس من شهر آب، أغسطس، بعد تشاورات تمهيدية مع دول مجموعة الكونتادورا التي تُمثِّل الوسيط؛ وقد خرجوا نتيجة هذا التدخل بنسخة جديدة من خطة أرياس؛ بهدف طرحها على مؤتمر القمة الذي كان سيعقد في السادس من شهر آب، أغسطس. ظنت إدارة ريغان أن بإمكانها وضع معوقات أمام خطة أرياس؛ فقد رفض فيليب حبيب الذي كان يدلي بشهادته أمام الكونغرس في التاسع من شهر تموز، يوليو، احتمال أن تتم الموافقة على الخطة من قبل دول منطقة أمريكا الوسطى، مجيبًا ببساطة: «هذا لا يمكن أن يحدث»[20]. وفي محاولة أخيرة لتهميش الجهود المبذولة من دول أمريكا الوسطى، طرحت إدارة ريغان خطتها البديلة للسلام في الخامس من شهر آب، أغسطس؛ بقصد لا لبس فيه لتخريب اللقاء المزمع عقده في السادس من آب، أغسطس بين رؤساء دول أمريكا الوسطى، ووضع الأسس التي ستستند إليها من أجل تجديد الدعم لجماعة الكونترا؛ صيغ مشروع خطة ريغان بالاتفاق مع رئيس مجلس النواب، الديموقراطي جيم رايت، وكانت هذه الخطة مختلفة كليًّا عن خطة أرياس، وكما لاحظنا سابقًا لم تفرض هذه الخطة أي شروط على حلفاء واشنطن، لكنها طالبت بتفكيك النظام السياسي في نيكاراغوا بما في ذلك الانتخابات المزمع إجراؤها سنة 1990، وجعل نيكاراغوا منزوعة السلاح من جانب واحد؛ كل ذلك مقابل تعهد لا قيمة له ولا معنى، ويقتضي هذا التعهد قيام الولايات المتحدة بالتوقف عن إدارة شؤون الجيش العميل؛ كان لهذا التكتيك أثره الطيب في الولايات المتحدة، وقد أخذه الجميع هناك على محمل الجد، لكنه جوبه برفض دراماتيكي في أمريكا الوسطى.

وقَّعَ الرؤساء المجتمعون في غواتيمالا على اتفاقية نسجت على منوال خطة أرياس تختلف إلى حد كبير عن مقترحات ريغان، كما علم بعض العاملين في وسائل الإعلام[21]. وقد ذكر أحد الدبلوماسيين الغواتيماليين لصحيفة وول ستريت جورنال أن «مبادرة الولايات المتحدة قدَّمت الغِراء كي توحد بين حكام أمريكا الوسطى التي تسود المنازعات علاقاتهم». وأضاف يقول مقوِّضًا جهود واشنطن لمنع إيجاد تسوية سلمية في المنطقة: «أعتقد أن ذلك كان خطأ تكتيكيًّا رهيبًا من جانب الولايات المتحدة»[22]. في مدينة غواتيمالا سيتي، قالت صحيفة سنترال أميريكان ريبورت the Central American Report في تعليق لها على مبادرة الولايات المتحدة، إن تلك المبادرة «استنهضت المشاعر الوطنية في الوفدين الكوستاريكي والغواتيمالي، ذلك أن أعضاء الوفدين شعروا بالإهانة». وقد صرح الرئيس الغواتيمالي أنه «لا يجوز لأحد أن

يقع في مصيدة إضفاء أهمية كبرى على مبادرة الرئيس ريغان، أما الرئيس أرياس فقد رفض تمامًا اقتراحًا من الرئيس الهندوراسي لإدراج خطة ريغان على جدول أعمال اللقاء بين هؤلاء الرؤساء»[23].

في أوروبا، تبيَّنَ للأوروبيين فورًا أن مقترحات ريغان المتسرعة وغير المتقنة كانت نذير شؤم ينبئ بتغير في سياسة الولايات المتحدة في المنطقة، وأن دول منطقة أمريكا الوسطى تفسر هذه الخطة بوصفها حركة يجب أن تُسَرِّعَ في طرح مبادراتها. ولقد عبَّرَ أليكس برومر مراسل صحيفة الغارديان اللندنية في واشنطن عن دهشته من أن اقتراح ريغان «عومِلَ بكثير من الاحترام في وسائل الإعلام [الأمريكية]» مباشرة بعد الكشف عن فضيحة إيران-كونترا: «من المثير للهلع أن خطة ريغان التي لم تكن سوى مَفْسَدةٍ في أماكن أخرى من العالم، قد تم الترحيب بها على هذه الشاكلة في الولايات المتحدة»[24]. ربما كانت مثيرة للهلع، لكنها لم تكن مثيرة للدهشة أو غير طبيعية في ثقافة الإرهاب.

عندما اقتُرِحت خطة ريغان-رايت، كانت هناك أسئلة حول مدى جديتها، لكن جورج شولتز رفض تلك الأسئلة جميعها بقوة معلنًا أن تلك الخطة ليست مجرد خدعة، بل اقتراح منطقي وعقلاني، وهي تعبير إضافي عن الصراحة والصدق المتجددين اللذين يبعثان الإعجاب والبهجة في الكونغرس ووسائل الإعلام. بعد بضعة أيام وبعد فشل هذه المحاولة لتخريب خطة أرياس، أوضح مسؤولون في الإدارة أن تلك الضمانات ليست سوى أكاذيب. نقلت الصحافة الخبر الذي يقول: «إن مسؤولي البيت الأبيض يعترفون بأنهم كتبوا مسودة خطة ريغان-رايت، واضعين نصب أعينهم أهدافًا سياسية داخلية - بالتحديد، وضع أسسٍ لاستئناف تقديم المساعدة لجماعة الكونترا بعد الرفض المتوقع لحكومة الساندنيستا لهذه الخطة المستحيلة - وذلك بدلًا من استخدام الدبلوماسية؛ وأن تلك المقاربة أعطت نتائج عكسية عندما أقرَّت دول أمريكا الوسطى التي رفضت مقترحات ريغان، نسخةً من خطة أرياس التي قوبلت بالازدراء من إدارة ريغان. أكد مسؤولون في البيت الأبيض أنهم طرحوا خطة ريغان-رايت؛ لأنهم ظنوا بأن احتمالات الحصول على موافقة الكونغرس على تقديم قدْرٍ أكبر من المساعدات لجماعة الكونترا في نيكاراغوا سوف تتحسن في حال رفضت حكومة الساندنيستا الجلوس إلى طاولة المفاوضات؛ أي إذا رفض الساندنيستيون الخطة كما هو متوقع؛ قال المساعدون إنهم كانوا يعتقدون أن الإعلان عن الخطة سوف يثير التشوش والاضطراب في اللقاء الذي كان سيجمع

رؤساء دول منطقة أمريكا الوسطى ... في غواتيمالا بعد يومين، وربما أدى ذلك إلى إحباط محاولتهم إعلان الموافقة على خطة سلام يطرحونها هم، والتي رأى الكثيرون من المسؤولين في الإدارة أنها غير مقبولة بالنسبة إلى هم»[25].

استمرت عمليات التحكم في الأضرار في أثناء تلك الأحداث التي جرت في شهر آب، أغسطس، سنة 1987م، بالرغم من أن تغييرًا في المواقف، والتفافًا على الحقائق كانا يشكلان ضرورةً؛ في الوقت الذي كانت الأحداث تتسارع وتتطور. كان من الضروري تحقيق أهداف عدة: أولًا، ضمان أن تُفسَّر خطة دول أمريكا الوسطى على نحوٍ مشابه لخطة ريغان، من خلال تركيز الانتباه على إرساء الديموقراطية في نيكاراغوا لوحدها؛ ثانيًا، إلقاء اللوم على نيكاراغوا لتسببها في انهيار الاتفاقيات سواء كان ذلك صحيحًا أم مُختَلَقًا؛ وثالثًا، قولبةُ نسخةٍ مناسبة من التاريخ. النسخة التي تتم الموافقة عليها يجب أن تؤكد أن الضغوطات التي مارستها الولايات المتحدة كانت هي العامل الحاسم في إجبار حكومة الساندنيستا على القبول بتسوية سياسية؛ أيّ إنها خطة تمت الموافقة عليها بصورة مبدئية، في الوقت الذي كانت إدارة ريغان تبذل أقصى ما تستطيع من جهد من أجل تهميشها؛ وبوجه عام، لقد حدث كل ذلك من أجل إجبار حكومة الساندنيستا على القبول بسلوك نهج الخيارات الدبلوماسية التي كانت هذه الحكومة تطالب بها منذ ست سنوات، في حين كانت إدارة ريغان تلعب بهذه الورقة الرابحة في كل منعطف. إذا أخذنا في الحسبان الحقيقة المشؤومة أن رؤساء دول أمريكا الوسطى وافقوا على التسوية الدبلوماسية التي فعلت إدارة ريغان المستحيل كي تخربها، فإن التاريخ يجب أن يُظهِرَ أن العنف الذي مارسته الولايات المتحدة، إضافة إلى خطة ريغان-رايت شكّلا أحد عوامل إبصار هذه الاتفاقية النور، ومن الممكن للمرء أن يعتقد أنها كانت مهمة صعبة، لكنها لم تكن تتجاوز المصادر التي تستقي منها الصحافة الحرة معلوماتها؛ من المفيد أن يتابع المرء عملية الهندسة التاريخية خطوةً خطوة خلال الأسابيع الأولى الحاسمة.

بدأت المرحلة الأولى عندما أعلنت واشنطن عن خطة ريغان-رايت، وكما أشرنا آنفًا، اتضح أنه من المستحيل على المرء أن يفهم، حتى وهو يصطلي بوهج جلسات الاستماع حول فضيحة إيران-كونترا أن تعهد ريغان بوقف المساعدات عن جماعة الكونترا مقابل تفكيك الجيش النيكاراغوي وتسريحه ما هو إلا مهزلة بكل ما لهذه الكلمة من معنى؛ أطلقت التعليقات الصحفية على خطة ريغان-رايت وصف الفرصة الجديدة التي منحت لماناغوا لإثبات حسن

نواياها، مضيفة أن «الكونغرس والبيت الأبيض يستحقان كل تقدير لجهودهما للانتقال بالعملية إلى الأمام» (بحسب ما أوردته صحيفة كريستيان ساينس مونيتور). وفي معرض ترحيبهم بالمقترح المشار إليه، ذكر محررو صحيفة نيويورك تايمز أنه، وفي ظل الجهود المبذولة من أجل تهميش خطة أرياس، فقد «أوضح البيت الأبيض بما لا يدع مجالاً للشك دعمه لجهود السلام الإقليمية التي دعا إليها أوسكار أرياس، رئيس كوستاريكا»؛ وقد حذروا من أنَّ على الكونغرس فتْحَ عينيه جيدًا؛ كما دعوا واشنطن إلى «الحفاظ على الثقة المتبادلة مع جميع الديموقراطيين في منطقة أمريكا الوسطى - بمن فيهم المعارضة الداخلية في نيكاراغوا - خصوصًا في معارضتهم لأعمال القتل والترويع التي تَرِدُ من الجوانب كافة؛ سواء من جماعة الكونترا أو حكومة الساندنيستا». لكن عبارة (الجوانب كلها) لم تشمل واشنطن في عيون أولئك المحررين المفتوحة عيونهم جيدًا[26].

كتب جيمس لو موين في أعمدة الأخبار أن خطة أرياس «تتقاطع مع النوايا المركزية في خطة السيد ريغان التي تقضي بإحداث تغييرات سياسية على الصعيد الداخلي في نيكاراغوا»، وهو بذلك يلقي ظلالاً على الحقائق بما يتلاءم والمبدأ المعمول به في واشنطن. أضاف يقول إن «تفسيرًا مكتوبًا داخل البيت الأبيض أوضح أن واشنطن ليس مطلوبًا منها قطع المساعدات عن جماعة الكونترا بحسب خطة ريغان، بل تقليصها فقط إلى درجة تسمح فيها حكومة الساندنيستا للمتمردين بالانخراط في العمل السياسي والمجتمعي في نيكاراغوا، بحسب أهواء واشنطن؛ وعليه، تمنح الولايات المتحدة الحق للاستمرار في الحرب بعد نزع سلاح الجيش النيكاراغوي وتفكيكه، وهذه حقيقةٌ صغيرة لم يلتفت إليها أحد». ذكر لو موين في تقريره أن المشاركين في المؤتمر من دول منطقة أمريكا الوسطى جميعهم كانوا ممتنِّين من اقتراح ريغان، باستثناء نيكاراغوا التي طرحت تقييمًا أشد عدوانية، ما قد يعرِّضها لأخطار العزلة[27]؛ لكن هذا الزعم تم تفنيده بعدما ردت دول أمريكا الوسطى على هذا الخطأ التكتيكي غير المعقول الذي ارتكبته إدارة ريغان، من خلال رفض هذه الأخيرة لمقترحاتها والتبنِّي الفعلي لنسخة من خطة أرياس (لا تشبه الخطة الأصلية من قريب أو بعيد)، وهي الخطة التي عارضتها واشنطن، متسببةً لهذه الأخيرة بعزلة تامة.

في الطرف الحاسم الآخر من الطيف، عبَّرَ توم ويكر عن شكوكه إزاء خطة ريغان بالقول إنه كان «على الأقل مفاوِضًا مترددًا، شأنه في ذلك شأن أي شخص آخر في ماناغوا»، وهذا

ما يمكن عدُّه تصريحًا مكبوحًا[28]. لكن الولايات المتحدة لم تُلْقَ على كاهلها من قِبَلِ أحد مهمةٌ تاريخية أو إلهية لتجيء بالديموقراطية للبلدان الأخرى، كما يحاول ريغان أن يقوم به بحسب مبدأ الدولة الذي ينظر إليه بوصفه شأنًا مقدسًا للغاية؛ أما التهديد بضخ المساعدات من جديد لجماعة الكونترا إذا لم يقبل الساندنيستيون بمقترحات ريغان، فليس من المحتمل أن يتسبب ذلك في إرغامهم على القيام بالإصلاحات المطلوبة عندما لا تكون لديهم الرغبة في القيام بذلك تحت الضغط العسكري؛ ذلك أن الفرضية القائلة إن الضغط العسكري ليس عاملًا في تعليق تطبيق الحقوق الداخلية للشعب، بل هو جهد يُبذَلُ من أجل استرداد تلك الحقوق، إنما هو قراءة غريبة للسجل التاريخي.

أما في الجانب الآخر الذي يمثل نقيضًا لما تقدَّم، فإن إي.إم. روزينتال؛ رئيس التحرير التنفيذي السابق لصحيفة نيويورك تايمز، اعترتْهُ فرحة غامرة وهو يدعو إلى أولئك الذين يفضّلون استمرار الحرب بدلًا من منح الفرصة لإدارة ريغان في تقصّي احتمال وقفها إلى التخلي عن سخريتهم التشاؤمية وإعطاء السلام فرصة. ووصف خطة ريغان أيضًا بأنها قريبة جدًّا من الخطة التي طرحها الرئيس الكوستاريكي أرياس ... (لكن مع استثناءات بسيطة). وبالرغم من أن خطة ريغان قد تؤدي إلى قيام رجال الساندنيستا بممارسة الخداع حول مسألة الحريات السياسية، إلا أن الأمل بشأن الوصول إلى حل لائق يجب أن يؤخذ على محمل الجد إلى أقصى حد[29]، أما رونالد رادوش فقد كان أكثر حماسةً؛ فقد كانت خطة رايت كما كان يطلق عليها، الجهد الرئيس الأول المبذول من أجل وضع حد للحرب الأهلية في نيكاراغوا ـ مترجمًا تلك اللغة الأورويللية المخادعة بما معناه: إنه الجهد الأول الذي قامت به الحكومة الأمريكية؛ وهو جهدٌ مُصَمَّمٌ بطريقةٍ يكون نصيبه فيها الفشل؛ ومن ثم، يُسحب بسرعة من التداول؛ وهكذا يكون البديل هو استمرار الهجوم الأمريكي على نيكاراغوا إلى ما لا نهاية.

أما قوله «إن المواد الرئيسة في هذا المقترح تتقاطع مع خطة أرياس وتبني عليها»، فهو مغالطة واضحة لا يمكن أن تخفى على أحد؛ فخطة رايت ترتكز على فهم المعارضة النيكاراغوية أن الحرب التي تشنها جماعة الكونترا ليست هي ما أرغمت رجال الساندنيستا على مقاومة عملية الديموقراطية؛ بل لأن غالبية شعب نيكاراغوا تعرف، كما خَلُصَ بعد دراسة متأنية للرأي العام في نيكاراغوا، أن السبب في ذلك يعود إلى السياسات التي تتبعها حكومة الساندنيستا، وليس بسبب سياسات حكومة الولايات المتحدة التي أدت إلى رفع وتيرة

المعارضة المسلحة. هناك ملاحظات عَرَضيَّة أخرى مشابهة برزت إلى السطح من دون أن تتأثر بالحقائق أو تأخذ بها[30].

بعد فشل هذا الجهد الذي قام به ريغان، كان لا بد لعملية التحكم في الأضرار أن تنتقل إلى المرحلة الثانية؛ فجيمس لو موين وبعد أن لاحظ أن خطة السلام الموقعة من قبل رؤساء دول أمريكا الوسطى كانت مختلفة إلى حد كبير عن مقترحات ريغان، وأنها تشبه إلى حد كبير خطة أرياس، كتب في تقرير له أن البنود المتعلقة بعملية الديموقراطية الداخلية موجهةٌ بالتحديد إلى نيكاراغوا، كما فُهِمَت في واشنطن؛ ومن ثم، في أروقة الصحافة الحرة؛ إلا أن لو موين على ما يبدو، نسيَ ما ذكره قبل ذلك من أن السلفادور وغواتيمالا لا يمكن لهما منح عفو عام أو إيقاف إطلاق النار، والسماح للمتمردين بتشكيل أحزاب سياسية وامتلاك صحفهم الخاصة[31]. وتابع لو موين يقول: «لو نُفِّذَت هذه البنود من قبل نيكاراغوا، لكان ذلك تراجعًا كبيرًا من قبل المسؤولين الساندنستيين الذين قلَّصوا كثيرًا حجم التنظيمات السياسية وحرية الصحافة في السنوات الأخيرة»، من دون أن يتطرق إلى الخلفية، وإلى حال الحريات المدنية في الديموقراطيات الناشئة، أو إلى حقيقة أن المراقبين الدوليين للانتخابات في نيكاراغوا سنة 1984م، قارنوا بين هذه الانتخابات والانتخابات التي جرت في السلفادور، وأتت تلك المقارنة في صالح الانتخابات النيكاراغوية؛ والأهم من ذلك، أن تلك الحقائق كلها تم تجاهلها وطمسها من قبل صحيفة نيويورك تايمز ووسائل الإعلام الأمريكية كافة، وكأنها لم تكن. لكن كان من اللافت جدًّا أن لو موين لم يذكر أن هذه البنود لا يمكن تطبيقها في السلفادور وغواتيمالا من دون اقتلاع الجهاز الأمني وتفكيكه لإرهابيي الدولة هناك، والذي يحظى بدعم الولايات المتحدة. كل ما تقدم يمكن تنحيته جانبًا لسببين اثنين: عمليات الإبادة الجماعية التي ترتكب من جانبنا ليست أعمال إبادة جماعية، بل مجرد أخطاء تحدث عند سعينا لتحقيق هدف نبيل؛ وبما أن كل ذلك حدث بالأمس، فإن بإمكاننا اللجوء إلى مبدأ تغيير المسار لو فكَّرَ أحد البُلهاء بإثارة ملاحظات حول مثل هذه التُّرَّهات.

يمكن لآخرين أيضًا أن يشعروا ببعض المشكلات بصرف النظر عن الشموليين الماركسيين اللينينيين في ماناغوا،وعندما طُرح السؤال الآتي: ما هي فرص حدوث إجماع إقليمي؟ كان جواب تقرير أمريكا الوسطى أن «الكثير سوف يعتمد على القدرة على التأثير في الهندوراس والسلفادور، بحيث لا تنحرفان عن روح الاتفاقية والتعاون مع الديموقراطيين والليبراليين في

واشنطن»، التـي كانت مهمتها الإبقاء على الإرهابيين العاملـين الذين يأتمرون بأوامرها تحت شكل من أشكال السيطرة. فوق هذا كله، صرَّح هيكتور غراماجو، وزير الدفاع الغواتيمالي فورًا أن الاتفاقية «لا تنطبق على بلادنا». وعلَّق رئيس الجامعة اليسوعية في مدينة سان سلفادور بعد أسابيع عدة على هذه النقطة بالقول إن «نيكاراغوا سوف تكون أكثر دول المنطقة التزامًا بخطة السلام، وأن الآخرين ربما سيفشلون في الالتزام بها»[32].

أما ردود الفعل في واشنطن، فقد اتبعت مسارًا مختلفًا؛ فقد أدان روزينتال، رئيس تحرير صحيفة نيويورك تايمز السابق، الجهود المبذولة من أجل تدمير جماعة الكونترا التي وَفَّرَ وجودُها الفرصةَ لعقد المفاوضات، وكان ذلك الموقف نسخة تاريخية جريئة، لكنها كانت أيضًا النسخة المطلوبة؛ وعليه، فقد أصبحت حقيقية، بالرغم من أنها في الواقع مزيَّفةٌ بصورة لا تقبل التأويل، للأسباب المعروفة التي سبقت لنا مناقشتها. ورأى ديفيد أغناتيوس المحرر في صحيفة الواشنطن بوست أن احتمالات السلام «تبدو وكأنها تحسنت بعض الشيء إثْرَ الإعلان عن مقترحات الرئيس ريغان بوقف إطلاق النار، وتبنِّي خطة سلام جديدة من قبل قادة دول أمريكا الوسطى الخمسة». ولكن في واقع الحال، تراجعت احتمالات السلام بسبب جهود ريغان تهميش المفاوضات الجارية، وتحسنت قليلًا بعد أن رُفضت، بالرغم من استمرار معارضة الولايات المتحدة التي جعلت من السلام احتمالًا بعيد المنال. لكن مشكلة المستقبل كما يراها أغناتيوس، لا تكمن في استمرار معارضة الولايات المتحدة لتسوية سياسية، بل في قيام دولة ديموقراطية في نيكاراغوا؛ أي إن هذا ما كانت تدور من أجله حرب الكونترا، وهذا ما كان مبدأ واشنطن يشترطه: أي التأسيس لمثل هذا الزعم. ويضيف قائلًا: «إن المصالحة في نيكاراغوا تبدو صعبة المنال لأن أيدي الجانبين ملطخة بالدماء؛ أي إن العديد من الجنود التابعين لجماعة الكونترا قضوا في المعارك، وإن الساندنيستيين يتحدثون عن حكايات وأرقام مشابهة». ضمن معايير ثقافة الإرهاب، تبدو هذه حسابات منطقية حول الفظائع المرتكبة من قبل الطرفين[33]. يمكن للمرء أن يقع على حسابات مشابهة ضمن معايير العدالة نفسها في أدبيات أبي نضال.

لاحظ صحفيو الواشنطن بوست التردد الذي أبداه السيد ريغان حول تبنِّي خطة أرياس، لكنهم أكدوا أنه يستحق بعض اللين للشجاعة التي أبداها في الوصول إلى هذا المدى؛ لأنه اضطر إلى دفع ثمن ليس بالقليل أمام الناخبين الموالين له جرّاء موقفه هذا، لكن البيِّنَة الرئيسة تقع على عاتق الساندنستيين، وليس على عاتق المعتدين الأمريكيين. يعزى ذلك إلى أن

الكونغرس يرمق السيد ريغان بعيون حَذِرة، ويحصي عليه حركاته وسكناته بعيون تشبه عينيّ الصقر، كما فعل بصورة دراماتيكية خلال السنين الأخيرة الماضية: ربما كان نصف العالم الجنوبي بأسره يرمق الساندنيستيين أيضًا بعيونٍ ملؤها الحذر. ولكن لا حاجة للدول التي تدور في فلك الولايات المتحدة إلى أن تُرْمَقَ بعيون حذرة، طالما أن نواياها الحسنة المتمثلة في خلق الشروط المناسبة للحياة الديموقراطية ووضع حد للممارسات القمعية في الداخل، هي من باب تحصيل الحاصل: أو ربما تكتفي هذه الدول بمراقبة يقوم بها جورج شولتز، وأبرامز، وصحيفة الواشنطن بوست[34].

تحدثت صحيفة وول ستريت جورنال الشعور بالخيبة في واشنطن بعد أن قُبلت نسخة من خطة أرياس في مدينة غواتيمالا سيتي؛ فقد لاحظ اثنان من مراسلي الصحيفة أن خطة ريغان- رايت قد وُصِمَت بأنها ضربٌ من ضروب الاحتيال (بعد فشلها بالطبع)، وأن القصد منها كان استئناف ضخ المساعدات إلى جماعة الكونترا بعد أن ترفضها حكومة الساندنيستا، لكن مبدأ التحكم في الأضرار يتطلب منا عَدُّ خطة ريغان نسخة من خطة أرياس التي سعت واشنطن إلى تهميشها. ويتابع الصحفيان: «يعترف البيت الأبيض في المجالس الخاصة أنه لم يتوقع أبدًا أن تقوم حكومة الساندنيستا بتحدي السيد ريغان من خلال المشاركة في خطة سلام تدعمها دول منطقة أمريكا الوسطى الأخرى». يكتسب هذا التقرير معنىً بناء على احتمالٍ تمت الإشارة إليه هنا، في أن تكون خطة ريغان هي الخطة التي وافقت عليها حكومة الساندنيستا في مدينة غواتيمالا سيتي، وأن هذه الموافقة تشكل رسالة تحدٍّ للسيد ريغان. لا معنى للقول إن حكومة الساندنيستا تتحدى السيد ريغان من خلال توقيعها على خطة سلام عارضها بشدة، وكافح من أجل تهميشها؛ حقيقة الأمر أن دول أمريكا الوسطى رفضت جهود ريغان لتسريع المفاوضات، ووقعت على اتفاقية شبيهة بخطة أرياس أعربت نيكاراغوا عن موافقة مدروسة لها على طول الخط. أخفقت صحيفة وول ستريت جورنال أيضًا في إيضاح أنه لو فُهمت جهود ريغان بصورة دقيقة، لتبيَّنَ أنها تكرارٌ لما حدث سنة 1984م، عندما تحدى حينها رجال الساندنيستا بالفعل السيد ريغان بقبولهم مقترحات دول مجموعة الكونتادورا[35].

تتابع صحيفة وول ستريت جورنال تقريرها بالقول: «إنها ولكي تنقل ما تعده الإدارة الأمريكية الدرجة المناسبة من التشكيك في جلسة اليوم [التي عقدها سفراء دول أمريكا اللاتينية المجتمعون بدعوة من وزارة الخارجية الأمريكية في واشنطن]، فسوف تزود الإدارة

المبعوثين الأمريكيين بنسخة من اتفاقية السلام التي أبرمتها في باريس سنة 1973م التي كانت ثمرة التفاوض لإنهاء التورط الأمريكي في حرب فيتنام». هذه الاتفاقية قوبلت بالتجاهل من قبل شمال فيتنام.

تتابع صحيفة وول ستريت جورنال القول إن «تجربة فيتنام هذه، هي أحد العوامل التي أدت إلى إثارة الشكوك لدى الإدارة حول الاتفاقية التي تمت بين دول أمريكا الوسطى»، هذه المهزلة المثيرة للانتباه توسعت دائرتها في اليوم التالي من خلال الخبر الرئيس الذي نشره نيل لويس في صحيفة نيويورك تايمز، والذي يناقش فيه الاجتماع الذي عقد برئاسة إليوت أبرامز في واشنطن. ينقل لويس أنه وبالتزامن مع التضليل الذ ي لا مندوحة عنه، والزاعم أن الاتفاقية بين دول منطقة أمريكا الوسطى تركز بصورة رئيس على نيكاراغوا، فقد وزّعت نسخ من اتفاقية باريس لسنة 1973م على مبعوثي تلك الدول، بوصفها تمثل دراسة مفصلية عن كيفية استغلال أو حتى تجاهل اتفاقية ذات بنود مبهمة، من قبل حكومة شيوعية. وهنا، يضيف لويس تعليقه الخاص على المشهد بالقول: «لقد اجتاحت فيتنام الشمالية جارتها فيتنام الجنوبية، ووحدت شطريّ البلاد تحت رايتها سنة 1975م، خارقة بذلك الاتفاقية التي وقّعتها سنة 1973م[36].

نرى من خلال هذه التقارير الإخبارية، أمثلة حيةً على الطريقة التي يتم فيها استخدام السجل التاريخي المُصَنَّع بعناية، والمُصَمَّم من قبل وسائل الإعلام الموالية لخدمة احتياجات سلطة الدولة وأهدافها. لم يكن صحيحًا تمامًا القول، كما سبق وذكرتُ، إن اتفاقيات السلام الموقَّعة في باريس سنة 1973م قد طواها النسيان؛ فقط الحقائق نُسيت، أو لكي نكون أكثر دقة، طُمست منذ اليوم الأول للإعلان عنها؛ أما النسخة التي وزَّعتها السلطات الحكومية، فإن الجميع يتذكرها جيدًا، وقد تم تبنِّيها فورًا بصفتها جزءًا من الجهد المبذول من أجل تهميش خطة السلام التي أقرَّتها دول منطقة أمريكا الوسطى.

في حال حدث أن المبعوثين الذين جمعتهم الولايات المتحدة، اقتطعوا جزءًا من وقتهم لقراءة اتفاقية باريس للسلام، وهو أمر مستبعَد، تزامنًا مع التصريحات التي أدلى بها كل من هنري كيسنجر والبيت الأبيض، لكانوا حققوا ذلك الاكتشاف التنويري أن الولايات المتحدة أعلنت فورًا بأوضح العبارات غير القابلة للتأويل، أنها سوف تخرق كل بند من بنود الاتفاقية، وستستمر في سعيها لتحقيق أهدافها عن طريق استخدام القوة.

ألزمت اتفاقية باريس الولايات المتحدة والدول الأخرى كافة باحترام استقلال فيتنام وسيادتها ووحدتها وسلامة أراضيها كما اعترفت بها اتفاقيات جنيف سنة 1954م حول فيتنام، مُشيرةً إلى الخط السابع عشر الموازي الذي يفصل بين شمال فيتنام وجنوبها بوصفه «خطًّا عسكريًّا فاصلًا ... مؤقتًا»، بانتظار إعادة توحيد فيتنام بالطرق السلمية و من دون أي تدخل أجنبي. وفي الجنوب، اعترفت الاتفاقيات بطرفيْ النزاع في جنوب فيتنام بصورة موازية ومتساوية، وهما حكومة جنوب فيتنام (GVN) والحكومة الثورية المؤقتة (PRG) التي تعد (الجناح السياسي لجبهة التحرير الوطنية (NLF)، أو ما أُطلِقَ عليها اسم (الفيتكونغ) بالمصطلحات الدعائية الأمريكية). كان يُتوقَّعُ من الطرفين التوصل إلى عقد مصالحة وطنية بوسائل سلمية تُحترَمُ فيها الحريات المدنية، في الوقت الذي لن يسمح للدول الأجنبية بفرض أي اتجاهات سياسية معينة تؤثر في هوية الشعب الفيتنامي في الجنوب، ولن تقوم الولايات المتحدة بأي تورط عسكري أو تدخلٍ في الشؤون الداخلية لجنوب فيتنام. علاوة على أن الطرفين الفيتناميين الجنوبيين سوف يتوصلان إلى اتفاق بشأن مسألة القوات المسلحة الفيتنامية في جنوب فيتنام ... من دون أي تدخل أجنبي، وسيحظر على الولايات المتحدة إيفاد مستشارين أو فنيين أو إرسال مواد حربية إلى جنوب فيتنام، وعليها سحب مثل هؤلاء الأفراد جميعهم خلال ستين يومًا.

ذلك كان أهم ما ورد في اتفاقيات باريس. بالعودة إلى واشنطن، فقد أعلن كل من كيسنجر والبيت الأبيض قبل أن يجف الحبر الذي تم التوقيع به على الاتفاقيات، أنهما يرفضان الاتفاقيات التي وقَّعاها رفضًا قاطعًا، وأنهما يقومان بذلك بكل جلاء ووضوح؛ أعلنت واشنطن أنها ستحتفظ بحقها في إرسال فنيين مدنيين إلى بعض الفروع ذات الطابع العسكري، وأنها سوف ترسل (7200) منهم إلى جنوب فيتنام، بمن فيهم عسكريون متقاعدون تحت إشراف أحد الجنرالات الأمريكيين؛ وبذلك فقد أبطلت مفعولات البنود كافة المتعلقة بالأفراد الأمريكيين في تلك الاتفاقيات.

الأهمُّ من ذلك، كان الإعلانَ من قبل الولايات المتحدة أنها ستستمر في عَدِّ حكومة فيتنام الجنوبية الحكومة الشرعية الوحيدة في جنوب فيتنام بكامل بنيتها الدستورية وقيادتها والحفاظ عليها من دون أي تغيير؛ ـ وهي بذلك أبطلت أحد أهم البنود المركزية في الاتفاقية ـ هذه البنية الدستورية تفرض حظرًا على الطرف الثاني الموازي في المعادلة، إضافة إلى

الحيادية الموالية للشيوعية، وأي شكل آخر من أشكال التعبير الذي يهدف إلى نشر السياسات أو الشعارات أو التوجهات الشيوعية، وتعده خروجًا عن القانون؛ وأعلنت حكومة جنوب فيتنام بتوجيه ودعم من الولايات المتحدة، أن مثل هذه الأنشطة غير القانونية سوف تُقمع بالقوة؛ وبذلك تكون الولايات المتحدة قد ألغت ما تبقّى من تلك الاتفاقيات.

باختصار، أعلنت الولايات المتحدة أنها تنوي تجاهل البنود الرئيسة كافة الواردة في كل صفحة من صفحات الاتفاقية التي أرغمت على توقيعها في باريس بعد فشل قصفها لهانوي وهيفونغ بالقاذفات العملاقة من طراز B 52 بعد عطلة عيد الميلاد في إرغام شمال فيتنام على قبول السلام بالشروط الأمريكية. لقد كان هذا القصف الإرهابي بمثابة آخر محاولة من قبل الولايات المتحدة لإرغام هانوي على التخلي عن الاتفاقية التي وقعتها في شهر تشرين الأول، أكتوبر، سنة 1972م، التي رفضتها الولايات المتحدة بعد أن ألمحت إلى موافقتها عليها؛ أعادت الاتفاقيات الموقعة في شهر كانون الثاني، يناير، سنة 1973م تأكيد بنود اتفاقية شهر تشرين الأول، أكتوبر؛ وهي في الواقع المقترحات نفسها لجبهة التحرير الوطنية (الفيتكونغ) التي طرحتها قبل عقد من الزمن، والتي عملت الولايات المتحدة على تهميشها من خلال استعمال العنف للأسباب المعروفة المتعلقة بضعف أمريكا السياسي. لكن ذلك كله كان خارج سياق الموضوع، إذا أخذنا بالحسبان الإعلان الفوري أن واشنطن لم تكن تنوي مطلقًا الالتزام بهذه الاتفاقيات التي لم يكن أمامها سبيل للتهرب منها.

لو أجرى مبعوثو دول أمريكا الوسطى مراجعة لِما اتَّضح تاليًا، لاكتشفوا أن حكومة الولايات المتحدة تابعت فورًا تطبيق نواياها التي لم تعد خافية على أحد، في خرق فاضح للبنود الواضحة التي لا تقبل التأويل والتي تضمنتها اتفاقيات باريس التي سبق لها التوقيع عليها؛ عبَّر المسؤولون الأمريكيون في العلن وفي إفاداتهم أمام لجان الكونغرس عن سعادة الإدارة بالنجاحات الأولى التي حققها اللجوء إلى استخدام العنف من قبل عملائها في جنوب فيتنام بدعم من الولايات المتحدة؛ من أجل إلغاء احتمال تحقيق أي بند من البنود الواردة في الاتفاقيات. أما وسائل الإعلام بما فيها الأكثر حمائمية، فقد تبنَّت موقف الإدارة بوصفه يشكل البنود الصالحة للتطبيق في الاتفاقية، وعليه، فهو يضمن استمرار الانتهاكات الأمريكية من دون رادع، ويؤكد أن الرد الذي لا مفر منه من قبل العدو الفيتنامي سوف يُفَسَّر على أنه دليل آخر على الظلم الشيوعي[37]. هذا المشهد اللافت لخنوع وسائل الإعلام المُذِلّ أرسى الأساس لتجدد الأعمال

الحربيـة، في الوقـت الـذي أدى العنف المدعوم من قبل الولايات المتحدة إلى حدوث الرد المتوقع بعـد أن ثبـت بالدليل القاطع أن محاولة العدو الكريه الالتزام بالاتفاقيات هي عديمة الجدوى، وأرسـى الأسـاس أيضًـا لترجمـة التجربـة الفيتنامية التـي يتـم اسـتحضارها، في الوقت الذي تدرس الولايات المتحدة سبل الخروج بأفضل طريقة ممكنة من أجل تهميش خطة السلام غير المرغوب بها التي اقترحتها دول منطقة أمريكا الوسطى.

لا يتطلـب مـن الصحفيـين والآخريـن إلا القليـل مـن الجهـد لإقنـاع أنفسـهم أن تلك كانت الحقائق الثابتة للمسـألة؛ لكن مثل هذه الاسـتقلالية في التفكير هي احتمال شـبه مسـتحيل في ظل ثقافة فكرية تمثل منتهى الخنوع[38].

بالمناسبة، ربما ينتابنا شعور بالثقة أن الحكايات الخيالية التي تنتشر في كل مكان من أجل طمس حقيقة الاتفاقية التي طرحتها دول منطقة أمريكا الوسـطى، سـوف تسـتغل في الجهود المستقبلية لتبرير استخدام العنف من قبل مديري شؤون الدولة.

لـو خطونـا خارج إطار وسـائل الإعلام، لوجدنا أن آخرين أيضًـا، كرسـوا أنفسـهم من أجل وضـع نسـخة أخرى مـن اتفاق دول أمريكا الوسـطى أمْلَتْها عليهم الولايـات المتحدة؛ فقد أعلن إدوارد كـوخ؛ عمـدة مدينة نيويورك أن «لجنة مسـتقلة مكونة مـن أمريكيين، طلبت إليه مراقبة تنفيـذ خطـة السـلام الصادرة عـن خمس دول في منطقة أمريكا الوسـطى، وبنـاءً على ذلك، سـوف يترأس وفدًا يقوم بزيـارة إلى نيكاراغوا من أجل مراقبة حسـن التزامهـا بالاتفاق». ما من شـك أن الوفد سـوف يكتشـف وجود بعض الانتهاكات، ولكن لا يمكن مقارنتها من قريب أو بعيد بحجم الانتهاكات التي يمكن أن يكشـف عنها أي تحقيق أمين في الديموقراطيات الناشـئة التـي تتجاوز المدى الشـديد التركيز للاهتمامات التحررية التـي توضع موضع التطبيق من قبل سـلطات الدولـة. لم تعـرف هويـات أعضاء اللجنة المسـتقلة باسـتثناء عضو واحد، هو تشـارلز روب؛ العضـو في منظمـة بيـت الحرية (Freedom House)، وهي منظمة غير ربحية تكرس جهودهـا مـن أجل تشـجيع ممارسـة الديموقراطيـة في أرجاء العـالم كافة. وبالسـؤال عن هذه المنظمـة تبـين أنها تمول هذه الجهـود لمراقبة مدى التزام نيكاراغوا بالاتفـاق، بوصفه الموضوعَ الجِدِّيَّ الوحيد الذي تعهدت به الدولة؛ بيت الحرية ملتزم بتشجيع الديموقراطية حول العالم، وهـذا يعـد حقيقةً بالنسـبة إلى الصحافة؛ وهكـذا تعده الدولة ورأي النخبـة، وعليه، لا ضرورة لأي تدقيق حول مصداقية هذه المنظمة. لكن اسـتقصاء بسـيطًا حول ماهية بيت الحرية هذا،

سيكشف بسرعة أن مفهومه للديموقراطية يتسق إلى حد بعيد مع المطالب الرسمية، كما هي الحال بالنسبة إلى مفهومهم للطرق المتبعة من أجل تجييش الصحافة الحرة لخدمة سلطة الدولة[39].

وفيما يعد حملة دعائية لصالح الدولة من الطراز الأول تحت مسمى الأخبار، راجع جيمس لو موين اتفاقية دول منطقة أمريكا الوسطى، وعدَّلها بما يتماشى مع مقترح ريغان الذي سبق له أن رُفِضَ. وفي معرض تبنِّيه لمبدأ واشنطن من جديد، يقول إنه بالرغم من أن المعاهدة «إقليمية في مداها، إلا أنه لا يوجد مجال للشك في أن بنودها الرئيسة موجهة بالدرجة الأولى إلى نيكاراغوا، وأنها سوف تؤثر في نيكاراغوا أكثر من أي دولة أخرى وقعت على هذا الاتفاق». هذا صحيح بطبيعة الحال في ظل خضوع وسائل الإعلام، وهو ما ناقشناه سابقًا؛ ولكن من المفترض أن هذه ليست النقطة التي يريد لو موين التحدث حولها؛ فالاتفاقية كما يقول، تتطلب موافقة حكومة الساندنيستا أن تتوقف عن إدارة شؤون البلاد بوصفها دولة اشتراكية ثورية تتبع نظام الحزب الواحد، وأن تستبدل ماركسيتها ذات النمط الكوبي بنظام حكم يشبه نظام الحزب الواحد في المكسيك. (وهذه عبارة مقتبسة من أحد الدبلوماسيين؛ لم يشأ أن يفصح عن اسمه). لو نحَّيْنا جانبًا مسألة الدقة في التشخيص، لاحظوا كيف أنه من السهولة بمكان، وبجرَّة قلم، نستطيع أن نتجاوز مشكلة اقتلاع الأنظمة الأمنية الحاكمة، والتي تجعل أي حديث حول الديموقراطية الداخلية ضربًا من ضروب الكوميديا السوداء في الدول التي تدور في فلك الولايات المتحدة الأمريكية.

حتى بوجود مثل هذا التفسير المريح، ما يزال التقرير الإخباري الذي أعدَّه لو موين يشير إلى جملة من المشكلات في خطة دول منطقة أمريكا الوسطى؛ يذكر التقرير على سبيل المثال أن «إحدى المسائل الكبرى التي لم تتطرق إليها الخطة هي المخاوف الأمنية». وأعطى في هذا الصدد مثالًا واحدًا: (المساعدة العسكرية السوفيتية لنيكاراغوا) التي لا تثير مخاوف أمنية على ما يبدو، في ظل الجهة التي تفرض وجهة نظرها بالقوة تمامًا كالمساعدة العسكرية التي تقدمها الولايات المتحدة لعملائها، والتي لا تثير أي مخاوف أمنية لدى أي شخص في المنطقة؛ مثل القرويين في التلال السلفادورية على سبيل المثال، المشكلة الأخرى تتمثل في أن رجال العصابات السلفادوريين رفضوا بصورة متكررة مناشدة دوارتي لهم إلقاء السلاح، وتشكيل أحزاب سياسية وخوض الانتخابات، ولو فعلوا ذلك لكانوا قدموا أنفسهم قرابين وأضاحي

للقوى الأمنية التي سوف تذبحهم بسرور ومن دون تردد كما كانت تفعل في السابق، إذا دعت الحاجة؛ وهذا احتمال لا يشكل مشكلة. يقتبس لو موين مما قاله مسؤولون سلفادوريون وهندوراسيون، وكذلك من أقوال منسوبة إلى دبلوماسيين غربيين (ربما كانوا من السفارة الأمريكية) ومسؤولين كوستاريكيين سُمِحَ لهم بالحديث عن السبب الذي دفع نيكاراغوا إلى الموافقة على المعاهدة، ولكي يقدم التوازن المناسب، فقد اقتبس لو موين مما قاله أحد النيكاراغويين، وهو قائد إحدى مجموعات المتمردين، بيدرو جوكين كامورو الذي أخذ على نفسه عهدًا بالاستمرار في القتال إلى أن يشعر أن «طريقًا باتجاه واحد نحو الديموقراطية قد أصبح جاهزًا في نيكاراغوا»، هذا طبعًا ضمن مفهومه هو للديموقراطية التي- كما ناقشنا في الفصل السادس من هذا الكتاب- تُقصي الساندنستيين عن المشاركة فيها[40].

في اليوم نفسه، عرضت أيضًا إحدى الصحف الكندية التي تشبه في توجهها صحيفة نيويورك تايمز، الاتفاقيات حول منطقة أمريكا الوسطى: تستشهد الصحيفة بما قاله بعض المحللين السياسيين الإقليميين حول الهيبة المترنحة لريغان، كما كشفتها حقيقةُ أنَّ رؤساء دول منطقة أمريكا الوسطى رفضوا بصورة حازمة مناقشة مقترح تقدم به السيد ريغان قبل افتتاح القمة مباشرة. لم يكن أمام المراقبين والمشاركين أي مجال للشك في أنهم رأوا أن ذلك الاجتماع كان بمثابة توبيخ للولايات المتحدة، وقطب رحىً يؤسس لقرار مستقل في منطقة عدَّتها واشنطن لمدة طويلة حديقتها الخلفية. يعبِّرُ مسؤولون من دول أمريكا اللاتينية في مجالسهم الخاصة عن الضيق بسبب اللامبالاة والعجرفة اللتين تبديهما الولايات المتحدة تجاه بلدانهم؛ وهذه المسألة ليست استثناءً، خصوصًا إذا لاحظنا أن الصحافة الغواتيمالية المحافِظة توصلت إلى الاستنتاج نفسه الذي يفيد بأن اجتماع القمة ذاك، ألحق ضررًا كبيرًا بصورة السيد ريغان[41].

بعد أيام عدة، أعلنت قيادة جماعة الكونترا أنهم سيُبقون على جاهزية جهازهم العسكري، وسيحتفظون بحقهم في تلقي الأسلحة والمعدات إلى أن يحصلوا على ضمانات حقيقية حول حرية التعبير والمنظمات السياسية في نيكاراغوا، تتناسب مع معاييرهم، وطالبوا بإجراء مفاوضات مباشرة مع حكومة الساندنيستا، مع بقائهم قوة عسكرية تتلقى المساعدات من الخارج. وبصرف النظر عن رأي بعضهم بهذا القرار، فهو يرتقي إلى مستوى الرفض لمعاهدة السلام الإقليمية التي لا تعطي أي دور لأي قوى مسلحة غير حكومية، وتدعو إلى حلها، وعليه فقد أعلن في افتتاحية لإحدى الصحف أن «متمردي نيكاراغوا يتعهدون بقبول خطة السلام

اللاتينيـة»؛ أي الخطـة نفسـها التي كانوا قد أعلنوا للتو أنهـم يرفضونها[42]. وبوصفه جزءًا من زعمها بأن جيشـها العميل هو جيش أهلي، فقد فسَّـرَت الولايات المتحدة الاتفاقية بأنها تتطلب مفاوضـات بـين حكومـة نيكاراغـوا وبـين الجبهة المدنيـة لجماعة الكونـترا التي أسسـتها إدارة ريغان، لكن هذه النسخة ذهبت بعيدًا خارج إطار نص الاتفاقية الأصلي، ولكن إذا كان للتاريخ أن يكون دليلًا مرشدًا، فقد نتوقع له النجاح.

انتقل قادة الكونترا بعد ذلك إلى مطالبة «الرئيس ريغان بالحصول على موافقة الكونغرس على تجديد ضخ المسـاعدات العسـكرية والمسـاعدات غير الفتَّاكة لجماعة الكونترا، ولكن على أن تبقى هذه المساعدات معلَّقة إلا إذا ثبت أن حكومة نيكاراغوا أخفقت في الالتزام ببنود خطة السـلام التي يتم التفاوض بشـأنها الآ، والتي أقرّت في واشـنطن وكذلك في ميامي». نُقِلَ عنهم كذلك أن لديهم «ما يكفي من الأموال والمعدات التي ضُخَّت لهم، وتكفيهم لمدة خمسـة أسـابيع بعـد أن يكـون التفويض بتمويلهم قد انتهت مدته، إلى أن يحين موعد وقف إطلاق النار المقترح في تشرين الثاني، نوفمبر»[43]، وتشير تقارير أخرى إلى أن ما لديهم من المؤن والذخائر يفيض عـن حاجتهـم، وأنه لا توجد أسـباب تدعو إلى الشـك بأن حكومة الولايات المتحدة سـوف تقدم لهـم دعمًـا عسـكريًّا إضافيًّا إذا اختـارت هي أن تقوم بذلـك، بطريقة أو بأخرى؛ سـافر بيدرو جوكـين كامـورو، قائد جماعة الكونـترا إلى مونتفيديـو، عاصمة الأوروغواي أوائل شـهر أيلول، سـبتمبر بدعوة من مؤسسـة القضية (CAUSA)، وهـي أحد فروع كنيسة الكاهن مون الموحَّدة؛ وهـي كمـا نقلت وسـائل الإعـلام في الأوروغـواي، «منظمة إرهابيـة، مقرها الرئيسـ في أمريكا الجنوبيـة موجـودٌ في مونتفيديـو». جـاء كامـورو يطلب مـن مضيفه تقديم مسـاعدات إنسـانية وعسكرية لقضية الكونترا[44].

في غضون ذلك، استمرت عمليات قتل المدنيين؛ فبعد الإعلان عن قبول خطة السلام، أدى كمين نصبه أبناء ريغان لسـيارة يسـتقلها مدنيون في شـمال مقاطعة جينوتيغا إلى مقتل خمسة مدنيـين مـن العاملـين في وزارة الإصلاح الزراعـي، وجرح اثنين آخرين؛ هـذه الحادثة لم تنقل عـبر وسـائل الإعلام أو يعلق عليها أحد. اختـارت صحيفة نيويورك تايمز تجاهل تلك الحادثة، واختارت بدلًا من ذلك تقريرًا من مراسلها في ماناغوا يتساءل فيه حول مدى استعداد حكومة نيكاراغـوا للالتـزام بالعهود التي قطعتها على نفسـها، ولكن لم تنشـر أي مقالات حول احتمال أن تقـوم الولايـات المتحـدة فجـأة بالبدء في تنفيذ بنـود الاتفاقيات والالتـزام بالقانون الدولي،

ولم تصدر أي مقالات من نيويورك تتحدث عن احتمال أن تقوم أعظم صحيفة في العالم، وبطريقة تعكس فيها بصورة كاملة موقفها المعتاد، بمراقبة سلوك واشنطن المستمر، وتقبل لأول مرة في تاريخها أن تقوم بأبسط الواجبات التي يُؤمَلُ من الصحافة الحرة ممارستها، لكن هذه الصحيفة الواسعة الانتشار[45] تجاهلت احتجاجًا رسميًا قدَّمه وزير الخارجية ميغيل دو إيسكوتو إلى جورج شولتز.

وافقت حكومة نيكاراغوا فورًا على المقترحات [المقدمة من دول أمريكا الوسطى] بكثير من الحماسة، معلنة أنها «جاهزة لرفع حالة الطوارئ، وإعادة الحريات الصحفية والسياسية كافة؛ لتهيئة المناخ لقادة المتمردين السابقين للعودة إلى البلاد والانخراط في الأنشطة السياسية العامة»، بشرط وقف الولايات المتحدة مساعداتها العسكرية لجماعة الكونترا، وذهبت الحكومة إلى أبعد ما طالبت به خطة السلام من خلال الإعلان عن «نية نيكاراغوا إنهاء مهمة المستشارين العسكريين الأجانب كافة في البلاد»، وهذه مسألة لم تتطرق إليها الاتفاقيات. أقامت الحكومة أيضًا لقاءات عامة مع المعارضة ومع الكاردينال أوباندو من أجل تشكيل لجنة مصالحة وطنية كانت الاتفاقية قد طالبت بها[46].

حددت اتفاقية غواتيمالا أن على كل واحدة من دول أمريكا الوسطى الخمس تشكيل مثل هذه اللجنة لضمان الالتزام بالتحول الديموقراطي، إضافة إلى بنود أخرى في الاتفاقية. كان أحد بنود تشكيل اللجنة ينص على وجوب أن تتضمن في عضويتها أحد مسؤولي الحكومة، وإحدى الشخصيات ذات الوزن الاعتباري في المجتمع الأهلي، وأسقفًا، وشخصية من المعارضة؛ ويتم اختيار الشخصيتين الأخيرتين من قبل الحكومة من ضمن لائحة بأسماء تقدمها لها الكنيسة والأحزاب المعارِضة. في الخامس والعشرين من شهر آب، أغسطس، أصبحت نيكاراغوا الدولة الأولى التي تعلن التزامها ببنود الاتفاقية، وقد اختارت نائب الرئيس سيرجيو راميريز، وغوستافو باراجون (رئيس اللجنة القضائية ولجنة حقوق الإنسان اللتين أنشأتهما الكنائس البروتستنتية)، والكاردينال أوباندو، وموريشيو دياز عضو الحزب الشعبي المسيحي الاجتماعي الذي يصوت دائمًا ضد جبهة التحرير الوطنية الساندنستية في الجمعية الوطنية، والذي كان حزبه باستمرار ينتقد سياسات حكومة الساندنيستا حول الاقتصاد والتعليم والعلاقة مع كنيسة الروم الكاثوليك، وقد عُيِّنَ الكاردينال أوباندو، وهو من أشد معارضي حكومة الساندنيستا وأكثرهم شهرة، رئيسًا للجنة[47].

من الصعب تصوُّر طريقة أمثل تدل على الالتزام ببنود الاتفاقية أكثر من ذلك، ولكن حكومة الولايات المتحدة أدانت على الفور حكومة الساندنيستا؛ لأنها عينت أعضاء في اللجنة بما يخدم مصالحها، ومن ثم أثبتت أنها تقدم خدمة شفوية فقط لاتفاقية السلام في أمريكا اللاتينية، وهو اتهام حظي بتغطية إعلامية واسعة. أما مصير اللجان المشابهة في الدول الأخرى، فلم يتطرق إليه أحد نهائيًّا[48].

بعد مرور أسبوعين، وتحديدًا في السابع من شهر أيلول، سبتمبر، أعلن الرئيس دوارتي عن تشكيل اللجنة في السلفادور: لم تكن تلك اللجنة تضم أيًّا من منتقدي النظام الحاكم ما خلا بعض المعارضين من الجناح اليميني للسلطة، أما الشخصية الأهلية الاعتبارية التي اختيرت لعضوية اللجنة، فكانت رئيس البلاد السابق ألفارو ماغانا؛ المصرفي المحافظ الذي اختاره العسكر السلفادوري رئيسًا سنة 1982م، بعدما عارضت الولايات المتحدة تعيين قائد فرق الموت روبرتو دو أبوسّون رئيسًا للبلاد، كما ذكر كريس نورتون في تقريره. اختير ماغانا رئيسًا للجنة، واختير أسقفٌ محافظٌ سكرتيرًا عامًّا لها. أما بقية أعضاء اللجنة فكانا رئيس حزب أرينا اليميني والسكرتير العام للحزب الديموقراطي المسيحي. يتابع نورتون تقريره قائلًا:

«يقول الدبلوماسيون الذين أجرينا مقابلات معهم هنا [في سان سلفادور] إنه بخلاف اللجنة المشكلة في نيكاراغوا ـ التي عينت الحكومة أحد كبار معارضيها رئيسًا لها ـ فإن اللجنة السلفادورية لا تضم مثل تلك الشخصيات؛ فأعضاء اللجنة جميعهم من المتعاطفين مع اليمين والعسكر، كما ذكر أحد سفراء دول أمريكا اللاتينية في السلفادور، وهكذا فبوجود مثل هذه اللجنة، يكون الرئيس دوارتي قد أغلق المساحات السياسية لأي حوار مستقبلي»[49].

وقد أعقبت توقيع الاتفاقية موجة من عمليات القمع التي سنعود إليها لاحقًا، من دون أن نتطرق الآن إلى أي تعليق حولها.

الفارق بين تعيين اللجنة في نيكاراغوا وبين اللجنة في السلفادور لافت جدًّا من خلال منظورَين اثنين: أولًا، بينما ترأست اللجنة النيكاراغوية شخصية هي الأكثر معارَضةً لنظام الحكم، وتحظى بقاعدة شعبية مهمة، فقد اقتصرت اللجنة السلفادورية على يمين الوسط، وترأسها أحد مرشحي الولايات المتحدة للرئاسة في السلفادور؛ ثانيًا، بينما أثار تعيين اللجنة

النيكاراغويـة موجة مـن الانتقادات الجارحة والبذيئة بحق الساندنستيين الخونة، فقد مُرِّرَت لجنة دوارتي بصمت ، من دون توجيه أي انتقاد لدوارتي بأنه أخفق في الارتقاء إلى سـوية روح المصالحة، وأن ما قام به لا يعدو كونه مداهنةً لفظية للاتفاقية حول منطقة أمريكا الوسطى.

المقارنـة ذاتُهـا تنطبـق علـى بقيـة الديموقراطيـات الناشـئة: فالتصريحات الصـادرة عن العسـكر الغواتيمـالي الـذي يعد الحاكـم الفعلي للبلاد ، والتـي تقول إنَّ غواتيمالا ليسـت ملزمة بالاتفاقيـة، يبـدو أنهـا مرت مـرور الكرام ولم يعلِّق عليهـا أحد. الأمر نفسـه ينطبق كذلك على الهنـدوراس التـي عـدَّت نفسـها معفـاة مـن البند الـوارد في خطـة أرياس، والقاضي بتشـكيل لجنـة مصالحـة وطنيـة، علـى أسـاس أنـه لا وجـود لنزاعـات داخليـة، أو معسـكرات لجماعـة الكونـترا النيكاراغويـة في البـلاد ، ومـن الواضـح أيضًا أنه ليسـت هنـاك مشـكلات حول عملية التحـول الديموقراطـي داخـل الهندوراس، أو حـول الانتخابات الحـرة، يمكن لهـذه اللجنة أن تتابعهـا اسـتنادًا إلى الصلاحيات الممنوحة لها بموجـب الاتفاقية[50]. وفوق هذا وذاك، لم تعطِ الهندوراس أي إشـارة حول نيتها الالتـزام ببنود الاتفاقيات التي تقضـي بتفكيك القواعد على أراضيهـا، والتـي تنطلق منها العمليات التي تقـوم بها جماعة الكونترا ، والتي تتلقى عليها أيضًا المساعدات التي يتم إسقاطها من الجو؛ والأنكى من ذلك، أنها لا تستطيع فِعْلَ أيٍّ من هذا حتى لو أرادت ذلك؛ إذا أخذنا بالحسبان حقائق القوة في المنطقة، والتي وضعتها الولايات المتحدة. شـرعت غواتيمـالا بتشـكيل لجنـة في التاسـع من أيلول، سـبتمبر قوامهـا نائب الرئيس وزعيم حـزب المحافظين وأسـقف، أيضًا عُيِّنَ المالك المشـارك لأكثر صحف اليمـين تطرفًا، والمعروف بصداقتـه الحميمـة التي تربطه بالجنرال ريوس مونتي الذي ربمـا كان النموذج الأكثر تطرفًا لقادة الجماعات التي ارتكبت أبشـع المجازر الجماعية في تاريخ غواتيمالا الحديث، ممثلًا عن القطاع الخاص. لم تعيِّن الحكومة أسـقف غواتيمالا سـيتي بروسـبيرو بينادوس ديل باريو، وهو من أشـد منتقدي انتهاكات حقوق الإنسـان[51]. سـوف تعالج لجنة المصالحة ـ إذًا ـ المشـكلات المنبثقـة مـن داخل الطيف بدءًا من اليمين المتطرف، وانتهاءً بيمين الوسـط في واحدة من أكثر الدول التي يسـود فيها العنف، وتخوض أطول حروب العصابات في المنطقة. وبصفتها حليفات للولايات المتحدة، أو تابعة لها، أعفيت غواتيمالا والهندوراس والسـلفادور من بنود أي اتفاقية مـن المفترض أن توقع عليها، والتي تضمن الولايات المتحـدة أنها موجهة حصرًا إلى نيكاراغوا (بحسب جيمس لو موين).

كما دائمًا، تحدد الدولة أولوياتها، وتأخذ الثقافة الفكرية موقعها، وتعلن تبعيتها، باستثناءات نادرة.

في الأسابيع التالية، اتخذت نيكاراغوا سلسلة من الخطوات باتجاه تلبية شروط الاتفاقيات حول الحريات الداخلية؛ أي السماح لمجلة لا برنسا المؤيدة لجماعة الكونترا بالصدور من جديد؛ لم تتخذ أي إجراءات مشابهة في أي دولة أخرى من أمريكا الوسطى. وهكذا، لم يقترح أحد في السلفادور على سبيل المثال، السماح لصحيفتيّ لا كرونيكا (La Chronica) والإندبندنتي (El Independiente) بالصدور من جديد، وفي حقيقة الأمر، كان مثل هذا الاقتراح سيبدو عبثيًّا، طالما أن هناك جملة من الأسباب التي تدعونا إلى الافتراض بأن أي محاولة لإنشاء صحافة حرة ستكون بمثابة دعوة لفرق الموت التي تدعمها جماعات موالية للولايات المتحدة، إلى التحرك من جديد: على الأقل فيما لو بدأت تُظهر تلك الصحافة بعض التأثير في الرأي العام؛ انسجامًا مع التفسير المعهود لمفهوم الخطر الحالي والواضح الناجم عن حرية التعبير داخل الدول التي تدور في فلك الولايات المتحدة، حيث يتهيأ المناخ للصحفيين في أن يعبروا عن آرائهم بحرية من دون أن يخشوا إرهاب الدولة. لم يُتَح المجالُ في الهندوراس أو كوستاريكا أمام وسائل الإعلام المعارِضة؛ إلا أن مشكلة حرية التعبير قد حُلّت في هاتين الدولتين على غرار ما تم في الولايات المتحدة؛ أي على طريقة ضرورات السوق، حيث توفر الشركات الإعلامية الجمهور المناسب للمعلِنين؛ لتأمين المصادر التي تستطيع بوساطتها السيطرة على نظام المعلومات، إضافة إلى وسائل أخرى تتعلق بتوزيع الثروة والسلطة الفاعلة.

واصَلَ الحديثُ حول هذه المسائل طريقَه المعهودة؛ يعتقد المتفائلون أنه حتى الحكومة النيكاراغوية مستعدة لتنفيذ بنود خطة السلام[52]. أما المتشائمون فيشككون في نوايا الشموليين الماركسيين-اللينينيين؛ يريد الرأي الليبرالي داخل الولايات المتحدة، شأنه في ذلك شأن الرئيس أرياس، أن يسود في نيكاراغوا نمط من الديموقراطية، يديره رجال أعمال ورأسماليون على غرار الديموقراطية المعمول بها في الولايات المتحدة، لكنه غير مكترثٍ لتطبيق ذلك في الدول ذات النظم الإرهابية طالما أنها ملتزمة بالشرط الرئيس: ألا وهو احترام حقوق أصحاب الامتيازات، والملتزمين بمبدأ الحرية الخامسة. يقول الرئيس أرياس: «إن الظلم الاجتماعي والاستغلال الذي تتعرض له الأغلبية من قبل الأقلية، يشكل مشكلة في أمريكا الوسطى، لكن تحقيق الديموقراطية في نيكاراغوا هو المفتاح الذي سيساعد في التوصل إلى سلام متين في

المنطقة»[53]، بحسب رأيه. ويتفق الرأي السائد في الولايات المتحدة مع هذا الطرح ولكن ضمن طيف ضيِّق جدًّا؛ فالديموقراطية موجودة فعليًّا بالمعنى الأورويللي للكلمة في الدول الموقعة على الاتفاقية، بالرغم من أن أي تحسينات تضاف إلى هذه الديموقراطية يعد أمرًا طيبًا. لو استطعنا إقناع أنفسنا بمثل هذه التُّرَّهات، لأصبحنا سعداء لانخفاض أعداد الناس الذين يعانون المجاعة في الهندوراس، ولأن هناك من نجوا من معسكرات الاعتقال التي يديرها العسكر في غواتيمالا؛ ولأن الليبراليين يأملون في الحد الأدنى، بأن من الممكن يومًا ما، أن يزول الخوف الجاثم فوق صدور الناس من عمليات التعذيب والاغتيالات في السلفادور، لكن تبقى هذه المشكلات أقل شأنًا طالما أن الثروة والامتيازات ماتزال بأمان، وطالما أن نفوذ الولايات المتحدة لا يواجِه أي تهديد. وعليه، يصبح إطار نقل الأخبار والنقاشات المتعلقة به مفهومًا تمامًا، ولن يكون من الصعب توقع مساره المستقبلي.

رحَّب الرئيس دوارتي برؤساء الدول التي تدور في فلك الولايات المتحدة في السلفادور، وتشاور معهم حول العديد من القضايا، إلا أن ذلك لم يستثرْ أي تعليق من قبل وسائل الإعلام، لكن لو عُقِدَ اجتماع علني مشابه بين الرئيس [النيكاراغوي] أورتيغا وبين القادة المدنيين لجماعة المرتبطين بجماعة الكونترا في السلفادور، لكانت ردود الفعل من قبل وسائل الإعلام مختلفة. على المنوال نفسه، أثار تصريح للرئيس أورتيغا أنه «مثل مئة من القادة والرؤساء في العالم، قَبِلَ دعوة للجلوس في المنصة بمناسبة احتفالات الذكرى السبعين للثورة الروسية في تشرين الثاني، نوفمبر لهذه السنة في موسكو»، كما هو متوقع، موجة عارمة من السخط، وعُدَّ دليلًا على أنه مجرد عميل للاتحاد السوفييتي. ولكن لم يُسمَعْ إلا أقل القليل عن الوفد الهندوراسي الذي أُرسِلَ إلى موسكو في شهر أيلول، سبتمبر، سنة 1987م؛ لمناقشة إمكان فتح أسواق تصدير إضافية في كتلة دول أوروبا الشرقية[54].

أعلن الرئيس ريغان أنه «سيستأنف على الفور مساعداته للمتمردين، وربما سيطلب الموافقة على زيادة المساعدات العسكرية لدعم الجنود المتمردين، إلى أن يُظهر الساندنيستيون الجدية المطلوبة لإحداث تغييرات على الصعيد الداخلي، بالاتجاه الذي تقبل به واشنطن»، كانت هذه حركة «من شأنها وأدُ خطة السلام»، كما قالت نيكاراغوا. ولكي تؤكد رفضها للخطة، أعلنت إدارة ريغان «أنها قررت أن خطة السلام الإقليمية لمنطقة أمريكا الوسطى لن يكتب لها النجاح إلا إذا وفرت الولايات المتحدة دعمًا طويل الأمد للمتمردين في نيكاراغوا، وهو دعم قد يمتد

لأشهر عدة بعد وقف إطلاق النار»؛ ذكر أحد المسؤولين الأمريكيين في معرض إعلانه الواضح عن هذه النية في إفشال هذه الاتفاقية «نريد أن نحاول التعاون [لإنجاح خطة منطقة أمريكا الوسطى] ولسنا ضدها»، وأضاف يقول: «إذا اعتقد أي منهم أننا نحاول إجهاض الاتفاقية، فمن الضروري جداً أن يفهموا أننا لن نقوم بذلك»[55]. الأداة هي الشعار المعهود: «ارفض اتفاقية السلام في الوقت الذي تقدم تفسيراً مغايراً تماماً لها؛ أملاً في أن يتم تبني ذلك التفسير من قبل المؤسسات الإيديولوجية، وعليه فأنت تلغي فعلياً الاتفاقيات الحقيقية، وتلقي على كاهل أعدائك عبء مسؤولية الفشل النهائي الذي تعمل الولايات المتحدة على حدوثه». باختصار، فإن النموذج الذي اعتُمد واستُخدم في كانون الثاني، يناير، سنة 1973م سوف يعاد استخدامه من جديد، بالرغم من الشكوك التي تحوم حول احتمال نجاحه.

أعلن البيت الأبيض على لسان إليوت أبرامز أنه مايزال يعد أن خطة ريغان-رايت هي الاتفاقية العملية، في حين وصف الخطة التي أقرت في غواتيمالا بأنها «اتفاقية أولية، وليست معاهدة سلام نهائية»، وأضاف يقول إن الولايات المتحدة تحتفظ بحقها بتعديل بنود الاتفاقية بما يخدم أهدافها. وأوضح القادة الديموقراطيون في الكونغرس أنهم سيسمحون للإدارة بالاستمرار في تقديم الدعم المالي لجماعة الكونترا الذي ينتهي في الثلاثين من شهر أيلول، سبتمبر، إلى ما بعد ذلك التاريخ بالرغم من أن الإدارة ليست لها أي صلاحية قانونية للقيام بذلك[56]، وهم بذلك يقومون بما يتعيَّن عليهم فِعْلُهُ لضمان استمرار الحرب، وإفشال اتفاقية السلام لمنطقة أمريكا الوسطى. في معرض متابعتها للجهود الحثيثة التي تبذلها بوصفها محاولة أخيرة للعب بالورقة الرابحة، أوفدت إدارة ريغان رأسَ حربتها جورج شولتز إلى مجلس الشيوخ في العاشر من شهر أيلول، سبتمبر، ليعلن من هناك عن طلب الموافقة على استئناف المساعدات لجماعة الكونترا. ولكيلا يبقى هناك مجال للشك في أن الإدارة تنوي تخريب الاتفاق حول أمريكا الوسطى إذا استطاعت إلى ذلك سبيلاً، طالب شولتز بزيادة تفوقُ مئتين وسبعين مليون دولار عما كانت عليه في السنة الفائتة، وتُصرَفُ على مدى ثمانية عشر شهراً؛ أي إن هذه المساعدات سوف تلتزم بها الإدارة القادمة، وقد قُدِّرت الدفعة الأولى بنحو مئة وثمانين مليون دولار سنوياً، بدلاً من المئة مليون دولار التي تُدفع هذه السنة. أعلن شولتز بصراحته المعهودة أن «هذا الرئيس لن يبقى مكتوف اليدين - طبعاً هذا الوزير لن يكون مكتوف اليدين - ويسمح لبلدان أخرى قريبة جداً من حدودنا مثل نيكاراغوا أن تتحول إلى مرتع يشكل فيه الاتحاد السوفيتي وحلفاؤه تهديداً عسكرياً لأصدقائنا أو لأمننا القومي»؛

لـذا علينـا تقديم تمويلٍ أكثر سـخاءً من ذي قبل، للمحافظة على الجيش العميل لأمريكا الذي سـوف ينهـار إذا لم تقـدم له مثل هذه المسـاعدات السـخية مـن العرَّاب، بما أن ذلك الجيش، وبعكس حركات التمرد في دول أمريكا الوسـطى الأخرى، لم يسـتطع أن يؤسـس لنفسـه قاعدة قابلة للحياة داخل نيكاراغوا.

أحـد الملامـح غـير المرئيـة في المقترح المقدم مـن شـولتز تَمَثَّلَ في نقل سلسـلة النقاش إلى اليمين؛ وذلك من أجل وضع أساس ينطلق منه كي ينحو باللائمة على الجبناء والمتعاطفين مع الشـيوعيين الذين يرفضون أن يتفقوا معه في الرأي بخصوص المشـكلات التي ستنشـأ في المدة التاليـة؛ وبالتأكيـد سـيكون هناك كم كبـير من هذه المشـكلات، إذا أخذنا في الحسـبان الحال الخطـيرة في المنطقـة، حتـى لو حدثـت معجزة تسـتطيع الولايات المتحدة مـن خلالها أن تعطي موافقتها على اتفاقية سياسية، ما يُشكل انتهاكًا لسابقة متينة وراسخة.

قالت صحيفة نيويورك تايمز إن شولتز أبلغ مجلس الشيوخ «أن المفاوضات من أجل السـلام التـي سـتعقد بعـد حينٍ لـن يكتب لهـا النجـاح، إلا إذا اسـتمرت الولايـات المتحدة في مسـاعدة المتمردين من أجل الإطاحة بحكومة نيكاراغوا المدعومة من الاتحاد السوفيتي»؛ لكن الصحيفة أخفقـت في أن تضيـف أنَّ الاتفاقيـة التي وقَّعها رؤسـاء دول منطقة أمريكا الوسـطى دعت كافة حكومات المنطقة، والحكومات المجاورة لها التي تقدم الدعم العسـكري أو اللوجسـتي أو المالي أو الدعائـي، سـواء مـن خـلال القوى البشـرية أو السـلاح أو العتـاد أو الذخـيرة أو التجهيزات بصورة معلنة أو سـرية إلى القوات غير النظامية وحركات التمرد، إلى التوقف عن تقديم مثل هـذه المسـاعدات التـي تعد **عنصـرًا لا غِنى عنه من أجل الوصول إلى سلام دائم ومسـتقر في المنطقة**[57].

باختصار، يعد الطلب الذي تقدمت به إدارة ريغان انتهاكًا صارخًا للسلام الذي لا بد منه، والذي عُدَّ سـمة مركزية من سـمات الاتفاقية، ليـس هنـاك ما هو أوضح أو أبلغ من طلب شولتز إلـى الكونغرس الانضمـام إليه في العمل على انهيار التسـوية السياسـية، ما سيسـمح للولايات المتحدة بأن تتابع مسيرة العنف التي تعد خيارها الأفضل؛ ها هو التاريخ يعيد نفسه مرة أخرى.

يمكـن للمـرء أن يلاحظ أيضًا أن الشـرط الذي لا مفر منه لتحقيق السـلام لم يكن بحاجة إلى أن يدوَّنَ على شـكل اتفاقيات سـلام، إن مجرد قيام الولايات المتحدة بتنظيم هجمات ضد

نيكاراغوا من القواعد الموجودة في الهندوراس، والتي شيدتها لصالح جيشها العميل، هو انتهاك للقانون الدولي، علمًا أن محكمة العدل الدولية أصدرت حكمًا طالبت فيه الولايات المتحدة التوقف عن ممارسة مثل هذه الأعمال غير القانونية؛ فالاتفاقيات التي أبرمتها دول منطقة أمريكا الوسطى لا تتمتع بمرتبة أعلى من القانون الدولي أو قرارات محكمة العدل الدولية، والتي أظهرت الولايات المتحدة احتقارها الشديد لها بتأييد واسع من النخب؛ أما تلك الاتفاقيات التي لم تكن الولايات المتحدة طرفًا فيها، فهي ليست مُلزِمةً للولايات المتحدة أكثر من وجوب التزام هذه الأخيرة بالقانون الدولي أو قرارات محكمة العدل الدولية، وهكذا لو اختارت الحكومة الأمريكية الالتزام ببنود الاتفاقيات حول أمريكا الوسطى، فستكون تلك قضية نفعيَّة ناجمة عن معرفة الثمن الذي يتعيَّن عليها دفعه في حال فشلها في القيام بذلك؛ هذه حقيقة يجب أن يضعها الشعب الأمريكي نصب عينيه، بوصفه القوة الوحيدة التي يمكنها فرض هذه الأثمان.

في السابع عشر من شهر أيلول، سبتمبر، رفض الكونغرس الموافقة على طلبٍ لزيادة الدعم العسكري للجيش العميل، واختار بدلًا من ذلك، تقديم ملايين عدة من الدولارات على صورة مساعدات إنسانية، مقرونًا باعترافٍ منه أن هناك كتلة مالية ضخمة من مخصصات الكونترا لم تُصرفا بعد (متجاهلًا كالعادة، حقيقة أن الإدارة سوف تستخدم المساعدات الإنسانية لأي هدف ترتأيه، وأنها سوف تستمر في تمويل قوات المرتزقة التابعة لها بطرق أخرى، لو هي اختارت أن تقوم بذلك). وضَّحَ رئيس مجلس النواب جيم رايت أن الديموقراطيين «لا يريدون منع وصول الأطعمة والأدوية؛ فهم ليسوا أبدًا بمثل هذه القسوة أو غلظة القلب او الحماقة»[58].

الكلمة المهمة في تلك العبارة هي الحماقة؛ فالديموقراطيون يعرفون حق المعرفة العواقب السياسية المترتبة على رفض تقديم مساعدات إنسانية لقوات الكونترا التي تتلقاها في نيكاراغوا بوساطة عمليات إسقاط بصورة منتظمة من الجو، والتي يجب أن تستمر، ما يشكل انتهاكًا لأي تفسير منطقي للاتفاقيات حول منطقة أمريكا الوسطى أو للسيادة النيكاراغوية، تمامًا كالقواعد في الهندوراس والتي يجب أن تبقى على حالها، وبصرف النظر عما يتضمنه ذلك من التزام بالاتفاقيات، فالتلويح باستئناف الهجمات بتشجيع من الولايات المتحدة يبقى قائمًا، وتكون نتيجته أنَّ على نيكاراغوا أن تُبقي على جاهزيتها لمتابعة القتال. بإمكاننا اختبار ما إذا كان الديموقراطيون قساةً أو غِلاظ القلوب، كما زُعِمَ، من خلال طرح سؤال حول ما إذا كانوا

على استعداد لتمرير قانون يسمح بتقديم مواد غذائية وطبية لضحايا المجازر التي ارتكبتها وترتكبها الولايات المتحدة، أو ما إذا كانوا يسيرون خانعين وراء سياسة البيت الأبيض الذي لا يكتفي بإدارة هذه المجازر بل يستمر في فرض الحصار الذي أدى إلى عواقب وخيمة على مستوى المعيشة والوضع الصحي في نيكاراغوا. الجواب على ذلك هو أن الديموقراطيين قساةٌ وغِلاظُ القلوب، إلا أنهم ليسوا حمقى. إن الاعتراف الصريح والواضح من قبل الجانبين الجمهوري والديموقراطي بأن جماعة الكونترا لن تكون قادرة على البقاء لولا المساعدات الأمريكية يعبِّر أيما تعبير، عن حقيقة إدراكهما أن هذه الجماعة ليست قوات متمردين حقيقيين، بل زمرة من المرتزقة تقودها جهة أجنبية، وليس لها أي حضور أو قاعدة اجتماعية في نيكاراغوا؛ علاوة على أن أحدًا لم يقترح ألبتة، ولدوافع إنسانية، تقديم أي صورة من صور المساعدات الغذائية أو الطبية للمتمردين في الهندوراس ـ الذين في أدنى الحالات، لا يقلّون عن جماعة الكونترا في نيكاراغوا استحقاقًا لهذه المساعدات ـ وذلك لمساعدتهم في البقاء على قيد الحياة خلال مدة وقف إطلاق النار؛ أحد الموضوعات المحذوفة من أجندة الدولة العظمى الراعية للإرهاب، كان التحقيقَ حول الكيفية التي بوساطتها استطاع المتمردون السلفادوريون البقاء على قيد الحياة، ومدى عمق القاعدة الشعبية التي يتمتعون بها[59].

دخل هنري كيسنجر على الخط بإعلان دعمه لخطة ريغان ـ شولتز من أجل تهميش اتفاقيات السلام، وربما كان حينها يضحك ضحكة مكتومة عندما تذكَّرَ أنه قام بالشيء نفسه سنة 1973م، عندما احتشدت وراءه وسائل الإعلام الموالية كلها. قال: «إن جانبَيِ الحوار الداخلي في الكونغرس يجب أن يعيا حقيقة أن لكليهما مصلحة في تقديم الدعم العسكري لجماعة الكونترا»، وتابع يقول: «يجب على الكونغرس أن يصوت لصالح تقديم مساعدات لجماعة الكونترا على امتداد ثمانية عشر شهرًا على المستوى الحالي [أي بمعدل مئة مليون دولار سنويًّا]؛ وذلك لكي يُعِينَ الإدارة الجديدة على وضع سياساتها الخاصة بها، وتَجَنُّبِ مواجهة مشكلةٍ لها عواقب وطنية جدية قد تغطي عليها الاهتمامات السياسية في السنة الانتخابية للرئاسة الأمريكية». لاحظوا هذا الخوف النمطي أنه، وفي خضمِّ الاهتمام الكبير لعامة الشعب بموضوع الانتخابات في تلك السنة الانتخابية، فإن العدو الداخلي قد ينجح في فرض تأثير غير مرغوب فيه على صانعي القرار في الدولة، ومن خلال فهمه العميق للتاريخ الذي يشتهر به، أدان كيسنجر معارضي تقديم المساعدات لجماعة الكونترا الذين رفضوا قبول حقيقة أنه من دون جماعة الكونترا، لن يكون هناك أي تحرك أو تقدم على جبهة المفاوضات؛

وقد سبقت لنا مناقشة حقائق القضية، أضاف بن كيمبل توصياته؛ وهو أحد كبار المؤيدين لجماعة الكونترا، ويعرف بأنه رئيس مجلس مناصري الديموقراطية (PRODEMCA) وهو تجمع تعليمي للمواطنين غير المنتمين لأحزاب سياسية، والداعمين لتطور الديموقراطية في أمريكا الوسطى (لو أردنا تبيان المهمة الحقيقية لهذه المجموعة لقلنا إنها مجموعة تمولها السلطة، وتدعم ممارسة الإرهاب لمنع خطر انتشار الديموقراطية الحقة في أمريكا الوسطى). لضمان نجاح خطة السلام، يتعيَّن على الآلاف من الديموقراطيين من البلدان الأخرى التجمع في ماناغوا في السابع من شهر تشرين الثاني، نوفمبر؛ لتأييد قادة المقاومة العائدين إلى نيكاراغوا في تظاهرة حاشدة؛ لا حاجة إلى أن يتجمَّع الديموقراطيون في عواصم أخرى؛ لأن نيكاراغوا محاطةٌ ببلدان ديموقراطية: تخطر في بالنا بلدان مجاورة لنيكاراغوا مثل السلفادور والهندوراس وغواتيمالا. فوق هذا كله، على الولايات المتحدة البحث عن وسيلة للمحافظة على قوات المقاومة داخل نيكاراغوا من التفكك، ما يعني أن على الولايات المتحدة أن تستمر في تسيير رحلاتها الجوية اليومية التي تحمل مساعدات عسكرية وإنسانية للمقاومة، في انتهاك واضح لاتفاقية السلام التي سوف ندعمها من خلال تظاهرة ستقام في ماناغوا.

أشار الكاتب الذي سبقت لنا الإشارة إليه، للمذكرة التي دعا فيها حكومة الولايات المتحدة لإيجاد طريقة لتكوين قاعدة شعبية في نيكاراغوا لجيشها العميل؛ وبحكم واقعيته، فَهِمَ أن المقاومة لا يمكن لها أن تستمر من دون مساعدة خارجية كبرى ومنتظمة، بعكس قوات رجال العصابات المحليين الذين يتمتعون بقاعدة ودعم شعبيين، كما هي حال الديموقراطيات في المنطقة[60].

قامت حكومة الولايات المتحدة في محاولة منها لاستدراج رد فعل عدائي من نيكاراغوا يمكن استغلاله ضمن الآلة الدعائية، بإيفاد وزير التعليم ويليام بينيت إلى ماناغوا، حيث عقد فيها مؤتمرًا صحفيًّا، وألقى محاضرة عامة أمام جمهور قوامه سبع مئة شخص، كان أغلبهم ينتمي إلى المعارضة السياسية، أدان فيها نيكاراغوا بوصفها دولة ديكتاتورية شمولية، قائلًا إن من غير الممكن إطلاقًا ممارسة الحرية في نيكاراغوا في ظل وجود حركة الساندنيستا في الحكم، وأعلن «أننا سوف ندعم جماعة الكونترا، ولن نتخلى عنها مطلقًا»؛ ووصف جماعة الكونترا بأنها «ثلة من الرجال والنساء الشجعان الذين يقاتلون من أجل استعادة نعمة الحرية»، مجريًا مقارنة بينهم وبين الوطنيين الأمريكيين الذين أنتجوا الدستور الأمريكي الذي بالغ في تمجيده

في احتفالات الذكرى المئتين لإعلانه. منع مسؤولو السفارة الأمريكية بينيتَ من حضور اجتماع في مقر الحزب المسيحي الاجتماعي المعارض؛ لأن مجموعة من أربعين شخصًا كانوا يتظاهرون سلميًّا خارج مكان الاجتماع، وكان من بينهم عساكر متقاعدون من مُصابي الحرب، وكانوا يهتفون «نريد السلام فقط يا سيد بينيت، وليس الحرب»، بحسب ما ذكره أحد مساعدي بينيت. وأبلغ أحد المسؤولين في السفارة الأمريكية في ماناغوا الصحفيين «أننا لم نرغب في خلق حالة نوفر فيها الفرصة لمحطات التلفزة التابعة لحكومة الساندنيستا، كي تظهر الوزير وهو يسير أمام هذه الثلة من جرحى الحرب بأرجلهم الخشبية وأطرافهم الملفوفة بالضمادات». تقدمت الولايات المتحدة باحتجاج رسمي لحكومة نيكاراغوا حول هذه الحادثة، ولسوء طالع الولايات المتحدة لم تكن هناك أي ردة فعل من قبل حكومة نيكاراغوا، بالرغم من كل هذا الاستفزاز المتعمد من قبل الأمريكيين. اعترفت الولايات المتحدة أنه لم تكن هناك أي معوقات في وجه الزيارة التي قام بها بينيت إلى نيكاراغوا أو في أثناء المحاضرة العامة التي ألقاها في ماناغوا، والتي تصدرت عناوين الصحف الصادرة هناك؛ كانت ردة الفعل الوحيدة تتمثل في بيان لوزير الخارجية ميغويل دو إيسكيتو قال فيه: «إن من المحزن مشاهدة هذا الأسلوب النمطي السائد في أمريكا الشمالية، والذي عانته نيكاراغوا طيلة تاريخها؛ إنه سلوك متعجرف ينم عن قلة احترام من قبل حكومة هذه الدولة العظمى»[61].

كان الوزير بينيت يملؤه الزهو بالذات وهو يتحدث عن أمجاد أمريكا وعن دستورها، في الوقت الذي أدان بكل جرأة، نظام الحكم القمعي للساندنيستيين في عقر دارهم، وقد قدَّم تقييمًا حصيفًا بعد زيارته التي استغرقت يومًا واحدًا، حين أبلغ الصحفيين أنه اكتشف أن حكومة الساندنيستا لا تتمتع إلا بالحد الأدنى من التأييد الشعبي؛ لكنها لم تتحول حتى الآن إلى دولة ماركسية لينينية شمولية، بالرغم من أنها في طريقها لكي تكون كذلك. لم يدرْ في خلده كيف يمكن أن تكون ردة الفعل في الولايات المتحدة أو إسرائيل أو أي دولة أخرى ينظرُ هو إليها بكثير من الاحترام، لو أن مثل هذا الكلام قيل من قبل زائر أو ناطق باسم دولة معادية تمارس أعمالًا إرهابية ضد البلاد، وهو يدلي بتصريحات علنية مشابهة لتلك التي أدلى بها بينيت؛ من الطبيعي أن مثل تلك الزيارة ما كان ليُسمَحَ لها أن تتم في المقام الأول. لم يُضمِّن هذا المربي الفاضل والفيلسوف والطالب في مدرسة الدستور الأمريكي، بحسب ما وردنا من التقارير الإخبارية، في خطابه الوطني الرنان، أيَّ استنتاجات حول ما يمكن أن تكون عليه طبيعة رد فعلنا على ثورةٍ واحدةٍ في أي دولة من دول العالم الثالث، تبنَّتْ ممارساتٍ كتلك التي

قام بها الآباء المؤسسون وذُريّاتهم الذين أجازوا عبودية الإنسان بمعناها الحرفي، وارتكبوا أعمال إبادة جماعية بحق السكان الأصليين: فقد جردوا الذكور من حقوق الملكية (لأكثر من مئة وثلاثين سنة)، والنساء والجماعات التي تنتمي إلى أعراق مختلفة (لأكثر من مئة وثمانين سنة)، إلى ما هنالك ـ آخذين في الحسبان أن المستعمرات الأمريكية ربما كانت الأغنى في العالم بأسره، وهي تتجاوز بالمطلق أغلب دول العالم الثالث اليوم في القضايا المصيرية، من الواضح أن مثل هذه الأفكار لن يكون من المناسب ذكرها في الوقت الذي تتم إدانة الضحية مِنْ عَلٍ، تمامًا كما تُمارَسُ في أمريكا نفسها.

أشار الوزير بينيت إلى أنه «لا توجد قطبة مخفية» حول القرار بإيفاده إلى نيكاراغوا، حيث الحريات التي يكفلها دستور الولايات المتحدة غير متوافرة هنا، كما قال بكثير من العجرفة. كان بينيت الوزير الأمريكي الوحيد الذي سافر إلى الخارج في مهمة رئاسية، للاحتفال بذكرى إعلان الدستور الأمريكي، والتي يُتَوَقَّعُ لنا أن نستنتج من خلالها أنَّ الحريات التي يكفلها الدستور الأمريكي تتحقق في أماكن مختلفة من العالم، تمامًا كما يُفتَرَضُ بنا أن نوافق على أنَّها تحققت بالنسبة إلى المعترضين على الحرب العالمية الأولى، وكذلك بالنسبة إلى الأمريكيين من أصول يابانية في أثناء الحرب العالمية الثانية، وأيضًا بالنسبة إلى السود في ولاية المسيسيبي. هذا غيضٌ من فيض، أمثلة لا تعد ولا تُحصى في المدة التي لم يكن فيها أي تهديد للأرض الأمريكية.

وفي اليوم نفسه الذي أعلن شولتز عن نية واشنطن تعطيل الاتفاقيات حول منطقة أمريكا الوسطى، عبَّرت إدارة ريغان من جديد عن انزعاجها من سلوك الرئيس الكوستاريكي غير المنضبط الذي لم يعد جديرًا بالثقة بسبب محاولته السير باتجاه تسوية دبلوماسية للصراع في نيكاراغوا؛ فقد رفض البيت الأبيض خططًا لقيام الرئيس أرياس بإلقاء خطاب في الكونغرس بمجلسيه أواخر أيلول، سبتمبر، سنة 1987م، كما اقترح رئيس مجلس النواب جيمس رايت؛ والاكتفاء بدلًا من ذلك بإبداء بعض الملاحظات بصورة غير رسمية أمام تجمع من المشرِّعين، كما ذكرت مصادر في كابيتول هيل يوم أمس[62].

حذر الرئيس بعدها أن خطة السلام لدول منطقة أمريكا الوسطى تعاني عيوبًا قاتلة؛ وقال: «إنه يعتقد أنَّ الطلب إلى الولايات المتحدة وقف مساعداتها لجماعة الكونترا في الوقت الذي مايزال النيكاراغويون يتلقون مساعدات من الاتحاد السوفيتي هو خطأٌ قاتل، وكوَّةٌ ستستفيد

منها حكومة الساندنيستا». بالإمكان إغلاق هذه الكوَّة عن طريق السماح لنيكاراغوا باستخدام وسائل أخرى للدفاع عن نفسها ضد دولة إرهابية عظمى؛ إلا أنَّ مثل هذه الرؤية تبدو خارج نطاق مصادر الصحافة الحرة.

أوضح إليوت إبرامز هذه النقطة بصورة أكثر تفصيلًا بالقول: «إنّ خطة السلام يمكن إنقاذها، ولكن فقط بعد أن يتم تغييرها من أجل وقف المساعدات السوفيتية والكوبية لنيكاراغوا، بحيث ينهار الاقتصاد تمامًا بعد أن خرَّبته الولايات المتحدة، وتنهار دفاعات نيكاراغوا بالكامل أمام الهجمات المختلفة التي تشنها الولايات المتحدة ضدها؛ إلا أن المساعدات الأمريكية لعملائها سوف تستمر وسوف تستخدَمُ كذلك قوة الولايات المتحدة بصورة فاعلة؛ لضمان ألّا تستطيع نيكاراغوا الحصول على مصادر أخرى للدعم، ذهب أرتورو كروز؛ وهو أحد القادة الديموقراطيين إلى أبعدَ من ذلك عندما عبَّر عن أمله في أن يتوقف الشيوعيون ومجموعات المتضامنين عن التدخل في شؤون نيكاراغوا. من المهم مَنْعُ بن ليندر [مهندس أمريكي اغتيل على يد جماعة الكونترا] من أن يُرَكِّب مولدًا كهربائيًّا صغيرًا في قرية نائية ومُعْدَمَة لا تصل إليها التغذية الكهربائية، وكذلك منع الأمريكيين من معرفة ما يجري في بلد تريد حكومتهم أن تدمِّره، لم يُعْرَفْ عن كروز معارضَتَه لاستئجار أبناء ريغان لمرتزقة إسرائيليين براتب شهري بلغ عشرة آلاف دولار، وهو مبلغ أكبر مما يتقاضاه هو من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، وأكبر مما يتقاضاه أوليفر نورث لقاء خدماته بوصفه رأس حربة؛ أو إدانَتَهُ لمتطوعين أمريكيين وأجانب انضموا إلى صفوف المقاتلين من أجل الحرية؛ وكذلك العالميين الذين يزورون إسرائيل للقيام بعمل تطوعي في التعاونيات شبه العسكرية التي تمولها الحكومة الإسرائيلية (والتي يحظر على المواطنين من غير اليهود العمل فيها أو الدخول إليها)؛ كل ذلك لم يُقابَلْ بأي شكل من أشكال الاحتجاج، ولم يُبْدِ رئيس الحركة الديموقراطية من أجل نيكاراغوا أي اعتراضات على مشروعات الحكومة الأمريكية التي تحاول فرضَ صيغتها على دول المنطقة، فقط عندما يحاول المواطنون أن يتحركوا من تلقاء أنفسهم، حينها يشعر الديموقراطيون الرسميون بالقلق؛ أي إنه، وبعد أن يتلقّوا أوامر من السلطات العليا، يصبح كل شيء على ما يرام[64].

أكد ريغان في حديث إذاعي له أنه لا مجال للتشكيك في التزامنا المطلق بدعم جماعة الكونترا في معركتها ضد ما أطلق عليه المراسل الصحفي وصف «الحكومة التي تدعمها موسكو في نيكاراغوا، لكنه أخفق في أن يذَكِّرَنا بالسبب الذي دفع موسكو لدعمها[65]. وهكذا، أعلنت

واشنطن من جديد عن نيتها رفض العنصر الذي لا يمكن الاستغناء عنه للوصول إلى سلام مستقر ونهائي في المنطقة، وإصرارها على الاستمرار في الاستخدام غير القانوني للقوة. وإذا انهارت المفاوضات لسبب غير محدد، كما يقول المراسل، فسوف يتحمل أولئك الذين لم يقفوا إلى جانب الولايات المتحدة عبء هذا الفشل. هذا هو المتطلب الحاسم الذي يمهد الأرضية للبدء في أعمال العنف مستقبلًا من قبل الولايات المتحدة دفاعًا عن الحرية. وهكذا ينتقل الجهد من أجل أمريكا الوسطى إلى مرحلته التالية[66].

الفصل الثامن: الحقيقة التي يجب أن تُطْمَسَ

إيران ونيكاراغوا

في الوقت الذي يتطلب مشروع التحكم في الأضرار منا التعبير عن امتعاضنا من حماقة وعدم كفاءة أولئك الذين شردوا عن الطريق الأمريكية في معرض سعيهم لتحقيق الديموقراطية، فإن عالم الواقع يعطينا صورة مغايرة إلى حد ما؛ هنا نجد أنَّ سياسات المخططين الذين يستخدمون ريغان واجهةً لهم ما هي إلا نسخٌ من ممارسات ومبادئ تقليدية عن الأوضاع الحالية، ويمكن أن توصَفَ بأي شيء إلا بأنها غبية؛ لا بد من أن نتذكر أنه حينما استلم الريغانيون السلطة، ظهرت بوادر حقيقية لاحتمال تحقيق الديموقراطية والإصلاح الاجتماعي في أمريكا الوسطى، بمشاركة فعلية من الشرائح السكانية المقموعة تقليديًّا، لكن هذه الأخطار سرعان ما تمت السيطرة عليها بنجاح؛ فقد تحولت الهندوراس إلى قاعدة عسكرية أمريكية، وتعززت فيها سلطة العسكر ومُلَّاك الأراضي الإقطاعيين، بينما نجح إرهاب الدولة في كل من السلفادور وغواتيمالا في حماية حكم عناصر مشابهة لحكام السلفادور من أي تحَدٍّ أو خطر شعبي محتمل، وتحققت إنجازات مهمة تمثلت في منع حصول أي شكل من أشكال الإصلاح، أو تقدم على الصعيد الاقتصادي في نيكاراغوا، ومعاقبتها بسبب خروجها من بيت الطاعة المخصص لدول منطقة أمريكا الوسطى، والذي يقضي بضرورة الإذعان للقوة الأمريكية بالرغم من أن الهدف الأبعد المتمثل في عودة الديموقراطية بالمعنى المقبول أمريكيًّا بقيَ ضبابيًّا ويعوزه الوضوح.

فوق هذا وذاك، كانت مشاهد إراقة الدماء والتعذيب بعيدة إلى حد كبير عن أعين الأمريكيين – وهذا بحد ذاته يعد إنجازًا مهمًّا، إذا أخذنا في الحسبان مدى هذا الإنجاز وسماته – وعليه، كانت الكِلَفُ داخل أمريكا نفسها محدودة للغاية. إجمالًا، كان هذا فصلًا لافتًا في سجل الإرهاب الدولي.

عمومًا، يكشف تطبيق مبدأ ريغان عن تمرُّس لافت، وعن رؤية عالمية مؤثرة يتجلَّيان في صياغة وتنفيذ المشروعات التي تُدعم على نطاق واسعٍ من قبل الإجماع النخبوي، هذا الاستنتاج ينطبق على اثنين من مكونات العمليات التي كُشف عن أجزاء منها في أواخر سنة 1986م: أولًا، الهجوم على نيكاراغوا خصوصًا، وشبكة الإرهاب الدولية التي تأسست من أجل تنفيذ هذا العمل، إضافة إلى عمليات أخرى مشابهة عمومًا؛ وثانيًا: الصفقات التي تمت مع إيران والمرتبطة بهذه العمليات الإرهابية، لكنها عُقِدَت لأهداف مختلفة تمامًا، لنعد إلى هذه الموضوعات، مُنَحِّينَ جانبًا مسألة فقدان الذاكرة التاريخية الذي يعد شرطًا من شروط لغة الخطاب المحترمة؛ حتى لو ألقينا نظرة خاطفة على التاريخ الحديث، سنجد أن التفصيلات المهمة لما كُشف عنه ـ أغلب ما كشف عنه كان في واقع الأمر معروفًا منذ أمدٍ بعيد بصرف النظر عن التفصيلات ـ تتموضع في مكانها الصحيح داخل الطيف الطبيعي للتخطيط والتنفيذ.

حُكِمَت كلٌّ من إيران ونيكاراغوا حتى سنة 1979م من قبل عملاءَ لأمريكا كانوا يتصفون بالوحشية والبربرية والفساد، ويمارسون القتل والتعذيب، وقد نُصِّبوا في مواقع السلطة من خلال العنف الأمريكي (تم تنصيب الشاه في انقلاب جرى في إيران سنة 1953م، أما سلالة سوموزا فقد استولت على الحكم بمساعدة رجال البحرية الأمريكية في أواخر العشرينيات من القرن العشرين)، وبقي هؤلاء وأولئك في السلطة من خلال دعم الولايات المتحدة؛ وفيما بعد، من خلال دعم من إسرائيل لكلا النظامين. فوق هذا وذاك، أثَّرت كل من إيران ونيكاراغوا في المخطط الإستراتيجي للولايات المتحدة، إلى حدٍّ عُدَّ فيه فقدان أمريكا لهذين النظامين العميلَين سنة 1979م، مسألة في غاية الخطورة.

كانت نيكاراغوا تحت حكم سوموزا تعد قاعدة رئيسة تنطلق منها عمليات التخريب والإرهاب التي تقوم بها الولايات المتحدة في المنطقة. أما إيران فكانت أحد أضلاع التحالف الذي شمل إسرائيل إضافة إلى إيران، وهذا التحالف الذي أسسته الولايات المتحدة في سبعينيات القرن العشرين (والذي كانت له جذور أقدم في تاريخ المنطقة) بوصفه واحدًا من مكوِّنات مبدأ نيكسون الذي أقرَّ بأن الولايات المتحدة لم تعد لديها القدرة على التدخل عسكريًّا في كل مكان من العالم؛ ولذا فلا بد لها من الاعتماد على دول حليفة، وقد أوضح ذلك وزير الدفاع الأمريكي ميلفن ريد بالقول: «إن الولايات المتحدة لن تقوم بعد اليوم بدور شرطي العالم. بدلًا من ذلك، نتوقع من دول أخرى أن توفر أعدادًا أكبر من رجال الشرطة، يكونون

جاهزين دومًا للتدخل في دول الجوار إن لزم الأمر»، بالرغم من أن المقر العام لهذه الشرطة سوف يبقى في واشنطن بطبيعة الحال. بالإشارة إلى العبارات البلاغية التي دأب كيسنجر على استخدامها، نُذَكِّرُ بقوله إن على الدول الأخرى متابعة مصالحها الإقليمية ضمن الإطار العام للنظام الذي تديره الولايات المتحدة.

في الشرق الأوسط، كانت كل من إسرائيل وإيران شرطيًّا المنطقة، وتولَّتا حماية موارد النفط من العدو المعهود، وأعني به شعوب المنطقة التي يمكن أن تتأثر بأفكار غريبة وغير مقبولة حول مسألة التحكم في مواردنا الموجودة في أراضيها، وكانت الشيفرة التقليدية التي تعبر عن القلق حول هذه المسائل هي الدفاع عن المنطقة ضد الاتحاد السوفييتي. وبحسب رأي السناتور هنري جاكسون، وهو أحد أهم الخبراء في شؤون الشرق الأوسط في مجلس الشيوخ الأمريكي، فإن هناك تحالفًا نشأ بين إسرائيل وإيران (وأعني بذلك النخب الصغيرة التي ترتبط بصورة لصيقة بالولايات المتحدة لتحقيق هذه الأهداف[1]؛ لذلك لم يكن مثيرًا للدهشة بذل جهودٍ من أجل إعادة بناء نظام القوة هذا بالتعاون مع إسرائيل، كما كشفت عنها الفضائح التي ظهرت أواخر سنة 1986م ـ حيث تحولت إسرائيل إلى وكالة فيدرالية أخرى؛ وكالة من المناسب استخدامها عندما تريد أن تقوم بعمل ما، من دون إحداث أي ضجة، بحسب ما قاله أحد المحللين الإسرائيليين[2]، وهو موقع تأمل تلك النخب، من دون شك، أن تتبوأه أيضًا.

في كلتا الحالتَين، تتناسب هذه الأنظمة الفرعية لسلطة الولايات المتحدة العالمية مع الإطار العام للجيوسياسية الأمريكية؛ لقد كانت خسارة إيران بصورة خاصة، مسألة غايةً في الخطورة.

يشكل نظام الخميني من المنظور الأمريكي تهديدًا حقيقيًّا لهيمنة الولايات المتحدة، يُذكِّرنا بالتهديد المتمثل في مصر جمال عبد الناصر الذي كان نظامه معاديًا للولايات المتحدة؛ لهذه الأسباب رأت إيران والولايات المتحدة نفسيهما في مواجهةٍ بعضهما بعضًا؛ أما بالنسبة إلى ما هي عليه الأمور الآن، فإن من المفهوم قيام الولايات المتحدة بمحاولة إعادة إيران إلى الحظيرة الأمريكية بوصفها شريكًا مطيعًا ضمن نظامها العالمي.

أما فيما يتعلق بأمريكا الوسطى، فإن الهمَّ الرئيس للولايات المتحدة يكمن في «حماية مواردنا» بحسب ما ردَّدته حمائم وزارة الخارجية الأمريكية الذين ذكروا أن هذا الالتزام

غالبًا ما يتطلب الاعتماد على دول بوليسية؛ من أجل قمع المواقف المعادية للولايات المتحدة، بما أن العناصر الليبرالية لا يمكن الوثوق بقدرتها على سحق مثل هذا التمرد[3]. توضح الوثائق السرية بصورة أكثر تفصيلًا، أن النظم القانونية في أمريكا اللاتينية تمثل معضلات بالنسبة إلى الولايات المتحدة؛ لأنها تتطلب وجود دليل على وقوع الجرائم؛ وعليه، فإن من شأن ذلك أن يعيق الإجراءات التي يتعين القيام بها من أجل قمع الحركات المناهضة للولايات المتحدة؛ والأسوأ من ذلك، لا تفرض تلك النظم القانونية قيودًا على السفر لحماية أرض الأحرار من أفكارَ غير مرغوب فيها، كما حدث لأحد أعضاء جمعية أمهات وأقارب السجناء السياسيين والمفقودين والقتلى في السلفادور، (المعروفة باسم كومادريس CoMadres) الذي أطلق سراحه من السجن الذي خضع فيه للتعذيب من قبل حكومة دوارتي، والذي منع من دخول الولايات المتحدة لحضور اجتماعات كانت ستعقد في بلدات صغيرة بتنظيم من جمعيات نسائية محلية احتفالًا بيوم المرأة العالمي؛ وقد عُدَّت هذه الحقائق غير ذات معنى، ولا تستحق أن يَرِدَ ذكرُها في الصحافة الجادة[4]. هذه الرغبة المنبثقة من ثقافة أمريكا اللاتينية الموغِلة في الليبرالية والمتسامحة مع الحركات المناهضة للولايات المتحدة ـ وهي ما كان جورج شولتز يطلق عليها اسم الإيديولوجيات الغريبة[5] ـ كانت دائمًا مصدر قلق وإزعاج للرأي الأمريكي المتنور.

في معرض تعليقها على عبارة جورج شولتز، ذكرت مجلة تورنتو غلوب أند ميل (Torento Globe & Mail) «أن من الصعب قبول توصيف إيديولوجيا الحكومة النيكاراغوية المنتخبة بأنها إيديولوجيا غريبة عن نيكاراغوا، تبدو الفكرة واضحةً من حيث إن للنيكاراغويين الحرية في اختيار أي حكومة يريدونها، بشرط أن تستطيع حكومة الولايات المتحدة التعايش معها». لاحظوا معي أن المجلة الكندية وقعت في الخطأ نفسه الذي وقعت فيه كبريات الصحف البريطانية التي تمت الإشارة إليها سابقًا (الفصل الثالث)، وذلك في معرض حديثها عن الحكومة النيكاراغوية المنتخبة التي وصفتها بالمنتخبة؛ يصعب على المرء العثور على انحراف مشابه في مثيلاتها من الصحف الأمريكية.

كانت هذه في الحقيقة، هي السياسة المعتمدة في الولايات المتحدة منذ أمد بعيد، وهي مدونة في السجل السري كما في السجل العلني، وتقضي بأن حكومة الولايات المتحدة لها الحق في أن تطلب من الدول الأخرى الالتزام بأوامرها في نصف الكرة الجنوبي؛ وهذا يعد هامشًا

صفيرًا على مقولة «إننا نؤمن بالحرية» (بحسب كروثامار). بالمقابل، يُنظَرُ إلى مبدأ بريجنيف الذي صدر سنة 1968م، والذي يؤكد ضرورة قيام الدول التي تدور في فلك الاتحاد السوفيتي في أوروبا الشرقية بالالتزام الإيديولوجي بالخط السوفيتي ـ وهو المبدأ الذي هوجم بسببه الاتحاد السوفيتي وكاد أن ينهي وجوده قبل جيل من الآن ـ على أنه إثبات لا يقبل الجدل على السَّفاهة الشيوعية.

هذا الأمر القاضي بإطاعة رغبات الولايات المتحدة يترافق عادة بموجة من الهستيريا حول العواقب الوخيمة على أي جهة لا تلتزم بهذه الرغبات، وهكذا فعندما كان السفير الأمريكي في الأمم المتحدة فيرنون والترز يتحدث إلى رابطة المصرفيين الأمريكيين من أصول نيكاراغوية، فقد وصف النفوذ السوفيتي في نيكاراغوا بأنه «السرطان الذي أتى من خارج الأمريكيتين»، وبأنه أيضًا يمثل «أخطر تهديد لأمن وسلامة الأمريكيتين منذ أن حصلنا على حريتنا» (لكنه لم يبيِّن في خطابه من هي الشعوب التي أصبحت حرة في الأمريكيتين). يمكن أن تكون نيكاراغوا الساحل الذي تتم عليه عملية إنزال؛ من أجل زعزعة الاستقرار في المكسيك القريبة جدًّا من تكساس، كما قال ريغان محذرًا[6]. بالمقابل، للولايات المتحدة الحق في ضمان ألّا يكون هناك أي وجود عسكري معادٍ في أي مكان قريب من حدودها[7]، في حين يطوِّقُ الاتحاد السوفيتي بقوًى عسكرية قوية على حدوده، على صورة قواعد عسكرية أمريكية وصواريخ مُعَدَّةٍ للإطلاق موجهة إلى قلب أراضيه، وهو ما يطلق عليه وصف سياسة الاحتواء.

تستدعي طبيعة لغة الخطاب في الولايات المتحدة دراسة متأنية؛ فهي تعكس مزاعم إمبريالية قد لا نجد لها مثيلًا في التاريخ.

تشرح الوثائق السرية حول أمريكا اللاتينية بصورة أوضح أن علينا الوقوف في وجه الأنظمة القومية التي تستجيب للمطالبات الشعبية المتزايدة التي تقضي بوجوب القيام بإجراء تحسينات فورية على مستوى معيشة الجماهير المنخفض، ومن ثم فهي تبدي اهتمامًا بزيادة الإنتاج والتوسع في آفاق اقتصاداتها. هذه الأنظمة تستجيب للمصالح القومية الخطأ؛ أي تلك التي تحقق مصالح المجتمع المحلي وليس المصالح القومية المتمثلة بالشركات الأمريكية. علينا تبنِّي الإنتاج الذي يمكن تصديره، وحماية الاستثمارات الأمريكية، ومنع الحركات المناهضة للولايات المتحدة في نصف الكرة الجنوبي، وهذا يتطلب من الولايات المتحدة أن يكون لها تأثير طاغٍ في العسكر في أمريكا اللاتينية؛ لضمان تفهّمِهم، ومن ثم توجيههم باتجاه تحقيق كل ما

يخدم أهداف الولايات المتحدة ومصالحها؛ وتحديدًا كما شرح ليبراليو كينيدي؛ «لأن البيئة الثقافية في أمريكا اللاتينية، تقتضي أن يكون دور العسكر فيها إزاحة أي قادة حكوميين من السلطة، حينما يعرّض سلوك هؤلاء القادة مصالح الأمة للخطر؛ أي مصالح الأخ الأكبر، وهو أمر متروكٌ تقديرُه للعسكر أنفسهم، حينما يفهمون أهداف الولايات المتحدة، ويتقبلونها. استوعب المخططون في الولايات المتحدة أن الحمّى التي تجتاح أمريكا اللاتينية حاليًّا تؤجج الصراع الثوري على السلطة بين المجموعات المؤثرة الكبرى، والتي تكوِّنُ هذه البنية الطبقية الحالية. من الطبيعي أن تشعر الولايات المتحدة وحلفاؤها المحليون بضرورة التمترس في مواقعهم بصورة صحيحة من أجل حسم هذا الصراع الطبقي لصالحهم؛ لأن قوى الأمن الداخلي المحلية هي العنصر الأساس لحسم هذا الصراع؛ ربما لأنها أقل الجهات مناهَضَةً للمصالح الأمريكية من أي مجموعة سياسية [هكذا وردت في الأصل] في أمريكا اللاتينية. كل ذلك ينبع من حقيقة أنَّ الجذر الرئيس لمصالح الولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية هو الجذر الاقتصادي، بما في ذلك الاستثمارات والتجارة[8].

من الجدير بالملاحظة أن فهمَ العالم ضمن إطار صيغة مبتذلة للماركسية هو أمر شائعٌ في السجل الوثائقي لتخطيط الدولة، وفي أدبيات عالم رجال الأعمال (انظر مثالًا على ذلك في الفصل الثاني من هذا الكتاب).

أهداف المخططين الأمريكيين مُثبتةٌ بصورة واضحة في الوثائق الداخلية، وكذلك إدراكهم بأن هذه الأهداف تتطلب الاعتماد على استخدام القوة، وإدخال العناصر المحلية في تنظيمات يمكن اللجوء إليها واستخدامها في الوقت المناسب. يفسر مثل هذا التفكير الملامحَ الثابتة لسياسة الولايات المتحدة الخارجية التي تظهر عمليًّا ليس فقط في أمريكا اللاتينية، بل في أي منطقة أخرى لأمريكا مصالحُ فيها. ونظرًا إلى أن الهوة بين السجل الوثائقي وبين التعويذات المعيارية كبيرة جدًّا، فإن السجل الوثائقي يجب تجاهله تمامًا.

في هذا السياق لم يعد من المثير للدهشة دعم إدارة كارتر التي تتشدق بحقوق الإنسان، لنظاميّ سوموزا والشاه في إيران، ونظرًا إلى وجود تشريع صادر عن الكونغرس كان يعكس الرفض الشعبي لتقديم مساعدات لنظام سوموزا، في أواخر الستينيات من القرن العشرين، والذي وضع قيودًا على تقديم مساعدات مباشرة لنظام سوموزا، فقد وجدت إدارة كارتر نفسها مجبرة على الاعتماد على إسرائيل لتقديم أسلحة وإيفاد مستشارين لنظام سوموزا، في

الوقت الذي كان حرسه الوطني قد قتل ما بين أربعين إلى خمسين ألف من الناس في آخر دورة عنف ارتكبها ضد الشعب النيكاراغوي[9].

عندما تحققت إدارة كارتر أن من المستحيل إنقاذ سوموزا، حاول كارتر ضمان أن يمنع الحرس الوطني حركة الساندنيستا من الوصول إلى السلطة؛ نظرًا إلى أنها حركة قومية استجابت للمصالح القومية الخطأ و لمصالح الطبقة الخطأ.» وعندما تبين استحالة ذلك أيضًا، تم إنقاذ عناصر من الحرس الوطني، وإعادة هيكلتهم بوصفهم قوة إرهابية تهاجم نيكاراغوا من قواعد في الهندوراس، وكانت هذه الهجمات تُشنُّ بدايةً من خلال ما أصبح يُطلَقُ عليه علنًا وصف الدول العميلة[10]؛ مثل السلفادور وتايوان والأرجنتين (التي كانت حينها تحت حكم جنرالات من النازيين الجدد، من هنا أتت تسمية العميلة المقبولة) وإسرائيل. وصل الأمر بإدارة ريغان أنها استدعت صديقها الجنرال ليبولدو غالتييري، وهو جنرال مجرم، «يبدو أنه لم يشعر أبدًا بتأنيب الضمير بعد إصداره أوامر باعتقال وتعذيب المشتبه بهم إبّان الحرب القذرة[11] إلى واشنطن في شهر تشرين الثاني، نوفمبر، سنة 1981م للتوقيع على اتفاقية تقضي بقيام ضباط من الجيش الأرجنتيني بتدريب المتمردين النيكاراغويين»، بحسب أحد المسؤولين في الإدارة، الذي اطلع على بنود هذه الاتفاقية. وبما أن تلك العمليات كانت محدودة جدًّا، فقد اختارت الولايات المتحدة أن تطبقها بنفسها وبصورة مباشرة[12].

بالنسبة إلى الشاه الذي كان يُشار إليه بانتظام من قبل منظمة العفو الدولية بوصفه أحد أسوأ منتهكي حقوق الإنسان في عصره، فقد كال الرئيس كارتر المديح لإدارته التقدمية التي تنحو باتجاه تطبيق الديموقراطية في الحادي والثلاثين من شهر تشرين الأول، أكتوبر، سنة 1978م؛ وذلك بعد وقت قصير من قيام قواته التي درَّبتها الولايات المتحدة بقتل الآلاف من المتظاهرين في الشوارع، وقد صرح كارتر قبل ذلك بأنه ليس هناك قائد آخر في العالم أشعر تجاهه بذلك الإحساس العميق بالامتنان والصداقة الشخصية أكثر من الشاه؛ كان كارتر معجبًا بصورة خاصة بحالة الاستقرار السائدة في إيران، في ظل القيادة العظيمة للشاه: «هذه تحية عظيمة لكم يا صاحب الجلالة ولقيادتكم، وهي تعبير عن الاحترام والإعجاب والحب الذي يكنُّهُ شعبكم لكم». في الوقت نفسه، كانت شحنات الأسلحة تتدفق على إيران بغزارة، وترافق ذلك مع قيام وكالة المخابرات المركزية الأمريكية بمساعدة من متخصصين

إسرائيليين، بتدريب قوات الأمن السري التابعة للشاه على تقنيات التعذيب التي كان النازيون يستعملونها[13].

أطاح الإيرانيون بنظام الشاه من دون أن يكونوا على دراية بالحب الذي أخذ بمجامع قلوبهم تجاه الشاه نفسه؛ أوفِدَ الجنرال روبرت هويسر إلى إيران على عَجَل من أجل تنظيم العسكر هناك كي يقوموا بانقلاب عسكري إذا لم تستطع الحكومة المدعومة من الولايات المتحدة المحافظة على نفسها، وبحسب السجل الشخصي لهويسر عن هذه الأحداث، فقد أبلغ الجنرالات الإيرانيين بالضبط ما يُفترَضُ بالقوات العسكرية المحلية القيام به من دور، بالتعاون مع مشرفيهم الأمريكيين كما هو مدوَّنٌ في الوثائق السرية الموقعة بين الطرفين على أعلى مستوى؛ وهي وثائق سبق لنا التحدث عنها ـ ليس فقط في البيئة الثقافية لأمريكا اللاتينية. عندما بدا وكأن رئيس الوزراء، بختيار غير راض عن احتمال قيام العسكر بالاستيلاء على السلطة، رد عليه الجنرال هويسر بخشونة، وأصرَّ على «أننا نحن معشر العسكريين، نرى أن هذا هو نوع الفعل الذي يجب أن نتوقع أنه سيطلب إلينا القيام به». وعندما بدا لهويسر أن رئيس أركان الجيش الإيراني ليس الرجل المناسب لقيادة عملية [الاستيلاء على السلطة]، قال: «إنه إذا لم تكن هناك وسيلة أخرى في نهاية المطاف، سنجد أنفسنا مرغمين على تنصيب شخص آخر للقيام بذلك». وشعر أنه بوجود تخطيط حصيف، يستطيع العسكر الاستيلاء على السلطة، وأن الجماهير لا يمكن أن يكون لديها أمل في خلعهم. رأت المعارضة أنها تسيطر [على الاقتصاد] من أجل الشعب، وأنها قادرة على قطعه في أي لحظة تشاء، وأنها محقة في ذلك تمامًا. الطريقة الوحيدة لتغيير هذه الحقيقة تتمثل في سيطرة العسكر على السلطة، وأن تكون هذه الخطوة فاعلة، وعلى العسكر أن يستلموا زمام السلطة في حال خرجت الجماهير عن السيطرة، ولكننا لم نحرز سوى تقدم بسيط [ضد] القوة الأساسية لهذه الحركة الشعبية. أثبتت القيادة العسكرية أنها غير جديرة بهذه المهمة، بالرغم من أن مستشار كارتر لشؤون الأمن القومي، زبيغنيو بريجنسكي بقي على قناعة أن «المماطلة وسوء الإدارة هما اللتان منعتا حدوث انقلاب عسكري تدعمه الولايات المتحدة» كان هو شخصيًّا من المؤيدين له: ولو حصل ذلك، فلربما أُنقِذَتْ إيران من الوقوع في يديْ الخميني، وبراثن الجماهير[14].

بعد فشل هذه الجهود لتحريض العسكر على استلام السلطة، أمرت الولايات المتحدة ـ ضمنيًّا على الأقل ـ بالبدء في عملية بيع الأسلحة إلى إيران من خلال وكيلها الإسرائيلي؛ وكان

ذلك خيارًا طبيعيًّا في ضوء التحالف الوثيق بين إسرائيل وإيران في ظل حكم الشاه[15]. لم يكن ذلك اكتشافًا في نهاية سنة 1986م؛ ففي شهر تموز، يوليو، سنة 1981م، تحطمت طائرة كانت تنقل السلاح من إسرائيل إلى إيران في الاتحاد السوفيتي بالقرب من الحدود التركية؛ وكشفت الحادثة عن الترتيبات الإسرائيلية لتزويد إيران بالأسلحة، بما في ذلك قطع غيار أمريكية وذخائر؛ وذلك عن طريق العديد من الرحلات الجوية وعمليات التموين منذ سنة 1979م. ذكر بريجينسكي في مذكراته التي نشرها سنة 1983م، أن إدارة كارتر علمت في سنة 1980م أن إسرائيل زودت إيران بشحنات من الأسلحة الأمريكية الصنع[16]. وفي سنة 1982م، تصدَّرَ صحيفة نيويورك تايمز تقريرٌ كتبه رئيس تحرير الصحيفة حينها ليسلي غيلب، قال فيه إن نصف الأسلحة المُصَدَّرة إلى إيران كانت إما بتزويدٍ من إسرائيل أو بترتيبٍ منها ـ وقد تم ذلك بالتأكيد بمعرفةٍ وتفويضٍ من الولايات المتحدة، إذا أخذنا في الحسبان طبيعة العلاقة بين الولايات المتحدة وربيبتها المُرتزِقة [إسرائيل] ـ أما الباقي من تلك الشحنات فقد أُرسل عن طريق تجار أسلحة مستقلين، بعضهم كان على علاقة بالمخابرات الإسرائيلية، في الوقت الذي كانت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية تقوم بأنشطة سرية ضد نظام الخميني انطلاقًا من قواعدها في شرق تركيا، وقد نُشِرَ تأريخٌ مطوَّلٌ مستلٌّ من السجل العام في إحدى كبريات الصحف الإسرائيلية تحت عنوان: أكثر الأسرار شيوعًا[17]. من الصعب جدًّا أن يأخذ المرء على محمل الجد، التظاهر بالدهشة حول هذه المسائل بعد أن خرجت فضائح خريف سنة 1986م إلى العلن، أو السبق الصحفي المزعوم كما أوردته فلورا لويس في صحيفة نيويورك تايمز في شهر آب، أغسطس، سنة 1987م، وكشفت فيه أن «وكالة المخابرات المركزية الأمريكية كانت على علم بشحنات الأسلحة من إسرائيل إلى إيران»، كما أخبرها بذلك نائب مدير الوكالة بوبي راي إنمان في منتصف سنة 1982م، إذا أسعفتها الذاكرة؛ ولكن في أي حال، كل ذلك حدث بعد أن نوقشت هذه المسائل كلها بصورة علنية في صحيفة نيويورك تايمز، كما في مواضعَ أخرى[18].

تنقل صحيفة الأوبزرفر اللندنية أن وثائق حصلت عليها الصحيفة تظهر أن تاجر السلاح الإسرائيلي ياكوف نمرودي الذي تربطه صلات وثيقة بالحكومة الإسرائيلية والموساد الإسرائيلي، وكذلك مع العسكر الإيراني لسنين عديدة، كان يزود إيران بأحدث أنواع الأسلحة الأمريكية منذ سنة 1981م، بما في ذلك صواريخ لانس، إضافة إلى أحدث القنابل المضادة للدروع والموجهة بالليزر من طراز كوبرهيد، والتي دخلت على خط الإنتاج السنة الفائتة.

وتتضمن الوثائق عقدًا أُبرِمَ في شهر تموز، يوليو، سنة 1981م، بين شركة نمرودي وبين وزارة الدفاع الوطني الإيرانية؛ وكانت الطلبية من الضخامة بمكان، لدرجة أن المصادر الدبلوماسية والعسكرية في لندن وواشنطن والقدس، أكدت أن الصفقة ما كان لها أن تتم لو كان هناك حظر رسمي على بيع الأسلحة إلى إيران؛ فالطلبية على قذائف كوبرهيد لوحدها كانت تمثل أكبر صفقة عسكرية عقدتها الولايات المتحدة سنة 1981م. استمرت هذه العمليات بمعرفة الحكومة البريطانية، وبالتأكيد بمعرفة حكومة الولايات المتحدة أيضًا[19].

بحلول شهر تشرين الثاني، نوفمبر، سنة 1984م ـ قبل وقت طويل من النظر في شحن أسلحة إلى إيران بحسب لجنة تاور وجلسات الاستماع في الكونغرس ـ تواصل العقيد نورث مع تجار أسلحة بريطانيين لترتيب إرسال شحنات من الصواريخ إلى إيران؛ هذا ما نقلته صحيفة الأوبزرفر اللندنية استنادًا إلى الوثائق التي حصلت عليها، وقد اشترك في الإعداد لهذه الصفقة ويليام كايسي؛ مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، والعميل السابق في الوكالة ثيودور شاكلي، ورجل الأعمال الإيراني مانوشهر غوربانيفار الذي سطع نجمه في الترتيبات التي تمت لاحقًا، والسفارة الأمريكية في لندن، إضافة إلى أحد المرتزقة السابقين الذي كانت تربطه صلات قوية بأجهزة المخابرات الأمريكية، والذي نُقِلَ جوًّا على متن طائرة عسكرية أمريكية أقلَّته إلى فرانكفورت للقاء كايسي، وتم تسليمه رسالة للسفير الإيراني في بون، مؤرخةً في السادس من شهر كانون الأول، ديسمبر، سنة 1984م، أكَّدت إبرام الصفقة.

كل ذلك أُكِّد من قبل مصادر استخباراتية أمريكية، وهو يتناقض كليًّا مع الشهادة التي أدلى بها نورث تحت القسم، وذكر فيها أن انخراطه في المسألة بدأ بعد المبادرات الإسرائيلية في شهر حزيران، يونيو، سنة 1985م، وقد نقلت صحافة ألمانيا الغربية أن نورث نفسه التقى مع السفير الإيراني إلى ألمانيا الغربية في هامبورغ سنة 1984م؛ لترتيب صفقة شراء عشرين ألف صاروخ من طراز تاو المضاد للدبابات، وهي الصفقة التي فشلت بعد أن اختفى أحد الوسطاء الإيرانيين الذي كانت بحوزته رسالة ائتمان. في شهر تشرين الأول، أكتوبر، سنة 1985م، منعت وزارة الخارجية الأمريكية تحقيقًا بدأت به إدارة الجمارك حول تسليم صواريخ تاو إلى إيران بوساطة إسرائيل، ناصحة رجال الجمارك بنسيان الحادثة برمَّتها، بحسب مذكرة صدرت عن إدارة الجمارك؛ ويزعم جورج شولتز وزير الخارجية أنه لم يكن يعرف شيئًا عن أيٍّ من شحنات الأسلحة تلك، إلا في كانون الأول، ديسمبر، سنة 1985م[20].

يشير السجل المتوافر بين أيدينا إلى أن شحنات الأسلحة نقلت إلى إيران من دول حليفة للولايات المتحدة، وبتفويض أو بمبادرة من حكومتها، بعد سقوط الشاه بمدة وجيزة.

استمرت التقارير العلنية حول شحنات الأسلحة إلى إيران من إسرائيل بما في ذلك الأسلحة الأمريكية، إلى ما قبل الكشف عن الفضائح في شهر تشرين الثاني، نوفمبر، سنة 1986م بالرغم من محاولات طمس هذه الوقائع، تمامًا كما حصل بشأن عمليات تزويد جماعة الكونترا بالأعتدة والمؤن في خرق واضح لقرارات الكونغرس. وأكد آفي بازنير كبير الناطقين باسم وزارة الخارجية الإسرائيلية في مقابلة أجراها في شهر نيسان، أبريل، سنة 1982م، أن إسرائيل أرسلت إلى إيران معدات عسكرية بموافقة حكومة الولايات المتحدة بما في ذلك قطع غيار للطائرات المقاتلة الأمريكية الصنع[21]. وفي شهر أيار، مايو، نقل باتريك سيل أن تجار الأسلحة الإسرائيليين والأوروبيين يتسابقون على شحن أسلحة إلى إيران، بينما تتخلى إسرائيل عن الطرق الموارِبة المعهودة لمرور الأسلحة: على سبيل المثال، السفينة التي تحمل على متنها أكثر من خمس وعشرين ألف طن من الأسلحة الإسرائيلية من مدافع وذخائر وبراميل بارود وقطع غيار للطائرات ومعدات أخرى إلى إيران، أعطيت الأوامر بالتوجه مباشرة إلى إيران بدلًا من نقلها بالواسطة عبر زائير[22].

أحد أهم الأهداف وراء عمليات شحن الأسلحة تلك، كان يكمن في تحديد الأطراف التي توصف بالمعتدلة، وهكذا تنقل صحيفة لوس أنجلوس تايمز أن شحنات الأسلحة الإسرائيلية لإيران بدأت على ما يبدو منذ سنة 1979م؛ أي بعد مدة وجيزة من إخفاق الجنرال هويسر في التحريض على القيام بانقلاب عسكري في إيران؛ وذلك من أجل الإبقاء على قنوات مفتوحة مع العناصر المعتدلة أو البراغماتية في إيران، خصوصًا في أوساط العسكر الذين سيطيحون يومًا ما بالسلطة الجديدة، أو يرثونها في أقل تقدير[23]. أما مصطلح (معتدل أو براغماتي)، فيدل على لغة معيارية مخادعة؛ لكن هذا التقرير أمينٌ بصورة استثنائية بمعنى أنه يأخذ بالأسباب. تم توصيف مفهوم الاعتدال من قبل أون لوبراني من حزب العمال والسفير السابق لإسرائيل في إيران تحت حكم الشاه؛ أما الآن، فهو مسؤول عن العمليات الإسرائيلية (أعني بها للأمانة، الإرهاب) في جنوب لبنان. قال لوبراني واضعًا الخطوط العريضة لدوافع إسرائيل من بيع الأسلحة، في تصريح لهيئة الإذاعة البريطانية في شهر شباط، فبراير، سنة 1982:

«أومن بشدة أن طهران يمكن غزوها باستخدام قوة صغيرة نسبيًّا، تكون مشحونة بالعزيمة وعدم الرأفة والقسوة؛ ما أعنيه هو أن الرجال الذين سيقودون هذه القوة العسكرية يجب أن يكونوا مستعدين عاطفيًّا لاحتمال أن يتسببوا بمقتل عشرة آلاف شخص».

في شهر تشرين الأول، أكتوبر، سنة 1982م، أبلغ موشي أرينز، السفير الإسرائيلي في واشنطن، الصحافة أن «إسرائيل كانت تقدم أسلحة لإيران بالتنسيق مع الولايات المتحدة ... على أعلى المستويات تقريبًا؛ أملًا في التأسيس لعلاقات مع ضباط إيرانيين يمكن أن يكونوا على استعداد لتنفيذ انقلاب عسكري على السلطة الجديدة، أو ممن يمكن أن يكونوا في وضع يمكنهم من استلام السلطة في إيران في مرحلة ما بعد الخميني». التحليل نفسه طُرح علنًا سنة 1982م ـ بالرغم من أنه بقي بعيدًا عن أسماع المواطنين الأمريكيين ـ من قبل مسؤولين إسرائيليين رفيعي المستوى، بمن فيهم ديفيد كيمحي وياكوف نمرودي اللذين تم التعريف بهما بوصفهما أول وسيطيْن في العمليات السرية لتزويد إيران بالأسلحة، وربما كانا هما صاحبيْ المبادرة[24].

الإشارات غير المباشرة التي تتم بين الحين والآخر لهذه الحقائق في وسائل الإعلام تخفي عمومًا الأسباب التي أعلن عنها صراحة من قبل مسؤولين إسرائيليين رفيعي المستوى متورطين في هذه القضية، وهكذا فإن صحيفة نيويورك تايمز تقول إن شحنات الأسلحة الإسرائيلية إلى إيران منذ سنة 1979م، كانت جزءًا من إستراتيجية كبرى تتمثل في حماية اليهود في إيران، وتهدف إلى إطالة أمد الحرب بين العراق وإيران؛ لكن الإستراتيجية الأكبر التي تمت بالتنسيق بينها وبين الولايات المتحدة بقيت طيَّ الكتمان، ذلك أن أحدًا لم يأتِ على ذكرها[25].

تقول صحيفة هآرتس الإسرائيلية الواسعة الانتشار «إن الحقيقة بحسب مصادر [إسرائيلية] موثوقة، هي أن الاتصالات بين إسرائيل وأمريكا وإيران تمت من خلال ديفيد كيمحي من أجل تجاوز النتائج السلبية لقضية الجاسوس جوناثان بولارد على العلاقات الأمريكية الإسرائيلية». أدلى روبرت ماكفارلن بشهادته في مجلس الشيوخ، وذكر فيها أن كيمحي كان هو صاحب فكرة تزويده هو ونمرودي بالأسلحة[26]. وقد عبَّر كل من كيمحي ونمرودي مؤخرًا وبصورة علنية عن التزامهما الإنساني الذي أرغمهما على المشاركة في الجهود المبذولة منذ سنة 1985م لإنقاذ الرهائن الأمريكيين. لم يسألهما أحد متى حدث هذا التحول إلى الجانب الإنساني

في شخصيهما، ولماذا تخلّيا عن الدوافع التي عبّرا عنها قبل سنين قليلة ماضية حينما كانا يمارسان السياسات نفسها.

تمت المصادقة بصورة علنية على الجهود المبذولة من أجل تشجيع قيام انقلاب في إيران في شهر شباط، فبراير، سنة 1982م ـ وترافق ذلك مع بعض الشكوك حول احتمالات نجاحه ـ من قبل بعض المعلقين الأمريكيين بمن فيهم ريتشارد هيلمز (السفير الأمريكي السابق في إيران)، وروبرت كومر (المسؤول الرفيع في البنتاغون في عهد إدارة كارتر ورئيس مبادرة التهدئة في فيتنام، وأحد مهندسي قوة التدخل السريع التي كما قال، يمكن أن تدعم حدوث انقلاب عسكري في إيران)، إضافة إلى أشخاص آخرين. مرة أخرى، نؤكد أن كلًّا مما تقدم كان بعيدًا عن سمع الشعب الأمريكي وبصره، إلا تلك التي وردت في بعض المنشورات التي يمكن تجاهلها ببساطة في الولايات المتحدة.

ليس هناك من سبب يدعو إلى الاعتقاد بأن أيًّا من تلك الخطط قد وضعت على الرف، بالرغم من بروز مشكلات أمام وضعها موضع التنفيذ؛ فالمسؤولون الإسرائيليون يقولون إن وسطاءهم الإيرانيين رُصدوا وأُعدموا في منتصف الثمانينيات، وإن وسطاء جدد قد تم التواصل معهم أوائل سنة 1985م[27]. كان تزويد الولايات المتحدة لإيران بالأسلحة من خلال إسرائيل منذ سنة 1985م بمثابة تجديد لتلك الجهود على ما يبدو، مترافقة مع مبادرات أمريكية كانت ستُطرح قريبًا.

كان يمكن لهذه البرامج أن تستمر، بالرغم من بعض التشويش عليها بسبب الكشف الجزئي عنها في خريف سنة 1986م. تنقل الصحافة القريبة من مصادر حزب العمل الإسرائيلي في كوبنهاغن أن «الأسلحة الإسرائيلية مستمرة في التدفق على إيران»، مُستشهِدةً بتقارير صادرة عن الاتحاد البحري الدنماركي تحدثت فيها عن جملة من الشحنات التي أبحرت تحت العلم الدنماركي. في سجلات ذلك الاتحاد بين شهر أيلول، سبتمبر، 1986م وبين آذار، مارس 1987م، كان عدد الشحنات الإسرائيلية هو الأول؛ ذلك أن عشرًا من أصل أربع وعشرين شحنة شُحنت من إسرائيل، تبعتها ألمانيا الغربية وإسبانيا وتشيلي وجنوب إفريقيا والبرتغال. قوبلت التقارير الأولى الصادرة عن هذا المصدر بالتجاهل من قبل الصحافة عمومًا، ولكن تمت الإشارة إليها بصورة مختصرة بعد أن ظهرت الفضائح إلى العلن سنة 1986م.

وتنقل الصحيفة الإسرائيلية نفسها أن إسرائيل توفر التدريب على استخدام المؤن والأسلحة للحرس الثوري الإيراني (الباسداران)، في حين تنقل صحيفة هآرتس في شهر كانون الثاني، يناير، سنة 1987م أن مدربين إسرائيليين يقومون بتدريب جماعة الكونترا في الهندوراس، وقد تكون الولايات المتحدة هي الجهة التي تمول عمليات التدريب تلك، بحسب المصادر العسكرية الإسرائيلية[28].

من الواضح تمامًا أن مثل هذه البرامج الإسرائيلية ما كانت لتتم لولا موافقة الولايات المتحدة، على الأقل ضمنيًّا. تصف الصحافة الإسرائيلية إسرائيل بأنها «رسول العرَّاب الذي يحاول دائمًا الظهور بمظهر رجل أعمال كبير ومحترم»[29]، يا لها من مماثَلَةٍ دقيقة!

تستشهد لجنة تاور بمذكرة تُنسَبُ إلى أوليفر نورث، وقد عُدَّت هذه المذكرة أساسًا لمعلومات قُدِّمت لوزير الخارجية جورج شولتز من مستشار الأمن القومي جون بويندكستر يحدد فيها ملامح المصالح الأمريكية في الصفقة المبرمة مع إيران. أولى هذه المصالح تمثلت في وجود حكومة إيرانية أكثر اعتدالًا، وتكون طرفًا أساسيًّا في استقرار منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط. إن مثل هذا التغيير في الحكومة الإيرانية يمكن أن يحدث نتيجة لوجود مؤسسة عسكرية ذات مصداقية، تعتمد على جيش إيراني محترف (ما يعني القيام بانقلاب عسكري). لو فسَّرنا معنى كلمتيّ معتدلة واستقرار، لوجدنا أن ذلك يعني الصيغةَ المعقولةَ للهدف الأمريكي الرئيس والأكثر إلحاحًا. هناك أيضًا مصالحُ أخرى؛ مثل منع انتشار ظاهرة الإرهاب الشيعي الأصولي، وكذلك عودة الرهائن الأمريكيين التي من شأنها أن تخلي مسؤوليتها أمام المجتمعين المحلي والدولي، إضافة إلى الجانب الإنساني الواضح لهذه القضية[30].

ما من شك في أن إدارة ريغان كانت ترغب كثيرًا في ضمان إطلاق سراح عميل وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ويليام باكلي الذي تعتقد الإدارة أنه تعرَّض للتعذيب؛ من أجل الحصول منه على معلومات، إضافة إلى أن إطلاق سراح بقية الرهائن كان سيعد مكسبًا سياسيًّا إضافيًّا. ربما كان توماس أونيل رئيس مجلس النواب المتقاعد أول شخص يعبر بصراحة عما كان يدور بالتأكيد في خلَد كل مراقب في واشنطن؛ وهو أن صفقة الأسلحة لإيران كان مبعثها رغبة البيت الأبيض في استعادة الرهائن قبل انتخابات الكونغرس سنة 1986م؛ لضمان استمرار الجمهوريين في السيطرة على مجلس الشيوخ، مع فرص رائعة لالتقاط صور في حديقة البيت الأبيض العشبية عشيَّة الانتخابات[31]. مع ذلك، تبقى حقيقة أن السياسات

نفسها التي كانت متبعة هناك حتى قبل أن تظهر مشكلة الرهائن، تشير إلى أن ترتيب الأولويات والأهداف الواردة في المذكرة التي مررها نورث إلى بويندكستر ومنه إلى شولتز هو ترتيب واقعي، إذا نحَّينا جانبًا العاطفة الإنسانية التي تم التركيز عليها في النقاشات العلنية حول حماسة ريغان لإطلاق سراح الرهائن، وهي خِصْلَةٌ كُشف عنها بصورة دراماتيكية في ظل مبدأ ريغان[32].

إضافة إلى ما تقدم، يعد نموذج الصفقة كلاسيكيًّا؛ فالشعور العدائي تجاه حكومة ما، يترافق عادة مع جهود مكثفة لتقوية الروابط مع العسكر لأسباب جدّ واضحة ـ خصوصًا تلك التي أوضحتها مذكرة صادرة عن البنتاغون سنة 1965م والتي سبقت لنا الإشارة إليها، وذكرها كذلك الجنرال هويسر، مبعوث كارتر، والتي تشير إلى أن دور العسكر يقتضي قيامه بالاستيلاء على السلطة عند الضرورة، من خلال إطاحته بالحكومات المدنية غير المقبولة، بحسب مدى تفهُّمِها وتوجُّهِها نحو تحقيق أهداف الولايات المتحدة، المغروسة بثبات في تفكيرها من خلال ارتباطها الوثيق مع العرّاب.

الأمثلة عديدة، وبعضها يشبه الحلقة الإيرانية، وهكذا فالعلاقة بين الولايات المتحدة وإندونيسيا أصبحت عدائية مريرة في خمسينيات القرن العشرين، لدرجة أن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية موَّلت غزوًا على إندونيسيا ومحاولةَ انقلابٍ فيها سنة 1958م، بعد فشل هذه المحاولة للإطاحة بنظام الرئيس سوكارنو، استمرت الولايات المتحدة بتزويد إندونيسيا بالأسلحة. في نهاية سنة 1965، قام الجنرال سوهارتو الموالي للولايات المتحدة بانقلاب عسكري، أدى إلى مقتل مئات الآلاف من الناس، كان أغلبهم من القرويين الذين لا يملكون أي أراضٍ، وإلى تدمير التنظيم السياسي الوحيد الذي كانت له قاعدة شعبية، وأعني به الحزب الشيوعي الإندونيسي. وهكذا فقد أعيدت إندونيسيا إلى حظيرة العالم الحر، وأصبحت مرتعًا للنهب والاستغلال من قبل الشركات الأمريكية والكندية والأوروبية واليابانية التي لم يكن يعوقها إلا جشع الجنرالات الذين يحكمون البلاد، والذين فرضوا نظام حكم دكتاتوري يتسم بالعنف والفساد. تم الترحيب بحرارة بهذه التطورات من قبل أصحاب الرأي النخبوي المتنور في الغرب، وعَدَّه ليبراليو الولايات المتحدة تبريرًا لعدوانها على فيتنام الجنوبية، وهذا التبرير كان بمثابة الدرع التي شجعت الجنرالات على القيام بعمليات تطهير ضرورية في مجتمعهم. طُلِبَ إلى روبرت ماكنمارا؛ وزير الدفاع الأمريكي بعد الإدلاء بشهادته أمام مجلس الشيوخ أن

يوضح سبب تزويد إندونيسيا بالأسلحة، في الوقت الذي كان العداء بين الدولتين مستفحلًا؛ سُئِلَ فيما إذا كان تزويد إندونيسيا بالأسلحة قد أدى الدور المطلوب منه، فردَّ بالإيجاب ـ الحصيلة كانت سبع مئة ألف قتيل حينها، بحسب أصدقائه الإندونيسيين. أشار تقرير صادر عن الكونغرس أن تدريب الضباط العسكريين واستمرار التواصل معهم قد آتى أُكُلَهُ؛ بمعنى أن الجائزة الكبرى كانت إسقاط سوكارنو[33].

هذا ما حدث بالتأكيد، فإنجازات سوهارتو أهَّلَتْه كي يصنف في خانة الاعتدال: العديد من زعماء الغرب كانوا متحمسين لرعاية سوهارتو، زعيم جاكرتا المعتدل؛ هكذا علَّقت الصحافة بدقة، مستخدمة عبارة معتدل بالمعنى الأورويللي للكلمة، وذهبت صحيفة الإيكونومست اللندنية إلى حد وصف هذا القاتل والسفاح بالشخص الرحيم في أعماقه، وذلك ضمن مُغَنَّاة طويلة لإندونيسيا في ظل حكمه ـ ربما على أساس لطفه الزائد تجاه الشركات العالمية، وهذا أمر لا شك فيه. ويتابع العدد نفسه من مجلة الإيكونومست التعنيف المعهود لقادة الساندنيستا الذين كرسوا جهودهم للأولويات غير الصحيحة[34]. وبيَّنَ جدولٌ ملحقٌ بالعدد نفسه من المجلة عدد القتلى لأسباب سياسية في أمريكا الوسطى منذ سنة 1979م، بما في ذلك خمسة عشر ألفًا في غواتيمالا وسبعين ألفًا في نيكاراغوا، وربما افترض القارئ أن هذا العدد من القتلى في نيكاراغوا تسبب به رجال الساندنيستا، وكانت هذه الأرقام قد أثارت نوبة من الهستيريا المريعة في دوائر التجارة والأعمال.

لنأخذ مثالًا آخر من جنوب شرق آسيا؛ فبعد سنين عديدة من الفساد والحكم العسكري الوحشي الذي كانت تدعمه الولايات المتحدة بدأت تايلاند التحرك باتجاه حكم ديموقراطي سنة 1973م، ما أثار الكثير من القلق في واشنطن بسبب الأخطار التي تهدد قاعدتها الرئيسة التي ينطلق منها العدوان والتخريب في المنطقة؛ كان من المأمول أن تكون تايلاند نقطة الارتكاز التي تنطلق منها العمليات السرية لتقويض اتفاقيات جنيف حول الهند الصينية سنة 1954م، كما تقرر في مجلس الأمن القومي في رده السري على الكارثة التي تمثلها التسوية السياسية، حيث كان يؤمل منها أن تكون مصدرًا للمرتزقة وقاعدة للقاذفات الأمريكية التي تنطلق باتجاه لاوس وفيتنام؛ لم تقدم الولايات المتحدة أي دعم، ولا حتى الدعم اللفظي للديموقراطية التايلندية المبتدئة؛ بل قامت على العكس من ذلك، بتقليص كبير لمساعداتها الاقتصادية التي كانت تايلاند بأمس الحاجة إليها؛ وفي الوقت عينه، زادت من مساعداتها العسكرية بدرجة

كبيرة من أجل تقوية القوى الأمنية التي أسستها، وهذه القوى الأمنية هي التي نفَّذت انقلابًا دمويًّا سنة 1976م ساعدَ على تهدئة المخاوف[35].

بالعودة إلى أمريكا اللاتينية، واستنادًا إلى ما أفادت به مصادر البنتاغون، فإن النفوذ العسكري للولايات المتحدة على القادة العسكريين المحليين كان يعد على نطاق واسع، عنصرًا من عناصر نجاح الانقلاب العسكري ضد الرئيس البرازيلي اليساري جاوو غولارت سنة 1964م[36]، وهو الانقلاب الذي لاقى الكثير من الاستحسان في أوساط الليبراليين من مؤيدي كيندي، وأدى إلى نشوء دولة وطنية أمنية تمارس على مواطنيها كافة صنوف التعذيب والقمع، وتحقق مكاسب وأرباحًا للمستثمر الأجنبي. تكرر المشهد ذاته في تشيلي بعد سنين عدة: فطيلة مدة حكم ألليندي، استمرت الولايات المتحدة بإرسال مساعدات عسكرية في الوقت الذي عملت جاهدة على إسقاط نظام حكم ألليندي، وحصلت على جائزتها من خلال الانقلاب الذي قام به الجنرال بينوشيه الذي رحبت الولايات المتحدة به أيما ترحيب.

تتساوق العمليات الإيرانية مع النمط المعهود في التخطيط السياسي المفهوم تمامًا، والواقعي في بعض الأحيان؛ «فالولايات المتحدة أرادت استعادة الرهائن»، كما كتب تشارلز غلاس، مراسل محطة ABC في منطقة الشرق الأوسط ـ من أوروبا ـ «لكنها أرادت كذلك أن تجد نسخة إيرانية من الجنرال بينوشيه»[37].

هذه الإنجازات في كل من جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية لم تكن مسألة صغيرة، وسيكون من المثير جدًّا للدهشة ألَّا تكون الولايات المتحدة قد تعلمت من تلك الدروس؛ فالمذكرة التي أشرت إليها سابقًا، والصادرة عن البنتاغون سنة 1965م، وفي معرض شرحها لدور العسكر في الإطاحة بالحكومات المدنية (الواقعة تحت نفوذ الولايات المتحدة وسيطرتها)، أُرسلت بعد وقوع الانقلاب الدموي في البرازيل بمدة وجيزة، وأعقب ذلك الانقلاب بعد بضعة أشهر، انقلابٌ آخر أكثر عنفًا ودموية في إندونيسيا، ما يؤكد مرة أخرى وبصورة دراماتيكية هذا المبدأ، وفوق هذا كله، كان للانقلاب الذي وقع في البرازيل تأثير الدومينو في أمريكا اللاتينية: يوضح لارس شولتز في دراسة مهمة حول حقوق الإنسان وسياسة الولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية، أن النماذج الجديدة للديكتاتورية العسكرية التي اكتسحت القارَّة، بدءًا بالانقلاب الذي وقع في البرازيل والمدعوم من الولايات المتحدة، هي جديدةٌ بمعنى أنها تهدف إلى وضع حد نهائي لأي تهديد يمكن أن يتسبب في زعزعة بنية الامتيازات الاجتماعية

والاقتصادية الحالية، وذلك بوساطة إلغاء المشاركة السياسية للأغلبية العددية، خصوصًا في أوساط الطبقة العاملة أو (إذا استخدمنا عبارة أكثر عمومية ودقة) الشعبية، لقد نشأت هذه الدول الأمنية القومية وتطورت ردًّا على المشاركة السياسية الشعبية المتزايدة، كما يقول[38]. هذه الظاهرة ليست مقبولة بالنسبة إلى الولايات المتحدة، علاوة على أنها غير متساوقة مع هذه الهجمة التقليدية لسياسة الولايات المتحدة ذات الدافع القوي والمناهضة للديموقراطية، وتُبَيِّنُ من جديد، الأحداث التي جرت في أمريكا اللاتينية في ثمانينيات القرن العشرين.

الإجراءات المعيارية ذاتُها قائمةٌ في أماكن أخرى أيضًا: ففي هاييتي ـ على سبيل المثال ـ انقلبت إدارة ريغان على حكم دوفالييه الدكتاتوري، فقط عندما أصبح واضحًا أنه بدأ بالتفكك، وأن النخب المرتبطة بالولايات المتحدة بدأت هي الأخرى تنقلب عليه، والأمر نفسه حدث في الفلبين في المدة نفسها[39]. إن الدافع وراء الحماسة للديموقراطية الذي برز إلى العلن بعد أن تبين أن الدكتاتورية لم تعد مجديةً، كشف عنه تقرير في صحيفة نيويورك تايمز بعنوان الديموقراطية في هاييتي تتعرض للخطر بسبب ارتفاع منسوب العنف، حذّر التقرير من أن هاييتي غرقت في خضم هذا العنف، لدرجة أنه أصبح من المشكوك فيه إمكان إجراء انتخابات في البلاد، تمامًا كما نكتشف عندما ننظر فيما وراء استخدام صيغة المبني للمجهول، أن هذا العنف هو الذي تمارسه القوى الأمنية والعصابات التي تنظمها وتمولها مجموعة مُلّاك الأراضي وعناصر يمينية أخرى، ماذا نستنتج من ذلك كله؟ الولايات المتحدة التي تجادل بأن الانتخابات هي الأمل الأفضل لعودة النظام والاستقرار إلى البلاد، قدمت لهاييتي معدات للسيطرة على أعمال الشغب بقيمة أربع مئة ألف دولار، ودرَّبت القوى الأمنية على أساليب قمع أعمال الشغب[40]، وهي إجراءات يمكن أن تعطي دفعًا قويًّا لأكثر العناصر المناهضة للديموقراطية تشددًا، وتسهِّل عملية السيطرة العسكرية الفاعلة على البلاد، سواء جرت الانتخابات رسميًّا أم لم تجرِ.

من الواضح أن إعادة الترتيبات المناسبة مع إيران إلى ما كانت عليه في السنين الماضية هو في مصلحة الولايات المتحدة وإسرائيل، يجب ألَّا يكون مثيرًا للدهشة معرفة أن إسرائيل، كانت تُنسِّق مع الولايات المتحدة لتزويد إيران بالأسلحة، ولكن ليس بما يكفي لإنهاء عملية القتل المتبادل المفيدة بين إيران والعراق لمصلحة إيران، لكنها كانت كافية ـ كما كان يؤمل ـ لتحديد

المعتدلين من بين صفوف العسكر الإيراني الذين يمكن أن يتصرفوا على طريقة سوهارتو، والجنرالات التايلانديين والبرازيليين، إضافة إلى بينوشيه.

بالنسبة إلى فكرة ربط هذه الجهود بالهجوم على نيكاراغوا ـ وربما على أنغولا أيضًا، من بين مسائل أخرى، سوف يتم استقصاؤها لاحقًا[41] ـ فإنها ليست فكرة حمقاء مطلقًا، باستثناء احتمال الكشف عنها، وعلى العكس من ذلك تمامًا، فهذه الخطط كافة تعكس درجة عالية من التمرس والرؤية الجيوسياسية، والتي تطبق ضمن حدود تفرضها غالبية شعبية مظلومة ليس من المسموح لها أن تستفيق من غفوتها.

لم تخرج سياسات ريغان عن الإطار الطبيعي للتخطيط والجيوسياسية الأمريكية؛ صحيح أن مخططي سياسة ريغان كانوا يعملون ضمن فِرَقٍ سرية، كما كان يفعل أسلافهم، وأسسوا شبكة إرهاب دولية على مستوى غير مسبوق، لكن السياسات المعمول بها تبقى تلك التي تُصاغ ضمن السجلات السرية للإدارات الليبرالية والمحافِظة على حد سواء، وتُمارَس على أرض الواقع لسنين عديدة. اللجوء إلى وسائل سرية وعمليات خفية وبنىً تنفيذية بحسب ما تُمليه الظروف، يعد أمرًا طبيعيًّا عندما تفقد الوسائل الطبيعية المستخدمة لمنع الشعب من ممارسة أي تأثير في صناعة السياسة فاعليتها؛ لا يمكن التغاضي عن ممارسة الديموقراطية الوظيفية في الداخل، تمامًا كما أنه من غير المسموح بممارستها من قبل شعوب أمريكا الوسطى أو أي مكان آخر، لأسباب متجذرة في المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية التي تعمل ضمن نطاق الديموقراطية الرأسمالية، خصوصًا في التنوع الذي بدأ ينمو في الولايات المتحدة بملامحه الخاص؛ يمكن فهم السجل التاريخي مباشرة، لو قاربناه من دون أوهام أو عقائد جامدة.

واجه مخططو سياسة ريغان في الجهود التي يبذلونها بعض التناقضات التي لم يكن بإمكانهم تجنُّبها؛ كانت إحدى تلك المشكلات تتعلق ببرنامج دفع نيكاراغوا باتجاه الاعتماد الكلي على الاتحاد السوفيتي، وتحرمها في الوقت ذاته كلَّ أسباب البقاء، من المؤكد أنه خطر ببال مخططي سياسة ريغان أن برنامج ربطٍ من هذا النوع وعلى طريقة كيسنجر، قد يدفع بالاتحاد السوفيتي إلى الانخراط في شراكة تؤدي إلى خنق نيكاراغوا بالاتفاق الضمني مع شبكة واسعة بنيت لهذا الغرض تحديدًا، ربما مقابل عقد اتفاقية حول الأسلحة من ذلك النوع الذي كانت الولايات المتحدة تحاول تجنُّبَه في أثناء سنوات حكم ريغان، وقد أوضح ريغان هذه النقطة بصورة جليَّة في خطابه الإذاعي الذي أعلن فيه أن التوقيع على هذه الاتفاقية سيكون قريبًا

جدًّا، لكنه حذَّرَ من أن هذا سيكون توقيتًا مناسبًا للكرملين كي يتخلى عن مغامراته العسكرية في العالم: قال الرئيس ريغان بالتحديد: «بإمكانهم التوقف عن دعم نظام الساندنيستا في نيكاراغوا الذي يتسبب في اضطرابات، ويثير قلاقل مع جيرانه»، ولو حاولنا فكَّ شيفرة اللغة المراوِغة في خطاب الرئيس، لاكتشفنا أن ما يعنيه هو أن على السوفييت التوقف عن تزويد نيكاراغوا بالوسائل التي تعينها على الدفاع عن نفسها ضد العدوان الأمريكي عليها، تابع ريغان يقول: «إذا كان للعالم أن ينعم بسلام حقيقي، فإن على السوفييت التخلي عن مغامراتهم العسكرية تلك»[42]. كانت هناك مؤشرات على أن مثل هذه المبادرات ربما يكون قد شُرِعَ في تنفيذها؛ أي إن القرار السوفيتي قد اتُّخِذَ بشأن قطع إمدادات النفط الذي تحتاج إليه نيكاراغوا بشدة، لكن مثل هذه الخطوات تعد مخالفةً لضرورة بقاء نيكاراغوا في حال اعتمادٍ كامل على الاتحاد السوفيتي، بحيث يمكن تسويق الهجوم على نيكاراغوا في الداخل الأمريكي بوصفه صورة من صور الدفاع عن النفس ضمن إطار الصراع بين الشرق والغرب؛ هذه معضلة يصعب حلها حتى على أكثر المخططين السياسيين تمرسًا وخبرة.

برزت مشكلات أخرى في معرض التعامل مع عدوٍّ كبيرٍ آخر؛ أعني به شعب الولايات المتحدة: كما ناقشتُ سابقًا، كانت البرامج الكبرى للريغانيين تلقى معارضة دائمة من جماهير الشعب، خصوصًا برنامج اليميني كينز الذي يفرض على الشعب تمويل صناعة التقنية العالية من خلال النظام العسكري، يوجد أسلوب كلاسيكي يساعد على إجبار الشعب على الرضوخ للسياسات التي يعارضها بشدة: انشر الخوف؛ فإذا وصل الشعب إلى درجة الاعتقاد أن حياته وطبيعة عيشه مهددتان من قبل عدو شرس، فقد يقبل ببرامج عارضها في السابق، بوصفها شرًّا لا بد منه. لكي ينتشر الخوف، لا بد من تفعيل النظام الدعائي لاستحضار أيِّ جهة يمكن عَدُّها ـ في حينه ـ الشيطان الأكبر، أما القوى الأخرى فلها رموزها المفضلة الخاصة بها. في العديد من اللحظات المُستلَّة من التاريخ، كان العدو يُستَحضَرُ لتبرير العدوان وإثارة القلاقل والاضطرابات؛ وهي ممارسات كانت بريطانيا وإسبانيا والهونيون المغول يقومون بها؛ ولكن منذ سنة 1917م، أصبح الخطر البلشفي هو الأقرب تناولًا، من هنا نفهم الجاذبية الخاصة المتجددة في ظل حكم ريغان، للخطر المتمثل في إمبراطورية الشر التي تزحف باتجاهنا بهدف تدميرنا، وعند هذه النقطة تبرز مشكلة جديدة: المواجهات مع إمبراطورية الشر يمكن أن تكون مُكلِفة جدًّا لنا، ومن ثم علينا تجنُّبها؛ تكمن المشكلة في إيجاد عدوٍّ مخيفٍ بما يكفي لتجييش الشعب ضده، لكنه ضعيف بما يكفي كي لا تكون هناك كِلفةٌ تذكر لمواجهته؛ أيِّ الكلفة

التي علينا نحن دفعها لمواجهته، أما الحل فواضح بما فيه الكفاية؛ فما يجب علينا مواجهته ليس إمبراطورية الشر نفسها، بل عملائها الصغار؛ أي الشياطين الصغار، وهي الدول أو المجموعات الضعيفة والعاجزة عن الدفاع عن نفسها، بحيث يمكننا مهاجمتها واللجوء إلى سياسة التعذيب والقتل من دون أن نخشى احتمال أننا قد نتألم مقابل ذلك.

تابع نظام العلاقات العامة في إدارة ريغان بناء حلقات متسلسلة من الشياطين المفيدين بالنسبة إليهم: القذافي ومنظمة التحرير الفلسطينية وحركة الساندنيستا، إلى ما هنالك. يمكننا مهاجمتهم بأنفسنا أو من خلال حلفائنا من دون أن نخشى أي أذيَّةٍ قد تنجم عن ذلك، ويمكننا أن نلصق بهم تهمة العمالة للسوفييت، أو أنهم أُرغِموا على أن يكونوا كذلك، كانت ليبيا بصورة خاصة الهدف المناسب للعب هذا الدور استنادًا إلى مواقف عنصرية معادية للعرب في الولايات المتحدة، واعتمادًا على متخصصين ريغانيي النزعة في نشر الدعاية، الذين لفَّقوا جملة من الحوادث والتهديدات، وضبطوا توقيتها لتناسب المتطلبات السياسية الداخلية التي أجاد كل من ريغان وجورج شولتز التعامل معها بطريقة بطولية مناسبة[44]. تم تصوير رجال الساندنيستا على هيئة إرهابيين هدفهم غزو نصف الكرة الجنوبي بصفتهم أدوات للمعتدين السوفييت؛ وعليه، فإن الأصوات الليبرالية في وسائل الإعلام والكونغرس بدأت تعلو مطالبة باحتواء نيكاراغوا، وإجبارها على لجم جيشها الثوري، زد على ذلك أن الإرهابيين في السلفادور يهدفون أيضًا إلى ابتلاع منطقة أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية كلها، وفي يقيني أمريكا الشمالية كلها في نهاية المطاف، بحسب ما أوضحه ريغان في شهر آذار، مارس، سنة 1981م[45]. إن من الصعب إقناع المواطنين الأمريكيين أن هؤلاء الوحوش يشكلون تهديدًا حقيقيًّا لوجودنا؛ ولكن إذا كان هؤلاء كلهم الذين هم أدوات في يد إمبراطورية الشر يتربصون بنا ويهدفون إلى تدميرنا ـ وينوون اكتساح الولايات المتحدة والاستيلاء على كل ما نملك، كما وَلْوَلَ مرّةً ليندون جونسون مشيرًا إلى أولئك المتربصين بنا من خارج الحدود الذين يفوقوننا عدديًّا بنسبة واحد إلى خمسة عشر ـ حينئذٍ يصبح التهديد أكثر مصداقية؛ ما من شك في أن تلك الحملة الدعائية كان لها تأثير كبير في المواطنين الأمريكيين.

كان أحد مظاهر الحملة الدعائية الباهرة النتائج (المنتقاة بعناية) والمتعلقة بأفعال إرهابية ارتفاعَ وتيرة اللغة الخطابية حول الحاجة إلى عزل هؤلاء المجرمين، ورفض إجراء أي اتصال معهم؛ وتبقى حقيقة أن مثل هذه العبارات التي يمكن أن يتلفظ بها ريغان وشولتز ومعاونوهما

من دون أن يثير ذلك سخرية العالم بأسره، مؤشرًا على الاستعمار الثقافي الأمريكي لكثير من دول العالم، بوجه عام هذا الأسلوب حقق الغاية المرجوَّة منه بصورة رائعة، لكنه تحوَّل إلى مصدر للتعاسة عندما كُشف عن العملية الإيرانية، وتبيَّن للجميع أن الولايات المتحدة نفسها هي من تنتهك وَصَفاتِها المتعجرفة حول التعامل مع الإرهابيين الدوليين. إذا تابعت وسائل الإعلام محاولة الكشف عن احتمال تورط الولايات المتحدة في تجارة المخدرات الدولية، فسيثير ذلك مشكلات مشابهة؛ إذا أخذنا في الحسبان الجهود المبذولة لاستغلال مشكلة المخدرات بصفتها أداة إضافية لتحريك الرأي العام، وإجباره على قبول مبدأ تقوية سلطة الدولة والتعدي على الحريات المدنية، ما يعد بندًا رئيسًا آخر في أجندة المحافظين[46].

تجنبت وسائل الإعلام الخوض في هذا الموضوع طيلة سنة 1986م؛ وأحد الأمثلة اللافتة على ذلك كان الخطاب المؤثر الذي ألقاه ريغان في السادس عشر من شهر آذار، مارس، سنة 1986م، أدان فيه حركة الساندنيستا ملصقًا بها الجرائم الممكنة كلها، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات؛ وبطريقة عاطفية مؤثرة جدًّا، قال إن «كل والد أو والدة في أمريكا يجب أن يشعر بالغضب حيال ذلك». نُقِلت تصريحاته تلك من دون أي تعليق عليها؛ لكن الكشف الجزئي عن هذه التلفيقات وغيرها ظهر فيما بعد[47]. فالتقارير حول الخطاب الذي ألقاه الرئيس في المساء، امتنعت عن الإشارة إلى ما نقلته صحيفة سان فرانسيسكو إكزامنر (San Francisco Examiner) في طبعتها الصباحية في اليوم نفسه، وشرحت فيه «كيف أن عصابة كبرى لتهريب الكوكايين في منطقة الخليج ساعدت على تمويل متمردي الكونترا في نيكاراغوا، استنادًا إلى مقابلات وشهادات أدلى بها موقوفون بتهمة تهريب المخدرات في المحكمة الفدرالية»[48].

إضافة إلى ذلك، كشفت صحيفة إكزامنر عن أنها حصلت على وثائق سرية من المحكمة تكشف أن السلطات الفدرالية أعادت إلى أحد المهربين المحكومين مبلغ (36020) دولارًا تم التحفظ عليها بوصفها أموال مخدرات، بعد أن سلَّمها رسائل من قادة الكونترا تقول إن تلك كانت أموالًا سياسية تهدف إلى إعادة توطين الديموقراطية في نيكاراغوا؛ أعيدت الأموال بموجب مبادرة من المدعي العام الأمريكي. يتابع التقرير مناقشة الدليل الذي وُزِّع قبل أشهر عدة من قبل وكالة الأسوشيتد برس، ولكن لم تتم الإشارة على نطاق واسع إلى تورط جماعة الكونترا في تهريب المخدرات، وهكذا كان من الممكن أن تُرفق وسائل الإعلام تقريرها حول الاتهام الذي أورده الرئيس بحقيقتين كانت تعرفهما جيدًا؛ تتمثل الأولى في أن التهم الموجهة

إلى حركة الساندنيستا قد أُسقِطت من قبل وكالة مكافحة المخدرات التابعة له، أما الثانية فهي أن من المحتمل أن تكون السلطات الفدرالية الأمريكية هي المتهمة في هذه الجريمة. ولكن لا شيء من هذا القبيل حصل قط[49].

لو أجرى أحد تحليلًا إخباريًّا معمَّقًا، فلربما تبين له أن تورط الحكومة الأمريكية في تجارة المخدرات يعود تاريخه إلى المدة الأولى التي أنشئت فيها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، عندما جنَّدت الوكالة وبيروقراطية العمل الأمريكية فرقًا من الحمقى والمشردين من العالم السفلي؛ لاختراق وحدة العمال الفرنسيين وكسر شوكتهم، ومنع تدخلهم في مسألة شحن الأسلحة للفرنسيين من أجل إعادة احتلال منطقة الهند الصينية، واستمرارها طيلة الحروب التي جرت في الهند الصينية. إذا كان المسؤولون الأمريكيون متورطين في تجارة تهريب المخدرات من أجل شراء أسلحة لجماعة الكونترا، أو كانوا يغضون أبصارهم للسماح لهذه العمليات أن تتم، كما شهِدَ بذلك مهربو المخدرات، فإن هذا سيكون فصلًا آخر من تاريخ طويل[50].

تلك هي عيِّنةٌ من المشكلات التي تترافق مع التخطيط الكوني المعقد والمتمرس، والمكرَّس لخدمة أهداف الإرهاب الدولي الذي فُرِضَ عليه العمل بصورة سرية بسبب الرفض الشعبي له.

الجزء الثاني

نجاحات إضافية لإدارة ريغان

الفصل التاسع: رفع وتيرة السباق نحو التدمير

ما أرغم إدارة ريغان على التعامل مع الجمهور المعارض لم يكن فقط يخص ما يجري في منطقة أمريكا الوسطى؛ فسياسة الأمن القومي تقدم مثالًا آخر على هذه المشكلة المضللة.

دوائر النخب في الولايات المتحدة لها موقف موحد في التزامها بنظام البنتاغون الذي يعد أداة مهمة لضمان التمويل الشعبي لصناعة التكنولوجيا المتقدمة، ويوفر مظلة نووية للتدخل الأمريكي في أنحاء العالم كافة، ما يشكل قوة ردع ضد أي رد فعل محتمل[1]. وبناءً على ذلك، كانت ردود الفعل محدودة هنا على اقتراح مقترحات غورباتشوف في أوائل سنة 1986م، التي دعا فيها الولايات المتحدة للانضمام إلى حظر تجارب على الأسلحة النووية الذي أعلنه الاتحاد السوفييتي من جانب واحد، وإلى اتخاذ خطوات لسحب الأساطيل السوفيتية والأمريكية من البحر الأبيض المتوسط، وإلى تفكيك كل من حلف شمال الأطلسي وحلف وارسو، وإلى عَدِّ إطلاق صواريخ كروز من البحر غير قانونية، إضافة إلى إجراءات أخرى[2].

لكن الأمور قد تخرج عن السيطرة. لا عجب إذًا أن يطلب جورج شولتز وزير الخارجية الأمريكي إلى الرئيس غورباتشوف التوقف عن ممارسة الدبلوماسية العامة التي بدأت تشكل حرجًا شديدًا في واشنطن[3]؛ كِيلَ الكثير من المديح لجورج شولتز على ردة فعله تلك التي تنمُّ عن مسلك رجل دولة، وعلى المنوال نفسه، كانت الولايات المتحدة الدولة الوحيدة التي قاطعت أعمال مؤتمرٍ برعاية الأمم المتحدة في نيويورك حول نزع الأسئلة، والذي دعا «إلى التأكد من الكيفية التي يمكن استعمال الأموال التي ستوفرها اتفاقية مستقبلية لنزع الأسلحة من أجل الدفع بعملية التنمية الاقتصادية، خصوصًا في العالم الثالث»، وكان سبب امتناع الولايات المتحدة عن المشاركة في أعمال المؤتمر بحسب مسؤولين أمريكيين، أن ذلك المؤتمر «سوف يساعد موسكو على إسقاط مصداقية برنامج ريغان للدفاع الفضائي، ومعارضتِه لفرض حظر على التجارب النووية في عيون العالم الثالث، من خلال تقديمهما بوصفهما يشكلان عقبة أمام نزع السلاح: ومن ثم، أمام عملية التنمية في دول العالم الثالث»، وهذا صحيح تمامًا: كانت

فكرة المؤتمر من بنات أفكار فرنسا، بدايةً، لكنها تراجعت عن هذه الفكرة بعد إعلان الولايات المتحدة معارضتها لعقده، علمًا أن فرنسا، إضافة إلى حلفاء واشنطن كلهم في حلف شمال الأطلسي ودول معاهدة وارسو حضروا ذلك المؤتمر. امتنعت وزارة الخارجية عن منح تأشيرة دخول لزعيم لجنة حقوق الإنسان في السلفادور لحضور مؤتمر ترعاه الأمم المتحدة بصفته عضوًا في الوفد، ولم تتم الإشارة من قريب أو بعيد إلى هذه الواقعة، أو إلى الاحتجاج الذي قدَّمته لجنة حقوق الإنسان في السلفادور حول هذه المسألة، فضلًا عن أن المؤتمر نفسه لم يحظَ بأي تغطية إخبارية أو إعلامية، واختفى تمامًا من المشهد الإعلامي[4].

كان يمكن لمقترحات غورباتشوف التي تم التملص منها بنجاح سنة 1986م أن تكون لصالح أمن الولايات المتحدة والأهداف المعلنة لسياستها؛ لقد كان يمكن لحظرٍ شاملٍ على إجراء تجارب على الأسلحة النووية بعد مدة زمنية معينة، أن يزعزع الثقة في فاعلية الأسلحة الهجومية؛ من هنا يأتي الحديث عن احتمال تنفيذ الضربة الأولى التي وإن عُدَّت رادعًا للعدو، فإنها لا تتطلب درجة عالية من الثقة بالنفس. إن سحب الأساطيل من البحر الأبيض المتوسط كان يمكن له أن يخفف من احتمال وقوع مواجهة بين القوتين العظميين هناك؛ وكادت المواجهة أن تحدث أكثر من مرة بين الطرفين في سياق الصراع العربي الإسرائيلي، وهو مايزال يدفع باتجاه خطر جدي بوقوع مواجهة نووية بينهما، وربما كان هذا الخطر هو الأكثر جدية، الشيء نفسه كان يمكن أن يكون صحيحًا فيما يتعلق بالمقترح السوفييتي، القاضي بتقليص الوجود العسكري للدول العظمى في الخليج منتصف سنة 1987م، عندما قررت إدارة ريغان التي كانت تبحث في وسائل تستطيع من خلالها مواجهة لجنة الاستماع في الكونغرس حول فضيحة إيران–كونترا[5]، المقامرة بمواجهة مع إيران، قد تكون عواقبها كارثية. وكان من الممكن لخطواتٍ مثل تفكيك حلفيّ شمال الأطلسي وحلف وارسو أن تكون شرطًا ضروريًّا (بالرغم من أنها قد لا تكون كافية) تدفع الاتحاد السوفيتي لإرخاء قبضته على دول أوروبا الشرقية، وتخفيف حدة التوتر في المنطقة بصورة عامة؛ فصواريخ كروز التي تطلق من البحر، كما لاحظ المحللون الإستراتيجيون، ستبطل مفعولات صواريخ الدفاع الباليستية إلى حد كبير، وستشكل خطرًا كبيرًا على الولايات المتحدة ذات السواحل الطويلة.

لا نعلم ما إذا كانت هذه الخيارات واقعية أم لا، بما أن الولايات المتحدة إما أنها تجاهلت مبادرات غورباتشوف أو رفضتها، من دون أن تكون هناك أي تعليقات حول هذا الموضوع من قبل دوائر النخب، ولكن برزت مشكلات في الأشهر التالية، حين أعلن غورباتشوف بصورة مفاجئة عن قبوله المقترحات الأمريكية حول تخفيض عدد الصواريخ في أوروبا؛ وهي مقترحات قُدِّمت فقط كيْ تُرفَض، وكانت تشكل جزءًا من إجراءات تهدف إلى تجنب عوائق جدية أمام سباق التسلح في الوقت الذي تعمل على تهدئة الرأي العام، وقد ترافقت الجهود التي بذلت من أجل التملص من الخطوات المزعجة التي قام بها غورباتشوف، من خلال رفعه المستمر للرهان[6]، بخطوات تزيد من حدة التوتر والمواقف العدائية؛ على سبيل المثال، المناورات البحرية بقيادة السفينة الحربية نيو جيرسي في بحر أوختوسك شمال اليابان، المجاور لثلاث جهات للأراضي السوفيتية، والذي يعده الاتحاد السوفيتي بحيرته الخاصة، بحسب المصدر المشار إليه. تمت هذه العمليات ردًّا على تدريبات قام بها السوفييت على نطاق واسع في المنطقة مؤخرًا في صيف سنة 1986م، تم التدرب فيها على الوسائل التي سوف يتبعها الاتحاد السوفيتي كي يدافع عن بحر أوختوسك، وتاليًا، الطريقة التي تمكن مجموعة مقاتلة من التوجه من البحر صوب جزر كوريل في المحيط الهادي. من الطبيعي أن نردَّ على ذلك كله من خلال استعراض للقوة، تمامًا كما نتوقع منهم أن يردوا بطريقة مشابهة على المناورات الأمريكية مقابل شواطئ تكساس. لكن الرد الأمريكي لم يكن له أي ذِكْرٍ في الصحافة الوطنية[7].

تقدم هذه التطورات دليلًا مؤكدًا على استنتاج يدعمه بقوة تاريخ سباق التسلح في المرحلة التي تلت نهاية الحرب العالمية الثانية؛ فالهاجس الأمني لا يشكل إلا هامشًا ثانويًا بالنسبة إلى المخططين الأمنيين[8]. لن يكون التحرك باتجاه عقد اتفاقيات حول التسلح، والتي يمكن أن تشكل تهديدًا للمهمات الكبرى لنظام البنتاغون التي سبق لنا ذكرها، مسألة صغيرة؛ فاستخدامه لإدارة اقتصاد الدولة (أي إن تنظيم التمويل العام طيلة المدة التي يستغرقها البحث والتطوير الباهظ التكاليف قبل أن تبدأ الدولة بتمويل الشركات الخاصة، يمكن إدراجه في خانة الأرباح، من خلال السوق الكبيرة لصناعة التقنية العالية التي تتمتع بحماية الدولة، إلى ما هنالك)؛ ودوره في الردع؛ أي من خلال توفيره لمظلة للتدخل في أنحاء العالم كلها،

وهكذا فمن الممكن التضحية بالأنظمة التي لا توفر إلا فوائد ثانوية لهذه الأهداف؛ لكن التوصل إلى اتفاق يمكّننا من التدخل في هذه الوظائف المفصلية، هو مسألة مغايرة تمامًا.

بعد قمة ريكيافيك التي عقدت سنة 1986م، والتي صُوِّرت على نطاق واسع بأنها مثَّلت انتصارًا عظيمًا لريغان، موَّلت وكالة الإعلام الأمريكية استطلاعًا سريًّا للرأي لتقييم ردود الفعل بين حلفاء واشنطن في منظمة حلف شمال الأطلسي، وقد أظهرت النتيجة لومًا واضحًا لريغان لتسببه بفشل القمة بنسبة أربعة إلى واحد في بريطانيا، وبنسبة سبعة إلى واحد في ألمانيا؛ أما في فرنسا فقط، فقد أظهرت نتائج الاستطلاع هناك أن الطرفين يشتركان بنسبة متساوية بالتسبب في فشل تلك القمة. سُرِّبت تلك النتائج ونُشرت في أوروبا؛ ولكني لم أجد أثرًا لذكرها هنا[9].

الفصل العاشر: السيطرة على أرض العدو

ساور القلق بعض دوائر النخب حول قرار إدارة ريغان تجاوز حدود اتفاقية سالت الثانية؛ ففي القانون الصادر في شهر تشرين الأول، أكتوبر سنة 1986م، دعا مجلسا النواب والشيوخ في الكونغرس إلى الالتزام باتفاقية سالت الثانية، لما في ذلك من مصلحة للأمن القومي، ولكن إدارة ريغان أعلنت بعد أسابيع عدة على ذلك، أنها مستمرة في تخطي ما هو متفق عليه في اتفاقية سالت الثانية، وقد علل ذلك الناطق باسم الإدارة بالقول: «الكونغرس منفصل عن الواقع، والقمة التي عقدت في آيسلندا أضحت جزءًا من الماضي... وعليه، فما الذي يقف في وجهنا؟»[1]. بعبارة أخرى، طالما أن الشرطي يشيح بنظره إلى الناحية الأخرى، فما الذي يمنع اللص من سرقة المتجر؟ الحقيقة أن الكونغرس منفصل عن الواقع حتى وهو يعيش في الواقع؛ وهذا أمر تعرفه الإدارة جيدًا؛ وعليه، لن يكون من الصعب على عصابة من مقاتلي الشوارع أن تتعامل بمنتهى القسوة مع معارضة يعوزها العزم عمومًا، وهي متفقة بالأساس مع أهداف تلك العصابة بالرغم من معارضتها التكتيكية التي تبديها أحيانًا.

ليس مما يثير الدهشة إذًا، أن تتحول جلسات الاستماع في الكونغرس حول فضيحة إيران-كونترا إلى منصة دعائية لجماعة الكونترا؛ فداعمو هذه الجماعة يتحلَّون على الأقل بالجرأة المنبثقة من قناعاتهم، أما المعارضة باعتراضاتها التي يغلب عليها الطابع التكتيكي، فقد تخلت عن أي أساس أخلاقي لانتقاداتها، ولم يبقَ أمامها سوى مراقبة هذا السيل المتدفق من الخطابات الوطنية التقريعية بصمت محرِج.

يتجلى موقف الزمرة الرجعية من المؤيدين لتمركز القرارات الاقتصادية والسياسية بيد الدولة، في إدارة ريغان من عدوهم المحلي؛ أي عموم الشعب، بالنزوع التقليدي المتصاعد نحو القيام بعمليات يغلب عليها طابع السرية من أجل تجنب المراقبة الشعبية، كما ذكرنا سابقًا؛ فالاحتقار التي تبديه الإدارة للكونغرس ـ أي تأثير الشعب في النظام السياسي من خلال ممثليه المنتخبين، مهما كان ذلك التأثير محدودًا ـ تَوَضَّحَ بصورة دراماتيكية خصوصًا في أثناء إدلاء أوليفر نورث بشهادته. كانت ردة الفعل الشعبية لافتة أيضًا؛ ففي حين كانت عناصر

من النخب ممتعضة من الكشف عن ذلك الوجه الفاشي، كانت هناك موجة لافتة مرافقة، وإن كانت قصيرة المدى، من الحماسة الشعبية، وقد فُسِّرَ ذلك على نطاق واسع، بأنه كان تعبيرًا عن السخط الشعبي المحق، ربما، إزاء دور الكونغرس وتصرفاته، بالرغم من أننا نتذكر جيدًا أن جمهور الشعب يثق بالكونغرس حول موقفه من ريغان إذا كان الأمر يتعلق بحل المشكلات الرئيسة للبلاد بمعدل اثنين إلى واحد تقريبًا. أما على المستوى الأعمق، فإن ردة الفعل الشعبية المباشرة تمثل الرؤية التي سادت في عصر التنوير الأوروبي في القرن الثامن عشر، والتي تشير إلى أن قيمة الحرية ومعناها يمكن تعلمهما من خلال الممارسة، وأن الرغبة الفطرية عند الشعوب الحرة جميعها في حماية نفسها من القمع (بحسب روسو)، يمكن أن تخضع هي ذاتها للقمع في حال كانت الشعوب مذعنة وخانعة، ومغيبة فعليًّا عن النظام السياسي، وغير معنية بالصراع ضد الدولة والسلطات المختلفة الأخرى؛ أي إذا كانت منفعلة لا فاعلة[2]. في ظل غياب أي شكل من أشكال التنظيم الذي يسمح بمشاركة ذات معنى في المؤسسات السياسية والاجتماعية، وليس مجرد اتباع التعليمات، أو الموافقة على القرارات المُصَنَّعَة في أماكن أخرى، فإن النزعة الفطرية نحو الحرية سوف تذوي؛ ومن ثم فإنها سوف توفر الفرصة للقادة الذين يتحلَّون بالكاريزما لتجييش الجماهير الشعبية خلفهم، بما لذلك من عواقب معروفةٍ ومُستقاةٍ من التاريخ الحديث.

كُشف عن موقف السلطات الرسمية من الشعب بصورة أكثر وضوحًا من خلال ما أطلق عليه أحد المسؤولين في إدارة ريغان وصف عملية حرب نفسية واسعة النطاق، مصَمَّمَةٍ على أساس ضبط النقاش حول نيكاراغوا، من خلال حملة هائلة من التضليل الإعلامي أطلق عليها عملية الحقيقة ـ ما قد يُشعِرُ كلًّا من غوبلز وستالين بالسعادة. كانت الحملة ناجحة إلى حد كبير، بالتزامن مع حملة مشابهة شُنَّت ضد ليبيا، والإرهاب الدولي وسباق التسلح، والعديد من القضايا الأخرى. يمكننا نتصور رواد الشمولية الحديثة وهم يومئون برؤوسهم بالموافقة على فكرة تشكيل مجلسٍ للدبلوماسية العامة تابعٍ لوزارة الخارجية الأمريكية، الذي قيل إنه بإدارة إليوت أبرامز، وتحت إشراف مكتب الأمن القومي، وكان هذا المجلس مكرسًا لحبك مناورات مثل تسريب تقارير استخباراتية سرية [أي بنى الآلة الدعائية للدولة تحت مسمى المخابرات] إلى وسائل الإعلام من أجل تهميش دور حكومة نيكاراغوا. هذه الحملة الواسعة والمتطورة، الممتدة في أنحاء العالم كافة هدفت إلى تجييش الرأي العام العالمي ضد حركة الساندنيستا، وكانت مصمَّمَةً أيضًا بصورة لا تقبل الجدل، من أجل السيطرة على وسائل الإعلام والرأي

العام في الداخل الأمريكي، وكذلك من أجل التأثير في النقاش الدائر في الكونغرس لصالح المتمردين الذين يشنون هجمات ضد نيكاراغوا، وهو ما شُرح بصورة مفصلة في مذكرة تتألف من خمس عشرة صفحة من القطع الكبير أعدها أوليفر نورث لروبرت ماكفارلين، ولم تحظَ هذه المذكرة بأي اهتمام يذكر في وسائل الإعلام التي كانت هي المستهدف الأول لهذا المشروع، كان مكتب الدبلوماسية العامة واحدًا من أكثر المؤسسات غموضًا وبعدًا عن عيون الناس ووسائل الإعلام، لكنه كان الأكثر تأثيرًا من بين البرامج كلها التي تولَّتها إدارة ريغان[3].

هذه الإجراءات الهادفة إلى السيطرة على العقل الجمعي بالمصطلحات التي تعد نتاجًا لصناعة العلاقات العامة، كانت ناجحة جدًّا في فرض أجندة النقاش وتثبيت حدوده الضيقة أصلًا، ويصف أحد كبار المسؤولين في الإدارة هذا المشروع، وكان ملمًّا بأبعاده كافة، بأنه «عملية نفسية هائلة، وهو من النوع الذي يستخدمه العسكر للتأثير في الشعب، سواء في الداخل أو في أرض العدو». العبارات اختيرت بعناية فائقة للتعبير عن وسائل استيعاب عامة الشعب، وكذلك الكونغرس، ضمن ثقافة الفكر المحافظ؛ أي ما يعرف بأرض العدو.

الفصل الحادي عشر: حرية التعبير في العالَم الحر

بالنسبة إلى نيكاراغوا، كُشف عن انصياع أصحاب الرأي النخبوي للإدارة الأمريكية بصورة لا تدع مجالًا للشك، في أثناء ما اصطُلِح عليه بالحوار حول التدخل الأمريكي هناك؛ وصل هذا الحوار إلى ذروته في الأشهر الثلاثة الأولى من سنة 1986م، في الوقت الذي كان الكونغرس يتهيَّأ للتصويت على تقديم مساعدات لجماعة الكونترا، في تلك المدة، أفردت اثنتان من كبريات الصحف الأمريكية، وهما نيويورك تايمز والواشنطن بوست، لا أقل من خمسة وثمانين مقال رأي لكتَّابٍ يعملون في الصحيفتين، ودَعَتا كتَّابًا آخرين من خارج الصحيفتين للإدلاء بدلوهم حولٍ هذه المسألة[1]. أجمعت المقالات الخمسة والثمانون على إدانة جماعة الساندنيستا، وكانت غالبيتها تبدي عداءً مريرًا لها؛ وهكذا تحقق الإذعان الكامل حول هذه القضية المركزية: لم تظهر أي عبارة في أيٍّ من المقالات الخمسة والثمانين المذكورة، تشير إلى أنه على العكس من حلفائنا المقربين وعملائنا، فإن حكومة الساندنيستا، كائنًا ما كانت خطاياها، لم ترتكب مجازر ضد شعبها؛ وهكذا تبدو هذه الحقيقة العديمة الأهمية وغير ذات الصلة مؤشرًا آخر على استسهال المجازر الفظيعة التي ترتكب من قبل الجانب الموالي لنا. في المقالات الخمسة والثمانين كلها، أشارت جملتان فقط إلى حقيقة أن حكومة الساندنيستا حاولت القيام بإصلاحات اجتماعية، قبل قيام الولايات المتحدة بإجهاض هذا التطور الخطير عن طريق هجومها الإرهابي على نيكاراغوا.

ومن الطبيعي ايضًا ألا تُدعى المؤسسة الخيرية أوكسفام إلى المشاركة في هذا الحوار؛ وهي المؤسسة التي ذكرت «أنه من بين الدول الأربع في المنطقة التي تعمل فيها مؤسسة أوكسفام أمريكا [غواتيمالا والسلفادور والهندوراس ونيكاراغوا]، فإن نيكاراغوا فقط هي التي بذلت جهودًا ملموسة لمعالجة التفاوت الكبير في ملكية الأراضي، ووضع حلول للمشكلات الصحية، وتقديم الخدمات التعليمية والزراعية لعائلات القرويين المعوزين؛ و من خلال تجربة أوكسفام في ست وسبعين دولة من دول العالم الثالث، أثبتت نيكاراغوا أنها كانت استثنائية في مدى التزام قيادتها السياسية بتحسين أوضاع المواطنين، وتشجيعهم على المشاركة الفاعلة في عملية التنمية»[2]. وتضيف مؤسسة أوكسفام أنها أُجبِرت على تحويل جهودها من العمل في

مجال التنمية إلى العمل في مجال الإغاثة؛ وهو نجاح كبير للحرب الأمريكية التي توفر للوعّاظ الأخلاقيين الفرصة المناسبة لإدانة حكومة الساندنيستا بسبب إخفاقها وسوء إدارتها. لا شيء من هذا كان سيخرج إلى العلن إلا من خلال دوائر ضيقة انسلّتْ من قيود النظام وضوابطه، وهي لن تجد طريقها للنشر في أعمدة الرأي في الصحافة الوطنية عندما يبدأ الحوار حول أخلاقية تصعيد العدوان الأمريكي على نيكاراغوا.

نجح إجماع وسائل الإعلام كافة على الإذعان للسلطات، وهو الشيء الذي يثير إعجاب أي دكتاتور في العالم، في إخفاء السبب الحقيقي وراء شنّ الولايات المتحدة هجومها على نيكاراغوا، وهو ما كان الناطق باسم الإدارة يعترف به صراحة في بعض الأحيان؛ تقول جوليا بريستون المراسلة في منطقة أمريكا الوسطى في تقرير لها: «إن قلة من المسؤولين الأمريكيين يعتقدون الآن أن بإمكان جماعة الكونترا طرد حكومة الساندنيستا من السلطة قريبًا»، وتتابع القول: «لقد ذكر مسؤولو الإدارة بأنهم راضون برؤية جماعة الكونترا وهي تستنزف حكومة الساندنيستا، من خلال إجبارها على تجيير مواردها الضئيلة أصلًا لتمويل الحرب، بعيدًا عن وضعها في خدمة البرامج التنمية الاجتماعية»[3]. هذه التصريحات المرعبة تناقلتها وسائل الإعلام بكثير من التملق المبتذل، ومن دون أن تثير أي تعليق؛ فسرعان ما يطويها النسيان. لن تسمح الولايات المتحدة بأي برامج تنموية في المناطق التي تعدها ضمن مجالها الحيوي؛ وعليه، فهي تعمل على ضمان تدميرها من أجل وضع حد للخطر الذي يمثله النموذج الجيد على مصالحها، وتعمل إدارة النخب الإيديولوجية على ضمان ألّا تدخل مثل هذه الموضوعات إلى دوائر النقاش في أوساطها، وبدلًا من ذلك، يجب تبنّي إطار النقاش الذي رسمته عملية الحقيقة، ولن يكون من المسموح حدوثُ أي انحراف عن هذا التوجه، بالرغم من أنه من الممكن السماح بإثارة بعض الأسئلة الخجولة حول ما إذا كانت الإدارة قد اختارت الوسائل الصحيحة لتحقيق أهدافها النبيلة.

هذا الانسياق المحدود لوسائل الإعلام يمثل في جانب منه استجابة لمتطلبات نظام الدعاية الرسمي، ويشكل في جانب آخر، مساهمةً في ضمان فاعليته، تُتابَعُ هذه المهمة بطريقة واعية ومدروسة؛ فمن المثير للحيرة -على سبيل المثال- كيف أنه من النادر ما تتم دعوة المتأمركين المحترفين من أمريكا اللاتينية للتعليق على ما يجري في بلدانهم خلافًا لما يجري في مناطق أخرى، وحول موضوعات مختلفة، حيث يمكن الاعتماد على الوسط الأكاديمي لطرح الآراء

المرغوب سماعها، وبذلك تتم حماية خرافة موضوعية الصحافة: لنأخذ -على سبيل المثال- القِوامَ الذي استندت إليه عملية الحقيقة: التي عمَّمت أن انتخابات سنة 1984م التي جرت في نيكاراغوا كانت مزوَّرَةً بصورة مخيفة، بينما عُدَّت الانتخابات التي جرت في السلفادور نصرًا دراماتيكيًّا للديموقراطية؛ وعليه، فقد أضحى من الضرورة بمكان طمس التقرير الرسمي الذي أصدرته رابطة الدراسات الأمريكية اللاتينية (LASA) حول الانتخابات في نيكاراغوا، إضافة إلى تقارير متوازنة ومؤيدة للتقرير الآنف الذكر، صدرت عن وفد يضم برلمانيين إيرلنديين وآخرين؛ لأنها خلصت إلى استنتاجات لم تلقَ لها صدى مُرحِّبًا في أوساط الإدارة الأمريكية، خصوصًا بعد الدراسة المتأنية التي قام بها فريق من الأكاديميين الأمريكيين المختصين حول نيكاراغوا.

على المنوال نفسه، كان لا بد من استبعاد أو تزوير أي تعليقات من قبل المراقبين الدوليين حول العمليتين الانتخابيتين الآنفتيّ الذكر، بما فيها تلك التي تدعم بقوة المشروعَ الأمريكي؛ لأنها حينئذ سوف تُقارَن بالانتخابات التي تمت في نيكاراغوا، بطريقة تظهر الفارق بين العمليتين الانتخابيتين لصالح نيكاراغوا، وستخلص إلى نتيجة مفادها أن الانتخابات في نيكاراغوا كانت أكثر انفتاحًا من تلك التي جرت في السلفادور، وأن شرعية الحكومة ترسخت بنتيجة الانتخابات[4].» من الواضح أن مثل هذه المقاربة غير ملائمة ألبتة؛ إذا أخذنا في الحسبان أن المحررين والمعلقين لديهم التزامات خطيرة: ذلك أن من واجبهم إجراء مقارنة بين الحكومات المنتخَبة في الديموقراطيات الناشئة ورؤسائها المنتخبين، وبين الدكتاتورية الماركسية-اللينينية في نيكاراغوا، تمامًا كما ستفعل صحيفة البرافدا السوفيتية التي سوف تثمن عاليًا ديموقراطية الشعوب للبلدان المحبة للسلام في الشرق مقارنة مع تجار الحروب الذين يسيطر عليهم الفاشيون.

الممارسة هي أكثر عمومية بكثير، وهي مفهومة: ففي معرض إثبات التزامها بالموضوعية في نقلها لما يجري في الديموقراطيات الناشئة ومقاومة الدكتاتورية في نيكاراغوا، لا يمكن أن يُتَوَقَّعَ من الصحافة الوطنية في أمريكا أن تنقل الاستنتاجات التي خلص إليها المراقبون الدوليون الذين وجدوا أن الانتخابات التي تمَّت في السلفادور سنة 1984م، جرت في جوٍّ مشحونٍ بالإرهاب واليأس والشائعات المروِّعة والحقائق الرهيبة[5]، أو مقاربة الباحثين الذين يمثلون الاتجاه السائد، والذين وصفوا جماعة الكونترا بأنها عصابة من المرتزقة اليائسين

والمتعطشين للدماء، ولاحظوا أن إرادة الشعب النيكاراغوي للقتال دفاعًا عن ثورته هي التي ردَّت هجمات جماعة الكونترا على أعقابها، وفرضَت على صانعي السياسات إعادة النظر في التفكير بغزو بلادهم[6].

لقد أُرغِمت وسائل الإعلام في واقع الأمر على تطوير كادر جديد من الخبراء ممن يمكن استدعاؤهم لرسم ملامح طيف الرأي المقبول به، هكذا يقدِّم أر. دبليو. آبل في الأعمدة الإخبارية في صحيفة نيويورك تايمز هذا الطيف من الرأي المسؤول، لكتَّابٍ مثل مارك فالكوف الخبير في معهد الشراكة الأمريكية، وروبرت ليكين أحد كبار المؤيدين لجماعة الكونترا؛ يقول لنا فالكوف إن الريغانيين الذين يؤيدهم كانوا أغبياء وخُرقاء، بينما يواصل الديموقراطيون القابعون على تلة الكابيتول زعمهم بأن هذه الحكومة في ماناغوا هي نظام ديموقراطي إنساني، يشق طريقه نحو الديموقراطية (في عالم الواقع، الرأي السائد في الكونغرس يُجمِعُ على معاداة حركة الساندنيستا كما هي حال الصحافة [7]). ويعلق ليكين بالقول: «إن الجانبين يتصرفان بصورة هيستيرية، ويرفضان التعامل مع الواقع؛ الواقع الذي يقول إن نيكاراغوا واقعة بين فكيّ كمَّاشة الصراع بين موسكو وواشنطن اللتين تمثلانهما محليًّا حكومة الساندنيستا المدعومة من الاتحاد السوفييتي ذي النزعة التوسعية، والتي فقدت تمامًا الدعم الشعبي، والمقاومة التي يدعمها هو، والمستندة إلى دعم القرويين؛ وهذه المقاومة تمثل المشاعر المناهضة للهيمنة على الشعب النيكاراغوي، ومن ثم فإن عليها حمل عبء النضال الطويل، مستخدمة المقاومة المسلحة ضد حكومة الساندنيستا، وكذلك حمل راية الدفاع عن أميركا اللاتينية ضد الهيمنة السوفيتية»[8]. لو نظرنا إلى ما هو أبعد من الطيف الذي رسمه كل من فالكوف ولينكين، كما تحدثنا الأعمدة الإخبارية المنشورة في صحيفة نيويورك تايمز، فإننا سنجد أن الفطانة التي تتميز بها هذه القضية قد دفنت تحت أنقاض النعوت، وتحولت إلى مجرد قذف وتشهير، لا يمكن حملها على محمل الجدِّ ألبتة.

يمكن الكشف أيضًا عن بعض الآراء الأخرى في وسائل الإعلام، حتى ضمن الحدود الإيديولوجية الضيقة التي تعمل من خلالها وسائل الإعلام، وهي تشمل ليس فقط وكالات التنمية الخيرية التي لديها خبرة كافية في المنطقة وفي مناطق أخرى أيضًا وفي أوساط المتأمركين اللاتينيين المحترفين، بل تشمل أيضًا أشخاصًا محترمين من أمريكا اللاتينية لهم باعٌ كبير من التجارب الطويلة والعلاقات الوثيقة مع الولايات المتحدة؛ مثل الأب المؤسس للديموقراطية في

كوستاريكا، ورئيس كوستاريكا لثلاث دورات انتخابية؛ الرئيس جوزيه فيغيوريس الذي يصف نيكاراغوا بأنها البلاد التي تتعرض للغزو، ويدعو الولايات المتحدة للسماح لحكومة الساندنيستا لإنهاء ما بدأوه بسلام؛ لأنهم يستحقون السلام:

«في المحصلة، انتُخِبَ رجال الساندنيستا بطريقة لا تقل موضوعية عما حدث في أي مكان في أمريكا الوسطى باستثناء كوستاريكا، حيث توجد هناك ديموقراطية حقيقية لا تتمتع بها البلدان الأخرى ... ناضلت طيلة حياتي ضد سلالة سوموزا؛ لأنها كانت توسعية ولا حدود لسطوتها وجشعها؛ فقد اشترى أفراد هذه السلالة الأراضي وعقارات كثيرة في كوستاريكا، وتدخلوا بصورة سافرة في شؤونها الداخلية، وفوق هذا كله كانوا متعطشين لممارسة التعذيب، وكانوا أوغادًا بكل ما للكلمة من معنى؛ كانوا يتلقون الدعم من السفارة الأمريكية في ماناغوا، وقد ساعدت في تكوين أعداد لا تحصى من الحركات وتنظيمها للإطاحة بهم، وأنا ممتنٌّ لحركة الساندنيستا؛ لأنها استطاعت في نهاية المطاف تخليص البلاد والعباد من سطوتهم. الآن، وللمرة الأولى، تتمتع نيكاراغوا بحكومة تهتم بمصالح شعبها، كنت أفضِّل وجود مقاربة أخرى للحكومة في ماناغوا؛ أنا ديموقراطي حتى العظم، وأفضِّل وجود نظام انتخابي متزامن مع حرية الصحافة، أشعر بكثير من الأسف لأنهم أغلقوا مجلة لا برنسا، لكنني أتفهم أيضًا أن نيكاراغوا هي الآن في حالة حرب، وهي محاصرة من قبل الولايات المتحدة وعملائها الإقليميين. عندما قام سوموزا بغزو كوستاريكا سنة 1948م، ومرة أخرى سنة 1955م، نحن أيضًا فرضنا حظرًا على الصحافة إلى أن زال الخطر عن بلادنا. وبالرغم من أنني أرفض من حيث المبدأ إغلاق لا برنسا، فإنني أتفهم أيضًا لماذا حدث ذلك»[9].

من الواضح أن مثل هذه المشاعر لا تخدم متطلبات عملية الحقيقة؛ لذا فإن وسائل الإعلام يجب أن تنتبه إلى ضرورة حماية السكان في أرض العدو من التأثير السلبي لتصريحات مثل هذا الزعيم الديموقراطي من أمريكا الوسطى.

يخبرنا فيغيوريس بخلاف لينكين وآخرين محسوبين على وسائل الإعلام أنه اكتشف وجود كمٍّ مذهلٍ من الدعم للحكومة في آخر زيارة للبلاد، هذا ما ذكره زوارٌ آخرون أيضًا، مثل

مراسل التلفاز البريطاني تريفور ماكدونالد الذي خلص إلى القول: «إن أهم إنجاز لدانيال أورتيغا تمثل في نجاحه في إقناع معظم أبناء شعب نيكاراغوا أن الثورة الساندنيستية ماتزال تستحق أن يناضل المرء ويعاني من أجلها»[10].

وفي حين أن مؤسس الديموقراطية في كوستاريكا لا يستحق أن يستمع إليه أحد، فإن الرأي العام في كوستاريكا لا يمكن تجاهله من حيث المبدأ من قبل وسائل الإعلام، وهكذا فقد أُفرِدَتْ مساحة لأحد الكتَّاب في مجلة لا ناسيون اليمينية المتطرفة، يدين فيها نيكاراغوا على خطايا ارتكبتها مثل مزاعمها المشينة حول كوستاريكا: أي اتهاماتها المحقة حول استخدام أراضي كوستاريكا في شن هجمات على نيكاراغوا، والتي قدَّمتها هذه الأخيرة إلى محكمة العدل الدولية انسجامًا مع مبادئ القانون الدولي، ما عُدَّ في حينه خرقًا مثيرًا للحنق، وإن قُدِّمَ بطريقة حضارية، بحسب معايير الثقافة الإرهابية[11].

أو ربما قررت الصحافة نقل النتائج التي خلص إليها الأرجنتيني أدولفو بيريز إيسكويفار، الحائز على جائزة نوبل للسلام، والذي أظهرت له زيارته لأمريكا الوسطى مدى التدخل والقمع وخرق حقوق الإنسان الذي ترتكبه الولايات المتحدة، والذي أدان خرق الولايات المتحدة للقانون الدولي والجهود التي تبذلها من أجل تقويض المفاوضات[12]؛ أو المعهد الكاثوليكي للعلاقات الدولية في لندن الذي يحدد السبب الأساس للصراع الدائر بين الولايات المتحدة وبين نيكاراغوا على أنه يجسد طبيعة العلاقة بين الأغنياء والفقراء في قارة أمريكا اللاتينية:

> «نقلت حركة الساندنيستا السلطة في نيكاراغوا من الأغنياء إلى الفقراء، وعليه، فإن ألدَّ أعدائها هم أولئك الذين فقدوا ثرواتهم أو مواقعهم بسبب الثورة؛ إن حكومات الولايات المتحدة المتعاقبة تتحالف عسكريًّا مع هؤلاء وأمثالهم في أصقاع أمريكا اللاتينية كلها، من خلال استثمارات وعلاقات تجارية وروابط صداقة شخصية، وقد ظهرت نتائج مثل هذه الروابط في العديد من المناسبات بدءًا من غواتيمالا سنة 1954م، مرورًا بتشيلي سنة 1973م، وانتهاءً بالسلفادور هذه الأيام. وعليه، فإن حديث ريغان عن الحرية في نظر معظم سكان القارة، يعني حرية الأغنياء في إهانة الفقراء واستغلالهم، وإذا اقتضى الأمر، قتلهم».

هـذه هـي الحريـة الخامسـة التـي تعـد الموجِّـهَ الرئيس للتخطيـط السياسـي في الولايـات المتحدة[13]. ويتابع التقرير القول «إن الإنجازات العملية التي حققتها الثورة في نيكاراغوا تقدم للفقـراء نموذجًا بديـلًا، وتجعل من نيكاراغوا رمزًا للأمل بأن مسـتقبلًا أفضل يمكن تحقيقه، بالرغم من المعوقات كلها[14].

لا يتوقع المرء أيضًا أن يقرأ في وسائل الإعلام الأمريكية خبرًا عن رسالة موجهة إلى شعب نيكاراغـوا في السـادس والعشـرين من شـهر تشـرين الثـاني، نوفمبر، سـنـة 1985م من اللجنة الكنسية الوطنية البرازيلية، والتي تعبِّر فيها عن تضامننا

> مـع نضالكـم مـن أجـل الحصـول علـى الحريـة والديموقراطيـة المبنيَّتـيْن على العدالة، إننا ندين بشدة العدوان الجبان الذي وقع على أراضيكم من قبل إدارة ريغـان، ونرفض أي صـورة من صور العبوديـة التي تفرضها القوى الرأسـمالية على بلداننا الفقيرة: هذا الاستعباد هو خطيئة كبرى».

حتـى البيانـات الصـادرة عـن مجموعات كنسيّةٍ في نيكاراغـوا معروفـة بانتقادها لحكومة الساندنيسـتا تعـد غـير مناسِـبة عندما لا تكـون مفيدة للقضيـة، والمثال على ذلك هو الرسـالة الرَعَويّـة الصـادرة عـن المؤتمر المعمداني في نيكاراغوا في شـهر أيار، مايو، سـنـة 1985م تدين فيها بشـدة «الحصـار ... غير القانوني الذي فرضته حكومة الولايات المتحدة، وتعبِّر عن مدى الأذى الذي لحق بالبلاد جرَّاءَ حقيقة أنه

في الأشـهر القليلـة الماضيـة، قُتِلَ أكثر من مئة وخمسـين طفلًا بسـبب العـدوان الذي تموله وترعاه الولايات المتحدة... إضافة إلى مقتل أكثر من تسـعة آلاف من الشـعب في نيكاراغوا من قبـل متمـردي الثـورة المضادة؛ وفوق ذلك أُغلق تسـع مئة مركـز تعليمي للكبار، وقـد قتل جرَّاء ذلـك مئتان وخمسـون من المنتسـبين إلـى هذه المراكز؛ ودُمِّرت سـبع عشـرة مدرسـة بالكامل، وأُغلقـت ثلاث مئة وسـتون مدرسـة بالقوة، وقُتِل مئة وسـبعون مدرسًـا، واختُطِـف مئة وثمانون منهـم. ودُمِّـرت مئة وخمسـون تعاونية زراعية، وأغلق أحد عشـر مركزًا لرعايـة الرُّضَّع. إن ما يؤلمنـا بشـدة هـو أن بلـدًا صغيرًا وفقـيرًا وغارقًا في الديـون، وتعصف به أنواع البـلاء كلها مثل نيكاراغوا_ يعاني دمارًا اقتصاديًّا تجاوزت كلفته المليار دولار»[15].

وقد أثار اشمئزازَ الصحافة الحرة ذلك القرارُ الصادر عن مؤتمر اتحاد البرلمانات الدولي الذي عقد في ماناغوا في شهريْ نيسان، أبريل، وأيار، مايو، سنة 1987م، بحضور وفود من تسعين دولة، وقد وافق المؤتمرون بالإجماع على ذلك القرار باستثناء السلفادور التي قوبل طلبها بإضافة فقرة تنص على أنها هي أيضًا تُواجه عدوانًا خارجيًّا بالرفض، وقد نص القرار على «مطالبة الولايات المتحدة بأن تلتزم بقرارات محكمة العدل الدولية، وأن توقف الأنشطة العسكرية كافة داخل نيكاراغوا وضدها»، وأدان أيضًا الحصارَ الذي تفرضه الولايات المتحدة على نيكاراغوا[16]. لم تنشرْ صحيفتا نيويورك تايمز والواشنطن بوست أو أي وسيلة إعلامية أخرى (بحسب معرفتي) إلى أي فقرة من فقرات ذلك القرار، بالرغم من أن الصحافة أشارت إلى انعقاد ذلك المؤتمر، لكنها ذكرت «أنه لا توجد قيمة حقيقية له»[17] ـ وهو بالفعل كذلك، إذا أخذنا بالحسبان معطيات القوة وحقيقة مبادئ عملية الحقيقة.

إضافة إلى ما تقدَّم، لم تسترعِ انتباهَ أي جهة، إدانةُ سياسة الولايات المتحدة من قبل المشرِّعين المنتَخَبين في أمريكا اللاتينية المجتمعين في شهر نيسان، أبريل، سنة 1986م، برعاية الاتحاد البرلماني الدولي، والذي ذكر الإعلان الصادر عنه بإجماع المؤتمِرين «أن حكومة الولايات المتحدة وبعض القوى داخل الكونغرس، يستحقون أن توجَّهَ إليهم إدانة خاصة؛ بسبب تدخلهم في مشكلات نيكاراغوا؛ وهو تدخلٌ يمثل خرقًا فاضحًا لمبادئ القانون الدولي، ويعدٌّ تهديدًا لسيادة دول أمريكا اللاتينية»[18].

إن مثل هذه الخلاصات، والدلائل التي تؤيدها لا تنسجم مطلقًا مع الصورة التي أريدَ لنيكاراغوا أن تظهر عليها بوصفها زنزانة يديرها حكم شمولي، وأن الولايات المتحدة أخذت على عاتقها هذه القضية النبيلة، المتمثلة في استحضار الديموقراطية لشعب نيكاراغوا الذي يعاني هذا النظام القمعي، تمامًا كما مورس مبدأ ريغان في السلفادور وغواتيمالا والهندوراس، ومن ثم على الصحافة أن تتنبه إلى ضرورة تنحية مثل هذه المفهومات جانبًا وبقوة، على أن تركز بدلًا من ذلك على الخطوط العريضة المقبولة لكيفية اختيار الحقائق التي يمكن عرضها وتقديمها وشرحها لجمهور القراء، استنادًا إلى معايير مكتب الدبلوماسية العامة، وهذا ما قامت به الصحافة بالضبط، وبكثير من الدقة اللافتة، مع استثناءات قليلة جدًّا كما بيَّنا آنفًا في الأمثلة القليلة التي وردت في الصحافة الوطنية.

من اللافت أنه حتى هذا المستوى المتدني من الإذعان الذي أظهرته وسائل الإعلام لدعاية نظام الحكم لم يكن كافيًا بالنسبة إلى الديموقراطيين في المعارضة النيكاراغوية، الذين يتمتعون بقدرٍ وافٍ من الاحترام أو مؤيديهم هنا في الولايات المتحدة، وهكذا ففي العنوان الذي تصدَّرَ غلاف مجلة لوس أنجلوس تايمز، ينقل إلينا أرتورو كروز جونيور أن «جماعة الكونترا التي تتمتع بقدر كبير من الكاريزما في نيكاراغوا، كانت سيئةَ التسويق في حقل العلاقات العامة في الولايات المتحدة؛ حيث استطاعت حركة الساندنيستا الفوز في حلبة الصراع [في ماديسون أفنيو] بسهولة. لقد تعلمت حركة الساندنيستا كيف تُرضي أمريكا، وكيف تتلاعب بالرأي العام الأمريكي ... لقد استأجر الساندنيستيون مرتزقة أمريكيين مؤثِّرين: لم يكن أولئك المرتزقة من الجنود، بل كانوا ينتمون إلى شركاتٍ للعلاقات العامة ـ كانوا مجموعة من مرتزقة أفكار. لقد أراد أعضاء في مجلس الشيوخ الانحياز إلى حركة الساندنيستا؛ بحيث يتمكنون من العودة بهذا الانحياز إلى أمريكا واستثماره في دوائرهم الانتخابية، ما يفسر هذا السيل المستمر من الدعاية لصالح حركة الساندنيستا في مجلس الشيوخ وكذلك في وسائل الإعلام»، ويوضح كروز في مجلة (the New Republic) «أن المشكلة التي واجهتها جماعة الكونترا، تتمثل في أنها عاجزة عن التحدث باللغة الخاصة جدًّا، والضرورية من أجل التواصل مع الصحفيين الأمريكيين، ومن ثم، فهي تقدم طروحات مبتذلة ورَثَّة لا تتوافق مع أي نَفَسٍ ثوري ذي مصداقية، كالذي يتمتع به اليسار المتطرف الذي يهيمن على الصحافة الأمريكية»[19]. يتفق كروز سينيور، أحد كبار المسؤولين الديموقراطيين مع هذا الرأي أيضًا، فبعكس جوزيه فيغويريس وآخرين، كانت أفكاره تنقل من خلال الصحافة الحرة التي كان من الطبيعي أن تعد أفكاره دقيقة، وكانت تصفه بالمتحدث باسم قيادة يسار الوسط، يقول كروز سينيور:

> «بعد مشاهدة حركة الساندنيستا وهي تحقق انتصارات في مجال العلاقات العامة في الولايات المتحدة، فإن شهادة [أوليفر] نورث اللافتة للانتباه قلبت الطاولة على الجميع؛ ربما كانت هذه هي المرة الأولى التي تصنع فيها جماعة الكونترا لنفسها موطئ قدم في الولايات المتحدة»[20].

أخيرًا، استطاعت جماعة الكونترا من خلال تدخل الديموقراطي العظيم أوليفر نورث كسر الحواجز التي أقامتها الحملات الدعائية التي قامت بها حركة الساندنيستا، وشملت وسائل الإعلام كافة في الولايات المتحدة وكذلك في الكونغرس، وعبور الحواجز التي نصبتها

وسائل الإعلام التي تسيطر عليها حركة الساندنيستا أمام أي انتقاد موجه ضد نيكاراغوا، أو إبداء أي دعم لجماعة الكونترا التي خيَّم الصمت على مؤيديها.

يسوِّق كروز سينيور ومساعدوه لأوهام ريغانية نمطية أخرى لا تؤثر سلبًا في سمعتهم. وهكذا، فمعارضة حكومات دول أمريكا الجنوبية للهجمات التي تشنها جماعة الكونترا ليست سوى مزاعم؛ «ففي أمريكا الجنوبية، يتصرفون بمقتضى ميول دوائرهم الانتخابية التي تنحو باتجاه اليسار المتطرف»؛ (بحسب كروز) «لأنهم يخشون الأقليات الماركسية-اللينينية في تلك الدوائر»، بحسب ألفونسو روبيرو[21].

على المنوال نفسه، يشكو مناصرو جماعة الكونترا أن معارضي تقديم المساعدات لجماعة الكونترا من اليساريين هزموا الإدارة في المعركة الدعائية التي شنُّوها في حرم الجامعات والكنائس وفي الصحافة (بحسب مورتون كوندراك)، ويخبروننا أن «الشعب الأمريكي واقع بين فكي كماشة في تلك الحرب الدعائية المريرة حول نيكاراغوا»؛ بين الريغانيين وبين الشبكة المنظمة جيدًا، والمكونة من أشخاص معارضين مثل شهود العيان والمراسلين والكتَّاب المحترفين الذين يقومون بتوجيه رسائل إلى المحررين يتبعون لحركة الساندنيستا (بحسب روبرت ليكين). أ. م. روزنتال الذي لم يكن أقل إحباطًا بسبب قوة جماعة الضغط المؤيدة لحركة الساندنيستا، أدان مؤيدي الساندنيستا في عالميّ الصحافة والسياسة الذين أبدوا احتقارًا لهدف الديموقراطية السياسية في نيكاراغوا؛ لأنهم مهتمون باستمرار رجال الساندنيستا في الحكم أكثر من اهتمامهم بالسلام، والذين يتصرفون كما لو أن الطلب إلى الولايات المتحدة ألَّا تلجأ إلى الإنهاء الفوري لوجود جماعة الكونترا خطيئة كبرى؛ لأنه لولا وجودهم على الساحة، لما توفرت الفرصة للمفاوضات[22] _ بالطريقة التي عرضناها.

باختصار، لم تكن القيود الاستثنائية المفروضة على الرأي الواضح الذي سبق لنا توًّا عرضُه، والولاء المطلق الذي أبدته وسائل الإعلام والكونغرس للمبادئ الأساس لعملية الحقيقة كافية، حتى الاعتراضات الشكلية التي أثارتها الجهود المبذولة من أجل القضية النبيلة من قبل المعترضين بمرارة على حركة الساندنيستا، لا يمكن تحمُّلُها، ما يشكل برهانًا على أن وسائل الإعلام واقعة تحت سيطرة مناصري الساندنيستا من مرتزقة الأفكار، وأن النقاد ملتزمون برؤى وأفكار حركة الساندنيستا، لدرجة أنهم يفضلونها على الديموقراطية أو السلام، وطالما لا توجد أي طريقة يمكن من خلالها منع الناس الذين عاشوا وعملوا في نيكاراغوا من الحديث

في الكنائس أو من خلال رسائل إلى المحررين، فإن هؤلاء سوف يُستثنون بكثير من الازدراء من دعوات المصلّين وابتهالاتهم المعهودة، طالما كانت هناك أقل الإشارات على خروج هؤلاء عن الخط المرسوم من قبل الدولة؛ لأن هذا يدل على أن العدو مايزال يقبع داخل البوابات، وأن كل شيء قد ضاع.

هذه التصريحات تنم بكثير من الوضوح على عقلية شمولية.

الجزء الثالث

الأجندة الحالية

الفصل الثاني عشر: التهديد المتمثل بالنموذج الجيد

القلق بشأن التهديد المتمثل بالنموذج الجيد ـ وهو العنوان الفرعي المختار من كرّاسٍ صادر عن مؤسسة أوكسفام، سبقت لنا الإشارة إليه ـ كان دائمًا السمةَ الرئيسة لسياسة الولايات المتحدة[1]. تمثل ذلك مرة أخرى برضا مسؤولي إدارة ريغان عن نجاحهم في إعاقة تقدم الإصلاحات الاجتماعية التي قامت بها حكومة الساندنيستا. ما كان مدعاةً للقلق بالنسبة إليهم هو حقيقةً، ما عبَّر عنه مؤسس الديموقراطية في كوستاريكا، وهو أنه «للمرة الأولى، أصبح لنيكاراغوا حكومة تهتم لأمر شعبها»، وهذه حقيقةٌ يمكن أن يتشارك فيها الفقراء والمعوزين جميعهم الذين يمكن أن ينحوا باتجاه استنتاجات غير صحيحة. تحددت ملامح المشكلة المركزية من قبل قائد القوات الأمريكية في أمريكا اللاتينية، الجنرال جون كالفن الذي شرح لماذا سيكون تضخيم حجوم الجيوش في البلدان المجاورة، ومرابطةُ أعداد أكبر من قوات الولايات المتحدة في المنطقة خطأً كبيرًا، وسيكون وسيلة غير مناسبة لمواجهة اعتداءات حكومة الساندنيستا. تكمن المشكلة في أن حكومة الساندنيستا سوف تشن هجومها مستخدمة سلاح التخريب الإيديولوجي، وليس وسائل الحرب التقليدية، وأنه لن يكون بإمكانك احتواء مثل هذا الهجوم بوضع قوات عسكرية على حدودها[2].

أصدر محررو صحيفة وول ستريت جورنال تحذيرات مشابهة؛ شاجبين بشدة العمى عن الواقع من قبل الديموقراطيين في مجلس النواب، والبرلمانيين الأوروبيين الذين كتبوا رسالة مشتركة لأعضاء الكونغرس، اعترضوا فيها على المساعدات المقدمة لجماعة الكونترا التي تقاتل ما أسماه الأوروبيون الحكومةَ المنتخبة ديموقراطيًّا في نيكاراغوا؛ كان للأوروبيين -على الأقل- العذر المعقول لمثل هذا الموقف اللاعقلاني، كما وصفه أحد المحررين والذي أضاف يقول: «أغلب المساعدات التي قدَّموها إلى الطغمة الحاكمة التي يدعمونها [ويقصد بذلك الدعم الذي يقدمونه من دون جدوى لما يعدونها حكومة منتخبة في نيكاراغوا] ليست سوى رشوة للفئات اليسارية في بلدانهم»، تمامًا كمقولة إن وسائل الإعلام في كل من أمريكا الجنوبية والولايات المتحدة واقعة تحت سيطرة اليسار، كما يزعم ديموقراطيو نيكاراغوا وداعموهم

بطريقة فيها الكثير من العويل. لكن محرري صحيفة وول ستريت جورنال الذين لا تؤثر فيهم مثل تلك الأوهام حول نيكاراغوا يعتقدون أن الإجراءات الدبلوماسية لن تفي بالغرض؛ لأنه:

«إذا بقي الساندنيستيون في السلطة، فإنهم ولا ريب سينفذون ما وعدوا به من نشرٍ لثورتهم في أنحاء أمريكا الوسطى كافة، وحينها لن يكون أمام الولايات المتحدة من خيار سوى تطبيق مبدأ مونرو وإنفاق كمٍّ أكبر من ميزانيتها الدفاعية؛ من أجل حماية الجناح الجنوبي عن طريق فرض الحصار على نيكاراغوا، أو القيام بغزوها في نهاية المطاف»[3].

من المفترض ألّا يكون هؤلاء المحررون يتوقعون قيام نيكاراغوا، الدولة العظمى، بغزو مباشر للبلدان المجاورة لها في الوقت الذي تقف الولايات المتحدة عاجزةً (بالرغم من أن مثل هذه القراءة فيها الكثير من الرحمة واللين). وعليه، فإن حكومة الساندنيستا لا بد لها من تحقيق أهدافها الدنيئة؛ ومن ثم فإنها سوف تشكل تهديدًا لأمننا القومي، حتى لو لم تقم بغزو جيرانها من خلال ممارسة التخريب الإيديولوجي.

انتابت مشاعر القلق هذه ـ ولأسباب وجيهة ـ قيادات البلدان العميلة للولايات المتحدة؛ فتلك القيادات لا تكنُّ مشاعر الود لجماعة الكونترا، لكنها لا تثق كذلك بحكومة الساندنيستا، كما تصف صحيفة وول ستريت جورنال الوضع هناك بدقة، موضحة في الوقت نفسه السبب وراء ذلك: «قلة قليلة من تلك القيادات تعتقد أن نيكاراغوا سوف تغزو أحد جيرانها؛ لكن المسؤولين قلقون من أن تكون نيكاراغوا بؤرة للقلاقل من خلال قيامها بتدريب القادة المتطرفين للاتحادات العمالية والقرويين إضافة إلى المتمردين في بلدانهم»[4] ـ وهي بذلك تشكل تهديدًا لهيمنة حكومة الولايات المتحدة التي تقوم بالتعاون مع البيروقراطية العمالية الأمريكية بتدريب قادة العمال والقرويين، وتقدم لهم دعمًا ماليًّا سخيًّا وكل ما يحتاجونه من موارد من أجل تحقيق أهدافها في زرع اتحادات موالية لها في العالم الثالث، وتقوم أيضًا بتدريب وتجهيز القوات العميلة التي تطلق عليها وصف (رجال حرب العصابات)، علاوة على أنها تزعم أنها لم تنتبه إلى وجود معسكرات التدريب لوحدات شبه عسكرية لمرتزقة وإرهابيين دوليين في البلدان الجنوبية. لو أخذنا في الحسبان طبيعة الأنظمة العميلة للولايات المتحدة، فإننا سوف نتفهم الأسباب الوجيهة التي تجعلها ـ تمامًا مثل سيدتها الأمريكية ـ تشعر بالقلق جرّاء قيام نيكاراغوا بتدريب قادة الاتحادات والقرويين؛ إضافة إلى سبب أكثر وجاهةً، وهو

أن حكومة الساندنيستا مُنِحَتْ فرصة للاستمرار المثير للخوف والقلق، في إحراز تقدم في مجال الإصلاحات التي بدأتها في السنين الأولى لاستلامها السلطة؛ وهو ما تم إجهاضه بفضل الإرهاب الريغاني.

تهدف المناورات العسكرية الأمريكية إلى «ردع حكومة الساندنيستا في ماناغوا عن تصدير إيديولوجيتها اليسارية»، كما ذكرت صحيفة نيويورك تايمز في واحد من أعمدتها الإخبارية من دون أن تكون هناك أي مسحة للسخرية أو التهكم؛ وقد عبَّرت الصحيفة عن تفهمها لحقيقة أنه طالما أن الولايات المتحدة ضعيفة سياسيًا لكنها قوية عسكريًا، فلا بد لها من اللجوء إلى استخدام العنف لمنع انتشار أفكار غير مرغوب فيها[5]. يشعر حلفاء الولايات المتحدة في الهندوراس بصورة خاصة بالقلق. «يشكو ويليام هول ريفيرا رئيس ديوان الرئاسة في الهندوراس من أننا لا نملك جدارًا لمنع إيديولوجيا الساندنيستا الهدَّامة من التغلغل في صفوف شعبنا؛ إنها لن تكون حربًا للسيطرة على الأرض بل للسيطرة على العقول، وهي اللعبة نفسها التي تعرف الولايات المتحدة وحلفاؤها أنها غير قادرة على كسبها، إلا إذا رُتِّبت الأوراق بعناية فائقة». يستعرض المراسل الصحفي كليفورد كروس مثل هذه المخاوف على امتداد المنطقة، لكن «الأمور قد تتدهور إلى ما هو أسوأ»، كما يخلص في نهاية تقريره، مستخدمًا عبارةً تعبِّر أصدق تعبير عن التزام وسائل الإعلام التي يكون من الأفضل أحيانًا إخفاؤها خلف قناع الموضوعية؛ ولحسن الطالع، «فقدت الحركات اليسارية في أمريكا الوسطى قوتها وزخمها خلال السنين القليلة الماضية في المنطقة، ولا يبدو أن الثورة فيها قد طلعت بأي نتائج مثمرة» ـ بفضل الاستخدام الناجح للإرهاب بوصفه وسيلة لتدمير المنظمات الشعبية، وهذه حقيقة أخفق كروس في رؤيتها. مع ذلك، يبقى الخطر في أن يقوم الساندنيستيون بالتمدد في البلدان [المجاورة] عن طريق طلبة مدربين على النهج الماركسي، وكذلك من خلال قادة نقابيين وقرويين يسوِّقون لثورة بلا حدود تقودها نيكاراغوا[6].

يقترح صحفيو النيويورك تايمز بعد توقعهم احتمال إخفاق الخيار العسكري للولايات المتحدة في نيكاراغوا أن تقوم واشنطن بمغامرة محسوبة، وتغضَّ الطرْف عن جارتها الماركسية، إذا استطاعت تكبيلها بسلسلة من المعاهدات والالتزامات بحقوق الإنسان الأولية، لن يكون حينها أمام حكومة الساندنيستا إلا الموافقة؛ وذلك لكي «تُبقي القواعد والمستشارين العسكريين والصواريخ التابعة لكل من كوبا والاتحاد السوفييتي خارج حدود نيكاراغوا، وأن

تلتزم بحقوق الإنسان؛ وهي من القضايا الرئيسة التي تهم الولايات المتحدة إضافة إلى مسألة الأمن القومي؛ لأن واشنطن وحلفاءها في أمريكا الوسطى مُحِقُّون في قناعتهم بوجود رابط بين السلوك في الداخل وبين السلوك في الخارج»[7]. لا أحد بإمكانه معرفة أي من هاتين الفكرتين أكثر غرابة من الأخرى: فالطلب إلى نيكاراغوا الالتزام بمعاهدات واتفاقيات تمنعها من إقامة قواعد أجنبية ووجود مستشارين وصواريخ على أراضيها (فكرة نصب الصواريخ على أراضي نيكاراغوا أضيفت من قبل صحفيي النيويورك تايمز لتأجيج الهيستريا المناسبة) - هي اتفاقيات سبق لحكومة نيكاراغوا أن أيَّدتها منذ زمن طويل، إضافة إلى فرض حظرٍ على تسلل مقاتلين عبر الحدود، ولكن من دون جدوى. وطالما أن الولايات المتحدة لن توافق على وضع قيود على حركة المقاتلين، أو على انتهاكات حقوق الإنسان في نيكاراغوا، وهي موجودة فعلًا، لكنها قليلة جدًّا بالمقارنة مع ما يقوم به مَنْ يحظون بتأييد صحيفة نيويورك تايمز، والذين لا تثير المجازر التي يرتكبونها أي ردود أفعال أو مشكلات حول الرابط بين السلوك في الداخل وبين السلوك في الخارج، وليست لها أهمية تُذكَر في أي حالٍ من الأحوال كونها مَوَجَّهَةً صوب الغالبية العظمى من الشعب، وأعني بهم الفقراء والمعوزين الذين يعدون العدو الطبيعي للصحافة الحرة.

المخاوف الحقيقية التي تنتاب المخططين في الولايات المتحدة، والخدمات التي تقدمها وسائل الإعلام للسلطة تتمثل بصورة لافتة بالاستغلال المُبهر لخطاب ألقاه القائد الساندستيني توماس بورج[8]، شرحَ فيه أن نيكاراغوا «لا تستطيع أن تصدِّر ثورتنا، لكنها تستطيع فقط أن تصدِّر نموذجنا، في حين أن الشعوب نفسها في هذه البلدان ... يجب أن تصنع ثوراتها بنفسها». بهذا المعنى، أوضح أن «الثورة في نيكاراغوا تتجاوز حدودها الوطنية». هذه العبارات حوَّلتها عملية الحقيقة إلى تهديد بالغزو العسكري من أجل ثورة بلا حدود. هذا الاحتيال كان مقصودًا وهادفًا في الوقت ذاته؛ فالوثيقة الصادرة عن وزارة الخارجية الأمريكية بعنوان: ثورة خارج حدودنا (المنشورة في أيلول، سبتمبر، سنة 1985م) بُنِيَت على أساس هذا التفسير غير الصحيح لخطاب بورج، وكان مصدرها ترجمة صادرة عن مكتب الإعلام الإذاعي الخارجي (FBIS)، وكانت تحتوي على نص الخطاب، كما ذكر وين سميث. وقد كُشف التزوير الذي حدث للخطاب فورًا بصورة علنية من قبل مجلس شؤون نصف الكرة الجنوبي، مثله مثل كثير من أعمال التزوير التي حصلت سابقًا، لكن تلك الوثيقة بصيغتها المزورة كانت بمثابة كنزٍ لا يمكن التغافل عنه؛ وتعد الآن دعوة بورج لثورة بلا حدود علامة فارقة في المعلومات المضللة

التي تستخدمها الولايات المتحدة، ودائمًا ما يُستشهَدُ بها من قبل المراسلين (مثل كروس، الذي أشرنا إليه سابقًا إضافة إلى أعداد لا تحصى من أمثاله)، وكذلك من قبل كُتَّاب أعمدة الرأي الذين يحذِّرون من أن الساندنيستا الستالينية قد تكون جادة في شن حملة ثورية بلا حدود[9]. كما لاحظنا آنفًا، فقد قدَّم هذا التزوير إطارًا لمحاولات وزارة الخارجية المثيرة للغثيان استغلال تلك الوثيقة لتأييد مزاعمها حول قيام حكومة الساندنيستا بتسليح المتمردين في السلفادور؛ فقد أبلغ جورج شولتز وزير الخارجية لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ أنه كما قام هتلر بالكشف عن نواياه الحقيقية في كتاب كفاحي الذي يؤرخ لسيرته الذاتية، فإن حكومة الساندنيستا في كشفها عن نواياها الحقيقية المتمثلة في دعوتها إلى قيام ثورة بلا حدود، قد وفرت له منطلقًا للتحدث عن نواياه هو بصراحة. وعندما تساءل شولتز عن السبب في كل هذا الحشد الهائل للقوات العسكرية في نيكاراغوا، فقد ذكر عند إدلائه بشهادته أن بورج نفسه قد أعطى الجواب عن هذا التساؤل عندما قال: «إن هذه الثورة سوف تنطلق إلى خارج حدودنا»[10]. العبارة نفسها استشهد بها ريغان ومسؤولون آخرون، بالرغم من أن صياغة ذلك الاقتباس تم بصورة أكثر عناية، كما حدث عندما أوضح ريغان أن نيكاراغوا أسوأ من جنوب إفريقيا؛ لأنهم يحاولون فرض طريقة حكمهم على البلدان المحيطة بهم (انظر الفصل الخامس)، بوسائل غير محددة: هم يقومون بذلك في الواقع، من خلال ممارسة التخريب الإيديولوجي، الذي يعد مصدر القوة في النموذج الذي يمثلونه.

الاستخدام الأكثر لفتًا للانتباه لهذه العملية التي قام بها مكتب الدبلوماسية العامة، والتي نُفِّذت ببراعة منقطعة النظير، تمثلت في الخطاب الذي ألقاه ريغان عشية التصويت في الكونغرس على مشروع تقديم مساعدات لجماعة الكونترا في شهر حزيران، يونيو، سنة 1986م، وعُدَّت انتصارًا مؤزرًا للمتواصل العظيم، أو المراوغ العظيم، كما يوصف أحيانًا هذه الأيام[11]. فبعد تحذيره لنا من الخطر الذي تمثله نيكاراغوا على وجودنا، تابع ريغان طريقه نحو منتهى ذروة التباهي: قال بلهجة تسودها الروح الخطابية: «إن نيكاراغوا الشيوعية ملتزمة ـ وعلى لسان قادتها أنفسهم ـ بثورة بلا حدود». باختصار، هم اعترفوا بألسنتهم أنهم ينوون غزونا وتدميرنا[12].

تم التطرق إلى استخدام ريغان لهذا الاعتراف الشيوعي الدراماتيكي حول النوايا العدوانية لحكومة الساندنيستا في الصحافة، من دون تعليق، بما في ذلك الصحافة الليبرالية التي تعد

مناوئة لريغان. وكتب المعلقون في صحيفة بوسطن غلوب أن «وزارة الخارجية لم تكن يومًا قادرةً على توثيق أي شحنة أسلحة لدعم تباهي الساندنيستيين بأنهم سيصدِّرون «ثورة بلا حدود»، وأضافوا قائلين: «إن فشلهم في نشر ثورتهم، وصمتهم المهين حول هذا الموضوع يجب أن يؤخذ على أنه تطمين بأن شيئًا من هذا لن يحدث، لكنه جوبِهَ بالتجاهل من قبل واشنطن»[13]. وهكذا، يعد فشل حكومة الساندنيستا في تحقيق آمالها في الإصلاح الاجتماعي لصالح الغالبية الفقيرة بسبب الإرهاب الذي مارسته الولايات المتحدة ضدها، مؤشرًا مُطمْئنًا لهذه النخبة الليبرالية المتحضرة. كان المعلقون المحافظون بطبيعة الحال مسرورين جدًّا بنجاح هذا التزوير الذي سوَّقت له عملية الحقيقة.

> لو وضعنا جانبًا هذه الصورة المثيرة للاهتمام عن نظام تصنيع المعلومات غير الصحيح في الولايات المتحدة في أثناء وقت العمل، لوجدنا أن من المفيد أن نسأل عن المغزى الحقيقي لتباهي حركة الساندنيستا بأنها تنوي غزو نصف الكرة الجنوبي بأكمله، وهو تهديد يجب أن يرعبنا ويزلزل الأرض من تحت أقدامنا.

المخاوف من تأثير هذا الإنجاز الساندنيستي حقيقية، ومن المفهوم أيضًا أن تُخفى تلك المخاوف تحت قناع لغة خطاب هيستيرية حول الصواريخ السوفيتية والقواعد العسكرية، والحديث المفاجئ وغير المسبوق عن قلق من نوع خاص يتركز حول تمرد القرويين وحقوق الإنسان والديموقراطية. هذه المخاوف تفسر السبب وراء تبنِّي وسائل الإعلام والكونغرس عمليًّا، الإطار العام لمبدأ ريغان بكامله، بعد وضع الأحكام التكتيكية جانبًا. هناك اتفاق بالخطوط العريضة يقضي بأنه لا يمكن للولايات المتحدة أن تتغاضى أو تتسامح مع أي تهديد لسيطرة العناصر الوحشية والقمعية التي تمنع قيام أنظمة حكم وطنية تلبي حاجات شعوبها وتتفهم مخاوفها: هذا هو المبدأ السياسي الإرشادي الذي ضُمِّن في وثائق تخطيط سرية، وتبقى معادلة الولايات المتحدة التقليدية للديموقراطية وحقوق الإنسان ثابتة من دون أن يقف في وجهها أحد.

تخدم وسائل الإعلام أهدافها من خلال الرسم المتأني لملامح المدى الذي يمكن الذهاب إليه في التعبير عن الآراء، ووضع أطرٍ لنقل الأخبار ضمن الضوابط التي تقررها عملية الحقيقة، واستثناء الحقائق التي تعد غير مناسبة: هكذا وبكل بساطة، وتعد هذه الممارسة منسجمة جدًّا مع ما سبقت لنا الإشارة إليه في أكثر من موضع في هذا الكتاب[14]. يخدم

الكونغرس أهدافه الوظيفية من خلال اقتصار التحقيقات التي يقوم بها على قضايا إجرائية ضيقة، في الوقت نفسه الذي يعلن عن دعمه للأهداف النبيلة لإدارة ريغان. عندما يتم تبنّي الإطار العَقَدي الأساس فلن يكون هناك أي خطر من وجود نقاش عقلاني يسير على هَدْيِ الحقيقة، أو يوجِّهُ ضمن ضوابط المنطق، وهذا يشمل موضوعات مثل: الولايات المتحدة الخيِّرة والملتزمة بالديموقراطية، وشمولية نظام الساندنيستا[15] وسَيْرِهِ في ركاب أسياده السوفييت، وأمريكا الوسطى بوصفها مسرحًا للصراع بين الشرق والغرب، والديموقراطيات الناشئة، والبقية الباقية من الهراء المعهود. يمكن للحوار أن يذهب إلى أبعد مدى في الصحافة الحرة ضمن النطاق الذي أقرَّه النظام العَقَدي؛ وكلما ازداد الحوار اضطرامًا، كان ذلك أفضل؛ بما أنه يعزز المبادئ التي تم تبنِّيها على امتداد الطيف؛ لأنها تخدم حاجات الأقوياء وأصحاب الامتيازات ومصالحهم، في الوقت الذي تحافظ على الأوهام المطلوبة حول المجتمع الأمريكي وانفتاحه الداخلي.

الفصل الثالث عشر: الديموقراطيات الناشئة

كما ناقشنا سابقًا، لم يحظَ التدخل الأمريكي في أمريكا الوسطى بأي دعم شعبي؛ لكن الكلفة المحتملة لمثل هذا التدخل في المنطقة كانت في حدودها الدنيا، إلا في نيكاراغوا. بناءً على ذلك، لم تجد مجموعات الرأي النخبوي ما يثير القلق الشعبي إلا في حالة نيكاراغوا، وإنْ بدرجة محدودة: لم تُثِر الهجمات الأكثر بربرية ضد سكان السلفادور أي كلَف تُذكَر بالنسبة إلى رعاة الإرهاب الدولي؛ فقد كان هناك قلق متزايد، ومن ثم ازديادٌ مُطَّرِد لكمٍّ التقارير الأمنية بين سنتيْ 1981م و1983م، عندما بدا أن اللجوء إلى العنف من قبل الولايات المتحدة وقوات المرتزقة المؤتمرة بأوامرها قد لا يثمر عن أي نتائج إيجابية، لكن القلق الذي أبدته تلك النخب تمت تهدئته، ومن ثَمَّ اختفت فجأة التقارير الواردة من هناك، حالما تبيَّن أن إرهاب الدولة يمكن أن يحقق أهدافه: فالسلفادور تكاد تكون غير موجودة في الوعي الإعلامي الأمريكي، أو في الكونغرس، إلا فيما يخص إظهار الالتزام الأمريكي بالديموقراطية وحقوق الإنسان والنجاحات التي تحققت في معرض سعي الولايات المتحدة إلى تحقيق هذه الغايات النبيلة.

كانت تلك هي الحال نفسها في ستينيات القرن العشرين؛ فقد كان الهدف الرئيس للعدوان الأمريكي هو دائمًا فيتنام الجنوبية، لكن الاحتجاج على تلك القضية النبيلة ـ كما توصف الآن ـ كان محدودًا إلى أن بدأت الاحتجاجات الشعبية تستجمع قواها؛ لأن تدمير فيتنام الجنوبية لم يكن يعد من قبل الدوائر النخبوية على أنه يمس بمصالحها، لكن تمدد هذا العدوان باتجاه فيتنام الشمالية بالمقابل، كان مثيرًا للجدل منذ البداية؛ بسبب ما يحمله من أخطار التسبب في مواجهة مع الصين أو الاتحاد السوفييتي. كان هذا الاستخفاف منتشرًا لدرجة أن النظام العَقَدي للولايات المتحدة لم يعترف بوقوع ما يسمى هجومًا للولايات المتحدة على فيتنام الجنوبية، بالرغم من أن مثل الهجوم كان قد وقع بالتأكيد سنة 1962م، لكنه أصبح واضحًا سنة 1965م، وقد تمثل الخضوع غير المعقول للرأي العام العالمي أمام قوة الولايات المتحدة بحقيقة أنه في أغلب دول العالم، لا يوجد أي اعتراف أو معرفة بوقوع هجوم من قبل الولايات المتحدة ضد فيتنام الجنوبية. لا يجد المرء أي مرجع لهذه الحادثة التاريخية في كتب التاريخ

الرسمية؛ فالأمم المتحدة لم تُدن قط هذا الهجوم، ولم تعترف حتى بوقوعه، ولم توفِّر أي وثائق حول جرائم الحرب التي ارتكبت في أثناء شن الولايات المتحدة هجومها على فيتنام الجنوبية (أو على أي دولة أخرى)، وذلك في مفارقة لافتة لردة الفعل في الأمم المتحدة، وفي أماكن أخرى على العدوان السوفييتي على أفغانستان. آخر مثال على انصياع الرأي العام الغربي للولايات المتحدة كان الزعمَ الشائع أن العالم يتجاهل العدوان السوفييتي على أفغانستان[1]، في الوقت الذي كان ينتقد بمرارة التدخل الأمريكي في الهند الصينية دفاعًا عن فيتنام الجنوبية. في عالم الواقع، وفرت الحكومات الغربية الدعم لعدوان الولايات المتحدة على الهند الصينية، إما ضمنيًّا أو علنيًّا، وبذلك فقد أعطت شعوبها مبررًا للاحتجاج على ذلك الدعم، وبشدة. أما العدوان السوفييتي على أفغانستان بالمقابل، فقد لقي إدانة عالمية واسعة.

النموذج المتبع هو ذاته في الكثير من الحالات الأخرى المشابهة في مناطق مختلفة من العالم، وليس فقط في الولايات المتحدة.

بالعودة إلى السلفادور، فإنه يحق لنا أن نفرح؛ لأن الاغتيالات السياسية التي تقوم بها القوى الأمنية انخفضت هناك إلى ما لا يزيد على أربعة اغتيالات يوميًّا[2]، على افتراض أن فرق الموت التابعة للحكومة «قد قطعت دابر الاتحادات العمالية والمنظمات الشعبية»، كما ذكر أحد المراسلين البريطانيين المحافظين؛ وعليه، فقد انخفضت أعداد القتلى؛ وكانت جثث هؤلاء تُرمى بصورة سرية وسط بحيرة إليوبانغو، ونادرًا ما كانت أمواج البحيرة تلفظ جثامين بعض هؤلاء القتلى إلى الشاطئ لتذكير السابحين أن القمع مايزال موجودًا[3]. قلة قليلة من الناس كانت تعرف - أو كان يهمها أن تعرف - أن عملاء الحكومة يقومون بصورة روتينية بتعذيب السجناء الموجودين في قبضتها، وتمارس عمليات إخفاء لهم، وترتكب جرائم قتل لدوافع سياسية؛ وذلك من أجل وضع حد لأي معارضة للحكومة، وأنَّ السلفادوريين الذين يُزعَمُ بأنهم ينتهكون حقوق الإنسان يتمتعون بالحصانة ضد أي تحقيق أو ملاحقة، وأن معظم الضحايا هم من المدنيين العزَّل، بمن فيهم النساء والأطفال، الذين يعدون بمثابة أهداف رئيسة؛ كونهم عمالًا لاجئين ونقابيين وأعضاء هيئة تدريس أكاديميين وطلابًا، يواجهون خطر الاعتقال والتعذيب والقتل[4]. الآن، وبعد أن نجح إرهاب دوارتي الذي نظمته ورعته الولايات المتحدة في قطع دابر الاتحادات العمالية والمنظمات الشعبية التي يمكن أن تؤسس لعملية ديموقراطية حقيقية، وتدميرها، فقد بشَّرَنا محررو مجلة (the New Republic) أن النموذج الحقيقي

لدعم الدفع باتجاه الديموقراطية في منطقتنا يتمثل في تجربة السلفادور، وذلك في معرض احتفالهم بنجاح النصيحة التي قدموها لريغان من أجل متابعة الهجوم، بصرف النظر عن أعداد القتلى، طالما أن هناك أولويات أمريكية أسمى من مسألة حقوق الإنسان في السلفادور[5]. وقد شاركهم إعجابَهم بنجاح هذا الإرهاب الذي تم بإشراف مباشر من نظام حكم دوارتي العديدُ من الليبراليين الذين يمثلون الاتجاه السائد كما ذكرنا آنفًا.

لم تكن هناك ردة فعل هنا على التقرير الصادر عن الكنيسة السلفادورية الذي يؤكد أن عمال الإغاثة الاجتماعية يتلقون رسائل تهديد بالقتل، وأن الحكومة بمساعدة سفارة الولايات المتحدة تبدو وكأنها منخرطة في مواجهة كبرى مع مسؤولي الكنيسة، بعد اتهامات متكررة من قبل مُخبري الشرطة من أن الكنائس ساعدت بصورة مباشرة مجموعات المتمردين اليساريين، وقد عبَّر رئيس الكنيسة اللوثرية الذي سبق له أن اعتُقِل وعُذِّب على يد الشرطة منذ ثلاث سنين، عن قلقه تجاه الحملة الهادفة إلى منع المشروعات الاجتماعية والعمل مع اللاجئين، مُلاحِظًا أن التهم الموجهة قد تودي بصاحبها إلى الإعدام، وبناءً على اتهامات وجَّهتها إحدى النساء التي قالت: «إنها اضطرت إلى الاعتراف فقط بعد أن هددت الشرطة بإيذاء ابنتها التي تبلغ من العمر ثماني عشرة سنة»، فقد استأنفت حكومة دوارتي جهودها التي بدأتها منذ أمد بعيد بالتعاون مع سفارة الولايات المتحدة لتهميش مجموعات حقوق الإنسان، من خلال إلقاء القبض على العاملين في هذا المجال، والذين ذكروا أنهم «تعرضوا للضرب والتهديد على يد الشرطة لمدة تقارب الأسبوعين». وفي شهر تموز، يوليو، سنة 1986م، طردت الحكومة ثلاثة وعشرين من النشطاء الدينيين الأجانب بمن فيهم تسعة عشر من الأمريكيين الذين سعوا إلى مرافقة اللاجئين في رحلة العودة إلى ديارهم، وذكر القرويون أنه في شهر حزيران، يونيو، عُثر على أشلاء جثة تعود إلى شاب وجد مقتولاً بعد مناشدته للصليب الأحمر منع الجيش من إجلاء العائدين إلى ديارهم مرة أخرى ـ وذلك عن طريق «حرق منازلنا ومحاصيلنا وأراضينا».

في غضون ذلك، نقل مجلس شؤون نصف الكرة الجنوبي أن برنامج تدريب الشرطة الذي ترعاه الولايات المتحدة في شهريْ حزيران، يونيو، وتموز، يوليو، شارك فيه ثلاثة من أشرس أعضاء فرق الموت في السان سلفادور العاصمة، حيث حُدِّثت تقنيات الإرهاب التي يمارسونها، وأنه في الأسابيع نفسها، اعتُقل أكثر من عشرة من الناشطين في مجال حقوق الإنسان من قبل

القوى الأمنية السلفادورية ،وبعض هؤلاء تعرض للتعذيب بحسب ما أورده الأسقف، من خلال ممارسة أفعالٍ كانت السفارة الأمريكية تدافع عنها وتبررها[6].

لم يستحق أن يُشارَ ولو بكلمة واحدة في الصحافة الوطنية إلى ما قام به خمسة من الذين كانوا رهن الاعتقال من أعضاء لجنة حقوق الإنسان، (وهي المجموعة الوحيدة من مجموعات حقوق الإنسان التي تعترف بها الأمم المتحدة، والتي تصفها منظمة العفو الدولية بأنها منظمة تتمتع بالمصداقية،) بدراسة من مئة وستين صفحة موثقة بعناية حول استخدام أساليب التعذيب الروتينية والممنهجة، في استبيانٍ شارك فيه قرابة أربع مئة سجين من نزلاء سجن ماريونا؛ وقد أبلغ معظمهم عن تعرضهم لعمليات تعذيب. تقدم هذه الدراسة سجلًا تفصيليًّا عن عمليات التعذيب، وتتضمن أسماء وتواريخ ووصفًا دقيقًا لما كان يجري، بما في ذلك شهادة أدلى بها ضابط أمريكي برتبة رائد كان يشرف على التعذيب باستخدام الكهرباء. وزِّعت هذه الدراسة على نطاق واسع على الصحافة، ولكنها كانت تُقابَلُ بالتجاهل باستثناء صحيفة سان فرانسيسكو إكزامنر[7]. بالمقابل، كانت التقارير التي تشير إلى تحرشات في ماناغوا ضد نشطاء في مجال حقوق الإنسان، والتي لا ترقى من قريب أو بعيد إلى مستوى المجازر ضد نشطاء في مجال حقوق الإنسان في السلفادور، تحظى بتغطية واسعة على صدر الصفحة الأولى لصحيفة نيويورك تايمز[8].

ألقت شرطة التفتيش المالي القبض على أعضاء لجنة حقوق الإنسان كلهم، وذلك في شهر أيار، مايو، سنة 1986م؛ ومن بين ثمانية من السلفادوريين المؤسسين لهذه اللجنة، اغتيل أربعة منهم، واختفى من بينهم اثنان، وأحدهم الآن يعيش في المنفى؛ أما الثامن فمصيره مجهول. وأما رئيسة اللجنة ماريانيلا غارسيا فيلاس، فقد اغتيلت من قبل مجموعة من النخبة المدربة من قبل الولايات المتحدة حينما كانت تجمع معلومات ودلائل عن استخدام قنابل النابالم[9]. أرسلت فرقة العمل الدينية في إقليم مارين متطوعين إلى السلفادور بعد الاعتقالات التي تمت في شهر أيار، مايو، لتوفير حماية لمن بقيَ من العاملين في مجال حقوق الإنسان، ومساعدتهم على متابعة عملهم المُضني والمثير للإحباط. يصف هؤلاء المسيرة المنتظمة للقرويين وسكان المدن من المعوزين الذين يشقون طريقهم باتجاه مكتب اللجنة الذي لا تعلو بابه يافطة تعريف، لسرد معاناتهم والحصول على معلومات حول أقاربهم المفقودين، وقد نجح هؤلاء الذين استمروا في أداء عملهم حتى في أثناء مدة اعتقالهم والزج بهم في سجن ماريونا، بتهريب شريط فيديو

يحتوي على شهادات حول التعذيب؛ وقد وزعت نسخ من هذا الشريط على وسائل الإعلام، من دون أن يلقى أي اهتمام ألبتة. يحتوي الشريط كذلك على فقرة سجَّلها أحد الصحافيين الأوروبيين الذي دخل إلى منطقة محظورة على الصحفيين؛ وقام بتسجيل مقابلات مع سكان القرى الذين دمرت منازلهم، والعائلات التي تعرض أفرادها للموت جراء قصفهم بالقنابل في شهر كانون الثاني، يناير، سنة 1987م؛ لكنها لم تحظَ بالنشر أيضًا[10].

كانت المجازر ترتكب بوتيرة منتظمة، وكان يتم تناقلها من خلال وسائل الإعلام أحيانًا؛ ففي شهر نيسان، أبريل، سنة 1987م، نقل اتحاد المنظمات التعاونية خبرًا مفاده قيام الجيش بعمليات قتل واغتصاب في إحدى التعاونيات في سان كارلوس، وبعد أيام عدة، اغتيل طالب في كلية الحقوق في مدينة سانتا آنا، وكان عضوًا في اللجنة التنفيذية لرابطة الطلاب من قبل إحدى فرق الموت، ونقل قادة عُماليُّون أن خمسة من العمال قتلوا، وتعرضت اثنتان من العاملات للاغتصاب في غارات شنتها قوات الشرطة على إحدى الوحدات التعاونية، واعتقلت الشرطة عشرين من أعضاء الاتحاد؛ فضلًا عن أن الأمين العام للرابطة الوطنية للعمال الزراعيين في إقليم سان ميغويل خضع للتعذيب، وبعدها قُتِلَ من قبل الجنود، ثم قطعت رأسه بعد اعتقاله وهو في طريقه لتأمين قرض لإحدى التعاونيات القروية[11]. وفي الخامس عشر من شهر أيار، مايو، دهست سيارة كان يقودها على ما يبدو أحد ضباط الشرطة الوطنية، امرأة كانت تقود تظاهرة في كومادريس، واغتيل خمسة من المشتبه بأنهم من المتعاونين مع المتمردين على يد كتيبة من النخبة تدعى آرسي، وهي معروفة ببطشها وانتهاكها لحقوق الإنسان، وذلك في الثاني والعشرين من شهر أيار، مايو، ما دفع الأسقف لإصدار إدانة بحق أفرادها، وفي السابع والعشرين من الشهر نفسه، اقتحمت خمس شاحنات محملة بأشخاص يلبسون ثيابًا مدنية، مكتب الكنيسة اللوثرية وهم يشهرون بنادقهم، وسرقوا سجلاتها بعد أن هددوا العاملين في مجال حقوق الإنسان الموجودين في ذلك المكتب بالقتل. في اليوم التالي، دُمِّر مكتب كومادريس عن طريق القصف، وجرح في تلك العملية أربعة أشخاص، وأطلقت النار على مظاهرة قامت بها مجموعة من اللاجئين في الكاتدرائية، وبعد يوم واحد، اقتحمت ثلاث شاحنات محملة بأشخاص مسلحين بالبنادق مكتب لجنة حقوق الإنسان، ثم فرُّوا فجأة بعد أن علموا باحتمال وصول صحفيين قريبًا إلى ذلك المكان. في الثلاثين من الشهر نفسه، تم إطلاق النار على الأمين العام لاتحاد المعلمين في مظاهرة خارج سجن ماريونا دعت إلى العفو عن السجناء السياسيين، من قبل حراس السجن بحسب قادة الاتحاد[12].

نقلت لجنة حقوق الإنسان في شهر حزيران، يونيو، وقوع أربع عشرة حادثة اغتيال، وأكثر من مئة حالة اختفاء في الأشهر الخمسة الأولى من سنة 1987م. في منتصف تموز، يوليو، أبلغت اللجنة عن اكتشاف ثلاث عشرة جثة في مناطق داخل العاصمة وحولها في الأسبوع السابق في أثناء عودة النشاط الصامت لفرق الموت، وتزعم اللجنة أن الضحايا ظهرت عليهم آثار تعذيب واضحة، في حين قالت السلطات القضائية إنها لا تملك دلائل ملموسة على وقوع مثل تلك الحوادث[13]. قادت الزيادة في معدل ارتكاب أعمال القتل ـ بخلاف مثيلاتها في المناطق النائية ـ محللي حقوق الإنسان والدبلوماسيين الأجانب إلى الشك بأن فرق الموت عادت إلى ممارسة أنشطتها المعهودة في مراكز المدن؛ ربما مثّلت المعارضة المتزايدة لحكومة دوارتي التي تزداد عزلتها، عاملًا مهمًّا من عوامل عودة الإرهاب إلى المدن، ويعلق رئيس غرفة عمليات الجيش؛ العقيد إيميليو بونسي بالقول: «إن المتمردين يعودون إلى المرحلة الأولى من التنظيم السري في المدن، وتحريك الجماهير». يقول مدير مكتب حقوق الإنسان في الكنيسة الكاثوليكية: «إن هذا ليس بالأمر الجديد؛ دائمًا ما تظهر فرق الموت عندما تزداد وتيرة المعارضة، وتعجز الحكومة عن السيطرة عليها، ليست لدينا أي شكوك أن هناك بنية عسكرية وراء فرق الموت هذه، إذا أخذنا في الحسبان المستوى الاستخباراتي الذي تتمتع به، ومواردها وبنيتها التحتية. فقط الأشخاص المرتبطون ببنية عسكرية بإمكانهم التمتع بهذا التنظيم ـ لا يمكن لمجموعة خاصة أن تقوم بذلك»[14].

هناك سبب آخر لظهور فرق الموت مجددًا في مناطق المدن المأهولة؛ ربما كان ذلك مردُّه إلى حالة الحصار التي أعلن عنها في شهر آذار، مارس، سنة 1980م، في الوقت الذي انضم دوارتي إلى الحكومة، وبدأ الإرهاب يظهر بكامل قوته، وانحسر في كانون الثاني، يناير، سنة 1987م؛ فالعسكر لم يعد من المسموح له قانونيًّا تنفيذ إجراءات قمعية؛ وبنتيجة ذلك– يقول مسؤولو لجنة حقوق الإنسان والدبلوماسيون– إنهم يخشون أن تقتل القوى الأمنيةُ الناسَ المشتبه بأن لهم ميولًا يسارية، بدلًا من اعتقالهم[15]. لقد كان انحسار حالة الحصار مسألة تقنية تمامًا، نجمت بالأساس عن مقاطعة الجمعية الوطنية من قبل الأحزاب المحافظة؛ إلا أن مراسل صحيفة نيويورك تايمز جيمس لو موين يفضل أن يعدها أتت نتيجة للقرار الصادر عن حكومة دوارتي القاضي بضرورة تطبيع الوضع، وقد ذكر أن دوارتي «أوقف العمل بقانون الحصار من أجل تعزيز الانفتاح السياسي»، متناسيًا ما نشرته الصحيفة نفسها في صفحاتها الأخيرة قبل أشهر عدة[16].

كانت حالة الحصار التي أعلنت في نيكاراغوا في شهر تشرين الأول، أكتوبر، سنة 1985م، قد أثارت موجة من الاستنكار والغضب بعد يومين فقط على إعلانها، وترافقت تلك الموجة مع دعوات لاستئناف المساعدات لجماعة الكونترا بصورة علنية لمواجهة مثل هذه الانتهاكات التي تعد مسيئة لمشاعرنا الليبرالية. وفي المقابل، كان هناك صمت مطبق يلف الجميع عندما جددت السلفادور حالة الحصار بعد يومين، كما كانت تقوم بذلك شهريًّا منذ سنة 1980م. غاب ذكر حالة الحصار التي أعلنت في السلفادور بصورة كاملة تقريبًا في الصحافة؛ لم تذكر صحيفة نيويورك تايمز في العديد من المقالات التي نمَّقتها شيئًا عن حالة الحصار في السلفادور، كما تجنبت أيضًا ذكر أيٍّ من المجازر التي ترتكب هناك مُفَضِّلَةً- بدلًا من ذلك- التركيز على خرافات حول الإصلاحيين الديموقراطيين في ظل قيادة الرئيس دوارتي، الذين ليس بمقدورهم وقف أعمال العنف التي يقوم بها اليمين واليسار على حد سواء[17]. ليس هناك أدنى مجال للمقارنة بين القمع الذي يجري في ظل حالة الحصار المفروضة في نيكاراغوا، والأعمال الوحشية التي ترتكب على نطاق واسع من قبل الحكومة التي زرعتها الولايات المتحدة في السلفادور في ظل حالة الحصار الذي فرضته تلك الحكومة، والذي لا يشار إليه أبدًا، والتغطية الإعلامية التي تكاد تكون غير موجودة، والغضب العارم المرتبط عكسيًّا بحجم الأعمال الوحشية المرتكبة، بالرغم من أن كل هذا مرتبط بصورة مباشرة بأولويات حكومة الولايات المتحدة.

من الضروري الإبقاء على جو الإرهاب سائدًا في السلفادور؛ لضمان عدم استرداد المنظمات الشعبية عافيتها بعد الهجوم الوحشي الذي قامت به قوات المرتزقة الأجانب المدعومين من الولايات المتحدة؛ كي توفر الشروط المطلوبة لقيام الديموقراطية هناك. في غضون ذلك، يُسْحَبُ الأطفال الأُمِّيُّون الذين لم تتجاوز أعمارهم السادسة عشرة بعنف من قراهم أو من أحيائهم الفقيرة في مدن الصفيح، محاطين بقوات الشرطة، ويجبرون على الانخراط في الجيش كي يتحولوا إلى مرتزقة وقتلة مأجورين، في الوقت الذي ازدادت أعداد سيارات (BMW) والمرسيدس إلى درجةٍ لم تبلغها من قبل في تاريخ البلاد، وامتلأت أيضًا المطاعم الراقية والنوادي الليلية في حي (زونا روزا) بالزبائن، كما يمكن أن ترى أبناء الطبقة الغنية، المنتشين بالعنف ووفرة المال والذين لبَّدت الصحافة الخانعة والتلفاز أحاسيسهم، يرقصون رقصة (التشا تشا)، ويتبادلون الأحاديث التافهة[18]. السخط الشعبي في المدن يتزايد، وهذا السخط تنسبه السلطات إلى التمرد الذي يقوده رجال العصابات؛ أما في الأرياف، فإن

المتمرديـن يكسـبون مزيـدًا مـن الثقة من خـلال الهجمات المنتظمـة التي يشـنُّونها ضد مراكز الجيش، وقد حققوا تقدمًا ملحوظًا في السـنتين الماضيتين في كسب مزيد من الدعم من سكان المـدن الذيـن هـم في العادة حذريـن ومحافظين، في حين يسـجلون من خلال عملهم السياسـي البطيء والصبور نجاحًا بيِّنًا في أوسـاط القرويين. المتمردون منشـغلون بإقامة بنيتهم التحتية في المناطق الريفية، حيث يشعر سكان هذه المناطق براحة أكبر لوجود المتمردين بين ظهرانيهم أكثر مما يشعرهم به وجود الجيش النظامي:

> «تكشـف العديـد مـن المقابـلات التـي أجريت في مناطـق مختلفة مـن البـلاد أن الدعـم الـذي يتلقـاه المتمردون، خصوصًـا في المناطق الريفية، ثابـت وصلب... يعتقد السـكان أن المتمردين أكثر إنسـانية، وأنهم يتمتعون بروح المبادرة، وأنهم يقفون إلى جانب الشعب»، هذا ما ذكره أحد المسؤولين في الكنيسة الكاثوليكية. ويضيـف أحـد القـادة العماليـين المتقاعديـن قائلًا: «إن الشـعب يعـرف من هي الجهات التي يمثل الجيش مصالحها»[19].

اسـتنادًا إلـى ما تُشـيعه الولايات المتحـدة، فقد تمكن المتمردون من القيـام بعملياتهم فقط لأنهـم يتلقـون الدعم مـن نيكاراغوا. يعد هذا الزعـم ضروريًّا بصفته جـزءًا مهمًّا من الادعاء أن المتمرديـن الذيـن يعملون داخل السـلفادور من دون دعم واضح من الخـارج، والذين أُبعِدوا إلـى المناطـق الريفيـة بسـبب الإرهاب الذي تشـرف عليـه وتنظمـه الولايات المتحـدة، هم على شـاكلة الجيش العميل للولايات المتحدة الذي يشـن هجماته على نيكاراغوا، والذي لا يمكن له أيضًـا البقـاء أو المحافظـة على معنوياته لولا المعونات التي تُسـقطها الطائـرات الأمريكية عليه مـن الجو، إضافة إلى المسـاعدات الأمريكية الأخرى؛ وعليـه، فإن المزاعم التي تروج لها عملية الحقيقة تجد لها صدًى في وسائل الإعلام الوطنية: يؤكد جيمس لوموين أن «المتمردين ينكرون تلقي أي مساعدات من نيكاراغوا؛ إلا أن الدليل الواضح يشي بأن هذا الدعم واقعٌ بالفعل، ومن المشكوك فيه أن يستطيعوا الاستمرار من دونه»[20].

لـو افترضنـا صحـة هذا الاتهام، فسـيبقى هناك سـؤال لم يُطـرح: حتى لو رغبنـا في اتهام المخابـرات الأمريكيـة وصحيفـة نيويورك تايمز بعدم الكفاءة، فهل وصلـت بهما الأمور إلى حد أنهما عجزا تمامًا عن تقديم دليل واحد حول هذا الدعم الحاسم، بالرغم من أن نيكاراغوا لم

تكن لديها مشكلة يومًا في تقديم الدليل تلو الدليل على دعم الولايات المتحدة للجيش العميل؟ إنه تناقض غريب فعلًا!

تذكَّروا أيضًا السؤال المُحَرَّم الذي أثير في الهامش رقم 12 من الفصل الأول.

في غضون ذلك، خضع الديموقراطيون المسيحيون الذين ينتمون إلى يمين الوسط، والذين يشكلون القاعدة الحزبية لدوارتي، للإغراءات المعهودة. كتب كريس نورتون يقول: «في حين أراد مسؤولو الحزب الديموقراطي المسيحي بقوة إنهاء حكم الأقلية، بدا وكأنهم قرروا إبداله بأنفسهم»؛ فقد وضع أليخاندرو؛ ابن دوارتي، يده على مزرعتين جديدتين؛ وزعم المدير التنفيذي لغرفة التجارة الأمريكية أن مسؤولي الحزب الديموقراطي المسيحي يجنون مئات آلاف الكولونات [وهي العملة المحلية] من الأرباح يوميًّا، من خلال تحويل الأطعمة المخصصة أساسًا للفقراء بأسعار معقولة إلى منافذ خاصة للبيع، إضافة إلى ممارسات عديدة أخرى مشابهة، ويعلق إغناسيو مارتن بارو، رئيس الجامعة اليسوعية في أمريكا الوسطى قائلًا: «إن التقاليد في هذه البلاد تقضي بأن كل من يستلم السلطة، عليه أن يستغل الوضع لصالحه، توقعنا أن يكون الديموقراطيون المسيحيون مختلفين، ولكنهم لم يكونوا كذلك؛ كانوا مثلهم مثل غيرهم»، ويعلق نورتون على ذلك بالقول: «يجب ألَّا يكون هذا مدعاة للدهشة؛ فبالرغم من تصريحاتهم الرنانة حول الأخلاق المسيحية (المستندة إلى التعاليم الاجتماعية للكنيسة الكاثوليكية)، فإن حزب الديموقراطيين المسيحيين يمثل المحترفين من الطبقة الوسطى الذين يعدون أن المظاهر شبه الإقطاعية للرأسمالية السلفادورية قد أعاقت حزبهم والبلاد معًا عن التطور؛ لقد أمسكوا بدفة إدارة شؤون البلاد لمعالجة هذه العيوب، مطلقين وعودًا بإجراء إصلاحات بصفتهم ينتمون إلى حزب إصلاحي يتمتع بدعم شعبي، غالبية أفراده من الطبقة الفقيرة، لكنهم سرعان ما تقمَّصوا الدور التقليدي للقمعيين الفاسدين. واستعملوا سيطرتهم على المواد الغذائية التي موَّلتها الولايات المتحدة، وكذلك على مشروعات العمل لتشغيل قرابة نصف مليون من الأشخاص المهجرين؛ لإجبار هؤلاء على المشاركة في مسيرات واحتفالات حكومية، تحت طائلة قطع المعونات عنهم إن لم يلتزموا بذلك»[21].

كما رأينا، فقد أدرك عامة الشعب أن سياسات الحكومة ليست سوى مطية لخدمة مصالح الأغنياء، وكانت الغالبية الساحقة منهم تعد أن الديموقراطية ليست سوى سراب لا معنى له (انظر الفصل الخامس). ولكن مع احتمال وجود حركة حقيقية تتمتع بدعم شعبي من الطبقة

الفقيرة التي سحقها إرهاب الدولة، فإن الغالبية العظمى من الشعب تكتفي بمشاهدة النتائج الهزلية للديموقراطية التي تمارس لعبة لصالح أصحاب الامتيازات الذين ينتمون إلى فئات مختلفة، تحت سمع وبصر القوى الأمنية والسفارة الأمريكية التي تمسك بيدها زمام الأمور في البلاد من دون رقيب أو حسيب.

وفي حين طالبت نُخَبُ الديموقراطيين المسيحيين بحصتها من الامتيازات والسلطة، فإن الأقليات التقليدية الحاكمة لم تُعانِ مطلقًا في ظل وصاية الولايات المتحدة على الديموقراطية. وبحسب هيكتور ماروكين أريفالو؛ عميد جامعة السلفادور، فإن «ثروة البلاد تتركز الآن بأيْدٍ أقل عددًا قبل تطبيق الإصلاح الزراعي، وإن الأغنياء أصبحوا أقوى من ذي قبل»، وهو ما خَلُصَ إليه وأكده آخرون أيضًا. يضيف خوان غارسيا؛ أستاذ في قسم علم الاجتماع في جامعة أمريكا الوسطى الذي قام بدراسة لتأثير الإصلاحات على المجتمع قائلًا: «إن الأقلية الحاكمة هي أكثر نفوذًا الآن مما كانت عليه، وإذا كان للإصلاحات من تأثير، فإنها عمَّقت الشروخ والتفاوت في توزيع الثروات»؛ فالإصلاح الزراعي الذي طرحته الولايات المتحدة سنة 1980م أدى إلى تحقيق مكاسب سريعة للفئات الموسِرة التي كان يُتَوَقَّعَ منها أن تحمل على كاهلها عبء إعادة بناء الاقتصاد في البلاد، وجعل التعاونيات تنوء بأعباء الديون المتراكمة، التي لا تقوى على أن تفي بها بسبب شروط التعويضات لمُلَّاك الأراضي الأصليين؛ في حين كانت العديد من التعاونيات تشهد عمليات إخلاء غير قانونية من قبل مُلَّاك الأراضي من الآليات والمواشي، كما ذكرت مراسلة صحيفة نيويورك تايمز ليندسي غروسون. وذكر تقرير للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) أنه «اكتُشف أن ما نسبته (95) بالمئة من التعاونيات كانت عاجزة عن دفع فوائد الأموال التي اقترضتها من المصارف، والتي بلغت قيمتها قرابة ثماني مئة مليون دولار».

ويقدر العميد ماروكين أن ثمانية وتسعين بالمئة من تلك التعاونيات هي في واقع الأمر مفلسة؛ فقد انخفض إنتاج المحصولات المعدة للتصدير بحدة، ناهيك عن قصب السكر، وتعرضت الزراعة في السلفادور لضرر أكبر من أن يحصى، كما علَّق أحد المستشارين في الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. الأسوأ من كل ما تقدم، أن القرويين وُضِعوا بسبب سياسة الإصلاح الزراعي هذه، داخل بوتقة أراضٍ غير صالحة للزراعة سرعان ما أنهكت تربتها التي

أصبحت غير خصبة، وكُبِّلوا بديون عجزوا عن الإيفاء بها، وكانت تعوزهم المساعدات التقنية، ناهيك عن مليون وثماني مئة ألف من القرويين الذين تجاهلهم برنامج سنة 1980م.

أخفق تقرير غروسون في ملاحظة أن تلك كانت العواقبَ المتوقعة تمامًا، ومنذ البداية، من قبل منتقدي سياسة الإصلاح التي طرحتها الولايات المتحدة والحكومة السلفادورية، والتي فُرضت من دون بذل أي جهود لإشراك الفقراء في هذه المبادرة أو تنظيمهم، وكذلك تجاوز حتى المتخصصين في الحكومة السلفادورية؛ كانت الخطة المفروضة من قبل الولايات المتحدة جهدًا مثيرًا للسخرية شأنها في ذلك شأن برنامج التحالف من أجل التقدم، أو مبادرة ريغان بشأن حوض الكاريبي، إضافة إلى برامج أخرى مشابهة؛ هذه البرامج لم توضع بسبب أن إدارة ريغان اكتشفت فجأة آلام الفقراء، بل بسبب الخوف من أن يقوم هؤلاء بالاستجابة لمناشدات قد تفرض عليهم البحث عن سبل لإنقاذ أنفسهم مما هم فيه من عَوَزٍ وفاقة، بطرق لا تتناسب مع متطلبات مبدأ الحرية الخامسة (أو ما يسمى الشيوعية). ولم نسمع أيضًا أي تعليق ساخر حول فشلٍ، أو سوء إدارةٍ، أو عدم كفاءةِ المشرفين الأمريكيين على هذه الجهود الفاشلة، كما هو لسان حال وسائل الإعلام عندما يتعلق الأمر بمديري الفقر الماركسيين- اللينينيين، بالرغم من أن الموارد المتوافرة لدى الولايات المتحدة ليست أقل من موارد العدو النيكاراغوي[22].

تلا التوقيع على اتفاقيات السلام في أوائل شهر آب، أغسطس، سنة 1987م، اندلاع موجة من القمع في مناطق المدن، وبطبيعة الحال لم تُثِرْ هذه الموجة أي ردة فعل هنا، كما هي العادة. في تعليقٍ نادرٍ صُوِّبَ باتجاه الهدف لدرجة أن بالإمكان عَدُّه استثنائيًّا إلى حد كبير، كتب كريس نورتون من سان سلفادور ما يأتي:

> «لو وضعنا الشعارات الانتخابية جانبًا، يقول الدبلوماسيون إن تحقيق السلام أصعب في السلفادور منه في نيكاراغوا؛ لأن المتمردين السلفادوريين، بعكس المتمردين النيكاراغويين الذين تمولهم الولايات المتحدة، يمثلون حركة ثورية أفرادُها هم من أبناء البلد، ولا يتلقون أي مساعدات من أي مصدر خارجي.
>
> ويقول المحللون السياسيون إن استمرار الاعتقالات واختطاف القادة العماليين وأعضاء من مجموعات معارضة مختلفة، واقتيادهم إلى جهات مجهولة، لا يوفر الفرصة الحقيقية لقيام مصالحة وطنية؛ فقد اعتُقل العشرات من النشطاء

العماليين منذ توقيع اتفاقيات السلام في السابع من شهر آب، أغسطس، واختُطف رئيس اتحاد عمال الجامعة في الواحد والثلاثين من الشهر نفسه، علاوة على أن الحكومة ما تزال ترفض الحديث مع المعارضة العمالية».

«لو كان هذا هو ما يجري في نيكاراغوا، فإن [المراقبين الدوليين] كان سيجن جنونهم»، بحسب أحد المحللين السياسيين[23].

ما كان يحدث في نيكاراغوا لا تمكن مقارنته بما ورد في هذا التقرير؛ نؤكد من جديد أن نقل ما يجري، وكمَّ السخط المرافق له يتناسبان عكسيًّا مع درجة القمع، وينسجمان تمامًا مع أولويات الولايات المتحدة؛ أي مع النموذج المعهود.

لم يمر القمع المتزايد في السلفادور خلال فصليّ الربيع والصيف سنة 1987م مرور الكرام هنا في الولايات المتحدة؛ فقد أبلغت حكومة ريغان الكونغرس في الحادي والثلاثين من شهر آب، أغسطس، أنها بصدد تقديم ما قيمته تسعة ملايين دولار من التجهيزات والأسلحة إلى الشرطة السلفادورية، مؤكدة للكونغرس أن السلفادور «حققت تقدمًا ملحوظًا خلال الأشهر الستة المنصرمة في وقف انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك التعذيب أو السجن المترافق مع العزل عن العالم الخارجي، أو احتجاز الأشخاص الذين يعبرون بصورة سلمية عن آرائهم السياسية أو الاحتجاز لمدة طويلة من دون محاكمة»، ويقول تقرير مرافق: «إن برنامج المساعدات الذي تقدمه الولايات المتحدة حقق التوقعات المطلوبة منه أو تجاوزها بصورة عامة، وأن قوات الأمن الحكومية حققت المعايير المطلوبة من تحسينات تتطلبها لجنة حقوق الإنسان»؛ هذه العبارة الأخيرة قد تكون صحيحة تمامًا إذا أخذنا في الحسبان التوقعات التي ينشدها كل من رونالد ريغان وجورج شولتز، والمعايير التي تتفق مع رؤية إدارتهما، والتي كانت تمنح الشهادة نفسها المتفائلة لكونغرس سهل الانقياد، في الوقت الذي وصل الإرهاب الذي أشرفوا عليه ورعوه في السلفادور إلى ذروته قبل بضع سنين. أصدرت منظمة العفو الأمريكية تقريرًا في التاسع والعشرين من شهر آب، أغسطس، تقول فيه: «إن القوى الأمنية مستمرة في ارتكاب أعمال القتل، وانتهاكات أخرى لحقوق الإنسان؛ وعليه، فقد أخفقت في الوفاء بمتطلبات خطة السلام لمنطقة أمريكا الوسطى»[24]. لم يحظَ هذا التقرير كما هي العادة بأي تغطية إعلامية؛ والحقيقة أن القضية برمَّتها لم تثر إلا اهتمامًا لا يكاد يُذكَر.

قررت الدولة أن انتهاكات حقوق الإنسان في نيكاراغوا هي الموضوع الوحيد المثير للاهتمام؛ لذا فإن من غير المتوقع أن تتحدَّى الصحافة الحرة هذه الأولويات.

تعد غواتيمالا عمومًا، شأنها في ذلك شأن السلفادور، أنها تمثل نجاحًا كبيرًا لالتزام الولايات المتحدة بتحقيق الديموقراطية، وهو ادعاء يمكن تحمُّله، بما أن الشعب هناك انتابته حالة من الهلع الشديد جرَّاء الإرهاب الذي تدعمه الولايات المتحدة إلى حدٍّ وصل إلى مستوى الإبادة الجماعية تقريبًا[25]. لكن كل شيء الآن على ما يرام؛ نظرًا إلى استمرار فرق الموت بأعمال القتل، ولأن الرئيس المنتخب حديثًا اعترف صراحةً أنه غير قادر على فعل شيء؛ نظرًا إلى أن مفاتيح السلطة الحقيقية هي في أيدي العسكر والأقليات الحاكمة، وأن الحكومة المدنية ليست سوى مجموعة من المديرين الذين يديرون الإفلاس والشقاء[26]. أما لجنة وحدة أبناء البلد التي كانت تضم في عضويتها أكثر من مئة ألف شخص سنة 1981م، فإنها لا تجرؤ اليوم حتى على تنظيم لقاءات لها في الأرياف. وتتابع حركة الاتحاد نشاطها بكثير من الحذر الناجم عن الإرهاب الذي ساد البلاد في السنين الأخيرة. فشلت حكومة الديموقراطيين المسيحيين في سنة الوعود التي أغدقتها على الشعب (سنة 1986م) في تنفيذ الإصلاحات التي وعدت بها، بالرغم من أنها حاولت اتباع سياسات صبت في صالح القطاع الخاص، ودعمتها في ذلك الطبقة الثرية والعسكر، في حين استمرت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في التدهور بالنسبة إلى الكثير من أبناء الشعب الغواتيمالي. كان العسكر يراقب عن كثب أنشطة الحكومة جميعها من دون استثناء، وقد تمثلت السيطرة الفعلية للعسكر ومصالح رجال الأعمال المرتبطة بهم بحقيقة أنها كان أقوى بكثير مما كانت عليه الحال في السلفادور؛ إذ لم تكن الحكومة تجرؤ على ملاحقة أي ضابط في الجيش لانتهاكه الصارخ لحقوق الإنسان في بلاده[27].

قائد القوات المسلحة، وزير الدفاع في الحكومة المنتخبة قال عندما سُئِلَ عن انتهاكات حقوق الإنسان: «إن الجيش كان يدافع عن دولة غواتيمالا، وإن الضحايا من الشعب الغواتيمالي الذي عانى جرَّاء هذه المعارك، لم تكن غلطة الجيش بما أن الجيش كان يصد اعتداءات الإرهابيين كي يمنعهم من استلام السلطة». وأشار الرئيس سيريزو في مقابلة متلفزة في شهر آب، أغسطس، سنة 1987م، إلى أن معظم من اختفوا قد غادروا البلاد، واختاروا العيش في بلدان أخرى، أو انضموا إلى المتمردين، وتعلق صحيفة ميسو أميريكا بالقول: «إنه دليل [مفهوم تمامًا]

على التردد في مواجهة قضية حقوق الإنسان في غواتيمالا؛ ومن ثم التسبب في إثارة مشكلات مع الجيش»[28].

وتبقى الحكومة المدنية مشروعًا يتبنَّاه العسكر، كما أوضحت ذلك القوات المسلحة عندما سمحت لها باستلام الحكم. وينقل ستيفن كينزر أن الرئيس سيريزو «لم يستطع انتزاع السلطة الحقيقية من يد الجيش، من وجهة نظر الدبلوماسيين والمسؤولين الغواتيماليين»، ويصف حكومته «بأنها نظام حكم انتقالي لن يستطيع فيها المدنيون تعزيز سلطتهم بصورة فاعلة، بل سيتمكنون فقط من البقاء في السلطة؛ وبعدئذ، سيحاولون انتزاع السلطة من العسكر بصورة تدريجية»، كما يأمل. يقول نينيث غارسيا، مدير إحدى أكبر لجان حقوق الإنسان (مجموعة الدعم المتبادل): «إن الديموقراطية هنا هي مجرد قناع ... فالسلطة الحقيقية هي بيد العسكر ...»، ويلاحظ أحد الدبلوماسيين الغربيين أن جهاز فرق الموت «ما يزال حيث هو، لكنه الآن متوقف عن العمل، باستثناء بعض الأحداث الفردية هنا أو هناك؛ كون هذه الفرق منخرطة الآن بعمليات قمع مختارة». كل هذا مطلوب في الوقت الذي تؤدي الديموقراطية مهمتها بالطريقة المطلوبة[29].

هذا ما تقوم به وسائل الإعلام الأمريكية؛ حيث تُهمل التقارير الواردة من مجموعة الدعم المتبادل؛ لأنها تمثل فقط أقلية ضئيلة تتكون في معظمها من القرويين الهنود في الأرياف الذين تجاهلتهم العملية السياسية منذ زمن طويل. هذه الأقلية هي فعليًّا أغلبية السكان، لكن من الصحيح أيضًا القول إنها مُتَجَاهَلَةٌ تمامًا في العملية السياسية منذ أن نجحت الولايات المتحدة في قلب التجربة الغواتيمالية مع الديموقراطية سنة 1954م؛ ومن المفيد أن نعلم أن ذلك كان سببًا كافيًا لتجاهل معاناتهم[30].

تصف الصحفية التلفازية إليزابيث فرانزورث شبح الخوف الواضح للعيان في غواتيمالا؛ ففي معرض بحثها عن موضوعات للمقابلات التي تعتزم إجراءها، اكتشفت «أن الأشخاص المعروفين والمتمتعين بشخصيات اعتبارية؛ مثل المسؤولين المنتخَبين أو رجال الكنيسة هم فقط الذين كانت لديهم الجرأة لقبول إعلان ما ينسب إليهم من تصريحات». تجلَّى هذا الشعور بالخوف بتلعثم الأسقف جوزيه روميرو بيليسير، وكلماته التي كان يختارها بعناية، بعد أن وافق على إجراء المقابلة معه، وأضافت مفسرة ذلك بالقول: «أعتقد أنه كان خائفًا ليس على نفسه، بل على الآخرين، وعندما طلبت إليه أن يصف التغيرات التي حصلت في غواتيمالا في ظل

حكومة سيريزو المنتخبة، رد بالقول: إننا نقوم بمحاولة لتطبيق الديموقراطية؛ ولكن في الواقع، ليس هناك الكثير من التغيير». الشيء نفسه يحدث في السلفادور، وهو ما يدركه الشعب هناك، بالرغم من أن ذلك لا يتناغم مع عملية الحقيقة أو مع رؤية التابعين لها أو مرؤوسيها. يوافق الأسقف بيليسير على أن الحكومة المدنية ليست سوى واجهة أو قناع يختبئ وراءه العسكر. أما فرق الموت فهي تقبع متربصةً، وتتأكد من أن الأمور تحت السيطرة، خصوصًا مع تصاعد أعمال العنف كلما ابتعدت أكثر عن العاصمة. الأمور الآن هي كما كانت عليه من قبل، والصحافة لم تتغير إلا بالكاد؛ الحكومة المدنية تتعرض الآن للهجوم، لكن ذلك حدث في الماضي أيضًا، وليس هناك أي انتقاد للعسكر الذي ما زال يمسك بالسلطة الحقيقية[31].

يتابع مجلس شؤون نصف الكرة الجنوبي تشخيص مشكلتيّ كل من غواتيمالا والسلفادور على أنهما تمثلان حاليًّا أسوأ نموذجين لانتهاك حقوق الإنسان في نصف الكرة الجنوبي، وتنقل وكالة الإعلام الصحفي في أمريكا الوسطى، إنفوربرس سنتروأمريكا (Inforpress Centroamerica) من غواتيمالا أن معدل حوادث الاغتيال لأسباب سياسية فيها، هو شخص واحد في اليوم، وذلك خلال شهري أيار، مايو، وحزيران، يونيو، سنة 1987م، وهو جزء يسير من المد المتصاعد لأعمال العنف؛ لأن ما يحدث في المناطق الريفية لا يعرف عنه إلا القليل. تنقل الصحافة المكسيكية أن «الممارسات القمعية والترهيب التي تمارس ضد العمال لم تتوقف بالرغم من أنها أصبحت أكثر انتقائية من ذي قبل، وأنه منذ حفل تنصيب الرئيس سيريزو، استمرت القوى الأمنية المتخفية وراء أقنعة فرق الموت، بممارسة أعمال الخطف والاغتيال ضد قادة الاتحادات العمالية»، موردةً أمثلة عدة، في حين اكتشف الحزب الديموقراطي المسيحي أساليب جديدة في الترهيب وممارسة الضغط. في غضون ذلك، تنقل الصحافة الأمريكية بدقة ولا شك «أن المتمردين فقدوا الدعم لأنهم كانوا عاجزين عن حماية الهنود من العسكر». ويقول كين أندرسون، وهو محام عن مجموعة حقوق الإنسان الدولية التي تراقب الأوضاع في المناطق الريفية: «إن الهنود قد سُلِّموا إلى العسكر، ومع وصول أعداد القتلى إلى ما يربو على المئة شخص، أو اختطافهم لمدة شهر أو أكثر منذ شهر كانون الثاني، يناير، [1987م]، فإنني لست متفائلًا أن الأمور قد تغيرت كثيرًا باتجاه الأفضل»[32].

استمرت الحال الاقتصادية للفقراء بالتدهور، خصوصًا وأن الفقر المدقع كان من الشدة في مدينة غواتيمالا سيتي لدرجة أن السائقين كانوا ينظرون فقط إلى الأمام، بلامبالاة مقصودة؛

لأنهم كانوا يشعرون بالإحباط بسبب مناظر الشقاء والبؤس التي كانت تغطي المكان، وقد وُضِع برنامج تقشف جديد لإنقاذ الاقتصاد المنهار. أما ضحاياه الرئيسون فكانوا من أبناء الطبقة الوسطى التي كانت تتقلص بصورة متسارعة، إضافة إلى الفقراء المنتشرين في المناطق المدنية والريفية، وقد انخفض مستوى المعيشة بالنسبة إلى كثيرين من أبناء غواتيمالا بنسبة تجاوزت ما حصل منذ خمس عشرة سنة؛ فأكثر من خمسين بالمئة من القوة العاملة في البلاد عاطلة عن العمل، في حين أن الرئيس المدني المنتخب كرَّس جهوده كلها لمهاجمة الحركة العمالية[33].

بالعودة إلى الهندوراس، لم تكن الوثيقة التي أصدرتها لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان الهندوراسية التي جاء فيها أن مئات من القرويين الهندوراسيين هُجِّروا من بيوتهم، وأجبِروا على العيش في معسكرات لجوء، بعد عملية مشتركة قامت بها جماعة الكونترا بالتعاون مع الكتيبة السادسة في الجيش الهندوراسي؛ وقد استولت جماعة الكونترا على بيوتهم وممتلكاتهم بعد أن قتلت المشتبه بهم بالتعاون مع حكومة الساندنيستا؛ وقد أدَّت عمليات الخطف الجماعي وأنواع أخرى من عمليات الترهيب إلى هروب أو نزوح أكثر من ستة عشر ألفًا من القرويين، من منطقة سُلِّمت فيما بعد إلى جماعة الكونترا من قبل الحكومة الهندوراسية وأقطاب صناعة التبغ الأثرياء من أصول هندوراسية-كوبية كانوا يملكون عقارات كثيرة قرب الحدود، بحسب ما ورد في وثيقة اللجنة، وكذلك من مصادر أخرى، وينقل نيكولاي كروز توريس؛ زعيم الأقلية في الكونغرس الهندوراسي، أن خمسًا وثلاثين قرية قد أُخليت بالقوة من قبل جماعة الكونترا؛ وهي حالة لم تخلقها حكومة الهندوراس، بل حكومة الولايات المتحدة التي تُموِّل المناهضين للثورة[34].

أبلغ الجنرال والتر لوبيز رييس الذي شغل منصب رئيس أركان الجيش الهندوراسي من شهر آذار، مارس، سنة 1984م إلى شهر شباط، فبراير، سنة 1985م في مؤتمر صحفي في مدينة تيغوسيغالبا، أن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية قدمت رِشًى لسياسيين هندوراسيين؛ لكي يستمروا في دعم سياسة الولايات المتحدة في تقديم مساعدات لجماعة الكونترا، وأن في الهندوراس فرقًا من جماعة الكونترا المتورطة في أعمال اغتيالاتٍ وخطفٍ للعديد من الأشخاص بسبب وقوفهم ضد هذا النوع من العلميات، وأن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية مستعدة للسيطرة حتى على القوات السرية التابعة لقوات الشرطة الهندوراسية، والتجسس على الأعضاء كافة لحكومة الرئيس أزكونا. وتنقل اللجنة الهندوراسية للدفاع عن حقوق الإنسان

أنباء عن مقتل أكثر من ثلاث مئة شخص لدوافع وأسباب سياسية، وأن مئة وثلاثين آخرين اختفوا بعد أن اعتقلتهم قوات الشرطة[35].

كان الشباب يُجمعون بالإكراه، ويجبرون على الالتحاق بالجيش؛ وكان هؤلاء يُسحبون من داخل المسارح ودور السينما والحافلات والشوارع ويُلحقون فورًا بالقوات المسلحة، في حين كان أبناء الطبقة الموسرة معفيين من مثل هذه الإجراءات؛ وكان الهدف يقتضي جمع أعداد من الشبان الذكور بمقدار ثلاثة أضعاف من الرقم المطلوب، لاختيار الأفضل من بينهم للانخراط في صفوف الجيش، وإعادة الباقين إلى عائلاتهم بعد أن تدفع تلك العائلات فدية لعودة أبنائها[36]. الممارسة هي ذاتُها بالرغم من أنها تبدو أكثر وحشية وتركيزًا على البعد الطبقي في السلفادور، وكذلك في غواتيمالا التي تعد ديموقراطية ناشئة، حيث أكد كراماجو؛ وزير الدفاع في مقابلة تلفازية أجراها في شهر آب، أغسطس، سنة 1987م أن الجيش لا يُجنِّد شبانًا من الطبقة العليا في المجتمع، وأن ربع المجندين الجدد سيقوا إلى الانخراط في صفوف الجيش[37]. هذا الإجراء المعمول به في عموم الولايات المتحدة لا يحتاج إلى تعليق. بالمقابل، أدى سحب الشبان للخدمة الإلزامية في نيكاراغوا، كما هو متعارف عليه في البلدان الديموقراطية في حالات الحرب أو التعرض لتهديد خارجي، إلى غضب عارم في أوساط الليبراليين الجدد المتطرفين الذين أدانوا ما عَدُّوه دليلًا إضافيًّا على شمولية هذا النظام، وترافق ذلك مع نقلٍ لتقارير عن الاحتجاجات على إجبار الشباب على الالتحاق بالخدمة الإلزامية في نيكاراغوا. هذه الفورة من الحماسة تحولت إلى مشاعر من الانزعاج المكبوت عندما هدأت الاحتجاجات، بعد أن قامت الحكومة بمثل تلك الإجراءات الشمولية التي تقضي بنقل مجموعات من الأمهات لزيارة الجنود في الميدان، وتشكيل مجالس أمهات للتعامل مع المشكلات الشخصية، وعندما أصبح واضحًا أنه مثلما عليه الحال في دول مثل إسرائيل، تبدو الخدمة الإلزامية إحدى وسائل تعزيز الوحدة الوطنية؛ وعلَّق أحد الدبلوماسيين الغربيين على ذلك بالقول: «لقد عاد هؤلاء الشبان وهم يشعرون بالفخر بأنفسهم»[38].

الدور الأمريكي في الهندوراس كان قد وصفه بدقة السفير جون فيرش الذي أقصيَ عن منصبه في شهر حزيران، يونيو، سنة 1986م؛ لأنه أصر على معاملة الحكومة المدنية وليس القيادة العسكرية، على أنها السلطة العليا في البلاد؛ وهو ما عَدَّه جورج شولتز وإليوت أبرامز مؤشرًا على الفشل في استيعاب الحقائق كما هي على الأرض. علَّق في تصريح له لصحيفة

أخبار اليوم (Newsday) قائلًا: «إنه أقصيَ بسبب أنهم أرادوا أن يكون هناك شخص قوي بما يكفي، لدرجة تشعر معها أي حكومة هندوراسية أنها لا يمكن أن تعترض على ما يقول أو يفعل»[39]. يبدو أن هناك عاملًا آخر لعزله من منصبه، ألا وهو اعتراضه على سياسة الخداع التي انتهجتها وزارة الخارجية الأمريكية، والتي تجلت في استخدام ذريعة مزعومة حول غزو نيكاراغوي مزعوم؛ كي تدفع بالهندوراس إلى قبول تلقّي مساعدات عسكرية ستؤول في نهاية المطاف إلى جماعة الكونترا بوصفها جزءًا من عملية غير مشروعة كانت ستتم في شهر آذار، مارس، سنة 1986م. أما بالنسبة إلى دور وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، وبمعزلٍ عن تدريب كتيبة لها علاقة بالأنشطة التي تقوم بها فرق الموت، فقد أفاد أحد المنشقين من الجيش الهندوراسي أنه رتّبَ لفبركة اعتراف بالقوة لأحد السجناء المخطوفين، يزعم فيه أنه كان يترأس جبهة رجال عصابات، وكان يخطط لشن هجمات ضد المنشآت الأمريكية، وبعد أن تم تلقينه بما عليه أن يقول بالطريقة المناسبة، كان يُتَوَقَّعُ أن يُعرض على الملأ بإيعازٍ من الجنرالات الغواتيماليين الملطخة أياديهم بالدماء والمدعومين من الولايات المتحدة، ما كان يؤمَلُ أن يشكل مساهمة إضافية في عملية الحقيقة[40].

كشفت ميديا بينجامين؛ المحللة في منظمة الطعام أولًا لأمريكا الوسطى، والتي تعمل في المنطقة عن أزمة غذاء مثيرة للذعر في الجزء الجنوبي من البلاد سنة 1986م. تقول منظمة الطعام أولًا في تقريرها: «لقد حاولنا التنبيه إلى خطورة هذا الموضوع من خلال الصحافة الوطنية في الولايات المتحدة، إلا أن هذه القضية بقيت طيَّ الكتمان». وتنقل المنظمة في تقريرها أن هناك مئات الآلاف من القرويين يعانون المجاعة، في الوقت الذي رفض الرئيس أزكونا المساعدات الغذائية بالرغم من وجود مناطق أخرى تتمتع بفائض من الطعام، وإعلان الحكومة أن الهندوراس لديها اكتفاء ذاتي من إنتاج الذرة والبقوليات سنة 1986م، وأنها تصدر البقوليات إلى السلفادور. وقد احتج أسقف المنطقة الجنوبية على رفض الحكومة الاعتراف بالأزمة بالقول: «لقد اطلعنا بأنفسنا على مشاهد بؤس لم نلحظ مثيلًا لها من قبل؛ فبطون الأطفال منتفخة، أما الكبار في السن فيبدون وكأنهم جثثٌ تتحرك، ويتسول الأطفال والنساء الطعام، أما الرجال فيجوبون الشوارع بحثًا عن عمل؛ لأنهم لا يملكون ثمن الطعام المتوافر في الأسواق؛ إضافة إلى الآلاف من النازحين الذين هجَّرتهم جماعة الكونترا، بحسب أحد الأطباء الباحثين في مجال سوء التغذية في الجامعة الوطنية»[41].

تذكرون التعليق الساخر حول العقيدة الماركسية-اللينينية، وعدم الكفاءة الصارخ لقادة الساندنيستا، ما أدى إلى تدخلهم في آليات السوق في محاولة منهم لضمان أن يجد الفقراء ما يأكلونه، وكان ذلك أحد الأسباب وراء طوفانٍ من العبارات البذيئة التي أطلقت على أولئك المجرمين الفظيعين الذين يذكروننا بهتلر وستالين. الصحافة الحرة هي من الحكمة بحيث إنها تشيح ببصرها عن مناطق في الهندوراس بالقرب من الحدود مع نيكاراغوا، بالرغم من أنها لا تحتاج إلى تذكير من منظمة الطعام أولًا، بالأوضاع الحرجة والمزرية في المنطقة التي يتسكع فيها الصحفيون؛ بحثًا عن أنباءَ مشجعة حول البطولات العسكرية للمقاومة. إن تقصّي الأوضاع في الهندوراس قد يفضي إلى استنتاجات غير محمودة حول تطبيق مبادئ السوق، خصوصًا بعد الدروس التي تلقوها من سيدهم القادم من الشمال؛ لذا فمن الأفضل للصحافة أن تغضَّ بصرها أو تنظر في الاتجاه الآخر، مثلها في ذلك مثل السائقين في مدينة غواتيمالا سيتي.

في الرحلة التي قام بها المرشح الرئاسي بوب دول إلى جنوب الهندوراس ونيكاراغوا لإعطاء زخم لطموحاته السياسية، عبَّر عن تأثره العميق «بالآلام التي تعانيها منطقة أمريكا الوسطى»، والتي -كما اطلع عليها بصورة مباشرة- تنتشر على نطاق واسع، تأثر بصورة خاصة، كما يقول، بالمعاناة التي شاهدها بأم العين «عندما قمت بزيارة ميغويل كاردينال أوباندو برافو، كبير أساقفة ماناغوا، وفيوليتا تشامورو، ناشرة صحيفة لابرنسا المعارِضة المحظورة - ما يذكّرنا بأننا نعمل على تحقيق هدف شجاع ونبيل، ألا وهو الحرية والكرامة»، وشاهد أيضًا معاناة على نطاق واسع في جنوب الهندوراس: «في العيون الغائرة لآلاف من اللاجئين النيكاراغويين». هذا كان كل ما شاهده، لكنه لم يلحظ أطفالًا هندوراسيين ببطون منتفخة، أو كبارًا في السن يبدون وكأنهم جثث متحركة، أو نساء وأطفال يتوسلون الطعام، أو رجال يجوبون الشوارع بحثًا عن عمل، في حين يتمتع الأثرياء بنعمة الديموقراطية في مدينة تيغوسيغالبا؛ ولم يلحظ كذلك أي ضحايا للإرهاب الأمريكي في نيكاراغوا، أو قرويين في الهندوراس يجوبون مناطق متفرقة في الأرياف بعد أن هجَّرَتهم جماعة الكونترا، كل ذلك في سبيل مواصلة جهودنا من أجل تحقيق أهدافنا التي تحظى بما يشبه الإجماع من الأمريكيين كافة تقريبًا: ألا وهي تحقيق الديموقراطية، ووقف التدخل السوفيتي في أمريكا الوسطى» كما يقول دول. باختصار، هذا هو المرشح الجديد بتبوء منصب رئيس الولايات المتحدة[42].

كانت زيارة السيناتور دول والوفد المرافق له إلى ماناغوا أشبه بالسيرك، كما وصفها دول نفسه؛ لأن الرئيس [النيكاراغوي] أورتيغا أصرَّ على أن يكون اللقاء علنيًّا. وينقل ستيفن كينزار عنه قوله: «إن من الأفضل أن تجري اللقاءات بحضور شهود كي لا يُزوَّر مضمونها فيما بعد». افتتح جون ماكين اللقاء مخاطبًا أورتيغا ببرود أنه التقى للتو القائد العسكري لجماعة الكونترا إنريك بيرموديز الذي كان ضمن طاقم الحرس الوطني التابع لسوموزا، أبلغ السيناتور ماكين السيد أورتيغا في بداية اللقاء أن «العقيد بيرموديز يهديكم تحياته القلبية»؛ فردَّ أورتيغا عليه بالقول: «إن على العقيد بيرموديز ورونالد ريغان أن يتوقفا عن قتل الأطفال النيكاراغويين». وسأل أيضًا: «لماذا لا يلتقي الرئيس ريغان بي أو بأعضاء البرلمان النيكاراغوي؟ فنحن نستقبلكم متى شئتم؛ مع أنكم لا تتشاورون معنا حتى في موضوع الزيارة، ما يدل على قلة احترام من جانبكم، ما عليكم سوى القول: هناك رحلة طيران إلى ماناغوا، نحن قادمون»[43].

لم يوفِ أورتيغا هذه النقطة حقها، فبينما عَدَّ داعمو الجيش العميل دخولَهم إلى الأراضي التي يشن عليها جيشهم العميل هجماته من باب تحصيل الحاصل، حتى إنهم يشعرون أن من حقهم إلقاء خطب عامة، وعقد مؤتمرات صحفية يدعون فيها إلى استئناف الهجمات ضد نيكاراغوا، من خلال مقاتلي الحرية الذين يكيلون لهم المدائح لمساعدتهم وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في الدفاع عن الحرية، فإن حديقة العرَّاب نفسها تئنُّ تحت إجراءات مشددة. وهكذا، فعندما سعى وفد من البرلمانيين النيكاراغويين بمن فيهم ستة من المعارضين لزيارة الولايات المتحدة؛ كي يقدموا للكونغرس احتجاجًا رسميًّا على تقديمه مساعدات لجماعة الكونترا، فقد تم تأخير حصولهم على سمات دخول، ما أدى إلى إجبارهم على إلغاء الزيارة؛ وهذه حادثة تعد طبيعية بالنسبة إلى ثقافة إرهابية، وتمر مثل هذه الحادثة من دون أن يكترث لها أو يعلق عليها أحد، تمامًا مثل منع الأمهات اللواتي خضعن للتعذيب من قبل الأجهزة الأمنية التابعة لدوارتي من وطءِ تربتنا المقدسة؛ لأنهن قد يقصصن الحكايات الخطأ لبضعة أشخاص يؤمُّون الكنائس، مهددين بذلك الديموقراطية في الولايات المتحدة[44].

عندما احتج السناتور دول على سجن اثنين من المحامين المنتمين إلى المعارضة لمدة ثلاثين يومًا لمشاركتهما في تجمع احتجاجيٍّ غير مرخص به، والذي صدر أمر بمنع عقده بموجب قانون الطوارئ، رد أورتيغا بعرضٍ لصورة قسٍ أمريكي هو روي بورجوا، اعتُقِلَ في الولايات المتحدة في شهر نيسان، أبريل في أثناء احتجاجٍ على دعم الولايات المتحدة لجماعة الكونترا. عرَضَ

إطلاق سراح المحامين فورًا مقابل إطلاق سراح الأب بورجوا، وهو من جرحى رجال البحرية القدامى في فيتنام، ويعمل الآن راعيًا لإحدى الكنائس في مدينة مارينول. حاليًّا، هو يقبع في السجن الفيدرالي في ولاية لويزيانا؛ لتنفيذ حكم قضى بسجنه تسعة أشهر بتهمة انتهاك حرمة إحدى القواعد العسكرية التي جرت التظاهرة أمامها؛ وهو ما عبَّر عنه أورتيغا بالقول: «إنه الآن يقبع في سجونكم لاحتجاجه على سياسة رئيسكم غير الأخلاقية التي تهدف إلى قتل النيكاراغويين». أُطلق سراح هذين المعارضَيْن بتوصية من القس توماس هاركين، بينما بقي الأب بورجوا قابعًا في السجن من دون أن يصدر أي تعليق حول وضعه هنا في الولايات المتحدة. تزامنَ مع هذه النقطة الوحيدة التي أثارها نظام الحكم الشمولي في نيكاراغوا، وصْفُ مساعد السيناتور دول للشؤون الصحفية عرض تبادل السجناء هذا بأنه تحايل، مضيفًا القول: «إن من السخافة بمكان، مقارنة نظامنا القضائي بنظامهم». وعندما أُبرِزت له صورة للراهب بورجوا وهو يُسحَبُ من قبل اثنين من رجال الشرطة لحظة اعتقاله، رد دول بالقول: «إنكم تحاولون مساواتنا مع الاتحاد السوفيتي»[45]. تعاملت الصحافة مع مسألة احتجاز الأب بورجوا التي تمت الإشارة إليها من قبل، على أنها مثيرة للفضول؛ كان أداء دول الشجاع والرائع في ذلك السيرك كما وصفه هو، يَعِدُ بأن يكون نقطة انطلاق لحملته الانتخابية.

تعكس هذه الحادثة، وغيرها كثير، وردود الفعل عليها، صورة من صور العجرفة الإمبريالية اللافتة في نهاية القرن العشرين، بالرغم من أن موفدي الملك ليوبولد قد تصرفوا على نحو مشابه في الكونغو قبل قرن من الآن؛ يمكن للمرء أن يتساءل حول الطريقة التي استُقبِلَ بها المشرِّعون اليابانيون الفاشيون في واشنطن سنة 1942م، عندما لم تكن الأرض الأمريكية تتعرض للهجوم وهم ينقلون تحيات الجنرال توجو.

في غضون ذلك، كانت الولايات المتحدة تتابع مهمتها في تحويل الهندوراس إلى قاعدة كبرى، تنطلق منها عمليات التخريب والعدوان في المنطقة بوصفه بديلًا لتأثير نيكاراغوا في عهد سوموزا، وإضافة إلى كون الهندوراس الموقع الأفضل لتحقيق هذه الغاية، فقد وفرت هذه الأخيرة ميزات إضافية أخرى، كتلك التي أوضحها العقيد جوزيف لوكاس مدير العمليات في مركز القيادة الجنوبية:

«مهابط الطائرات التي نبنيها توفر لنا تدريبًا لا يمكن أن نمارسه في أي مكان آخر؛ لا يوجد مكان واحد في الولايات المتحدة تستطيع أن تبني فيه مهبطًا

للطائرات، ولا يوجد مكان في الولايات المتحدة يمكن للحرس الوطني أن يشق طريقًا طويلة من دون أن يقع في إشكالات مع الاتحادات والمقاولين، ومن لفَّ لفَّهم [البيانات التي ستصدر حول التأثير البيئي لوحدها يمكن أن تقتلك، كما صرح بذلك أحد الناطقين باسم القيادة الجنوبية.]، وهكذا فنحن نستفيد من الجانب التدريبي، والتدريب في كل نقطة بدءًا من نشر القوات إلى استخدامها ثم إعادة نشر القوات في البلاد». [هكذا وردت حرفيًّا][46].

لا يوجد هنا أي قلق بشأن الهندوراس؛ فهي ليست دولة بالمفهوم الأمريكي، بل منطقة يجب أن تُنهَبَ من الأقلية الحاكمة التقليدية وداعميهم الأجانب، إضافة إلى الأثرياء العظام الجدد من عسكر وسياسيين يستقلون القطار الأمريكي للكسب غير المشروع، في حين أن السواد الأعظم من الشعب ينزلق أكثر فأكثر إلى مهاوي الفقر المدقع؛ البلد تتمتع بالديموقراطية تحت الحكم الفعلي للعسكر، أما الغالبية العظمى من الشعب فتلعب الدور المطلوب منها فقط؛ ألا وهو دور المتفرج الصامت والسلبي، وفي الوقت الذي تعاظم تأثير الولايات المتحدة في ثمانينيات القرن العشرين، فقد تعاظمت أيضًا انتهاكات حقوق الإنسان والفساد والدعارة والانهيار الاقتصادي للكثير من القطاعات الشعبية، إضافة إلى الدمار البيئي خدمة لمصالح مجموعات تسويق المنتجات الزراعية المرتبطة بشركات أمريكية، والاستيلاء على أجزاء من البلاد من قبل مرتزقة نيكاراغويين مرتبطين مباشرة بالولايات المتحدة. لم تستثرْ أيٌّ من هذه التطورات تعليقًا، أو احتجاجًا، أو لقاء جماهيريًّا، أو مساءلة برلمانية في الكونغرس؛ في الحقيقة، لم تستثر سوى التباهي الطبيعي في دوائر النخب حول هذا البرهان الإضافي على التزامنا المؤثّر بالديموقراطية وحقوق الإنسان.

لو تجاوزنا الحدود التي رسمتها لنا ثقافة الإرهاب، لاستطعنا تَبيُّنَ موضوعات أخرى تثير بعض القلق ليس فقط في الديموقراطيات الناشئة، بل حتى في الديموقراطية الفاعلة مثل كوستاريكا. تأملوا -على سبيل المثال- المشكلة المتمثلة في طريقة التعامل مع السكان الأصليين؛ ففي أوائل ثمانينيات القرن العشرين، نجحت عملية الحقيقة في استثارة القلق بشأن هنود الميسكيتو في نيكاراغوا بعد نشر تقارير حول مقتل العشرات منهم على يد الجيش الساندنيستي، وتهجير عشرات الآلاف منهم نتيجة المراحل الأولى للصراع الذي دار نتيجة للهجوم الأمريكي ضد نيكاراغوا. لم تكن هذه ظاهرة غريبة في مجتمع تسوده عقلية الإبادة

الجماعية للسكان الأصليين في أماكن متفرقة؛ ففي محاكاة تهكمية لكينيدي، في أثناء زيارته لمقبرة بيتبيرغ؛ لإحياء ذكرى قتلى الحرب بمن فيهم وافين إس إس، قال ريغان بكثير من الحزن: «أنا يهودي ... أنا هندي من قبائل الميسكيتو في نيكاراغوا»، وقد طار إيلي ويسلي إلى هناك ليشهد على معاناتهم، ويوقظ ضمير الأمة بشأنهم؛ وبالمقابل، وجد الواعظ الأخلاقي المبجَّل، والحائز على جائزة نوبل للسلام نفسه عاجزًا حتى عن ترتيب اتصالٍ مع حكومة إسرائيل للطلب إليها وقف مساهمتها في عمليات الإبادة الجماعية التي تحصل في غواتيمالا، حيث يذبح فيها عشرات الآلاف من الهنود[47].

توقف فجأة الشعور بالقلق بشأن تحقيق العدالة لهنود الميسيكيتو الأمريكيين، عندما لم يعد بالإمكان استغلال هذا الموضوع لتأجيج مشاعر الرأي العام للحصول على دعمه في الحرب التي تشنها الولايات المتحدة ضد نيكاراغوا[48]، لكن من اللافت ملاحظة أنَّ هذه العاطفة الجياشة غير المسبوقة تجاه الأمريكيين من سكان البلاد الأصليين لم تتعدَّ الحدود الضيقة لساحل نيكاراغوا على المحيط الأطلسي، إلى غواتيمالا على سبيل المثال، حيث كانت ترتكب مجازر بحق السكان الهنود على نطاق واسع، وكان الناجون منهم يُهجَّرون إلى مخيمات اعتقال أطلق عليها اسم القرى النموذجية بدعم حماسي من الولايات المتحدة، أو إلى مناطق أخرى حيث يتابع المواطنون فيها حياتهم الطبيعية؛ فالصحفيون والمحسنون -على سبيل المثال- لا يعتصرون أيديهم من الخوف بسبب طبيعة الحياة التي يعيشها الهنود الغوياميون في بيارات ومزارع تديرها مجموعة من الشركات الأمريكية في كوستاريكا وبنما حتى يومنا هذا، حيث توكل إليهم مهمة تنظيف مجاري الصرف الصحي التي تتطلب الخوض في الماء ـ غالبًا إلى مستوى الصدر ـ وهذه المياه تكون عادة مليئة بالثعابين، وتكون كذلك موحلة وآسنة، ومرتعًا لبقايا المبيدات الحشرية ومخلفات الأسمدة. هذه المهمات مناسبة لهم؛ لأن رؤساءهم في العمل يزعمون أن الغوياميين بعكس اللاتينيين أو السود لا يمانعون من تنظيف مجاري الصرف الصحي؛ وهذه تعد مهمة رخيصة التكاليف بالنسبة إلى الشركات؛ لأن الهنود غير مشمولين بالتأمين الصحي، ويمكن استغلالهم بسهولة والتعامل معهم باحتقار، ويمكن أيضًا إبدالهم بعمال آخرين بمنتهى السهولة عندما يموت أحدهم، أو يصاب بمرض، أو يصاب بالإرهاق بسبب قسوة العمل[49]. نحن لا نُشكِّل جيوشًا عميلة للضغط على الحكومات من أجل التخفيف من هذه الأحوال الصعبة، أو حتى إثارة أسئلة في اجتماعات المجالس في نيويورك.

لا مكان لأيٍّ من المسائل التي سبق ذكرها في أجندة الولايات المتحدة؛ لأنها لا تخدم أصحاب السلطة والامتيازات هناك، وهي على المستوى نفسه من الأهمية بالنسبة إلى موضوعات مثل الدمار البيئي أو المجاعة في أمريكا الوسطى؛ إذ لا يمكن مقارنة مناطق زراعة البقوليات والغابات مع (الهامبرغر) وطعام الحيوانات الأليفة. كما وضعت خارج بنود الأجندة، قضية رش مناطق واسعة في شمال غواتيمالا وغربها بمواد كيميائية شديدة السمية لإزالة أوراق الشجر، بإشراف وكالة مكافحة المخدرات الأمريكية في شهري آذار، مارس، ونيسان، أبريل، سنة 1987م، والتي راح ضحيتها أربعة عشر شخصًا؛ وتوقفت بعد احتجاجاتٍ من قبل الكونغرس الغواتيمالي؛ لأنها كانت مناطق لم يُعرف عنها أنها مناطق لزراعة المخدرات، بل كانت مناطق صراع في حرب العصابات، وأدت ببعض المراقبين إلى الاستنتاج أن برنامج مكافحة المخدرات قد ضُمَّ إلى إستراتيجية مكافحة العصيان التي كان الجيش الغواتيمالي يطبقها[50].

لو وضعنا هذه الهواجس جانبًا، لتبيَّنَ لنا أن ما نسبته قرابة أربعين بالمئة من كمية المبيدات الحشرية التي أنتجتها الولايات المتحدة في سبعينيات القرن العشرين، قد صُدِّرت إلى دول أمريكا الوسطى، ما جعل المنطقة أكبر مستهلك في العالم للمبيدات الحشرية؛ وهذا بحد ذاته يشكل كارثة إنسانية؛ كون السموم الناجمة عن المبيدات الحشرية تزيد من معدل المعاناة التي يكابدها السكان في تلك المنطقة، إلا أن كل ذلك لم يكن يشكل مصدرًا للقلق في الولايات المتحدة؛ لم يرفعْ أحدٌ الصوت احتجاجًا على ذلك إلا في نيكاراغوا، حيث بادرت الحكومة [سنة 1979م] بتجربة جديدة وشجاعة في سياستها البيئية لمكافحة عقودٍ من التدمير البيئي الممنهج، وهذا التزام قلَّ نظيرُه في العالم، أما الآن، فقد تقوضت هذه الجهود بفضل الحملة المقدسة التي تشنها الولايات المتحدة من أجل الحرية[51].

المرارة الساخرة نفسها تنطبق على نيكاراغوا قبل الإطاحة بنظام سوموزا الديكتاتوري، أسوأ ملوِّثٍ للبيئة كانت شركة بينوالت الأمريكية التي سممت بحيرة ماناغوا بأطنان من مادة الزئبق، حينما كانت تعمل في نيكاراغوا تهربًا من القوانين البيئية المعمول بها في الولايات المتحدة[52]. في ستينيات القرن العشرين وسبعينياته، تضاعف إجمالي الإنتاج القومي في نيكاراغوا بمعدل ثلاثة أضعاف ـ ما عُدَّ نصرًا للاتحاد من أجل التقدم، وفي غضون ذلك تضاعف معدل سوء التغذية لدى الأطفال ـ وعُدَّ ذلك نصرًا للصيغة الخاصة للتنمية التي

موَّلها الاتحاد، وفي سنة 1970م، استهلك نصف السكان ما مجموعه سبعين بالمئة مما هو مسموح به من السعرات الحرارية، وأصيب ستة وخمسون بالمئة من الأطفال بمرض سوء التغذية: عانى رُبعهم سوء تغذية شديدًا، وشكل ذلك عاملًا مهمًّا في ازدياد معدل الوفيات بين الأطفال[53]. ولم يثرْ أيٌّ من ذلك قلقًا في الدوائر الأمريكية، وعلى العكس من ذلك، فلقد كانت الجهود التي بذلتها الحكومة من أجل احتواء هذه الكارثة الإنسانية بعد ثورة سنة 1979م، هي التي أثارت الخوف والرعب في الولايات المتحدة، متخفية تحت قناع التحول إلى قضية الديموقراطية وحقوق الإنسان.

الفصل الرابع عشر: إحياء المعايير الإقليمية

تمت الإضاءة على المشهد الثقافي بوضوح خاص من خلال الفكر المعبر عن حمائم الليبراليين الذين وضعوا ضوابط لكيفية ممارسة المعارضة بطريقة محترمة: فصحيفة الواشنطن بوست -على سبيل المثال- تعد بوجه عام إحدى قلاع الليبرالية المتنورة، ومع ذلك فهي ترى أن الاندفاعة الأساس لبرنامج ريغان صحيحة، كما يصرُّ كُتَّابها: فريغان محق على وجه التحديد في إصراره على أهمية احتواء نيكاراغوا؛ ففكرة أن من واجبنا احتواء نيكاراغوا ليست موضوعًا للحوار في الولايات المتحدة، بالرغم من أن المرء يمكن أن يسأل فيما إذا كان الحوار هو ردة الفعل المناسبة في الدوائر التي ما تزال تحتفظ ببعض العقلانية. بالأحرى، هو[أي الحوار] الآن متاح؛ وهذا صحيح، كما ورد في عبارات محرري صحيفة الواشنطن بوست، بالتوازي مع حقيقة أن رجال الساندنيستا هم مجموعة من الشيوعيين التابعين للمدرسة السوفيتية أو الكوبية؛ وأن نيكاراغوا تمثل خطرًا جديًّا على السلم الأهلي والديموقراطية في نيكاراغوا وعلى أمن المنطقة واستقرارها؛ وأنَّ علينا احتواء ... النزعة العدوانية لدى الساندنستيين، ومطالبتهم بتقديم دليل ملموس على تقليص الدعم الذي يقدمونه لمتمردي السلفادور؛ وأن علينا أن نساعد نيكارغوا على العودة إلى حظيرة منظومة أمريكا الوسطى، وأن نوجِّهها أيضًا صوب الديموقراطية، ونطالبها بالتعاون مع الديموقراطيات في أمريكا اللاتينية، وأن تتصرف بصورة مسؤولة ضمن المعايير الإقليمية[1]. تذكَّروا أن مصدر هذه القناعات موجود بالقرب من حدود الطيف الحمائمي للرأي الصريح والمنتقد لجماعة الكونترا بوصفها أداة تعجُّ بالعيوب، وعاجزة عن تحقيق أهدافنا. هذه الأهداف جديرة بالثناء من حيث المبدأ؛ إنها أيضًا أجدى نفعًا، هذا صحيح؛ وهي لهذا، خارج حدود النقاش.

لا يسهب المحررون في شرح طبيعة منظومة دول أمريكا الوسطى والمعايير الإقليمية التي يجب علينا أن نجعل نيكاراغوا تتكيف معها، في الوقت الذي نعيدها إلى عالم الديموقراطية[2]. بالنسبة إلى أي شخص ملمٍّ بمعنى مقولة منظومة دول أمريكا الوسطى التي أسست لها الولايات المتحدة وحافظت عليها، والمعايير الإقليمية التي أطلقتها، في الوقت الذي زرعت ودعمت بعضًا من تلك الدول الإرهابية الممارسة للعنف في العصر الحالي، بعد تاريخ طويل من

الدعم للوحشية والفساد في تلك الدول، فإن مثل هذه العبارات هي مثيرة للدهشة، نلاحظ مرة أخرى كيف يستفاد من فقدان الذاكرة التاريخية، وأيضًا من رؤية الدهليز الذي يساعدنا على تنحية الحقائق غير المرغوبة جانبًا والمتعلقة بالحقبة المعاصرة.

مَنْ يتقن تجنب نظام التلقين، ويستطيع أن ينظر بأمانة إلى حقائق الماضي والتاريخ الحالي، سوف يتبيَّن له أن محرري الواشنطن بوست محقُّون تمامًا بالقول: إن الولايات المتحدة تريد أن تعيد نيكاراغوا إلى حظيرة دول أمريكا الوسطى، ليس بمعنى أنهم يرغبون تمامًا في أن يفهم الشعب ذلك.

المعايير الإقليمية التي تبنَّتها الولايات المتحدة تمثلت في التقرير الصادر عن لجنة حقوق الإنسان التابعة لمجلس شؤون نصف الكرة الجنوبي لسنة 1985م، والذي يصنف كلًّا من غواتيمالا والسلفادور بأنهما أسوأ منتهكتين لحقوق الإنسان في نصف الكرة الجنوبي، وأن حكومتيهما هما الوحيدتان في نصف الكرة الجنوبي اللتان تقومان بخطف المعارضين السياسيين وقتلهم وتعذيبهم بطريقة ممنهجة وشائعة، وقد نالت تلكما الحكومتان هذا الشرف للسنة السادسة على التوالي، وتجدد في سنتيْ 1986م و1987م، كما تمت الإشارة إلى ذلك سابقًا[3]. المرشح الآخر الوحيد لنيل مثل هذا الشرف كان الجيش العميل للولايات المتحدة، والذي يشن هجماته ضد نيكاراغوا، ولن تفوتنا ملاحظة أن هذه الدول الثلاث الأكثر انتهاكًا لحقوق الإنسان، هي من أقرب الحلفاء للولايات المتحدة، وأن عميلنا الهندوراسي سوف ينضم إلى هذه المجموعة، إذا اتسعت دائرة حقوق الإنسان لتشمل حق العمل والطعام والخدمات الصحية، إلى ما هنالك، كما يجري في المؤتمرات الدولية. هل من الممكن تعلُّمُ درس عن الولايات المتحدة؟ الجواب عن هذا السؤال في المؤسسات الإيديولوجية هو بالطبع كلا، طالما أن الولايات المتحدة تدعم كل ما هو خيِّرٌ بصرف النظر عن الحقائق المتعلقة به.

لا تقلُّ عمَّا تقدَّمَ إثارةً للاهتمام، مطالَبةُ صحيفة الواشنطن بوست تقديمَ دليل مقنع على تقليص كمية الدعم المقدمة من حكومة الساندنيستا إلى المتمردين في السلفادور، وكانت تلك هي الطريقة الوحيدة المتاحة أمام نيكاراغوا لنفي هذه التهمة، إذا أخذنا في الحسبان عجز حكومة الولايات المتحدة عن تقديم دليل مقنع على اتهاماتها لحكومة نيكاراغوا بأنها تقدم الدعم للمتمردين في السلفادور. تذكَّروا أن محكمة العدل الدولية راجعت الدليل المعلن على الملأ، وأعلنت رفضها له بوصفه لا يمثل أي مصداقية تذكر، ومضيفة في الوقت نفسه أنه حتى

لو كانت هذه المزاعم صحيحة، فإنها سوف تكون غير ذات صلة فيما يتعلق بالطبيعة الجنائية للعدوان الذي شنته الولايات المتحدة، ولو ألقينا نظرة على وثائق الحكومة الأمريكية لتبيَّنَ أن تلك الوثائق تشرح ردة فعل الحكومة المشبعة بالازدراء[4]. لكن من الصحيح أيضًا عَدُّ نيكاراغوا معتديةً، كما كانت غواتيمالا معتدية سنة 1954م؛ وإلا فكيف لنا أن ندافع عن أنفسنا من خلال مهاجمتنا لها؟ وعليه، فالأمر أجدى نفعًا؛ هذا صحيح! فالحقائق هي الأكثر بعدًا عن أي صلة بمثل هذه الموضوعات.

ومن المتفق عليه على امتداد الطيف أن علينا احتواء نيكاراغوا، وقد قال جورج شولتز مزمجرًا: «ن نيكاراغوا سرطان يجب اجتثاثه»، وقد قوبلت زمجرته تلك بالتصفيق الحاد في جامعة ولاية كنساس؛ وأضاف قائلًا: «إن المفاوضات هي تعبير ملطف عن الاستسلام إذا لم تكن ظلال القوة تهيمن فوق طاولة المفاوضات»[5]. ويلاحظ رئيس تحرير صحيفة نيويورك تايمز التنفيذي السابق موافقًا، في إشارة منه إلى دعم جورج شولتز لخطة ريغان-رايت، أن شولتز يعتقد أن «حكومة الساندنيستا تأذَّت كثيرًا بما يكفي كي تُجَرَّ إلى طاولة المفاوضات»، وبهذا يكون قد أبدى تأييده الشخصي لخيار اللجوء إلى القوة لإجبار ضحايانا على الرضوخ لمطالبنا[6]. لم يكن التباهي والإحساس الغامر بالسعادة اللذان كانا ينتابان روزنتال؛ بسبب نجاحنا في الإيذاء الشديد لكل من يقف في وجهنا، والتسبب في إيلامهم وقهرهم من أجل تحقيق مآربنا، يستحق أي مراجعة أو تأمل في بلد تسود فيه ثقافة الإرهاب، إضافة إلى أنه ليس بحاجة إلى أي تعليق أو تعقيب عليه. حذَّر ريتشارد لوغر؛ رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي نيكاراغوا أنها إذا لم تغيِّرْ من سياستها، فإن الولايات المتحدة قد تنظر في استخدام القوة ضدها، ويشرح موقفه بالقول: «إننا جميعًا نتألم لما يحدث في بولندا، لكن نيكاراغوا موجودة على خارطة نصف الكرة الغربي، حيث يطلب إلينا أن نفهم أن الولايات المتحدة قد تبنت دائمًا مسألتيِ الحرية والتعددية[7]. لكن الحمائم من جانبهم يحذرون من أن استخدام القوة قد يسبب لنا مشكلات؛ من هنا يجب أولًا أن نفكر بالبدائل».

تستثير هذه العبارات بعض الذكريات التاريخية؛ فقد حذَّر أحد المراقبين الغربيين الرفيعي المستوى أن الولايات المتحدة، في اتباعها لهذا النهج، «سوف ينظر إليها بوصفها نوعًا من الديموقراطية المنحرفة التي تتبع سياسة خارجية فيها الكثير من الفاشية الباطنية»[8]. لقد بلغت من العمر ما يكفي كي أتذكر هذيان هتلر حول احتواء بولندا، من أجل حماية ألمانيا

من إرهاب التشيك، وعدوانية البولنديين، واجتثاث شأفة سرطان اليهود، وإلقاء ظلال القوة على طاولة المفاوضات، بحيث إن من لا يذعن لإرادته سوف يتأذى بشدة، وبما يكفي كي ينشد السلام. العبارات الرنانة التي نسمعها اليوم في كل من واشنطن ونيويورك وقبول أصحاب الرأي النخبوي السهل لها داخل الولايات المتحدة وفي أوساط حلفائها، تعلّمنا شيئًا عن أنفسنا - أو أنها يمكن أن تعلمنا فيما لو أردنا أن نتعلم.

الفصل الخامس عشر: معاييرُ مِنْ أجْلِنا

يمكن القيام بمهمة استعادة المعايير الإقليمية في الخارج بطريقة فاعلة فقط إذا كانت القاعدة الخلفية مستقرة وآمنة، من هنا تأتي أهمية ترسيخ قيم ثقافة الإرهاب في داخل الولايات المتحدة.

التاريخ يعلمنا دروسًا رهيبة تتمثل في أن من السهولة بمكان الانحدار إلى مستوى منحطٍّ من الإرهاب الذي لا يمكن تصوره؛ كانت ألمانيا في ذروة الحضارة والعلم والثقافة الراقية في المدة التي قبض هتلر على زمام السلطة، ونظرًا إلى أنه اشتهر بكونه خطيبًا مفوَّهًا، فقد استطاع أن يتحوَّل إلى أكثر السياسيين شعبية في تاريخ ألمانيا، طالما أنه كان يحقق انتصارات رخيصة في الخارج، ويضع على عاتقه مهمة تنفيذ الثورة الهتلرية في الداخل؛ فهو بدأ بترسيخ القيم التقليدية للعائلة ومفهوم التفاني، وإعادة إنعاش الاقتصاد من خلال الإنتاج العسكري، وتأجيج مشاعر الفَخار بمجد الأمة والإيمان بنبل مهمتها، ومع ذلك وبالرغم من الجاذبية الشخصية التي كان هتلر يتمتع بها، فإن مشروعاته التي انحدرت إلى درك الإبادة الجماعية لم تلقَ قط إلا دعمًا محدودًا.

يخلص نورمان كوهن في دراسة مهمة له حول هذه المسألة إلى أنه حتى بين صفوف الحزب النازي سنة 1938م، كان هناك ما نسبته ستون بالمئة من أعضائه قد عبَّروا عن عميق غضبهم وامتعاضهم من الإجراءات التي اتخذت ضد اليهود، في حين عَدَّ خمسةٌ بالمئة العنفَ الذي مورس ضد اليهود مبررًا؛ لأن الإرهاب يجب أن يقابَلَ بالإرهاب[1]. وفي خريف سنة 1942م، عندما كانت عمليات الإبادة الجماعية قد بدأت، كانت نسبة خمسة بالمئة فقط من الحزب النازي تؤيد شحن اليهود إلى معسكرات الأشغال الشاقة، في حين أن سبعين بالمئة منهم عبَّروا عن لامبالاتهم حول هذه المسألة؛ أما البقية الباقية منهم، فقد أظهروا مؤشرات تدل على القلق بشأن مصير اليهود. وأما التأييد الشعبي للهولوكوست فكان بالتأكيد أقل من ذلك بكثير؛ لم يكن القادة النازيون بحاجة إلى حماس شعبي لكي ينفِّذوا ما وصفته الصحافة النازية على أنه عمل دفاعي ضد المجرمين الدوليين من اليهود، وأنه فِعْلُ تحريرٍ للإنسانية جمعاء

من اليهود، وتجييشٌ لإرادة الشعب الألماني لتدمير العُصيَّات الجرثومية المتوضعة في جسم الإنسانية، وتطهير المجتمع والعالم من خلال إزالة البكتريا، والقمل والأوبئة التي لا يمكن بعد الآن التغاضي عنها. لم تكن القيادة تحتاج من أجل إنجاز هذه المهمات إلا إلى مزاج من الإذعان السلبي لدى الشعب، والإحساس باللامبالاة وإشاحة النظر عما يجري، والتركيز على المكاسب الشخصية، والقبول برمزية العَظَمَة والقوة من دون إثارة أي شكوك بشأنهما ـ كل هذا، أسهم في تأجيجه بالتأكيد، السوطُ المسلطُ على ظهر الشعب الذي كان واضحًا للعيان، ولا داعي للقول إن عمليات الإبادة الجماعية التي ارتكبتها الجماعات النازية لا يمكن أن تكون موضوع مقارنة حتى بما نحن في صدده هنا، ولكن لو ظننَّا بأننا نختلف كثيرًا عمَّا أبداه الألمان من إذعان سلبي ولا مبالاة تجاه ما جرى حينها، وما نبديه نحن تجاه ما يجري الآن، فإننا نكون مخطئين تمامًا.

في الحال التي نحن فيها الآن، حيث نتمتع بقَدْرٍ من الحظ أكبر بكثير مما تعرَّض له اليهود أيام هتلر، فإن سلطة الدولة وسطوتها محدودتان نسبيًّا بالمعايير المقارنة؛ أي في القدرة على فرض السيطرة على الشعب بالقوة؛ وعليه، فهي تعتمد بشدة على أساليب أكثر خبثًا باستعمالها للمؤثرات البصرية والمعتقدات. ثقافة الإرهاب التي نمت وترعرعت بين ظهرانينا هي بُنْيَةٌ ذات سلطة لا يستهان بها، ولديها مخزون كبير من الأسلحة لحماية نفسها من خطر الوعي، ولها قاعدة قوية في المؤسسات التي تتحكم في كل مناحي الحياة الاجتماعية؛ من اقتصاد ومؤسسات سياسية وثقافة اجتماعية وكمٍّ كبير من الثقافة الشعبية أيضًا، ومع ذلك وبالرغم من الأساس المتين الموجود في أوساط الطبقات المتعلمة وذات الامتيازات، وغياب أي قاعدة منظمة للعصيان، فإن النظام الحزبي والتحكم لا يخلو من انشقاقات في أوساطه الداخلية؛ وهو أبعد ما يكون عن امتلاك سلطة مطلقة أو التمتع بسلطة واسعة الانتشار؛ فسكان المناطق العَدُوَّة لا تعوزهم وسائل الدفاع عن النفس، أو القدرة على القيام بردود فعل مضادة، وكما بيَّنّا سابقًا، فإن مشكلة العودة بالشعب إلى تلك الحال المفضلة من اللامبالاة والخمول والطاعة كانت مثار اهتمام وموضوع نقاش مستفيضيْن في الحقبة الأخيرة من حرب فيتنام؛ كما كانت عليه الحال عندما انفجرت أزمات الديموقراطية؛ ولكنها في هذه المرة لم تنلْ إلا النذر اليسير من النجاح في أوساط الشعب. إن لجوء السلطات إلى ممارسة الإرهاب السري سواء كان ذلك

بموافقة ضمنية أو علنية، أو دعم حماسي من قبل النخب الفكرية أو البرلمانية في الكونغرس، كان يمثل إحدى الوسائل التي تبنَّتها السلطات لمواجهة الصعوبات الملحة التي تسبب بها العدو الداخلي - بالتزامن مع وجود مشكلات كان على مسؤولي الدولة مواجهتُها، كما رأينا سابقًا.

من الطبيعي أن تتخوَّف النخب من أصحاب الامتيازات، وتشعر بالاستياء جرَّاءَ مؤشراتٍ على الاستقلال الفكري والالتزام الحقيقي بالقيم الأخلاقية التي زُعِمَ بصورة فيها الكثير من النفاق، أنه موجود في النظام العَقَدي؛ هذا هو سبب التحسن الواضح في المناخ الفكري والأخلاقي الذي ساد في أوساط الطلبة والعديد من القطاعات الشعبية الأخرى في أثناء مدة الستينيات المخيفة التي أثارت الكثير من الهلع، وتسببت في نشر سيل لا ينتهي من المقالات التقريعية في الصحف التي تعنى بشؤون الفكر، والكتب التي تصنف في خانة أفضل المبيعات، والمعروضة على رفوف المخازن الكبرى، والتي تطرح وجهة نظرها حول الهيجان الذي طبعَ تلك السنين. كانت أكثر ما تميزت به تلك الحقبة- وهذا أمر مفهوم- عمليات القمع الشاملة، ومن ضمنها الارتفاع في منسوب التعاطف مع شعوب تلك الدول، وكذلك القلق بشأن ضحايا أعمال العنف التي نرتكبها، والإضاءة على بعض الحقائق الخفية حول الحياة الأمريكية، مثل تجربة تلك الفئات التي رُميت جانبًا من قبل العقد الاجتماعي الذي بُنِيَ على أساسه النظام السياسي، وتم تهميشها أو قمعها؛ أعني بهم سكان البلاد الأصليين، والنساء والسود والطبقة العمالية المحرومة من حق الملكية، إضافة إلى بعض المنسيين كما يسميهم المؤرخون من أصحاب المصالح الخاصة الذين يشكلون جزءًا لا يتجزأ من الآلة الدعائية السياسية المعاصرة[2]، والذين يحتفلون بالذكرى المئوية الثانية لإعلان الدستور الأمريكي. هذه هي الثقافة الحقيقية المضادة لثقافة الإرهاب السائدة، وستبقى قوة لا يستهان بها، وربما ستنمو وتكبر، بالرغم من عدم وجود أي بنية مؤسساتية ترعاها وتهتم لها.

الأكثر خطورة من الاستقلال الفكري والنزاهة الأخلاقية هو الإطار التنظيمي الراسخ، الذي يستطيع تحويل هذه الخصال إلى أدوات للانخراط الشعبي في الحياة الاجتماعية والسياسية. وعليه، كان منعُ ظهور ونموٍّ مثل هذه التنظيمات الشعبية يشكل أولوية بالنسبة إلى مجموعات النخب؛ ففي ظل نظام تسود فيه ثقافة الإذعان والخنوع لأصحاب الامتيازات المتجذرين في المجتمع، لا يجوز أن تكون هناك اتحادات نقابية فاعلة يكون فيها العمال مشاركين

حقيقيين، يكرسون أنفسهم لمواجهة مشكلات ذات طبيعة اجتماعية، أو أن تكون هناك جماعات ملتزمة بالإدارة الذاتية لشؤون العمال والتحكم الخاصة، أو نوادٍ سياسية وأحزاب تستند إلى مشاركة نشطة وفاعلة من قبل الدوائر الانتخابية العريضة، أو أفراد من ذوي العقول المستقلة الذين يختارون أن يروا بأنفسهم ماذا يحدث خلف ستائر الدعايات الإعلامية؛ مثل الشهود في نيكاراغوا الذين يحاولون بناء ما قررت دولتهم [الولايات المتحدة] هدمه وتدميره، ويتعرضون جرَّاء ذلك إلى التهكم والسخرية، ويساء إليهم بسبب اقترافهم إثمَ النزاهة والإحساس الإنساني، إلى ما هنالك.

النجاح في تحجيم مثل هذه التطورات يشكل سمة مهمة من سمات الديموقراطية الأمريكية داخل الولايات المتحدة نفسها، والأولويات نفسُها هي التي توجِّه السياسة الخارجية للولايات المتحدة، بأبشع صورها في العالم الثالث، وكذلك في إعادة هيكلة المجتمعات في رأسمالية الدولة بعد الحرب العالمية الثانية، عندما كان من الضروري التخلص من تأثير المقاومة المناهضة للفاشية في العالم كله، وتهميش الاتحادات النقابية المستقلة وممارسة الضغوط من أجل السيطرة على العمال، وحتى إنقاذ المناطق الغربية من ألمانيا، من خلال بناء جدار يَحميهم من التغلغل القادم من الشرق، ويدمجهم في نموذج عالمي تكون أوروبا الغربية هي محوره، بدلاً من توحيد ألمانيا، كما حثَّ على ذلك بنجاح، جورج كنان، بحيث يتم تجنب الأخطار الناجمة عن حركة عمالية موحدة ومركزية ومسيسة تلتزم إلى أقصى حد ببرنامج تغييرٍ اجتماعيٍّ طويلِ المدى.

بالرغم من الجهود المبذولة كلها، لم تنجح أبدًا محاولات تركيع العدو الداخلي؛ فهناك كمٌّ كبير من مشاعر الاستياء والقلق؛ وهذه المشاعر تتميز بما يكفي من الحيوية التي تمظهرت بقدرتها على تحقيق مكاسب معقولة، وإن كانت محدودة، كان من الممكن أن يستمر الإرهاب في منطقة أمريكا الوسطى إلى ما هو أبعد من المستويات المخيفة التي وصل إليها، وهذا ليس سوى مثال واحد؛ وكان يمكن أن يصل إلى تلك المستويات لو كان من الممكن تحريك الشارع لدعم القضية المطروحة؛ إذ تعد القيود المفروضة على العنف الذي تمارسه الدولة إنجازات لا يستهان بها من قبل أولئك الذين بذلوا هذه الجهود، وقاموا بمبادرات فردية للانخراط في

عمل جاد يصب في خانة السعي لتحقيق الحرية والديموقراطية والعدالة، في مجتمع لا يقدم سوى أدوات محدودة لتحقيق هذه المساعي.

المجتمعات المنظمة والمستقرة التي تتسم بالتضامن والدعم، تجعل من الممكن عقلنة الاستياء وتحويله إلى أكثر من مجرد تعبير عن المرارة الساخرة واليأس؛ فهي قادرة على تشجيع التفكير المستقل وتوفير وسائل الدفاع عن النفس فكريًّا ضد القصف اليومي الذي تقوم به الآلة الدعائية، وبإمكانها أيضًا أن تساعد الناس في العثور على طرق أخرى للعيش خارج نطاق الطرق التي اختارها لهم أصحاب الامتيازات، وذلك لكي يسعوا إلى تحقيق أهداف تتناسب أكثر مع احتياجاتهم الحقيقية، وتخفف من هواجسهم، وفي ظل غياب مثل هذه المجتمعات، يبقى الأفراد محكومين بالعزلة، وغالبًا ما يشعرون بالعجز وعدم الفاعلية والتشوش جرَّاء ما يرونه من سير العملية التي لا يملكون أي سيطرةٍ أو تأثيرٍ فيها. أما الإغراءات المتمثلة في تنحية العالم بأسره جانبًا، والاهتمام بدلًا من ذلك بالمشكلات الشخصية التي يعانيها الفرد، فكبيرة، وأما الناس الذين لا توفر لهم حياتهم اليومية إلا القليل من العمل الذي يرضي طموحاتهم، أو يساعدهم على التحكم في أوضاعهم الحياتية، أو حتى توفير الأمان المادي لهم، فسوف يترددون في اتخاذ قرار بمواجهة الوقائع غير السارة؛ وعليه، سوف يهملون ذلك القليل الذي يملكونه، والذي يمكن أن يعطي لحياتهم معنى وقيمة، أو يفقدون ذلك الإيمان المريح المتمثل بصُوَرٍ صممت كي تبقيهم مقموعين ومذعنين؛ فهناك حرَّاس بوابات النبلاء، والعدو المتربص من الخارج، وهناك نُبْلُ مقاصدنا والتنسيق الكلي للأدوات التي تم إعدادها لإظهارنا بمظهر الناس الرائعين، وإظهارهم -بالمقابل- بمظهر المراوغين والشريرين والمنذِرين بالشؤم. أما الآخرون الذين بإمكانهم التواصل مع أصحاب الامتيازات فربما لن يكونوا أقل ترددًا في التخلي عن الجوائز الكثيرة التي يقدمها لهم المجتمع الثري لقاء خدماتهم الجليلة للسلطة، وقبول التضحيات التي تتطلبها مقتضيات النزاهة؛ فأن يقوم مع ذلك العديد من الناس بمثل هذا الفعل، يعني أن ذلك يمثل حقيقةً في غاية الأهمية.

المعايير التي نختارها والتي نصمِّمها على هوانا، لا بد أن تكون لها عواقب ذات أبعاد كبيرة، إذا أخذنا في الحسبان القوة والثراء اللذين تتمتع بهما الولايات المتحدة، وكل ما يَرِدُ من هذه الأعطيات.

الفصل السادس عشر: آفاق

من الواضح أن الولايات المتحدة تتمتع بالمقدرة العسكرية، وربما المقدرة الأخلاقية أيضًا، لمواصلة مهمتها التاريخية المتمثلة في تأجيج عذابات نيكاراغوا، في الوقت الذي تُقَوِّي الديموقراطية بالمعنى الأورويللي المعياري للكلمة في السلفادور ودول أخرى تدور في فلكها؛ بالنسبة إلى نيكاراغوا، فإن السياسة المنطقية لدولة تمارس العنف كالولايات المتحدة تتمتع بمواردَ لا نِدَّ لها أو نظير، ولا تعاني أي ضغوط أو موانع داخلية إلا بالحد الأدنى، تتمثل في الامتناع عن القيام بغزو مباشر، وتستعيض عن ذلك بمتابعة تنفيذ برنامج وكالة المخابرات المركزية الأمريكية الذي طرحته سنة 1981م، ووضع خطوطه العريضة حينها ديفيد ماكمايكل في شهادته أمام محكمة العدل الدولية، والتي أشرنا إليها سابقًا (في الفصل السادس). تمتلك الولايات المتحدة بكل تأكيد الوسائل التي تجعلها قادرة على تحويل نيكاراغوا إلى ألبانيا أمريكا الوسطى؛ أي تحويلها إلى دولة فقيرة ومعزولة ومتطرفة، كما نُقِلَ من تصريح لأحد موظفي وزارة الخارجية كان يتحدث بكثير من التباهي حول هذا الموضوع سنة 1981م[1]. المثقفون في الولايات المتحدة لن يشكلوا أي مشكلة بهذا الشأن، طالما أن الكِلَفَ محدودة، بما في ذلك الكلف الداخلية المتمثلة في عدم الرضا الشعبي، وعندما نستعيد دور المعايير الإقليمية بوساطة العنف، ونتمكن من احتواء الشعوب التي تعاني العَوَز والبؤس في حديقتنا الخلفية، ونعيدها إلى حظيرة دول أمريكا الوسطى، سيكون باستطاعتنا حينها استئناف عملية الإشراف على أقدارها بالاهتمام نفسه الذي أظهرناه خلال تاريخنا في تلك المنطقة؛ وفي الوقت ذاته، نكون قد بدأنا احتفاليتنا بهذا العرض المتجدد لتقاليدنا في عمل الخير.

يمكن أن تكون هذه إستراتيجية رابحة إذا ما أخذنا في الحسبان توازنَ القوى، وحقيقةَ أنها حققت سابقًا نجاحات ملحوظة في مسألتَيْن: الأولى، وقفُ خطر فرض الإصلاحات الاجتماعية في نيكاراغوا، والثانية، وبصورة أكثر دراماتيكية، تتعلق برأي جماعات النخب داخل الولايات المتحدة نفسها، ولكن بالرغم من التنفيذ الناجح لعمليات التحكم في الأضرار، فإن الفوضى في

واشنطن يمكن أن تؤثر سلبًا في هذه الإستراتيجية العقلانية، من الممكن أن تعيق هذه الفوضى التصعيد باتجاه العدوان المباشر، لكنها يمكن أن تدفعَ بصانعي السياسة في إدارة ريغان، أو من يخلفهم، إلى تسريع هذه الجهود قبل أن تزداد القيود التي قد تُفرَضُ على إرهاب الدولة إلى درجة غير مقبولة.

كان المحافظون الريغانيون يأملون من دون شك، في أن يتركوا بصمة دائمة على السياسة الأمريكية؛ كانوا ينوون إثبات النظرية التي تقول إن العنف يأتي أُكُلَهُ، فقد نجحت عملية الحقيقة ومكتب الدبلوماسية العامة (اللذان قامت مؤسساتنا الحرة بتنفيذ الدليل الإرشادي الذي وضعته لهما من أجل استخدامه في الغزو الذي قامت به تلك المؤسسات لأرض العدو في الداخل) في اختراع عدد من العفاريت التي يجب أن ننكمش أمامها خوفًا ورعبًا، ولحسن الطالع، يقول لنا قادة الفكر عندنا: «إن الإدارة تحاول التخلص من الأوغاد في كل من طرابلس وماناغوا، إضافة إلى رهطهم في أي مكان آخر في العالم»[2]. إذا كان من الممكن القضاء على هذه المخلوقات البائسة عن طريق العنف، بصرف النظر عن الكلفة البشرية، فإن من المؤمل أن تكون نتائج هذا العمل حينها مثمرةً على المدى البعيد: لن يكون هناك مكان للضعفاء في النظام السياسي، ولن يكون هناك أي متسعٍ للذين يتشدقون بالمعاهدات والمفاوضات والتسويات السياسية والقانون الدولي أو أيٍّ من تلك السخافات؛ هناك مجال فقط للقتلة العنيفين الذين يستمتعون بلعب دور الفارض، والذين يستمتعون كذلك بإرسال قواتهم العسكرية وفرق الموت الحمقاء لتعذيب وقتل أناس أضعف من أن يدافعوا عن أنفسهم، أناسٍ يُعرِّضون أنفسهم لكثير من الأذى بحيث لا يجدون مفرًّا من الرضوخ لشروطنا - هذا هو الفكر المحافظ في المصطلح السياسي الحديث.

إلى أي مدى أصبحت ثقافة الإرهاب راسخة في فكرنا وممارساتنا؟ هذا ما سوف نراه، في الوقت الذي يحاول الريغانيون تنفيذ مشروعهم، وفي الوقت الذي تقوم عناصر أخرى ضمن الدائرة الضيقة للنخب بأسلوبها الخاص، بحمل القضية على عاتقها، وتبنِّي سياسات تخدم أهدافًا ثابتة ومتجذرة في مؤسساتنا، وفي ممارساتنا التاريخية، وكذلك في بيئتنا الثقافية.

الحواشي

تقديم

1. ديفيد إغناتوس في صحيفة الواشنطن بوست؛ لمعلومات تفصيلية أكثر، انظر كتاب نأعوم تشومسكي: **الدول الفاشلة: سوء استخدام السلطة والاعتداء على الديموقراطية**، نيويورك، 2007م، الفصل السادس.

2. انظر -على سبيل المثال- الدراسات الرصينة للاري بارتل ومارتن غيلنز وبينجامين بيج، على مدى سنين عديدة.

3. والتر دين برنام وتوماس فيرغسون: **الأمريكيون مشمئزون إلى درجة لا تطاق من كلا الحزبين: لماذا سياستنا في وضع أسوأ مما كنا نظن؟** http://www.alternet.org

4. جيمس ماهون: **رأس المال المتحرك والتنمية في أمريكا اللاتينية** (University Park، PA: Pennsylvania University Press، 1996)، وتيموثي كانوفا: **التعامل البنكي والإصلاح المالي على مفترق طرقِ عدوى الليبرالية الجديدة**، نشرة القانون الدولي الصادرة عن الجامعة الأمريكية (1999م) 1571-1645، انظر أيضًا كتاب إيشينغرين: **عولمة رأس المال: تاريخ النظام النقدي العالمي** Prinston، 1996

5. انظر كتاب تشومسكي: **الدول الفاشلة** لمناقشةٍ وبحثٍ أوسع في المصادر.

6. أُسقط الحكم بناءً على معطيات تقنية في المحكمة الدستورية، وحدِّد موعد الاستئناف في شهر كانون الثاني، يناير، سنة 2015م. أُدين قرار المحكمة هذا من قبل منظمة العفو الدولية بوصفه يشكل «ضربة قاصمة لضحايا انتهاك حقوق الإنسان الذي ارتكب في أثناء الصراع». وذكرت سفارة الولايات المتحدة التي اعترفت بشيء من التردد بالحقائق التي يعرفها الباحثون ونشطاء حقوق الإنسان أنه «إذا كان القضاة تعرضوا للترهيب والتخويف، فإن العدالة سوف تعاني». انظر أيضًا مقال رومينا رويز-غويرينا بعنوان: **بعد مرور سنة على المحاكمة بتهمة الإبادة الجماعية، هل**

تحققت العدالة؟ CNN، May، 2014 هذه المعلومة متوافرة أيضًا على موقع: www. cnn.com بعنوان: **محاكمة ريوس مونت بتهمة الإبادة الجماعية ستبدأ في سنة ٢٠١٥م**، 42_248336_bbc.com/news/world_latin_america

7. مؤسسة غالوب الدولية لاستطلاعات الرأي: **عام جديد سعيد، العالم أصبح ببطء أكثر سعادة**. BBC News، December، 30، 2015 وهو موجود أيضًا على موقع 25496299_bbc.com.uk/news/world. لكن النتائج قوبلت بالتجاهل في الصحافة الأمريكية.

المدخل

1. كتاب: **قلب المعادلة** (South End، 1985) ظهرت هذه الحاشية في الطبعتين الكندية والإيطالية، Black Rose، Montreal، 1987م، Eleuthera، Milan، 1987م انظر أيضًا كتابي: **حول السلطة والإيديولوجيا** وهو مجموعة من المحاضرات ألقيت في ماناغوا سنة 1986م، وتناولت موضوعات مشابهة.

2. للبحث عن مصادر ومناقشات عامة، انظر كتابي: **نحو حرب باردة جديدة** Pantheon، 1982 الفصل الأول، الذي تحدثت فيه عن بصورة خاصة عن كتاب جيسي ليميسك: **حول الخدمة النشطة في زمنيْ الحرب والسلام: السياسة والإيديولوجيا في المهنة التاريخية الأمريكية** New Hogtown Press، Canada، 1975، وهي دراسة مهمة لم تُقرأ للأسباب المعهودة؛ لأنها ترسل الرسالة غير الصحيحة. ليميسكان هو واحد من بين العديد من الباحثين الشباب الذين طُردوا من الجامعات الأمريكية في المدة التي تمت ملاحقة الأكاديميين، والقمع الذي مورس ضدهم في ستينيات القرن العشرين؛ بحجة أن اهتماماته السياسية طغت على المنحة الدراسية التي قدمت له، ما يعني أنه أخفق في تبني الاهتمامات الصحيحة. انتشر الكثير من الأوهام حول حقيقة ما حدث في الجامعات خلال سنوات الصراع تلك، عندما اختُرق العديد من الحواجز الإيديولوجية بصورة محدودة، ولكن كلفة ذلك الاختراق كانت باهظة بالنسبة إلى العديد من الشباب الذين حققوا هذه النتائج المهمة، هنتغتون، في كتابه: **الأمن الدولي**، صيف 1981م.

3. هناك سؤال في غاية الأهمية لن أحاول معالجته، ويتعلق بالثقافة الشعبية لدى الجمهور في التلفاز والسينما والصحف التي توزع على نطاق واسع، والممارسات التربوية، إلى ما هنالك.

4. تشينويزو في كتابه: **الغرب ونحن: المفترسون البيض، والمُستعبدون السود والنخب الأفارقة** (Vintage، 1975)، 3.

حواشي المقدمة

1. لا حاجة بنا إلى القول إن هذه ليست العبارات التقليدية التي تستخدم من أجل وصف ما حدث في تلك السنين؛ إلا أنها عبارات دقيقة وصحيحة. لمناقشة هذا الموضوع، انظر عددًا من المقالات في كتابي: **نحو حرب باردة جديدة**، والمصادر التي سقتها هناك. أما فيما يتعلق بالتفسير التقليدي الذي ساد في أثناء مدة الحرب ومنذ بدايتها، خصوصًا في وسائل الإعلام، فانظر كتاب إدوارد هيرمان وناعوم تشومسكي: **الاقتصاد السياسي لوسائل الإعلام** ((Pantheon، 1988؛ الفصلين الخامس والسادس.

الفصل الأول: التحدّي

1. وين سميث، في مقال بعنوان: **الكذب بشأن نيكاراغوا** في كتاب: **السياسة الخارجية**، صيف 1987م؛ كان سميث حينها يشغل رئيس قسم مصالح الولايات المتحدة في هافانا، قبل أن يقدم استقالته من وزارة الخارجية احتجاجًا على سياسة ريغان الخارجية، وذلك بعد أربع وعشرين سنة قضاها في الخدمة في تلك الوزارة؛ حيث كان يعد الخبير الرئيس في الخارجية حول كوبا. انظر الفصل الثالث حول قرار محكمة العدل الدولية وردود الفعل عليه، وكذلك الفصل السابع للاطلاع أكثر على السجل الدبلوماسي.

2. جيمس لو موين وليندا غرينهاوس في صفحة (عرض الأسبوع) صحيفة نيويورك تايمز، 29 حزيران، يونيو، 1986م.

3. بيتر جينينغز، أخبار ABC، 20 أيار، مايو، سنة 1987م.

4. مارثا هوني وطوني أفيرغان، سان جوزيه، كوستاريكا، مقال: **في هذه الأزمنة**، الثاني من شهر أيلول، سبتمبر، ومقال: **الأمة** في الثاني عشر من الشهر نفسه سنة 1987م،

في تقرير واشنطن عن نصف الكرة الجنوبي، أيلول، سبتمبر، سنة 1987م. انتهت مدة تعليق المساعدات التي استمرت لستة أشهر في شهر أيلول، سنة 1987م، فقط بعد أن أذعن الرئيس أرياس لطلب الولايات المتحدة بتقوية وضع المصارف الخاصة على حساب النظام المصرفي الحكومي.

5. **الاستيقاظ من حلم انتصار جماعة الكونترا**، صحيفة كريستيان ساينس مونيتور، 24 آب، أغسطس، 1987م.

6. روهوير، نائب رئيس تحرير الشؤون الخارجية في مجلة الإيكونومست اللندنية، وصحيفة نيويورك تايمز، 20 أيلول، سبتمبر، 1987م، أعيد هنا صياغة سؤاله البلاغي. روهوير يفضل إلى حد كبير استخدام العنف؛ كي يمنع الماركسيين من استلام السلطة في حملة الولايات المتحدة لتحقيق الديموقراطية وحقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية في أمريكا اللاتينية، والتي التزمت بها طيلة قرن من الزمن، وأدت إلى نتائج باهرة، تمامًا كما فعلت بريطانيا في إفريقيا والهند عندما كانت إمبراطورية لا تغيب عنها الشمس.

7. The New Republic، 8 أيلول، سبتمبر، 1986م.

8. Spectator، 15 آب، أغسطس، 1987م، تشرشل، كتاب: **الحرب العالمية الثانية**، المجلد الخامس، ص. 382.

9. انظر كتاب: **قلب المعادلة**.

10. صحيفة نيويورك تايمز، 6 آب، أغسطس، 1987م.

11. ألفونسو تشاردي، صحيفة ميامي هيرالد، 5 تموز، يوليو، 1987م.

12. أضع جانبًا سؤالين في غاية الأهمية لا يمكن إثارتهما في البيئة الثقافية الأمريكية: يتناول الأول ما إذا كان يسمح لنيكاراغوا قانونيًّا امتلاك طائرات للدفاع عن نفسها ضد الإرهاب والاعتداء الأمريكيين، أما الثاني فيتناول ما إذا كان من المناسب تزويد الشعب الذي هُجِّرَ إلى الجبال بسبب الإرهاب الأمريكي بأسلحة لمساعدته في الدفاع عن نفسه، كما هي الحال في السلفادور؛ انظر كتاب: **قلب المعادلة**، ص. 137. هناك بعض الأسئلة المقارنة يمكن السماح بطرحها، خصوصًا ما يتعلق بدعم الولايات

المتحدة لحلفائها، أو لضحايا إرهاب الدولة وعدوانها من قبل الأعداء الرسميين؛ مثل رجال العصابات في أفغانستان، على سبيل المثال.

13. بحسب معرفتي، هناك استثناء فريد من نوعه، وهو ما كتبه ألكساندر كوكمان في صحيفة وول ستريت جورنال، 13 آب، أغسطس، سنة 1987م. انظر أيضًا النقد اللاذع في مقال بعنوان: **الحديث الفارغ عن السلام**، للكاتب راندولف ريان، في صحيفة بوسطن غلوب، 8 آب، أغسطس، 1987م، ذكر فيه أن نيكاراغوا «غير قادرة على وقف تحركات قواتها قبل انتهاء العمليات الهجومية ضدها»، وفي الحقيقة، إلى ان ينتهي خطر الهجوم، كما يمكن لنا أن نوافق على أي حالة مشابهة تحدث مع أحد حلفائنا قد يخضع للتهديد من عنف دولة عظمى، أو حتى من خطر أقل شأنًا.

14. سوزان كوفمان بارسيل، صحيفة نيويورك تايمز، 12 آب، أغسطس، 1987م.

15. وين سميث: **كيف نتعامل مع ماناغوا** صحيفة نيويورك تايمز، 24 أيلول، سبتمبر، 1987م.

16. انظر الفصل السابع من أجل الاطلاع على تفصيلات أكثر.

17. تأمَّلْ على سبيل المثال، مزاعم دينيس رونغ في مجلة New Republic 7 أيلول، سبتمبر، 1987م، يقول فيها إن مجلة The Nation تضم «كتَّابًا مؤيدين للاتحاد السوفيتي، مثل ألكساندر كوكبيرن الذي يستحق هذا الوصف؛ لأنه ينتقد المدافعين عن العنف الأمريكي، ويفند في بعض الأحيان الحملات الدعائية المخصصة لتجييش الدعم الشعبي للقمع وعمليات الإبادة الجماعية التي تمارسها الولايات المتحدة، ما يعد تحديًا لحقٍّ ممارسة الكذب في خدمة الدولة. بالمنطق نفسه، تجب إدانة أي منشق سوفييتي ينتقد عمليات العنف والقمع التي تقوم بها الأطراف كافة، والذي يفند كل الكذب حول الولايات المتحدة في الآلة الدعائية السوفيتية من قبل مسؤولي الحزب، واتهامه بأنه كاتب مؤيد للولايات المتحدة». يضيف رونغ القول إن الصهيونية بالطبع، صفة سلبية في مجلة (The Nation) اليوم، وهي مجلة تعد صوتًا للحمائم الصهاينة بالمعايير الإسرائيلية؛ لكنها لا تبدي ما يكفي من الولاء لإسرائيل بالنسبة إلى معايير هذا الكاتب، أو المجلة التي يكتب فيها. ليس من الضروري التعليق على

المفارقة التي تظهرها مثل هذه الاتهامات، خصوصًا وأن هذه الأخيرة تعكس منطقًا ستالينيًّا معروفًا.

الفصل الثاني: السياق الثقافي-التاريخي

1. آلان غودمان وسيث تيلمان، صحيفة نيويورك تايمز، 24 آذار، مارس، 1985م.

2. المؤمنون بالريغانية الاقتصادية غير راضين بالرغم من أن العجز في الميزانية ألجم الكونغرس عن إطلاق برامج إنفاق كبيرة في الداخل الأمريكي، ما يعني البرامج التي تلبي حاجات الفقراء وليس الأغنياء الذين كان الإنفاق الحكومي مسخرًا لصالحهم إلى درجة كبيرة من خلال النظام العسكري؛ فهم يشكون من وجود تخفيف طفيف للتدخل الحكومي، لكنه كان بمعدل أقل مما كانت عليه الحال في عهد إدارة كارتر؛ فالتجارة العالمية تخضع لضوابط أكثر من الضوابط المعمول بها منذ عشر سنوات (بحسب ويليام نيسكانين، العضو السابق في مجلس المستشارين الاقتصاديين في عهد ريغان). وعلق جيمس بيكر وزير الخزانة بالقول: «إن الرئيس ريغان قدَّم تسهيلات استيراد للصناعة الأمريكية أكثر مما قدَّمه أسلافه لمدة تزيد عن نصف قرن». بحسب ليندلي كلارك في صحيفة وول ستريت جورنال الصادرة في 24 أيلول، سبتمبر، 1987م. باختصار، ما يخدم الأغنياء وأصحاب الامتيازات، ليست الدولة التي يكون تدخلها محدودًا، بل الدولة التي تتدخل بقوة أكبر.

3. إيروين تشيميرينسكي؛ أستاذ القانون الدستوري في جامعة جنوب كاليفورنيا، متحدثًا أمام مجموعة من المحامين المعارضين لترشيح القاضي روبرت بورك، معبرين في ذلك عن رأي الليبراليين في المجتمع الأهلي بصورة عامة تقريبًا؛ بحسب ما ذكره برنارد وينروب في صحيفة نيويورك تايمز، في 29 آب، أغسطس، 1987م. المبدأ الذي ظهر بصورة أكثر وضوحًا تمثَّلَ في أنه حيث توجد مقارنة بين التجارة من جهة وبين أي شخص، فإن الأولى هي دومًا الرابحة. حول التفكير المشوش لبورك، ومنطقه البحثي المزيف، انظر رونالد دوركين، نشرة صحيفة نيويورك تايمز، 13 آب، أغسطس، 1987م، وآرثر شليسينغر في صحيفة وول ستريت جورنال في 24 أيلول، سبتمبر، 1987م. ربما كانت إحدى أبرز السمات المُستَنبَطة من جلسات الاستماع التي شارك فيها هي رفضه

المُداهن لبحوثه الأكاديمية التي بحسب قوله، يجب ألا تؤخذ على محمل الجد؛ ما يعد أسلوبًا مثيرًا للاهتمام تجاه هذه المهنة، وتجاه النزاهة الأكاديمية.

4. دويل ماكمانوس، في صحيفة لوس أنجلوس تايمز، 9 تموز، يوليو، 1987م. كُشف عن عمليات وكالة المخابرات المركزية الأمريكية تلك بوساطة مستشار اللجنة في جلسات الاستماع في الكونغرس حول قضية إيران-كونترا، وهي مقتطفات من مناقشة تمت بين نورث وبين الجنرال بول غورمان الذي كان حينها رئيس القيادة الجنوبية الأمريكية. انظر أيضًا، فرانك سميث في صحيفة Village Voice ، 11 آب، أغسطس، 1987م الذي قدَّم أدلة مُسْتلَّة من وثائق في معهد الدفاع، ومن مصادر عسكرية حول مشاركة القوات الخاصة الأمريكية بما في ذلك العمليات القتالية.

5. اقتبسها بيتر كورنبلو من كتاب حرَّرَه توماس ووكر بعنوان: **ريغان ضد الساندنيستا**، صادر عن دار Westview ، 1987م؛ من شهادة أمام لجنة فرعية في البرلمان حول شؤون نصف الكرة الغربي، 16 نيسان، أبريل، 1985م.

6. افتتاحية صحيفة الواشنطن بوست، النشرة الأسبوعية، 31 آذار، مارس، 1986م.

7. انظر المقدمة وكذلك كتاب: **قلب المعادلة** الفصل الثاني.

8. تشومسكي: **نحو حرب باردة جديدة**، ص 51. هذا الكتاب أرسل للطباعة بعد أشهر عدة على حفل تنصيب ريغان، عندما كانت الخطوط العامة للسياسة واضحة كل الوضوح.

9. انظر كتاب: **قلب المعادلة**، ص 54، وكذلك كتاب ثيودور شواب: **الحرب ضد نيكاراغوا** (Harper & Row، 1987م) صفحة 34. انظر أيضًا ثيودور شواب وهارولد سيمز في كتاب من تحرير توماس ووكر بعنوان: **نيكاراغوا: السنين الخمس الأولى** (Prager، 1985؛ انظر أيضًا كتاب: **قلب المعادلة** الفصل الثاني للمناقشة التالية، وأخيرًا، انظر كتاب ووكر بعنوان: **نيكاراغوا** (Westview)، 1986م، ص 67.

10. نيل لويس، أيلول، سبتمبر، 1987م (سنعود إلى سياق هذه التحذيرات في الفصل السابع)؛ انظر جيمس لو موين في صحيفة نيويورك تايمز، 10 آب، أغسطس، 1987م، وهناك العديد من الأمثلة الأخرى. هذه هي عبارات معيارية ثابتة تستخدم في نقل الأخبار والتعليقات في الوقت الذي تزداد حدة الهجمات الأمريكية.

11. في معرض شهادته التي أدلى بها في جلسات الاستماع حول قضية إيران-كونترا، انظر أيضًا مقالًا بعنوان: **المخاوف الأمريكية من استعمال الاتحاد السوفييتي مهابط طائرات في نيكاراغوا**، صحيفة نيويورك تايمز، 26 تموز، يوليو، 1987م؛ مكررًا المهزلة نفسها في غرانادا. تفصيلات حول النسخة الإعلامية من الصراع بين طائرات الهليكوبتر السوفيتية وبين الأحذية العسكرية والضمادات، والتغطية الإعلامية لما يحدث في نيكاراغوا عمومًا، انظر جاك سبينس، في كتاب: **ريغان ضد الساندنيستا**.

12. التقديرات بالنسبة إلى غواتيمالا ونيكاراغوا طرحها كل من بييرو غليجيسيس وجون بوث على التوالي في كتاب: **التاريخ المعاصر**، كانون الأول، ديسمبر، 1986م.

13. انظر إدوارد هيرمان وفرانك برودهيد في كتاب: **مسيرة الانتخابات** (South End، 1984)، وللاطلاع على ردود الفعل الخارجية، انظر كتاب: **قلب المعادلة**، ص 117 وما بعدها. انظر كذلك، هيرمان وبرودهيد من أجل إجراء مقارنة مستفيضة مع مسيرة الانتخابات الممولة من قبل الاتحاد السوفيتي في بولندا، والتي لم تمنع روبرت ليكين الذي حاول تجنب انتقادهم لقيامه بتزوير مفهومهم لمسيرة الانتخابات في معرض تأييده لحملة جماعة الكونترا، من اتهامه لهم بأنهم صمموا هذا المفهوم بوصفه أسلوبًا لتركيز الانتباه على الإمبريالية الغربية، في الوقت الذي يحاولون حرف الانتباه عن الإمبريالية السوفيتية، وهذا يعد ردة فعل انعكاسية على كشف سياسة الخداع، نشرة نيويورك للكتب، كانون الأول، 5 ديسمبر، 1985م.

14. سوف نعود إلى هذه المسألة في الفصل الثالث عشر.

15. للاطلاع على تفصيلات أكثر، انظر كتاب: **قلب المعادلة**، الفصل الخامس؛ وكتاب: **الاستدارة الصحيحة** لتوماس فيرغسون وجويل روجرز Hill & Wang 1986.

16. تبين أن التحول الواضح نحو دعم جماعة الكونترا بعد إدلاء أوليفر نورث بشهادته في جلسات الاستماع في الكونغرس بشأن قضية إيران-كونترا، ما هو إلا تحول مؤقت؛ انظر صحيفة نيويورك تايمز في 7 آب، أغسطس، 1987م. لاحظ أنه كما كانت الحال في حرب فيتنام، فإن الكثير من المعارضة الشعبية في بعض المراحل كانت تؤكد معادلة (اربحِ الحربَ أو اخرجْ منها). من الصعب جدًّا على الشعب فهم المنطق الذي تتصرف الحكومة على أساسه إذا أخذنا في الحسبان طبيعة النظام الإيديولوجي.

17. ديفيد لامب في صحيفة لوس أنجلوس تايمز، 26 شباط، فبراير، 1987م مشيرًا إلى استطلاع أجرته الصحيفة.

18. حول الدور الكندي، انظر مقالًا لي بعنوان: **نحو حرب عالمية** في كتاب: **دراسات في الاقتصاد السياسي** (صدر في أوتاوا) صيف 1985م؛ وانظر كذلك كتابًا لفيكتور ليفانت بعنوان: **التورط الصامت في الجريمة** (تورنتو، 1986م).

19. ألفريد غروسر، كتاب: **الحلف الغربي** (Continium، 1980)، الفصل الثامن ص 178.

20. بروس كامينغز، في مقال له بعنوان: **أصول الاقتصاد السياسي في شمال شرق آسيا وتطورها**، في كتاب: **المنظمة العالمية**، شتاء 1984م. حول بعض الاستثمارات الكورية، انظر تشومسكي وإدوارد هيرمان في كتاب: **الاقتصاد السياسي لحقوق الإنسان** (South End، 1979). الفصل الأول.

21. انظر كتاب فيرغسون وروجرز: **الاستدارة الصحيحة**.

22. كروزيير وهتينغتون وواتانوكي، في كتاب **أزمة الديموقراطية**، (New York University Press، 1975).

23. انظر أليكس كيري، في مقال بعنوان: صناعة الرأي العام: الهجوم الشامل، (New South Wales، 1986م). وحول الإجراءات المتخذة للتعامل مع المشكلات في اليابان وأوروبا، انظر مقالًا لي بعنوان: **الاستدارة الصحيحة في السياسة الأمريكية وتلاشي المنطقة العظمى**، ماساتشوستس، أيار، مايو، 1987م، وقد ألقي في مؤتمر حول سويسرا والولايات المتحدة والعالم الثالث، في فريبورغ، أيار، مايو، 1987م، والذي أخذت منه بعضًا من هذه الملاحظات التي دونتها هنا.

الفصل الثالث: مشكلات الإرهاب السري

1. انظر كتاب: **قلب المعادلة**، ومصادر أخرى مذكورة في الكتاب، للاطلاع على مناقشة موسعة حول الموضوع.

2. للاطلاع على تفصيلات موسعة حول هذه العمليات، وعلى مآثر شبكة الإرهاب الدولية التابعة لإدارة ريغان، انظر جوناثان مارشال وبيتر ديل سكوت وجين هنتر في كتاب

رابط إيران-كونترا: الفرق السرية والعمليات الخفية في عصر ريغان South End، 1987م.

3. سام ديلون وغاي غولفيوتا، صحيفة ميامي هيرالد، 2 تشرين الثاني، نوفمبر، 1986م.

4. انظر كتاب: **قلب المعادلة**، سكوت أندرسون وجون لي أندرسون في كتاب: **من داخل العصبة** (Dodd Mead،1986م) إن علاقة الولايات المتحدة بهذه العصبة التي يقودها الآن الجنرال المتقاعد جون سينغلوب استلمت إشارة محدودة بعد إلقاء القبض على المرتزق الأمريكي يوجين هاسينفوس، بعد أن أسقطت طائرة المؤن التي كان يقودها في نيكاراغوا في شهر تشرين الأول، أكتوبر، سنة 1986م. رددت الصحافة مزاعم الحكومة أن العصبة طُهِّرت من العناصر النازية وأكثر الجماعات الإرهابية تطرفًا. (روبرت رينهولد، صحيفة نيويورك تايمز شهر تشرين الأول، 14 أكتوبر، سنة 1986م). وهي بطبيعة الحال، لم تنقل مجريات ما حدث في المؤتمر السنوي للعصبة في أوروبا قبل ذلك ببضعة أسابيع، حيث كان النازيون أنفسهم موجودين، وقوبلوا بعاصفة من التصفيق عندما ألقوا كلمتهم في المؤتمر، بحسب كريس هوري في صحيفة New Statesman، (لندن) في الحادي والثلاثين من شهر تشرين الأول، أكتوبر، 1986م)؛ الوجود المستمر للقتلة من الأمريكيين اللاتينيين بعد طردهم المزعوم كان لافتًا بالنسبة إلى آل أندرسون. وينقل هوري المديح الذي كاله الجنرال سينغلوب لقوات رينامو المدعومة من قبل جنوب إفريقيا، والتي كانت تنشر الإرهاب في موزامبيق، وسجلت حضورًا لافتًا أيضًا في المؤتمر. من أجل الاطلاع على مساهمة الولايات المتحدة في نشر الإرهاب في موزامبيق، انظر مقال كيفن داناهر بعنوان: **عملية الاستنفار: الطعام أولًا**، ألقاه في المعهد الكاثوليكي للغذاء وسياسة التنمية، صيف سنة 1986م. في الخلفية العامة، انظر جوزيف هانلون في كتاب: **أفقِرْ جيرانك**، (صادر عن المعهد الكاثوليكي للعلاقات الدولية Indiana University Press، 1986م)

5. نايان تشاندا، FEER، 9 تموز، يوليو، 1987م.

6. نورتون كوندراك، مجلة (New Republic)، 29 كانون الأول، ديسمبر، 1986م. يرفض روبرت كونكويست تقارير صادرة عن منظمة أوكسفام حول ارتكاب مجازر

جماعية، ويصفها بأنها تقارير سخيفة، وأنها منسوجة على المنوال الستاليني، وتعد موضوعًا من موضوعات أعماله التاريخية. الديلي تلغراف اللندنية تاريخ 19 نيسان، أبريل، سنة 1986م.

7. ستيفن إنغلبيرغ، صحيفة نيويورك تايمز، 20 و 21 آب، أغسطس، 1987م. إن سجل إسرائيل الحافل فيما يتعلق بحقوق الإنسان لم يحظَ أبدًا بالتغطية المطلوبة في وسائل الإعلام، ولا يؤثر في صورتها بوصفها ديموقراطية ممتازة؛ انظر كتابي: **المثلث القَدَري**، (South End، 1983) الفصل الرابع، لمناقشة مسائل اقتبستها من الصحافة الإسرائيلية. التقارير المنتظمة حول منظمات مثل العصبة الإسرائيلية للحقوق المدنية والإنسانية، أو اللجنة الفلسطينية لحقوق الإنسان، لا تعد مصادر إعلامية موثوقة، ومع ذلك، فالإشارة إلى دول لا تعتمد على المساعدات الأمريكية مثيرة للدهشة إلى حد ما؛ لأن الحقائق مألوفة. انظر مقال روبرت غيبسون بعنوان: **إسرائيل: عنبر اقتصادي للولايات المتحدة**، في صحيفة لوس أنجلوس تايمز، 20 تموز، يوليو، 1987م، ويتحدث فيه عن كمٍّ المساعدات المقدمة لإسرائيل الذي لا مثيل له في تاريخ حركة رأس المال العالمي، حيث يصل إلى ألف دولار سنويًّا لكل فرد إسرائيلي استنادًا إلى حساباته، ويأتي ثلاثة أرباع هذا المبلغ من المساعدات الحكومية الأمريكية (على شكل منحٍ وقروض لا تعاد منذ سنة 1985م)، وأغلب ما تبقى منها هو على شكل هباتٍ غير مشمولة بالضريبة. إسرائيل غير مشمولة بلائحة الدول التي تتلقى مساعدات من وزارة الخزانة الأمريكية؛ لكنها مشمولة تحت بنود خدمات أخرى. انظر ص 53، 161، 177.

8. لتفاصيل أكثر، انظر الصفحة الأولى من صحيفة ميامي هيرالد بقلم ألفونسو تشاردي، 5 تموز، يوليو، 1987م، الذي حصل على نسخة من وثائق (فيما الشمالية North Fema)؛ وغيرُهُ كُثُر؛ للاطلاع أكثر على استثمارات ريغان عندما كان حاكمًا لولاية كاليفورنيا. انظر كذلك كتاب: **اعتلاء المنصة** (Pocket Books، 1987م) ومقتطفات من شهادة نورث رقم 643.

9. للطرافة، يمكن لنا العودة إلى كتاب بعنوان: **التعليق**، صدر في كانون الأول، ديسمبر، 1986م؛ حيث يخبرنا مؤلفا الكتاب بين كمبل وأرتورو كروز جونيور أن ما قيل عن

«حقيقة أن المقاومة استطاعت أن تستمر في قتالها لمدة سنتين من دون الحاجة إلى مساعدة مباشرة من حكومة الولايات المتحدة، هي مثيرة للحنق بالنسبة إلى خصومها ومصدرًا مهمًّا من مصادر قوتها السياسية. إن مثل هذه الانتهاكات لقوانين التاريخ ـ وليس انتهاك قوانين الولايات المتحدة ـ هو ما يفسر تلك الحملة المسعورة؛ لإثبات أن شيئًا من هذا لا يمكن أن يكون قد حدث». نشر هذا المقال بعد أن كُشف عن الدعم الواسع الذي تتلقاه جماعة الكونترا من الولايات المتحدة وشبكاتها السرية. لاحظ أيضًا الأوهام حول المعارضة التي لا تحتاج إلى تقديم الدليل ضمن التقاليد المعمول بها.

10. ألفونسو تشاردي وسام ديلون، صحيفة ميامي هيرالد، 1 نيسان، أبريل، 1987م.

11. جويل برنكلي، نيويورك تايمز، 19 آذار، مارس، 1987م.

12. فريد كابلان، صحيفة بوسطن غلوب، 20 أيار، مايو، 1987م.

13. حول المعنى الحقيقي لكلمة (رادع) كما يفهمها المخططون الأمريكيون، انظر: كتاب: **قلب المعادلة**، ص 207 وما بعدها.

14. انظر كتاب: **قلب المعادلة**، ص 137.

15. نانسي نوسر، صحيفة بوسطن غلوب، 21 نيسان، أبريل، فيليب بينيت، بوسطن غلوب، 10 نيسان، أبريل، ستيفن كينسر، صحيفة نيويورك تايمز، 23 آذار، 1987م.

16. حول الحقائق المتوافرة في ذلك الوقت والبِنى الهائلة لأنظمة الدعاية الغربية، انظر تشومسكي وهيرمان، في كتاب: **الاقتصاد السياسي لحقوق الإنسان**، الجزء الثاني، الفصل السادس. أكثر التحليلات الأكاديمية جدية حول الموضوع نشرها مايكل فيكري في كتاب بعنوان: **كمبوديا** (South End، 1984)، وقد لقي الكثير من الاستحسان والتقريظ في الخارج، لكنه قوبل بالتجاهل في الولايات المتحدة؛ لأن الاستنتاجات التي طلع بها لا تخدم الأهداف الإيديولوجية للنظام. انظر كتاب تشومسكي وهيرمان بعنوان: **الاقتصاد السياسي ووسائل الإعلام**، الفصل السادس؛ للاطلاع أكثر على الجهود المضحكة لعقلنة السجل الواقعي غير المقبول لردة الفعل الغربية على هذه العمليات وغيرها من الإبادة الجماعية.

17. غليجيسيس، المصدر السابق.

18. انظر الفصل الأول.

19. شهر شباط، فبراير، سنة 1966م، اقتبسها غاريث بورتر، في كتاب: **السلام المرفوض**، الجلسة رقم 36 من جلسات الاستماع في الكونغرس.

20. صحيفة كريستيان ساينس مونيتور، 10 تموز، يوليو، 1987م.

21. New Republic، 6 نيسان، أبريل، 1987م؛ يقتبس كوندراك هنا مما قاله الجنرال بول غورمان من دعائه النابع من القلب «آمين».

22. انظر لين، المصدر السابق؛ وكذلك ريللي: **حالة أمريكا العقلية** مجلة فورين بوليسي، ربيع 1987م؛ وأيضًا أوكس: **المخاطرة الخطأ في نيكاراغوا**، صحيفة نيويورك تايمز، 10 شباط، فبراير، 1987م؛ ومورلي: **خارج حدود نوايانا الحسنة**، نشرة الكتب في صحيفة نيويورك تايمز، 12 نيسان، أبريل، 1987م.

23. مجلة الشؤون الخارجية كانون الثاني، يناير، 1967، المذكرة السرية في 7 شباط، 1965م، من **أوراق البنتاغون**، طبعة السيناتور غرافيل، رقم 3، ص 309، (Beacon Press 1972)

24. ديفيد شيبلر، في مقال بعنوان: **القلق يعم سياسة واشنطن في كوريا**، صحيفة نيويورك تايمز/ 21 حزيران، يونيو، 1987م. انظر مقال تيم شورُّوك بعنوان: **الصراع من أجل الديموقراطية في جنوب كوريا في ثمانينيات القرن العشرين وانتشار المعاداة لأمريكا، في ربعية العالم الثالث**، تشرين الأول، أكتوبر، 1986م.

25. روجر لويس، في كتاب له بعنوان: **الإمبريالية في مأزق**، نيويورك، 1978، ص 550، وانظر كذلك كتاب كريستوفر ثورن: **قضية الحرب**، نيويورك، 1985م، ص 211 و 225.

26. انظر وات، في كتاب: **الشؤون الخارجية**، 1983؛ انظر كذلك، كتاب: **قلب المعادلة**، ص 187 للاطلاع على اقتباسات وتعليقات إضافية. انظر أيضًا افتتاحيات صحيفة تورنتو غلوب أند ميل، 5 و18 و 28 آذار، مارس، 1986م؛ وكذلك افتتاحية الأوبزرفر اللندنية بعنوان: **الفيل والبعوضة**، 23 آب، أغسطس، 1987م.

27. انظر الفصل الخامس، الحاشية 72، للدلالة على إذعان كل من كندا وبريطانيا لمبادئ ثقافة الإرهاب السائدة في الولايات المتحدة. انظر كتاب: **قلب المعادلة**، ص 144ـ145.

28. الأسوشيتد برس، والهيرالد تريبيون، 6 أيار، مايو، 1987م، وكذلك مجلة نيوزويك، 12 أيار، مايو، 1986م.

29. من أجل المقارنة، انظر كتاب: **قلب المعادلة**، الفصلين الثالث والخامس، والفصل الذي كتبته في كتاب من تحرير ووكر بعنوان: **ريغان ضد الساندنيستا**.

30. التقرير الصادر عن قاعدة بيانات أمريكا اللاتينية LADB رقم 13، اقتباس ديانا ميلروز، بعنوان: **نيكاراغوا: خطر النموذج الجيد** (أوكسفام، لندن، 1985م)؛ المصدر السابق؛ بارنز: **الحرب ضد نيكاراغوا**، ص 6 و 7.

31. مقال مايكل كونروي، في كتاب بعنوان: **ريغان ضد الساندنيستا**.

32. صحيفة وول ستريت جورنال، 4 آب، أغسطس، 1987م.

33. ينقل مسؤولون مكسيكيون أن الضغوطات التي مارستها الولايات المتحدة والمتمثلة في الحصار التجاري أثّرت في قرارهم وقف تصدير البترول إلى نيكاراغوا؛ انظر لاري روهتر، صحيفة نيويورك تايمز، 20 حزيران، يونيو، 1987م.

34. الاقتباسات هنا من فيليب أبيلسون، محرر مجلة (العلوم)، 20 شباط، فبراير، 1987م، مما ذكره من بيانات تمت الإشارة إليها في هذه الدراسة.

35. وكالة الأسوشيتد برس: «بعد اطلاع صندوق النقد الدولي على الأرباح الاقتصادية العالمية، يقول إن العجز في ميزانية الولايات المتحدة يجب أن يُدقّق». انظر صحيفة بوسطن غلوب، 27 أيلول، سبتمبر، 1987م.

36. كيث شنايدر، في مقال بعنوان: **المنتج الجديد للمزارع في الغرب الأوسط: المجاعة**، صحيفة نيويورك تايمز، 29 أيلول، 1987م؛ اقتباسًا من الدكتورة كورنيليا فلورا من جامعة كينساس وجوان كوميندا المنسقة لشبكة الإطعام الكنسية لمزارعي نبراسكا.

37. فريديريك كليرمونت وجون كانافانا في مجلة (المراسل الوطني) ربيع 1987م؛ وحول مسألة هروب رأس المال، انظر مقال ديفيد فيليكس بعنوان: **كيف تحل أزمة ديون أمريكا اللاتينية** مجلة (التحدي)، تشرين الثاني، نوفمبر، 1985م.

38. أمبروز إيفانز ريتشاردس، مجلة the Spectator، 16 أيار، مايو، 1987م.

39. حول دور نورث، انظر كتاب: **قلب المعادلة**، ص 130ـ 131.

40. بيل نيفوت، مجلة (الناقد الإعلامي في شيكاغو) نيسان، أبريل، 1987م، مقتبسًا من صحيفة نيويورك تايمز، 8 آب، أغسطس، 1985م، وبعض التقارير الأخرى في الصحف، ومما أورده رئيس تحرير نيويورك تايمز وورن هوغ. وورد كذلك في نشرة (تحليل الدعاية الإعلامية)، صيف 1987م وكذلك في مجلة (إكسترا) عدد تموز، يوليو 1987م.

41. انظر فيليب تويمان في مقال بعنوان: **المتمردون النيكاراغويون يستلمون دفعة جديدة من الأسلحة**، كما ورد في صحيفة نيويورك تايمز، 13 كانون الثاني، يناير، 1985م، الصفحة الأولى؛ أما بشأن شحنات الأسلحة من إسرائيل إلى جماعة الكونترا، فقد أورد هذا الخبر توبمان في 21 تموز، يوليو، 1983م. وحول الدور الإسرائيلي انظر كتاب: **قلب المعادلة**، ص 133. لمزيد من التحليل الشامل حول دور إسرائيل بوصفها دولة مرتزقة في خدمة إرهاب أمريكا الدولي، ومصلحة الولايات المتحدة الخاصة في دعم الدول الإرهابية، انظر كتاب بينجامين بيت-هالهامي بعنوان **الرابط الإسرائيلي** (Pantheon، 1987)، وكتاب جين هانتر بعنوان: **سياسة إسرائيل الخارجية** (South End، 1987).

42. روبرت باري، وبريان بارغر، الأسوشيتد برس، 14 نيسان، أبريل، 1986م.

43. انظر تشومسكي وهيرمان، كتاب: **الاقتصاد السياسي وحقوق الإنسان**، الجزء الثاني، والمراجع المثبتة فيه. أيضًا، انظر كتاب: **الاقتصاد السياسي لوسائل الإعلام** لهيرمان وتشومسكي، الفصل السادس.

44. صحيفة الواشنطن بوست، 12 كانون الثاني، يناير، 1982م.

45. ألفونسو تشاردي، من مقال له بعنوان: **ريغان يزن خياراته حول نيكاراغوا**، صحيفة ميامي هيرالد، 9 آذار، مارس، 1986م.

46. ديفيد إغناتيوس، أسبوعية الواشنطن بوست، 22 كانون الأول، ديسمبر، 1986م.

47. المسؤول الذي ترأس برنامج المساعدات الإنسانية الأمريكي لمساعدة المتمردين في نيكاراغوا قال إنه أصدر اليوم أمرًا مرتين للطائرات بأن تشحن أسلحة لجماعة الكونترا في أمريكا الوسطى بتوجيه من إليوت أبرامز؛ الأسوشيتد برس وصحيفة نيويورك تايمز، 15 آب، أغسطس، 1987م؛ وهي عبارة مقتضبة مرت مرور الكرام. في شهادته أمام الكونغرس بعد انتهاء جلسات الاستماع العلنية، قال ألان فيرز، رئيس وحدة وكالة المخابرات المركزية الأمريكية أنه رتَّبَ «لإرسال شحنات من الأسلحة لجماعة الكونترا على متن طائرات لنقل المساعدات الإنسانية»؛ وفق ما نقله آدم بيرتمان في صحيفة بوسطن غلوب في 26 آب، أغسطس، 1987م. إن اللجوء إلى مثل هذه الحِيَل كان واضحًا منذ البداية. انظر كتاب: **قلب المعادلة**، ص 74.

48. هينز جونسون، أسبوعية الواشنطن بوست، 24 آب، أغسطس، 1987م.

الفصل الرابع: حدود الفضيحة

1. ريغان، في بيان عن المحادثات بينه وبين رئيس الوزراء الإسرائيلي شيمون بيريز، صحيفة نيويورك تايمز، 18 تشرين الأول، أكتوبر، 1985م، مباشرة بعد التفجير الإسرائيلي في تونس الذي أدانه مجلس الأمن الدولي بوصفه عدوانًا مسلحًا، وقد امتنعت حينها الولايات المتحدة عن التصويت. لم يأتِ جورج شولتز في خطاب له في مؤتمر بعنوان: **الإرهاب في العالم الحديث**، المنعقد في كنيس بارك أفنيو في نيويورك، ونشر في مجلة (السياسة الحالية) رقم 629 في 25 تشرين الأول، أكتوبر، 1984م، الصادرة عن وزارة الخارجية الأمريكية، على ذكر الإرهاب الأمريكي أو الإسرائيلي، بالرغم من أن الأمثلة التي ذكرها شولتز عن الإرهاب لا تساوي شيئًا أمام حجم الإرهاب الذي تمارسه كل من الولايات المتحدة وإسرائيل بالمعنى الأورويللي للكلمة، حيث إن إشارته كانت فقط إلى الإرهاب الممارس من قبل الآخرين، وليس من قِبَلنا نحن؛ على العكس من ذلك، لقد جُمِّلت الأعمال الإرهابية التي تمارسها كل من إسرائيل والولايات المتحدة. للمزيد حول هذه الموضوعات، بما في ذلك النفاق اللافت

لشولتز، انظر كتابي: **قراصنة وأباطرة: الإرهاب الدولي في عالم الواقع**، حيث أُشير فيه إلى التعليقات المثيرة للدهشة حول خطاب شولتز نفسه، ص 95. انظر أيضًا ماكغوفرن، في كلمة بعنوان: **الدستور، السياسة الخارجية ومصالح الولايات المتحدة القومية**، ألقاها في مؤتمر مموَّلٍ من قبل المجلس العربي الأمريكي عُقد في يومي 5و6 آذار، مارس، 1987م. ونشر في نشرة (الشؤون العربية والأمريكية) في ربيع 1987م.

2. انظر افتتاحية صحيفة نيويورك تايمز، 15 تموز، 1987م.

3. ديفيد بلندي، صحيفة الصنداي تلغراف 12 تموز، يوليو، 1987م.

4. فولمان، صحيفة كريستيان ساينس مونيتور، 8 حزيران، يونيو، 1987م.

5. جيف ماكونيل، صحيفة بوسطن غلوب، 19 آب، أغسطس، وآدم بيرتمان في الصحيفة نفسها، 20 آب،1987م، مقتبسًا من تعليقات كوهن بتصرف.

6. انظر موري كيمبتون (نشرة نيويورك، 13 آب، 1987م)، حول تصوير نورث لإخفاقه بوصفه نصرًا مؤزرًا. وحول عدم كفاءته، انظر جو كوناسون وموري واس، (Village Voice) 21 تموز، يوليو، 1987م.

7. توماس بالمر، بوسطن غلوب، 19 تموز، يوليو، 1987م.

8. مجلة نيوزويك، 27 تموز، يوليو، 1987م، وصحيفة يو إس نيوز أند وورلد ريبورت؛ قصة العقيد أوليفر نورث، 1987م.

9. انظر مقال فينس بيلسكي ودينيس بيرنستاين، بعنوان: **في هذه الأزمنة**، 10 حزيران، يونيو، 1987م، وبولغار في مقال له بعنوان: **الناس الشرفاء خارج إطار القانون**، صحيفة ميامي هيرالد، 14 كانون الأول، ديسمبر، 1986م، مقتبَسًا من كل من بيلسكي وبيرنستاين اللذين راجعا مقال بولغار الذي تجنب فيه ذكر أي دليل حاسم، في أثناء التحقيق الذي أجراه لصالح اللجنة، حول احتمال تورط وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في القصف الإرهابي الذي وقع على إيدن باستورا، من بين محاولات تهرب أخرى. ويذكِّر الكاتبان أن ابن بولغار هو المساعد التشريعي للسيناتور وورن رودمان نائب رئيس لجنة مجلس الشيوخ.

10. حول التهرب من هذا الموضوع، انظر تقرير موري واس في صحيفة بوسطن غلوب، 5 آب، أغسطس، 1987م؛ يلاحظ أيضًا أن تقريرًا صادرًا عن لجنة منبثقة عن الكونغرس حول سوء استخدام المخدرات، حُرِّف من قبل صحيفة بوسطن غلوب، وفي مذكرة صادرة عن الكونغرس حول الكشف عن قضية إيران-كونترا، تمت تبرئة جماعة الكونترا. وحول الدليل على وجود علاقة بين وكالة المخابرات المركزية الأمريكية وجماعة الكونترا في أثناء جلسات الاستماع في الكونغرس، انظر نوت رويس، في صحيفة أخبار اليوم، 29 حزيران، يونيو، 1987م، وينقل في تقريره شهادة سرية في مجلس الشيوخ حول تمويل جماعة الكونترا بوساطة الكارتل الكولومبي لتجارة الكوكايين من خلال العميل السابق في وكالة المخابرات المركزية الأمريكية؛ فيليكس رودريغيز الذي قدَّم في عملية تسليم جماعة الكونترا المساعدات كافة من قاعدة إيلوبانغو الجوية في السلفادور. انظر كذلك دينيس فولمان في صحيفة كريستيان ساينس مونيتور في 15 تموز، يوليو، وكيث شنايدر في صحيفة نيويورك تايمز في 16 تموز، يوليو، 1987م، وديفيد بلندي في صحيفة الصنداي تلغراف في 26 تموز، يوليو، 1987م، حول الشهادة التي أدلى بها أحد مهربي المخدرات المحكومين أمام لجنة العلاقات الخارجية، والذي قدم فيها دليلًا تفصيليًّا حول التواطؤ بين وكالة المخابرات المركزية الأمريكية وبين بعض المسؤولين الأمريكيين. أما عن الدلائل الأولى التي أعقبت الكشف عن القضية، فانظر ستيفن كركجيان، في صحيفة بوسطن غلوب، 7 كانون الأول، ديسمبر، 1986م وبيلسكي وبرونستاين في مقال بعنوان: **في هذه الأزمنة** 10 كانون الأول، ديسمبر، 1986م، وكثيرين آخرين، بشأن تهريب المخدرات من قبل طواقم الطائرات الأمريكية التي كان أفرادها يشحنون الأسلحة إلى جماعة الكونترا.

11. جو كوناسون وجيمس ريدجوي، في Village Voice، 23 تموز، يوليو، 1987م، استجوب محققو الكونغرس أخيرًا ويلسون بعد جلسات الاستماع؛ انظر وكالة الأسوشيتد برس، وبوسطن غلوب في 15 آب، أغسطس، 1987م.

12. بيتر غراير، كريستيان ساينس مونيتور، في 11 آب، أغسطس، وغودفري سبيرلنغ في المصدر نفسه، 25 آب، 1987م؛ انظر أيضًا تقرير صحيفة نيويورك تايمز، حول ردة فعل تاور على المساءلة التي حذفت هذا الجزء من التقرير.

13. رونالد إيفانز وروبرت نوفاك، صحيفة الواشنطن بوست، 17 تموز، يوليو، 1987م، وصحيفة جيروزاليم بوست، 4 كانون الأول، ديسمبر، 1986م.

14. كروثامر، المصدر السابق. انظر أيضًا الفصل الثالث عشر، وأيضًا ص 90، 99، 120 على التوالي.

15. محكمة العدل الدولية، سنة 1986م، 27 حزيران، يونيو، 1986م، القائمة العامة رقم 70؛ المزاد 251، 157،252، 158، 233.

16. افتتاحية صحيفة نيويورك تايمز، 1 تموز، يوليو، 1987م؛ كروثامر، المصدر السابق. زوَّرت صحيفة نيويورك تايمز قرار المحكمة، مدعيةً أنها قبلت بمبدأ الدفاع الجماعي، بوصفه مبررًا محتملًا لقيام الولايات المتحدة بالرد بصورة استباقية على احتمال شنِّ نيكاراغوا هجومًا على السلفادور؛ وقد رفضت المحكمة مثل هذا التبرير بصورة واضحة، وأكدت عدم وجود أساس قانوني لذلك حتى لو استطاعت الولايات المتحدة إثبات مزاعمها (التي تم تفنيدها) حول ذلك. قارن ردة الفعل في هذه الافتتاحية بافتتاحية وردت في صحيفة لوس أنجلوس تايمز في 29 حزيران، يونيو، بعنوان «إضعاف حكم القانون، الناجم عن لجوء الولايات المتحدة لاستخدام القوة الوحشية بدلًا من الوسائل القانونية لمواجهة الأزمة في المنطقة»؛ هذا الاقتباس ورد في كتاب بارنز، بعنوان: **في الحرب ضد نيكاراغوا**، ص 138.

17. جوناثون كارب، صحيفة الواشنطن بوست، 28 حزيران، يونيو، 1986م.

18. فرانك، صحيفة نيويورك تايمز، 17 تموز، يوليو، و29 تشرين الأول، أكتوبر، وكذلك، صحيفة بوسطن غلوب، 4 تشرين الثاني، نوفمبر، 1986م.

19. صحيفة نيويورك تايمز، 4 تشرين الثاني، نوفمبر، وبوسطن غلوب، 28 تشرين الأول، أكتوبر 1986م.

20. **الإرهاب في العصر الحديث**.

21. روزنتال، صحيفة نيويورك تايمز، 11 أيلول، سبتمبر، 1987م.

22. انظر مقالي: ووترغيت: **رأي مشكك**، افتتاحية نشرة نيويورك، 20 أيلول، سبتمبر، 1973.

23. انظر كتابي **قراصنة وأباطرة**.

الفصل الخامس: ثقافة الارهاب

1. ستيفن كينزار، صحيفة نيويورك تايمز، 10 أيار، مايو، 1987م؛ روبرت بيرز، صحيفة نيويورك تايمز، 25 تشرين الثاني، نوفمبر، 1985م.
2. افتتاحية صحيفة كريستيان ساينس مونيتور، 6 أيار، مايو، 1987م؛ وانظر كذلك، هيبمستون، صحيفة بوسطن غلوب، 21 آب، أغسطس، 1987م.
3. انظر كتابي: **أسباب نشوء الدولة** بانثيون، 1973م، ص 71، 158.
4. انظر كتاب: **قلب المعادلة**، ص 11.
5. منظمة العفو الأمريكية، **حقوق الإنسان في نيكاراغوا**، 1986م، شباط، فبراير، 1987م، ص 144ـ145.
6. «اتهام نيكاراغوا بأنها مجتمع ماركسي، بصرف النظر عما يمكن أن تعنيه مثل هذه العبارة؛ هو مجرد مبدأ من مبادئ النظام الدعائي الذي يستند إلى حقيقة عدم وجود انتخابات، أو ما شابه ذلك، وهو لا يحتاج إلى أي دليل أو إثبات، ولا تشغله سياسات المحافظة على الاقتصاد الأهلي الخاص، أو الاستنتاجات التي قد يطلع بها مراقبون مهتمون بحقيقة أن الماركسيين اللينينيين هم مجرد أقلية في القيادة الساندنيستية، وأن هؤلاء بالتحديد يتمثلان بالأَخَوَين أورتيغا ـ أي الرئيس ووزير الدفاع ـ اللذين يعدان الأقوى بين أعضاء القيادة مجتمعين؛ وأن هذين القياديين ينتميان إلى السلالة نفسها المعروفة من القادة الشموليين في العالم الثالث الذين لا يعدون ماركسيين-لينينيين». (غليجيسيس، المصدر السابق). وكما لاحظنا سابقًا، ينظر إلى عبارة ماركسي على أنها مجرد سُبّة في اللغة المتداولة في الولايات المتحدة، ولا تحتوي على أي سياق آخر.
7. مايكل كينسلي، صحيفة وول ستريت جورنال، 26 آذار، مارس، 1987م.
8. New Republic، 10 آب، أغسطس، 1987م.
9. ستيفن كينسر، صحيفة نيويورك تايمز، 19 تموز، يوليو، 1987م. نقل المراسل لاري بويد من المشهد الميداني أن عشرة مدنيين على الأقل، قتلوا من قبل مهاجمين على تخوم البلدة ودمروا بالكامل إحدى التعاونيات، إذاعة باسيفيكا، 20 تموز، يوليو، 1987م.

10. صحيفة التايمز اللندنية، 26 أيار، مايو، 1987م.

11. كوندراك في New Republic، 10 آب، أغسطس، 1987م.

12. صحيفة نيويورك تايمز، 21 نيسان، أبريل، 1986م. وحول الأحداث وعمليات الاحتيال والخلفيات، انظر كتاب: **قراصنة وأباطرة**، الفصل الثالث، ومقالي: **الإرهاب الدولي: ما هو العلاج؟** في دورية (شؤون العالم الثالث)، كانون الثاني، يناير، 1988.

13. انظر مقالًا بعنوان: **دعوها تغرق**، في مجلة New Republic، 24 آب، أغسطس، 1987م، وهي ملصقة لافتة حول المزاعم والهيستيريا البذيئة، وتستحق تحليلًا أكثر عمقًا.

14. كان لويس يكتب بناءً على فرضية أن قصف ليبيا هو رد على التفجير الذي حدث في برلين، وقتل فيه أحد الجنود الأمريكيين، وأن نسبة واحد إلى مئة يعتقدون أن هذا القصف له ما يبرره. وعليه، يمكن القول إن نيكاراغوا تملك الحق في قصف المدن الأمريكية يذهب ضحيته مليونًا من المدنيين، (عن طريق الخطأ) وربما أكثر، لو أخذنا في الحسبان العدد النسبي للسكان. لا يوجد خارج نطاق ذلك أي دليل يتمتع بالمصداقية لا في السابق ولا في الوقت الحالي، حول احتمال تورط ليبيا بالتفجير الذي حدث في الملهى الليلي في برلين.

15. بروس كاميرون وبن كيمبل، في كتاب بعنوان: **من قوة عميلة إلى حركة تحرر وطنية**، شباط، فبراير، 1986م. فيليب بينيت، في صحيفة بوسطن غلوب، 25و 29 تشرين الثاني، نوفمبر، 1986م.

16. انظر كتاب: **قلب المعادلة**، ص 12 وما بعدها. منذ ذلك التاريخ أعلن كروز انسحابه؛ انظر التالي.

17. 16 تموز، يوليو، 1982م، وكالة الاستخبارات الدفاعية، DIA، وتم تسريب الوثيقة سنة 1984م (مجلس شؤون نصف الكرة الجنوبي، الوثيقة كانت بعنوان: **خداع الشعب**، 3 نيسان، أبريل، 1986م)؛ انظر أيضًا تقرير دونالد فوكس والبروفسور مايكل غلينون الموجه لمجموعة حقوق الإنسان الدولية، ومكتب واشنطن لشؤون أمريكا اللاتينية، نيسان، أبريل، 1985م؛ انظر كذلك كتاب تيوفيلو كابيستريرو: **دم الأبرياء: ضحايا**

حرب جماعة الكونترا في نيكاراغوا (دار أوربيس، نيويورك. انظر كتاب: **قلب المعادلة** للحصول على مصادر وأمثلة، هي بالتأكيد غير شاملة، حول المجازر التي ارتكبتها جماعة الكونترا، ويحتوي كذلك على مقارنة مختصرة بين وسائل الإعلام الأمريكية والأجنبية.

18. انظر كتاب كيرمان: **أسياد البشر**، كولومبيا، 1986م، ص 12.

19. تشينويزو، في كتاب بعنوان: **الغرب ونحن الآخرين**، ص 59 وما بعدها.

20. انظر مقالًا بعنوان: **الطريق من لاوس إلى نيكاراغوا**، مجلة الإيكونومست، 7 آذار، مارس1987م. يقول فوكس باترفيلد إن الجنرال ريتشارد سيكورد كان «مرتبطًا بصورة سرية بمهمة لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية في لاوس، وكان يدير الحرب السرية ضد الفيتناميين الشماليين» ـ في الواقع، كانت ضد القرويين في شمالي لاوس بالرغم من أن الحقائق الموثقة لم يعتَرَف بها؛ كما ورد في صحيفة نيويورك تايمز، 6 كانون الأول، 1986م.

21. برنارد ديدريخ: **سوموزا**، (Duttonm1981) ص 12، 311.

22. ستيفن داونر، الديلي تلغراف اللندنية، 20 تموز، يوليو، 1987م، وقد ذكر في مقاله أن أعداد أفراد قبيلة تونتون ماكوتس بلغ ثلاث مئة ألف: وقد ذكر ذلك أيضًا جوزيف تريستار في صحيفة نيويورك تايمز 10 آب، أغسطس، 1987م. حول المذبحة التي وقعت في تموز، يوليو، 1987م، انظر أسوشيتد برس وصحيفة بوسطن غلوب، 26 تموز، يوليو، 1987م، وغيرها. وقد قدرت إحدى لجان التحقيق أن عدد القتلى تجاوز المئتين، وتحدثت عن الفقر المدقع والتوزيع غير العادل للأراضي بوصفهما عاملَيْن من العوامل التي أدت إلى هذه المذبحة. غالبية الشعب لا تكاد تجد ما يسد رمقها، في حين أن «الأقلية البورجوازية المحلية في بعض الأحيان تتمتع بثراء فاحش ... وتضع يدها على الإنتاج الزراعي، ووسائط النقل العامة والسلطة التجارية والسياسية»، وتحتكر أرض الدولة، بحسب هذه اللجنة، استنادًا إلى ما نقلته وكالة رويترز، وذكرته صحيفة بوسطن غلوب في 30 آب، أغسطس، 1987م.

23. بول إيلمان، في أسبوعية مانشستر غارديان، 25 كانون الثاني، يناير، 1987م، وأربييه نير، في نشرة نيويورك، في 9 نيسان، أبريل، 1987م. يصف كليفورد كروس هذا الإقليم بأنه فريد من نوعه في نيكاراغوا، مشيرًا إلى أنه في عهد سوموزا «كانت أجزاء كبيرة من هذا الإقليم تحت سيطرة ملاك الأراضي اليمينيي النزعة الذين أجَّروا أجزاء صغيرة من تلك الأراضي إلى القرويين من الرعاة، وأن سوموزا وزَّع أراضي هذا الإقليم الذي لم يكن جزءًا من الصراع ضد سوموزا؛ أما رجال الساندنيستا فلم يكونوا قادرين على منح القرويين قروضًا وتجهيزات كانوا يحصلون عليها من ملَّاك الأراضي السابقين، ما أدى إلى حدوث استياء بين أوساط القرويين أجَّجه أكثر، رجال الكنيسة المحافظون»؛ انظر صحيفة وول ستريت جورنال، 3 آب، أغسطس، 1987م. كثير مما سبق، أوردته وسائل الإعلام حينها في غينيا الجديدة، حيث هجَّر رجال الساندنيستا ستة آلاف من القرويين سنة 1987م من إحدى المناطق الوعرة التي أعطاهم سوموزا أجزاء من الأراضي فيها، ما يشكل اختلافًا كبيرًا عما قامت به جماعة الكونترا خلال سنين عدة من التنظيم، بحسب جيمس لوموين (انظر ما ذكره في صحيفة نيويورك تايمز، في 17 حزيران، يونيو، 1987م، عندما تحدث عن انتهاك الحقوق من قبل جنود الساندنيستا في المنطقة).

24. صحيفة لوس أنجلوس تايمز، 22 شباط، فبراير، وأيضًا صحيفة لوموند ديبلوماتيك، في أيار، مايو، 1987م. علينا أن نضيف هنا أن إعادة التوطين كان قسريًّا في معظم الأحيان وليس خياريًّا. انظر تقارير صادرة عن منظمة العفو الأمريكية المنظمة حول الأحكام القضائية بهذا الشأن.

25. جيمس لوموين، صحيفة نيويورك تايمز، 3 و 5 آذار، مارس، 1987م.

26. انظر برنارد دو لا غرانج، صحيفة لوموند، 20 شباط، فبراير، 1987م؛ وكذلك فريديريك كمب وكليفورد كروس في صحيفة وول ستريت جورنال في 2 آذار، مارس، 1987م، منتقديْن بشدة «فشل الولايات المتحدة في إعادة النظر في سياستها تجاه قبائل الميسكيتو، في حين أن حركة الساندنيستا فعلت الكثير من أجل تحسين أوضاع الهنود». للنظر في خلفية هذا الموضوع، انظر كتاب مارتن ديسكن وآخرين، بعنوان: **السلام والاستقلال على شاطئ نيكاراغوا الأطلسي**، الصادر في أيلول، سبتمبر،

1986م. وحول التجنيد الإجباري الذي فرضته جماعة الكونترا في تلك المنطقة، والأعمال الإرهابية الأخرى التي قامت بها، والتي ازدادت وتيرتها حدة بعد موافقة الكونغرس على تقديم مساعدات عسكرية للكونترا في حزيران، يونيو، 1986م، ومعاملتها الوحشية للاجئين بالتزامن مع تحسين الحكومة ممارستها، انظر كتاب منظمة العفو الأمريكية بعنوان: **حقوق الإنسان في نيكاراغوا سنة ١٩٨٦م**، والصادر في شباط، فبراير، 1987م؛ حيث استنتجت المنظمة أن «العديد من أفراد قبيلة الميسكيتو في منطقة ريو كوكو يعدون أن قوة الميسكيتو التي شكلتها جماعة الكونترا وليست حكومة الساندنيستا، هي الخطر الحقيقي الذي يتهددها ويتهدد طريقة حياتها».

27. جوليا بريستون، أسبوعية واشنطن بوست، 21 أيلول، سبتمبر، 1987م.

28. **حقوق الإنسان في نيكاراغوا**، ملحق يستعرض المزاعم الكاذبة حول السجناء السياسيين من قبل وزارة الخارجية، وهو تحليل ينطبق أيضًا على المزاعم غير المسؤولة التي طلع بها الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان ومستشاره المؤيد لجماعة الكونترا؛ روبرت ليكين. للاطلاع على تحليلات أكثر حول عمليات التزوير في التقارير الصادرة عن الاتحاد الدولي، إضافة إلى مقالات أخرى سابقة، كتبتها مديرة البرنامج حينها نينا شي، انظر رسالة ديفيد ماكمايكل إلى صحيفة نيويورك تايمز، 23 كانون الأول، ديسمبر، 1985؛ انظر أيضًا افتتاحية مجلة (The Nation) في 6 أيلول، سبتمبر، 1986م، والمجلة نفسها أيضًا في العدد 13 أيلول، سبتمبر، 1986م بقلم ألكساندر كوكبيرن. لم يكن لدى الاتحاد أي اعتراض على شهادة ليكين في الكونغرس وهو يحشد لتأييد تقديم مساعدات لجماعة الكونترا؛ مستشهدًا بالتقرير الذي كان في طور الإعداد. قد يتساءل المرء عن طبيعة ردة الفعل على تقرير حول إسرائيل تنشره إحدى مجموعات حقوق الإنسان، بعد استشارةٍ من أحد أعضاء مجموعة الضغط الليبيين لصالح أبي نضال الذي قادهم باتجاه إسرائيل (التي لن تسمح مطلقًا بطبيعة الحال، لهذه المجموعة بزيارة إسرائيل بالمقارنة مع نيكاراغوا الشمولية). للاطلاع على السجل الناصع للاتحاد الدولي لحقوق الإنسان في حماية إسرائيل من الفضيحة الناجمة عن خرقها لحقوق الإنسان، انظر كتاب: **نحو حرب باردة جديدة**، ص 450 وكتابي: **سلام في الشرق الأوسط** (Pantheon، 1974)، ص 197، ومقالات أخرى أُدرجت في نشرة

حقوق الإنسان في فلسطين، العدد 2، ص 1 إلى 5، عدد 30 آب، أغسطس، 1977، في أثناء مدة مراسلاتي مع رئيس الاتحاد؛ روجر بولدوين حول معاييرهم المزدوجة.

29. كليفورد كروس وفريديريك كيمب، صحيفة وول ستريت جورنال، 6 شباط، فبراير، 1987م.

30. **نشرة الدراسات المعاصرة** ربيع وصيف 1985م، انظر أيضًا كتاب **قلب المعادلة**، ص 131، للاطلاع على بعض المزاعم المثيرة للدهشة حول هذا المركز البحثي اليميني التوجه فيما يتعلق بباستورا الذي كانوا يعدونه حينها بطلًا بالنسبة إليهم.

31. **تعليق باستورا حول وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، والصراع الذي تخوضه جماعة الكونترا**، انظر أيضًا صحيفة (El Siglo)، بنما، 9 شباط، فبراير، 1987م. يقول باستورا: «أرغب في عقد لقاء مع حكومة نيكاراغوا»، وفقًا لما نقلته صحيفة (Excelsior) المكسيك، وأعيد طبعها بإشراف (مركز أمريكا الوسطى للموارد)، في 6 و19 تموز، يوليو، 1987م.

32. انظر التقرير المطوّل والفارغ من المضمون حول نقاش جرى بين باستورا وجيمس لو موين، صحيفة نيويورك تايمز، 4تموز، يوليو، 1987م.

33. ألان نيرن، مقال بعنوان: **التقدمي**، آذار، مارس، 1987م.

34. صحيفة (Excelsior)، المكسيك2 نيسان، أبريل، 1987م.

35. مقتبسة من قبل بارنز، في كتاب: **في حالة حرب ضد نيكاراغوا**، ص 74؛ روزنتال الذي يملك أيضًا مصرفًا وشركة تأمين، في مقابلة له في إسرائيل مع صحيفة دافار، 1 حزيران، يونيو، 1987م.

36. إيلي تيكير، صحيفة معاريف الإسرائيلية، 20 آذار، مارس، 1987م.

37. رود نوردلاند: **جماعة الكونترا الجديدة**، مجلة نيوزويك، 1 حزيران، يونيو، 1987م. تظهر صورته أنه لم يحدث تغير يذكر منذ الوقت الذي وصفه كريستوفر ديكي، في كتابه: **مع جماعة الكونترا** (Simon & Schuster، 1985) أو من خلال المقابلات التي أجريت في منشورات بالألمانية سنة 1984م: ديتير إيك وكارلوس رينكون، في

كتاب بعنوان: **جماعة الكونترا: مقابلات مع المناهضين للساندنيستا** (الترجمة إلى الإنجليزية: Synthesis، 1985).

38. يونايتد برس إنترناشونال: **الصليب الأحمر ينتزع من جماعة الكونترا حق استخدام الشعار**، صحيفة بوسطن غلوب، 18 حزيران، يونيو، 1987م؛ وهو عنوان لمقال مكون من مئة وخمس وعشرين كلمة؛ لم تذكر منها كلمة واحدة في صحيفة نيويورك تايمز. تشير مجلة الإيكونومست اللندنية في هذا السياق أن «سوء استخدام شعار الصليب الأحمر في أوقات أو أماكن الصراع يعد جريمة حرب، وتفرض على مرتكبه العقوبة المناسبة»، بموجب اتفاقيات جنيف؛ 29 آب، أغسطس، 1987م. وحول إجلاء قادة الحرس الوطني بطائرات دي سي 8 المتخفية وراء شعار الصليب الأحمر، انظر بيتر كورنبلوه، في كتاب ووكر: **ريغان ضد الساندنيستا**.

39. خدمة نايت رايدر، صحيفة بوسطن غلوب، 18 آذار، مارس، 1987م. في إشارة منها إلى الشهادة التي أدلى بها شولتز في الكونغرس؛ كيرباتريك، في صحيفة بوسطن غلوب، 15 آذار، مارس، 1987م، ستيفن إنجلبريرغ في صحيفة نيويورك تايمز، 15 تموز، يوليو، 1987م. أنكر كروز بصورة مراوغة الاتهام بأنه كان يتلقى راتبًا ماليًّا شهريًّا من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في الوقت الذي طرح نفسه مرشحًا للرئاسة، ثم اضطر بعد ذلك إلى سحب ترشيحه بسبب ضغوطات مورست عليه من قبل الحكومة الأمريكية من أجل نزع الشرعية عن الانتخابات، وممارسة الضغط على الكونغرس بصفته ديموقراطيًّا مستقلًّا. انظر كتاب: **قلب المعادلة**، ص 138.

40. الأسوشيتد برس، 15 آذار، مارس، 1987م. وحول تقييمه لزملائه في جماعة الكونترا قبل أن يعطي موافقته على أن يكون رأس حربة في عملية خداع الرأي العام الأمريكي؛ انظر ص 73 و 94.

41. دينيس فولمان، صحيفة كريستيان ساينس مونيتور، 11 آذار، مارس، 1987م، مقتبسًا بتصرف من ملاحظات أدلى بها كروز في مقابلة امتدت سبع ساعات؛ فولمان، صحيفة كريستيان مونيتور 22 أيار، مايو، 1987م.

42. صحيفة بوسطن غلوب، 5 نيسان، أبريل، 1987م.

43. دينيس فولمان، صحيفة كريستيان ساينس مونيتور، 18 أيار، مايو، 1987م.

44. صحيفة الواشنطن بوست، 8 أيار، مايو، 1983، مقتبسة من قبل بيتر كورنبلوه في كتاب ووكر: **ريغان ضد الساندنيستا**.

45. جيمس لو موين، صحيفة نيويورك تايمز، 21 شباط، فبراير، 1987م؛ والأسوشيتد برس 22 آذار، مارس، 1987م؛ مقتبسًا مادة الموضوع من صحيفة الواشنطن بوست.

46. صحيفة ميامي هيرالد، 25 تشرين الثاني، نوفمبر، 1986م.

47. جيمس لو موين، صحيفة نيويورك تايمز، 15 كانون الأول، ديسمبر، 1986م؛ حول القوة العسكرية الحالية للسلفادور، انظر ويليام برانيفان، صحيفة الواشنطن بوست، 23 آذار، مارس، 1987م، تعد تقديرات قوة نيكاراغوا العسكرية في واشنطن خيالية في أغلب الأحيان، بما في ذلك أعداد جنود الاحتياط ورجال الميليشيا التي تدعم حكايات عن الآلة العسكرية الهائلة التي تملكها نيكاراغوا. وبحسب بول نوكس الصحفي في إحدى كبريات الصحف الكندية، هي (غلوب أند ميل) الصادرة في تورنتو، والذي يرسل تقاريره من ماناغوا، فإن «الدبلوماسيين هنا يقدّرون أن عدد أفراد الجيش النظامي لا يتجاوز ثلاثًا وثلاثين ألفًا»، «أما الجيش السلفادوري فيبلغ تعداده ثمانية وثلاثين ألفًا وست مئة وخمسين فردًا إضافة إلى ألف ومئتين وتسعين من أفراد القوة البحرية، وألفين وسبع مئة في القوات الجوية». (بحسب صحيفة يو إس توداي، 2 نيسان، أبريل، 1987م.)

48. لو موين، صحيفة نيويورك تايمز، 15 كانون الأول، ديسمبر، 1986م؛ وبيتر غراير، في صحيفة كريستيان ساينس مونيتور، 23 حزيران، 1987م، وهذا الأخير يقدم تقديرات منخفضة تدل على لا معقولية المزاعم السابقة التي روَّج لها مؤيدو جماعة الكونترا في الولايات المتحدة من أنها بحاجة إلى أبسط أدوات القتال. حول اعتماد الكونترا على إمدادات أمريكية تلقى من الجو، انظر مارجوري ميلر، في صحيفة لوس أنجلوس تايمز، 1 آذار، مارس، 1987م، وبيتر فورد في صحيفة كريستيان ساينس مونيتور في 10 نيسان، أبريل، 1987م. انظر أيضًا نوردلاند، المصدر السابق حول مستوى الإمداد الأمريكي لجيشها العميل.

49. لو موين، صحيفة نيويورك تايمز، 28 حزيران، يونيو، 1987م.

50. انظر عنوان صحيفة دالاس مورنينغ نيوز: **رحلات الإمداد الجوية لجماعة الكونترا تصل إلى مستويات جديدة**، 23 حزيران، يونيو، 1987م.

51. لو موين، صحيفة نيويورك تايمز، 28 حزيران، يونيو، 1987م.

52. إضافة إلى الرحلات الجوية النظامية، ومع تجاهل الاحتجاجات النيكاراغوية عليها، فقد استعانت البحرية الأمريكية بالنموذج الإسرائيلي من طائرات من دون طيار كانت تنطلق من السفينة الحربية الأمريكية (أيوا) في البحر الكاريبي؛ وقد استخدمت إسرائيل مثل هذا النوع من الطائرات في لبنان؛ انظر نشرة الدفاع الدولية الصادرة في جنيف، 1 آذار، مارس، 1987م.

53. ريتشارد إيفانز، صحيفة الأوبزرفر اللندنية، 12 تموز، يوليو، 1987م.

54. رونالد رادوش، صحيفة تيكون، 1 شباط، فبراير، 1986م.

55. جيمس لو موين، صحيفة نيويورك تايمز، 22 آب، أغسطس، 1987م.

56. جيمس لوموين، صحيفة نيويورك تايمز، 5 نيسان، أبريل، 1987م.

57. كليفورد كروس، صحيفة وول ستريت جورنال، من تقرير أرسله أحد العاملين في الصحيفة، في 9 نيسان، أبريل، 1987م.

58. كريستوفر ليهمان هوبت، صحيفة نيويورك تايمز، 14 أيار، مايو، 1987م، في مراجعة له لكتاب: **رقصة فالس مع دكتاتور** للكاتب راي بونير (Times Books، 1987)، يعبر الكاتب عن دهشته بأنه «على عكس التأكيدات الرسمية في ذلك الوقت، فإن سفارة الولايات المتحدة في مانيلا كانت تعرف أن ماركوس كان على وشك إعلان حالة الطوارئ سنة 1972م، وأنها لم تفعل شيئًا لثنيه عن ذلك». كيف يمكن لنا أن نفهم هذا التحول عن التقاليد الأمريكية في هذا المجال؟ حول أسباب دعم الولايات المتحدة للانقلاب الذي قام به ماركوس، وردة الفعل الحماسية من قبل الولايات المتحدة والمستثمرين الأجانب على ذلك الانقلاب، انظر كتاب تشومسكي وهيرمان: **الاقتصاد**

السياسي لحقوق الإنسان، الجزء الأول، ص 230 وما بعدها، وانظر كذلك كتاب: **الولايات المتحدة والفلبين** لستيفن شالوم، 1981م، الفصل السابع.

59. 5 أيلول، سبتمبر، 1987م.

60. فريد بارنز، (New Republic)، 31 آب، أغسطس، 1987م.

61. راندولف ريان، صحيفة بوسطن غلوب، 28 شباط، فبراير، 1987م.

62. بارنز، كتاب: **في حالة حرب ضد نيكاراغوا**، ص 65 وما بعدها. وحول روبيلو، انظر كتاب شيرلي كريستيان: **نيكاراغوا**، (Vintage، 1986)، يضيف بارنز القول إنه كان «في وقت ما في الماضي نائبًا للرئيس سوموزا».

63. من أجل الحصول على تفصيلات إضافية، انظر الفصل الخامس من هذا الكتاب؛ انظر كذلك كتاب: **قلب المعادلة**، ص 13.

64. من أجل الحصول على مراجع من أوراق البنتاغون، انظر كتاب: **لأسباب تتعلق بالدولة**، ص 95 وما بعدها.

65. ميكلين: **رحلة عذاب**، (Doubleday، 1965)، ص 76 وما بعدها.

66. صحيفة نيويورك تايمز، 12 آب، أغسطس، 1973. حول خرافة القروي السعيد في (أرض السادة المحترمين) والبنى الخيالية حول البوذية، انظر كتاب فيكري: **كمبوديا**، الفصل الأول.

67. انظر كتاب فول: **شارع تعوزه المتعة** (Stackpole books، 1967)، ص 373، وهذا الكتاب هو طبعة منقحة لكتاب صدر في أوائل الستينيات من القرن العشرين.

68. ورنر، كتاب: **الكونفوشيوسي الأخير**، (Macmillan، 1963)، ص 312.

69. لو موين، في مقال له بعنوان: **تعليم جماعة الكونترا أساليب المتمردين اليساريين**، 8 آذار، مارس، 1987م. في معرض رغبته في أن يبدو موضوعيًا، لم يحاول لو موين أن ينسب هذه الاستنتاجات لنفسه، لكنه يُرجِعُها إلى المتمردين السلفادوريين السابقين وإلى مسؤولين أمريكيين.

70. المصدر السابق، مقال بعنوان: **ثلاثة أسابيع في ماناغوا**، نشرة الكتب الصادرة عن صحيفة نيويورك تايمز، 8 آذار، مارس، 1987م، هو أشبه بخطبة عنيفة على شكل مراجعة لكتاب رشدي بعنوان: **ابتسامة النمر**؛ انظر ألكساندر كوكبيرن، The Nation، 4 نيسان، أبريل، 1987م، للاطلاع على التعليقات المناسبة.

71. انظر أيضًا مقالًا مشتركًا لي ولجاك سبينس في كتاب لووكر بعنوان: **الساندنيستيون**، والمقدمة التي كتبتها لكتاب من تأليف موريس مورلي وجيمس بيتراس بعنوان: **إدارة ريغان ونيكاراغوا**، (نيويورك، 1987م)؛ انظر كذلك مقال مارك كوبر بعنوان: **تبرئة ساحة دوارتي: التقارير الأمريكية حول السلفادور**، كانون الثاني، يناير، وشباط، فبراير، 1986م.

72. مؤتمر صحفي لريغان في 13 آب، أغسطس، 1986م؛ كما نقله بارنز، في كتابه: **في حالة حرب ضد نيكاراغوا**، ص 147. ريغان ليس وحيدًا في هذا التقييم اللافت؛ فبينما أدانت أوروبا سياسته في أمريكا الوسطى على نطاق واسع، وصلت إلى نسبة 87٪ في ألمانيا الغربية، فإن موقفه من القضايا العالمية حظي بتأييد واسع من الدول التي تدور في فلك الولايات المتحدة، حتى تلك التي تدعي أنها يسارية؛ ففي إسرائيل -على سبيل المثال- كانت حركة كيبوتز بيت ألفا (وهي أقدم كيبوتز في حركة الكيبوتز وأكثرها يسارية، وترتبط بحزب المابام اليساري،) تصنّع سيارات مصفحة لقوى الأمن الداخلي في جنوب إفريقيا أو للجيش الإسرائيلي؛ من أجل قمع المتظاهرين السود ضد سياسات حكومة جنوب إفريقيا، والمتظاهرين العرب ضد إسرائيل؛ ومع ذلك كان هؤلاء يقولون إن لديهم معايير محددة: «قرارنا هو ألا نُسوِّق هذه المركبات المصفحة إلى دول مثل تشيلي أو نيكاراغوا أو أي دولة شمولية أخرى». وقال أربيه كيزل في صحيفة يديعوت أحرونوت في العدد الصادر بتاريخ 18 آب، أغسطس، 1987م: «إن المظاهرات في جنوب إفريقيا يتم تفريقها بوساطة سيارات مصنَّعة في الكيبوتز».

73. منظمة العفو الأمريكية، في كتاب: **حقوق الإنسان في نيكاراغوا**. المستوى المرعب الذي وصلت إليه إدارة ريغان في كذبها وُثِّق في هذا التقرير وتقارير أخرى مشابهة صادرة عن منظمة العفو الأمريكية، مثير للدهشة وحتى للمرارة الساخرة. لقد عُدَّ ما تقوم به تلك الإدارة طبيعيًّا من قبل معظم المعلقين في وسائل الإعلام الذين تظاهروا بالغضب؛

لأن المرشح الرئاسي أخفق في تحديد مصدر لاقتباس في إحدى خطبه الانتخابية، بوصف أن مثل هذا الإخفاق يقلل من قيمة موقع الرئاسة المهيب نفسه.

74. New Republic، 10 آب، أغسطس، 1987م، وقبلها في 29 أيلول، سبتمبر، 1986م. فأعمال السلب التي قام بها القادة، والتي تبرر مثل هذا الحكم، بصرف النظر عن الفشل في المحافظة على حكم أصحاب الامتيازات (الديموقراطيين) المرتبطين بمصالح الولايات المتحدة، تتضمن فيما تضمنته بصورة حاسمة عدم الرغبة في منح إسرائيل الولاء المطلوب من قبل هذه الصحيفة ذات الأسلوب الستاليني ـ هذا التعبير مناسب تمامًا ـ بوصفه معيارًا لموافقتها. إن الفشل في إعادة الروابط مع إسرائيل والتي أسس لها سوموزا كلفت إسرائيل خسارةً واحدةً من أهم أسواق مبيعاتها للأسلحة، وذلك من خلال آخر مذبحة ارتكبها سوموزا. انظر كتاب بيت هالاهمي، بعنوان: **الرابط الإسرائيلي**، ص 91 وما بعدها.

75. انظر كتاب: **قلب المعادلة**، ص 106، وكذلك ص 109 وما بعدها، للاطلاع على دوارتي وتأثيره.

76. جوي هاكل، صحيفة سانت لويس بوست ديسباتش، 25 تموز، يوليو، 1986م، وصحيفة نيويورك تايمز، 21 شباط، فبراير، 1981م.

77. نشرة أمريكا الوسطى (بيركلي)، حزيران، يونيو، 1987م، تذكر فيها تقارير صحفية في السلفادور، وترصد ردود الفعل على عملية الإصلاح الزراعي من خلال نتيجة استطلاع مشابه أُجريَ في أواخر شهر كانون الأول، ديسمبر، 1986م.

78. هاكل، المصدر السابق.

79. نشرة ميسوأميريكا، سان جوزيه، حزيران، يونيو، 1986م.

80. كاميرون، في رسالة إلى صحيفة (The Nation)، 5 نيسان، أبريل، 1986م؛ وانظر كذلك رادوش في صحيفة وول ستريت جورنال، 19 كانون الأول، ديسمبر، 1986م. يزعم كلاهما أنه ينتقد بشدة المذابح المرتكبة في السلفادور، لكن هذا الموقف مراوغ، وهو واضح كل الوضوح في موقف رادوش، كما تبين في توصيته باتباع أسلوب دوارتي في بناء الديموقراطية.، لكن أيًّا منهما لا يتبنى فكرة تنظيم (قوة عميلة) لمهاجمة

السلفادور؛ لوضع حد للمذابح التي ترتكب هناك، والتي تعد أسوأ بكثير من أي تهمة ألصقت بحكومة الساندنيستا، وهذا ينطبق على الإرهابيين الذين يدعمونهم، كما تم توثيقه بصورة منتظمة من قبل منظمة العفو الأمريكية وبعض المحققين الجادين في مجال حقوق الإنسان. تلقى كاميرون مبلغ (66000) دولار أمريكي لحشد تأييد الديموقراطيين لصالح تقديم المساعدات لجماعة الكونترا؛ ومن الواضح أن مصدر هذه المعلومات هو كارل شانيل، الذي يواجه عقوبة بالسجن لدوره في الحملات الدعائية غير القانونية لإدارة ريغان. انظر بيتر كورنبلوه، (Village Voice) 13 تشرين الأول، أكتوبر، 1987م.

الفصل السادس: التحكم في الأضرار

1. ديفيد برودر، أسبوعية الواشنطن بوست، 15 كانون الأول، ديسمبر، 1986م.

2. انظر الفصل الذي نشرته في كتاب ووكر: **ريغان ضد الساندنيستا**؛ للاطلاع على تفصيلات إضافية حول الموضوع. لم يكن دعم صحيفة لا برنسا لجماعة الكونترا خافيًا على أحد؛ ففي شهر نيسان، 1986م- على سبيل المثال- صرح جيم تشامورو علنًا أنه يدعم طلب ريغان تقديم مساعدة لجماعة الكونترا، وكتب في صحيفة واشنطن بوست أن «هؤلاء النيكاراغويين الذين يقاتلون من أجل تحقيق الديموقراطية [وهي العبارة المتداولة التي تشير إلى أفراد الجيش العميل] لهم الحق في طلب المساعدة من أي مكان يمكن لهم الحصول عليها»؛ صحيفة الواشنطن بوست، 3 نيسان، أبريل. انظر كتاب: **الحق في الحياة: حقوق الإنسان في نيكاراغوا**، صادر عن (المعهد الكاثوليكي للعلاقات الدولية في لندن، 1987م)، ولمناقشة القضية التي أثارتها صحيفة لا برنسا، وتحليل حالة حقوق الإنسان في نيكاراغوا ضمن سياق أكثر عمومية، تصف مراجَعَةٌ مثيرة للاهتمام كتبها كل من أليتا بين وجوان مينديز من منظمة العفو الأمريكية هذه الدراسة بأنها «بُحِثَت بعناية وهي متوازنة وعادلة»؛ وناقشت هذه الدراسة مسائل ما زالت غامضة. انظر (نشرة اللوحة، الصادرة في لندن، 19 أيلول، 1987م). «في الوقت الذي كانت معارضة صحيفة لا برنسا لنظام حكم سوموزا يُستَشهَد بها غالبًا، وتؤكد مصداقية انتماء الصحيفة إلى التيار الديموقراطي؛ وبعد وقت قصير على استلام بيدرو جوكوين تشامورو جونيور المحافظ رئاسة تحريرها سنة 1980م، قدَّم

ثمانون بالمئة من العاملين في الصحيفة استقالاتهم، وأسسوا صحيفة مستقلة موالية لحركة الساندنيستا أطلقوا عليها اسم (إل نيوفو دياريو)»، انظر تقرير واشنطن حول نصف الكرة الجنوبي، الصادر في 23 تموز، يوليو، 1986م؛ وهذه حقيقة طُمست هنا في الولايات المتحدة. أحد المحررين الذين قدموا استقالتهم كان كزافيير تشامورو، الذي يشغل الآن منصب رئيس تحرير صحيفة إل نيوفو دياريو التي يمكن أن تزعم أنها خليفة حقيقية للصحيفة التي عارضت سوموزا بكل شجاعة. وتبقى حقيقة أن صحيفة لا برنسا الجديدة، التي لم تعد تتمتع بالمصداقية الديموقراطية، لا علاقة لها بمسألة تعليق صدورها من قبل الحكومة أو وجود قوانين الرقابة من العهد الماضي؛ لأن من شأن ذلك أن يثير استياء أولئك الذين يؤمنون حقًّا بالمعايير الليبرالية؛ وهؤلاء يشكلون ثلة قليلة جدًّا في الولايات المتحدة، لدرجة أنهم لا يكادون يُرَوْن في أي مكان.

3. مجلس شؤون نصف الكرة الجنوبي، في تقرير حول نصف الكرة الجنوبي، في 12 تشرين الثاني، نوفمبر، 1986م. مكتب واشنطن الليبرالي حول أمريكا اللاتينية يصف بارنز على أنه «من أشد المعارضين النشطين والواضحين للسياسة التي تتبعها إدارة ريغان في أمريكا اللاتينية»؛ حُدِّث التقرير في شهري تشرين الثاني، نوفمبر، وكانون الأول، ديسمبر، 1986م.

4. بين برادلي جونيور، صحيفة بوسطن غلوب، 7 كانون الأول 1986م.

5. روزينفيلد، في مقال بعنوان: **المبدأ الذي كلَّف غاليًا** (وهو معيار الشكوى الليبرالية)، صحيفة الواشنطن بوست، 26 تموز، يوليو؛ انظر افتتاحية صحيفة نيويورك تايمز، آب، أغسطس، 1987م؛ وافتتاحية الواشنطن بوست، 16 حزيران؛ انظر كذلك، ريستون، صحيفة نيويورك تايمز، 19 آب، أغسطس، 1987م؛ وافتتاحية الواشنطن بوست، 16 حزيران، يونيو، وريستون في صحيفة نيويورك تايمز، تموز، يوليو، 1987م.

6. انظر كتاب: **قلب المعادلة**، الفصل الأول ص 5.

7. **ما الخطأ الذي حدث**، صحيفة نيويورك تايمز، 7 كانون الأول، ديسمبر، 1986م. لكي نقدِّر هذه التعليقات كما يجب، علينا أن نضع في حسباننا أن مؤلفها كان من المدافعين الشهيرين عن الإرهاب الدولي الأمريكي والإسرائيلي.

8. انظر كتاب: **قلب المعادلة**، الفصول: 3 و4 و5؛ وانظر كذلك، كتاب مورلي وبيتراس بعنوان: **إدارة ريغان ونيكاراغوا**، ومقدمة الكتاب من وضعي أنا؛ انظر أيضًا الشهادة التي أدلى بها ديفيد ماكمايكل، المحلل المتخصص في شؤون وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في محكمة العدل الدولية (نظرت المحكمة في هذه الاتهامات ورفضتها بشيء من السخرية)، من وثيقة رسمية صادرة عن الأمم المتحدة بتاريخ 19 تشرين الثاني، نوفمبر، 1985م.

9. انظر بصورة خاصة، سلسلة من التخمينات القضائية في كتاب **الانشقاق**، بقلم أبراهام برومبرغ؛ رئيس التحرير السابق لمجلة وزارة الخارجية بعنوان: **مشكلات الشيوعية**.

10. نشرة (إنفيو)، عدد تشرين الثاني، نوفمبر، 1986م؛ وهي سلسلة من المقابلات مع زعماء المعارضة. ضمن مبدأ النظام العَقَدي الأمريكي، فقد تلطخت مؤهلات دياز الديموقراطية من خلال حقيقة أن الجناح التابع له في الحزب المسيحي الاجتماعي رفض الانصياع للضغوطات الأمريكية لمقاطعة انتخابات سنة 1984م، وعليه فقد شوَّشَ على الجهود الأمريكية لنزع المصداقية عنه ومَحْوِهِ من التاريخ.

11. افتتاحيات صحيفة كريستيان ساينس مونيتور، في 6 و 20 أيار، مايو، 1987م.

12. برنارد غويرتزمان، صحيفة نيويورك تايمز، 8 كانون الثاني، يناير، 1987م.

13. 2 حزيران، يونيو، 1987م، صحيفة نيويورك تايمز، 3 حزيران، يونيو.

14. ريتشارد هالوران في مقال له بعنوان: **رجال العصابات اللاتينيون يتوحدون، هذا ما يقوله الضباط الأمريكيون**، صحيفة نيويورك تايمز، 3 آذار، مارس، 1987م.

15. ويكر، صحيفة نيويورك تايمز، 11 تموز، يوليو، 1986م.

16. افتتاحية صحيفة كريستيان ساينس مونيتور، 24 تشرين الثاني، نوفمبر، 1986م.

17. أعلنت نيكاراغوا عن استعدادها لتوقيع مسودة المعاهدة التي طرحتها مجموعة الكونتادورا في 21 حزيران، يونيو، 1986م؛ (ربعية العالم الثالث)، لندن، تشرين الأول، أكتوبر، 1986م. لكن رفض الدول التي تدور في فلك الولايات المتحدة لهذه المعاهدة (كما ذكرت صحيفة الغارديان اللندنية في 13 تموز، يوليو، 1986م) لم تأتِ

وسائل الإعلام الأمريكية على ذكره أبدًا. أما قبول نيكاراغوا التوقيع على المعاهدة فقد ذكرته صحيفة نيويورك تايمز بصورة عرَضي في مقالتين قصيرتين تحت عنوان: **نيكاراغوا تقدم عرضًا لتقليص كميات بعض الأسلحة**، وأخرى تحت عنوان: **الولايات المتحدة تدين العرض المقدم من نيكاراغوا للتوقيع على المعاهدة**، (22 و 23 حزيران، يونيو،) وقد ركزت الصحيفة على رفض إدارة ريغان لهذه الحركة بوصفها عملًا دعائيًّا صرفًا. تم نشر المقالتين في زاوية أخبار من العالم، بوصفهما خبرين هامشيين. أما الواشنطن بوست فقد تجاهلت قبول نيكاراغوا تمامًا. حول بنود المعاهدة، انظر مجلة كونتادورا برايمر، عدد أيلول وتشرين الأول، 1986م.

18. وكالة الأسوشيتد برس، 10 كانون الأول، 1986م. وأيضًا صحيفة نيويورك تايمز التي كرست خمسًا وأربعين كلمة فقط لتنقل خبر طلب نيكاراغوا عقد اجتماع لمجلس الأمن في 10 كانون الأول، ديسمبر، لكن صحيفة الواشنطن بوست لم تنشر هذا الخبر.

19. انظر الفصل الثاني من هذا الكتاب، وكتاب: **قلب المعادلة**، ص 144.

20. حول هذه الإجراءات في الولايات المتحدة وبعض أهم الدول التي تدور في فلكها، والنفاق السائد الزاعم بوجود قلق حول الحريات المدنية من قبل أولئك المؤيدين للهجمات الإرهابية ضد نيكاراغوا، أو حتى أولئك المعارضين لها، انظر كتاب: **قلب المعادلة**، والفصل الذي نشرته في كتاب ووكر بعنوان: **ريغان ضد الساندنيستا**.

21. انظر كتاب: **استعراض للحريات الصحفية في أمريكا اللاتينية**، 1985_1986م.

22. انظر الفصل الذي نشرْتُه في كتاب ووكر: **ريغان ضد الساندنيستا**.

23. تقرير منظمة العفو الأمريكية بعنوان: **الإرهاب الدائم**، أيلول، سبتمبر، 1985. انظر كذلك، كتاب هيرمان وبرودهيد بعنوان: **الانتخابات الصورية**؛ ومقال لجاك سبينس في كتاب ووكر بعنوان: **ريغان ضد الساندنيستا**. ولكي يفهم المرء آلية التحكم في المعلومات في المنطقة، لا بد أن يأخذ بالحسبان عمليات البث الأجنبية الواسعة (بما فيها الولايات المتحدة) التي تتحكم في طرق إيصال المعلومات داخل أجزاء كبيرة من نيكاراغوا؛ حول هذه المسألة انظر الفصل الذي كتبه هوارد فريديريك في كتاب ووكر: **ريغان ضد الساندنيستا**.

24. انظر المراجع المثبتة في الحاشية رقم 20.

25. افتتاحية نيويورك تايمز، 28 شباط، فبراير، 1987م.

26. جاك سبينس، في كتاب ووكر: **ريغان ضد الساندنيستا**.

27. إيلين سكيولينو، في صحيفة نيويورك تايمز، تاريخ 14 أيار، مايو، 1987م.

28. افتتاحيات أسبوعية الواشنطن بوست، 31 آذار، مارس، 1986م؛ والواشنطن بوست، 9 كانون الثاني، يناير، 1987م.

29. بارنز، كتاب: في **حالة حرب ضد نيكاراغوا**.

30. ووكر، في كتاب: **نيكاراغوا**.

31. وكالة الأسوشيتد برس24 تشرين الثاني، نوفمبر، 1986م.

32. **وثائق البنتاغون**، طبعة غرافيل، الجزء الثاني، ص 647.

33. صحيفة بوسطن غلوب، 27 تموز، يوليو، 1987م.

34. اقتباس من قبل إف. باركنسون، في كتاب: **أمريكا اللاتينية، الحرب الباردة وقوى العالم الثالث** (لندن، 1974) ص 40.

35. **الشيوعية في غواتيمالا**، مجلة بحوث مكتب وزارة الخارجية لشؤون الاستخبارات، 1 تموز، يوليو، 1955؛ اقتبس من قبل غوردون بوين في مقال له بعنوان: **سياسة الولايات المتحدة تجاه غواتيمالا**، صادر عن جمعية القوات المسلحة، شتاء 1984م.

الفصل السابع: أخطار الدبلوماسية

1. **الالتزام بالاتفاقيات: يالطا وتجارب المدة الأولى للحرب الباردة**، نشرة الأمن العالمي، صيف 1986م. عرض أكثر شمولًا لأرضية أوسع يمكن أن يتضمن ليس فقط خداع ستالين وإرهابه، بل ـ من جانب الغرب ـ عمليات المجازر الجماعية التي ارتكبت بإشراف من الولايات المتحدة في اليونان وجنوب كوريا والعديد من العمليات الأخرى في دول العالم الثالث، إضافة إلى تحليل للعمليات في أوروبا واليابان؛ من أجل ضمان النتائج السياسية ووضعها في خدمة مصالح أصحاب الامتيازات التقليدية. لم تتم محاولة الوصول إلى ذلك بصورة جدية منذ أن أنهى كل من غابرييل وجويس كولكو

دراستيهما القيمتين: الأولى بعنوان: **سياسة الحرب**، (راندوم هاوس، 1968م)، والثانية بعنوان: **حدود القوة**، (هاربر وراو، 1972م). ظهرت الكثير من الدراسات ذات الصلة منذ ذلك الحين، وقد وسَّعت هذه الدراسات من آفاق استنتاجاتها، في رأيي. انظر المرجع المعتمد في الحاشية رقم 23، الفصل الثاني، لمراجعة بعض الأعمال الحديثة حول الموضوع نفسه.

2. حول السجل الوثائقي الداخلي للولايات المتحدة خلال أواخر ستينيات القرن العشرين، والصراع مع هذه المشكلات المعترف بها طيلة هذه المدة، انظر كتاب: **لأسباب تتعلق بالدولة**، وانظر كذلك جورج خان. انظر أيضًا كتاب: **التدخل** (Knopf، 1986)، الذي يحتوي على دراسة كاشفة لتلك المدة. وحول الخطوات الفورية التي قامت بها الولايات المتحدة لتقويض اتفاقيات باريس، والتي أعلنت واشنطن عنها فورًا، بالرغم من أنها لم تنشر في وسائل الإعلام، انظر كتابي: **نحو حرب باردة جديدة**، (بانثيون، 1982م) الفصل الثالث. وللاطلاع أكثر على هذه الموضوعات، انظر كتاب سيمور هيرش: **ثمن السلطة**، 1983م، ويمكن الاطلاع على خلفية الموضوع بصورة أوسع من خلال قراءة كتاب غاريث بورتر: **السلام المفقود** (إنديانا برس 1975).

3. **خطة رايت تمهد الطريق أمام الاستقرار في نيكاراغوا**، صحيفة بوسطن غلوب، 10 آب، أغسطس، 1987م. مفهوم الجناح اليساري في الحزب الديموقراطي مثير للاستغراب.

4. انظر مقالتي في كتاب ووكر: **ريغان ضد الساندنيستا**؛ لقد كانت الإجراءات القمعية المتحدة في أثناء الحرب العالمية الأولى عندما لم يكن هناك أي تهديد للولايات المتحدة على الإطلاق، أكثر حدة وصلت إلى الحكم بالسجن لمدة عشر سنوات على أحد المرشحين للرئاسة؛ لأنه كان يؤمن بطريقة عبثية بأن الحق في ممارسة حرية التعبير يجب أن يبقى من دون مساس، ولكن يمكن أن نبرر ذلك بالقول إن هذا الأمر حدث بعد قرن ونصف القرن على اندلاع الثورة الأمريكية؛ لذا فالبلاد مازالت في طور تعلم الطرق الديموقراطية.

5. صحيفة نيويورك تايمز، 10 آب، أغسطس، 1987م.

6. من أجل المناقشة والإفادة من المراجع ذات الصلة، انظر كتاب: **قلب المعادلة**، ص 143 وما بعدها، وانظر كذلك كتاب بارنز: **في حالة حرب ضد نيكاراغوا**، ص 165 وما بعدها؛ ومقال لسميث بعنوان: **أكاذيب حول نيكاراغوا**.

7. مجلة ميسوأمريكا (كوستاريكا)، أيلول، سبتمبر، 1987م.

8. صحيفة نيويورك تايمز، 8 كانون الثاني، يناير، 1987م.

9. جوزيه ميلينديز، صحيفة (Excelsior)، مكسيكو سيتي، 8 نيسان، أبريل، 1987م.

10. حول التغيرات التي حصلت على خطة أرياس التي دعمتها إدارة ريغان في البداية عندما كانت قادرة على أن تكون لها يد في صياغتها، ثم عارضتها بعد أن عُدِّلت لتتناسب مع أولويات دول منطقة أمريكا الوسطى، انظر (نشرة أمريكا الوسطى) آب، أغسطس، 1987م.

11. باميلا كونستابل، صحيفة بوسطن غلوب، 15 آذار، مارس، 1987م.

12. روزنفيلد، صحيفة الواشنطن بوست، 26 حزيران، يونيو، 1987م؛ وافتتاحية صحيفة نيويورك تايمز، 18 حزيران، يونيو، 1987م.

13. انظر تقرير واشنطن حول نصف الكرة الجنوبي، 15 نيسان، أبريل، 1987م. للاطلاع على شروط الخطة والمقارنة بينها وبين خطة مجموعة الكونتادورا، انظر (خطة أرياس) في تقرير السياسة الدولية الصادر في حزيران، يونيو، 1987م.

14. دينيس فولمان، صحيفة كريستيان ساينس مونيتور، 26 حزيران، يونيو، 1987م؛ مقتبسًا بتصرف من شهادة فيليب حبيب كما ذكر ذلك المشاركون.

15. التقرير حول أمريكا الوسطى، 26 حزيران، 1987م.

16. جيمس لو موين، صحينة نيويورك تايمز، 17 آذار، مارس، 1987م.

17. انظر كتاب: **قلب المعادلة**، ص 157 وما بعدها من أجل الدليل حول هذه المسألة.

18. انظر كتاب: **قلب المعادلة**، (3_6_3)، ولمناقشة أكثر استفاضة، انظر كتاب هيرمان وتشومسكي: **الاقتصاد السياسي لوسائل الإعلام**، الفصل الثالث.

19. دينيس فولمان، صحيفة كريستيان ساينس مونيتور، 26 حزيران، 1987م.

20. ويليام غودفيلو وجيم موريل، غواتيمالا سيتي، 4 آب، أغسطس، 1987م. كان تدخل دول مجموعة الكونتادورا قد تم تجاهله من قبل وسائل الإعلام في الولايات المتحدة، وقد وضعت معارضة الولايات المتحدة لمبادرات السلام التي طرحتها دول أمريكا اللاتينية غيمة سوداء فوق دول هذه المجموعة.

21. بيتر أوستيرلوند، صحيفة كريستيان ساينس مونيتور 10 آب، أغسطس، 1987م.

22. المصدر السابق، انظر صحيفة نيويورك تايمز، 12 آب، أغسطس، 1987م، للاطلاع على نص اتفاقية دول أمريكا الوسطى.

23. تقرير دول أمريكا الوسطى، 14 آب، أغسطس، 1987م.

24. صحيفة لوموند، 7 آب أغسطس، 1987م.

25. إيلين هيوم وروبرت غرينبيرغر، صحيفة وول ستريت جورنال، 14 آب، أغسطس، 1987م.

26. صحيفة كريستيان ساينس مونيتور، 7 آب، أغسطس، 1987م؛ وصحيفة نيويورك تايمز، 6 آب، أغسطس، 1987م.

27. صحيفة نيويورك تايمز، 6 و 7 آب، أغسطس، 1987م.

28. صحيفة نيويورك تايمز، 6 آب، أغسطس، 1987م. للاطلاع على مراجعة حديثة لجهود إدارة ريغان للتهرب من أشكال المفاوضات كافة في وجه الضغوط النيكاراغوية التي بادرت لعقدها، انظر تقرير سميث بعنوان: **أكاذيب حول نيكاراغوا**. السجل الذي طلع به سميث هو جزئي؛ لأنه يستثني -على سبيل المثال- جهود نيكاراغوا منذ سنة 1981م، من أجل توقيع اتفاق حول القضايا الحدودية بوجود مراقبين دوليين؛ وهذا طرح غير مقبول ألبتة بالنسبة إلى الولايات المتحدة التي يبدو أنها مصممة على مهاجمة نيكاراغوا لردعها عن شن عدوان على جيرانها.

29. صحيفة نيويورك تايمز، 7 آب، أغسطس، 1987م. تُلقي مساهماتُ روزينتال منذ أن تقاعد من عمله رئيسًا للتحرير الضوء على العقلية التي تحكمت في الصحيفة على امتداد سنوات طوال تحت إمرته. هناك العديد من الأمثلة التي سَتَرِد فيما بعد.

30. صحيفة بوسطن غلوب، 10 آب، أغسطس، 1987م.

31. انظر ص 159. وصحيفة نيويورك تايمز، 8 آب، أغسطس، 1987م.

32. تقرير دول أمريكا الوسطى، 14 آب، أغسطس، 1987م. انظر كذلك صحيفة (Excelsior) المكسيك 25 آب، أغسطس، في أخبار أمريكا الوسطى المحدثة، 1 تشرين الأول، أكتوبر، 1987م.

33. روزينتال، صحيفة نيويورك تايمز، 21 آب، أغسطس، 1987م؛ إغناتوس، أسبوعية الواشنطن بوست، 24 آب، أغسطس، 1987م.

34. افتتاحية الواشنطن بوست، 31 آب، أغسطس، 1987م.

35. إيلين هيون وروبرت غرينبيرغ، صحيفة وول ستريت جورنال، 14 آب، أغسطس، 1987م.

36. روبرت غرينبيرغ، صحيفة وول ستريت جورنال، 17 آب، ونيل لويس، صحيفة نيويورك تايمز، 18 آب، أغسطس، 1987م.

37. انظر المراجع المشار إليها في الحاشية رقم 2.

38. ليس كليًّا. انظر افتتاحية صحيفة بوسطن غلوب، 21 آب، أغسطس، 1987م، التي تشير إلى الحقائق باختصار ولكن بدقة؛ ما يعد حدثًا تاريخيًّا بالنسبة إلى صحافة الولايات المتحدة. بحسب معرفتي، هذه هي المرة الأولى التي تذكر فيها الحقائق كما هي وبدقة أو بصورة قريبة من الدقة في الصحافة الأمريكية، بالرغم من أن شفافية تلك الحقائق ووضوحها، والرغبة المثيرة للدهشة من قبل وسائل الإعلام في طمسها لصالح تلك النسخة من الحقائق التي تريد الحكومة تسويقها قد نوقشت علنيًّا منذ أوائل سنة 1973م.

39. **كوخ يسمّي ثمانية أشخاص للانضمام إليه في رحلته إلى نيكاراغوا**، صحيفة نيويورك تايمز، 14 أيلول، سبتمبر، 1987م. انظر كتاب هيرمان وبرودهيد بعنوان: **الانتخابات الصورية**، الملحق الأول؛ وانظر كذلك كتاب هيرمان وتشومسكي بعنوان: **الاقتصاد السياسي لوسائل الإعلام**، الفصل الخامس، الفقرة الثالثة، والملحق.

40. لو موين: **الأمل اللاتيني والتهرب**، صحيفة نيويورك تايمز، 10 آب، أغسطس، 1987م، ص 1.

41. وكالة رويترز، وصحيفة تورنتو غلوب أند ميل، 10 آب، أغسطس، 1987م.

42. جيمس لو موين، صحيفة نيويورك تايمز، 22 آب، أغسطس، 1987م.

43. جويل برينكلي، صحيفة نيويورك تايمز، 28 آب، أغسطس، 1987م.

44. تقرير واشنطن حول نصف الكرة الجنوبي، 30 أيلول، سبتمبر، 1987م.

45. وكالة الأسوشيتد برس وصحيفة بوسطن غلوب24 آب، أغسطس، خمس وسبعون كلمة. ستيفن كينزر: **آمال نيكاراغوا تتعاظم حول إنشاء صحافة حرة**؛ عبارات قليلة في وكالة رويترز؛ وتسعون كلمة في صحيفة بوسطن غلوب.

46. انظر فيليب بينيت، في صحيفة بوسطن غلوب، 16 آب، أغسطس، وكينزر في صحيفة نيويورك تايمز 14 آب، أغسطس، ينقل عن نائب الرئيس القول بأن الرقابة سوف ترفع عن الصحافة، ويُطلَق سراح السجناء، وتلغى المحاكم الخاصة إذا توقفت الولايات المتحدة عن تقديم الدعم لجماعة الكونترا.

47. بيتر فورد، لجنة الساندنيستا تثير العديد من الأسئلة، صحيفة كريستيان ساينس مونيتور، 3 أيلول، 1987م.

48. شكوى من الولايات المتحدة حول لجنة الحكم اللاتينية، انظر وكالة رويترز وصحيفة نيويورك تايمز، 27 آب، أغسطس، 1987م.

49. انظر مقال نورتون بعنوان: **في هذه الأزمنة**، صحيفة كريستيان ساينس مونيتور، 15 أيلول، سبتمبر، 1987م.

50. تقرير ميسو أمريكا (كوستاريكا)، أيلول، سبتمبر، 1987م. بحسب التقرير، أثار هذا التصريح الكثير من الدهشة؛ هذا التصريح الذي أتى بعد شكاوى وردت من دبلوماسيين من دول أمريكا الوسطى أن الهندوراس كانت تماطل خلال لقاءات شهر آب، أغسطس. دعا مؤتمر الأساقفة الهندوراسيين إلى إنشاء لجنة للمساعدة على إتمام العملية الديموقراطية، ووضع حد للاعتقالات العشوائية والتعذيب وارتكاب المجازر. صحيفة (Excelsior)، 30 آب، أغسطس، 1987م، تنقل أيضًا رفض الحكومة إنشاء مثل هذه اللجنة. هذا التصريح الصادر في شهر آب، نقلته صحيفة نيويورك تايمز، في 1 تشرين الأول، أكتوبر، بقلم ليندسي كروسون مشيرة إلى الضغوط التي مارستها الكنيسة ومجموعات أخرى بعد أن أنشأت كوستاريكا لجنة مشابهة. كان الرئيس أسكونا والعسكر يعارضون إنشاء مثل هذه اللجنة؛ لأن ذلك من شأنه أن «يسهم في توفير منصة لمجموعات صغيرة من يسار الوسط واليسار التي سوف تدين العسكر، وتمثل إحراجًا للبلاد». انظر أيضًا ويليام برانغين، صحيفة الواشنطن بوست، 23 أيلول، سبتمبر، 1987م.

51. تقرير واشنطن حول نصف الكرة الجنوبي، 30 أيلول، سبتمبر، 1987م.

52. سارة سكريبنر، صحيفة كريستيان ساينس مونيتور، 29 أيلول، 1987م.

53. المصدر السابق.

54. راندولف ريان: **خطايا الساندنيستا**، صحيفة بوسطن غلوب، 19 أيلول، سبتمبر، 1987م

55. فيليب بينيت، صحيفة بوسطن غلوب، 16 آب، أغسطس، 1987م؛ انظر كذلك، نيل لويس، صحيفة نيويورك تايمز، 19 آب، أغسطس، 1987م.

56. ستيفن روبرتس، صحيفة نيويورك تايمز، 14 آب، أغسطس، انظر كذلك مقالًا لسارة فريتز، صحيفة بوسطن غلوب، 17 آب، أغسطس، 1987م، تنقل فيه ما صرح به مساعد زعيم الأغلبية في الكونغرس توني كويلهو. استنكر المستشار الكوستاريكي مادريغال نيتو بشدة تصريحات أبرامز (Excelsior) 19 آب، أغسطس، 1987م.

57. انظر وكالة الأسوشيتد برس، 10 أيلول، سبتمبر، 1987م؛ وكذلك ما كتبه نيل لويس في صحيفة نيويورك تايمز، 11 أيلول، سبتمبر، 1987م.

58. نيل لويس، صحيفة نيويورك تايمز، 17 أيلول، سبتمبر، 1987م.

59. انظر -على سبيل المثال- كتاب جيني بيرس: **الأرض الموعودة: ثورة القرويين في شاتالينانغو السلفادور**، (مكتب أمريكا اللاتينية، لندن، 1986م)، والكتاب لم يكن على قائمة أفضل المبيعات في الولايات المتحدة. بالإضافة إلى أن الصحفيين لم ينتهكوا التزامهم بالموضوعية من خلال السفر إلى تلك المناطق ليتحققوا من الوقائع بأنفسهم، تمامًا كما كانوا منتبهين إلى ضرورة تجنب مخيمات اللاجئين كي لا يتعرفوا إلى حقيقة ما يجري داخل السلفادور من خلال الضحايا؛ وحتى التقارير الصادرة عن الكونغرس حول ما يجري في تلك المخيمات لم تجد طريقها إلى الصحافة. انظر كتاب: **نحو حرب باردة جديدة**، الفصل السادس، ص 36 وما بعدها، (Pantheon، 1987م).

60. كيسنجر، في مقال له بعنوان: **عندما لا تخدم الحلول الوسط أي هدف**، صحيفة لوس أنجلوس تايمز، 6 أيلول، سبتمبر، 1987م. للاطلاع على أوهام كيسنجر التاريخية، انظر كتاب: **نحو حرب باردة جديدة**، الفصل السادس. وانظر كذلك، خطاب بين كيمبل بعنوان: **وَجِّهْ عيون العالم صوب رجال الساندنيستا**، فمسيرةٌ في ماناغوا في 7 تشرين الثاني، نوفمبر، يمكن أن تعطي الحرية فرصة، صحيفة لوس أنجلوس تايمز، 27 آب، أغسطس، 1987م.

61. جوليا بريستون، في مقال بعنوان: بينيت ينتقد **خطة السلام**، صحيفة الواشنطن بوست، 18 أيلول، سبتمبر، ووكالة الأسوشيتد برس، **الوزير بينيت يهاجم الساندنيستا**، صحيفة بوسطن غلوب، 18 أيلول، سبتمبر، 1987م.

62. وكالة الأسوشيتد برس، وصحيفة بوسطن غلوب، 11 أيلول، سبتمبر، 1987م؛ أفردتا ثمانين كلمة للموضوع الذي لم يجد طريقًا للنشر في الصحافة الوطنية.

63. نيل لويس، صحيفة نيويورك تايمز: **ريغان يهاجم خطة السلام في منطقة أمريكا الوسطى**، 13 أيلول، سبتمبر، 1987م.

64. اقتباس مما قاله أبرامز في مقابلة هاتفية مع نورمان كيمبستر، من صحيفة لوس أنجلوس تايمز، في 13 أيلول، سبتمبر، 1987م. يقول كروز: «إن خطة أرياس هي أفضل أمل للسلام، لكن مجموعة أمريكا الوسطى بحاجة إلى تجنب خليج خنازير جديد»، صحيفة لوس أنجلوس تايمز، 20 آب، أغسطس، 1987م. حول موضوع المرتزقة الإسرائيليين الذي يقاتلون إلى جانب جماعة الكونترا، انظر كتاب: **قلب المعادلة**، ص 133. اغتيل بينجامين ليندر من قبل جماعة الكونترا عندما كان يقيس أبعاد أحد السدود الذي كان يمكن أن يوفر الطاقة الكهربائية لسكان القرى الفقراء والمتخلفين في شمال نيكاراغوا. وبحسب والده، الذي كان متخصصًا في التشريح المرضي، فإن الكشف على جثته أظهر «أنهم فجَّروا دماغه من مسافة قريبة جدًّا بعد أن أصابوه بجروح» (ستيفن كينزر، في مقال بعنوان: **قرية في نيكاراغوا تندب أحد الأمريكيين**، كما ورد في صحيفة نيويورك تايمز في 6 أيار، مايو؛ ويذكر بينيت أن «جماعة الكونترا اغتالت جريحًا أمريكيًّا من مسافة قريبة جدًّا، كما يظهر تشريح الجثة»، صحيفة بوسطن غلوب، 6 أيار، 1987م). تمحور الحديث حول ما إذا كان يحمل بيده بندقية حربية حينما تمت عملية اغتياله، أو أن أحدًا بالقرب منه كان مسلحًا، وقد لقي ما يستحقه.

65. نيل لويس، في مقال في صحيفة نيويورك تايمز بعنوان: **ريغان يهاجم خطة السلام في منطقة أمريكا الوسطى**، 13 أيلول، سبتمبر، 1987م.

66. لمناقشة التزام الولايات المتحدة بالجهود من أجل تقويض الاتفاقيات خلال مدة الأشهر الثلاثة الأولية، وما حققته الصحافة الحرة من طمس لهذه الحقائق، انظر مقالتي بعنوان: **هل السلام في متناول اليد؟**، مجلة (زد)، كانون الثاني، يناير، 1988م.

الفصل الثامن: الحقيقة التي يجب أن تُطْمَسَ

1. انظر كتابيَّ: **نحو حرب باردة جديدة**، **والمثلث القَدَري**. انظر أيضًا، ليرد، كما اقتبس منه فيرغيسون وروجرز في كتابهما: **الاستدارة الصحيحة**، ص 97. وحول دور نيكاراغوا في ظل حكم سوموزا بوصفها قاعدة انطلاق لعمليات الولايات المتحدة في المنطقة، انظر كتاب: **قلب المعادلة**، ص 98.

2. غلين فرانكيل، صحيفة الواشنطن بوست، 19 تشرين الثاني، نوفمبر، 1986م.

3. انظر كتاب: **قلب المعادلة**، الفصل الثاني.

4. صحيفة كيب كودار، أورلينز وماساتشوستس، 20 شباط، فبراير، 1987م. وللاطلاع على المحنة التي مرت بها زعيمة الكومادريس ماريا تيريزا تولا بينتو، التي رفض طلبها في الحصول على تأشيرة دخول، انظر مارجوري ميللر، صحيفة لوس أنجلوس تايمز، 24 أيلول، سبتمبر، 1986م؛ انظر أيضًا كتاب: **قلب المعادلة**، ص 22 وما بعدها، بخصوص السجل السابق الذي طُمس إلى حد كبير. انظر ص 196 من أجل الاطلاع على مثال آخر. توجد أمثلة أخرى لا تحصى؛ وأغلبها غير معروف؛ على سبيل المثال، الناشر الكندي لكتاب: **قلب المعادلة**، منع من عبور الحدود لمعارضته الشديدة للحرب التي كانت تشنها الولايات المتحدة في الهند الصينية.

5. صحيفة تورنتو غلوب أند ميل، 13 تشرين الثاني، نوفمبر، 1986م.

6. وكالة الأسوشيتد برس، 21 آذار، 1987م.

7. تذكَّرْ أن هناك قاعدة أجنبية كبرى في كوبا، وهي قاعدة غوانتانامو، وكانت إدارة كينيدي مستعدة لتفجير العالم برمته لضمان ألَّا تصبح كوبا النسخة السوفيتية من تركيا.

8. وثيقة مجلس الأمن القومي رقم 5432، بعنوان: **السياسة تجاه أمريكا اللاتينية**، 18 آب، أغسطس، 1954؛ ومقال بعنوان: **دراسة سياسة الولايات المتحدة تجاه القوات العسكرية لدول أمريكا اللاتينية**، لوزير الدفاع الأمريكي صادر بتاريخ 11 حزيران، يونيو، 1965م. الوثيقة الأولى حلت محل الوثيقة التي تحمل الرقم 5419، و 1/5419، بعنوان: **سياسة الولايات المتحدة في حال حدوث اعتداءات من قبل غواتيمالا في أمريكا اللاتينية**، وهو تهديد أزيل بعد أن دمر الأمريكيون بنجاح التجربة الديموقراطية في غواتيمالا؛ انظر كذلك، مقال براون بعنوان: **سياسة الولايات المتحدة تجاه غواتيمالا**. المناقشة السرية للوثيقة رقم 5419 تتسع حول حق الولايات المتحدة في فرض حظر على وصول أسلحة إلى غواتيمالا من أي مصدر، بحجة أن ذلك يعد ضربًا من ضروب الدفاع عن النفس والمحافظة على الذات، وأيضًا بوصفه تطبيقًا للقاعدة العامة التي تقول بمنع تمدد المؤامرة الشيوعية في نصف الكرة الغربي. من الجدير ملاحظة انتشار هذه الأوهام الهيستيرية التي أطلقتها أجهزة المخابرات؛ والقلق من

تمدد هذه الظاهرة بتحريض من النموذج الغواتيمالي في أماكن أخرى، مثل وقوع ضربة على الهندوراس، إضافة إلى الغضب الذي عبَّر الرئيس أيزنهاور عنه بوصفه لصحيفة نيويورك تايمز بأنها «تتبع خطًّا شيوعيًا، وبأنها أكثر صحيفة أمريكية فقدت مصداقيتها». فالشيوعيون الذين ينوون تدميرنا موجودون في كل مكان.

9. دور إسرائيل في دعم الإرهاب في دول أمريكا اللاتينية يعود إلى سنة 1977م، ويعكس القيود التي كانت مفروضة على المسؤولين الأمريكيين في الإدارات المتعاقبة حينها؛ فالجدل الدائر حينذاك كان يركز على أن إدارة كارتر لم تكن على دراية بذلك، أو أنه لم يكن باستطاعتها التأثير فيه؛ وهذا أمر لا يمكن القبول به أو تصديقه؛ فالمساعدات المقدمة لإسرائيل في سنتي 1977ـ1978م، ازدادت بنسبة مهولة، ووصلت إلى ما يربو على خمسين بالمئة من مجمل المساعدات الأمريكية الخارجية على مدى سنين عديدة. للاطلاع أكثر حول هذا الموضوع، انظر كتاب: **المثلث القَدَري**، وكذلك كتاب: **إسرائيل والمصالح القومية الأمريكية**، (جامعة إلينوي، 1986م)، انظر أيضًا المراجع المثبتة في نهاية الفصل الثالث، الحاشية رقم 41.

10. انظر كتاب: **قلب المعادلة**، ص 201.

11. جون سيمسون وجانا بينيت، كتاب: **المفقودون**، (سانت مارتن، 1985م)، ص 311.

12. ألفونسو تشاردي، صحيفة ميامي هيرالد، 5 تموز، يوليو، 1987م. انظر كذلك كتاب: **قلب المعادلة**، وأيضًا كتاب ووكر: **ريغان ضد الساندنيستا**.

13. سيمور هيرش، صحيفة نيويورك تايمز، 7 كانون الثاني، يناير، 1979م، مقتبسًا من المحلل الرئيس السابق لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية حول إيران، ريتشارد سيل، في صحيفة الواشنطن بوست، 9 أيار، مايو، 1977م. للاطلاع على سجل كارتر المرعب حول حقوق الإنسان بصورة عامة، (والذي يتجاوز سجل ريغان) انظر مقالي: **إدارة كارتر: الخرافات والوقائع**، الذي أُعيدت طباعته في كتاب: **الأولويات المتطرفة** من تحرير أوتيرو، ونشر في دار بلاك روز، 1981م. انظر كذلك كتاب تشومسكي وهيرمان: **الاقتصاد السياسي لحقوق الإنسان** (حول إيران، المجلد الأول، ص 13 وما بعدها، وكذلك ص 359)، وأيضًا كتاب: **نحو حرب باردة جديدة**.

14. هيوسير، في كتاب: **مهمة إلى طهران**، (هاربر ورواو، 1986م)، ص 158ـ160، و 194، و 199، و231؛ كلمة الغلاف الخلفي للكتاب بقلم برجنسكي؛ أقنع هيوسير نفسه مع ذلك، أن الشعب الإيراني في غالبيته العظمى يؤيد حصول انقلاب عسكري في بلاده، ص 289.

15. حول تمدد هذا التحالف الذي كشفت عنه الصحافة الإسرائيلية بعد سقوط الشاه، انظر كتاب: **نحو حرب باردة جديدة**، ص 455؛ لو أن الولايات المتحدة كانت واثقة من أن هذه العمليات يمكن أن ينفذها عميلها الإسرائيلي، لكانت سعت باتجاه هذا الهدف.

16. سكوت أرمسترونغ وآخرون: **الترتيب الزمني: التوثيق اليومي للمساعدات العسكرية السرية لإيران وجماعة الكونترا** (أرشيف الأمن القومي، ورنر، 1987م).

17. غيلب، صحيفة نيويورك تايمز، 8 آذار، 1982م؛ وكذلك صحيفة هآرتز الإسرائيية، 24 تشرين الثاني، نوفمبر، 1986م. توجد إشارات متفرقة إلى حقائق حول التغطية الواسعة لفضائح سنة 1986م؛ على سبيل المثال، ما كتبه ستيفن إنغلبيرغ في صحيفة نيويورك تايمز في 15 تشرين الثاني، نوفمبر، 1986م وفي المقطع الأخير من مقاله يشير فيه إلى الدليل على أن «الولايات المتحدة كانت موافقة بصورة ضمنية على خرق الحظر الذي فرضته على شحن الأسلحة إلى إيران» عبر إسرائيل، منذ سنة 1982؛ ويلاحظ جون والكوت وجين ماير في صحيفة وول ستريت جورنال بتاريخ 28 تشرين الثاني، نوفمبر، 1986م أن موافقة الولايات المتحدة على قيام إسرائيل ببيع أسلحة إلى إيران على أن تعوض أمريكا إسرائيل عن تلك الأسلحة يعود إلى سنة 1981م، بمعرفة هيغ، ووانيبيرغر وشولتز، إلى ما هنالك.

18. صحيفة نيويورك تايمز، 3 آب، أغسطس، 1987م.

19. سيمون دو بركسيل وفرزاد بازوفت، في صحيفة الأوبزرفر اللندنية، 30 تشرين الثاني، نوفمبر، 1986م.

20. سيمون دو بركسيل وهيو أو-شونيسي في صحيفة الأوبزرفر، 26 تموز، يوليو، 1987م.

21. مايكل وديانسكي، في مقال له بعنوان: **الرابط الأمريكي الإيراني الإسرائيلي**، تل أبيب، صحيفة أوستين أميركان ستيتسمان، 2 أيار، مايو، 1986م.

22. باتريك سيل: **تجار الأسلحة يقتاتون على اليأس الإيراني**، صحيفة الأوبزرفر اللندنية، 4 أيار، مايو، 1986م.

23. صحيفة لوس أنجلوس تايمز، 22 تشرين الثاني، نوفمبر، 1986م.

24. من أجل الحصول على مصادر للنقاش حول هذا الموضوع، انظر كتاب: **المثلث القدري**، ص 457 وما بعدها.

25. ستيفن إنغلبيرغ وجوناثون فوربرنغر، صحيفة نيويورك تايمز، 23 كانون الأول، ديسمبر، 1986م.

26. صحيفة هآرتس، 28 تشرين الثاني، نوفمبر، 1986م، وصحيفة نيويورك تايمز، 26 تشرين الثاني، نوفمبر، 1986م.

27. توماس فريدمان، صحيفة نيويورك تايمز، 26 تشرين الثاني، نوفمبر، 1986م.

28. صحيفة دافار الإسرائيلية، 21 نيسان، أبريل، و2 شباط، فبراير، 1987م.

29. ناثان شاهام، صحيفة يديعوت أحرونوت، 28 تشرين الثاني، نوفمبر، 1986م.

30. تقرير لجنة تاور، سنة 1987م، ص 179_180، حول الخوف الكبير من انتشار الإرهاب الأصولي الشيعي.

31. ديفيد نيهان، صحيفة بوسطن غلوب، 30 آب، أغسطس، 1987م.

32. قدَّم كريستوفر هيتشنز دليلًا على أن تدفق الأسلحة إلى إيران ربما كان جزءًا من دفعة على الحساب، قدَّمها ريغان للخميني لتأجيل إطلاق سراح رهائن السفارة الأمريكية إلى ما بعد انتخابات تشرين الثاني، نوفمبر، 1980م؛ وذلك لتجنب مفاجأة في تشرين الأول، أكتوبر، يمكن أن تُميل الكفة لصالح كارتر، انظر مجلة (The Nation)، 20 حزيران، يونيو، و4 تموز، يوليو، 1987م؛ ولتأكيد هذا الدليل، نقرأ ما كتبته إحدى العاملات في طاقم ريغان، باربرا هونيغان، في نشرة في **هذه الأزمنة** 24 حزيران، يونيو، 1987م. وتنقل فلورا لويس تأكيد ذلك من الرئيس الإيراني الأسبق: الحسن

بني صدر، حول صفقة بين ريغان والخميني لتأخير إطلاق سراح الرهائن مقابل إتمام صفقة تصدير الأسلحة إلى إيران، وتؤكد ذلك اتهامات مماثلة أطلقها جاك شيراك؛ رئيس الوزراء الفرنسي حينها، كما ذكرت صحيفة نيويورك تايمز، 3 آب، أغسطس، 1987م.

33. مايلز وولبين في كتاب: **المساعدات العسكرية والثورة المضادة في العالم الثالث**، دار لينغسينغتون، 1972، الفصل الثامن، ص 128.

34. جون موراي براون، صحيفة كريستيان ساينس مونيتور، 6 شباط، فبراير، 1987م، ومجلة الإيكونومست، 15 آب، أغسطس، 1987م.

35. انظر تشومسكي وهيرمان: **الاقتصاد السياسي لحقوق الإنسان**، الفصل الأول، الفقرة 2/4.

36. صحيفة نيويورك تايمز، 1 تشرين الثاني، نوفمبر، 1970.

37. مجلة (The Spectator) اللندنية، 7 شباط، فبراير، 1987م. كان غلاس نفسه من بين الرهائن في بيروت من حزيران، يونيو، 1987م حتى هروبه بعد شهرين. انتهز محررو The New Republic هذه المناسبة لتقريعه بسبب عدم الارتقاء إلى مستوى معايير دعمهم لإسرائيل، 21 تموز، يوليو، و31 آب، أغسطس، 1987م؛ وقد نُشِر المقالان خلال المدة التي كان فيها غلاس محتجزًا بوصفه رهينة.

38. لارس شولتز، في كتاب بعنوان: **حقوق الإنسان وسياسة الولايات المتحدة تجاه أمريكا اللاتينية**، (برنستون، 1981) الفصل السابع.

39. حول موضوع هاييتي، انظر (PI)، ص 67 وما بعدها.

40. جوزيف تريستار، صحيفة نيويورك تايمز، 10 آب، أغسطس، 1987م.

41. ربما كانت موزامبيق وكمبوديا من بين تلك الدول، حيث كانت الولايات المتحدة تقدم دعمًا لتحالف كمبوديا الديموقراطي التابع لبول بوت؛ انظر كتاب هيرمان وتشومسكي: **الاقتصاد السياسي لوسائل الإعلام**. أما بالنسبة إلى أنغولا، فتنقل صحيفة الأوبزرفر اللندنية أن هناك دليلًا كافيًا على أن إدارة ريغان أبطلت القيود

التي وردت في التعديلات التي طرحها كلارك؛ لمنع تقديم مساعدات لحركة يونيتا التي تدعمها حكومة جنوب إفريقيا، تمامًا كما حصل للتعديلات التي طرحها بولاند حول نيكاراغوا: شبكات من الثروات الخاصة من خلال تحالف عالمي ضد الشيوعية؛ والدول الحليفة للولايات المتحدة مثل السعودية والمغرب، وشركات التمويل الذاتي والخدمات لتقديم الدعم المالي والعسكري ، إلى ما هنالك، بما في ذلك شركة النقل الجوي الجنوبية التي تربطها صلات وثيقة بوكالة المخابرات المركزية الأمريكية وجنوب إفريقيا؛ بحسب ما ذكر ستيف موفسون، في صحيفة تورنتو غلوب أند ميل، في 28 تموز، يوليو، 1987م. تذكرّ تصريحات جوناس سافمبي في الفصل الثالث من هذا الكتاب.

42. وكالة الأسوشيتد برس وصحيفة بوسطن غلوب 30 آب، أغسطس، 1987م. التقرير المختصر الذي ورد في صحيفة نيويورك تايمز حول خطاب ريغان في اليوم نفسه حُذِفَت منه هذه الملاحظات المهمة. (30 آب، ص 14.)

43. لمناقشة هذه المسائل حول الأيام الأولى لإدارة ريغان، عندما كان مسار الخطط واضحًا، انظر كتاب إدوارد هيرمان: **شبكة الإرهاب الحقيقية**، دار ساوث إند، 1982؛ وانظر كذلك كتاب: **نحو حرب باردة جديدة**، ص 47 وما بعدها.

44. انظر كتاب: **المثلث القدري**، ص 209ـ210، وكذلك كتاب: **قراصنة وأباطرة**، الفصل الثالث.

45. رونالد ريغان، 6 آذار، مارس، 1981م؛ وكذلك صحيفة نيويورك تايمز، 7 آذار، 1981م.

46. للاطلاع على واحد من الأمثلة الحديثة، انظر القرار الذي كتبه أحد المرشحين لعضوية المحكمة العليا من قبل ريغان، وهو أنطونين سكاليا، في إحدى محاكم الاستئناف، والذي قضى أن الحكومة يحق لها زرع أجهزة تنصت لاسلكية إذا وجدت هيئةُ محلفين منطقية أن مبررات الأمن القومي تستدعي منطقيًا فعل ذلك، حتى لو كانت تختلف مع فكرة زرع هذه الأجهزة. وكالة الأسوشيتد برس، 5 كانون الأول، ديسمبر، 1986م.

47. انظر مقال جويل برينكلي، بعنوان: **وكالة الأدوية تدحض اتهامات ريغان**، في صحيفة نيويورك تايمز، 19 آذار، مارس، 1986م. كانت أكاذيب الرئيس في ذلك الخطاب من الوضوح بحيث إنه حتى صحفيي النيويورك تايمز وجدوا أن عليهم كتابة مقالات تلطف من حدة تلك الأكاذيب؛ انظر افتتاحية 20 آذار، مارس، حول توثيق الأكاذيب في ذلك الخطاب، وفي تصريحات أخرى له بعنوان: **تضليل الجمهور**؛ وافتتاحية أخرى في صحيفة نيويوركر بعنوان: **حديث البلد**، 31 آذار، مارس، 1986م. انظر أيضًا كتاب: **قلب المعادلة**، ومصادر أخرى حول الموضوع نفسه؛ خصوصًا ما صدر عن منظمة العفو الأمريكية؛ وكتابيّ: **حقوق الإنسان في نيكاراغوا**، وأيضًا: **اللغة الخطابية والواقع**، تموز، يوليو، 1985م. انظر أيضًا كتاب: **أزمة أمريكا الوسطى**، لتوماس ووكر وكينيث كولمان، 1985م؛ وكذلك كتاب وين سميث بعنوان: **أكاذيب حول نيكاراغوا**، من بين العديد من المصادر الأخرى.

48. سيث روزينفيلد، في صحيفة سان فرانسيسكو إكزامنر، 16 آذار، مارس.

49. تحدثت صحيفة نيويورك تايمز عن التقرير، وعن إخفاق الكونغرس في التحقيق حوله، في 10 تموز، يوليو؛ وهناك أيضًا إشارة مقتضبة في (حديث واشنطن) في 13 كانون الثاني، يناير، 1987م. للاطلاع على بعض مظاهر الازدواجية حول هذا الموضوع، انظر جويل ميلمان، في (نشرة كولومبيا للصحافة)، عدد أيلول/تشرين الأول، 1986م. بعد تكشف فضائح سنة 1986م، وظهور دلائل على احتمال تورط حكومة الولايات المتحدة في صفقات المخدرات لصالح جماعة الكونترا، انظر الحاشية رقم 10 من الفصل الرابع.

50. انظر ألفريد ماكوي وآخرين في كتاب بعنوان: **سياسة الهيرويين في جنوب شرق آسيا** (هاربر ورواو، 1972)، يركز الكتاب بصورة رئيسة على دور وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في تدفق المخدرات من المثلث الذهبي في المنطقة الممتدة بين بورما ولاوس وتايلاند، ودورها في الحروب السرية التي شنتها الولايات المتحدة في منطقة جنوب شرق آسيا؛ انظر كذلك كتاب: **العمالة الأمريكية والسياسة الأوروبية**، لروي غدسون (كرين وروساك، 1976، ص 80 وما بعدها، وكذلك ص 135)؛ والكتاب تأريخ شبه رسمي للعمالة التي تفتخر بإنجازاتها في فرنسا، وتغطي على الرابط المافيوي؛

انظر أيضًا كتاب هنريك كروغر بعنوان: **انقلاب الهيروييين العظيم** (دار ساوث إند، 1980). استطاعت صحيفة نيويورك تايمز الحصول على قصة تتمحور حول جهود الولايات المتحدة لوقف تدفق المخدرات من منطقة المثلث الذهبي، بما في ذلك الخلفية التاريخية لتلك القصة، لكنها لم تشر بكلمة واحدة إلى دور الولايات المتحدة في هذا التدفق؛ انظر أيضًا بيتر كير، صحيفة نيويورك تايمز، 10 آب، أغسطس، 1987م.

الفصل التاسع: رفع وتيرة السباق نحو التدمير

1. لمناقشة خلفية التطورات الأخيرة التي سقناها هنا، انظر كتاب: **قلب المعادلة**.

2. سيرج سكميمان، صحيفة نيويورك تايمز، 27 و30 آذار، مارس، 1986م؛ انظر أيضًا وكالة الأسوشيتد برس، برلين، 21 نيسان، 1986م؛ وجوزيف ناي، مجلة (فورين أفيرز)، خريف 1986م.

3. برنارد غويرتزمان، صحيفة نيويورك تايمز، 31 آذار، مارس، 1986م.

4. بول لويس، صحيفة نيويورك تايمز، 22 آب، أغسطس، 1987م؛ انظر أيضًا (أخبار أمريكا الوسطى المحدثة)، 1 تشرين الأول، أكتوبر، 1987م.

5. بينما يوحي التوقيت أن هذا كان هو السبب تقريبًا، إلا أن هناك قضايا أكثر أهمية بكثير في خلفية المشهد، كما سبقت لنا مناقشتها في الفصل الثامن.

6. بعض التنازلات السوفيتية كانت مدعاة للدهشة؛ فعلى سبيل المثال، كانت رغبتهم في عدم إدراج الأسلحة والصواريخ النووية الفرنسية والبريطانية ضمن الاتفاق، والتي لا تقل تهديدًا لهم عن الأسلحة الأمريكية، لافتة للغاية. وبحسب بعض التقارير الأمريكية السرية التي حُصل عليها بموجب قانون حرية الوصول إلى المعلومات، فقد كانت بريطانيا (وبعض حكومات دول الناتو الأخرى) تُنفِّذ خططًا لإضافة بضعة آلاف من الصواريخ النووية يتراوح مداها من (500) إلى (900) كيلومتر، بما في ذلك مدافع بعيدة المدى، وهي النماذج التي حلَّت محلَّ صاروخ لانس الذي يطلق من البر إلى البر، إضافة إلى صواريخ كروز القصيرة المدى التي يمكن إطلاقها من الطائرات الأمريكية أو الأوروبية. أما الرؤوس النووية المتضمنة في هذه البرامج، فسوف تدفع تكاليفها الولايات المتحدة؛ بحسب إيان ماثر، في صحيفة الأوبزرفر وصحيفة تورنتو

غلوب أند ميل، 18 آذار، مارس، 1987م. مثل هذه التقنيات، إضافة إلى نشر هذه المعدات على البر، يمكن أن تعرقل عملية الحد من سباق التسلح أكثر فأكثر.

7. وكالة الأسوشيتد برس، 29 أيلول، سبتمبر، وصحيفة بوسطن غلوب، 30 أيلول سبتمبر، 1986م.

8. انظر كتاب: **قلب المعادلة**؛ من أجل مناقشة أكثر تفصيلًا.

9. **بوابة الإعلام** (MGW) 9 تشرين الثاني، نوفمبر، 1986م.

الفصل العاشر: السيطرة على أرض العدو

1. جيفري سميث، صحيفة الواشنطن بوست، 9 تشرين الثاني، نوفمبر، 1986م.

2. حول تطوير هذه الأفكار المهمة لفهم المجتمع الغربي الحديث إضافة إلى المراحل الأولى التي كان فيها الناس الذين يعانون القمع والاضطهاد يقطعون أواصر الصلات فيما بينهم، انظر مقالي: **اللغة والحرية**، في كتاب بعنوان: **قارئ تشومسكي**. انظر أيضًا الفصل الثاني من كتابي: **مشكلات المعرفة والحرية**، (بانثيون، 1972).

3. ألفونسو تشاردي، صحيفة ميامي هيرالد، 13 تشرين الأول، أكتوبر، 1987م.

الفصل الحادي عشر: حرية التعبير في العالَم الحر

1. انظر مقالاتي في كتابيْ مورلي وبيتراس بعنوان: **إدارة ريغان ونيكاراغوا**، ووكر بعنوان: **ريغان ضد الساندنيستا** من أجل تحليل أكثر دقة، بما في ذلك بعض النواحي التي أغفلت في هذه المراجعة المختصرة، ووصفٍ لبعض التقنيات التي استخدمها مؤيدو جماعة الكونترا، وتحديدًا رونالد رادوش. انظر المقالات نفسها التي نوقشت في افتتاحيات صحيفة نيويورك تايمز حول نيكاراغوا والسلفادور خلال عقد الثمانينيات من القرن العشرين، وهي تمثل الالتزام نفسه بالدعايات الحكومية. انظر مقال جاك سبينس في كتاب ووكر: **ريغان ضد الساندنيستا**، للاطلاع على تحليل تفصيلي للتغطية الإخبارية لنيكاراغوا خلال عقد الثمانينيات من القرن العشرين، والذي خلص إلى الاستنتاجات نفسها. انظر أيضًا كتاب: **قلب المعادلة**، خصوصًا ص 144 وما بعدها.

2. تقرير خاص من أوكسفام أمريكا: أمريكا الوسطى، خريف 1985م؛ انظر كذلك كتاب ميلروز بعنوان: **نيكاراغوا: التهديد المتمثل بالنموذج الجيد**، ص 14 و 26.

3. صحيفة بوسطن غلوب، 9 شباط، فبراير، 1986م.

4. خلص المراقبون الذين أرسلتهم الحكومة الألمانية إلى نتيجة مفادها أن المؤيدين لأعمال القتل التي تقوم بها إدارة ريغان غالوا في تأييدهم، لدرجة أنهم لا يرون غضاضة في منع اليسار من خوض الانتخابات في السلفادور، وذلك من خلال ممارسة أقصى أشكال الترهيب ضده؛ للاطلاع على مزيد من الشواهد والمراجع، بما في ذلك تشويه تقريرهم من قبل روبرت ليكين، في (نشرة نيويورك)، انظر المقدمة التي كتبتها لكتاب من تأليف مورلي وبيتراس بعنوان: **إدارة ريغان ونيكاراغوا**؛ انظر أيضًا كتاب: **قلب المعادلة**؛ للاطلاع على التعليق على الانتخابات في البلدين، وللاطلاع على مناقشة أوسع، انظر كتاب: **الاقتصاد السياسي لوسائل الإعلام**، بقلم تشومسكي وهيرمان، الفصل الثالث. انظر أيضًا مقال سميث بعنوان: **أكاذيب حول نيكاراغوا**، الذي ذكر فيه أنه حتى «وفد المراقبين الأمريكيين برئاسة السفير السابق إلى بوليفيا، بن ستيفانسكي، وعضو مجلس النواب السابق عن ولاية أوهايو، تشارلز والين، أعلن أن الانتخابات كانت عادلة وتمثل خطوة مهمة باتجاه تحقيق الديموقراطية». وكان الرأي الذي طلع به وفد برلماني إيرلندي ينتمي أعضاؤه إلى يمين الوسط أكثر إيجابية؛ لكنه قوبل بالتجاهل التام، إضافة إلى العديد من المراقبين الآخرين الذين خلصوا إلى النتائج الخطأ حول الانتخابات في نيكاراغوا.

5. اللورد تشيتنيس، الناطق باسم المجموعة البرلمانية البريطانية لحقوق الإنسان؛ انظر كذلك كتاب: **قلب المعادلة**، ص 117؛ للاطلاع على ردود الفعل الخارجية على تلك الانتخابات.

6. لارس شولتز، في كتاب بعنوان: **الأمن القومي وسياسة الولايات المتحدة تجاه أمريكا اللاتينية** (مطبوعات جامعة برنستون، 1987م) ص 320، 323.

7. «هذه السنة، وفي ظل دلائل متزايدة على انتشار عمليات القمع السياسي، وانتهاكات لحقوق الإنسان من قبل حكومة الساندنيستا، فإن المشرِّعين البرلمانيين كلهم يعبِّرون

عن امتعاضهم من نظام الحكم في نيكاراغوا». (بحسب ما أورده بيتر أوسترلند في صحيفة كريستيان ساينس مونيتور، 21 آذار، مارس، 1986م) ـ تمامًا كما كان يحدث في الماضي. لم يكن هناك أي رد فعل مشابه ـ لا بل على العكس من ذلك ـ على عمليات قمع وانتهاكات لحقوق الإنسان في دول تدور في فلك الولايات المتحدة مثل السلفادور والعديد من الدول الأخرى، أسوأ بكثير مما كان يحدث في نيكاراغوا. للاطلاع على مراجعة لما خلص إليه الكونغرس من رأي حول هذا الموضوع، انظر الفصل الذي كتبه ويليام ليوغراند في كتاب ووكر بعنوان: **ريغان ضد الساندنيستا**.

8. انظر آر. آبل في صحيفة نيويورك تايمز، 12 آذار، مارس، 1986م؛ وانظر كذلك ليكين، نشرة نيويورك، 5 كانون الأول، ديسمبر، 1985م. انظر أيضًا تصريحات أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي في 4 آذار، مارس، 1986م كما وردت في مجلة (New Republic)، 31 آذار، مارس، 1986م؛ وانظر كتاب: **الإستراتيجية السوفيتية في أمريكا اللاتينية** (دار بريغر، 1982م) ص 87ـ88. كانت اللغة الرنانة مستلة من أدب الثقافة الماوية. بحسب مبادئ هذه الثقافة، فإن القرويين النيكاراغويين الأشداء في إقليم جينوتيغا الشمالي، وبالرغم من كونهم أميين وغير متعلمين، وبالرغم من النفوذ الرجعي لرجال الكنيسة، فإنهم مع ذلك يشعرون «بكثير من الرفض لأي شكل من أشكال الهيمنة». (المقصود بها الهيمنة السوفيتية)، وهذا ناجم عن فهم لطبيعة الممارسات السوفيتية في أوروبا الشرقية والخطر السوفيتي الذي يهدد العالم أجمع، ما كان يعد إحدى البديهيات التي تعرفها الجماهير بصورة فطرية. هذه البديهيات الفطرية والصحية نفسها هي التي أوضحت للقرويين في أمريكا الوسطى أن جارهم الشمالي يمثل خطرًا أقل حدة على حريتهم ورغد معيشتهم، وكما أشرنا سابقًا، فإن التناغم بين الآراء الماوية وبين المحافظين (أو الليبراليين الجدد)، والانتقال السلس من الواحد باتجاه الآخر، يشكلان ظاهرة تستحق الاهتمام.

9. مقابلة لأعضاء في مجلس شؤون نصف الكرة الجنوبي، نشرت في (تقرير واشنطن حول نصف الكرة الجنوبي)، 1 تشرين الأول، أكتوبر، 1986م. للمقارنة بين الرقابة وانتهاكات أخرى للحقوق في نيكاراغوا من قبل إسرائيل والولايات المتحدة في ظل

ظـروف أقـل حـدة بكثـير، انظر كتاب: **قلب المعادلة**، ص 72 وما بعدهـا. انظر كذلك الفصل الذي نشرته في كتاب ووكر بعنوان: **ريغان ضد الساندنيستا**. بعض المقارنات المشابهة الأخرى يمكن أن تجرى في أماكن أخرى، لكن قوة النظام العَقَدي في الولايات المتحـدة كُشـف عنها مـن خلال حقيقة أن الانتهاكات في نيكاراغـوا، هي فعليًّا الموضوع الوحيد الذي تناولته التعليقات القوية التي صرح بها منتقدو سياسات الولايات المتحدة أيضًـا، التـي كانت مركـزة بصورة محـدودة ـ وإن باسـتثناءات قليلـة ـ ولكن بصورة ليبرالية عاطفي جديد.

10. انظر (The Listener)، 26 شباط، فبراير، 1987م.

11. جيـم ديرمبلـوم، في مقـال بعنـوان: **الكوسـتاريكيون لا أمـل لديهـم في تنفيـذ خطـة السلام**، صحيفة وول ستريت جورنال، 21 آب، أغسطس، 1987م.

12. يونايتد برس إنترناشونال، 18 آذار، مارس، 1987م.

13. انظر المدخل، وكتاب: **قلب المعادلة**، الفصل الثاني.

14. مركز اسـتعادة المعلومات الاسـتخباراتية، CIIR، (نيكاراغوا)، لندن، شباط، فبراير، 1987م.

15. مجلة (Communidad)، (الأرجنتين)، آب، أغسطس، 1985م.

16. (تقرير أمريكا الوسطى)، 22 أيار، مايو، 1987م.

17. ستيفن كينـزر، صحيفة نيويورك تايمز، 28 نيسـان، أبريل، 1987م.

18. مجلـة (Amenecer)، كانـون الأول، ديسـمبر، 1985م؛ ورقـة أعدَّهـا الأب جوزيـف موليفان، عضو المعهد التاريخي لأمريكا الوسطى. اقتُبس منها في العديد من الصحف والمجـلات، تستشـهد ورقـة الأب موليفـان بالرسـالة الرعويـة للمؤتمـر المعمـداني في نيكاراغـوا (وجهـت هـذه الرسـالة إلى الكنائـس المعمدانيـة في الولايات المتحـدة وإلى مجلـس الكنائـس العالمي)، دعت فيها إلى دعم حكومتنا الشرعية، كما تبين من خلال الانتخابـات التـي جـرت في تشـرين الثـاني، نوفمبـر، 1984م، وإلـى إدانـة الإجراءات كافة التي اتخذتها الولايات المتحدة ضدها؛ وتضمنت شـهادة لأحد الآباء اليسـوعيين

يعمل في الأرياف الشمالية من نيكاراغوا حول أعمال التعذيب الذي تمارسها جماعة الكونترا والمذابح التي ترتكبها ضد المدنيين، وخطف المئات من القرويين وكثير من المواد الموثقة التي لم تنشر هنا ألبتة.

19. عنوان الغلاف لمجلة لوس أنجلوس تايمز، 19 نيسان، أبريل، 1987م؛ وكذلك في مجلة (New Republic) 10 آذار، مارس، 1986م.

20. مارشال إنغويرسون، صحيفة كريستيان ساينس مونيتور، 15 تموز، يوليو، 1987م.

21. صحيفة الواشنطن بوست، 12 آذار، 1986م.

22. كوندراك، في مجلة (New Republic)، 29 كانون الأول، ديسمبر، 1986م. انظر أيضًا ليكين، نشرة نيويورك، 26 آذار، مارس، 1986م؛ وكذلك روزينتال، صحيفة نيويورك تايمز، 21 آب، أغسطس، 1987م.

الفصل الثاني عشر: التهديد المتمثل بالنموذج الجيد

1. ليس فقط في الولايات المتحدة، حيث تعود المرء على مثل هذا السلوك الغريب؛ أكثر العناوين السائدة في الصحافة السويدية سنة 1984م، كان: **لماذا يسود صمت مطبق حول الحرب في أفغانستان؟** صحيفة (Jyllands_Posten)، 11 أيار، مايو، 1985م؛ انظر كذلك ألكساندر كوكبيرن في مجلة (The Nation)، 31 آب، أغسطس، 1985م.

2. الأمر يتعلق بسنة 1985م؛ انظر تقرير منظمة العفو الأمريكية، بعنوان: **الانزلاق نحو الروتين**، أيار، مايو، 1986م. أشارت لجنة حقوق الإنسان غير الحكومية في السلفادور التي كانت أرقامها تقترب من الأرقام التي ذكرتها منظمات حقوق الإنسان في مناطق أخرى من العالم للسنين السابقة (كانت في حقيقة الأمر أدنى من حيث العدد) إلى وقوع ما بين أربعة إلى خمسة قتلى يوميًا طيلة سنة 1986م، إضافة إلى اختفاء مئتين وثلاثة عشر شخصًا (التقرير السنوي للجنة حقوق الإنسان في السلفادور، نشر في كانون الثاني، يناير، 1987م). يقدِّر مجلس شؤون نصف الكرة الجنوبي أن مجموع القتلى (بمن فيهم المخطوفين) بنيران قواتٍ تدعمها الحكومة بلغ اثني عشر شخصًا شهريًا؛ مجلة (أخبار وتحليلات)، 10 تشرين الثاني، نوفمبر، 1987م. وقد سجَّلَ كل من مجلس حقوق الإنسان في السلفادور ومنظمة العفو الأمريكية زيادة في أعداد

المسجونين لدوافع سياسية، حتى وصل العدد إلى ألف ومئة شخص لم يخضع تسعون بالمئة منهم للمحاكمة أبدًا؛ والعديد من هؤلاء ادَّعوا بأن الاعترافات انتزعت منهم بالقوة وبوساطة التعذيب؛ هذا ما ورد في تقارير لجان منظمة العفو ولجان المحامين في منظمة حقوق الإنسان بعنوان: **سجل إدارة ريغان حول حقوق الإنسان سنة ١٩٨٦م**، شباط، فبراير، 1987م. تذكَّرْ أن السلفادور مثلها في ذلك مثل غواتيمالا، نجحت في خفض عدد السجناء السياسيين فيها بنسبة كبيرة من خلال القيام بأعمال القتل والخطف.

3. أمبروز إيفانز بريتشاردس، مجلة (The Spectator)، لندن، 10 أيار، مايو، 1986م.

4. منظمة العفو الدولية؛ تقرير بعنوان: (Amnest Action)، كانون الثاني-شباط، 1986م.

5. مجلة (New Republic)، افتتاحيات 7 نيسان، أبريل، 1986م؛ 2 نيسان، 1984م، انظر كذلك كتاب: **قلب المعادلة**، ص 167-168؛ من أجل المزيد من التفصيلات حول هذا الموضوع، بما في ذلك محاولات طمس الحقائق عندما نُشرت هذه البيانات خارج دائرة قراء مجلة (New Republic) الذين ربما لم يجدوا فيها ما يشد انتباههم.

6. وكالة رويترز، صحيفة بوسطن غلوب، 30 حزيران، يونيو، جيمس لو موين، صحيفة نيويورك تايمز، 3 آب، أغسطس؛ جوليا بريستون، أسبوعية الواشنطن بوست، 11 آب، أغسطس؛ انظر أيضًا: **الانزلاق نحو الروتين**. للاطلاع على تفصيلات حول قيام الولايات المتحدة بتدريب قادة فرق الموت الذين وصفهم أحد المسؤولين في السلفادور بأنهم: «أسوأ قتلة في السلفادور بأكملها»، انظر فينس بيلينسكي ودينيس برونشتاين في مقال بعنوان: **دعوة فرق الموت إلى حفل لتناول الشاي** في كتاب: **في هذه الأزمنة**، 20 آب، أغسطس، 1986م.

7. مجلس حقوق الإنسان في السلفادور، أصدر بيانًا بعنوان: **التعذيب في السلفادور** في 24 أيلول، سبتمبر، 1986م، وقد وُزِّعَ من قبل فرقة عمل مارين المتعددة الأديان، وذكر هذا البيان «أن لجنة الحقوق تعمل من داخل السجن»، صحيفة سان فرانسيسكو إكزامينر، 14 شباط، فبراير؛ رايدنأور هو القائد الميداني المتقاعد الذي حاول عبثًا نشر حقائق حول مذبحة (ماي لي). انظر كذلك لاري مانز، 10 تشرين الثاني، نوفمبر، حول

مجموعة إقليم مارين الدينية وعلاقتها مع مجلس حقوق الإنسان في السلفادور. انظر ألكساندر كوكبيرن، مجلة (The Nation)، 21 شباط، فبراير، 1987م، الذي أشار إلى التأكيد بأن ما أعلن عنه مجلس حقوق الإنسان في السلفادور من خلال المقابلات المستفيضة التي أجراها فريق البحث التابع لمنظمة (إل ريسكات) للإغاثة ومقرها في لوس أنجلوس؛ تم تجاهل هذا التقرير بالكامل. هناك إشارة خاطفة إلى الإساءات التي تحدث في السجن في مقال لجيمس لو موين، في صحيفة نيويورك تايمز، 16 شباط، فبراير، 1987م، وهناك إشارة غامضة إلى وجود دراسة مهمة صادرة عن مجلس حقوق الإنسان في السلفادور.

8. ستيفن كينزر، مقال بعنوان: **ماناغوا تتخذ إجراءات صارمة ضد مجموعة تنادي بحقوق السجناء**، صحيفة نيويورك تايمز، 5 نيسان، أبريل، 1987م.

9. البروفسور جورج لارا-برود، في ندوة سان فرانسيسكو اللاهوتية، فرقة عمل إقليم مارين لتعدد الأديان (MITF)؛ انظر كذلك كتاب: **قلب المعادلة**، ص 123 وما بعدها.

10. انظر (تقرير منطقة أمريكا الوسطى) الصادر عن فرقة عمل إقليم مارين لتعدد الأديان، نيسان، أبريل، 1987م.

11. Excelior (المكسيك)، 14 نيسان، أبريل، 1987م.

12. المعلومات التي وصلت من السلفادور من قبل فرقة عمل إقليم مارتن لتعدد الأديان إلى وسائل الإعلام في الولايات المتحدة، مثل وكالة رويترز وصحيفة كريستيان ساينس مونيتور، 4 حزيران، يونيو، 1987م. تم تخصيص ثمان وثلاثين كلمة لهذه الأحداث في الفقرة 14 من مقال لجيمس لو موين حول أنشطة المتمردين في السان سلفادور، حيث تم التعريف بالكومادريس على أنه مجرد مكتب لحقوق الإنسان متعاطفٍ مع المتمردين، (صحيفة نيويورك تايمز، 4 حزيران، يونيو، 1987م). انظر أيضًا مقال فرانك سميث، بعنوان: **حرب السلفادور المنسية**، في مجلة التقدمي، (Progressive) آب، أغسطس، 1987م.

13. (Excelsior)، المكسيك 6 حزيران، يونيو، و 19 تموز، يوليو، 1987م.

14. بيتر فورد، صحيفة كريستيان ساينس مونيتور، 15 تموز، 1987م.

15. المصدر السابق.

16. وكالة الأسوشيتد برس، وصحيفة نيويورك تايمز: **حالة الحصار التي تعيشها السلفادور انهارت**، 18 كانون الثاني، يناير، 1987م، ص 22. انظر كذلك لو موين، 17 تموز، يوليو، 1987م.

17. لمزيد من التفصيلات، انظر مقالي في كتاب ووكر: **ريغان ضد الساندنيستا**.

18. رينيه باكمان، في صحيفة نوفيل أوبزرفاتور (باريس)، ترجمة في نشرة الصحافة العالمية، 17 تموز، يوليو، 1987م. انظر كذلك، الفصل الخامس من هذا الكتاب.

19. كريس نورتون، صحيفة كريستيان ساينس مونيتور، 14 نيسان، أبريل، 1987م؛ و26 تشرين الثاني، نوفمبر، 1986م؛ انظر كذلك ــــ صحافة أمريكا اللاتينية)، 9 تشرين الأول، أكتوبر، 1986م.

20. صحيفة نيويورك تايمز، 13 آب، أغسطس، 1987م. القليل من الباحثين المستقلين فقط يأخذون أيًّا من هذا على محمل الجد. انظر على سبيل المثال، المراجعة التي قام بها جيروم سلاتر بعنوان: **أحجار الدومينو في أمريكا الوسطى**، مجلة (الأمن الدولي) خريف 1987م.

21. كريس نورتون، في مقال بعنوان: **السلفادور: اتهامات بكم هائل من الفساد، تحدث ضررًا بالغًا بالحزب الديموقراطي المسيحي**، في مجلة: (صحافة أمريكا اللاتينية)، 3 أيلول، سبتمبر، 1987م. نورتون هو أحد القلائل من بين الصحفيين الأمريكيين الذين يرسلون تقارير من السلفادور بصورة منتظمة. انظر أيضًا كلفورد كروس وروبرت غرينبيرغر، في مقال بعنوان: **الخطر على الديموقراطية**، صحيفة وول ستريت جورنال، 14 أيلول، سبتمبر، 1987م؛ وقد حذر الكاتبان من أن الفساد في ظل حكم دوارتي، والذي كان أكبر بكثير حتى بين أسلافه، «يشكل خطرًا على أحد نجاحات السياسة الخارجية القليلة لريغان»، خصوصًا فيما يتعلق «بتعزيز الديموقراطية في هذه الدولة الصغيرة في أمريكا الوسطى». انظر الفصل الخامس من هذا الكتاب.

22. ليندسي غروسون، صحيفة نيويورك تايمز، 28 أيلول، سبتمبر، 1987م. حول الانتقادات الأولى التي أطلقتها منظمة أوكسفام ضد الإصلاح الزراعي، انظر ما ذكره

ليونيل غوميز، المتخصص في شؤون الإصلاح الزراعي في السلفادور، وآخرون؛ في كتاب: **نحو حرب باردة جديدة**، ص 43 وما بعدها.

23. صحيفة كريستيان ساينس مونيتور، 15 أيلول، سبتمبر، 1987م. تنقل الصحافة المكسيكية أن رئيس اتحاد العمال اختطِفَ من قبل خمسة عناصر من القوى الأمنية. في اليوم نفسه، أعلنت الحكومة عن اعتقال اثني عشر من زعماء الاتحاد العمالي، وقبل أسبوع على ذلك، اغتيل زعيم اتحاد العمال الزراعيين على يد عناصر من القوات المسلحة، وكانت تلك واحدة من ست وأربعين حادثة من حوادث القتل لأسباب سياسية في ذلك الأسبوع. مجلة (Excelsior)، 1 أيلول، سبتمبر، 1987م.

24. جون غوشكو، في مقال بعنوان: **الولايات المتحدة بصدد تسليح الشرطة السلفادورية بالرغم من اتهامات لها بخرق حقوق الإنسان**، 9 أيلول، سبتمبر، 1987م؛ وفي صحيفة كريستيان ساينس مونيتور التي أفردت ستين كلمة للموضوع ذكرت أن «مجموعة حقوق الإنسان تقول إن السلفادور أفشلت خطة السلام»، 1 أيلول، سبتمبر، 1987م.

25. انظر كتاب: **قلب المعادلة**، الفصل الأول والفصل الثالث.

26. انظر (تقرير واشنطن حول نصف الكرة الجنوبي)، 16 نيسان، أبريل، 1986م.

27. مقال بعنوان: **غواتيمالا: سنة الوعود**، صحافة المعلومات حول أمريكا الوسطى، غواتيمالا سيتي، كانون الثاني، يناير، 1987م. انظر أيضًا مقالًا بعنوان: **حقوق الإنسان في غواتيمالا خلال السنة الأولى من حكم الرئيس كريزو** (منظمة العفو الأمريكية والمجموعة البرلمانية البريطانية لحقوق الإنسان، في شباط، فبراير، 1987م)، ويؤكد المقال حالة حقوق الإنسان السيئة جدًّا، واستمرار السيطرة العسكرية على الحكومة. للاطلاع على تفصيلات أكثر، انظر جيمس بينتر في مقال له بعنوان: **غواتيمالا: الأمل الخادع، الحرية الخادعة**، (المعهد الكاثوليكي للعلاقات الدولية، مكتب أمريكا اللاتينية، لندن، 1987م).

28. كاثرين ليغر، صحيفة كريستيان ساينس مونيتور، 23 تموز، يوليو، 1987م.

29. مجلس شؤون نصف الكرة الجنوبي، (أخبار وتحليلات)، 6 شباط، فبراير؛ انظر أيضًا كينزر، صحيفة نيويورك تايمز، 13 أيار، مايو؛ وكذلك فيليب بينيت، صحيفة

بوسطن غلوب، 20 كانون الثاني، يناير، وبيتر فورد، صحيفة كريستيان ساينس مونيتور، 23 آذار، مارس، 1987م.

30. كاثرين ليفر، صحيفة كريستيان ساينس مونيتور، 23 أيار، مايو، 1987م. انظر المناقشات حول الضحايا المستحقة والضحايا غير المستحقة في كتاب هيرمان وتشومسكي بعنوان: **الاقتصاد السياسي لوسائل الإعلام**، الفصول الثاني والخامس والسادس.

31. مجلة السياسة الدولية، صيف 1987م.

32. تصريح صادر عن مجلس شؤون نصف الكرة الجنوبي، 11 أيار، مايو، 1987م.

33. جوليو غودوي، صحافة أمريكا اللاتينية، 23 تموز، يوليو، 1987م.

34. ديف تود في مقال له بعنوان: **جماعة الكونترا تقتلع أكثر من ستة عشر ألفًا من السكان من منازلهم في الهندوراس**، صحيفة مونتريال غازيت، 2 كانون الأول، ديسمبر، 1986م؛ وانظر كذلك، وكالة الأسوشيتد برس 29 نيسان، أبريل، 1987م. انظر ويليام لونغ، صحيفة لوس أنجلوس تايمز، 25 أيلول، سبتمبر، 1986م، مقتبسًا الرقم الذي أوردته الصحافة الهندوراسية البالغ ستة عشر ألف شخص اقتلعوا من منازلهم، وكذلك تصريح لنائب رئيس الرابطة الهندوراسية لمنتجي البن الذي يقول: «إن سبب المشكلة برمَّتها هو سياسة ريغان»؛ كما ذكرت منظمة العفو الأمريكي في مقال بعنوان: حقوق الإنسان في الهندوراس: العرض الجانبي في أمريكا الوسطى، أيار، مايو، 1987م، ص 84 وما بعدها.

35. وكالة الأسوشيتد برس، 1 نيسان، أبريل، 1987م؛ وكذلك المقابلة بتاريخ 29 آذار، مارس، 1987م، على محطة CBS، في برنامج (ستون دقيق)، تعد منظمة العفو الأمريكية اتهامات لوبيز لجماعة الكونترا بأنها هي التي ارتكبت هذه المجازر، بأنها اتهامات مخادعة؛ وأنها تمثل جهودًا لتبرئة القوات الأمنية الهندوراسية، في الوقت الذي تشير إلى أن «الاعتراف من قبل أحد المسؤولين المطلعين مثل لوبيز أن فرق الموت تقودها جماعة الكونترا على الأرض الهندوراسية بأنه جدير بالاهتمام». (حقوق الإنسان في الهندوراس، ص 65). كانت هناك بيانات على مدى سنين عديدة تتحدث

عن أعمال إبادة جماعية قامت بها جماعة الكونترا في الهندوراس، لكنها لم تجد طريقًا لها في وسائل الإعلام، بالرغم من أن مقالًا إخباريًا تصدَّر الصفحة الأولى في صحيفة نيويورك تايمز بقلم جيمس لو موين في 2 أيار، مايو، 1987م، يقول فيه: «إن الجيش الهندوراسي مسؤول عن مقتل مئتين ممن يعتقد أنهم من اليساريين، بحسب شهادة أدلى بها أحد المنشقين عن الجيش الهندوراسي حول عمليات التعذيب وفرق الموت وتقنيات التخلص من الخصوم». وقال إن مدربيه الأمريكيين نصحوا «باستخدام هذه التقنيات مثل الحرمان من النوم، والتعريض للبرد القارص والعزل»، لكنهم كانوا يعترضون على التعذيب الجسدي الذي كان يُمارَس في السر. ظهرت هذه البيانات بصورة تفصيلية في تقرير منظمة العفو الأمريكي الذي تمت الإشارة إليه آنفًا، ص 126 وما بعدها.

36. منظمة العفو الأمريكية: حقوق الإنسان في الهندوراس، ص 46.

37. (ميسوأمريكا)، أيلول، سبتمبر، 1987م.

38. جون إيرليك، صحيفة ميامي هيرالد، 19 شباط، فبراير، 1987م، تصف الدعاية التي اختصرت مبدأ المقاومة إلى ظاهرة هزيلة، من خلال تخفيف حدة القلق عند الأمهات ومنح المتطوعين في الجيش بعض الامتيازات، إضافة إلى بعض الإجراءات الماكرة التي ابتكرتها من أجل السيطرة على الشعب ومقدراته.

39. أعيدت طباعة المقال في صحيفة الواشنطن بوست، 25 آب، أغسطس، 1986م؛ وذكرته منظمة العفو الأمريكية في نشرة حقوق الإنسان في الهندوراس، ص 122ـ123.

40. ص 137 وما بعدها. وحول الخداع المتعمد من قبل الكونغرس فيما يتعلق بالغزو النيكاراغوي، انظر ستيف ستيكلو، صحيفة دالاس مورنينغ نيوز، 7 كانون الثاني، يناير، 1987م؛ وقد استند تقريره إلى تقرير فيرك المقدم إلى مكتب الحسابات العامة الذي يقول فيه إنه وعلى العكس من أكاذيب الحكومة الأمريكية، فقد دفعت الولايات المتحدة بالهندوراس إلى قبول المساعدة التي طلبتها من أجل الدفاع عن نفسها ضد عمليات ستقوم بها نيكاراغوا ضدها. وزارة الخارجية الأمريكية لم تعترض على ما ذكره فيرك، كما يقول ستيكلو، لكنها ذكرت أن من دواعي السخرية وصفُ أفعال الإدارة بأنها مخادعة. لكن الاعتراف بالحقيقة لا يستثير المرارة الساخرة.

41. مجلة أخبار الغذاء أولاً، ربيع 1987م؛ ميديا بينجامين، (مجلة روابط)، ربيع 1987م.

42. بوب دول، مقال بعنوان: **آمال أرياس، سيرك أورتيغا**، صحيفة نيويورك تايمز، 10 أيلول، سبتمبر، 1987م.

43. كينزر، صحيفة نيويورك تايمز، 2 أيلول، سبتمبر، 1987م.

44. وكالة يونايتد برس العالمية، وصحيفة بوسطن غلوب، 20 آذار، مارس، 1986م. انظر الفصلين الثامن والتاسع من هذا الكتاب.

45. ستيفن كينزر، صحيفة نيويورك تايمز، 2 أيلول، سبتمبر، 1987م. وغيره، بشأن إطلاق سراح السجناء في نيكاراغوا. وقد نشر رد بوب دول على الصورة التي نشرت في صحيفة الغارديان في 16 أيلول، سبتمبر، 1987م، في إحدى الإذاعات في نيكاراغوا.

46. إل. بايندر، رئيس تحرير مجلة (الجيش)، عدد أيار، مايو، 1987م.

47. انظر كتاب: **قلب المعادلة**، ص 36؛ للاطلاع أكثر على أخلاقيته الانتقائية والمبادئ اللافتة التي تميزها، انظر كتاب: **المثلث القدَري**، وسلسلة الإدانات في الصحافة الإسرائيلية حول نيل جائزة نوبل، بعضها اقتُبِسَ من قبل ألكساندر كوكبيرن، في مجلة (Nation)، 8 تشرين الثاني، نوفمبر، 1986م.

48. انظر مقال مارتن ديسكين بعنوان: **التلاعب بالصراعات العرقية**، المتضمَّن في كتاب ووكر: **ريغان ضد الساندنيستا**؛ من أجل مناقشة أكثر استفاضة.

49. فيليب بورجوا، التنوع العرقي في المزارع التعاونية: العمل الغويامي حول أنواع من الفاكهة الفرعية في كوستاريكا وبنما، (كامبريدج: البقاء الثقافي، 1985).

50. مجلة (ميسوأمريكا) كوستاريكا، عدد أيلول، سبتمبر، 1987م. أعمال الرش التي تقوم بها إدارة مكافحة المخدرات DEA، تعد أيضًا أحد العوامل المحتملة لكثير من حوادث الموت التي تسبب فيها تناول المحار الملوث بالمبيدات الحشرية في المناطق المجاورة.

51. (الأوراق الخضراء)، العددان، 1 و2، المشروع البيئي لأمريكا الوسطى، معهد جزيرة الأرض، سان فرانسيسكو.

52. دينس غيلبرت وجيمس أوستن، وجوناثون فوكس، في كتاب ووكر: **نيكاراغوا: السنين الخمس الأولى**، ص 163 و 399.

الفصل الرابع عشر: إحياء المعايير الإقليمية

1. افتتاحية أسبوعية الواشنطن بوست، 31 آذار، مارس، 1986م.

2. هذا ليس خطأ مطبعيًّا؛ إنه المتطلب النظامي كما تبين في العديد من الاقتباسات السابقة.

3. تقرير حقوق الإنسان، الصادر عن مجلس شؤون نصف الكرة الجنوبي، (واشنطن، 31 كانون الأول، ديسمبر، 1985).

4. انظر محتويات الحاشية رقم 8، الفصل السادس.

5. وكالة الأسوشيتد برس، 14 نيسان، أبريل، 1986م. الإشارة إلى نيكاراغوا بصفتها (سرطان) هي إشارة معيارية. انظر -على سبيل المثال- خطاب الرئيس في 16 آذار، مارس، 1986م (صحيفة نيويورك تايمز، 17 آذار، 1986م)، والملاحظات التي أبداها فيرنون والترز في الفصل الثامن من هذا الكتاب. عبارة (السرطان) هذه، اقتُبِست من نسخة رسمية من لقاء لشولتز مع مجلة (Current Policy)، العدد 820 الصادرة عن مكتب العلاقات العامة في وزارة الخارجية الأمريكية. الأشخاص الذين حضروا ذلك اللقاء يتذكرون هذه العبارة جيدًا، وينكرون أن هذه العبارة قوبلت بالتصفيق من قبل الحضور، ويؤكدون أن برودًا ساد القاعة في الوقت الذي كان شولتز يتحدث مزمجرًا.

6. روزينتال، في صحيفة نيويورك تايمز، 21 آب، أغسطس، 1987م؛ لاحظ أنه بعد أن أقرت الحكومة أن هذه الخطة طرحت بعد أن تم التأكد بأنها سوف تُرفض من قبل حكومة الساندنيستا، ما يبرر استئناف تقديم المساعدات إلى جماعة الكونترا، فقد انهمك روزينتال في تصوير هذه الخطة على أنها مبادرة سلام جادة. لاحظ أيضًا أن

خطة ريغان_رايت كانت في واقع الأمر مطالبة للساندنيستا بالاستسلام، كما سبقت لنا مناقشة ذلك.

7. وكالة الأسوشيتد برس، وصحيفة نيويورك تايمز، 1 نيسان، أبريل، 1985.

8. راندولف رايان، صحيفة بوسطن غلوب، 10 آذار، مارس، 1986م.

الفصل الخامس عشر: معاييرُ مِنْ أجْلِنا

1. نورمان كوهن، كتاب: **تفويض بارتكاب إبادة جماعية** (هاربر وراو، 1967م). ص 200_213. النماذج من الآراء التي استُطلعت من أعضاء سابقين في الحزب النازي كانت قليلة، لكن كوهن يخلص إلى نتيجة من مصادر أخرى إضافة إلى أدلة أخرى مفادها أن تلك الأرقام تتمتع بالمصداقية.

2. ريتشارد موريس في كتاب: تشكيل **الاتحاد** (هاربر وراو، 1987م)، ص 173 وما بعدها. وحول عبارتيْ جورج أورويل (المصالح الخاصة، والمصالح القومية) (أي مصالح الشعب، ومصالح الشركات، على التوالي)، انظر كتاب: **قلب المعادلة**، الفصل الخامس.

3. كارولين إيزينبيرغ، في مقال بعنوان: **سياسة الطبقة العاملة والحرب الباردة: التدخل الأمريكي في الحركة العمالية الألمانية بين سنتيْ ١٩٤٥ و١٩٤٩**، المنشور في مجلة (تاريخ الدبلوماسية) عدد خريف 1983؛ وانظر كذلك كينان الذي اقتبس منه باكر في كتابه: **القرار بتقسيم ألمانيا** (درهام، 1978م). انظر أيضًا الورقة التي أشرت إليها في الحاشية 23، الفصل الثاني، والمصادر التي أشرت إليها من أجل مناقشات أكثر استفاضة لهذه السياسات المتبعة في أنحاء العالم كافة.

الفصل السادس عشر: آفاق

1. اقتُبِسَ من قبل توماس ووكر في كتاب كولمان وهيرينغ بعنوان: **أزمة أمريكا الوسطى**، ص 172.

2. انظر جيمس روستون، 26 آذار، مارس، 1986م.

نعوم تشومسكي

ثقافة الإرهاب

يوجِّه هذا الكتاب المتميز نقدًا لاذعًا للثقافة السياسية السائدة في الولايات المتحدة من خلال تحليلٍ لمَّاحٍ لفضيحة إيران- كونترا؛ ويُبرِزُ تشومسكي واقعيًّا كيف وقفت الولايات المتحدة ضد حقوق الإنسان، وضد عملية التحول إلى الديموقراطية من أجل مصالحها الاقتصادية .

تتلخص أطروحة تشومسكي في أن النخب في الولايات » المتحدة ملتزمة بمبدأ استخدام القوة، وأن التزامها بممارسة العنف ونشر الفوضى يجب أن يتخفَّى بقناع نظام إيديولوجي يسعى إلى التحكم بالضرر الناجم عن ذلك على الصعيد المحلي، وتحجيمه عندما يسقط ذلك القناع من حين لآخر، ويوضح كذلك أن البرامج السرية ليست سراً بالنسبة لضحاياهم، ويبين أن من أسس السياسة الأمريكية إبقاء شعب الولايات المتحدة بعيداً عن معرفة تلك النخب على حقيقتها، ويركز تشومسكي على موضوعين اثنين يسودان هذه الثقافة؛ أولاهما النوايا الحسنة) تشكل منبع السياسة)يكمن في الزعم بأن فكرة تغيير المسار)؛ وهي الحجة التي)الأمريكية، وثانيهما يتمثل في حجة تستخدم من أجل محو الأعمال الوحشية والقمع من ذاكرة الشعب .«بحجة أنها كانت مجرد واقعةٍ مؤسفة قد صُحِّحت